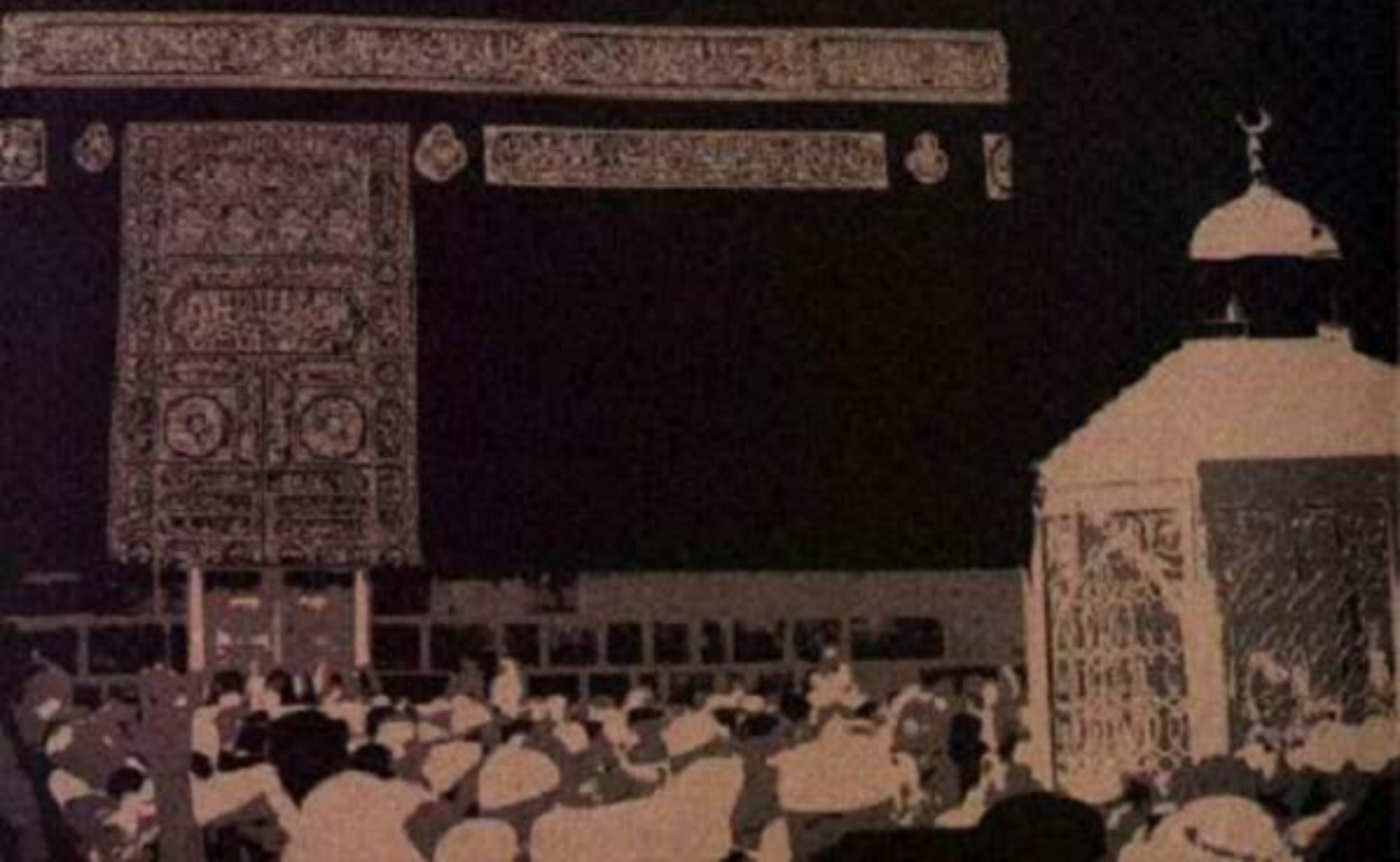




آراء البراهمة في الجمع

المجلد الأول

بإشراف:
سماحة آية الله الشيع علي الاغتفاري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

آراء المبرمجين في الجميع

المجلد الأول

مركز تحقيقات الكمبيوتر علوم سعودي

بإشراف:

سماحة آية الله الشيخ علي الافتخاري

سرشناسه: افتخاری گلپایگانی، علی، گردآورنده.
عنوان و پدیدآور: آراء المراجع فی الحج علی ضوء فتاوی الامام الخميني (ع) في تحرير الوسيلة / بإشراف:
علي الافتخاري .

مشخصات نشر: تهران: مشعر، ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهري: ۶۶۳ ص.

شابک: ۹۶۴-۵۴۰-۰۲۴-۴

یادداشت: فیما.

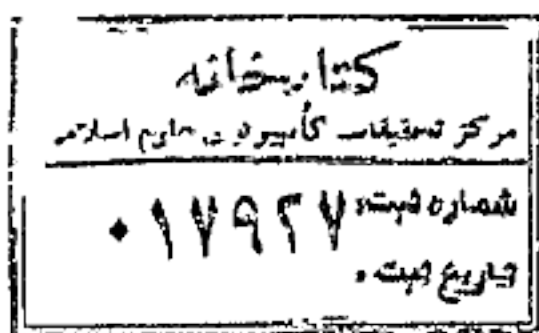
موضوع: حج - رساله عملیه.

موضوع: فقه جعفری - رساله عملیه.

رده بندی کنگره: ۶۷۴ الف/۹/۱۸۳ BP

رده بندی دبیری: ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره کتابخانه ملی: ۳۲۳۲۴-۸۵م



آراء المراجع فی الحج

علی ضوء فتاوی الإمام الخميني (ع) (المجلد الأول)

مرکز تحقیق و تالیف و تحریر فقه اسلامی

○ بإشراف: آية الله علي الافتخاري

○ تنضيد الحروف والإخراج الفني: مركز أبحاث الحج

○ الناشر: دار مشعر

○ المطبعة: دار الحديث

○ الطبعة: الثاني - ۱۴۲۸ هـ ق.

○ الكمية: ۳۰۰۰ نسخة

○ السعر: ۳۲۰۰ تومان

جميع حقوق الطبع محفوظة

شابک ۹۶۴-۵۴۰-۰۲۴-۴ ISBN 964-540-024-4

مراکز پخش و فروشگاه‌های مشعر:

تهران: تلفن: ۰۳-۶۴۵۱۲۰۰۳ / قم: تلفن: ۰۲۵۱-۷۷۴۶۵۳۲

الفهرس

٢٥ المقدمة
٢٨ الحج للواجب مرة واحدة
٢٩ وجوب تحصيل المقدمات
٣١ استقرار الحج بسبب التأخير
٣٢ اشتراط الوجوب بالبلوغ والعقل
٣٤ استحباب إحرام الصبي غير المحيّر للولي
٣٥ أمر الصبي بالوضوء
٣٦ استحباب إعتمار الصبي وإحجاجه
٣٧ لا يشترط الإحرام في الولي
٣٧ الإقتصار على الولي الشرعي

الإستطاعة

٤٠ الميمار في الزاد والراحلة
٤٢ الملاك في الوجوب، الإستطاعة من مكانه

- ٤٢ لزوم نفقة العود
- ٤٣ من الشرائط تمكنه متى يحتاج إليه
- ٤٥ لزوم إسئفاء الدين
- ٤٦ لا يجب الإقتراض للحج
- ٤٧ الحج مع الدين
- ٤٩ الحج مع الديون الشرعية
- ٥٠ عدم الإستطاعة مع عدم الصحة
- ٥٢ عدم جواز التصرف أو ان الخروج
- ٥٤ قصد الحج للتدبير إشتياهاً
- ٥٥ هل يكفي الملك المترهل في الإستطاعة؟
- ٥٦ لو تلفت الإستطاعة قبل الفراغ
- ٥٧ كفاية الإباحة في الإستطاعة
- ٥٨ تقديم الحج وإنحلال النذر
- ٥٩ حكم المتزاحمين
- ٦٠ الإستطاعة بالبذل
- ٦٢ الإستطاعة مع تسميم النفقة
- ٦٣ الإستطاعة بالهبة
- ٦٤ عدم تحقق الإستطاعة مع إعطاء الخمس
- ٦٤ جواز الرجوع للبذل في بذله
- ٦٦ ثمن الهدى على البازل
- ٦٧ الحج البذلي مجزئ
- ٦٨ إنكشاف عدم كفاية المقدار
- ٦٩ البذل المنصوب
- ٦٩ الإستطاعة مع تمهد الدين
- ٧٠ حصول الإستطاعة مع الإجارة
- ٧١ لا يجب قبول الإجارة

٧٢	الإستطاعة مع مال النجابة
٧٣	اشتراط مؤنة العائلة
٧٥	الرجوع إلى الكفاية
٧٦	الحج مع الوجوه الشرعية
٧٧	أخذ المال من الولد والمكس
٧٨	لوحج مع مال غيره
٧٩	الإستطاعة البدئية
٨٠	الإستطاعة الزمانية
٨١	الإستطاعة السرية
٨٢	عدم الإستطاعة مع الخوف
٨٣	عدم الوجوب مع تلف المال
٨٤	إذا استلزم الحج ترك واجب أو ارتكاب محرم
٨٦	ترك الحج مع تحقق الشرائط
٨٧	توقف الحج على القتال
٨٧	انحصار الطريق في البحر أو للجو
٨٨	لزوم الحج على المستطيع مباشرة
٩٠	كفاية الحج بمد الإحرام ودخول الحرم
٩١	إجزاء الحج لمن دخل الحرم محرماً
٩٢	حج المخالف
٩٣	إذن الزوج للزوجة في الحج
٩٤	حج المرأة مع المحرم
٩٥	وجوب الحج ولو متسكماً
٩٦	إقرار بعض الورثة وإنكار بعض الآخر
٩٨	الإستيجار من أقرب المواقيت
٩٩	الوصية بالبلدية
١٠٠	لو ضاقت للثركة عن الحج

- ١٠١ المبادرة إلى الإستئابة
- ١٠٢ الإختلاف في التقليد
- ١٠٣ وجوب القضاء
- ١٠٥ الإستهجار بأقل الأجرة
- ١٠٦ لو خالف ما استقر عليه
- ١٠٧ الحج بالنذر والمهد واليمين
- ١٠٨ يمين الزوجة والولد
- ١٠٨ نذر الزوجة
- ١٠٩ نذر الحج من مكان معين

النيابة

- ١١٢ شرائط النائب
- ١١٤ الشرايط في المنوب عنه
- ١١٥ من الشرائط أن يكون المنوب عنه ميتاً
- ١١٦ عدم شرطية البلوغ والعقل في المنوب عنه
- ١١٧ لا يشترط للمماثلة في النيابة
- ١١٨ استئابة للصورة
- ١٢٠ قصد النيابة
- ١٢١ الإستئابة لمن لم يستقر عليه الحج
- ١٢٢ كفاية الإستئابة من الميقات
- ١٢٣ لا تنفخ ذمة المنوب عنه إلا بالحج الصحيح
- ١٢٥ موت النائب وإستحقاق الأجرة
- ١٢٦ لو صد الأجير أو أحصر
- ١٢٧ ثمن الهدى على الأجير
- ١٢٧ إستحقاق الأجير الأجرة بالعقد
- ١٢٨ إستهجار من ضاق وقته عن التمتع

١٣٠	عدم جواز النيابة عن اثنين في الواجب
١٣١	النائب يعمل على تقليد نفسه أو.....
١٣٢	المذنب الطاري
١٣٤	الوصية بالحج
١٣٤	كفاية الحج الميقاتي
١٣٦	النيابة عن الميت والحي في الطواف
١٣٧	لو كان عنده وديعة
١٣٨	العمرة والطواف بعد الفراغ من الحج النيابي

أقسام العمرة

١٤٢	أجزاء العمرة المتمتع بها عن المفردة
١٤٣	وجوب العمرة لدخول مكة
١٤٥	الفصل بين الممرتين
١٤٦	جواز دخول مكة بلا إحرام

أقسام الحج

١٥١	القول في صورة حج التمتع إجمالاً
١٥٢	لزوم نية نوع الحج
١٥٤	من الشرائط وقوع العمرة والحج في أشهر الحج
١٥٥	من الشرائط وقوعها في سنة واحدة
١٥٦	من الشرائط أن يكون إحرامه من بطن مكة
١٥٨	الشرائط في حج التمتع
١٥٨	عدم جواز الخروج من مكة بعد العمرة
١٦١	لو رجع في شهر آخر
١٦٣	وقت إحرام الحج
١٦٥	نسيان الإحرام في حج التمتع

- جواز العدول إلى الأفراد ١٦٧
- عدم جواز العدول ١٦٨
- إذا ضاق وقت الحائض عن الطهر ١٧٠
- صورة حج الأفراد ١٧١
- إشتراك العمرة للمفردة مع عمرة التمتع في الأفعال ١٧٣

المواقيت

- ميقات الشجرة ١٧٧
- الجنب والحائض ١٧٩
- معاذة الميقات ١٨١
- أحكام المواقيت، الإحرام قبل الميقات ١٨٢
- لا يجوز تأخير الإحرام عن الميقات ١٨٤
- لو أخر الإحرام عن الميقات ١٨٥
- ترك الإحرام مع العذر ١٨٧
- نسيان الإحرام من العمرة أو الحج ١٩٠

الإحرام

- ما يعتبر في النية ١٩٥
- لا يعتبر قصد ترك المحرمات ١٩٧
- التلبيات الواجبة ١٩٨
- لزوم صحة التلبية ٢٠٠
- الممذور عن التلبية ٢٠١
- وظيفة الأخرس ٢٠٣
- لا ينمقد الإحرام إلا بالتلبية ٢٠٤
- الإشعار والتقليد ٢٠٥
- نسيان التلبية ٢٠٦

٢٠٧	للواجب من التلبية
٢٠٨	ليس التوبين
٢١٠	حكم عقد التوبين
٢١١	لا يجب إستدامة اللبس
٢١٢	شرايط التوبين
٢١٤	عدم جواز الإحرام في الثوب الرقيق
٢١٥	حكم ثوب الإحرام للنساء
٢١٦	لزوم تطهير التوبين أو التبديل
٢١٨	اشتراط المنسوج في التوبين
٢١٩	عدم اشتراط الإحرام بالطهارة
٢٢٠	الخطأ في النية
٢٢١	الإحرام في الطائفة مع المحاذاة
٢٢١	ميقات المعقبي
٢٢٣	ميقات الجعفة
٢٢٤	ميقات يلملم
٢٢٥	قرن المنازل
٢٢٦	وجوب إحراز الميقات
٢٢٧	مواقيت أخر
٢٢٨	دورة الأهل
٢٢٩	من المواقيت أدنى الحل
٢٣٠	الإحرام في الثوب المخيط

ترك الإحرام

٢٣٥	للنساء
٢٣٦	التفيل
٢٣٨	النظر مع الشهوة

٢٤٠	لمس النساء.....
٢٤١	الكفارة مع العلم والعمد.....
٢٤٢	المقد في حال الإحرام.....
٢٤٤	الإستمناء.....
٢٤٥	الطيب.....
٢٤٧	الرياحين.....
٢٤٩	لفواكه.....
٢٥٠	الرائحة الخبيثة.....
٢٥١	كفارة الطيب.....
٢٥٢	ليس المغيوط.....
٢٥٤	المبتلى بالفتق.....
٢٥٥	المغيوط للنساء.....
٢٥٧	كفارة المغيوط.....
٢٥٨	الإكتحال.....
٢٦٠	النظر في المرأة.....
٢٦١	ستر ظهر القدم.....
٢٦٣	الفسوق.....
٢٦٥	الجدال.....
٢٦٦	كفارة الجدال.....
٢٦٨	للجدال في مقام الضرورة.....
٢٦٩	قتل هوام الجسد.....
٢٧٠	التختم والحناء.....
٢٧٢	ليس الحللي للزينة.....
٢٧٤	التدهين.....
٢٧٦	إزالة الشعر.....
٢٧٧	إزالة الشعر للضرورة.....

٢٧٩	تنظيف الرجل رأسه
٢٨١	رمس الرأس في المايحات
٢٨٣	تنظيف الرأس عند النوم
٢٨٤	تنظيف الرأس ولزوم الكفارة
٢٨٥	تنظيف المرأة وجهها
٢٨٧	ستر الوجه للنساء بمقدار المقدمة للصلاة
٢٨٨	إسدال الثوب للستر عن الأجنبي
٢٨٩	عدم وجوب الكفارة
٢٩٠	التظليل للرجال
٢٩٢	الاستظلال الجانبي
٢٩٣	إختصاص الحرمة بحال السير
٢٩٦	التظليل في عرفات ومنى
٢٩٧	التظليل من التنعيم
٢٩٩	التظليل في الليل
٣٠٠	الإضطراب إلى التظليل
٣٠٢	كفارة الاستظلال
٣٠٣	إخراج الدم
٣٠٥	قلم الأظفار
٣٠٦	كفارة تقليم الأظفار
٣٠٨	قلع الضرس
٣٠٩	قلع شجر الحرم وقطعه
٣١٠	لبس السلاح
٣١٢	يختص وجوب الكفارة بصورة العلم والعمد
٣١٣	أين يذبح الكفارة
٣١٥	مصرف الكفارة
٣١٦	الشرائط في الكفارة

الطواف

- ٣٢١ من أبطل عمرته عمداً
- ٣٢٢ ترك الطواف سهواً
- ٣٢٤ العاجز عن الطواف
- ٣٢٦ السعي قبل للطواف
- ٣٢٧ شرائط الطواف
- ٣٢٨ الطهارة
- ٣٢٩ الحدث في الأثناء
- ٣٣٢ المذرع عن الطهارة المائية
- ٣٣٣ لشك في الطهارة أثناء الطواف
- ٣٣٤ لشك في الطهارة بعد الطواف
- ٣٣٦ طهارة اليدين وللنَّيَّاس
- ٣٣٧ دم القروح والجروح
- ٣٣٩ العلم بالنجاسة بعد الطواف
- ٣٤٠ عروض النجاسة في أثناء الطواف
- ٣٤١ لو علم أنَّ النجاسة كانت من أول الطواف
- ٣٤٣ نسيان الطهارة والتذكُّر بعد الطواف
- ٣٤٥ الختان
- ٣٤٦ إحرام الطفل الأغلف
- ٣٤٧ ستر العورة
- ٣٤٩ الموالاة
- ٣٥٠ الابتداء بالحجر الأسود
- ٣٥٢ الختم بالحجر الأسود
- ٣٥٣ لا يجب الوقوف في كلِّ شوط
- ٣٥٥ الطواف على اليسار
- ٣٥٦ جعل البيت على الكتف الأيسر

٣٥٧	الطواف خلاف المتعارف
٣٥٩	لو سلب عنه الإختيار في الطواف
٣٦٠	جواز الطواف ماشياً وراكباً
٣٦١	إدخال حجر إسماعيل <small>عليه السلام</small> في الطواف
٣٦٢	الطواف من داخل الحجر (حجر إسماعيل <small>عليه السلام</small>)
٣٦٣	أن يكون الطواف في الحد
٣٦٥	لا يجوز إدخال المقام في المطاف
٣٦٧	الحدّ مقابل الحجر (حجر إسماعيل <small>عليه السلام</small>)
٣٦٨	إطافه معذورين با ويلجئ در طبقه فوقانی مسجدالحرام
٣٦٨	وضع اليد على الجدار
٣٧٠	الطواف سبعة أشواط
٣٧١	التران بين طوافين
٣٧٢	التقص في الطواف سهواً
٣٧٤	التذكّر بالتقص في الوطن
٣٧٦	لوزاد على السبعة سهواً
٣٧٧	جواز قطع الطواف
٣٧٩	قطع الطواف مع عدم المنافي
٣٨١	حدوث العذر في أثناء الطواف
٣٨٢	قطع الطواف حين صلاة الجماعة
٣٨٤	قطع الطواف لتنظيف المطاف
٣٨٥	قطع الطواف لحاجة أو ضرورة
٣٨٦	الشك في الزيادة بعد الإنصراف
٣٨٧	الشك في صحة الطواف بعد الفراغ
٣٨٨	الشك في الزيادة عند الحجر الأسود
٣٨٩	الشك في عدد الأشواط
٣٩٠	كثير الشك

- الظن في عدد الأشواط ٣٩٢
- العلم بترك أطواف حال السمي ٣٩٣
- العلم بنقصان الطواف في حال السمي ٣٩٥
- التكلم والتضحك حال الطواف ٣٩٧
- جواز الميل إلى اليمين واليسار والخلف ٣٩٨
- تسهيل البيت حال الطواف ٣٩٩

صلاة للطواف

- الشك في صلاة الطواف ٤٠٢
- الصلاة خلف المقام ٤٠٣
- ولو تمذر الخلف ٤٠٥
- الصلاة في طرفي المقام ٤٠٦
- نسيان صلاة الطواف ٤٠٨
- عدم لزوم الإعادة ٤١٠
- لو مات قضي عنه ولده ٤١٢
- لو لم يتمكن من القراءة الصحيحة ٤١٣

السعي

- الابتداء بالجزء الأول من الصفا ٤١٨
- جواز السعي راكباً ٤٢٠
- عدم اعتبار الطهارة في السعي ٤٢١
- السعي بعد الطواف ٤٢٢
- السعي من الطريق المتعارف ٤٢٣
- السعي بين الجبلين ٤٢٥
- إستقبال المقصد ٤٢٦
- جواز الاستراحة والنوم في السعي ٤٢٨

٤٢٩	السمي في حال النوم
٤٣٠	جواز تأخير السمي إلى الليل
٤٣٢	السمي عبادة وهو من الأركان
٤٣٤	للزيادة في السمي سهواً
٤٣٥	وجوب إتمام الناقص ولو بالاستتابة
٤٣٧	لو أحلّ سهواً قبل وقته لزمه الكفارة
٤٣٩	الشك بعد التقصير والفراغ في العدد والزيادة
٤٤٠	لو شك في النقصية بعد الفراغ
٤٤١	الشك في الصّعة بعد الفراغ
٤٤٢	للشك في الزيادة وهو في المروة
٤٤٣	للشك في العدد في الأثناء
٤٤٤	للشك في إتيان السمي بعد التقصير
٤٤٩	لزوم التّبة في التقصير
٤٥٠	ترك التقصير عمداً
٤٥١	نسيان التقصير
٤٥٣	التحليل بعد التقصير
٤٥٤	ليس في العمرة التمتع طواف النساء
٤٥٥	الخروج من مكّة بعد عمرة التمتع
٤٥٧	الرجوع إلى مكّة بلا إحرام
٤٥٧	الاختلاف في ثبوت الهلال

الإحرام بالحج والوقوف بعرفات

٤٦٣	للمراد من الوقوف بعرفات
٤٦٥	للقوف واجب والمركن منه مستأه
٤٦٦	لو نفر من عرفات قبل الغروب

٤٦٨	لوفتر من عرفات سهواً
٤٦٩	لوفتر قبل الغروب ثم ندم فرجع
٤٧٠	ترك الوقوف مع العذر
٤٧١	ترك اضطراري عرفة بنهر عذر
٤٧٢	ترك الاختياري والإضطراري مع العذر

الوقوف بالمشعر الحرام

٤٧٧	إستحباب الإفاضة من المشعر الحرام قبل طلوع الشمس
٤٧٨	الركن من الوقوف في المشعر الحرام
٤٧٩	الإفاضة من المشعر قبل طلوع النجم
٤٨١	الإستحاط أن لا ينفروا قبل نصف الليل
٤٨٣	جواز الإفاضة قبل منتصف الليل للمعذرين
٤٨٤	من ترك الوقوف بالمشعر فعليه الحج من قایل
٤٨٥	عدم إدراك الوقوفين في المشعر عذراً
٤٨٧	أقسام الوقوف بعرفات والمشعر
٤٨٨	إدراك الاختياري من الوقوفين
٤٨٩	فوت الاختياري والاضطراري معاً
٤٩٠	فوت الوقوفين من غير تقصير
٤٩٢	درك اختياري عرفة واضطراري المشعر النهاري
٤٩٣	درك اختياري المشعر مع اضطراري عرفة
٤٩٤	درك اختياري عرفة مع اضطراري المشعر الليلي
٤٩٥	درك اضطراري عرفة واضطراري المشعر الليلي
٤٩٧	درك اضطراري عرفة واضطراري النهاري من المشعر
٤٩٨	درك اختياري عرفة فقط
٤٩٩	درك اضطراري عرفة فقط
٥٠٠	درك اختياري المشعر فقط

- ٥٠١ اضطراري المشعر النهاري فقط
٥٠٢ اضطراري المشعر الليلي فقط

واجبات رمي

- ٥٠٥ رمي جمرة العقبة
٥٠٦ شرائط الحصى
٥٠٨ وقت الرمي
٥٠٩ يجب في رمي الجمار أمور
٥١٠ من واجبات الرمي، الرمي باليد
٥١١ وصول الحصاة إلى المرمى
٥١٢ أن يكون وصولها برمية
٥١٣ العدد
٥١٤ تلاحق الحصيات
٥١٥ الشك في أنها مستعملة أم لا
٥١٦ الشك في صدق الحصاة
٥١٧ الشك في العدد
٥١٨ الشك في الرمي بعد الذبح
٥١٩ الشك في الرمي من جهة العدد بعد الانصراف
٥٢٠ الشك في الصحة بعد الفراغ
٥٢٠ عدم اعتبار الطهارة في الحصى والرامي
٥٢١ الإستجابة في الرمي
٥٢٢ عدم وجوب الإعادة بعد تمامية الرمي من الثائب
٥٢٣ المعذور من الرمي يوم العيد يرمي في الليل
٥٢٤ الرمي ماشياً وراكباً
٥٢٥ الرمي من الجوانب الأربع
٥٢٦ الرمي في الطابق العلوي

الهدي

- ٥٣٠ الهدي الواحد لا يجزي عن إثنين
- ٥٣٢ اعتبار السن في الهدي
- ٥٣٣ اعتبار السلامة في الهدي
- ٥٣٤ عدم الكبر
- ٥٣٥ تام الأجزاء
- ٥٣٦ حكم مقطوع العضو
- ٥٣٧ للعماء العيين والمرج البين
- ٥٣٨ حكم الهدي المهزول
- ٥٣٩ إذا لم يوجد غير الخصي
- ٥٤٠ الناقص غير الخصي
- ٥٤١ اعتقد بالسمن ثم انكشف الخلاف
- ٥٤٢ تغيل الهزال
- ٥٤٣ الذبح بعد رمي جمره العقبة
- ٥٤٥ إذا أخر الذبح عن يوم العيد لعذر أو غيره
- ٥٤٦ الذبح في منى
- ٥٤٨ جواز الذبح في الليل
- ٥٤٩ الذبح من العيادات
- ٥٥٠ يجوز النيابة في الذبح
- ٥٥١ يعتبر كون النائب شيعياً
- ٥٥٢ فروع الذبح والنيابة
- ٥٥٣ الشك في صحة عمل النائب
- ٥٥٤ إذا عمل النائب على خلاف المشروع
- ٥٥٥ يقسم الهدي ثلاثاً
- ٥٥٦ الصيام مع عدم القدرة على الهدي
- ٥٥٨ إذا قدر على الاقتراض

- ٥٥٨ لا يجب بيع اللباس لا شراء الهدي
- ٥٥٩ لا يجب الكسب لثمن الهدي
- ٥٥٩ يجب صوم ثلاثة أيام في ذي الحجة
- ٥٦٠ عدم جواز الصيام في أيام التشريق
- ٥٦١ لو صام يوم الثامن
- ٥٦٢ صيام الثلاثة بعد الرجوع من منى
- ٥٦٣ جواز صيام الثلاثة في حال السفر
- ٥٦٤ عدم وجوب الهدي بعد الإتيان بالصيام
- ٥٦٥ لزوم كون صيام السبعة بعد الرجوع إلى وطنه
- ٥٦٦ من قصد الإقامة في مكة
- ٥٦٦ لو لم يتمكن من الصيام في الحج
- ٥٦٧ لو لم يصم حتى مات يقضى عنه
- 
الحلق أو التقصير
- ٥٧١ كفاية التقصير بقص شيء من الشعر والظفر
- ٥٧٣ من لم يكن على رأسه شعر
- ٥٧٣ جواز التقصير بشعر العانة والإبط محل إشكال
- ٥٧٤ الحلق والتقصير يوم العيد
- ٥٧٦ الحلق والتقصير بعد الذبح
- ٥٧٧ الحلق والتقصير قبل الذبح
- ٥٧٨ جواز الحلق والتقصير في الليل
- ٥٧٨ طواف الحج والسمي بعد التقصير
- ٥٨٠ لو خالف في الترتيب لزم تحصيل الترتيب
- ٥٨٠ حلية المحرمات بعد الحلق والتقصير
- ٥٨٢ الحلق مع الإدماء
- ٥٨٢ جواز الذبح قبل الحلق والتقصير

ما يجب بعد أعمال منى

- ٥٨٧ استحياب الرجوع إلى مكة يوم العيد
- ٥٨٨ تقديم مناسك مكة على الوقوفين
- ٥٩٠ انكشاف الخلاف
- ٥٩٢ مواطن التحلل ثلاثة
- ٥٩٣ حلّة المحرمات بعد الحلق
- ٥٩٤ وجوب طواف النساء على كل محرم
- ٥٩٦ طواف النساء ليس من الأركان
- ٥٩٧ لزوم الترتيب في طواف الزيارة والسعي وطواف النساء
- ٥٩٨ جواز تقديم طواف النساء عند الضرورة
- ٥٩٩ ترك طواف النساء سهواً
- ٦٠١ لو نسي الطواف وجامع النساء
- ٦٠٢ ترك الطواف إلّا واجب جهلاً



مركز بحوث ودراسات العلوم الإسلامية

للمبيت بمنى

- ٦٠٧ وجوب المبيت ليلة الثالثة عشرة
- ٦٠٨ لا يجب المبيت على أشخاص
- ٦١٠ العبادة في مكة
- ٦١٢ إذا لم يدرك المبيت أول الليل
- ٦١٣ للبيتوتة من العبادات
- ٦١٤ لزوم الكفارة على من ترك المبيت
- ٦١٥ يكفي في الكفارة مطلق الشاة
- ٦١٦ لزوم الكفارة على ترك المبيت
- ٦١٧ للنفر بعد الزوال

رمي الجمار الثلاث

- ٦٢٠ وجوب الرمي بسبع حصيات
- ٦٢١ وقت الرمي بين طلوع الشمس وغروبها
- ٦٢٢ جواز الرمي في الليل لصاحب العذر
- ٦٢٤ الترتيب في رمي الجمار
- ٦٢٦ جواز رمي كل جمرة بأربع حصيات ثم الإتمام
- ٦٢٧ لو نسي الرمي قضاء في اليوم اللاحق
- ٦٢٨ الترتيب بين القضاء والأداء
- ٦٢٩ لو خالف الترتيب
- ٦٣٠ لو نسي رمي الجمار تداركه في أيام التشريق
- ٦٣١ لو تذكر بعد أيام التشريق
- ٦٣٣ قضاء ما فات منه في العام التالي
- ٦٣٣ المعذور من الرمي يستتيب
- ٦٣٥ النائب يؤخر الرمي إلى اليأس
- ٦٣٦ حمل المعذور إلى الجمرة
- ٦٣٦ عدم وجوب الإعادة بعد رفع العذر
- ٦٣٧ النهاية في الرمي من غير إذن
- ٦٣٧ الرمي وقاعدة الفراغ والتجاوز
- ٦٣٨ الرمي والشك في النقصان
- ٦٣٩ الشك في الجمرة المتقدمة
- ٦٣٩ الرمي والشك في الأربع
- ٦٣٩ اليقين بترك إحدى الجمرات
- ٦٤٠ اليقين بنقص الرمي لإحدى الجمرات
- ٦٤٠ الرمي واليقين بنقصان الأربع
- ٦٤١ اليقين بترك رمي يوم من الأيام

الصدّة والحصر

- ٦٤٤ المصدود في العمرة
- ٦٤٦ المصدود عن العمرة بعد دخول مكة المكرمة
- ٦٤٧ حكم المصدود من الطواف أو السعي
- ٦٤٨ المحبوس من مصاديق الصدّة
- ٦٤٨ من لم يقدر على مال يدفع إلى التّلاليم فهو بحكم المصدود
- ٦٤٩ لو وجد طريقاً غير طريق الصدّة
- ٦٤٩ ما يتحقق به الصد
- ٦٥٠ المصدود من أعمال منى أو مكة المعظمة
- ٦٥٢ الممنوع من المبيت والرمي
- ٦٥٣ التحلل المذكور لا يكفي عمّن استقر عليه الحج
- ٦٥٤ جواز التحلل مع رجاء رفع الصدّة
- ٦٥٤ المحصور
- ٦٥٦ المحصور في الحج
- ٦٥٧ لو كان على المحصور حج واجب
- ٦٥٨ لو انكشف عدم الذّبح في اليوم الموعود
- ٦٥٩ ما يتحقق به الحصر
- ٦٦٠ برء المريض
- ٦٦١ المحصور وعدم درك المشعر
- ٦٦٢ إلحاق المملول والضعيف بالمريض
- ٦٦٣ يوم الميعاد في العمرة والحج



مركز بحوث الدراسات الإسلامية

المقدمة

- ١ - إن هذه المسائل الفقهية (حول مسائل الحج) المنظمة بهمة جمع من فضلاء الحوزة المقدسة، وبإشراف سماحة آية الله الشيخ علي الافتخاري - أيده الله تعالى - قد جمعت لإفادة العلماء والفضلاء المبعوثين في قوافل الحج والعمرة.
 - ٢ - إنها فتاوى عدّة من الفقهاء العظام أعلى الله كلمتهم منضّمة إلى فتاوى الإمام الخميني عليه السلام على ما تعرّض في مبحث الحج من كتاب تحرير الوسيلة.
 - ٣ - بما أنّ متن مناسك بعض الفقهاء العظام مطابق لمتن (تحرير الوسيلة) للإمام ومناسك المغفور له آية الله العظمى الخوئي أكتفي بنفس المتن في النقل.
 - ٤ - لقد صرفنا النظر عن بعض الفروع التي لم يكن فيها كثير ابتلاء.
 - ٥ - لقد بذل سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد علي مقدادي جهده الوفير في تصحيح هذا الكتاب ومقابلته وإعداد التنظيم النهائي له، من هنا نقدّم شكرنا له وتقديرنا لجهوده.
 - ٦ - لهذه المجموعة ملحقات هامة، تحتوي على آراء جميع الفقهاء قديماً وحديثاً، ستشر قريباً إن شاء الله تعالى.
 - ٧ - ولتتميم هذه المجموعة وإصلاح معايها ورفع نقائصها نرجو من العلماء الأفاضل التكرم علينا بإبداء مقترحاتهم وانتقاداتهم على العنوان التالي: إيران، طهران، شارع آزادي، منظمة الحج والزيارة - الطابق ٢، صندوق البريد: ١٤١٥٥/٥٨٥٦
- مركز أبحاث الحج - قم المقدسة



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كتاب الحج

الإمام الخميني عليه السلام في التحرير: وهو من أركان الدين وتركه من الكبائر وهو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية.

السيد الخوئي: والحج ركن من أركان الدين ووجوبه من الضروريات وتركه مع الإقرار بثبوته معصية كبيرة كما أن إنكار أصل الفريضة إذا لم تكن مستنداً إلى شبهة كفر^(١).

السيد الغلپايگانی: الحج من أركان الدين ووجوبه على المستجمع لشرائطه ضروري بين المسلمين^(٢).

السيد الخامنئي: وجوب الحج من ضروريات الدين الثابت قطعاً بالكتاب الكريم والسنة الشريفة وإنكار أصل هذه الفريضة لا بشبهة موجب للكفر^(٣).

السيد السيستاني: والحج ركن من أركان الدين ووجوبه من الضروريات وتركه مع الإقرار بثبوته معصية كبيرة كما أن إنكار أصل الفريضة إذا لم يكن مستنداً إلى شبهة كفر^(٤).

السيد الشبيري: قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلٌ﴾^(٥).

(١) المناسك، ص ٦

(٢) المناسك، ص ٦

(٣) المناسك، ص ١١

(٤) المناسك، ص ٥

(٥) المناسك، ص ١

الشيخ البهجة: والحج ركن من أركان الدين ووجوبه من الضروريات وتركه مع الإقرار بثبوته معصية كبيرة كما أن إذا لم يكن مستنداً إلى شبهة كفر^(١).

الشيخ التبريزي: يجب الحج على كل مكلف جامع للشرائط ووجوبه ثابت بالكتاب والسنة القطعية، والحج ركن من أركان الدين ووجوبه من الضروريات وتركه مع الإقرار بثبوته معصية كبيرة...^(٢).

الشيخ الصافي: الحج هو من أركان الدين ووجوبه على من توفرت فيه الشروط ضروري بين المسلمين وقد صرح به الكتاب المبين ومنكره في سلك الكافرين وتاركه مستخفاً به بمنزلة الكفار وتركه من غير استخفاف من الكبائر^(٣).

الشيخ الفاضل: وهو من أركان الدين وتركه من الكبائر وهو واجب على كل من استجمع الشرائط^(٤).

الشيخ المكارم: الحج من أركان الإسلام المهمة ومن أكبر الفرائض الدينية ويجب في العمر مرة واحدة مع الشروط^(٥).

الشيخ الوحيد: يجب الحج على كل مكلف جامع للشرائط (الآتية) ووجوبه ثابت بالكتاب والسنة القطعية وبضرورة من الدين وإجماع المسلمين^(٦).

الشيخ النوري: والحج ركن من أركان الدين ووجوبه من الضروريات...^(٧).

الحج الواجب مرة واحدة

في التحرير م ١: لا يجب الحج طول العمر في أصل الشرع إلا مرة واحدة ووجوبه مع تحقق شرائطه فوري...

السيد الخوئي: وأعلم أن الحج الواجب على المكلف في أصل الشرع إنما هو مرة واحدة ويسمى ذلك بـ «حجة الإسلام»^(٨).

(٤) ص ١

(٣) المناسك، ص ٧١

(٢) المناسك، ص ١

(١) المناسك، ص ٦

(٧) المناسك، فصل وجوب الحج، ص ١

(٦) المناسك، ص ١

(٥) المناسك، ص ١

(٨) المناسك، ص ٦

السيد الكلبي يكتفي: يجب الحج في أصل الشرع في العمر مرة ولا يجب بالوجوب العيني أكثر من ذلك ولو على أهل الجدة^(١).
 السيد السيستاني: واعلم أن الحج الواجب على المكلف في أصل الشرع إنما هو مرة واحدة ويسمى بـ «حجة الإسلام»^(٢).
 السيد الشيرازي: يجب الحج على المستطيع مرة واحدة في العمر ويسمى الحج الواجب من هذه الجهة بـ «حجة الإسلام»^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: واعلم أن الحج الواجب على المكلف في أصل الشرع إنما هو لمرة واحدة ويسمى ذلك بـ «حجة الإسلام»^(٤).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور وهو المنقول عن السيد الخوئي^(٥).
 الشيخ الصافي: يجب الحج في أصل الشرع في العمر مرة ولا يجب بالوجوب العيني أكثر من ذلك حتى على أهل الجدة^(٦).
 الشيخ الفاضل: لا يجب الحج في تمام العمر في أصل الشرع إلا مرة واحدة^(٧).
 الشيخ المكارم: يجب الحج في العمر مرة واحدة بالشروط التالية: ١ - البلوغ والعقل...^(٨).

الشيخ الوحيد: نفس عبارة السيد الخوئي^(٩).
 الشيخ النوري: واعلم أن الحج الواجب على المكلف في أصل الشرع إنما هو مرة واحدة ويسمى ذلك بـ «حجة الإسلام»^(٩).

وجوب تحصيل المقدمات

التحرير م ٢: لو توقف إدراكه على مقدمات بعد حصول الإستطاعة من السفر وتهيئة أسبابه وجب تحصيلها على وجه يدركه في ذلك العام...

(٤) المناسك، ص ٧

(٣) المناسك، ص ١

(٢) المناسك، ص ٦

(١) المناسك، ص ١١

(٨) المناسك، ص ١

(٧) ص ١

(٦) المناسك، ص ١

(٥) المناسك، ص ٦

(٩) المناسك، ص ١٩

السيد الخوئي: إذا حصلت الإستطاعة وتوقف الإتيان بالحج على مقدمات وتهيئة الوسائل وجبت المبادرة إلى تحصيلها^(١).

السيد الكلبايكاني: يجب على المستطيع المبادرة إلى تهيئة ما يتوقف عليه إدراك الحج في عام الإستطاعة^(٢).

السيد الخامنئي: إذا توقف إدراك الحج في عام الإستطاعة على مقدمات كالسفر وتهيئة وسائله وأسبابه وجبت المبادرة إلى تحصيلها^(٣).

السيد السيستاني: إذا وجب الخروج إلى الحج وجب تحصيل مقدماته وتهيئة وسائله على وجه يتمكن من إدراكه في وقته^(٤).

السيد الشيرازي: يجب على المستطيع تحصيل المقدمات التي يتوقف عليه الحج كتسجيل الاسم في مؤسسة الحج والحصول على مجوز للعبور (فيزا) عند الحاجة إليها^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: إذا حصلت الإستطاعة وتوقف الإتيان بالحج على مقدمات وتهيئة الوسائل وجبت المبادرة إلى تحصيلها...^(٦) وهذا المتن نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: يجب على المستطيع المبادرة إلى تهيئة ما يتوقف عليه إدراك الحج في عام الإستطاعة من الزاد والراحلة وغيرها ولو يبيع أو شراء بحيث يتمكن من أدائه في وقته^(٨).

الشيخ الفاضل: لو توقف إدراكه على مقدمات بعد حصول الإستطاعة من السفر وتهيئة أسبابه وجب تحصيلها على وجه يدركه في ذلك العام. وهذا المتن نفس المتن المذكور عن السيد الإمام^(٩).

الشيخ المكارم: الرابع الإستطاعة وهي تحصل بعدة أمور...^(١٠)

(١) المناسك، ص ٦	(٢) المناسك، ص ١٢	(٣) المناسك، ص ١٢	(٤) المناسك، ص ٧
(٥) المناسك، ص ٢٠	(٦) المناسك، ص ٧	(٧) المناسك، ص ٧	(٨) المناسك، ص ١٠
(٩) الفصل الأول.	(١٠) المناسك، ص ١٥		

الشيخ الوحيد: إذا حصلت الإستطاعة وتوقف الإتيان بالحج على مقدمات... وهذا المتن نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(١).
 الشيخ الثوري: نفس المتن المذكور^(٢).

إستقرار الحج بسبب التأخير

التحرير م ٣: لو لم يخرج مع الأولى (الرفقة) مع تعدد الرفقة في المسألة السابقة أو مع وحدتها واتفق عدم التمكن من المسير أو عدم إدراك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج وإن لم يكن آثماً...

السيد الخوئي: إذا أمكنه الخروج مع الرفقة الأولى ولم يخرج لوثوقه بالإدراك مع التأخير ولكن اتفق أنه لم يتمكن من المسير أو أنه لم يدرك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج وإن كان معذوراً في تأخيره^(٣).

السيد الكلبي يگاني: لو ترك الخروج مع الأولى واتفق عدم تمكنه من السفر أو عدم إدراكه الحج للتأخير فإن علم أنه لو سافر مع الأولى أدرك الحج استقر عليه وإن لم يكن آثماً في تأخره مع وثوقه بالإدراك مع الأخيرة^(٤).

السيد الخامنئي: إذا توقف إدراك الحج في عام الإستطاعة على مقدمات وجبت المبادرة إلى تحصيلها فإن قصر في ذلك ولم يأت بالحج عصى واستقر وجوب الحج في ذمته^(٥).

السيد السيستاني: إذا تأخر في الخروج للوثوق بإدراكه مع التأخير أيضاً ولكن اتفق أنه لم يدركه بسبب ذلك كان معذوراً في تأخيره ولا يستقر عليه الحج على الأظهر^(٦).
 السيد الشيرازي: فإن قصر في إعداد المقدمات في حينه فنتج عن ذلك عدم تمكنه من الإتيان بالحج في أول عامه استقر الحج في ذمته^(٧).

(٣) المناسك، ص ١٢

(٢) المناسك، ص ٣٧

(١) المناسك، ص ١٩

(٥) مع التلخيص، مسألة ٣ (٦) مع التلخيص، الفرع الثالث.

(٤) المناسك، ص ١٢ فرع ٣ مع التلخيص

الشيخ البهجة: إذا أمكنه الخروج مع الرفقة الأولى ولم يخرج معهم لوثوقه بالإدراك مع التأخير ولكن اتفق أنه لم يتمكن من المسير أو أنه لم يدرك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج وإن كان معذوراً في تأخيره^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٢).
الشيخ الصافي: لو ترك الخروج مع الأولى واتفق عدم التمكن من المسير أو عدم الإدراك استقر عليه للتمكن من المسير وإن لم يأنم بالتأخير مع الوثوق بالإدراك مع الأخيرة^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من السيد الإمام^(٤) إلا في تعليقه مدّ ظله على قول الإمام: (استقر عليه الحج)، قوله: في الاستقرار إشكال كما يأتي إن شاء الله^(٥).
الشيخ الوحيد: إذا أمكنه الخروج مع الرفقة الأولى ولم يخرج معهم لوثوقه بالإدراك مع التأخير ولكن اتفق أنه لم يتمكن من المسير أو أنه لم يدرك الحج بسبب التأخير فهو معذور في تأخيره وفي استقرار الحج عليه إشكال^(٦).
الشيخ النوري: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٧).

اشتراط الوجوب بالبلوغ والعقل

في التحرير: ... شرائط وجوب حجة الإسلام - وهي أمور:
أحدها: الكمال بالبلوغ والعقل فلا يجب على الصبي وإن كان مراهقاً ولا على المجنون وإن كان أدوارياً إن لم يف دور إفاقته بإتيان تمام الأعمال ...
السيد الخوئي: الشرط الأول البلوغ فلا يجب على غير البالغ وإن كان مراهقاً^(٨).
السيد الكلبي يكتفي: الأول البلوغ فلا يجب على الصبي وإن كان مراهقاً ولو حجّ عشر حجج^(٩).

(١) المناسك، ص ٨ نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٢). (٢) المناسك، ص ٧

(٣) المناسك، ص ١١ نفس المتن المذكور عن السيد الكلبي يكتفي^(٤) تقريباً. (٤) ص ٦

(٥) المناسك، ص ٩ (٦) المناسك، ص ٢٠ (٧) المناسك، ص ٧ (٨) المناسك، ص ١٢

السيد الخامنئي: الشرط الأول العقل فلا تجب على المجنون - الشرط الثاني البلوغ فلا تجب على غير البالغ ولو كان مراهقاً^(١).

السيد السيستاني: الشرط الأول البلوغ فلا يجب الحج على غير البالغ وإن كان مراهقاً^(٢). الشرط الثاني العقل فلا يجب الحج على المجنون نعم إذا كان جنونه أدوارياً ووفى دور إفاقته بالإتيان بمناسك الحج...^(٣).

السيد الشبيري: تجب حجة الإسلام بإجتماع شروط فلا تجب بفقدها أو بعض منها وهي البلوغ والعقل والحرية والإستطاعة^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: الشرط الأول البلوغ فلا يجب على غير البالغ وإن كان مراهقاً ولو حج الصبي لم يجزيه عن حجة الإسلام وإن كان حجّه مشروعاً^(٥).
الشيخ التبريزي: الأول البلوغ ... إلى قوله مدّ ظلّه: وإن كان حجّه صحيحاً على الأظهر^(٦).

الشيخ الصافي: الأول البلوغ فلا يجب على الصبي وإن كان مراهقاً وإن حج عدة مرات لم يجز عن حجة الإسلام وإن قلنا بشرعية عباداته وصحتها^(٧).
الشيخ الفاضل: وهي أمور: أحدها الكمال بالبلوغ والعقل...^(٨).

الشيخ المكارم: يجب الحج في العمر مرة واحدة بالشروط التالية: ١ - البلوغ ٢ - العقل^(٩).

الشيخ الوحيد: الشرط الأول البلوغ فلا يجب على غير البالغ وإن كان مراهقاً ولو حجّ الصبي لم يجز عن حجة الإسلام وإن كان حجّ الصبي المميّز صحيحاً^(١٠).
الشيخ النوري: المتن المذكور عن الشيخ التبريزي مدّ ظلّه^(١١).

(٤) المناسك، ص ١

(٣) المناسك، ص ١١

(٢) المناسك، ص ٨

(١) المناسك، ص ١٢

(٧) فصل الشرائط،

(٦) المناسك، ص ٧

(٥) المناسك، ص ٨

(١٠) المناسك، ص ٩

(٩) فصل الشرائط،

(٨) نفس الفرع المذكور من الإمام عليه السلام.

(١١) المناسك، ص ٢٠

إستحباب إحرام الصّبي غير المميّز للوليّ

في التحرير م ١: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبي غير المميّز فيجعله محرماً ويلبسه ثوبي الإحرام وينوي عنه ويلقّنه التلبية إن أمكن وإلاّ يلتي عنه - ويجنبه عن محرمات الإحرام ويأمره بكلّ من أفعاله وإن لم يتمكّن شيئاً فيها ينوب عنه ويطوف به ويسعى به ويقف به في عرفات ومشعر ومنى ويأمره بالترمي ولو لم يتمكّن يرمي عنه ويأمره بالوضوء وصلاة الطواف وإن لم يقدر يصلي عنه...

السيد الغلپايگاني: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبي غير المميّز وكذا الصّبية وأمّا المجنون ففيه إشكال^(١).

السيد الخوئي: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبي غير المميّز ذكراً كان أم أنثى^(٢).
السيد السيستاني: يستحب للوليّ إحجاج الصّبي غير المميّز وكذا الصّبية غير المميّزة^(٣).

وفي الملحق الثالث: لا يبعد بطلان إحرام الصّبيّ المميّز من دون إذن الولي^(٤).

الشيخ البهجة: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبي غير المميّز ذكراً كان أم أنثى ... ويلقّنه إياها إن كان قابلاً للتلقين وإلاّ لتي عنه ويجنبه عما يجب على المحرم الإجتناّب عنه ويجوز أن يؤخّر تجريده عن الثياب إلى فسخ ... والأحوط في حال التمكن أن يكون كلاهما طاهرين وأن يؤدّيا صلاة الطواف كلاهما^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله إلى قوله مدّ ظلّه: ويجب عندما يطوف به أن يوضأه ولو بصورة الوضوء^(٦).

الشيخ الصافي: يجوز للوليّ الإحرام بالصّبي وإن كان نفسه محلاً^(٧).

الشيخ الفاضل: يستحب للوليّ أن يحرم بالصّبي غير المميّز^(٨).

(٤) ص ٢٠

(٣) المناسك، ص ٩

(٢) المناسك، ص ٨

(١) المناسك، ص ١٣

(٧) المناسك، ص ١٤

(٦) المناسك، ص ٩

(٥) مع التلخيص ص ٩

(٨) الفروع، تفصيل الشريعة، ج ١ ص ٤٢

الشيخ المكارم: رفتن به حج برای کودک ممیّز مستحب است و حج او حق بدون اجازة و لیث صحیح است...^(١).
 الشيخ الوحيد: يستحب للولي أن يحرم بالصبي غير المميّز ذكراً كان أو أنثى... والظاهر جواز الإحرام به مطلقاً وإن ورد في بعض النصوص التحديد بالإثغار^(٢).
 الشيخ النوري: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٣).

أمر الصَّبي بالوضوء

السيد الإمام^(٤) في التحرير م ١: ... ويأمره بالوضوء وصلاة الطواف وإن لم يقدر يصلي عنه وإن كان الأحوط إتيان الطفل صورة الوضوء والصلاة أيضاً وأحوط منه توضؤه لو لم يتمكن من إتيان صورته.

السيد السيستاني: س: هل يجب على الولي أن يوضئه للطواف، وهل يجب عليه أن يراعي تحقق شروط الطواف؟ ج: لا يجب عليه أن يوضئه للطواف وكذلك لا يعتبر رعاية بعض الشروط الأخرى في الطواف كالطهارة من الخبث والختان وأما مثل كون الشروع من الحجر الأسود وكونه من خارج حجر إسماعيل^(٥) فلا بدّ من رعايته وكذلك كون الشروع في السعي من الصفا ونحو ذلك^(٦).

السيد گلپایگانی: ولا بدّ أن يكون الصبي طاهراً ومتوضئاً في الطواف والصلاة وإن لم يقدر عليهما فيطوف ويصلي عنه الولي والجمع بين الطواف والصلاة عنه وبين توضئه وأمره بالطواف والصلاة أحوط^(٧).

الشيخ البهجة: والأحوط في حال التمكن أن يكون كلاهما طاهرين وأن يؤدّيا صلاة الطواف كلاهما^(٨).

ويجب عندما يطوف به أن يوضئه ولو بصورة الوضوء^(٩).

(٤) الملحق الثاني، ص ١١١

(٣) المناسك، ص ٢١

(٢) المناسك، ص ١٠

(١) المناسك، ص ١

(٧) المناسك، ص ٩

(٦) المناسك، ص ١٠

(٥) المناسك، ص ١٣

الشيخ التبريزي: س: هل يعتبر في الطواف الواجب بالصَّبي مراعاة الطهارة الحديثة والخبثية أم لا؟ ج: لا يعتبر ذلك ولكن يتوضأ به بصورة الوضوء كما قلنا في المناسك^(١).
 الشيخ الفاضل: س: هل يعتبر الطواف الواجب بالصَّبي مراعاة الطهارة الحديثة والخبثية أم لا؟

ج: نعم يعتبر ذلك ويتوضأ به بصورة الوضوء على الأحوط^(٢).

استحباب إعتمار الصَّبي وإحجابه

س: همان طور که احجاج صبی و صبیّه بر ولی مستحب است اعتّمار آنها هم استحباب دارد یا نه؟ لطفاً به دلیل هم اشاره کنید.
 السيد الشيرازي: با ذوق فقاہتی بعید است کہ با حج فرق داشته باشد و بعید نیست کہ اطلاقات شامل عمره هم بشود. (شفاهی)

الشيخ البهجة: فرق بين حج وعمره نیست.

الشيخ التبريزي: بلی مستحب است و دلیل آن اطلاقات است کہ دلالت بر رجحان احرام می کند مانند حدیث ۷ و ۸ باب ۱۷ از ابواب اقسام الحج - وسایل الشيعة (مهر شخصی)^(۳).

الشيخ الصافي: بلی مستحب است و دلیلش شمول دلیل است نسبت به عمره. (مهر شخصی)

الشيخ الفاضل: بلی اعتّمار آنها نیز مستحب است همان طور که اعتّمار آنها نسبت به عمره تمتع مستحب است و احتمال اختصاص منتفی است مضافاً به وجود بعضی روایات مطلقه در وسایل باب ۱۸ حدیث ۲ از ابواب مواقیت - حدیث به خوبی اطلاق دارد (مهر دفتر)^(۴).

الشيخ المكارم: فرقى بين حج وعمره نيست. (مهر شخصي)
أقول: أثبتنا هذا الفرع سؤالاً وجواباً كما سئلناه باللغة الفارسية.

لا يشترط الإحرام في الولي

في التحرير م ٢: لا يلزم أن يكون الولي محرماً في الإحرام بالصبي بل يجوز ذلك وإن كان محلاً.

السيد الغلپايگانی: يجوز للولي الإحرام بالصبي وإن كان محلاً^(١).
السيد السيستاني: لا بأس بأن يحرم الولي بالصبي وإن كان نفسه محلاً^(٢).

الشيخ الصافي: يجوز للولي الإحرام بالصبي وإن كان نفسه محلاً^(٣).
الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام في التحرير ... لا يلزم أن يكون الولي في الإحرام بالصبي محرماً...^(٤).

مرکز تحقیقات فقهی و حقوقی اسلامی

الإقتصار على الولي الشرعي

في التحرير م ٣: الأحوط أن يقتصر في الإحرام بغير المميز على الولي الشرعي من الأب والجد والوصي لأحدهما والحاكم وأمينه أو الوكيل منهم والأتم وإن لم تكن ولياً.
السيد الغلپايگانی: بعد عبارة الفوق: وأما غيره ممن يتكفل حاله مثل العم والخال والأخ ففيه إشكال نعم لا إشكال في الأتم للنص الخاص^(٥).
السيد السيستاني: الأظهر أن الولي الذي يستحب له إحجاج الصبي غير المميز هو كل من له حق حضائته من الأبوين أو غيرهما بتفصيل مذكور في كتاب النكاح^(٦).

(٤) التعليقة، ص ٧

(٣) المناسك، ص ١٤

(٢) المناسك، م ٩ ص ١٠

(١) المناسك، ص ١٣

(٦) المناسك، ص ١٠

(٥) المناسك، ص ١٣

الشيخ الصافي: المتيقن من الولي في إحرام الصبي غير المميز هو الولي الشرعي أي الأب والجد والوصي لأحدهما والحاكم والفقيه ووكيل أحدهم وأما غيره ممن يتكفل حاله مثل العم والخال والأخ ففيه إشكال ... نعم لا إشكال في الأم للنص الخاص...^(١).



الإستطاعة

في التحرير: (ثالثها) الإستطاعة من حيث المال وصحة البدن وقوته - وتخليّة السرب وسلامته وسعة الوقت وكفايته.

السيد الخوئي: (الشرط الرابع الإستطاعة) ويعتبر فيها أمور: السعة في الوقت، الأمن والسلامة (الثالث الزاد والراحلة) الرابع... الرجوع إلى الكفاية^(١).

السيد الكلبي يگاني: الثالث من شرائط وجوب الحج (الإستطاعة) من حيث المال وصحة البدن وقوته وتخليّة السرب وسلامته وسعة الوقت وكفايته^(٢).

السيد الخامشي: الشرط الثالث الإستطاعة، وتشتمل على الأمور التالية: الإستطاعة المالية - الإستطاعة البدنية - الإستطاعة السرية - الإستطاعة الزمانية^(٣).

السيد الشيرازي: يعتبر في الإستطاعة أمور (الإستطاعة المالية) (الإستطاعة البدنية) (تخليّة السرب والأمن في السفر) (سعة الوقت) (عدم أداء الحج إلى إختلال شؤون حياته) (عدم أدائه إلى مهائنه وهتك حرمة)^(٤).

السيد السيستاني: الشرط الرابع الإستطاعة، ويعتبر فيها أمور: السعة في الوقت، صحة البدن وقوته، تخليّة السرب، النفقة، الرجوع إلى الكفاية^(٥).

(١) المناسك، ص ١١ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ١٤

(٣) المناسك، ص ١٣

(٤) المناسك، ص ٩ (٥) مع التلخيص ص ١٢

الشيخ البهجة: يعتبر في الإستطاعة أمور: ١ - السعة في الوقت ٢ - الأمن والسلامة ٣ - الزاد والراحلة ٤ - الرجوع إلى الكفاية^(١). وقال في ص ٦٤: الإستطاعة المعتبرة في وجوب الحج إنما هي الإستطاعة من مكانه لا من بلده...

الشيخ التبريزي: ويعتبر فيها أمور: ١ - السعة في الوقت ٢ - الأمن والسلامة ٣ - الزاد والراحلة ٤ - الرجوع إلى الكفاية. أقول: المتن للسيد الخوئي مع التلخيص^(٢).
الشيخ الصافي: الثالث: الإستطاعة من حيث المال وصحة البدن وقوّته وتخلية السرب وسلامته وسعة الوقت وكفايته^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام^(٤).

الشيخ المكارم: الإستطاعة، وهي تحصل بعدة أمور، هي: ١ - أن يكون عنده ما ينفقه في السفر ٢ - أن يكون عنده جواز سفره ولا يكون هناك مانع في الطريق ٣ - أن يكون قادراً بدنياً على الإتيان بالأعمال ٤ - أن يكون هناك وقت كاف للوصول إلى مكة والإتيان بأعمال الحج ٥ - أن يكون عنده ما ينفق على زوجته وأولاده ومن تجب نفقتهم عليه شرعاً أو عرفاً ٦ - أن يكون عنده مال أو عمل أو شغل يستطيع أن يدبر به معيشته بعد العود من الحج^(٥).

الشيخ الوحيد: الرابع: الإستطاعة ويعتبر فيها أمور: ١ - السعة في الوقت ٢ - تخلية السرب ٣ - الزاد والراحلة ٤ - الرجوع إلى الكفاية^(٦).

المعيار في الزاد والراحلة

في التحرير م ١٠: لا يشترط وجود الزاد والراحلة عنده عيناً بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال نقداً كان أو غيره من العروض.

السيد الخوئي: ومعنى الزاد هو ما يتقوت به في الطريق أو وجود مقدار من المال يصرفه في سبيل ذلك ومعنى الراحلة هو وجود وسيلة يتمكن بها من قطع المسافة

(١) مع التلخيص ص ١١

(٢) المناسك، ص ١٢

(٣) المناسك، ص ١٢

(٤) التلخيص، ص ٨

(٥) مع التلخيص، ص ١٢

(٦) المناسك، ص ١٥

ذهاباً وإياباً^(١).

السيد الغلپايگاني: لا يشترط وجود الزاد والراحلة عيناً بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من النقود أو شيء آخر من الأملاك المنقولة أو غير المنقولة...^(٢).
السيد الخامشي: ويقصد بالزاد كل ما يحتاج إليه في السفر من المأكّل والمشرب وغيرها ويراد بالراحلة وسيلة النقل التي تقطع بها المسافة - ولا يشترط أن يكون لدى المكلّف أعيان الزاد والراحلة بل يكفي أن يكون لديه نقود أو غيرها مما يمكن صرفه في سبيل تهيئتها^(٣).

السيد الشبيري: لا يلزم وجود عين الزاد والراحلة لديه فإن كان عنده من النقود ما يمكنه تحصيلها به أو شيء من الأعيان يمكنه بيعه والإنفاق منه كفي^(٤).
السيد السيستاني: ولا يشترط وجود أعيانها بل يكفي وجود مقدار من المال (النقود أو غيرها) يمكن أن يصرف في سبيل تحصيلها^(٥).



الشيخ البهجة: ليست العبرة في الزاد والراحلة بوجودهما فعلاً فيجب الحج على الأظهر على من كان قادراً على تحصيلها بالإكتساب المناسب لشأنه دون مانع...^(٦)
الشيخ التبريزي: العبرة في الزاد والراحلة بوجودهما فعلاً فلا يجب على من كان قادراً على تحصيلها بالإكتساب ونحوه...^(٧)

الشيخ الفاضل: لا يشترط وجود الزاد والراحلة عنده عيناً....
الشيخ النوري: العبرة في الزاد والراحلة بوجودهما فعلاً فلا يجب على من كان قادراً على تحصيلها بالإكتساب ونحوه^(٨).
الشيخ الوحيد: العبرة في الزاد والراحلة بوجودهما فعلاً فلا يجب الحج على من كان قادراً على تحصيلها بالإكتساب ونحوه^(٩).

(١) مع التلخيص، ص ١٣ (٢) المناسك، ص ١٥ (٣) المناسك، ص ١٤ (٤) المناسك، ص ١٠
(٥) المناسك، ص ١٥ (٦) المناسك، ص ١٤ (٧) المناسك، ص ١٥ (٨) ص ٢٦
(٩) المناسك، ص ١٤

الملاك في الوجوب، الإستطاعة من مكانه

في التحرير م ١٢: لا يعتبر الإستطاعة من بلده ووطنه فلو استطاع العراقي أو الإيراني وهو في الشام أو الحجاز وجب وإن لم يستطع من وطنه...

السيد الخوئي: الإستطاعة المعتبرة في وجوب الحج إنما هي الإستطاعة من مكانه لا من بلده... (١)

السيد الغلپایگانی: الإعتبار بالإستطاعة من مكان المكلف دون بلده... (٢)
السيد الخامنئي: لا يشترط في الإستطاعة المالية أن يتحقق في بلد المكلف بل يكفي تحققها ولو في الميقات... (٣)

السيد السيستاني: الإستطاعة المعتبرة في وجوب الحج إنما هي الإستطاعة من مكانه لا من بلده... (٤)

الشيخ البهجة: الإستطاعة المعتبرة في وجوب الحج إنما هي الإستطاعة من مكانه لا من بلده... (٥)

الشيخ التبريزي: نفس عبارة السيد الخوئي ؓ.

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام ؓ.

الشيخ النوري: نفس عبارة السيد الخوئي ؓ (٦).

الشيخ الوحيد: نفس عبارة السيد الخوئي ؓ.

لزوم نفقة العود

في التحرير م ١٤: يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود إلى وطنه إن أراد أو إلى ما أراد التوقف فيه...

(١) المناسك، ص ٢٠ (٢) المناسك، ص ١٥ (٣) المناسك، ص ٢٤ (٤) المناسك، ص ١٦

(٥) المناسك، ص ١٤ وهذا ما نقلناه عن السيد الخوئي ؓ. (٦) ص ٢٦

السيد الخوئي: وأمّا إذا لم يرد العود وأراد السكنى في بلد آخر غير وطنه فلا بد من وجود النفقة إلى ذلك البلد^(١).

السيد الغلپایگانی: كذلك يشترط وجود نفقة العود إلى وطنه - نعم لو لم يرد العود إليه فلا يشترط...^(٢)

السيد الخامنئي: يشترط أن يكون لديه نفقة الإياب إن كان عازماً عليه^(٣).

السيد الشيرازي: وكذا نفقة العود إن كان محتاجاً إليه^(٤).

السيد السيستاني: وأمّا إذا لم يرد العود وأراد السكنى في بلد آخر غير وطنه فلا بد من وجود النفقة إلى ذلك البلد^(٥).



الشيخ البهجة: إنّما يعتبر وجود نفقة العود (الإياب) في وجوب الحج فيما إذا أراد المكلف العود إلى وطنه وأمّا إذا لم يرد العود وأراد السكنى في بلد آخر غير وطنه فلا بد من وجود النفقة إلى ذلك البلد...^(٦)

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام^{عليه السلام} إلّا في قوله: (إلّا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه) فقال مدّ ظله في التعليقة: بل إلى العود إليه للسكنى لا بمجرد السكنى فيه^(٨).

الشيخ النوري: نفس عبارة السيد الخوئي^{عليه السلام} في المقدار المذكور.

الشيخ الوحيد: نفس عبارة السيد الخوئي^{عليه السلام} في المقدار المذكور^(٩).

من الشرائط تمكّنه ممّا يحتاج إليه

في التحرير م ١٥: يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب والإياب زائداً عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه فلا تباع دار سكناه اللاتقة بحاله ولا ثياب تجمّله ولا أثاث بيته...

(١) المناسك، م ٢٢، ص ١٥ (٢) المناسك، ص ١٦ (٣) المناسك، م ٨، ص ١٥ (٤) المناسك، ص ١٠

(٥) المناسك، م ٢٢، ص ١٧ (٦) المناسك، م ٢٢، ص ١٥ (٧) المناسك، ص ١٦ م ٢٠ (٨) ص ١٠ م ١٤

(٩) المناسك، ص ١٤ م ١٧

بحسب حاله وزّيه وشرفه ...

السيد الخامشي: يشترط أن يكون لديه ضروريات الحياة وما يحتاج في معيشته اللائقة بشأنه عرفاً^(١).

السيد الكلبيگاني: يشترط في الإستطاعة وجود الزاد والراحلة زائداً على ما يحتاج إليه في معاشه^(٢).

السيد الشبيري: من شروط الإستطاعة المالية عدم كون الحج مستلزماً لاختلال حياته المعاشية وحاجاته الإقتصادية بحيث تصبح الحياة حرجية عليه إذا صرف ماله في الحج...^(٣).

السيد السيستاني: وعلى الجملة لا يكون الإنسان مستطيعاً للحج إذا كان يملك فقط ما يحتاج إلى حياته وكان صرفه في سبيل الحج موجباً للعسر والحرج^(٤).

السيد الخوئي: قال في الشرط الرابع - يلزم أن يكون المكلف على حالة لا يخشى معها على نفسه وعائلته من العوز والفقر بسبب صرف ما عنده من المال في سبيل الحج وعليه فلا يجب على من يملك مقداراً من المال يفي بمصارف الحج وكان ذلك وسيلة لإعاشته وإعاشة عائلته...^(٥)

الشيخ البهجة: في الشرط الرابع - نفس عبارة السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٦).
الشيخ التبريزي: نفس العبارة^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام في المقدار المذكور^(٨).

الشيخ المكارم: السادس - أن يكون عنده مال أو شغل يستطيع أن يدبر به معيشته بعد العودة من الحج ولا يجب الحج على من لا ترتفع حاجته من دون منزل ومسكن شخصي إلا بعد أن يملك ثمن المسكن...^(٩)

الشيخ النوري: الرجوع إلى الكفاية بحيث يقدر على إمرار معاشه اللائق بحاله بعد

(١) المناسك، ص ١٩ (٢) مع التلخيص، ص ١٧ (٣) المناسك، ص ١٠ (٤) المناسك، ص ١٨

(٥) المناسك، ص ١٦ (٦) المناسك، ص ١٥ (٧) المناسك، ص ١٧ (٨) ص ١٠

(٩) المناسك، ص ١٦

الرجوع ويصدق أنه من أهل اليسار والسعة في المال كما في الأخبار^(١).
 الشيخ الوحيد: في الشرط الرابع مع التلخيص: يشترط أن يكون عنده بالفعل أو
 بالقوة كل ما يحتاج إليه الإنسان في هذا السفر ولم يقع في صرفه في سبيل الحج في العسر
 والخرج^(٢).

لزوم إستيفاء الدين

في التحرير م ١٨: لو لم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين على شخص بمقدار
 مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالاً ولو بالرجوع إلى حاكم الجور...
 السيد الخوئي: إذا كان ما يملكه ديناً على ذمة شخص وكان الدين حالاً وجبت عليه
 المطالبة...^(٣).

السيد السيستاني: إذا كان ما يملكه ديناً على ذمة شخص وكان محتاجاً إليه في تمام
 نفقة الحج أو في بعضها فإن كان الدين حالاً والمدين باذلاً عدّ مستطيعاً ووجب عليه أداء
 الحج^(٤).

السيد الكليني: لو لم يكن عنده مؤنة الحج لكن كان له بمقدارها أو بما يتممها به
 دين حال على أحد وكان المديون باذلاً يجب عليه الإستيفاء والحج كذا إذا كان
 بماطلاً^(٥).

السيد الشيرازي: فلو فرض كون الدين حالاً أو بلا مدّة وأمكن للمدين أدائه
 وإستيفائه لا يكون حرجاً على الدائن فثل هذا يعد مستطيعاً شرعاً ويجب عليه الحج،
 ولكن لا تجب عليه مطالبة الدين ويجزئه الحج بأيّ نحو أتى به ولو متسكعاً^(٦).

الشيخ البهجة: إذا كان ما يملكه ديناً على ذمة شخص وكان الدين حالاً وجبت عليه
 المطالبة فإن كان المدين بماطلاً وجب إجباره على الأداء وإن توقف على الرجوع إلى

(٤) المناسك، ص ٢٠

(٣) المناسك، م ٢٦

(٢) المناسك، ص ١٦

(١) المناسك، ص ٢٧

(٦) المناسك، م ٢٧، ص ١٨

(٥) المناسك، ص ١٩

الحاكم العرفية لزم ذلك... وهذا عبارة السيد الخوئي رحمته الله.

الشيخ التبريزي: نفس العبارة المذكورة عن السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

الشيخ الفاضل: لو لم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالاً ولو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده... ^(٢)

الشيخ النوري: عبارة السيد الخوئي رحمته الله بالمقدار المذكور ^(٣).

الشيخ الوحيد: ما يقرب من عبارة السيد الخوئي رحمته الله... كما تجب المطالبة فيما إذا كان الدين مؤجلاً ولكن المدين يؤديه لو طالبه... ^(٤)

لا يجب الإقتراض للحج

في التحرير م ١٨: ... ولو كان غير مستطيع وأمكنه الإقتراض للحج والأداء بعده بسهولة لم يجب ولا يكفي عن حجة الإسلام...

السيد الغلپايگانی: من لم تكن عنده نفقة الحج لا يكون مستطيعاً وإن تمكّن من الإقتراض وكان قادراً على وفائه بسهولة... نعم لو استقرض والحال هذه وجب عليه الحج لصدق الإستطاعة حينئذ ^(٥).

السيد الخوئي: إذا اقترض مقداراً من المال يفي بمصارف الحج وكان قادراً على وفائه بعد ذلك وجب عليه الحج ^(٦).

السيد السيستاني: إذا اقترض مقداراً من المال يفي بمصارف الحج لم يجب عليه الحج وإن كان قادراً على وفائه بعد ذلك إلا إذا كان مؤجلاً بأجل بعيد جداً لا يعتني العقلاء بمثله ^(٧).

السيد الخامنئي: کسی که هزینه رفتن به حج را در اختیار ندارد، اما می تواند قرض بگیرد و سپس به سادگی قرض خود را ادا کند، واجب نیست که خود را با

(٣) المناسك، ص ٢٩

(٢) تعلیقة التحرير، ص ١٨١

(١) المناسك، ص ٢٠

(٧) المناسك، ص ٢٤

(٦) المناسك، ص ٢١

(٥) المناسك، ص ١٩

(٤) المناسك، ص ١٧

قرض گرفتن مستطیع کنند، اما اگر بگیرد، حج بر او واجب می شود.^(١)
 السيد الشيرازي: لا يجب على غير المستطیع الاقتراض للحج لكن لو اقترض وهو يعلم بأنه لو أنفقه في الحج أمكنه الوفاء بلا حرج عليه فهو مستطیع ويجب عليه الحج.^(٢)

* * *

الشيخ البهجة: نفس عبارة السيد الخوئي^(٣).
 الشيخ التبريزي: نفس العبارة المنقولة عن السيد الخوئي^(٤) إلى قوله مدّظله: وكان قادراً على وفائه بعد ذلك من غير حرج وجب عليه الحج.^(٥)
 الشيخ الصافي: مع الاقتراض لم يكن مستطيعاً ولم يجب حجة الإسلام.^(٦)
 الشيخ المكارم: لا يجب الحج على من يمكنه اقتراض نفقة الحج وإن أمكنه دفع دينه فيما بعد.^(٧)

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام^(٨) في التحرير إلا في قوله مدّظله في التعليقة فلا وجه للحكم بعد الكفاية بنحو الإطلاق.^(٩)
 الشيخ النوري: إذا اقترض مقداراً من المال يفي بمصارف الحج لا يجب عليه الحج إلا إذا كان ما يقابل الدين موجوداً فعلاً وكان قادراً على وفائه بعد ذلك منه أو من غيره.^(١٠)
 الشيخ الوحيد: لا يجب الاقتراض للحج وإن كان متمكناً من الأداء بسهولة ولكنه إذا اقترض مقداراً من المال يفي بمصارف الحج وكان قادراً على وفائه بعد ذلك من دون مشقة وجب عليه الحج.^(١١)

الحج مع الدين

في التحرير م ١٩: لو كان عنده ما يكفيه للحج وكان عليه دين فإن كان مؤجلاً وكان مطمئناً بتمكّنه من أدائه زمان حلوله ... وجب ...

(١) مناسك فارسي، م ١٣ (٢) المناسك، ص ١٨ (٣) المناسك، م ٣٠ ص ٢٠ (٤) المناسك، ص ٢٣
 (٥) مع التلخيص والترجمة، ألف مسألة، ص ١٤ (٦) المناسك، ص ١٧ مع التلخيص.
 (٧) ص ١١ م ١٨ (٨) المناسك، ص ٣٦ (٩) المناسك، ص ٢٠

السيد الغلپایگانی: فإن تمكّن من الحج وأداء الدين ولو بأن كان الدين مؤجّلاً مع الوثوق بالتمكّن من الأداء عند حلول الأجل فالظاهر صدق الإستطاعة ويجب عليه الحج^(١).
السيد الشيرازي: ولو كان ما عنده ما يكفيه لأحدهما (أداء الدين أو الحج) فقط يجب صرفه فيما وجب عليه سابقاً...^(٢)

السيد السيستاني: فإن كان عليه دين مستوعب لما عنده من المال أو كالمستوعب لم يجب عليه الحج على الأظهر ولا فرق بين أن يكون حالاً أو مؤجّلاً إلّا إذا كان مؤجّلاً بأجل بعيد كخمسین سنة^(٣).

السيد الخوئي: إذا لم يكن صرف ما عنده من المال في الحج منافياً لأداء الدين وجب عليه الحج وإلّا فلا ولا فرق في الدين بين أن يكون حالاً أو مؤجّلاً...^(٤)
السيد الخامنئي: من كانت عنده نفقات الحج وعليه دين أيضاً فإن كان الدين مؤجّلاً إلى أجل يطمئن بقدرته على أدائه عند حلوله وجب عليه الحج...^(٥)

الشيخ البهجة: إذا كان عنده ما يفي بنفقات الحج وكان عليه دين ولم يكن صرف ذلك في الحج منافياً لأداء الدين وجب عليه الحج وإلّا فإن كان فيما لو صرف ذلك المال في الحج لن يتمكّن من أداء دينه فلا يجب عليه الحج...^(٦)
الشيخ التبريزي: نفس عبارة السيد الخوئي...^(٧)

الشيخ الصافي: إن كان المديون لا يفي ما عنده من المال إلّا لأحد أمرين: الحج وأداء الدين، لم يكن مستطيعاً ووجب عليه أداء الدين^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الإمام... في المقدار المذكور^(٩).
أقول: له مدّ ظلّه في هذا الفرع أربع تعليقات فراجع.

(١) المناسك، ص ٢٠ مع التلخيص.
(٢) المناسك، ص ١١
(٣) المناسك، ص ٢٤
(٤) المناسك، ص ٢١م ٢٤ (٥) المناسك، ص ١٧
(٦) المناسك، ص ٢٠
(٧) المناسك، ص ٢٤م ٢٤
(٨) مع التلخيص والترجمة ص ٣٢، ألف مسألة.
(٩) ص ١٩م ٢

الشيخ النوري: نفس عبارة السيد الخوئي رحمته في المقدار المذكور ^(١).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته ^(٢).

الحج مع الديون الشرعية

في التحرير م ١٩: ... وإن كان عليه خمس أو زكاة وكان عنده ما يكفيه للحج لولاهما فحالهما حال الدين مع المطالبة فلا يكون مستطيعاً ...
 السيد الغلبي گاني: حكم الخمس والزكاة ومظالم العباد إذا كانت في الذمة حكم الدين في منع الإستطاعة فلو كان عنده ما يكفي للحج أو لأدائها ولا يكفي للجميع وجب صرفه فيها دون الحج لعدم الإستطاعة معها... ^(٣).
 السيد الخوئي: وجب عليه أدائها ولم يجب عليه الحج ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخمس والزكاة في عين المال أو يكونا في ذمته ^(٤).
 السيد السيستاني: إذا كان عليه خمس أو زكاة وكان عنده مقدار من المال ولكن لا يفي بمصارف الحج لو أدائها، وجب عليه أدائها ولم يجب عليه الحج ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخمس والزكاة في عين المال أو يكونا في ذمته ^(٥).
 السيد الشيرازي: من كان عنده من الأعيان أو النقود ما تعلّق به الخمس أو الزكاة يكون مستطيعاً إذا بقي عنده ما يكفيه للحج بعد أدائها وإن يكفي لأحدهما فقط يجب صرفه في ما وجب عليه سابقاً ^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في الفرع ٣٥ وقال الشيخ مدّ ظله في الفرع ٣٣: إذا وجب عليه الحج وكان عليه خمس أو زكاة أو غيرها من الحقوق الواجبة لزمه أدائها ولم يجز له تأخيرها لأجل السفر إلى الحج إلا أن يكون صاحب الحق

(٣) المناسك، ص ٢٠

(٢) المناسك، م ٣٦

(١) المناسك، م ٣٦

(٦) تلخيص المسائل، ص ١١

(٥) المناسك، ص ٣٥

(٤) المناسك، م ٣٥، ص ٢١ وقريب منه الفرع اللاحق م ٣٦

راضياً بالتأخير والبقاء في الذمة...^(١)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الصافي: محصل كلامه مدّ ظله في الفرع ٧٧ من ألف مسألة: إذا لم يكن قادراً على أداء كلا الأمرين يجب أداء الديون^(٣).

الشيخ الفاضل: وإن كان عليه خمس أو زكاة وكان عنده ما يكفيه للحجّ لولا هما فحاله حال الدّين مع المطالبة فلا يكون مستطيعاً^(٤) وقال مدّ ظله في التعليقة: أي كان على ذمته وأما لو كان متعلقاً بالعين فلا إشكال في تقدّمه على الحجّ وكذا على سائر الدّيون وهكذا في الزكاة - وعلّق على قول الإمام (فلا يكون مستطيعاً): بناءً على تقدّم الدّين وكون الوجه فيه هو عدم الإستطاعة؛ فلاحظ دقيقاً.

الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي^(٥) في الفرع ٣٢ و ٣٣ من مناسك الشيخ مدّ ظله.

الشيخ الوحيد: نفس المتن إلّا في تغيير العبارة في آخر الفرع: لو كان ما يستر به عورته في طوافه أو صلاة طوافه أو ثمن هديه من المال الذي تعلق به الحقّ لم يجز له ذلك الطواف والصلاة والهدي^(٥) وفي كلام السيد الخوئي: لم يصحّ حجّه.

عدم الإستطاعة مع عدم الصّحة

في التحرير م ٢٢: لو كان عنده ما يكفيه للحجّ فإن لم يتمكّن من المسير لأجل عدم الصّحة في البدن... فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرجّه عن الإستطاعة...

أقول: فإذا لم يكن مستطيعاً لم يجب الحجّ ولم يجب الإستنابة.

السيد الخوئي: إذا استقر عليه الحجّ ولم يتمكّن من الحجّ بنفسه لمرض أو هرم ولم يرج تمكّنه من الحجّ بعد ذلك وجبت عليه الإستنابة وكذلك من كان موسراً ولم يتمكّن من المباشرة أو كانت حرجيّة ووجوب الإستنابة كوجوب الحجّ فوري^(٦).

(٣) مع تلخيص الجواب والترجمة.

(٢) في فقرتين ٣٥ و ٣٦ ص ٢٤

(١) المناسك، ص ٢١

(٦) المناسك، ص ٣٠

(٥) المناسك، ص ٢١

(٤) التحرير م ١٩

السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي ؑ مع قوله: ووجوب الإستئابة فوري كفورية الحجّ المباشري^(١).

السيد الغلپايگاني: بل الأحوط ذلك لمن لم يستقر عليه الحجّ أيضاً إن كان موسراً من حيث المال متعذراً من المباشرة...^(٢) (وجب عليه الإستئابة)

السيد الخامثي: فإن سلبه المرض القدرة على مواصلة الطريق كشف ذلك عن عدم تحقق الإستطاعة البدنية له ولا يجب عليه الإستئابة لذلك وإن استقر عليه الحج ويش من القدرة على الحجّ من دون حرج ولو في السنوات الآتية وجب عليه الإستئابة...^(٣) السيد الشيرازي: من كان مستطيعاً مالياً ولكن يفقد الإستطاعة من بعض النواحي الأخرى كالمريض الذي ليس له الإستطاعة البدنية... فإن لم يتوقع حصول الإستطاعة له في المستقبل أيضاً وجب عليه الإستئابة...^(٤)

الشيخ البهجة: إذا استقرّ عليه الحجّ... وجبت عليه الإستئابة، وكذلك (وجبت الإستئابة) من كان موسراً ولم يتمكن من المباشرة أو كانت حرجية لكن الأظهر عدم فورية الإستئابة وفي صورة الإستئابة لو رفع المانع على خلاف الغالب فيجب الإعادة على الأحوط^(٥).

أقول: المتن من السيد الخوئي ؑ إلّا قوله مدّظله لكن الأظهر...

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ؑ^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام ؑ في المقدار المذكور^(٧).

الشيخ النوري: إذا استقرّ عليه الحجّ ولم يتمكن من الحجّ بنفسه لمرض أو حصر أو هرم أو كان ذلك حرجاً عليه ولم يرج تمكّنه من الحجّ بعد ذلك من دون حرج لا يجب عليه الإستئابة، نعم تجب على من كان موسراً ولم يتمكن من المباشرة أو كانت حرجية على الأحوط لزوماً ووجوب الإستئابة كوجوب الحجّ فوري^(٨).

(١) المناسك، ص ٣٤ . (٢) المناسك، ص ٢٢ . (٣) مع التلخيص ص ٢٧ . (٤) المناسك، ص ٢٢

(٥) المناسك، ص ٢٩ . (٦) المناسك، ص ٦٣ م ٣٤ . (٧) ١٣ م . (٨) المناسك، ص ٤٠

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله: من لم يستقر عليه الحج وكان موسراً ولم يتمكن من المباشرة أو كانت حرجية عليه فوجوب الإستنابة عليه محل إشكال وإن كان أحوط والأحوط إستحباً إذا كان المنوب عنه رجلاً أن يكون النائب ضرورة^(١).

عدم جواز التصرف أوان الخروج

في التحرير م ٢٢: لو كان عنده ما يكفي للحج فإن لم يتمكن من المسير... وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلاً عن العلم به وكذا لا يجوز له التصرف قبل مجيء وقت الحج فلو تصرف استقر عليه...

أقول: هذا هو الشق الثاني من المسألة.

السيد الخوئي: إذا كان عنده ما يفي بمصارف الحج وجب عليه الحج ولم يجز له التصرف فيه بما يخرج عن الإستطاعة... بل الظاهر عدم جواز التصرف فيه قبل أشهر الحج أيضاً^(٢).

السيد السيستاني: (في نفس المسألة) فلو تصرف فيه بما يخرج عن الإستطاعة ولا يمكنه التدارك استقر الحج في ذمته...^(٣).

السيد الكلبايكاني: ولو حصلت له بعد التمكن من المسير وتحقق سائر الشرائط فلا يجوز له التصرف المذكور في أوان خروج الناس فإن أتلفه والحال هذه فقد استقر عليه الحج...^(٤).

السيد الخامثي: لا يجوز للمستطيع أن يخرج نفسه عن الإستطاعة بعد حلول الزمان الذي يجب فيه صرف المال للذهاب إلى الحج بل الأحوط وجوباً أن لا يخرج نفسه عن الإستطاعة قبل ذلك الزمان أيضاً^(٥).

السيد الشيرازي: من كان مستطيعاً مالياً لا يجوز إزالة الإستطاعة المالية وتعجز نفسه

(١) المناسك، ص ٢٩ (٢) المناسك، م ٣٩ ص ٢٢ (٣) المناسك، م ٣٩ ص ٢٦ (٤) المناسك، ص ٢٢

(٥) المناسك، ص ٢٤

عن الحجّ في المستقبل^(١).

الشيخ البهجة: إذا كان عنده ما يفي بمصارف الحجّ يجوز له التصرف فيه قبل تحرّك القافلة بما يخرجّه عن الإستطاعة ولا يمكنه التدارك لكن الأحوط ترك التصرف به بأن يبيعه نسيئة إلى ما بعد زمان الحجّ قاصداً بذلك الفرار من الإستطاعة^(٢).

الشيخ التبريزي: إذا كان عنده ما يفي بمصارف الحجّ وجب عليه الحجّ ولم يجز له التصرف فيه بما يخرجّه عن الإستطاعة ... ولا فرق في ذلك بين تصرفه بعد التمكن من المسير وتصرفه فيه قبله بل الظاهر عدم جواز التصرف فيه قبل أشهر الحجّ أيضاً...^(٣).
الشيخ الصافي: في الأوان التي يجب فيها تحصيل مقدمات سفر الحجّ لا يجوز أن يتصرّف في المال الذي استطاع به لا في العمرة ولا غير العمرة^(٤).

الشيخ الفاضل: قال مدّظله في شرحه على التحرير بعد نقل مختار الجواهر ومن قبله وبعد نقل كلام السيد في العروة: فاعلم أنّه لا مجال للإشكال في جواز التصرف قبل إجتماع شروط الوجوب بأجمعها لأنّه لم يتحقّق الوجوب بعد على الفرض فكما أنّه لا يجب تحصيل الإستطاعة المالية قبل تحقّقها فكذلك لا يجب إبقائها قبل حصول الشروط الأخرى لأنّه لا موجب له أصلاً^(٥).

الشيخ النوري: المتن المذكور من الشيخ التبريزي مدّظله والمتن من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الوحيد: إذا كان عنده ما يفي بمصارف الحجّ وجب عليه الحجّ مع إجتماع ساير الشرائط فإن أحرز أنّه متمكّن من المسير في أوانه لم يجز له التصرف فيه بما يخرجّه عن الإستطاعة ... وأمّا إذا احتمل التمكن فلا يجوز له التصرف المخرج على الأحوط ولو تصرّف وانكشف التمكن استقرّ الحجّ^(٧).

(١) المناسك، م ٥١ أخذنا موضع الحاجة.

(٢) المناسك، ص ٢٢ م ٣٦ (٣) المناسك، ص ٢٥ م ٢٩

(٤) ألف مسألة فرع ٦٦ ترجمة الجملة الأخيرة من الجواب فتأمل.

(٥) الشرح، ج ١، ص ١٤٧

(٦) المناسك، م ٣٦ (٧) المناسك، ص ٤١ م ٣٦

قصد الحج الندبي إشتباهاً

في التحرير م ٢٥: لو اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندباً فإن أمكن فيه الإشتباه في التطبيق صح وأجزءه عن حجة الإسلام لكن حصوله مع العلم والإلتفات بالحكم والموضوع مشكل...

السيد الخوئي: إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندباً قاصداً الأمر الفعلي ثم بان أنه كان مستطيعاً أجزأه ذلك ولا يجب عليه الحج ثانياً^(١).

السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي^(٢).

السيد الغلپايگاني: إذا تخيل أنه غير مستطيع مع كونه مستطيعاً فحج ندباً فإن قصد الأمر الندبي بنحو التقيد فالظاهر عدم إجزائه عن حجة الإسلام وإن قصد الأمر المتعلق به وتخيل أنه ندبي فالظاهر إجزاؤه عنها وإن كان الأحوط عدم الإكتفاء به^(٣).

السيد الخامنئي: إذا قصد المستطيع الحج الإشتحابي غفلةً أو عمداً بهدف التمرين أو لاعتقاده بأنه غير مستطيع ثم تبين له أنه كان مستطيعاً ففي إجزاء حجته عن حجة الإسلام إشكال فالأحوط أن لا يترك الحج من قابل نعم إذا كان قصد إمتثال الأمر الفعلي للشارع أجزأه ذلك عن حجة الإسلام^(٤).

السيد الشيرازي: من حج ندباً بإعتقاد عدم بلوغه ثم بان كونه بالغاً لم يجزئه عن حجة الإسلام نعم لو نوى الأمر الفعلي بحيث قصد المطلوب منه الشارع فعلاً ولكن طبقه على المستحب اشتباهاً أجزأه^(٥).

الشيخ البهجة: إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندباً قاصداً إمتثال الأمر الفعلي ثم بان أنه مستطيعاً أجزأه ذلك ولا يجب عليه الحج ثانياً^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن إلا في قوله مدّ ظله (قاصداً للإتيان بما هو مطلوب منه شرعاً)...^(٧)

(٤) المناسك، ص ٢٦

(٣) المناسك، ص ٢٣

(٢) المناسك، ص ٢٣

(١) المناسك، م ٥٨، ص ٢٩

(٧) المناسك، م ٥٨

(٦) المناسك، م ٥٥

(٥) المناسك، ص ٩

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور عن الإمام (١).
 الشيخ التوري: نفس المتن المذكور من الشيخ البهجة مدّ ظلّها في المقدار المذكور (٢).
 الشيخ الوحيد: المتن المذكور تقريباً (٣).

هل يكفي الملك المتزلزل في الإستطاعة؟

في التحرير م ٢٦: لا يكفي في وجوب الحج الملك المتزلزل كما لو صالحه شخص بشرط الخيار إلى مدّة معيّنة إلّا إذا كان واثقاً بعدم فسخه لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته.

السيد الخوئي: لا يعتبر في الإستطاعة، الملكية اللازمة بل تكفي الملكية المتزلزلة أيضاً فلو صالحه شخص ما يفي بمصارف الحجّ وجعل لنفسه الخيار إلى مدّة معيّنة وجب عليه الحجّ وكذلك الحال في موارد الهبة الجائزة (٤).

السيد الكلّايگاني: الظاهر أنّه لا يكفي في الإستطاعة، الملكية المتزلزلة للزاد والراحلة وغيرهما كما إذا ملكه أحد بشرط الخيار لأنّه معرض للزوال نعم لو كان واثقاً بعدم الفسخ فالظاهر صدق الإستطاعة ولكن إذا فسخ انكشف عدمها... (٥).

السيد السيستاني: إذا انتقل إليه ما يفي بمصارف الحجّ بملكية متزلزلة فالظاهر كفاية ذلك في تحقق الإستطاعة المعتبرة في وجوب الحجّ... والظاهر أنّه لا يجب الخروج في هذا النحو من الملكية المتزلزلة إلّا مع الوثوق بعدم طرؤ الفسخ ولا يكفي بمجرد إحتاله (٦).

الشيخ البهجة: يعتبر في الإستطاعة، الملكية اللازمة على الأحوط وعليه فلا تكفي الملكية المتزلزلة فلو صالحه شخص ما يفي بمصارف الحجّ وجعل لنفسه الخيار إلى مدّة معيّنة لم يجب عليه الحجّ وكذلك الحال في موارد الهبة الجائزة (٧).

الشيخ التبريزي: لا يعتبر في الإستطاعة، الملكية اللازمة. إلى آخر المتن من

(٤) المناسك، ص ٢٩م ٢٩

(٣) المناسك، م ٥٥

(٢) المناسك، م ٥٥

(١) فصل الإستطاعة، م ٢٥

(٧) المناسك، ص ٢٩م ٢٦

(٦) المناسك، م ٢٩ مع التلخيص.

(٥) المناسك، ص ٢٣

السيد الخوئي رحمته الله (١).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام عليه السلام إلا أنه دام ظله علق على قول الإمام: (لا يكفي) الظاهر هو الكفاية ولا يعتبر الوثوق (٢).

الشيخ الوحيد: لا تكفي الملكية المتزلزلة في الإستطاعة إلا إذا كان واثقاً بعدم الزوال فإنه حينئذ يجب عليه الحج ظاهراً وأماً وجوبه واقعاً فراع بعدم الزوال... (٣).
الشيخ النوري: يعتبر في الإستطاعة، الملكية اللازمة ولا تكفي الملكية المتزلزلة (٤).

لو تلفت الإستطاعة قبل الفراغ

في التحرير م ٢٧: لو تلفت بعد تمام الأعمال مؤونة عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفاية من ماله في وطنه بناءً على اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الإستطاعة لا يجزيه عن حجة الإسلام فضلاً عما لو تلف قبل تمامها سيما إذا لم يكن له مؤونة الإتمام.

السيد، الخوئي: كما يعتبر في وجوب الحج وجود الزاد والراحلة حدوثاً كذلك يعتبر بقاء إلى إتمام الأعمال بل إلى العود إلى وطنه فإن تلف المال في بلده أو في أثناء الطريق لم يجب عليه الحج وكشف ذلك عن عدم الإستطاعة من أول الأمر... (٥).

السيد الغلبيگاني: يشترط في وجوب الحج بعد حصول الإستطاعة بقاؤها إلى آخر الأعمال فلو تلف المال قبل تمام الأعمال انكشف عدم الإستطاعة... لو تلفت مؤونة عودته إلى الوطن أو ما به الكفاية في وطنه بعد تمام الأعمال فالظاهر إجزاؤه عن حجة الإسلام (٦).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله مدّ ظله: إلى إتمام الأعمال فإن تلف المال قبل خروجه أو في أثناء الطريق لم يجب عليه الحج وكشف ذلك عن عدم الإستطاعة من أول الأمر... (٧).



(١) المناسك، ص ٢٢ م ٢٩ (٢) ص ١٤ م ٢٦ (٣) المناسك، ص ١٨ م ٢٦ (٤) المناسك، ص ٣٠ م ٢٦
(٥) المناسك، ص ٢٣ م ٤١ (٦) المناسك، ص ٢٣ (٧) المناسك، ص ٢٧ م ٤١

- الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(١).
- الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٢).
- الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام^(٣) إلا أنه مدّ ظله على قول الإمام: (لا يجزيه) محل إشكال^(٤).
- الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي^(٥).
- الشيخ الوحيد: يعتبر في وجوب الحجّ الزاد والراحلة حدوثاً وبقاءً فإن تلف المال ولو في أثناء الطريق كشف ذلك عن عدم الإستطاعة ... وإذا تلف بعد تمام الأعمال أو في أثنائها مؤونة العيال أو تلف ما به الكفاية من ماله في وطنه لا يضرّ بحجّه وأجزأه عن حجة الإسلام^(٦).

كفاية الإباحة في الإستطاعة

- في التحرير م ٢٨: لو حصلت الاستطاعة بالإباحة اللازمة وجب الحجّ ...
- السيد الخوئي: الظاهر أنّه لا يعتبر في الزاد والراحلة ملكيتهما فلو كان عنده مال يجوز له التصرف وجب عليه الحجّ إذا كان واجباً بنفقات الحجّ مع وجدان سائر الشروط^(٧).
- السيد الكلّبايگاني: الظاهر عدم اشتراط ملكية ما يكفي للحجّ بل لو شرط أحد المتعاملين على الآخر في ضمن عقد لازم أن يكون له التصرف في ماله بمقدار معين يكفي للحجّ كفي في الوجوب^(٨)، ... وإذا تلفت بعد تمام الأعمال أو في أثنائها مؤونة عودته إلى بلده أو تلف ما به الكفاية من ماله في بلده فهو لا يكشف عن عدم الإستطاعة ويجزىء بحجّه ولا يجب عليه الحجّ بعد ذلك^(٩).
- السيد السيستاني: الظاهر أنّه لا يعتبر في الزاد والراحلة ملكيتهما فلو كان عنده مال أبيع له التصرف فيه وجب عليه الحجّ إذا كان وافياً بنفقات الحجّ مع وجدان

(١) المناسك، ص ٣٣ م ٢٨

(٢) ص ١٤

(٣) المناسك، ص ٢٦ م ٤١

(٤) المناسك، ص ٢٢ م ٢٨

(٥) المناسك، ص ٢٣ م ٤٢

(٦) المناسك، ص ٢٣

(٧) المناسك، ص ٤١

(٨) المناسك، ص ٢٢ م ٢٨

سائر الشروط^(١).

السيد الشبيري: لا يلزم في الحج بذلياً كان أو غيره كون الشخص مالكاً للنفقة بل يكفي كونها بحيث يباح له التصرف فيها فلو ضمنها شخص على سبيل الإباحة لا التمليك كما لو اصطحبه في الحج ليكون ضيفاً عليه فقد وجب عليه الحج ويكون حجاً بذلياً^(٢).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٥).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(٦).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي إلا قوله: (الظاهر) في صدر المسألة^(٧).



تقديم الحج وإنحلال النذر

في التحرير م ٢٩: لو نذر قبل حصول الإستطاعة زيارة أبي عبد الله الحسين^(٨) مثلاً في كل عرفة فاستطاع يجب عليه الحج بلا إشكال...

السيد الكلبيكاني: لو نذر قبل حصول الإستطاعة زيارة الحسين^(٩) في كل عرفة ثم حصلت له الإستطاعة يجب عليه الحج لانكشاف عدم تحقق موضوع النذر فهو بمنزلة نادر الزيارة بعد حصول الإستطاعة^(١٠).

السيد الخوئي: إذا نذر أن يزور الحسين^(١١) في كل عرفة مثلاً واستطاع بعد ذلك وجب عليه الحج وانحل نذره^(١٢).

السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي^(١٣).

(١) المناسك، ص ٢٦ م ٤٠ (٢) المناسك، ص ٢٠ (٣) المناسك، ص ٢٢ م ٣٧ (٤) المناسك، ص ٢٦ م ٤٠

(٥) ص ١٤ (٦) المناسك، ص ٣٣ م ٣٧ (٧) المناسك، ص ٢٢ م ٣٧ (٨) المناسك، ص ٢٤

(٩) المناسك، م ٦١ (١٠) المناسك، م ٦١

أقول: ما وجدت هذا الفرع عيناً في مناسك السيد الخامني والسيد الشبيري ولا بأس بما ذكره السيد الشبيري بنحو الكلّي: (وإن كان الحجّ أهم من الواجب الآخر فهو مستطيع على أي حال وهذه المسألة صور مختلفة يطلب تفصيلها من المفصّلات^(١)).

الشيخ البهجة: إذا نذر أن يزور الحسين عليه السلام في كلّ يوم عرفة مثلاً واستطاع بعد ذلك وجب عليه الحجّ وانحلّ نذره وكذلك كلّ نذر يزاحم الحجّ^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام عليه السلام.

الشيخ النوري: إذا نذر أن يزور الحسين عليه السلام في كلّ يوم عرفة مثلاً واستطاع في سنة النذر أو كان مستطيعاً قبلها وجب عليه الحجّ وانحلّ نذره^(٤).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

مرکز تحقیقات فقهی و حقوقی

حكم المتزاحمين

في التحرير م ٢٩: ... ولو زاحم الحج واجب أو استلزمه فعل حرام يلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس.

السيد الكلبي گاني: لو كان عليه واجب فوري آخر لا يتمكّن معه من الإتيان بالحج فالظاهر أنّه يراعى الأهم...^(٦) والأقوى في المتزاحمين الإجزاء وإن كان عاصياً في ترك الأهم^(٧).

السيد الخوئي: إذا نذر ... إلى قوله: وكذلك كلّ نذر يزاحم الحج^(٨).

وكذلك قال السيد السيستاني مدّ ظله.

(٢) المناسك، ص ٢٩ م ٥٨ أقول: هذا المتن من السيد الخوئي عليه السلام.

(١) المناسك، ص ٢١

(٤) المناسك، ص ٤٠ م ٥٩ (٥) المناسك، ص ٢٩ م ٥٨ (٦) المناسك، ص ٢٤

(٣) المناسك، م ٦١

(٨) المناسك، م ٦١

(٧) المناسك، ص ٣١

السيد الشبيري: لو اقتضى السفر إلى الحج ترك واجب فتجب ملاحظة الأهم منها^(١).

الشيخ البهجة: إذا نذر أن يزور الحسين عليه السلام ... وأنحل نذره وكذلك كل نذر يزاحم الحج^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن إلى قوله: وكذلك كل نذر يزاحم الحج. أقول: وله دام ظلّه فروع ذكرها في الصراط الرابع في النذر المزاحم للحج^(٣).
الشيخ الفاضل: ولو زاحم الحج واجب أو استلزمه فعل حرام يلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس^(٤).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله^(٥).

الإستطاعة بالبذل

في التحرير م ٣٠: لو لم يكن له زاد وراحلة ولكن قيل له: حجّ وعليّ نفقتك ونفقة عيالك أو قال: حج بهذا المال وكان واقياً لذهابه وإيابه وعليله وجب عليه من غير فرق بين تمليكه للحج أو إباحته له ... نعم يعتبر الوثوق بعدم رجوع الباذل ...

السيد الغلپايگاني: لو قيل لفاقد نفقة الحجّ حجّ وعليّ نفقتك ونفقة عيالك وجب عليه الحجّ ويجزي عن حجة الإسلام وكذا لو قيل له: حجّ بهذا المال وكان كافياً...^(٦) إن حصل للمبذول له الوثوق بالبذل وعدم الرجوع.

السيد الخوئي: وإذا عرض عليه الحجّ والتزم بزياده وراحلته ونفقة عياله وجب عليه الحجّ وكذلك لو أعطي مالا ليصرفه في الحجّ وكان واقياً ولا فرق بين الإباحة والتملك...^(٧).

السيد السيستاني: نفس العبارة مع قوله: ووثق بمجره على وفق التزامه وجب عليه الحجّ...^(٨).

(١) المناسك، م ٤٧ ص ٢١ (٢) المناسك، م ٥٨ (٣) المناسك، ص ٢٦ (٤) م ٢٩ المتن من الإمام عليه السلام.

(٥) المناسك، م ٥٨ (٦) المناسك، ص ٢٤ (٧) المناسك، م ٤٣ (٨) المناسك، ص ٢٨

السيد الخامنئي: من لم يكن لديه الزاد والراحلة فبذل له شخص ذلك كأن قال له: حج وعلي نفقتك، صار الحج واجباً عليه ويجب عليه قبول ذلك ويسمى هذا الحج بالحج البذلي...^(١).

السيد الشيرازي: لو قيل له: حج وعلي نفقتك واطمأن بعدم رجوع الباذل عن بذله وجب عليه الحج وهذا من أقسام الحج البذلي نعم لو كان قبول البذل والسفر للحج مستلزماً لاختلال أمور معيشته لا يكون مستطاعاً^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: كما يتحقق الإستطاعة بوجودان الزاد والراحلة يتحقق بالبذل ولا يفرق في ذلك بين أن يكون الباذل واحداً أو متعدداً وإذا عرض عليه الحج والتزم بزاده وراحلته ونفقة عياله، وجب عليه الحج مع الوثوق بالباذل ويستقر عليه وجوب الحج فيما لو لم يقبل...^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٤) والمتمن من السيد الخوئي ❦ إلا الجملة الأخيرة.

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام ❦ إلا أنه دام ظله علق على قول الإمام (ولعياله): اعتبار نفقة العيال محل إشكال وعلق على قوله: (نعم يعتبر الوثوق): إعتبار الوثوق محل إشكال...^(٥).

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: إلا أن يكون في قبوله ذلة ومهانة...^(٦).

الشيخ الوحيد: كما يتحقق الإستطاعة بوجودان مؤونة الحج يتحقق ببذله ولا فرق بين بذل الزاد والراحلة وثنهما كما لا فرق بين أن يكون البذل بإباحة التصرف إذا كانت الإباحة لازمة وبالتملك إذا كانت الملكية لازمة أو حصل الوثوق بعدم الفسخ...^(٧).

(١) المناسك، ص ٢٣ (٢) المناسك، ص ١٨ (٣) المناسك، ص ٢٤ م ٤٣ (٤) المناسك، ص ٢٧ م ٤٣

(٥) ص ١٥ م ٣٠ (٦) المناسك، ص ٣٥ (٧) المناسك، ص ٢٣ م ٤٠

الإستطاعة مع تكميم النفقة

في التحرير م ٣٠: ... ولو كان عنده بعض النفقة فبذل له البقية وجب أيضاً ... ولا يشترط الرجوع إلى الكفاية فيه . نعم يعتبر أن لا يكون الحج موجباً لاختلال أمور معاشه فيما يأتي لأجل غيبته .

السيد الغلپایگانی: وكذا لو كان له بعض النفقة فبذل له البقية ولا يشترط في الإستطاعة البذلية الرجوع إلى الكفاية^(١).

السيد الخوئي: نعم لو كان له مال لا يفي بمصارف الحج وبذل له ما يتم ذلك وجب عليه القبول ولكن يعتبر حينئذ الرجوع إلى الكفاية^(٢).

السيد السيستاني: نفس العبارة إلا قوله مذهباً: فالأظهر إعتبار الرجوع إلى الكفاية بالمعنى المتقدم في وجوب الحج عليه^(٣).

السيد الشيرازي: من يملك مقدراً من نفقات الحج وبذل له شخص آخر بقية النفقات الأخرى كان مستطيعاً ويجب عليه الحج^(٤).

الشيخ البهجة: لا يجب الرجوع إلى الكفاية في الإستطاعة البذلية نعم لو كان له مال لا يفي بمصارف الحج وبذل له ما يتم ذلك وجب عليه القبول ولكن يعتبر حينئذ الرجوع إلى الكفاية^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام في هذا الفرع وله دام ظلّه تعلية في مسألة الدين .

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨) في المقدار المذكور.

(١) المناسك، ص ٢٤ (٢) المناسك، م ٤٥ (٣) المناسك، م ٤٥ (٤) المناسك، ص ١٩ م ٤٠

(٥) المناسك، ص ٢٥ م ٤٥ (٦) المناسك، م ٤٥ (٧) المناسك، ص ٣٥ م ٤٢ (٨) المناسك، ص ٢٤ م ٤٢

الإستطاعة بالهبة

في التحرير م ٣١: لو وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى وكذا لو وهبه وخيره بين أن يحج أو لا أمّا لو لم يذكر الحج بوجه فالظاهر عدم وجوبه... السيد الخوئي: إذا أعطي مالا هبة على أن يحج وجب عليه القبول وأمّا لو خيره الواهب بين الحج وعدمه أو أنّه وهبه مالا من دون ذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً لم يجب عليه القبول^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

السيد الشبيري: لو وهبه شخص نفقة الحج فإن لم تكن في قبول الهبة وأخذ المال الموهوب مشقة فعليه الحج بل الأحوط وجوباً لإتيان بالحج ولو كانت مستلزمة لمشقة دون الحرج نعم لو كان القبول أو أخذ المال الموهوب حرجياً عليه لم يجب ولا فرق في ذلك بين أن يكون الباذل بذله للحج أو خيره بين الحج وغيره أو لم يذكر الحج أصلاً^(٣).

الشيخ البهجة: إذا أعطي مالا هبة على أن يحج لم يجب عليه القبول ولو قبل يتحقق الإستطاعة البذلية وكذا لو خيره الواهب بين الحج وعدمه أو أنّه وهبه مالا من دون ذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً لم يجب عليه القبول ولو قبل كان له حكم الإستطاعة المالية^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٦) في المقدار المذكور^(٦).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي... وكذا لو خيره الواهب بين الحج وعدمه (وجب عليه القبول) وأمّا لو وهبه مالا من دون ذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً لم يجب عليه القبول^(٧).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي... ولو خيره الواهب بين الحج وعدمه يجب عليه القبول على الأحوط...^(٨).

(١) المناسك، ص ٢٥م ٤٦ (٢) المناسك، ص ٣٠م ٤٦ (٣) المناسك، ص ١٩م ٤٢ (٤) المناسك، ص ٢٥م ٤٣

(٥) المناسك، ص ٢٩م ٤٦ (٦) التعليق، ص ١٥ (٧) المناسك، ص ٣٦م ٤٣ (٨) المناسك، ص ٢٩م ٤٣

عدم تحقق الإستطاعة مع إعطاء الخمس

في التحرير م ٣١: ... لو أعطاه خمساً أو زكاة وشرط عليه الحج لغى الشرط ولم يجب نعم لو أعطاه من سهم سبيل الله ليحج لا يجوز صرفه في غيره ولكن لا يجب عليه القبول ولا يكون من الإستطاعة المالية ولا البدئية ...

السيد الغلپایگانی: لو أعطى شخص الخمس أو الزكاة للفقير بشرط أن يحج به ففي صحة الشرط ووجوب الحج عليه إشكال نعم لو أعطى الزكاة من سهم سبيل الله لكي يحج بها وجب عليه الحج ولا يجوز صرفها في غيره^(١).

السيد الخوئي: إذا أعطي من الزكاة من سهم سبيل الله على أن يصرفها في الحج وكان فيه مصلحة عامة وجب عليه ذلك وإن أعطي من سهم السادة أو من الزكاة من سهم الفقراء واشترط عليه أن يصرفه في الحج لم يصح الشرط فلا يجب عليه الحج^(٢).
السيد السيستاني: نفس العبارة إلا قوله: (وأذن فيه الحاكم الشرعي على الأحوط)^(٣).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٥).

الشيخ الفاضل: ولو أعطاه خمساً أو زكاة وشرط عليه الحج لغى الشرط ولم يجب نعم لو أعطاه من سهم سبيل الله ليحج لا يجوز صرفه في غيره...^(٦).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

جواز الرجوع للبازل في بذله

في التحرير م ٣٢: يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام وكذا بعده على الأقوى ... ولو رجع عنه في أثناء الطريق فلا يبعد أن يجب عليه نفقة عوده، ولو

(٤) المناسك، ص ٢٨ م ٥٥

(٢) المناسك، ص ٥٥ م ٥٥

(٢) المناسك، ص ٥٥ م ٥٥

(١) المناسك، ص ٢٥ م ٥٥

(٨) المناسك، ص ٢٧ م ٥٢

(٧) المناسك، ص ٥٢ م ٥٢

(٦) ص ١٦ م ٥٥

(٥) المناسك، ص ٣٢ م ٥٥

رجع بعد الإحرام فلا يبعد وجوب بذل نفقة إتمام الحج عليه .

السيد الشيرازي: العبارة الموجودة في المورد (وإن رجع فهو كاشف عن عدم استطاعته لو لم يكن له نفقة إتمام سفر الحج فعلاً^(١)).

السيد الكلأينگاني: يجوز للبازل الرجوع قبل الدخول في الإحرام وأما بعده فالأحوط عليه تركه ... ولكن إن رجع بعد الإحرام واسترجع العين المبذولة فالأحوط عليه تكميم نفقة الحج من غيرها^(٢).

السيد الخوئي: يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام أو بعده لكن إذا رجع بعد الدخول في الإحرام وجب على المبذل له إتمام الحج إذا كان مستطيعاً فعلاً وعلى البازل ضمان ما صرفه للإتمام وإذا رجع في أثناء الطريق وجبت عليه نفقة العود^(٣).

السيد السيستاني: نفس العبارة إلى قوله: وجب على المبذل له إتمام الحج إن لم يكن في ذلك حرج عليه وإن لم يكن مستطيعاً فعلاً على الأظهر وعلى البازل ضمان ما صرفه للإتمام والعود^(٤).

منقول من الموسوعة الفقهية

الشيخ البهجة: يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام والأظهر أن نفقة الرجوع في حين إعلامه بذلك التي تكون زائدة عن النفقة في الوطن على البازل والأظهر عدم جواز الرجوع بعد الإحرام^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله: إذا كان مستطيعاً فعلاً... فقال مدّظله: بالإستطاعة المعتبرة في وجوب الحج ولو بضميمة البذل إلى زمان الرجوع وليس في الفرض على البازل ضمان ما صرفه للإتمام وإذا رجع البازل في أثناء الطريق وجبت عليه نفقة العود في غير الفرض المتقدم^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام عليه السلام إلى قوله: (فلا يبعد وجوب بذل نفقة إتمام الحج عليه) قال مدّظله: على تقدير وجوب الإتمام وهو محل تأمل وكذا نفقة العود^(٧).

(١) المناسك، ص ١٩ (٢) المناسك، ص ٢٥ (٣) المناسك، ص ٢٨ م ٥٤ (٤) المناسك، ص ٣٢

(٥) المناسك، ص ٢٧ م ٥١ (٦) المناسك، ص ٣١ م ٥٤ (٧) ص ١٦ م ٣٢

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(١).
 الشيخ الوحيد: يجوز للبازل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام وأما بعده فلا
 يجوز على الأحوط فإن رجع بعد الدخول في الإحرام وجب على المبذول له إتمام الحج إذا
 كان مستطيعاً فعلاً وعلى البازل ضمان ما صرفه للإتمام وإن لم يكن مستطيعاً فعلاً وجب
 الإتمام على الأحوط إن لم يكن حرجاً عليه والأحوط حينئذٍ التصالح مع البازل فيما صرفه
 للإتمام، وإذا رجع البازل سواء كان قبل الإحرام أو بعده وجبت عليه نفقة العود^(٢).

ثمن الهدى على البازل

في التحرير م ٣٣: الظاهر أن ثمن الهدى على البازل وأما الكفارات فليست على
 البازل وإن أتى بموجبها إضطراراً أو جهلاً أو نسياناً بل على نفسه.
 السيد الكلبيگاني: ثمن الهدى على البازل... وأما الكفارات فإن أتى بموجبها عمداً
 فعليه وإن أتى بها نسياناً أو جهلاً أو إضطراراً فإن كان المبذول له واجداً لها فعلى البازل
 ومع عدم تمكن المبذول له فلا يجب على البازل...^(٣)
 السيد الخوئي: الظاهر أن ثمن الهدى على البازل وأما الكفارات فالظاهر أنها واجبة
 على المبذول له^(٤).

السيد السيستاني: نفس العبارة^(٥).

السيد الشيرازي: ليس على البازل ثمن الهدى والكفارات العمديّة فإن كان الحاج
 قادراً على دفع ثمن الهدى وجب عليه الهدى وإلا صام بدله نعم لو كان عاجزاً عن الصيام
 أيضاً لا يجب عليه الحج^(٦).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار الذي ذكرناه في الفصل
 الماضي^(٧).

(١) المناسك، ص ٣٨ م ٥٢ (٢) المناسك، م ٥٢ (٣) المناسك، ص ٢٦ (٤) المناسك، م ٥٢ مع التلخيص.

(٥) المناسك، م ٥٢ (٦) المناسك، ص ١٩ (٧) المناسك، ص ٢٧ م ٤٩

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(١).

الشيخ الفاضل: الظاهر أنّ ثمن الهدي على البازل؛ قال الشارح مدّ ظلّه في توضيح هذه الفقرة من متن الإمام^(٢): (أي ضمانه عليه بناءً على وجوب الإتمام وكون نفقته على البازل فيما إذا كان رجوعه بعد الإحرام كما مرّ في المسألة السابقة أو يجب عليه مطلقاً إذا كان البذل واجباً بالنذر أو شبهه أو إذا قال في مقام البذل: حجّ وعليّ نفقتك لا ما إذا قال: حجّ بهذا المال)^(٣).

الشيخ النوري: المتن المذكور إلى قوله: وأمّا الكفارات فالظاهر أنّها واجبة على المبذول له إذا ارتكب موجبها عمداً وإلاّ فيجب على البازل على الأحوط لزوماً^(٤).

الشيخ الوحيد: المتن إلى قوله مدّ ظلّه: إذا كان متمكناً من شرائه من ماله من دون حرج عليه فحينئذ يكون مستطيعاً بالإستطاعة المركّبة من الماليّة والبذليّة وأمّا الكفارات فعلى المبذول له عمديّة كانت أو خطائيّة^(٥).

الحجّ البذلي مجزئ

في التحرير م ٣٤: الحجّ البذلي مجزئ عن حجة الإسلام سواء بذل تمام النفقة أو متممها ولو رجع عن بذله في الأثناء وكان في ذلك المكان متمكناً من الحجّ من ماله وجب عليه ويجزيه عن حجة الإسلام...

السيد الغلپايگاني: لو قيل لفاقد نفقة الحجّ: حجّ وعليّ نفقتك وجب عليه الحجّ ويجزيه عن حجة الإسلام^(٦).

السيد الخوئي: الحجّ البذلي يجزيه عن حجة الإسلام ولا يجب عليه الحجّ ثانياً^(٧).
السيد السيستاني: نفس العبارة^(٨).

السيد الخامثي: يجزيه الحجّ البذلي عن حجة الإسلام ولا يجب عليه الحجّ ثانياً إذا

(١) المناسك، ص ٥٢ م ٣١ (٢) ٣٢ م (٣) المناسك، ص ٤٩ م ٣٧ (٤) المناسك، م ٤٩

(٥) المناسك، ص ٢٤ (٦) المناسك، م ٥٣ ص ٢٧ (٧) المناسك، ص ٥٣ م ٣٢

استطاع بعده^(١).

الشيخ البهجة: الحج البذلي يجزىء عن حجة الإسلام ولا يجب عليه الحج ثانياً إذا استطاع بعد ذلك^(٢).

الشيخ الفاضل: الحج البذلي مجز عن حجة الإسلام سواء بذل تمام النفقة أو متممها؛ علق مدّ ظله على الجملة الأخيرة بقوله: بشرط أن يكون المتمم - بالفتح - واجداً لخصوصية الإستطاعة المالية وهي أن يكون زائداً على ما يحتاج إليه في معاشه من الدار والثياب ونحوهما^(٣).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٥) في المقدار المذكور^(٥).

إنكشاف عدم كفاية المقدار

في التحرير م ٣٥: لو عين مقداراً ليحج به واعتقد كفايته فبان عدمها فالظاهر عدم وجوب الإتمام عليه سواء جاز الرجوع له أم لا...

السيد الخوئي: لو عين له مقداراً ليحج به واعتقد كفايته فبان عدمها وجب عليه الإتمام في الصورة التي لا يجوز له الرجوع إلا إذا كان ذلك مقيداً بتقدير كفايته^(٦).

السيد الغلپايگاني: ما ظفرت بنفس هذا الفرع في مناسك السيد^(٧) ولكن الفرع موجود في العروة كما ذكرناه وله^(٨) حاشية على قول السيد صاحب العروة (وجب عليه الإتمام) قال السيد الغلپايگاني في التعليقة: يعني على البازل، لكنّه مشكل^(٩).

(٤) المناسك، ص ٢٧ م ٥٠

(١) المناسك، ص ٢٣ م ٢٧ (٢) المناسك، ص ٢٧ م ٥٠ (٣) ص ١٧

(٥) المناسك، ص ٢٧ م ٥٠ (٦) العروة، فصل الإستطاعة، م ٥٠

(٧) العروة المحشى بخمسة حواشي، م ٤٩

البذل المغصوب

في التحرير م ٣٥: ... ولو بذل مالاً ليحج به فبان بعد الحج أنه كان مغصوباً فالأقوى عدم كفايته عن حجة الإسلام وكذا لو قال: حجّ وعليّ نفقتك فبذل مغصوباً. السيد الخوئي: إذا بذل له مال فحجّ به ثم انكشف أنه كان مغصوباً لم يجزئه عن حجة الإسلام... (١).

السيد الكلبيكاني: لو بان بعد الحجّ كون المبدول مغصوباً فالحج صحيح ولا يبعد كفايته عن حجة الإسلام لقيام الطريق على حليته ولازمه حصول الإستطاعة لكن الأحوط مع ذلك عدم الإكتفاء به (٢).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٣).



الشيخ البهجة: إذا بذل له مال فحجّ به ثم انكشف أنه كان مغصوباً فإنما يجزئه عن حجة الإسلام فيما لو أدى ذلك المال لصاحبه، وللمالك أن يرجع إلى الباذل... (٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام (٦).

الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي (٧).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور (٨).

الإستطاعة مع تعهد الدين

في التحرير م ٣٦: لو قال: اقترض وحجّ وعليّ دينك، ففي وجوبه عليه نظر، ولو قال اقترض لي وحجّ به وجب مع وجود المقرض كذلك.

السيد الخوئي: قال: (اقترض وحجّ وعليّ دينك) ففي وجوب ذلك عليه نظر لعدم

(١) المناسك، م ٥٦ (٢) المناسك، ص ٢٧ م ٦٤ (٣) المناسك، ص ٣٢ م ٥٦ (٤) المناسك، ص ٢٨ م ٥٣

(٥) المناسك، م ٥٦ (٦) ٣٥ م (٧) المناسك، م ٥٣ (٨) المناسك، م ٥٣

صدق الإستطاعة عرفاً نعم لو قال: اقترض لي وحجّ به وجب مع وجود المقرض كذلك^(١).

السيد الغلپایگانی: نفس المتن إلا أنه ﷺ علّق على قول الماتن (وجب): على الأحوط وإن كان الأقوى عدم الوجوب نعم لو اقترض وجب في الصورة الثانية (في المتن) ويجزىء عن حجة الإسلام^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام ﷺ^(٣).

حصول الإستطاعة مع الإجارة

في التحرير م ٣٧: لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجرة يصير بها مستطيعاً وجب عليه الحج...

السيد الغلپایگانی: نفس عبارة التحرير مع قوله: ولا يجب طيّ الطريق بنيت الحج^(٤).
السيد الخوئي: نعم لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج واستطاع بذلك وجب عليه الحج^(٥).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

السيد الشيرازي: الأجير فعلاً للخدمة في الحج بأجرة يستطيع بها يجب عليه الحج نعم لا يجب عليه قبول الإجارة ابتداءً ولكن لو قبلها صار مستطيعاً ووجب عليه الحج لو لم يكن الاتيان بالحج منافياً لخدمته^(٧).

السيد الخامثي: إذا استوجر للخدمة في طريق الحج بأجرة يصير بها مستطيعاً وجب عليه الحج بعد قبوله للإجارة نعم لا يجب عليه قبول الإجارة.

(١) العروة الوثقى - الإستطاعة، م ٥١، مدينة العلم.

(٢) العروة المحشى بخمسة حواشي، م ٥٠.

(٣) م ٣٦

(٤) المناسك، ص ٢٧

(٥) المناسك، ص ٢٠ م ٣١ (٦) المناسك، ص ٢٢ م ٣١

(٧) المناسك، ص ٢٠

الشيخ البهجة: نعم لو أجر نفسه للخدمة في طريق الحج واستطاع بذلك وجب عليه الحج^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٣).

الشيخ النوري: المتن إلى قوله: وجب عليه الحج بشرط اجتماع ساير الشرائط أيضاً كالرجوع إلى الكفاية وغيره^(٤).

الشيخ الوحيد: نفس المتن من السيد الخوئي^(٥).

لا يجب قبول الإجارة

في التحرير م ٣٧: ... ولو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما يصير مستطيعاً لا يجب عليه القبول ...

السيد الخوئي: وكذلك لو طلب منه أن يوجر نفسه للخدمة بما يصير مستطيعاً ولو كان الخدمة لاثقة بشأنه (لا يجب القبول)^(٦).

السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي^(٧).

السيد الخامشي: قد مضى نظره الشريف في الفرع السابق^(٨).

السيد الشيرازي: انظر الفرع الماضي^(٩).

السيد الكلبيگاني: لا يجب قبول إجارة توجب الإستطاعة نعم لا ينبغي ترك الإحتياط فيما إذا كانت عادته وشغله هذا لاحتال صدق الاستطاعة معه بحسب العادة^(١٠).



(١) المناسك، م ٢٨، هذه الجملة فقرة من فرع ٢٨ في مناسك الشيخ مدظله، ومن فرع ٣٦ من مناسك السيد الخوئي.

(٢) المناسك، ص ٢٣ في ضمن فرع ٣٦ (٣) المتن، م ٣٧ (٤) المناسك، ص ٣٠

(٥) المناسك، ص ١٩ م ٢٨ (٦) المناسك، م ٣٦ (٧) المناسك، ص ٢٣ (٨) المناسك، ص ٢٥

(٩) المناسك، ص ٢٠ م ٤٥ (١٠) المناسك، ص ٢٧

الشيخ البهجة: لا يجب على المكلف تحصيل الإستطاعة باكتساب أو غيره إلى قوله: وكذلك لو طلب منه أن يوجر نفسه للخدمة بما يصير به مستطيعاً ولو كانت الخدمة لائقة بشأنه^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٢).

الشيخ الفاضل: ولو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما يصير مستطيعاً لا يجب عليه القبول^(٣).

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور^(٤).

الشيخ الوحيد: نفس المتن^(٥).

الإستطاعة مع مال النيابة

في التحرير م ٣٧: ... ولو آجر نفسه للنيابة عن الغير فصار مستطيعاً بمال الإجارة قدم الحج النيابي إن كان الإستيجار للسنة الأولى فإن بقيت الإستطاعة إلى العام القابل وجب عليه الحج لنفسه ...

السيد الغلپايگاني: يجوز لغير المستطيع إجارة نفسه للحج نيابة عن الغير فإن حصلت له الإستطاعة به قدم الحج عن الغير إن كان مقيداً بالسنة الأولى ويحج لنفسه بعده إن بقيت الإستطاعة ومع الإطلاق يقدم حجة الإسلام^(٦).

السيد الخوئي: إذا آجر نفسه للنيابة عن الغير في الحج واستطاع بمال الإجارة قدم الحج النيابي إذا كان مقيداً بالسنة الحالية فإن بقيت الإستطاعة إلى السنة القادمة وجب عليه الحج وإلا فلا وإن لم يكن الحج النيابي مقيداً بالسنة الفعلية قدم الحج عن نفسه^(٧).
السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي مع إضافة جملة في آخر الفرع: قدم الحج عن نفسه إلا إذا وثق بأدائه في العام اللاحق^(٨).

السيد الخامثي: من لم يكن مستطيعاً مالياً وآجر نفسه للحج النيابي ثم صار بعد

(١) المناسك، م ٢٨ ص ١٩ (٢) الفرع رقم ٣١ ص ٢٢ (٣) ص ١٨ م ٣٧ (٤) المناسك، ص ٣٠ م ٢٨

(٥) المناسك، ص ١٩ م ٢٨ (٦) المناسك، ص ٢٧ (٧) المناسك، ص ٢٠ م ٣٢ (٨) المناسك، ص ٢٤

عقد الإجارة مستطيعاً من غير مال الإجارة فإن كانت الإجارة للحج في نفس السنة بطلت ووجب عليه الإتيان بحجة الإسلام لنفسه^(١).

السيد الشيرازي: من استوجر للحج من غيره واستطاع بمال الإجارة مالياً فإن كان أجيراً للحج عن الغير في نفس السنة يجب عليه الحج بمقتضى الإجارة ويحج عن نفسه في العام المقبل...^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٣).

الشيخ التبريزي: المتن من السيد إلى قوله: إذا كان مقيداً بالسنة الحالية (أولم يحرز أنه لو لم يأت بالحج النيابي في هذه السنة يتمكن منه بعد ذلك) فإن بقيت الإستطاعة...^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٥).

الشيخ النوري: المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٦) إلى قوله: قدم الحج عن نفسه (إن كان مطمئناً بقدرته على الحج النيابي بعداً)^(٧).

الشيخ الوحيد: نفس المتن عن السيد إلى قوله: قدم الحج عن نفسه (إن لم يكن إتيانه مانعاً عن إتيان الحج النيابي في السنين الآتية)^(٨).

اشتراط مؤنة العائلة

في التحرير م ٣٨: يشترط في الإستطاعة وجود ما يمون به عياله حتى يرجع والمراد بهم من يلزمه نفقته لزوماً عرفياً وإن لم يكن واجب النفقة شرعاً على الأقوى.

السيد الخوئي: وبعبارة واضحة يلزم أن يكون المكلف على حالة لا يخشى معها على نفسه وعائلته من العوز والفقر بسبب صرف ما عنده من المال في سبيل الحج...^(٩).

(١) العناصك، ص ٢٦ (٢) العناصك، ص ٢٠ (٣) العناصك، ص ٢٩ م ٢٠ (٤) العناصك، ص ٢٢ م ٢٢

(٥) ص ١٨ م ٢٧ (٦) العناصك، ص ٢٩ م ٣١ (٧) العناصك، ص ٢٩ م ١٩

(٨) العناصك، ص ١٥ - في ضمن الشرط الرابع.

السيد الغلبيگاني: يشترط في الإستطاعة مؤنة العيال حتى يرجع زائداً على مؤنة الحج إياباً وذهاباً والمراد بالعيال العرفي يعني من يجب عليه شرعاً نفقته أو يلتزم بنفقته عرفاً وإن لم يجب شرعاً كالأخ والأخت الصغيرين بل الكبيرين ومن يشبههما في ذلك أيضاً^(١).

السيد الشيرازي: من شروط الإستطاعة أن لا يكون الحج مستلزماً لحصول الاختلال في مؤنة عياله الواجب النفقة عرفاً أو شرعاً...^(٢).

السيد السيستاني: المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٣).

السيد الخامشي: يشترط في الإستطاعة المالية أن يكون لديه مؤنة عياله إلى حين رجوعه من الحج والمراد من العائلة التي يشترط وجود مؤنتها في الإستطاعة المالية، هي ما يصدق عليه عنوان العائلة عرفاً وإن لم تكن واجبة النفقة شرعاً^(٤).

الشيخ البهجة: نفس الفقرة التي ذكرناها عن السيد الخوئي^(٥) في ضمن الشرط الرابع من شروط الإستطاعة^(٥).

الشيخ التبريزي: يلزم أن لا يكون صرف ما عنده من المال في سبيل الحج موجباً لوقوعه في الحرج بعد رجوعه، من جهة إعاشة نفسه وعائلته...^(٦) وفي الصراط الرابع قال: يكفيه حجه عن حجة الإسلام إذا كان لديه نفقة نفسه وعياله زائداً على ما يصرفه في الحج...^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير للسيد الإمام^(٨).

الشيخ الوحيد: الرابع: الرجوع إلى الكفاية وهو التمكن بالفعل أو بالقوة من إعاشة نفسه وعياله بعد الرجوع بحسب حاله وشأنه^(٩).

(١) المناسك، ص ٢٧ م ٧٠ (٢) المناسك، ص ١٢ م ١٩ (٣) المناسك، ص ١٧ (٤) المناسك، ص ١٩ م ١٧

(٥) المناسك، ص ١٥ (٦) المناسك، ص ١٧ (٧) المناسك، ص ١٧ (٨) ٣٨ م

(٩) المناسك، ص ١٥

الرجوع إلى الكفاية

في التحرير م ٣٩: الأقوى إعتبار الرجوع إلى الكفاية من تجارة أو زراعة أو صنعة أو منفعة ملك...

السيد الغلپایگانی: الأقوى إعتبار الرجوع إلى الكفاية في الإستطاعة ... ويكفي كونه قادراً على تحصيل معاشه بحسب حاله ولو بالقوة...^(١).

السيد الخامنئي: يشترط الرجوع إلى الكفاية ويكفي كونه قادراً على التكسب اللائق بحاله أو يكون لديه مصدر للدخل بمقدار يكفي لمعيشته بما يناسب شأنه عرفاً وإن كان هو الحقوق التي توزع على طلاب العلوم الدينية في الحوزات صانها الله تعالى^(٢).

السيد الخوئي: الرابع: الرجوع إلى الكفاية وهو التمكن بالفعل أو بالقوة من إعاشته نفسه وعائلته بعد الرجوع...^(٣).

السيد السيستاني: يقرب من عبارة السيد الخوئي^(٤).

السيد الشيرازي: ليس من جملة شروط الحجج الرجوع إلى الكفاية أي وجود المال أو العمل المناسب الذي يؤمن معاشه بعد الرجوع من الحجج نعم لو كان الحجج مستلزماً لاختلال معاشه كما في من يؤدي الحجج إلى إخراجهم من عمله الوحيد الذي منه معاشه لم يجب^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: الرابع: الرجوع إلى الكفاية وهو التمكن بالفعل أو بالقوة من إعاشته نفسه وعائلته بعد الرجوع...^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام^(٨) في المقدار المذكور^(٩).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(١٠) في المقدار المذكور^(١١).

الشيخ الوحيد: المتن في المقدار المذكور^(١٢).

(١) المناسك، ص ٢٨ (٢) مع التلخيص ص ٢١ (٣) المناسك، ص ١٥ (٤) المناسك، ص ١٧
(٥) المناسك، ص ٢٤ م ١٣ (٦) إلى آخر الفرع والتمتن من السيد الخوئي^(٧) ص ١٥ (٧) المناسك، ص ١٧
(٨) ص ٢٩ م ١٨ (٩) المناسك، ص ٢٧ (١٠) المناسك، ص ١٦

الحج مع الوجوه الشرعية

في التحرير م ٣٩: ... ولا يكفي (في الإستطاعة) أن يمضي أمره بمثل الزكاة والخمس وكذا من الاستعطاء كالفقير...

ومناسك الفارسي، ص ٤٨: با وجوه شرعية مثل سهم امام عليه السلام وسهم سادات شخص مستطيع نمی شود وكفايت از حجة الإسلام نمی كند.

السيد الخوئي: من كان يرتزق من الوجوه الشرعية كالخمس والزكاة وغيرها وكانت نفقاته بحسب العادة مضمونة من دون مشقة لا يبعد وجوب الحج عليه إذا ملك مقداراً من المال يفي بذهابه وإيابه ونفقة عائلته وكذلك كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج وبعده من جهة المعيشة...^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن^(٢).

السيد الكلپايگاني: ولا يبعد وجوب الحج على من كان معاشه من الوجوه اللائقة به كطلبة العلم والسادة وغيرهم لو حصل له بمقدار مؤنة حجّه ومؤنة عياله إلى أن يرجع، وكذا الفقير الذي عادته أخذ وجوه البرّ وكلّ من لا يتفاوت حاله بعد الحج وقبله لو صرف ما عنده في الحج^(٣).

السيد الخامشي: يكفي (في الإستطاعة) أن يكون لديه مصدر للدخل بمقدار يكفي لمعيشته بما يناسب شأنه عرفاً وان كان هو الحقوق التي توزّع على طلاب العلوم الدينية في الحوزات صانها الله تعالى^(٤).

السيد الشيرازي: يجب عليهم الحجّ (طلبة العلوم الدينية) مع تحقّق باقي الشروط إلّا لمن اضطرّه الحجّ إلى الارتزاق من الرواتب الشرعية المعتادة في الحوزات العلميّة بعد عوده وكان ممن لا يناسبه ذلك ولا يليق بشأنه^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله: (يجب الحجّ عليه)

(١) المناسك، ص ١٩ م ٢٨ (٢) المناسك، ص ٢٢ (٣) المناسك، ص ٢٨ مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ٢٢ (٥) المناسك، ص ١٤ م ٢٦ و ص ١١

مكان لا يبعد...^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الفاضل: في مسألة إعتبار الرجوع إلى الكفاية قال الإمام^(٣): ولا يكفي أن يمضي أمره بمثل الزكاة والخمس، وكذا من الاستعطاء كالفقير الذي من عادته ذلك، وكذا من لا يتفاوت حاله قبل الحجّ وبعده على الأقوى قال الفاضل دام ظلّه: الظاهر هو الكفاية في الفروض الثلاثة^(٤).

الشيخ النوري: من كان يرتزق من الوجوه الشرعية كالخمس والزكاة وغيرها كطلاب العلوم الدنيوية وغيرهم من أهل العلم لا يجب عليهم الحجّ^(٥).
الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

أخذ المال من الولد والعكس

في التحرير م ٤٠: لا يجوز لكل من الولد والوالد أن يأخذ من مال الآخر ويحتج به ولا يجب على واحد منهما البذل له...
مرآة المستفيضة

السيد الخوئي: لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده ويحتج به كما لا يجب على الوالد أن يبذل له وكذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحتج به وكذا لا يجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحجّ والقول بجواز ذلك أو وجوبه كما عن الشيخ ضعيف وإن كان يدلّ عليه صحيح سعيد بن يسار...^(٧).

السيد الكلبيگاني: نفس المتن إلى قوله من مال والده: قال السيد الكلبيگاني: يعني من دون رضاه^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير^(٩).

(١) المناسك، ص ١٨ م ٢٥ (٢) المناسك، ص ٢٦ م ٢٨ (٣) ص ٨ م ٣٩ (٤) المناسك، ص ٣٠ م ٢٥

(٥) المناسك، ص ١٨ م ٢٥ (٦) العروة، م ٥٩، طبع مدينة العلم.

(٧) المناسك، م ٥٨ العروة المحشى بخمسة حواشي. (٨) م ٤٠ |

لو حج مع مال غيره

في التحرير م ٢١: لو حصلت الإستطاعة لا يجب أن يحج من ماله فلو حج متسكعاً أو من مال غيره ولو غصباً صح وأجزأه نعم الأحوط عدم صحة صلاة الطواف مع غصبية ثوبه...

السيد الخوئي: لا يجب على المستطيع أن يحج من ماله فلو حج متسكعاً أو من مال شخص آخر أجزأه نعم إذا كان ثوب طوافه أو ثمن هديه مغصوباً لم يجزئه ذلك^(١).

السيد السيستاني: فلو حج متسكعاً أو من مال شخص آخر ولو غصباً أجزأه نعم إذا كان ساتره في الطواف أو في صلاة الطواف مغصوباً فالأحوط أن لا يجتزئ به ولو كان ثمن هديه مغصوباً لم يجزئه إلا إذا اشتراه بثمن في الذمة ووفاه من المغصوب^(٢).

السيد الكلبيكاني: فلو حج في نفقة الغير أو متسكعاً صح الحج بل وكذا لو حج من المغصوب صح الحج نعم لو صلى صلاة الطواف في المغصوب عالماً بالغصب بطلت وكذا لو كان ثوب إحرامه أو مطافه أو مسعاه أو محل وقوفه في الموقوفين مغصوباً لم يصح منه الطواف والإحرام والسعي والوقوف مع العلم بالغصب من غير فرق في المغصوب بين كونه مركوباً له أو بساطاً وقف عليه أو نعالاً ولو كان هديه مغصوباً لم يجز عنه وإن صح حجه^(٣).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من السيد الإمام^(٦) في المقدار الذي ذكرناه^(٧).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور إلى قوله مدظله: نعم إذا كان ما يستر به عورته في طوافه أو صلاته أو ثمن هديه مغصوباً لم يجزئه ذلك الطواف والصلاة والهدي^(٩).

(١) المناسك، ص ٢٠ م ٣٠ (٢) المناسك، ص ٢٢ م ٢٢ مع حذف الجملة الأولى. (٣) المناسك، ص ٢٩

(٤) المناسك، ص ٢٧ م ١٩ (٥) المناسك، ص ٢٢ م ٣٠ (٦) ص ١٩ م ٤١ (٧) المناسك، ص ٣٠ م ٢٧

(٨) المناسك، ص ٢٧ م ١٩

الإستطاعة البدنية

في التحرير م ٢٢: يشترط في وجوب الحج الإستطاعة البدنية فلا يجب على مريض لا يقدر على الركوب أو كان حرجاً عليه...

السيد الخامثي: الإستطاعة البدنية، والمراد بها صحة البدن وقدرته فلا يجب الحج على المريض أو الهرم غير القادرين لذهاب الحج أو كان في الذهاب إليه حرج ومشقة عليها^(١).

السيد الكلبايكاني: كذلك يشترط فيه الإستطاعة البدنية بمعنى أن لا يكون مريضاً لا يقدر على الركوب وكان حرجاً عليه ولو في مثل الطائرة والسيارة فن كان كذلك لا يجب عليه^(٢).

السيد الخوئي: (الثاني) الأمن والسلامة وذلك بأن لا يكون خطراً على النفس أو المال أو العرض ذهاباً وإياباً وعند القيام بالأعمال كما أن الحج لا يجب مباشرة على مستطيع لا يتمكن من قطع المسافة لهرم أو مرض أو لعذر آخر ولكن تجب عليه الإستئابة^(٣).

السيد السيستاني: (الثاني) صحة البدن وقوته فلو لم يقدر لمرض أو هرم على قطع المسافة إلى الأماكن المقدسة ولم يقدر على البقاء فيها بمقدار أداء أعمالها لشدة الحر مثلاً أو كان ذلك حرجاً عليه لم تجب عليه مباشرة ولكن تجب عليه الإستئابة^(٤).

السيد الشيرازي: المريض الذي ليس له الإستطاعة البدنية تسقط في حقه فورية الحج مباشرة وإن لم يتوقع حصول الإستطاعة في المستقبل أيضاً وجب عليه الإستئابة في أول عام ممكن...^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٧).

(٤) المناسك، ص ١٢

(٣) المناسك، ص ١٢

(٢) المناسك، ص ٢٩

(١) المناسك، ص ٢٧

(٧) المناسك، ص ١٣

(٦) المناسك، ص ١١

(٥) التلخيص مع تفسير يسير، ص ٢٢

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام (١).

الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي (٢).

الشيخ الوحيد: الثاني: تخلية السرب والمراد منها خلوه عن الموانع كالخطر على النفس والعرض والمال ذهاباً وإياباً بل وعند القيام بالأعمال (٣).

الإستطاعة الزمانية

في التحرير م ٤٢: ... ويشترط أيضاً الإستطاعة الزمانية فلا يجب لو كان الوقت ضيقاً لا يمكن الوصول إلى الحج أو أمكن بمشقة شديدة.

السيد الشبيري: لا يجب الحج فوراً على من حصلت له الإستطاعة في زمان لا يسعه لإدراك الحج نعم لا يجوز له صرف المال... (٤).

السيد الخامنئي: الإستطاعة الزمانية والمراد بها تحقق الإستطاعة في زمن يمكنه فيه إدراك الحج فلا يجب على من ضاق عليه الوقت بحيث لا يستطيع إدراكه أو كان يستطيع ذلك ولكن بمشقة أو حرج شديد (٥).

السيد الكلهاياگاني: الإستطاعة الزمانية بمعنى اتساع زمانه لجميع الأعمال فلو لم يتمكن من الوصول والإتمام لم يجب... (٦).

السيد الخوئي: الأول: السعة في الوقت ومعنى ذلك وجود القدر الكافي من الوقت للذهاب إلى مكة والقيام بالأعمال الواجبة هناك وعليه فلا يجب الحج إذا كان حصول المال في وقت لا يسع للذهاب والقيام بالأعمال الواجبة فيها أو يسع ذلك ولكن بمشقة شديدة لا تتحمل عادة وفي مثل ذلك يجب عليه التحفظ على المال إلى السنة القادمة... (٧).

السيد السيستاني: ... فلا يجب الحج إذا كان حصول المال أو توقّر سائر الشرائط في وقت لا يسع للذهاب إليها أو أنه يسع ذلك ولكن بمشقة شديدة... (٨).

* * *

(١) ص ١٩ (٢) المناسك، ص ٢٣ (٣) المناسك، ص ١٢ (٤) المناسك، ص ١٦

(٥) المناسك، ص ٢٨ (٦) المناسك، ص ٢٩ (٧) المناسك، ص ١١ (٨) المناسك، ص ١٢

الشيخ البهجة: متن السيد الخوئي رحمته إلى قوله مدّظله: وفي مثل ذلك لا يجب عليه التحفظ على المال إلى السنة القادمة فإن بقيت الإستطاعة إليها وجب الحج وإلا لم يجب^(١).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن للسيد الخوئي رحمته إلا قوله مدّظله: لا يجب عليه التحفظ على المال مكان قول الخوئي: يجب التحفظ على المال^(٢).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام رحمته^(٣).
 الشيخ النوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته^(٤).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن للسيد الخوئي رحمته إلى قوله مدّظله: وفي مثل ذلك يشكل الحكم بوجوب التحفظ على المال^(٥).

الإستطاعة السرية

في التحرير م ٤٢: ... والإستطاعة السرية بأن لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال وإلا لم يجب...
 السيد گلپايگاني: يشترط في وجوبه أيضاً الإستطاعة السرية بمعنى أن لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى ميقات أو إلى الحرم أو إلى الموقفين وإلا لم يجب...^(٦).

السيد الشيرازي: ولكن ليس مخلى السرب أي لا سبيل له الحج كمن لا يتمكن من الذهاب في عامه من الناحية القانونية ... فمثل هذا لا يكون مستطاعاً ولو بعد بلوغه الميقات...^(٧).

السيد الخوئي: (الثاني) الأمن والسلامة وذلك بأن لا يكون خطراً على النفس أو المال أو العرض ذهاباً وإياباً وعند القيام بالأعمال...^(٨) إذا كان في الطريق عدو لا يمكن دفعه إلا ببذل مال معتد به لم يجب بذله ويسقط وجوب الحج^(٩).

(١) المناسك، ص ١١ (٢) المناسك، ص ١٢ (٣) ص ١٩ (٤) المناسك، ص ٢٣

(٥) المناسك، ص ١٢ (٦) المناسك، ص ٢٩ (٧) مع التلخيص ص ١٥ (٨) المناسك، ص ١٢

(٩) المناسك، ص ١٣

السيد السيستاني: الثالث: تخلية السرب ويقصد بها أن يكون الطريق مفتوحاً ومأموناً فلا يكون فيه مانع لا يمكن معه من الوصول إلى الميقات أو إلى الأراضي المقدسة... (١).

السيد الخامنئي: الإستطاعة السريية أي كون الطريق إلى الأماكن المقدسة مفتوحاً وآمناً فلا يجب الحج على من سدّ عليه الطريق بحيث لا يمكنه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال... (٢).

* * *

الشيخ البهجة: الثاني: الأمن والسلامة... (٣).

الشيخ التبريزي: الثاني: الأمن والسلامة... (٤).

الشيخ الفاضل: والإستطاعة السريية بأن لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال وإلا لم يجب... (٥).

الشيخ النوري: الثاني: الأمن والسلامة... (٦).

الشيخ الوحيد: الثاني: تخلية السرب والمراد منها خلوه عن الموانع كالخطر على النفس والعرض والمال ذهاباً وإياباً بل وعند القيام بالأعمال... (٧).

عدم الإستطاعة مع الخوف

في التحرير م ٢٢: ... وكذا لو كان خائفاً على نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله وكان الطريق منحصراً فيه أو كان جميع الطرق كذلك...

السيد الخامنئي: وكذا لا يجب على من كان طريقه مفتوحاً إلا أنه غير آمن كأن يكون هناك خطر على النفس أو المال أو العرض... (٨).

السيد السيستاني: وكذا لا يكون خطراً على النفس أو المال أو العرض وإلا

(٤) المناسك، ص ١٣

(٣) المناسك، ص ١١

(٢) المناسك، ص ٢٨

(١) المناسك، ص ١٢

(٨) المناسك، ص ١٢

(٧) المناسك، ص ١٢

(٦) المناسك، ص ٢٣

(٥) م ٤٢

لم يجب الحج^(١).

السيد الخوئي: قد مضى في الفرع السابق وذلك بأن لا يكون خطراً على النفس أو المال أو العرض...^(٢).

السيد الكلبيگاني: وكذا لو كان غير مأمون على نفسه أو ماله أو عرضه وكان الطريق منحصراً فيه أو كان جميع الطرق كذلك^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: لو انحصر الطريق بالبحر لم يسقط وجوب الحج إلا مع خوف الغرق أو المرض ولو حج مع خوف ذلك صح حجّه على الأظهر^(٤).
الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٥).

الشيخ الفاضل: وكذا لو كان خائفاً على نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله. هذا المتن من الإمام^(٦) وقال المحشي دام ظلّه: في ارتفاع الوجوب بمجرد الخوف إشكال إلا إذا كان حرجياً وبدونه يرتفع في خصوص صورة الخوف على النفس^(٧).

الشيخ النوري: لو انحصر الطريق بالبحر لم يسقط وجوب الحج إلا مع خوف الغرق أو المرض^(٨).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور^(٩).

عدم الوجوب مع تلف المال

في التحرير م ٤٣: لو استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به بحيث يكون تحمله حرجاً عليه لم يجب...

السيد الكلبيگاني: لو استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال معتد به في بلده بلا عوض لم يجب^(٩).

(١) المناسك، ص ١٣ م ١٤

(٢) المناسك، ص ٢٩

(٣) المناسك، ص ١٢

(٤) المناسك، ص ١٣

(٥) المناسك، ص ١٣

(٦) المناسك، ص ٢٥

(٧) ص ١٩ م ٤٢

(٨) المناسك، ص ١٤

(٩) المناسك، ص ٢٩

السيد الخوئي: إذا كان له في بلده مال معتد به وكان ذهابه إلى الحج مستلزماً لتلفه لم يجب عليه الحج^(١).

السيد السيستاني: إذا كان له في بلده مال يتلف بذهابه إلى الحج وكان ذلك مجحفاً بحاله لم يجب عليه الحج^(٢).

الشيخ البهجة: إذا كان له في بلده مال معتد به وكان ذهابه إلى الحج مستلزماً لتلفه لم يجب عليه الحج (فيما لو كان الضرر مجحفاً)...^(٣)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من السيد الخميني^(٥).

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الوحيد: المتن إلى قوله مذهباً: وكان تلفه حرجاً عليه لم يجب عليه الحج^(٧).

إذا استلزم الحج ترك واجب أو ارتكاب محرم

في التحرير م ٤٣: ... ولو استلزم ترك واجب أهم منه أو فعل حرام كذلك يقدم الأهم، لكن إذا خالف وحج، صح وأجزأه عن حجة الإسلام...

السيد الخوئي: إذا كان هناك مانع شرعي كما إذا استلزم حجه ترك واجب أهم من الحج أو توقف حجه على ارتكاب محرم كان الاجتناب عنه أهم من الحج^(٨). (لم يجب عليه الحج)^(٩).

السيد السيستاني: إذا استلزم الإتيان بالحج ترك واجب أهم من الحج تعين ترك الحج والإتيان بالواجب الأهم وكذلك الحال فيما إذا توقف أداء الحج على ارتكاب محرم كان الاجتناب عنه أهم من الحج^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٢ (٢) المناسك، ص ١٣ (٣) المناسك، ص ١٢ (٤) المناسك، ص ١٣ م ١٤

(٥) م ٤٣ (٦) المناسك، ص ١٢ م ١١ (٧) المناسك، ص ١٢ م ١١ (٨) المناسك، ص ١٢

(٩) المناسك، ص ١٢ م ١٤ أضف إلى ذلك فرع الخامس عشر. (١٠) المناسك، ص ١٤

السيد الشيرازي: لو اقتضى السفر إلى الحج ترك واجب فتجب ملاحظة الأهم وكذلك إن استلزم الحج فعل حرام تجب ملاحظة الأهم^(١).

السيد الكلبايكاني: وكذا (لم يجب الحج) لو استلزم ترك واجب فوري أهم من الحج وكذا لو توقف على فعل حرام أهم من ترك الحج^(٢).

الشيخ البهجة: نفس الفرعين من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ التبريزي: وكذلك (لا يجب الحج) إذا كان هناك ما يمنع عن الذهاب شرعاً كما إذا استلزم حجه ترك واجب أهم من الحج كالتحفظ على أهله وعياله والدفاع عنهم أو توقف حجه على ارتكاب محرم كان الإجتنب عنه أهم من الحج. وقال دام ظلّه في الفرع اللاحق: إذا حج مع استلزام حجه ترك واجب أهم أو ارتكاب محرم كذلك فهو وإن كان عاصياً من جهة ترك الواجب أو فعل الحرام إلا أنّ الظاهر أنّه يجزىء عن حجة الإسلام...^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٥) في المقدار الذي ذكرناه^(٥).

الشيخ النوري: نفس الفرعين من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الوحيد: وكذلك (لم يجب عليه الحج) إذا كان هناك ما يزاخم الحج شرعاً كما إذا استلزم حجه ترك واجب أهم أو محتمل الأهميّة من الحج أو توقف حجه على ارتكاب محرم كان الإجتنب عنه أهم أو محتمل الأهميّة من الحج. وقال دام ظلّه: إذا حج مع استلزام حجه ترك واجب أهم أو محتمل الأهميّة أو ارتكاب محرم كذلك فلاجزاء حجه عن حجة الإسلام وإن كان له وجه إلا أنّ الأحوط لو لم يكن أقوى عدم الإجزاء^(٧).

(٢) المناسك، ص ٣٠

(١) المناسك، ص ٢١ مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ١٢، المسألة الحادية عشرة والثانية عشرة. (٤) المناسك، ص ١٣ و ١٤ والتمن من السيد الخوئي^(٥).

(٧) المناسك، ص ١٣

(٦) المناسك، ص ١١ و ١٢

(٥) التعليق، ص ٢٠.

ترك الحج مع تحقق الشرائط

في التحرير م ٤٥: لو ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً استقر عليه مع بقائها إلى تمام الأعمال...

السيد الخوئي: إذا وجب الحج وأهل المكلف في أدائه حتى زالت الإستطاعة وجب الإتيان به بأي وجه تمكن ولو متسكعاً ما لم يبلغ حد العسر والخرج وإذا مات وجب القضاء من تركته^(١).

أقول: لم أجد في فصل الإستطاعة فرعاً أنسب بمن الإمام من هذا الفرع فراجع. السيد الخامني: فإن أخره (بعد تحقق الإستطاعة) عصى واستقر وجوب الحج في ذمته ووجبت المبادرة إليه في العام القادم^(٢).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣). السيد الشيرازي: لو أخر الحج من أول عام تمكن فيه من الحج مع تحقق شروط الوجوب من الإستطاعة المالية وغيرها استقر الحج في عهده ... فيجب على المكلف المبادرة إلى أدائه ولو بالإكتساب أو الإقتراض أو بيع وسایل عيشه في صورة زوال الإستطاعة المالية وإن لم يؤده حتى مات حج عنه...^(٤).

السيد الكليني: لو ترك الحج متعمداً مع تحقق جميع الشرائط وبقائها إلى آخر وقت الأعمال استقر عليه الحج ويجب عليه الإتيان به ولو متسكعاً^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٨) في المقدار الذي ذكرناه^(٩).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(١٠).

(١) المناسك، م ٧٢ (٢) المناسك، ص ١١ (٣) المناسك، ص ٣٧ (٤) المناسك، ص ٨

(٥) المناسك، ص ٨٢ م ٣٠ (٦) المناسك، ص ٦٨ م ٣٢ (٧) المناسك، ص ٧٢ م ٣٧ (٨) م ٤٥

(٩) المناسك، ص ٦٩ م ٤٣

الشيخ الوحيد: إذا استقرَّ عليه الحج بأن استكملت الشرائط وأهمل حتى زالت الإ استطاعة صار ديناً عليه ووجب الإتيان به بأي وجه تمكَّن ولو متسكعاً وإن مات وجب القضاء من تركته ويصحَّ التبرع عنه بعد موته^(١).

توقف الحج على القتال

في التحرير م ٢٦: لو توقف تخليّة السرب على قتال العدو لا يجب ولو مع العلم بالغلبة ولو تخلى لكن يمنعه عدوّ عن الخروج للحج فلا يبعد وجوب قتاله مع العلم بالسلامة والغلبة أو الاطمئنان والوثوق بهما ولا تخلو المسألة عن إشكال.

السيد الخوئي: لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبة عليه والسلامة وقد يقال بالوجوب في هذه الصورة لكنّه ضعيف^(٢).
السيد الغلپاڤگانی: لو كان في الطريق مانع لا يندفع إلا بالقتال لم يجب حتى مع القطع بالغلبة^(٣).

مركز تحقيقات كميته نور محمد راسدي

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

انحصار الطريق في البحر أو الجوّ

في التحرير م ٢٧: لو انحصر الطريق في البحر أو الجوّ وجب الذهاب إلا مع خوف الغرق أو السقوط أو المرض خوفاً عقلائياً أو استلزم الإخلال بأصل صلاته لا بتبديل بعض حالاتها...

السيد الخوئي: لو انحصر الطريق بالبحر لم يسقط وجوب الحج إلا مع خوف الغرق أو المرض ولو حجّ مع الخوف صحّ حجّه على الأظهر^(٥).

(٣) المناسك، ص ٨٦م ٣١

(١) المناسك، ص ٦٩م ٣٢ (٢) العروة مع التعليقة، فصل الإ استطاعة، ٦٨م

(٥) المناسك، ص ١٢م ١٧

(٤) ٤٦م

السيد الغلپایگانی: لو انحصر الطريق في البحر أو الجوَّ وجب إن لم يستلزم ترك الصلاة الواجبة وأما إن استلزم فإنَّ الظاهر فيه عدم الوجوب ولكن لو حجَّ أجزأ عن الواجب^(١).

السيد السيستاني: لو انحصر الطريق في البحر مثلاً واحتمل في ركوبه الفرق أو المرض أو نحوهما احتمالاً عقلاً أو كان موجباً للقلق والخوف الذي يعسر عليه تحمُّله ولا يتيسر له علاجه سقط عنه وجوب الحجَّ ولكن لو حجَّ مع ذلك صحَّ حجُّه على الأظهر^(٢).

الشيخ البهجة: لو انحصر الطريق بالبحر لم يسقط وجوب الحجَّ إلا مع خوف الغرق أو المرض ولو حجَّ مع خوف ذلك صحَّ حجُّه على الأظهر^(٣).

الشيخ التبريزي: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤) مع إضافة قول الشيخ دام ظلُّه: مع خوف الغرق أو المرض (الزائد على المتعارف في سفر البحر)^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار الذي مرَّ ذكره^(٦).

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الوحيد: نفس المتن إلا حذف كلمة (على الأظهر) في آخر الفرع^(٨).

لزوم الحجَّ على المستطيع مباشرة

في التحرير م ٢٨: يجب على المستطيع الحجَّ مباشرة فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعاً أو بالإجارة نعم لو استقرَّ عليه ولم يتمكن منها لمرض لم يرج زواله أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر أو كان حرجاً عليه وجبت الإستنابة عليه...

السيد الخوئي: يجب على المستطيع الحجَّ بنفسه إذا كان متمكناً من ذلك ولا يجزىء

(١) المناسك، ص ٣١ م ٨٧ (٢) المناسك، ص ١٥ م ١٧ (٣) المناسك، م ١٤، وقد مرَّ في كلام السيد الخوئي.

(٤) المناسك، م ١٧ (٥) ٤٧ م (٦) المناسك، م ١٤ (٧) المناسك، م ١٤

عنه حجّ غيره تبرعاً أو بإجارة^(١).

السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي^(٢).

السيد الغلپايگاني: من استقرّ عليه الحجّ ولم يتمكّن من المباشرة لمرض لا يرجى زواله أو حصر عن الحجّ كذلك أو هرم أو كان عليه حرجاً وجب عليه الإستنابة بل الأحوط ذلك لمن لا يستقرّ عليه الحجّ أيضاً إن كان موسراً...^(٣).

السيد الخامثي: وإن استقرّ وجوب الحجّ عليه ويش من القدرة على الحجّ من دون حرج ولو في السنوات الآتية وجب عليه الإستنابة^(٤).

السيد الشيرازي: المريض المستطيع المالي الذي ليس له الإستطاعة البدنيّة أو الذي لا يتيسّر له الذهاب إلى الحجّ لفقد الإستطاعة السربيّة أو الذي لا يسعه الوقت لإدراك الحجّ إن علم مثل هذا الشخص أو احتمال حصول الإستطاعة في المستقبل تسقط في حقه فوريّة الحجّ... وإن لم يتوقّع حصول الإستطاعة في المستقبل وجب عليه الإستنابة في أوّل عام ممكن^(٥).

مرکز تحقیقات فقهی و حقوقی

الشيخ البهجة: يجب على المستطيع الحجّ بنفسه إن كان متمكناً من ذلك ولا يجزي عنه حجّ غيره تبرعاً أو بإجارة^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور وهو من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى قول الإمام^(٨): وجبت الإستنابة، ولو لم يستقرّ عليه لكن لا يمكنه المباشرة لشيء من المذكورات ففي وجوبها وعدمه قولان لا يخلو الثاني من قوة...

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٩).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من الخوئي^(٩).

(١) المناسك، ص ٣٠م ٦٢ (٢) المناسك، ص ٣٤ (٣) مع التلخيص، ص ٣٢ (٤) المناسك، ص ٢٧

(٥) المناسك، ص ٢٢ مع حذف الصدر (٦) المناسك، ص ٢٩م ٥٩ (٧) المناسك، ص ٦٢

(٨) المناسك، ص ٥٩ (٩) المناسك، ص ٥٩

كفاية الحج بعد الإحرام ودخول الحرم

في التحرير م ٣٩: لو مات من استقر عليه الحج في الطريق فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزاءه عن حجة الإسلام؛ وإن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه وإن كان موته بعد الإحرام على الأقوى؛ كما لا يكفي الدخول في الحرم قبل الإحرام...

السيد الخوئي: من استقر عليه الحج إذا مات بعد الإحرام للحج في الحرم أجزاءه عن حجة الإسلام سواء في ذلك حج التمتع والقران والإفراد وإذا كان موته في أثناء عمرة التمتع أجزاءه عن حجته أيضاً وإن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه والظاهر اختصاص الحكم بحجة الإسلام فلا يجري في الحج الواجب بالندر أو الإفساد بل لا يجري في العمرة المفردة أيضاً^(١).

السيد السيستاني: نفس العبارة^(٢).

السيد الغلبيگاني: من مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزاءه عن حجة الإسلام وإن كان قد استقر عليه الحج وإن مات قبل ذلك فلا يجزي وإن كان بعد الإحرام على الأقوى كما أن الأقوى عدم الأجزاء فيمن مات بعد دخول الحرم قبل الإحرام كالناسي له أو الجاهل^(٣).



الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله: إختصاص الحكم بحجة الإسلام؛ فقال الشيخ مدّ ظله: ومن مات بعد الإحرام مع عدم استقرار الحج عليه فإن كان موته بعد دخول الحرم فلا إشكال في إجزائه عن حجة الإسلام وأما إذا كان قبل دخول الحرم فالظاهر سقوط القضاء عنه أيضاً^(٤).

أقول: قال السيد الخوئي: فالظاهر وجوب القضاء عنه أيضاً فراجع.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي بطوله^(٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير من الإمام^(٦).

(٤) المناسك، م ٦٥

(٣) المناسك، ص ٣٣

(٢) المناسك، ص ٣٥

(١) المناسك، ص ٣٦

(٦) ٤٩م

(٥) المناسك، م ٦٨

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله بدواً وختماً^(١).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن من السيد الخوئي إلى الجملة الأخيرة فإنه مدّ ظله قال:
 وأما إذا كان قبل ذلك فالأظهر وجوب القضاء عنه وإن كان لعدم الوجوب وجه^(٢).

إجزاء الحج لمن دخل الحرم محرماً

في التحرير م ٤٩: ... ولا فرق في الإجزاء بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الحل
 كما إذا مات بين الإحرامين ولو مات في الحل بعد دخول الحرم محرماً ففي الإجزاء إشكال
 والظاهر أنه لو مات في أثناء عمرة التمتع أجزأه عن حجه ...

السيد الغلپايگانی: والظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد
 الإحلال كما إذا مات بين الإحرامين بل القول بعدم الفرق بين كون الموت في الحل أو
 الحرم لو أحرم ودخل الحرم ثم خرج منه لحاجة لا يخلو من وجه^(٣).

السيد الشيرازي: إذا مات من استقر عليه الحج بعد الإحرام ودخل الحرم كفاه عن
 حجة الإسلام...^(٤).

السيد الخوئي: والظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال كما
 إذا مات بين الإحرامين. وقد يقال بعد الفرق أيضاً بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد
 كونه بعد الإحرام ودخول الحرم وهو مشكل لظهور الأخبار في الموت في الحرم^(٥).
 السيد الخامني: من مات بعد الإحرام ودخل الحرم أجزأ ذلك عن حجة
 الإسلام...^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور في الفرع السابق^(٧) وفي الجامع: هل فرق بين الموت في
 الحرم بعد التلبس بالإحرام والدخول في الحرم والموت في خارج الحرم بعد حصول
 الأمرين أم لا؟ الأحوط الإقتصار على المتيقن. ثم قال: الإحتياط يقتضي القضاء في

(١) المناسك، م ٦٥

(٢) المناسك، ص ٣٣

(٣) المناسك، م ٦٥

(٤) المناسك، م ٦٥

(٥) المناسك، م ٦٥

(٦) المناسك، ص ٣٢

(٧) المروة، م ٧٣، طبع مدينة العلم.

صورة الإستقرار والموت خارج الحرم والأظهر جريان حكم الإجزاء في العمرة المفردة^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور في الفرع الماضي^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الوحيد: نفس المتن إلى قوله: فالأظهر وجوب القضاء عنه وإن كان لعدم الوجوب وجه^(٥).

حج المخالف

في التحرير م ٥١: لو حج المخالف ثم استبصر لا تجب عليه إعادة بشرط أن يكون صحيحاً في مذهبه وإن لم يكن صحيحاً في مذهبنا من غير فرق بين الفرق.

السيد الخوئي: إذا حج المخالف ثم استبصر لا تجب عليه إعادة الحج إذا كان ما أتى به صحيحاً في مذهبه وإن لم يكن صحيحاً في مذهبنا^(٦).

السيد السيستاني: إذا حج من يتبع بعض المذاهب الإسلامية غير مذهبنا ثم تبع مذهبنا لم يجب عليه إعادة الحج إذا كان ما أتى به صحيحاً في مذهبه أو كان صحيحاً في مذهبنا مع تمشي قصد القرية منه^(٧).

السيد الغلپايگاني: لو حج المخالف ثم استبصر لا يجب عليه إعادة بشرط أن يكون حجّه صحيحاً في مذهبه من غير فرق بين الفرق الإسلامية لإطلاق الأخبار لكن في شمولها لمثل الغلاة المحكوم بكفرهم إشكال^(٨).

الشيخ البهجة: إذا حج المخالف ثم استبصر لا تجب عليه إعادة الحج... إلى آخر المتن

(١) مع الترجمة والتلخيص، ج ٢ ص ١٨٢

(٢) المناسك، م ٦٨

(٣) م ٤٩

(٤) المناسك، م ٦٥

(٥) المناسك، م ٦٥

(٦) المناسك، ص ٣٢

(٧) المناسك، ص ٣٧ م ٧١

(٨) المناسك، ص ٣٥

من كلام السيد الخوئي^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من السيد الإمام^(٣).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الوحيد: إذا حج المخالف ولو كان ناصباً ثم استبصر لا تجب عليه إعادة الحج إن كان ما أتى به صحيحاً في مذهبه وإن لم يكن صحيحاً في مذهبنا أو كان صحيحاً في مذهبنا ولو لم يكن صحيحاً في مذهبه إذا تمشّى منه قصد القربة وإن كان الأحوط في هذه الصورة الإعادة^(٥).

إذن الزوج للزوجة في الحج

السيد الإمام في التحرير م ٥٢: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إن كانت مستطبعة ولا يجوز له منعها منه... وفي المندوب يشترط إذنه...

السيد الكلهاياگاني: لا يشترط إذن الزوج في الحج الواجب على الزوجة وليس له منعها وفي الحج المندوب يشترط إذنه...^(٦).

السيد الخوئي: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطبعة...^(٧).

السيد السيستاني: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطبعة كما لا يجوز للزوج منع زوجته عن غير حجة الإسلام من الحج الواجب عليها^(٨).

السيد الشيرازي: في جواب السؤال عن امرأة نذرت قبل زواجها أن تحج في سنة معينة؟ قال مدّ ظلّه في الجواب: يجب عليها الوفاء بنذرها وليس إذن الزوج شرطاً في مفروض السؤال كما ليس له منعها من أداء الحج^(٩).

السيد الخامني: لا يشترط إذن الزوج في الحج الواجب فيجب على الزوجة الحج

(١) المناسك، ص ٢٢ م ٧١ (٢) المناسك، ص ٢٧ م ٧١ (٣) المناسك، ص ٢٨ م ٦٨

(٤) المناسك، ص ٣٥ (٥) المناسك، ص ٢١ م ٥٩ (٦) المناسك، ص ٢٣ (٧) المناسك، ص ٢٢ (٨) المناسك، ص ٢٢

وإن لم يكن الزوج راضياً بالسفر إليه^(١).

الشيخ البهجة: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطية كما لا يجوز للزوج منع زوجته عن الحج الواجب عليها ... والمطلقة الرجعية كالزوجة ما دامت في العدة^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام في المقدار الذي نقلناه^(٤).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور^(٦).

حج المرأة مع المحرم

في التحرير م ٥٣: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة إن كانت مأمونة على نفسها وبضعها ... ومع عدم الأمن يجب عليها استصحاب محرم أو من تثق به ولو بالأجرة ومع عدم لا تكون مستطية ...

السيد الغلبيگاني: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة المأمونة على نفسها وعرضها ومع عدم الأمن يجب عليها استصحاب محرم ولو بالأجرة مع التمكن منها ومع عدمه لا تكون مستطية^(٧).

السيد الخوئي: عبارته قريبة من عبارة العلمين طاب ثراه^(٨).

السيد السيستاني: عبارته دام ظلّه مثل عبارات الأعلام المذكورين^(٩).

السيد الشيرازي: في الجواب عن السؤال - لا يجب اصطحاب المحرم في الصورة الأولى (تمكنت المرأة بمفردها إلى الحج من دون خوف) وأمّا في الصورة الثانية (خافت على

(٤) م ٥٢

(٣) المناسك، م ٥٩

(٢) المناسك، م ٥٦

(١) المناسك، م ٣٧

(٨) المناسك، ص ٦٠ م ٢٩

(٧) المناسك، ص ٣٦

(٦) المناسك، ص ٢٨ م ٥٦

(٥) المناسك، م ٥٦

(٩) المناسك، ص ٣٣

نفسها) فيجب عليها اصطحاب من تطمئن إليه من المحارم وغيرها وعليها نفقة سفر من يصطحبها إذا استلزم نفقة فإن لم يتمكن من تأمين نفقته مع الحاجة إليه لا تكون مستطاعة^(١).

* * *

الشيخ البهجة: لا يشترط في وجوب الحج على المرأة وجود المحرم لها إذا كانت مأمونة على نفسها ومع عدم الأمن وخوفها على نفسها لزمها استصحاب محرم لها ولو بأجرة إذا تمكنت من ذلك من دون إجحاف وإلا لم يجب الحج عليها^(٢).
الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٣).

الشيخ الفاضل: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة... إلى آخر المتن من التحرير في المقدار الذي ذكرناه^(٤).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(٥).
الشيخ الوحيد: المتن إلى قوله مدّ ظله: ولكن الأحوط وجوباً استصحاب محرم لها مع وجوده ومع عدم التمكن لم يجب الحج عليها^(٦).

وجوب الحج ولو متسكعاً

في التحرير م ٥٤: لو استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط وأهمل حتى زالت أو زال بعضها وجب الإتيان به بأي نحو تمكّن وإن مات يجب أن يقضى عنه إن كانت له تركة ويصح التبرع عنه...

السيد الخامثي: إذا ترك الحج مع تحقق شروط الإ استطاعة استقرّ وجوب الحج في ذمته ووجب عليه الإتيان به فيما بعد كيف ما أمكن^(٧).

السيد الخوئي: إذا وجب الحج وأهمل المكلف في أدائه حتى زالت الإ استطاعة وجب الإتيان به بأي وجه تمكّن ولو متسكعاً ما لم يبلغ حد العسر والخرج وإذا مات وجب

(١) المناسك، ص ١٦ (٢) المناسك، ص ٥٧م ٢٩ (٣) المناسك، ص ٦٠م ٣٣ (٤) ص ٢٥

(٥) المناسك، ص ٥٧م ٣٩ (٦) المناسك، ص ٥٧م ٢٩ (٧) المناسك، ص ٣٠

القضاء من تركته ويصح التبرع عنه بعد موته^(١).

السيد السيستاني: يقرب كلامه بكلام السيد الخوئي^(٢).

السيد الشيرازي: من استقر عليه الحج وتركه حتى مات يجب الحج عنه ولو لم يوص به...^(٣).

السيد الغلپايگاني: (في فرض المسألة) وجب عليه الإتيان به بأي وجه أمكن وإن مات يقضى من تركته ويصح التبرع عنه^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: إذا وجب الحج وأهل المكلف في أدائه حتى زالت الإستطاعة إلى آخر المتن من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: إذا وجب الحج إلى آخر المتن مما ذكرنا عن السيد الخوئي^(٦).
الشيخ الفاضل: لو استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط وأهل حتى زالت أو زال بعضها وجب الإتيان به بأي وجه تمكّن (إلا مع الحرج وفيه يكون الوجوب مقتضى الاحتياط)^(٧).

الشيخ النوري: إذا وجب الحج إلى آخر المتن من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ الوحيد: إذا استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط وأهل حتى زالت الإستطاعة صار ديناً عليه ووجب الإتيان به بأي وجه تمكّن ولو متسكعاً وإن مات وجب القضاء من تركته ويصح التبرع عنه بعد موته^(٩).

إقرار بعض الورثة وإنكار بعض الآخر

في التحرير م ٥٧: لو أقتر بعض الورثة بوجوب الحج على الميت وأنكره الآخرون لا يجب عليه إلا دفع ما يخصه من التركة بعد التوزيع لو أمكن الحج بها ولو ميقاتاً وإلا لا

(١) المناسك، ص ٣٣ (٢) المناسك، ص ٣٧م ٧٢ (٣) المناسك، ص ٢٣

(٤) المناسك، ص ٣٦، مع التلخيص. (٥) المناسك، م ٦٩ (٦) المناسك، م ٧٢

(٧) المتن من التحرير والتعليق من المحشي مدّ ظله، م ٥٤ (٨) المناسك، م ٦٩ (٩) المناسك، م ٦٩

يجب دفعها...

السيد الخوئي: (في الفرض) فالظاهر أنه يجب على المقر الإستيجار للحج ولو بدفع تمام مصرف الحج من حصته غاية الأمر أن له إقامة الدعوى على المنكرين ومطالبتهم بحصته من بقية التركة... نعم إذا لم يف تمام حصته بمصرف الحج لم يجب عليه الإستيجار من ماله الشخصي^(١).

السيد السيستاني: لم يجب على المقر إلا دفع ما يخص حصته بالنسبة...^(٢).
السيد الغلپايگاني: (في فرض المسألة) لا يجب على المقر إلا وضع ما يخص حصته بعد التوزيع فإن وفي بالحج ولو الميقاتي فهو وإلا فإن وجد متمم من الورثة أو من متبرع يجب عليه الدفع وإلا فلا...^(٣).

السيد الشيرازي: إن كان سهم المقر وافياً للحج ولو للميقاتي منه يجب به عن الميت وإلا يصرفه في سائر الأمور الخيرية للميت والمقر على حسب إقراره بذلك لم يستحق لهم الإرث بهذا المقدار^(٤).

الشيخ البهجة: من مات وأقر بعض ورثته بأن عليه حجة الإسلام وأنكره الآخرون فالظاهر أنه لا يجب على المقر إلا دفع مقدار يتعلق بحصته، فإن كان وافياً بمخارج الحج ولو بتكميل نقصانه من تبرع أو غيره وجب الإستنابة نعم إذا لم يف تمام حصته بمصرف الحج لم يجب عليه الإستيجار به وتتميمه من ماله الشخصي^(٥).

الشيخ التبريزي: من مات وأقر بعض ورثته بأن عليه حجة الإسلام... إلى آخر المتن من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الفاضل: لو أقر بعض الورثة بوجوب الحج على الميت وأنكره الآخرون لا يجب عليه إلا دفع ما يخصه من التركة بعد التوزيع لو أمكن الحج بها ولو ميقاتاً وإلا لا يجب^(٧) وقال الفاضل مذهباً متعرضاً بالمتن: لا يجتمع إمكان الحج بها ولو ميقاتاً مع

(٣) المناسك، ص ٣٨

(١) المناسك، ص ٣٦م ٨١ (٢) المناسك، ص ٤١

(٥) المناسك، ص ٣٥م ٧٨ (٦) المناسك، ص ٣٦م ٨١

(٤) جواب الإستفتاء الكتبي مع الترجمة.

(٧) هذا متن التحرير

توزيع مصرف الحج على السهام ... على هذا لا يجب الدفع للحج وإن كان اللازم صرفه في وجوه البر عنه^(١).

الشيخ النوري: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الوحيد: من مات وأقر بعض الورثة بأن عليه حجة الإسلام وأنكره الآخرون لم يجب على المقر إلا دفع ما يخصه بعد التوزيع فإن لم يف ذلك بالحج فلا يجب عليه تميمه من حصته ويجري هذا الحكم في الإقرار بالدين أيضاً^(٣).

الإستيجار من أقرب المواقيت

في التحرير م ٥٨: الأقوى وجوب الإستيجار عن الميت من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن وإلا فمن الأقرب إليه فالأقرب، والأحوط الإستيجار من البلد مع سعة المال ... ولو أوصى بالبلدي يجب ...

السيد الخوئي: يكفي الإستيجار عن (الميت) من الميقات بل من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن والأحوط الأولى الإستيجار من البلد إذا وسع المال^(٤) وفي فرع ٨٣: لو أوصى بالإستيجار من البلد وجب ذلك ...

السيد السيستاني: من مات وعليه حجة الإسلام يكفي في تفريغ ذمته أن يحج عنه من بعض المواقيت بل من أقربها إلى مكة ولا يختص ذلك بالحج من البلد وإن كان هو الأحوط^(٥).

السيد الخامثي: وأما الميت الذي كان قد استقر في ذمته وجوب الحج فيجزى الحج عنه من الميقات نعم لو كان قد أوصى بالحج البلدي فيجب تنفيذ الوصية^(٦) ... هزينه مازاد بر اجرت حج ميقاتي از ثلث محاسبه مى شود^(٧).

الشيخ البهجة: من مات وعليه حجة الإسلام لا يجب الإستيجار عنه من البلد بل يكفي الإستيجار عنه من الميقات بل من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن إلا أن يكون

(١) المناسك، ص ٢٧ مع إضافة كلمة.

(٢) المناسك، ص ٧٨ م ٤٦ (٣) المناسك، ص ٧٨ م ٣٦

(٤) المناسك، ص ٧٨ م ٤٠ (٥) المناسك، ص ٧٨ م ٤٠ (٦) المناسك، ص ٤٥ م ٣٣ (٧) مناسك فارسي، ص ٤٥

حجّ الشخص النائب متوقفاً على الحجّ البلدي أو يكون الميّت قد أوصى بالحجّ البلدي حيث تخرج المصارف في هذه الموارد من أصل التركة أيضاً...^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢) ولو أوصى بالإستيجار من البلد وجب ذلك^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير في المقدار المذكور^(٤).

الشيخ التوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الوحيد: يكفي الإستيجار عنه الميقات بل من أقرب المواقيت إلى مكّة والأحوط الإستيجار من البلد^(٦).

الوصية بالبلدية

في التحرير م ٥٩: لو أوصى بالبلدية أو قلنا بوجوبها مطلقاً فخولف واستؤجر من الميقات وأتى به أو تبرّع عنه متبرّع منه برأت ذمته وسقط الوجوب من البلد وكذا لو لم يسع المال إلا من الميقات...

السيد الخوئي: إذا أوصى بالحجّ البلدي ولكن الوصي أو الوارث استأجر من الميقات بطلب الإجارة إن كانت الإجارة من مال الميّت ولكن ذمة الميّت تفرغ من الحجّ بعمل الأجير^(٧).

السيد الكلپايگاني: لو أوصى بالبلدي وخولف واستؤجر له من الميقات أو تبرّع عنه متبرّع أو لم يسع المال إلا الميقات برئت ذمته وسقط الوجوب من البلد^(٨).

السيد السيستاني: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٩).

الشيخ البهجة: إذا أوصى بالحجّ البلدي ولكن الوصي أو الوارث استأجر من الميقات

(٤) م ٥٨

(٣) المناسك، م ٨٣

(٢) المناسك، م ٧٨

(١) المناسك، ص ٧٥٣٤

(٨) المناسك، ص ١٠٩٣٩

(٧) المناسك، ص ٨٤٣٧

(٦) المناسك، م ٧٥

(٥) المناسك، م ٧٥

(٩) المناسك، ص ٨٤٤٢

تفرغ ذمة الميت من الحج بعمل الأجير بناءً على الأظهر^(١).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي^(٢).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير في المقدار المذكور^(٣).
 الشيخ النوري: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن إلى قوله مدّظله: وعلى الوصي أو الوارث أجرة المثل للأجير^(٥).

لو ضاقت التركة عن الحج

في التحرير م ٤٠٠: لو لم تف التركة بالإستيجار من الميقات إلا الإضطراري منه كمكة أو أدنى الحل وجب...

السيد الغلپايگاني: لو لم تف تركة الميت بالحج ولو الميقاتي تصرّف في الدين إن كان، وإلا فهي للورثة إلا مع إحتال كفايتها له بعد ذلك أو وجود متبرّع للتتميم فيجب إبقاؤها إذا كان الإحتال عقلائياً^(٦).

السيد الخوئي: من مات وعليه حجة الإسلام ولم تكن تركته وافية بمصارفها وجب صرفها في الدين أو الخمس أو الزكاة إن كان عليه شيء من ذلك وإلا فهي للورثة ولا يجب عليه تميمها من مالهم لإستيجار الحج^(٧).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

السيد الخامثي: من مات وكان قد استقر وجوب الحج في ذمته فإن لم يكن له تركة تفي بالحج فلا يجب القضاء عنه...^(٩).

السيد الشبيري: وإن لم تكن للميت تركة تفي بالحج لم يجب على الوارث الحج عنه^(١٠).

(٤) المناسك، ص ٤٧ م ٨٢

(٣) م ٥٩

(٢) المناسك، ص ٤٢ م ٨٤

(١) المناسك، ص ٣٦ م ٨١

(٨) المناسك، ص ٧٧ م ٣٩

(٧) المناسك، ص ٧٧ م ٧٧

(٦) المناسك، ص ٣٨ م ١٠٦

(٥) المناسك، ص ٣٧ م ٨١

(١٠) المناسك، ص ٢٤

(٩) المناسك، ص ٣٢ م ٤٣

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي ^(١).

الشيخ التبريزي: المتن من السيد الخوئي ^(٢).

الشيخ الفاضل: لو لم تف التركة بالإستيجار من الميقات إلا الإضطرابي منه كمكة

أو أدنى الحل وجب ^(٣) وعلق الأستاذ دام ظله على قوله (وجب): إنه محل إشكال ^(٤).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي ^(٥).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور ^(٦).

المبادرة إلى الاستئابة

في التحرير م ٤٦: يجب الإستيجار عن الميت في سنة الفوت ولا يجوز التأخير عنها

خصوصاً إذا كان الفوت عن تقصير...

السيد الكلبيگاني: الظاهر وجوب المبادرة إلى استيجار حج الميت في سنة الفوت

خصوصاً إذا كان الفوت عن تقصير من الميت... ^(٧).

السيد الخوئي: من مات وعليه حجة الإسلام تجب المبادرة إلى الإستيجار عنه في

سنة موته فلو لم يمكن الإستيجار في تلك السنة من الميقات لزم الإستيجار من البلد

ويخرج بدل الإيجار من الأصل ولا يجوز التأخير إلى السنة القادمة ولو مع العلم بإمكان

الإستيجار فيها من الميقات ^(٨).

السيد السيستاني: من مات وعليه حجة الإسلام وكانت تركته وافية بمصارفها

فالأحوط المبادرة إلى تفريغ ذمته ولو بالإستيجار من تركته، ولو لم يكن الإستيجار في

السنة الأولى من الميقات فالأحوط الإستيجار من البلد وعدم التأخير إلى السنة اللاحقة

ولو مع العلم بإمكان الإستيجار فيها من الميقات... ^(٩).

السيد الشيرازي: ويجب أداء الحج عنه في عام الوفاة ولا يجوز تأخيره فإن لم يمكن

(١) المناسك، ص ٣٤م ٧٤ (٢) المناسك، م ٧٧ ص ٣٩ (٣) هذا متن التحرير (٤) المناسك، ص ٢٩

(٥) المناسك، ص ٤٥م ٧٤ (٦) المناسك، ص ٣٥م ٧٤ (٧) المناسك، ص ٣٩م ١١٤ (٨) المناسك، ص ٣٦م ٧٩

(٩) المناسك، م ٧٩

الإستنباط في عام الوفاة إلا من البلد لزم ذلك...^(١).
السيد الخامنشي: في موارد مشروعية النيابة تجب المبادرة فوراً إليها سواء كانت عن
الحي أم عن الميت...^(٢).

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي...^(٣).
الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي...^(٤).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار الذي نقلناه عنه...^(٥).
الشيخ النوري: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي...^(٦).
الشيخ الوحيد: نفس المتن إلى قوله مدّ ظلّه: لزم الإستيجار من غير الميقات على
الأحوط...^(٧).

الاختلاف في التقليد

في التحرير م ٦٢: لو اختلف تقليد الميت ومن كان العمل وظيفته في اعتبار البلدي
والميقاتي فالمدار تقليد الثاني ومع التعدّد والإختلاف يرجع إلى الحاكم وكذا... أصل
وجوب الحج....

السيد الخوئي: العبرة في وجوب الإستيجار من البلد والميقات تقليد الوارث أو
إجتهاده لا تقليد الميت أو إجتهاده فلو كان الميت يعتقد وجوب الحج البلدي والوارث
يعتقد جواز الإستيجار من الميقات لم يلزم على الوارث الإستيجار من البلد...^(٨).
السيد الكلبي يگاني: لو اختلف تقليد الميت والمتصدي في اعتبار الميقاتي والبلدي ولم
يوص بأحدهما فالمدار على تقليد المتصدي وصياً كان أو وارثاً ومع التعدّد واختلافهم
يتعيّن الرجوع إلى الحاكم بمقتضى مذهبه...^(٩).

(١) في ضمن مسألة ٥٤ (٢) المناسك، ص ٤٤ م ٣٣ (٣) المناسك، ص ٧٦ م (٤) المناسك، ص ٧٩ م
(٥) م ٦١ (٦) المناسك، ص ٧٦ م (٧) المناسك، ص ٧٦ م (٨) المناسك، ص ٩٢ م ٣٩
(٩) المناسك، ص ١١٦ م ٤٠

السيد السيستاني: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(١).
 السيد الخامثي: يجب على النائب العمل طبق وظيفة نفسه تقليداً أو إجتهداً^(٢).
 السيد الشيرازي: يجب على ولي الميت حيث تجب عليه الإستئابة عن الميت أن يلزم
 النائب برعاية تقليد الميت في أعمال الحج وشروطه بل يجب على النائب مراعاة
 تقليدهما، الميت والولي المستنيب في الأعمال حتى ولو أهمل الوصي هذه الناحية^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: المتن من السيد الخوئي^(٤) إلى قوله مدّظله: إلا أن يكون قد أوصى
 بالإستيجار من البلد^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٦).
 الشيخ الفاضل: لو اختلف تقليد الميت ومن كان العمل وظيفته سواء كان وارثاً أم
 وصياً في اعتبار البلدي والميقاتي فالمدار على تقليد الثاني^(٧).
 الشيخ النوري: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي^(٨).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور^(٩).

وجوب القضاء

في التحرير م ٦٣: لو علم استطاعته مالاً ولم يعلم تحقق سائر الشرائط ولم يكن أصل
 محرز لها لا يجب القضاء عنه. ولو علم استقراره عليه وشك في إتيانه يجب القضاء عنه،
 وكذا لو علم إتيانه فاسداً. ولو شك في فساده يحمل على الصحة.
 السيد الخوئي: إذا علم استطاعة الميت مالاً ولم يعلم تحقق سائر الشرائط في حقه
 (ولو كان بالأصل) فلا يجب القضاء عنه لعدم العلم بوجوب الحج عليه لإحتمال فقد بعض
 الشرائط^(١٠).

(١) المناسك، م ٩٢ (٢) المناسك، ص ٦١ م ٤١ (٣) المناسك، ص ٧٤ م ٣٢ (٤) المناسك، م ٨٩

(٥) المناسك، م ٩٢ (٦) ص ٦٢ م ٣٠ (٧) المناسك، م ٨٩ (٨) المناسك، م ٨٩

(٩) العروة، فصل الشرائط م ١٠٥

وفي المناسك: إذا علم استقرار الحج على الميت وشك في أدائه وجب القضاء عنه ويخرج من أصل المال^(١).

السيد الكلبيكاني: لو شك في استطاعة الميت وعدمها فلا يجب القضاء، وكذا لو شك في تحقق سائر الشرائط بعد العلم باستطاعته من جهة المؤونة (ولو علم) استقرار الحج على الميت ولم يعلم أنه أتى به أو لا فالظاهر وجوب القضاء عنه لأصالته بقاءه في ذمته، ويحتمل عدم الوجوب لظاهر حال المسلم وأنه لا يترك الواجب الفوري...^(٢).

السيد السيستاني: الموجود في مناسكه دام ظله هو الفرع الثاني الذي نقلناه عن السيد الخوئي^(٣).

السيد الخامثي: إذا علم الورثة أو الوصي باستقرار وجوب الحج على الميت وشك في أدائه وجب القضاء عنه وأما إذا لم يعلم بالإستقرار ولم يوص به فلا يجب عليهم شيء^(٤).

السيد الشبيري: من استقر عليه الحج وتركه حتى مات يجب الحج عنه ولو لم يوص به^(٥).

الشيخ البهجة: الفرع الموجود في المناسك: إذا علم استقرار الحج على الميت وشك في أدائه وجب القضاء عنه ويخرج من أصل المال^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٨).

الشيخ الثوري: نفس المتن^(٩).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور^(١٠).

(٤) المناسك، ص ٤٧م ٣٤

(٨) ٦٣م

(٢) المناسك، ١١٨م و ١١٩م (٣) المناسك، ٨٩م

(٧) المناسك، ٨٩م

(٦) المناسك، ٨٦م

(١٠) المناسك، ٨٦م

(١) المناسك، ٨٩م

(٥) المناسك، ٥٤م

(٩) المناسك، ٨٦م

الإستيجار بأقل الأجرة

في التحرير م٦٤: يجب استيجار من كان أقل أجرة مع إحراز صحة عمله وعدم رضا الورثة أو وجود قاصر فيهم نعم لا يبعد عدم وجوب المبالغة في الفحص عنه وإن كان أحوط.

السيد الخوئي: إذا تعدد الأجراء فالأحوط إستيجار أقلهم أجرةً إن كانت الإجارة بمال الميت وإن كان الأظهر جواز إستيجار المناسب لحال الميت من حيث الفضل والشرف فيجوز إستيجاره بالأزيد (١).

السيد الكلپایگانی: الأقوى والأحوط في صورة تعدد من يمكن إستيجاره هو استيجار أقلهم أجرةً مع إحراز صحة عمله إلا إذا رضي الورثة ولم يكن فيهم قاصر (٢).
السيد السيستاني: إذا تعدد الأجراء تعيّن إستيجار من لا تكون إستنابته منافيةً لشأن الميت وإن كان غيره أقل أجرة حتى إذا لم يكن الإستيجار من الثلث وكان في الورثة قاصر أو غير راض بذلك على الأظهر... (٣).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٤).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور (٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير (٦).

الشيخ النوري: نفس المتن عن السيد الخوئي (٧).

الشيخ الوحيد: إذا كانت الإجارة بمال الميت وتعدد الأجراء فالأقوى إستيجار أقلهم أجرة مع إحراز صحة عمله وعدم رضا الورثة أو وجود قاصر فيهم إلا أن يكون هتكاً للميت فحينئذ لا بد من الإستيجار بما لا يكون هتكاً له (٨).

(٤) المناسك، م٨٨

(٣) المناسك، م٩١

(٢) المناسك، م١١٧

(١) المناسك، م٨٦

(٨) المناسك، م٨٨

(٧) المناسك، م٨٨

(٦) م٦٤

(٥) المناسك، م٩١

لو خالف ما استقرّ عليه

في التحرير م ٦٥: من استقرّ عليه الحجّ وتمكّن من أدائه ليس له أن يحجّ عن غيره تبرعاً أو بالإجارة وكذا ليس له أن يتطوع به فلو خالف ففي صحته إشكال بل لا يبعد البطلان من غير فرق بين علمه بوجوبه عليه وعدمه، ولو لم يتمكّن منه صحّح عن الغير، ولو أجر نفسه مع تمكّن حجّ نفسه بطلت الإجارة وإن كان جاهلاً بوجوبه عليه.

السيد الكلبايكاني: من استقرّ عليه الحجّ وتمكّن من إتيائه ليس له أن يحجّ عن غيره تبرعاً أو بالإجارة قبل أن يحجّ عن نفسه وكذا ليس له أن يحجّ تطوعاً ولو خالف ففي صحته إشكال ولا يترك الاحتياط سواء كان عالماً باستقراره عليه أو لا وأما لو لم يتمكّن من الحجّ لنفسه فلا إشكال في صحته وجوازه وجواز إجارة نفسه له^(١).

... ولو تمكّن من الحجّ لنفسه بعد ما أجر نفسه للغير إنكشف بطلان الإجارة إلا إذا كان التمكن بسبب الإجارة.

السيد الخامنئي: ... ٥ - ذمّة نايب در آن سال به حج واجب مشغول نباشد. أمّا اگر نايب از واجب بودن حج بخود بی خبر باشد، بعيد نیست که حج نیابی او صحیح باشد.^(٢)

السيد الشيرازي: من وجب عليه الحجّ وتنجز في عامه الحالي كان حجة الإسلام أو غيره... يجب عليه أدائه في نفس العام ولو أتى بحجّ آخر غير ما تنجز عليه بإجارة أو غيرها صحّ الحجّ وإن كان آثماً بتركه ما تنجز عليه إلا أن يكون هو حجة الإسلام ففي هذه الصورة يحكم بفساد الحجّ المأتي به أيضاً وإن كان الأحوط إستحباً عدم الإكتفاء بالحجّ المأتي به في سائر الصور أيضاً^(٣).

السيد الخوئي: في العروة: مقتضى القاعدة الصحة وإن كان عاصياً في ترك ما وجب عليه^(٤). وقال في مناسكه: ولو حجّ (عن غيره) والحالة هذه برئت ذمّة المنوب عنه ولكنّه لا يستحقّ الأجرة المسماة بل يستحقّ أجرة المثل^(٥).

(١) المناسك، ص ٤١.

(٢) مناسك فارسي، ص ٢٨ (٣) المناسك، ص ٢٧.

(٤) المناسك، م ١١٠ مسألة مطوّلة.

(٥) فصل النيابة.

ووافقه السيد السيستاني في مناسكه؛ الرابع من شرايط النيابة.

الشيخ البهجة: المتن المذكور في مناسك السيد الخوئي إلى قوله مدّظله: فلو حجّ والحالة هذه فالأظهر أنه يصحّ حجّه وتبرأ ذمّة المنوب عنه وإن كان قد عصى ولكنه لا يستحقّ الأجرة المسماة بل يستحقّ أجرة المثل^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الصافي: الخامس: أن لا تكون ذمّة النائب مشغولة بحجّ واجب فلا تصحّ إستنابة المستطيع المتمكّن من الإتيان به قبل أن يحجّ عن نفسه، هذا في العالم بوجوب الحجّ وأما الجاهل والغافل فقد يقال بصحة نيابتهما لكن فيها وكذا في صحة حجّهما إشكال والأحوط عدم الاكتفاء به في برائة ذمّة المنوب عنه^(٣).

الشيخ الفاضل: علق دام ظلّه على متن التحرير في موضعين: أحدهما قوله: الظاهر الصحة - تعليقاً على متن التحرير: لا يبعد البطلان - وثانيهما قوله: والظاهر الصحة أيضاً. تعليقاً على متن التحرير (بطلت الإجارة) فراجع^(٤).

الشيخ المكارم: لا يجوز لمن وجب عليه الحجّ أن يؤجر نفسه للإتيان بالحجّ ولكن لو فعل ذلك صحّ الحجّ النيابي الذي أتى به وإن أثمّ وعصى^(٥).

الشيخ النوري: نفس ما في مناسك السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الوحيد: نفس المتن إلّا قوله مدّظله: وهكذا يشكل فيما إذا كان جاهلاً بالوجوب وكان معذوراً لجهله^(٧).

الحج بالنذر والعهد واليمين

في التحرير م ١: يشترط في انعقادها البلوغ والعقل والقصد والإختيار...

السيد الكلبيگاني: يشترط في انعقاده البلوغ والعقل والقصد والإختيار...^(٨)

(٤) ص ٣١

(٣) المناسك، ص ٢٠

(٢) المناسك، ص ٥٠

(١) المناسك، ص ٤٢

(٨) المناسك، ص ٤٢

(٧) المناسك، ص ٤٤

(٦) المناسك، ص ٥٤

(٥) المناسك، م ١١ ص ٢٢

السيد الخوئي: في العروة نفس المتن المذكور...^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

يمين الزوجة والولد

في التحرير م ٢: يعتبر في انعقاد يمين الزوجة والولد إذن الزوج والوالد ولا تكفي الإجازة بعده ولا يبعد عدم الفرق بين فعل واجب أو ترك حرام وغيرهما...

السيد الكلبي بگاني: الأقوى أنه يشترط في انعقاد اليمين من الزوجة إذن الزوج ومن الولد إذن الوالد وفي كفاية الوصي اللاحق وجريان الفضولي فيه إشكال^(٣).

السيد الخوئي: نفس المتن المذكور^(٤).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير إلا أنه دام ظلّه علّق على قول الإمام: ولا تكفي الإجازة بعده (محل إشكال).

نذر الزوجة

في التحرير م ٢: ... ويعتبر إذن الزوج في انعقاد نذر الزوجة وأما نذر الولد فالظاهر عدم إعتبار إذن والده فيه كما أنّ انعقاد العهد لا يتوقف على إذن أحد على الأقوى....

السيد الخوئي: وأما النذر فالمشهور بينهم أنه كاليمين في المملوك والزوجة في لزوم الإذن من المولى والزوج^(٥).

السيد الكلبي بگاني: ولا يبعد إلحاق نذر الزوجة باليمين (في اشتراط انعقاده بإذن الزوج)^(٦).

(٣) المناسك، ص ٤٢.

(٢) ١٢

(١) المناسك، ص ٢٧٤، طبع مدينة العلم.

(٦) المناسك، ص ٤٢.

(٥) العروة، النذر، م ١٢

(٤) العروة، ص ٢٧٤، طبع مدينة العلم.

السيد السيستاني: لا يصح نذر الزوجة فيما ينافي بحق زوجها ونذرها في أموالها بدون إذن الزوج محل إشكال^(١).

الشيخ البهجة: لا ينعقد نذر الزوجة بدون إذن الزوج وصفاً على الأحوط الوجوبي^(٢).

الشيخ التبريزي: لو منع الزوج من نذر الزوجة وكان الوفاء بالنذر منافياً لحق الزوج فليس لها ذلك النذر^(٣).

الشيخ الصافي: نذر الزوجة مع منع الزوج عن نذرها أو النذر من دون الإجازة يقع باطلاً^(٤).

الشيخ الفاضل: يعتبر إذن الزوج في انعقاد نذر الزوجة على الأحوط سيما في نذر المال^(٥).

الشيخ المكارم: نذر الزوجة إذا كان مزاحماً لحق زوجها ووقع بدون إجازة الزوج وقع باطلاً^(٦).

الشيخ النوري: نذر الزوجة بدون إذن الزوج باطل^(٧).

نذر الحج من مكان معين

في التحرير م ٣: لو نذر الحج من مكان معين فحج من غيره لم تبرأ ذمته ...
السيد الغلپايگاني: لو نذر الحج من مكان خاص كالنجف مثلاً بأن يكون المقصود ذلك الفرد من الحج فحج من غيره لم تبرأ ذمته ووجب الإتيان به ثانياً^(٨).
السيد الخوئي: إذا نذر الحج من مكان معين كببلده أو بلد آخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته^(٩).

(١) التوضيح مع الترجمة والتلخيص، ص ٥٥٩.

(٢) التوضيح، م ٢١٣٦.

(٣) التوضيح مع الترجمة والتلخيص، ص ٥٥٩.

(٤) التوضيح، ص ٢٦٩.

(٥) التوضيح، ص ٢٦٩.

(٦) م ٢٦٩.

(٧) التوضيح، ص ٢٦٩.

(٨) للمناسك، ص ٥٤٣ (٩) للمروة، ص ٧٢.

السيد السيستاني: لو نذر صيام يوم معين مثل الجمعة فصام قبله أو بعده لم يكف (١).

* * *

الشيخ البهجة: لو جعل في نذره خصوصية يجب عليه أن يأتي بنذره مع تلك الخصوصية ولا يجوز له المخالفة (٢).

الشيخ التبريزي: س: إذا نذر أن يحج من غير تقييد بمكان ثم نذر نذراً آخر أن يكون ذلك الحج الواجب بالنذر من مكان معين فإن خالف فحج من غير ذلك المكان هل تبرأ ذمته من الحج المنذور أم لا، وهل تجب عليه الكفارة أم لا؟
ج: إذا كان الحج من ذلك المكان راجحاً لم تبرأ ذمته من النذر الثاني وعليه الكفارة لو حصل منه الحنت (٣).

الشيخ الصافي: يجب الوفاء بالنذر حسب ما نذره فإن نذر أن يصوم يوم الجمعة فلو صام قبله أو بعده لم يكف عن الواجب (٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول عن التحرير (٥).

الشيخ المكارم: لو نذر أن يطعم الفقراء في محل خاص يجب الوفاء به مطاباً لنذره (٦).

الشيخ النوري: يجب أن يفي بنذره على النحو الذي نذره (٧).

(١) التوضيح، م ٢٦٦٠ مع التلخيص والترجمة.

(٢) التوضيح، م ٢١٣٥ مع التلخيص والترجمة.

(٣) الصراط الرابع، ص ٢٧ (٤) التوضيح ص ٥٣٠ مع التلخيص والترجمة.

(٥) م ٣

(٦) التوضيح، ص ٤٦٦، إختارنا موضع الحاجة.

(٧) التوضيح، ص ٥٢٧

النيابة

في التحرير: وهي تصح عن الميت مطلقاً وعن الحي في المندوب وبعض صور الواجب.

السيد الشيرازي: قد يقوم الإنسان بعمل عن غيره فيسمى نائباً وعمله نيابة^(١).
السيد الكلهايكاني: لا إشكال في صحة النيابة في الحج عن الميت في الواجب والمندوب وعن الحي في المندوب مطلقاً وفي الواجب في بعض الصور^(٢).
السيد الخامشي: يشترط في الحج الواجب أن يكون المتوب عنه ميتاً أو حياً غير متمكن من مباشرة الحج بنفسه وأباً في الحج المستحب فتصح النيابة فيه عن الغير مطلقاً^(٣).

السيد الخوئي: لا إشكال في صحة النيابة عن الميت في الحج الواجب والمندوب وعن الحي في المندوب مطلقاً...^(٤).
وقال في مناسكه: لا بأس بالنيابة عن الحي في الحج المندوب تبرعاً أو بإجارة وكذلك في الحج الواجب إذا كان معذوراً عن الإتيان بالعمل مباشرة ولا تجوز النيابة عن الحي في غير ذلك وأما النيابة عن الميت فهي جائزة مطلقاً^(٥).

(٤) العروة، ط مدينة العلم.

(٣) المناسك، ص ٣٦

(٢) المناسك، ص ٤٨

(١) المناسك، ص ٢٥

(٥) المناسك، م ١١٠

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته ونفس رقم المسألة (١).

* * *

الشيخ البهجة: لا بأس بالنيابة عن الحي في الحج المندوب تبرعاً أو بإجارة وكذلك في الحج الواجب إذا كان معذوراً عن الإتيان مباشرة وأما النيابة عن الميت فهي جائزة مطلقاً... (٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي رحمته (٣).

الشيخ الصافي: نفس المتن المنقول عن السيد الكلبيكاني وهو المأخوذ من العروة للسيد الطباطبائي اليزدي طاب ثراه (٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير (٥).

الشيخ المكارم: أما النيابة عن الحي فيصح الإستيجار لها للحج المستحب فقط إلا إذا كان الحي ممن وجب عليه الحج ولكنه أخره تقصيراً ثم تعذر عليه الحج لمرض أو شيخوخة أو عجز ففي هذه الصورة يجب أن يستنيب أحداً ليحج عنه... (٦).

الشيخ النوري: المتن المنقول عن السيد الخوئي رحمته (٧).

الشيخ الوحيد: المتن إلى قوله: ولا تجوز النيابة عن الحي في غير ذلك (٨).

شروط النائب

في التحرير م ١: يشترط في النائب أمور: الأول: البلوغ... الثاني: العقل... الثالث: الإيمان الرابع: الوثوق بإتيانه... الخامس: معرفته بأفعال الحج وأحكامه... السادس: عدم إشتغال ذمته بحج واجب... السابع: أن لا يكون معذوراً في ترك بعض الأعمال.... السيد الكلبيكاني: يشترط في النائب أمور: الأول البلوغ على المشهور، الثاني: العقل، الثالث: الإيمان، الرابع: معرفته بأفعال الحج، الخامس: أن لا يكون ذمة النائب

(٣) المناسك، م ١١٠

(٢) المناسك، م ١٠٧، المتن للسيد الخوئي

(١) المناسك، م ١١٠

(٧) المناسك، م ١٠٧

(٦) فصل النيابة.

(٥) فصل النيابة.

(٤) فصل النيابة.

(٨) المناسك، م ١٠٧

مشغولة بحجّ واجب^(١).

السيد الخوئي: يعتبر في النائب أمور: الأول: البلوغ، الثاني: العقل، الثالث: الإيمان، الرابع: أن لا يكون النائب مشغول الذمة بحجّ واجب عليه^(٢).

السيد السيستاني: نفس العبارة^(٣).

السيد الخامثي: الأول: البلوغ على الأحوط...^(٤).

السيد الشيرازي: يشترط في النائب في الحجّ أو العمرة أمور وهي: الأول: الإسلام بل بناءً على المشهور الإيمان، الثاني: العقل، الثالث: التميز، الرابع: معرفة مناسك الحجّ والعمرة، الخامس: أن يكون حين عقد الإحرام ظاناً على الأقلّ بقدرته على الإتيان بالحجّ وبعدم كونه معذوراً عن إتيان بعض النسك، السادس: عدم وجوب حجة الإسلام عن نفسه عليه منجزاً في نفس السنة^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي رحمه الله ملخصاً^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٧).

الشيخ الصافي: المتن المنقول من السيد الكلبيكاني رحمه الله^(٨).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلّا في جملة: ولا بأس بنياية السفه، فقال المحشي: لكن

لا تصحّ استنابته.

وإلّا في جملة: الرابع، الوثوق بإتيانه، فقال المحشي: هذا الشرط إنّما يعتبر في

الإستنابة لا في أصل النيابة. وإلّا في جملة: السادس، عدم إشتغال ذمّته بحجّ واجب

عليه؛ فقال المحشي: قد مرّ أنّه لا يعتبر ذلك لا في النيابة ولا في الإستنابة^(٩).

الشيخ المكارم: لا يجوز لمن وجب عليه الحجّ أن يؤجر نفسه للإتيان بالحجّ ولكن

لو فعل ذلك صحّ الحجّ النيابي وإن أثم وعصى^(١٠).

(٤) المناسك، ص ٣٤

(٣) المناسك، ص ٤٩

(٢) المناسك، ص ٤٤

(١) المناسك، ص ٤٨

(٨) فصل للنهاية.

(٧) المناسك، م ١٠٣

(٦) المناسك، م ١٠٠

(٥) المناسك، ص ٢٥

(١٠) المناسك، م ١١

(٩) ص ٢٧

وقال أيضاً: يجب أن يعرف النائب مسائل الحج وأحكامه ولا يشترط أن يكون قد حج قبل ذلك^(١).

الشيخ النوري: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الوحيد: متن السيد الخوئي^(٣) إلا في جملة: (ولا بأس باستنابته فيما إذا كان جاهلاً بالوجوب أو غافلاً عنه) فقال الوحيد مدّ ظله: ويشكل إستنابته فيما إذا كان جاهلاً بالوجوب وكان معذوراً لجهله^(٤).

الشرايط في المنوب عنه

في التحرير م ٢: يشترط في المنوب عنه الإسلام - ويشترط كونه ميتاً أو حياً عاجزاً في الحج الواجب ولا يشترط فيه البلوغ والعقل ... ولا المماثلة بين النائب والمنوب عنه في الذكورة والأنوثة.

السيد الخوئي: يشترط في المنوب عنه الإسلام فلا تصحّ النيابة عن الكافر^(٥).

السيد السيستاني: نفس العبارة^(٦).

السيد الغلپايگاني: يشترط في المنوب عنه الإسلام فلا تصحّ النيابة عن الكافر لعدم كونه أهلاً للكرامة^(٧).

السيد الخامنئي: الأول: الإسلام فلا يصحّ الحجّ عن الكافر، الثاني: يشترط في الحجّ الواجب أن يكون المنوب عنه ميتاً أو حياً غير متمكّن من مباشرة الحجّ بنفسه لهرم أو مرض أو كان الحجّ حرجياً عليه...^(٨)

السيد الشيرازي: الإسلام، فلا تصحّ النيابة عن غير المسلم^(٩).

الشيخ البهجة: يعتبر في المنوب عنه الإسلام، فلا تصحّ النيابة عن الكافر^(٩).

(١) المناسك، ص ٢٢ م ١٤ (٢) المناسك، ص ٥٤ (٣) فصل النيابة.

(٤) المناسك، ص ٥١ م ١٠٩ (٦) المناسك، ص ٤٩ (٧) المناسك، ص ٢٦ (٨) المناسك، ص ٢٦

(٩) المناسك، م ١٠٦ المتن من السيد الخوئي^(٩).

- الشيخ التبريزي: المتن في المقدار المذكور^(١).
 الشيخ الصافي: المتن من السيد الكلبي إني تقريباً^(٢).
 الشيخ الفاضل: يشترط في المنوب عنه الإسلام بل الإيمان كما في النائب فلا يصح من الكافر...^(٣)
 الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور^(٥).

من الشرائط أن يكون المنوب عنه ميتاً

- في التحرير م ٢... ويشترط كونه ميتاً أو حياً عاجزاً في الحج الواجب....
 السيد الخامنئي: ويشترط في الحج الواجب أن يكون المنوب عنه ميتاً أو حياً غير متمكّن من مباشرة الحج^(٦).
 السيد الكلبي إني: يعتبر في النيابة في الحج الواجب أن يكون المنوب عنه ميتاً أو عاجزاً^(٧).
 السيد الخوئي: لا بأس بالنيابة عن الحي في الحج المندوب تبرعاً كان أو بإجارة وكذلك في الحج الواجب إذا كان معذوراً عن الإتيان بالعمل مباشرة ولا تجوز النيابة عن الحي في غير ذلك وأما النيابة عن الميت فهي جائزة مطلقاً^(٨).
 وفي العروة: ويشترط فيه أيضاً كونه ميتاً أو حياً عاجزاً في الحج الواجب^(٩).
 السيد السيستاني: نفس كلام السيد الخوئي^(١٠).
 السيد الشيرازي: الشرط الخامس: موت المنوب عنه في حجة الإسلام فلا تصح النيابة عن الحي فيها إلا في موارد خاصة^(١١).



(١) للمناسك، م ١٠٩	(٢) المناسك، ص ٢١	(٣) التحرير م ٢	(٤) المناسك، ص ٥٦
(٥) للمناسك، ص ٤٥	(٦) المناسك، ص ٣٦	(٧) المناسك، ص ٥٠	(٨) المناسك، ص ١١٠ م ٤٦
(٩) فصل النهاية، م ٣	(١٠) المناسك، م ١١٠ ص ٥١	(١١) المناسك، ص ٢٧	

- الشيخ البهجة: وأما النيابة عن الميت فهي جائزة مطلقاً...^(١)
 الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٢).
 الشيخ الصافي: يعتبر في النيابة في الحج الواجب أن يكون المنوب عنه ميتاً أو عاجزاً...^(٣)
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير في المقدار المذكور^(٤).
 الشيخ المكارم: يجوز إستيجار أحد للإتيان بالحج الواجب نيابة عن الميت...^(٥)
 الشيخ النوري: المتن من مناسك السيد الخوئي^(٦).
 الشيخ الوحيد: المتن المذكور^(٧).

عدم شرطية البلوغ والعقل في المنوب عنه

- في التحرير م ٢: ... ولا يشترط فيه البلوغ والعقل فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنوناً يجب الإستيجار عنه...
 السيد الخوئي: لا بأس بالنيابة عن الصبي المميز كما لا بأس بالنيابة عن المجنون بل يجب الإستيجار عنه إذا استقر عليه الحج في حال إفاقته ومات مجنوناً^(٨).
 السيد الكلبي يگاني: تجوز النيابة عن الصبي المميز والمجنون إن كان له إفاقة في زمان يسع للحج وإلا ففيه تأمل: نعم يجب الإستيجار عنه إن استقر عليه حال إفاقته ومات مجنوناً^(٩).
 السيد السيستاني: لا بأس بالنيابة عن الصبي المميز كما لا بأس بالنيابة عن المجنون بل إذا كان مجنوناً أدوارياً وعلم بمصادفة جنونه لأيام الحج دائماً وجبت عليه الإستئابة حال إفاقته كما لا يجب الإستيجار عنه إذا استقر عليه الحج في حال إفاقته وإن مات مجنوناً^(١٠).

السيد الشبيري: الشرط الثالث: البلوغ، فلا تصح النيابة عن الصبي سواء كان مميزاً

(١) المتن المنقول من الخوئي^(١) م ١٠٧

(٢) المناسك، م ١١٠

(٣) المناسك، ص ٢٢

(٤) ص ٣٧ (٥) المناسك، ص ٢٢

(٦) المناسك، ص ٥٦ (٧) المناسك، ص ٤٥

(٨) المناسك، ص ٤٥ م ١٠٦ (٩) المناسك، ص ٥٠

(١٠) المناسك، ص ١٠٦ م ٥٠

أو لا. الشرط الرابع: العقل، فلا تصح النيابة عن المجنون في الحج الواجب والمندوب نعم للحاكم الإستنباط عمّن جنّ بعد استقرار الحجّ عليه من ماله^(١).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٣).

الشيخ الصافي: تجوز النيابة عن الصبي المميز والمجنون إن كانت له إفاقة في زمان يسع للحجّ وإلا ففيه تأمل؛ نعم يجب الإستيجار عنه إذا استقرّ عليه حال إفاقة وإن مات مجنوناً^(٤).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير إلا في جملة: ولا يشترط فيه البلوغ والعقل، فإنه قال دام ظلّه: محل تأمل.

الشيخ النوري: المتن المنقول من الخوئي^(٥).

الشيخ الوحيد: لا بأس بالنيابة عن الصبي المميز وفي النيابة عن المجنون إشكال إلا أن تكون رجاءاً ولكنه يجب الإستيجار عنه إذا استقرّ عليه الحجّ في حال إفاقة ومات مجنوناً^(٦).

لا يشترط المماثلة في النيابة

في التحرير م ٢: (ولا يشترط) ... ولا المماثلة بين النائب والمنوب عنه في الذكورة والأنوثة

السيد السيستاني: لا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه فتصح نيابة الرجل عن المرأة وبالعكس^(٧).

السيد الكلبيكاني: لا تعتبر المماثلة في النيابة فيجوز نيابة الرجل عن المرأة وبالعكس لكن لا يبعد أفضلية الرجل حتى في النيابة عن المرأة^(٨).

(٤) المناسك، ص ٢١

(٣) المناسك، ص ٥١

(٢) المناسك، ص ٤٣

(١) المناسك، ص ٢٦

(٨) المناسك، ص ٥٠

(٧) المناسك، ص ٥٩

(٦) المناسك، ص ٢٢

(٥) المناسك، ص ٥٥

السيد الخوئي: لا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه... فتصح نيابة الرجل عن المرأة وبالعكس^(١).

السيد الخامشي: لا تشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه فتصح نيابة المرأة عن الرجل وبالعكس^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي^(٣) إلا إضافة قوله مدّظله: وإن كانت نيابة المرأة عن الرجل مرجوحة^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي^(٦).

الشيخ الفاضل: ولا يشترط المماثلة بين النائب والمنوب عنه في الذكورة والأنوثة وتصح استنابة الصرورة رجلاً كان أو امرأة عن رجل أو امرأة^(٧).

الشيخ المكارم: يجوز للمرأة أن تنوب عن الرجل وكذا يجوز للرجل أن ينوب عن المرأة في الأتيان بالحج ويعمل كلّ واحد حسب وظيفته في الحجّة النيابية والأفضل أن تنوب المرأة عن المرأة والرجل عن الرجل^(٨).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٩).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور إلا قوله مدّظله في آخر الفرع: لكنّ الأحوط الأولى المماثلة^(١٠).

استنابة الصرورة

في التحرير م ٢... وتصح استنابة الصرورة رجلاً كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.

السيد الخوئي: لا بأس باستنابة الصرورة عن الصرورة وغير الصرورة سواء كان

(١) المناسك، ص ٤٥ (٢) المناسك، ص ٣٦ (٣) المناسك، ص ٤٤ (٤) المناسك، ص ١٠٧ م ١٠٧

(٥) المناسك، ص ٢١ (٦) متن التحرير م ٢ (٧) المناسك، ص ١٠٢ م ١٠٢ (٨) المناسك، ص ٥٥

(٩) المناسك، ص ٤٥ م ١٠٤

النائب أو المنوب عنه رجلاً أو امرأة؛ نعم يكره استنابة الصرورة ولا سيما إذا كان النائب امرأة والمنوب عنه رجلاً ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنوب عنه رجلاً حياً ولم يتمكن من حجة الإسلام فإنَّ الأحوط فيه لزوماً استنابة الرجل الصرورة^(١).

السيد السيستاني: لا بأس باستنابة الصرورة عن الصرورة وغير الصرورة سواء كان النائب أو المنوب عنه رجلاً أم امرأة وقيل بكراهة استنابة الصرورة ولم تثبت بل لا يبعد أن يكون الأولى فيمن عجز عن مباشرة الحج وكان موسراً أن يستنيب الصرورة في ذلك كما أن الأولى فيمن استقرَّ عليه الحج فمات أن يحجَّ عنه الصرورة^(٢).

السيد الكلبيگاني: لا بأس بنيابة الصرورة الغير المستطاعة بنفسها رجلاً كان أو امرأة عن الرجل والمرأة بل لا يبعد عدم الكراهة حتى في المرأة عن الرجل لو كانت عالمة بأحكام الحج^(٣).

السيد الخامشي: تجوز استنابة الصرورة عن الصرورة وغيره سواء كان النائب أو المنوب عنه رجلاً أم امرأة^(٤).

مرکزیت کتب و اسناد

الشيخ البهجة: لا بأس باستنابة الصرورة عن الصرورة وغير الصرورة إلى قوله مدَّ ظله: وإن كان يتقوى جانب الرجحان وتخرج عن المرجوحية إذا كان واجداً بعض المرجحات الأخرى من قبيل التقوى والفقاهة ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنوب عنه رجلاً حياً ولم يتمكن من حجة الإسلام فإنَّ الأحوط لزوماً استنابة الرجل الصرورة^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبيگاني^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٨).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٩).

(١) المناسك، ص ٤٦ (٢) المناسك، ص ١٠٨م (٣) المناسك، ص ٥٠ (٤) المناسك، ص ٣٧

(٥) المناسك، ص ٤٤ (٦) المناسك، ص ٥١ (٧) المناسك، ص ٢٦م (٨) ٢م

(٩) المناسك، ص ٥٦

الشيخ الوحيد: نفس المتن إلى قوله مَذْطَلَهُ: والأحوط إستحباباً إستنباطاً الرّجل
الضرورة إذا كان المنوب عنه رجلاً حياً ولم يتمكّن من حجة الإسلام^(١).

قصد النيابة

في التحرير م ٣: يشترط في صحة الحج النّيابي قصد النّيابة وتعيين المنوب عنه في
النّية ولو إجمالاً....

السيد الكلّبايگاني: يعتبر في الحجّ النّيابي قصد النّيابة بأن يقصد بفعله إمتثال أمر
المنوب عنه وأداء ما عليه واجباً أو مندوباً وبهذا الاعتبار يصحّ أن يقال جعل نفسه
بمنزله أو عمله بمنزلة عمله يعني في الإمتثال^(٢).

السيد الشيرازي: يجب في الحجّ النّيابي قصد النّيابة وتعيين المنوب عنه ولو إجمالاً فلو
عمل لا بقصد النّيابة وقع عن نفسه - ولو قصدّها ولم يعيّن المنوب عنه ولو إجمالاً بطل
إحرامه^(٣).

السيد الخوئي: يعتبر في صحة النّيابة تعيين المنوب عنه بوجه من وجوه التعيين ولا
يشترط ذكر اسمه كما يعتبر فيها قصد النّيابة^(٤).

السيد السيستاني: أضاف مَذْطَلَهُ المتن المذكور قوله: وإن كان يستحبّ ذلك (ذكر
اسمه) في جميع المواطن والمواقف^(٥).

السيد الخامنئي: يشترط في صحة الحجّ النّيابي قصد النّيابة وتعيين المنوب عنه ولو
إجمالاً^(٦).



الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي ؑ مع إضافة قوله مَذْطَلَهُ: وإن كان
مستحباً ذكر اسمه^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ؑ^(٨).

(١) المناسك، ص ٤٥ م ١٠٥ (٢) المناسك، ص ٥٠ (٣) المناسك، ص ٣٦ (٤) المناسك، ص ٤٧ م ١١١

(٥) المناسك، ص ٥٢ م ١١١ (٦) المناسك، ص ٣٧ (٧) المناسك، ص ٤٥ (٨) المناسك، ص ٥٣

الشيخ الصافي: نفس المتن المذكور من السيد الكلبياني^(١).
 الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٢).
 الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي^(٣).
 الشيخ الوحيد: النيابة أمر قصدي لا تتحقق إلا بأن يأتي بالعمل عن الغير ويعتبر في صحتها تعيين المنوب عنه بوجه من وجوه التعيين ولا يشترط ذكر اسمه ولكنه يستحب أن يسميه في المواطن والمواقف^(٤).

الإستنباط لمن لم يستقر عليه الحج

في التحرير م ٤٨: ... ولو لم يستقر عليه (الحج) لكن لا يمكنه المباشرة لشيء من المذكورات (في الفرع السابق) ففي وجوبها وعدمه قولان لا يخلو الثاني من قوة ...
 السيد الخوئي: إذا استقر عليه الحج ولم يتمكن وجبت الإستنباطة^(٥).
 ... وكذلك من كان موسراً ولم يتمكن من المباشرة أو كانت حرجية ووجوب الإستنباطة كوجوب الحج فوري^(٦).
 السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي ووجوب الإستنباطة فوري كفورية الحج المباشري^(٧).
 السيد الكلبياني: بل الأحوط ذلك لمن لم يستقر عليه الحج أيضاً إن كان موسراً من حيث المال متعذراً من المباشرة...^(٨).
 السيد الشيرازي: مضى بعض كلامه مدّ ظله في الفرع السابق ولا بأس بتكرار الجملة الأخيرة: وإن لم يتوقع حصول الإستطاعة له في المستقبل أيضاً وجب عليه الإستنباطة في أول عام ممكن^(٩).
 السيد الخامثي: فإن كان ذهابه إلى الحج في عام الإستطاعة وسلبه المرض القدرة

(٤) المناسك، ص ٤٦

(٣) المناسك، ص ٥٧

(٢) م ٣

(١) المناسك، ص ٢٢

(٧) المناسك، ص ٢٤

(٦) المناسك، ص ٦٣

(٥) المناسك، م ٦٣، مع التلخيص.

(٩) المناسك، ص ٢٢

(٨) المناسك، ص ٣٢

على مواصلة الطريق كشف ذلك عن عدم تحقق الإستطاعة البدنية ولا يجب عليه الإستئابة لذلك^(١).

الشيخ البهجة: نفس المتن السيد الخوئي في الصورتين صورة إستقرار الحج وعدم الإستقرار.

نعم قال السيد الخوئي في آخر الفرع: ووجوب الإستئابة كوجوب الحج فوري وقال الشيخ مدّ ظله: لكن الأظهر عدم فورية وجوب الإستئابة^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في حالتي الإستقرار وعدمه^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من السيد الخميني في المقدار الذي ذكرناه^(٤).

الشيخ النوري: إذا استقرّ عليه الحج ولم يتمكن منه بنفسه لمرض أو حصر أو هرم أو كان ذلك حرجاً عليه لا يجب عليه الإستئابة نعم تجب على من كان موسراً ولم يتمكن من المباشرة أو كانت حرجية على الأحوط لزوماً ووجوب الإستئابة كوجوب الحج فوري^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن من السيد الخوئي إلى قوله مدّ ظله: وأمّا من لم يستقرّ عليه الحج وكانت موسراً ولم يتمكن من المباشرة أو كانت حرجية عليه فوجوب الإستئابة عليه محل إشكال وإن كان أحوط والأحوط استحباباً إذا كان المنوب عنه رجلاً أن يكون النائب ضرورة^(٦).

كفاية الإستئابة من الميقات

في التحرير م ٢٨: ... وفي كفاية الإستئابة من الميقات إشكال وإن كان الأقرب الكفاية.

السيد الكلبيگاني: كما لا يبعد كفاية النيابة الميقاتية ولو مع التمكن من البلد

(٤) م ٤٨

(٣) المناسك، م ٦٣

(٢) المناسك، م ٦٠

(١) المناسك، ص ٢٧

(٦) المناسك، م ٦٠

(٥) المناسك، م ٦٠

ولكن الأحوط خلافه لأنَّ القدر المتيقن من الأخبار نفس الإستنابة من مكانه دون الميقات^(١).

السيد الشيرازي: ويكفي الحج الميقاتي ويجب أداء الحج عنه في عام الوفاة ولا يجوز تأخير...^(٢).

السيد الخوئي: يكفي في الإستنابة، الإستنابة من الميقات ولا تجب الإستنابة من البلد^(٣).

السيد السيستاني: نفس عبارة السيد الخوئي^(٤).

الشيخ البهجة: متى جازت الإستنابة تكفي من الميقات ولا تجب من البلد^(٥).

الشيخ التبريزي: يكفي في الإستنابة من الميقات ولا تجب الإستنابة من البلد^(٦).

الشيخ الفاضل: متن المذكور من التحرير في المقدار الذي ذكرناه^(٧).

الشيخ النوري: نفس المتن الذي ذكرناه عن الشيخ الميرزا التبريزي^(٨).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور^(٩).

لا تفرغ ذمة المنوب عنه إلا بالحج الصحيح

في التحرير م ٢: لا تفرغ ذمة المنوب عنه إلا بإتيان النائب صحيحاً نعم لو مات النائب بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ عنه وإلا فلا وإن مات بعد الإحرام....

السيد گلپايگاني: لو مات النائب قبل تمام الأعمال، فإن كان بعد الإحرام وبعد دخول الحرم فالأقوى الإجزاء عنه من غير فرق بين حجة الإسلام وغيرها من أقسام الحج^(١٠).

السيد الخامشي: إذا مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم إستحق تمام الأجرة إن

(١) المناسك، ص ٣٣ (٢) المناسك، ص ٢٤ (٣) المناسك، ص ٦٧م ٣٥ (٤) المناسك، ص ٦٧م ٣٥

(٥) المناسك، ص ٦٤م ٣٦ (٦) المناسك، ص ٦٧م (٧) ص ٤٨م ٢٣ (٨) المناسك، ص ٦٤م ٤١

(٩) المناسك، ص ٦٤م (١٠) المناسك، ص ٥٠

كانت الإجارة لتفريغ ذمة المنوب عنه كما هو ظاهر حال الإجارة عند إطلاقها وعدم تقييدها بأنها للإتيان بالأعمال^(١).

السيد الخوئي: إن مات النائب بعد الإحرام أجزأ عنه وإن كان موته قبل دخول الحرم على الأظهر ولا فرق في ذلك بين حجة الإسلام وغيرها^(٢).

السيد السيستاني: إن مات النائب بعد الإحرام أجزأ عنه إذا كان موته بعد دخول الحرم على الأحوط ولا فرق في ذلك بين حجة الإسلام وغيرها^(٣).

السيد الشيرازي: لا تفرغ ذمة المنوب عنه ما لم يؤدّ النائب بجميع المناسك صحيحة نعم لو مات الأجير في حجة الإسلام بعد الإحرام ودخول الحرم كفى عن المنوب عنه^(٤).



الشيخ البهجة: إذا مات النائب قبل أن يحرم لم تبرأ ذمة المنوب عنه فتجب الاستنابة عنه ثانية، وإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزأ عنه، وإن كان موته قبل دخول الحرم فالأقرب الأظهر عدم كفايته ولا فرق في ذلك بين حجة الإسلام وغيرها ولا بين أن يكون النيابة بأجرة أو تبرّع^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٧).

الشيخ النوري: المتن إلى قوله: وإن مات بعد الإحرام أجزأ عنه إن كان موته بعد دخول الحرم وأما إذا كان موته بعد الإحرام وقبل دخول الحرم فالأظهر عدم الإجزاء...^(٨)

الشيخ الوحيد: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٩) إلى قوله: أجزأ عنه وإن كان موته قبل دخول الحرم إذا كان أجيئاً وأما المتبرّع فالأحوط عدم الإجزاء...^(٩)

(١) المناسك، ص ٣٨ (٢) المناسك، ص ٤٨م ١١٤ (٣) المناسك، ص ٥٣م ١١٤

(٤) المناسك، ص ٥٣م ٨٣ مع التلخيص. (٥) المناسك، ص ٤٦ (٦) المناسك، ص ٥٤

(٧) ٤م (٨) المناسك، ص ٥٧م ١١١ (٩) المناسك، ص ٤٧م ١١١

موت النائب وإستحقاق الأجرة

في التحرير م ٥: لو مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم إستحق تمام الأجرة إن كان أجيئاً على تفريغ الذمة كيف كان وبالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيئاً على نفس الأعمال المخصوصة ولم تكن المقدمات داخله في الإجارة

السيد الكلبي يگاني: إن مات الأجير بعد الإحرام وبعد دخول الحرم إستحق تمام الأجرة سواء كان أجيئاً على تفريغ الذمة أو أجيئاً على الأعمال على الأقوى للتعبّد... وإن مات قبل ذلك وكانت الإجارة بقيد المباشرة تنفسخ^(١).

السيد الخوئي: إذا مات الأجير بعد الإحرام إستحق تمام الأجرة إذا كان أجيئاً على تفريغ الذمة وإذا كان أجيئاً على الإتيان بالأعمال إستحق الأجرة بنسبة ما أتى به^(٢).

السيد السيستاني: إذا مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم إستحق تمام الأجرة إذا كان أجيئاً على تفريغ ذمة الميت وأما إذا كان أجيئاً على الإتيان بالأعمال وكانت ملحوظة في الإجارة على نحو تعدّد المطلوب إستحق من الأجرة بنسبة ما أتى به وإن مات الأجير قبل الإحرام لم يستحق شيئاً...^(٣)

السيد الخامنئي: إذا مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم إستحق تمام الأجرة إن كانت الإجارة لتفريغ ذمة المنوب عنه كما هو ظاهر حال الإجارة عند إطلاقها وعدم تقيدها بأنها للإتيان بالأعمال^(٤).

الشيخ البهجة: إذا مات الأجير بعد الإحرام ودخول الحرم إستحق تمام الأجرة إذا كان أجيئاً على تفريغ ذمة الميت، أما إذا كان أجيئاً على الإتيان بالأعمال إستحق الأجرة بنسبة ما أتى به وإن مات قبل الإحرام لم يستحق شيئاً...^(٥)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

(١) المناسك، ص ٥١ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ٤٨ م ١١٥ (٣) المناسك، ص ١١٥

(٦) المناسك، ص ٥٤

(٥) المناسك، ص ٤٥

(٤) المناسك، ص ٣٨

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير في المقدار المذكور^(١).
 الشيخ النوري: إذا مات الأجير بعد الإحرام استحق تمام الأجرة إذا كان أجيراً على
 تفريغ ذمة الميت...^(٢)

الشيخ الوحيد: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٣) في المقدار المذكور^(٤).

لو صدّ الأجير أو أحصر

في التحرير م ١١: لو صدّ الأجير أو أحصر كان حكمه كالحاج عن نفسه فيما عليه من
 الأعمال وتنفسخ الإجارة مع كونها مقيدة بتلك السنة ويبقى الحج على ذمته مع الإطلاق...
 السيد الخوئي: إذا صدّ الأجير أو أحصر فلم يتمكن من الإتيان بالأعمال كان حكمه
 حكم الحاج عن نفسه وانفسخت الإجارة إذا كانت مقيدة بتلك السنة ويبقى الحج في ذمته
 إذا لم تكن مقيدة بها^(٥).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٥).

السيد الغلپايگاني: لو صدّ الأجير أو أحصر فحكمه كالحاج عن نفسه فيما عليه من
 الأعمال وتنفسخ الإجارة إن كانت مقيدة بتلك السنة ويبقى الحج في ذمته مع الإطلاق^(٦).

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٧) (ويأتي بيان ذلك)^(٨).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٩).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(١٠).

الشيخ الوحيد: المتن إلى قوله مدّ ظله: وللمستأجر خيار الفسخ إن كان قد اشترط

عليه إتيانه فيها...^(١١)

(١) م ٥٨ (٢) المناسك، ص ٥٨ (٣) المناسك، ص ١١٢ (٤) المناسك، ص ١١٩ م ٥٠

(٥) المناسك، ص ٥٦ (٦) المناسك، ص ٥٣ (٧) المناسك، ص ٤٨ (٨) المناسك، ص ١١٩ م ١١٩

(٩) م ١١٩ (١٠) المناسك، ص ١١٦ م ٥٩ (١١) المناسك، ص ٤٩

ثمن الهدي على الأجير

في التحرير م ١٢ : ثوبا الإحرام و ثمن الهدي على الأجير إلا مع الشرط وكذا لو أتى بموجب كفارة فهو من ماله .

السيد الكلبي يگاني : لو أتى النائب بما يوجب الكفارة فعليه من ماله (١) .

السيد الخوئي : إذا أتى النائب بما يوجب الكفارة فهي من ماله ... (٢) .

السيد السيستاني : نفس المتن المذكور (٣) .

السيد الشيرازي : ثياب الإحرام و ثمن الهدي والكفارات العمدية وغيرها على الأجير

في الحجّ النيابي إلا إذا اتفق الطرفان في ضمن عقد الإجارة أو عقد لازم غيرها على أن يدفعها المستأجر (٤) .

الشيخ البهجة : متن السيد الخوئي في الكفارة وأنها من مال الأجير .

الشيخ التبريزي : المتن في الكفارة .

الشيخ الصافي : نفس المتن المذكور من السيد الكلبي يگاني (٥) .

الشيخ الفاضل : المتن المذكور من التحرير (٦) .

الشيخ النوري : المتن (٧) .

الشيخ الوحيد : المتن (٨) .

إستحقاق الأجير الأجرة بالعقد

في التحرير م ١٥ : يملك الأجير الأجرة بالعقد لكن لا يجب تسليمها إلا بعد العمل لو

لم يشترط التعجيل ولم تكن قرينة على إرادته من إنصراف أو غيره ...

السيد الخوئي : الأجير وإن كان يملك الأجرة بالعقد ولكن لا يجب تسليمها إليه إلا

(٢) المناسك، ص ١٢٠ م ٥٠

(١) المناسك، ص ٥٤، أقول : لم يترض للهدي وغوي الإحرام .

(٦) ١٢ م

(٥) المناسك، ص ٢٣

(٤) المناسك، ص ٨٢ م ٣٥

(٣) المناسك، ص ٥٦

(٧) المناسك، ص ١١٧ م ٦٠ (٨) المناسك، م ١١٧

بعد العمل إذا لم يشترط التعجيل ولكن الظاهر جواز مطالبة الأجير للحجّ الأجرة قبل العمل فإن الغالب أن الأجير لا يتمكّن من الذهاب إلى الحجّ أو الإتيان بالأعمال قبل أخذ الأجرة^(١).

السيد السيستاني: الظاهر أنه يحقّ للأجير للحجّ أن يطالب بالأجرة قبل الإتيان بالعمل وإن لم يشترط التعجيل صريحاً من جهة وجود القرينة على الإشتراط وهي جريان العادة بالتعجيل حيث إن الغالب أن الأجير لا يتمكّن من الذهاب إلى الحجّ والإتيان بالأعمال قبل أخذ الأجرة^(٢).

السيد الغلپايگاني: يملك الأجير الأجرة بمجرد العقد ونفاؤها له إن كان عيناً خارجيّة لها نماء ولا يجب تسليمها قبل العمل إذا لم يشترط التعجيل ولو بانصراف أو قرينة ... ولا يبعد القول بأن المتعارف في الحجّ تقديم تمام الأجرة أو بعضها فله المطالبة بتقديم ما هو المتعارف منها التقديم ...^(٣)

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٥).

الشيخ الفاضل: متن التحرير^(٦).

الشيخ النوري: المتن^(٧).

الشيخ الوحيد: المتن مع تغيير يسير في جملة^(٨).

إستيجار من ضاق وقته عن التمتع

في التحرير م ١٦: لا يجوز إستيجار من ضاق وقته عن إتمام الحجّ تمتعاً وكانت وظيفته العدول إلى الأفراد عمن عليه حجّ التمتع ولو استأجره في سعة الوقت ثم اتفق الضيق فالأقوى وجوب العدول والأحوط عدم إجزائه عن المنوب عنه.

(١) المتأسك، ص ٥١ م ١٢٣ (٢) المتأسك، ص ٥٧ (٣) المتأسك، ص ٥٤ (٤) المتأسك، م ١٢٠

(٥) المتأسك، م ١٢٣ (٦) م ١٥ (٧) المتأسك، م ١٢٠ (٨) المتأسك، م ١٢٠

السيد الغلپایگانی: لا يجوز لمن عليه التمتع إستيجار من ضاق وقته عن التمتع ووجب عليه العدول إلى الإفراد ولو استأجره مع سعة الوقت ثم اتفق الضيق بعد نية التمتع فالأقوى جواز العدول وإجزاؤه عن الميئ وإستحقاق الأجرة^(١).

السيد الخوئي: إذا استأجر شخصاً لحج التمتع مع سعة الوقت واتفق أن الوقت قد ضاق فعُدل الأجير عن عمرة التمتع إلى حج الإفراد وأتى بعمرة مفردة بعده برأت ذمة المنوب عنه لكن الأجير لا يستحق الأجرة إذا كانت الإجارة على نفس الأعمال نعم إذا كانت الإجارة على تفرغ ذمة الميئ إستحقها^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٣) وفي العروة: لا يجوز إستيجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعاً وكانت وظيفته العدول...^(٤)

السيد الشيرازي: لا يجوز إستنابة من لا يسعه الوقت للإتيان بأعمال عمرة التمتع وحجّه... وإن استنابه في سعة الوقت وأحرم النائب لعمرة التمتع لكنه أخره عذره عن التمتع إلى أن انقضى وقتها أو أحرم لعمرة التمتع وهو يظن سعة الوقت ثم انكشف خلافه فعُدل إلى حج الإفراد وأتى بعمرة مفردة بعده يجزي عن المنوب عنه في الصورتين^(٥).

السيد الخامشي: لا يصح إستيجار من كانت وظيفته العدول إلى حج الإفراد بسبب ضيق وقته عن إتمام أعمال حج التمتع نعم لو استأجره واتفق ضيق وقته ووجب عليه العدول وأجزأ عن حج التمتع واستحق الأجرة أيضاً^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٨).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلّا في جملة: عن إتمام الحج تمتعاً، فإنه دام ظله قال: أي عن الإتيان به كذلك لأنه لا يعقل الإستيجار بعد الشروع؛ وإلّا في جملة: والأحوط عدم

(١) المناسك، ص ٥٥ (٢) المناسك، ص ٥٢ (٣) المناسك، ص ٥٨م ١٢٥ (٤) العروة الوثقى، م ٢٤

(٥) المناسك، ص ٣٠ مع التلخيص. (٦) المناسك، ص ٣٧ (٧) المناسك، م ١٢٢

(٨) المناسك، م ١٢٥

إجزائه، فإنه قال: ولا بأس بتركه^(١).
 الشيخ النوري: المتن المنقول^(٢).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن^(٣).

عدم جواز النيابة عن اثنين في الواجب

في التحرير م ١٨: لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد في عام واحد في الحج الواجب إلا إذا كان وجوبه عليهما على نحو الشركة... ويجوز في المندوب كما يجوز بعنوان إهداء الثواب.

السيد الكلبي گاني: لا يجوز نيابة الواحد في حج واحد عن المتعدد في الواجب وأما في المندوب فيجوز نيابته كما يجوز إهداء الثواب لهم^(٤).
 السيد الخوئي: لا بأس بنيابة شخص عن جماعة في الحج المندوب وأما الواجب فلا يجوز فيه نيابة الواحد عن اثنين وما زاد إلا إذا كان وجوبه عليهما أو عليهم على نحو الشركة...^(٥)

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٦).

السيد الشيرازي: لا تصح في سنة واحدة نيابة واحد عن عدة أشخاص في حجة الإسلام والحج الواجب عقوبة وكفارة وأما الحج الواجب بالندب أو العهد أو القسم فالمتبع فيها قصد النادر وأخويه. وأما في الحج التذبي فلا مانع من نيابة واحد عن أكثر من شخص واحد^(٧).

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٩).

(١) ١٦م (٢) المناسك، م ١٢٢ (٣) المناسك، م ١٢٢ (٤) المناسك، ص ٥٥

(٥) المناسك، ص ٥٢م ١٢٦ (٦) المناسك، ص ٥٨ (٧) المناسك، ص ٣٦ (٨) المناسك، م ١٢٢

(٩) المناسك، م ١٢٦

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير إلا في جملة: (كما إذا نذر كل منهما) فإنه دام ظله قال: صحة هذا النذر مشكل^(١).
الشيخ النوري: المتن المذكور^(٢).
الشيخ الوحيد: نفس المتن^(٣).

النائب يعمل على تقليد نفسه أو...

السيد الإمام: الميزان العمل بوظيفة نفسه إلا أن يشترط عليه كيفية خاصة فيجب حينئذ أن يأتي بالحج على نحو روعي فيه تقليد نفسه وما اشترط عليه من الكيفية الخاصة^(٤).

السيد الغلپايگاني: يجب على الأجير أن يعمل بوظيفة نفسه نعم لو اشترط عليه مزيداً على الواجبات والشرائط عنده رعاية بعض الشروط وترك بعض المنافيات عند المستأجر يجب عليه العمل بالشرائط مزيداً على ما عنده^(٥).

السيد الخامثي: يجب على النائب العمل طبق وظيفة نفسه تقليداً أو إجتهداً^(٦).
السيد الشيرازي: النائب عن غيره لا يجوز له أن يرتكب ما يحرم عليه بحسب فتوى من يقلده ويجب عليه أن يراعي تقليد نفسه فيما يتعلق بالنسك وشروط صحتها إن أراد ترتيب آثار الصحة على عمله^(٧).

السيد السيستاني: في جواب السؤال - يعمل على تقليد نفسه نعم إذا كان أجيراً وفرض تقييد متعلق بالإجارة بالصحيح في نظر المنوب عنه أو المستأجر صريحاً أو لانصراف إطلاقه إليه كانت وظيفته حينئذ العمل بمقتضاه ما لم يتيقن بفساد العبادة معه^(٨).

السيد الخوئي: س: عمل النائب في الحج على تقليد نفسه أم تقليد المنوب عنه؟

(٣) المناسك، م ١٢٣

(٢) المناسك، م ١٢٣

(١) م ١٩

(٥) رسالة السؤال والجواب، ص ٢٨ مع الترجمة.

(٤) المناسك المحقق، بالفارسية ص ٣٩.

(٨) المناسك، ص ٢٤ م ٤٣

(٧) المناسك، م ٧٢، الفرع طويل.

(٦) المناسك، ص ٦١

ج: على تقليد المنوب عنه^(١).

الشيخ البهجة: النائب يعمل بوظيفة نفسه المطابقة لفتوى مرجعه سواء كان المنوب عنه حياً أم ميتاً^(٢).

الشيخ التبريزي: تجب مراعاة تقليد المنوب عنه إن كان حياً وأما إذا كان ميتاً فيراعي على الأحوط تقليد الورثة والوصي أيضاً إن كان للميت وصي والله العالم^(٣).
الشيخ الصافي: يجب على الأجير أن يعمل بوظيفة نفسه نعم لو اشترط عليه مزيداً على الواجبات والشرائط... إلى آخر ما نقل عن السيد الكلبي يگاني^(٤).

الشيخ الفاضل: في الجواب: يعمل النائب على طبق تقليد نفسه^(٥).

الشيخ المكارم: على النائب والأجير الإتيان بأعمال الحج ومناسكه وفق إجتهادهم أو تقليدهم لا اجتهد المستنيب أو تقليده^(٦).
الشيخ الوحيد: قال دام ظلّه شفاهاً: رأيي رأي السيد الخوئي في الموارد التي لم تحصل الفتوى.

مرکز تحقیقات کتب و نشر اسلامی

العذر الطاري

السيد الإمام^(٧): كفاية حج من صار عاجزاً عن العمل الإختياري بعد عقد الإجارة وحين العمل عن المنوب عنه محل إشكال وإن عمل بوظيفة العاجز في كل مورد^(٨).
السيد الكلبي يگاني: إجزاء حج النائب العاجز عن المنوب عنه غير بعيد إذا كان العذر طارئاً^(٩).
السيد السيستاني: الظاهر أن حال النائب حال من حجّ عن نفسه فيما إذا طرأ عليه العجز عن أداء بعض المناسك مطلقاً^(١٠).

(١) منية السائل، ص ٩٤ (٢) المناسك، ص ١٩١م ٢٣ (٣) الصراط، ج ٤، ص ٤٧

(٤) المناسك، ص ٥٨، ألف مسألة، م ١٥٢ (٥) للجامع، ص ٢٤م ٨٣ (٦) المناسك، ص ١٩٠م ٢٧

(٧) خلاصة للترجمة، النياية، م ٣٦ (٨) الشفاهي

(٩) فصل النياية، م ١١٣، أخذنا الفقرة الأولى من المسألة الطويلة.

السيد الشيرى: من لم يكن معذوراً حين الإجارة ثم عرض عليه الغذر أثناء الحجّ فعمل بوظيفة ذوي الأعذار تصحّ نيابته ويجزى حجّه عن المنوب عنه ويستحق الأجرة المسماة كاملة^(١).

السيد الخامثى: إذا أدى عروض الغذر أثناء الحجّ النيابى إلى نقص فى أعمال النائب فلا يبعد بطلان الإجارة والأحوط فى هذه الصورة التصالح على الأجرة وإعادة الحجّ عن المنوب عنه^(٢).

السيد الخوئى: لا وجه للإكتفاء بنيابة العاجز عن أدائه كاملاً لعدم الدليل على ذلك فى فرض التمكن من إستنابة القادر إلا إذا فرض أن يصير جميع من يقبل النيابة عاجزاً وهذا فرض نادر جداً^(٣).

الشيخ البهجة: إذا كان عذره طارئاً فعمل بالوظيفة الإضرارية كاف ومجز^(٤).
الشيخ التبريزى: نعم لا تجوز نيابتهم (المعذورين) إلا إذا طره العجز إتفاقاً حين الإتيان بالعمل^(٥).

الشيخ الصافى: إن كان عذر النائب طارئاً يكون حجّه صحيحاً ومبرراً لذمة المنوب عنه ويستحق الأجرة المسماة^(٦).

الشيخ الفاضل: العجز عن الإتيان ببعض الأعمال بعد عقد الإجارة لا يضرّ بصحة النيابة ويحسب من الغذر الطاري ولا بأس فى الغذر الطاري أثناء الحجّ^(٧).

الشيخ الوحيد: فلا يجوز إستيجار العاجز عن الوقوف الواجب بالمشعر فى ما بين الطلوعين ولا بأس بعجزه الطاري وقت الوقوف^(٨).

(١) المناسك، ٦٥م، ملخص السؤال والجواب.

(٢) المناسك، ص ٥٧م ٣٩.

(٣) اقتصرنا على هذه الجملة ممّا أفاده فى مسألة ١١٣، المتمدج ٣.

(٤) الصراط، ج ٤، ص ٤٤.

(٥) الجواب عن مسألة ٢٦، ص ١٩٢.

(٦) خلاصة القرعين مع الترجمة، ص ٥٦، ألف مسألة.

(٧) فصل النيابة، ص ٦٠، خلاصة مسائل متعددة مع الترجمة.

(٨) الجملة الأخيرة من فرع ١١٠، ص ٤٦.

الوصية بالحج

في التحرير م ١: لو أوصى بالحج أخرج من الأصل لو كان واجباً إلا أن يصرح بخروجه من الثلث فأخرج منه

السيد الكلبي يگاني: لو أوصى بحجة الإسلام أو النذري أخرجت من أصل التركة إلا إذا صرح بإخراجها من الثلث^(١).

السيد السيستاني: وإذا مات من استقرت عليه حجة الإسلام وجب قضاؤها من أصل تركته وإن لم يوص بذلك وكذلك إن أوصى بها ولم يقيد بها بالثلث وإن قيدها بالثلث وجب إخراجها منه^(٢).

السيد الخوئي: فإن مات تقضى من أصل تركته وإن لم يوص بذلك وكذلك إن أوصى بها ولم يقيد بها بالثلث وإن قيدها بالثلث وجب إخراجها منه^(٣). وتقدم على سائر الوصايا وإن لم يف الثلث بها لزم تميمه من الأصل.

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).
الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٥).
الشيخ الفاضل: متن التحرير بالمقدار المذكور^(٦).
الشيخ النوري: المتن المذكور^(٧).
الشيخ الوحيد: المتن^(٨).

كفاية الحج الميقاتي

في التحرير م ٢: يكفي الميقاتي سواء كان الموصى به واجباً أو مندوباً لكن الأول من الأصل والثاني من الثلث...^(٩).

(١) المناسك، ص ٥٧ (٢) المناسك، ص ٧٢ م ٣٨ (٣) المناسك، ص ٧٣ م ٣٣ (٤) المناسك، ص ٧٠ م ٣٢
(٥) المناسك، ص ٣٨ (٦) فصل الوصية، م ١٠ (٧) المناسك، ص ٤٣ (٨) فصل الوصية، م ٧٠
(٩) فصل الوصية

السيد الغلپايگاني: لو أوصى بالحج البلدي ولو بالقرينة أو الإنصراف يستأجر له من البلد واجباً كان أو ندباً ويخرج من الثلث في الثاني وكذا الزائد من الميقات في الأول وإن لم يوص بالبلدي فيكفي الميقاتي في الواجب والمندوب...^(١)

السيد الخوئي: من مات وعليه حجة الإسلام لا يجب الإستيجار عنه من البلد بل يكفي الإستيجار عنه من الميقات بل من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن وإلا فمن الأقرب فالأقرب...^(٢)

السيد السيستاني: من مات وعليه حجة الإسلام يكفي في تفرغ ذمته أن يحج عنه من بعض المواقيت بل من أقربها إلى مكة ولا يختص ذلك بالحج من البلد وإن كان هو الأحوط...^(٣)

السيد الخامشي: لا يجب على الحي الإستنباط من البلد بل تكفيه من الميقات وأما الميت الذي قد استقر في ذمته وجوب الحج فيجزى الحج عنه من الميقات وتخرج النفقات من الأصل نعم لو كان قد أوصى بالحج البلدي فيجب تنفيذ الوصية...^(٤) هزينه مازاد بر اجرت حج ميقاتي از ثلث محاسبه مي شود.^(٥)

السيد الشبيري: س: هل تكفي للحي الإستنباط للحج الواجب عن نفسه من الميقات حيث تكون الإستنباط مشروعة في حقّه... ج: تكفي من الميقات...^(٦)

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي في المقدار المذكور...^(٧)

الشيخ التبريزي: المتن إلى قوله مدّ ظله: لكن الزائد عن أجرة الميقات لا يجب على الصغار من الورثة...^(٨)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير...^(٩)

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي...^(١٠)

الشيخ الوحيد: قريب بالمتن المذكور إلا قوله دام ظله في آخر الفرع: لكن الزائد عن أجرة الحج الميقاتي لا يحسب على غير الكامل بالعقل والبلوغ من الورثة...^(١١)

(١) المناسك، ص ٥٧ (٢) المناسك، ص ٣٥م ٧٨ (٣) المناسك، ص ٤٠م ٧٨ (٤) المناسك، ص ٣٣
(٥) مناسك فارسي، م ٤٥ (٦) المناسك، ص ٣٤م ٧٧ (٧) المناسك، م ٧٥ (٨) المناسك، م ٧٨ ص ٤٠
(٩) م ٢ (١٠) المناسك، م ٧٥ (١١) المناسك، م ٧٥

النيابة عن الميت والحي في الطواف

في التحرير م ١٤ : تجوز النيابة عن الميت في الطواف الاستحبابي وكذا عن الحي إذا كان غائباً عن مكة أو حاضراً ومعذوراً عنه... وأما سائر الأفعال فاستحبابها مستقلاً وجواز النيابة فيها غير معلوم حتى السعي وإن يظهر من بعض الروايات إستحبابه^(١).

السيد الخوئي: الطواف مستحب في نفسه فتجوز النيابة فيه عن الميت وكذا عن الحي إذا كان غائباً عن مكة أو حاضراً فيها ولم يتمكن من الطواف مباشرة^(٢).
السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٣).

السيد الكلبيگاني: يجوز النيابة فيه (في الطواف) عن الميت والحي الغائب والمعذور بنفسه وأما سائر الأفعال فاستحبابها مستقلاً غير معلوم حتى مثل السعي بين الصفا والمروة^(٤).

السيد الشيرازي: س: هل تصح النيابة في العمرة والحج والطواف والصلاة المستحبة عن الحاضر في مكة؟ ج: لا مانع من العمرة والحج والصلاة المستحبة عن الحاضر ولكن لا يصح الطواف المستحب نيابة عن الحاضر في مكة وحواليها إلى مسافة عشرة أميال (حوالي مكة ١٨ كيلومتراً)^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٧).

الشيخ الفاضل: متن التحرير، إلى قوله مدّظله: (في جواز النيابة عن الحاضر في الطواف المستحب ولو كان معذوراً تأمل وإشكال)... وإلى قول الماتن: وإن يظهر من بعض الروايات إستحبابه فإن الشيخ دام ظلّه قال في التعليقة: بل لا يظهر منه ذلك^(٨).

(١) فصل الوصية. (٢) المناسك، ص ٥٢م ١٢٨ (٣) المناسك، ص ٥٩

(٤) المناسك، ص ٦١، مع التلخيص. (٥) المناسك، ص ١٦٧م ٤٩٦ (٦) المناسك، ص ٥١م ١٢٥

(٧) المناسك، ص ٥٩م ١٢٨ (٨) باب الوصية م ١٤

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور ^(٢).

لو كان عنده وديعة

في التحرير م ١٥: لو كان عند شخص وديعة ومات صاحبها وكان عليه حجة الإسلام وعلم أو ظن أن الورثة لا يؤدون عنه إن ردها إليهم وجب عليه أن يحج بها عنه وإن زادت عن أجرة الحج رد الزيادة إليهم والأحوط الإستيذان من الحاكم مع الإمكان...

السيد الخوئي: من مات وعليه حجة الإسلام وكان له عند شخص وديعة واحتمل أن الورثة لا يؤدونها إن رد المال إليهم، وجب عليه أن يحج بها عنه فإذا زاد المال من أجرة الحج رد الزائد إلى الورثة ^(٣).

السيد الكلبيگاني: لو كان عند شخص وديعة ومات صاحبها وكان عليه حجة الإسلام وحصل له العلم أو الظن المعتبر شرعاً بأن الورثة لا يؤدون عنه وجب عليه أن يحج بها عنه بنفسه أو يستأجر عنه بإذن الحاكم الشرعي... ^(٤)

السيد السيستاني: من مات وعليه حجة الإسلام وكان له عند شخص وديعة قيل إن الودعي إذا احتمل أن الورثة لا يؤدونها إن رد المال إليهم جاز له بل وجب عليه أن يحج بها عنه بنفسه أو باستيجار غيره لذلك فإذا زاد المال عن أجرة الحج رد الزائد إلى الورثة ولكن هذا الحكم لا يخلو عن إشكال ^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي رحمته الله إلا في قول الشيخ مد ظله: وكان هذا الشخص يعلم أو يظن أن الورثة لا يؤدون حجة الإسلام إن رد المال إليهم وجب عليه أن يحج بها عنه وإلا في قوله: وإلحاق الخوف بالإطمينان لا يخلو عن وجه... ^(٦)

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي رحمته الله ^(٧).

(١) المناسك، ص ١٢٥ م ٦٢ (٢) المناسك، ص ١٢٥ م ٥٢ (٣) المناسك، ص ٧٤ م ٣٣ (٤) المناسك، ص ٦١، باب الوصية.

(٥) المناسك، ص ٧٤ م ٣٨ (٦) المناسك، ص ٧١ م ٣٣ (٧) المناسك، ص ٧٤ م ٣٨

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا في جملة: والأحوط الاستيذان من الحاكم فقال الشيخ مدّظله: الأولى...^(١)
 الشيخ الثوري: نفس المتن^(٢).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن إلا قوله مدّظله: والأحوط الاستيذان من الحاكم الشرعي مع التمكن منه^(٣).

العمرة والطواف بعد الفراغ من الحجّ النيابي

في التحرير م ١٦: يجوز للنائب بعد الفراغ عن الأعمال للمنوب عنه أن يطوف عن نفسه وعن غيره وكذا يجوز أن يأتي بالعمرة المفردة عن نفسه وعن غيره.
 السيد الخوئي: لا بأس للنائب بعد فراغه من أعمال الحجّ النيابي أن يأتي بالعمرة المفردة عن نفسه أو عن غيره كما لا بأس أن يطوف عن نفسه أو عن غيره^(٤).
 السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٥).
 السيد الخامنئي: يجوز للنائب بعد الفراغ من أعمال الحجّ النيابي أن يطوف عن نفسه وعن غيره ويجوز له أيضاً أن يأتي بالعمرة المفردة كذلك^(٦).
 السيد الشيرازي: يجوز للأجير في الحجّ أو العمرة أن يطوف أو يسعى أو يرمي أو يذبح عن نفسه أو عن غيره ولو في أثناء الحجّ كما إذا كان عليه قضاء بعض منها ويجوز له الاتيان بالعمرة المفردة قبل الإحرام بعمرة التمتع أو بعد أعمال حجّ التمتع ومضي أيام التشريق^(٧).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول عن السيد الخوئي^(٨).
 الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٩).

(٤) المناسك، ص ٥٣ م ١٢٩

(٣) المناسك، م ٧١

(٢) المناسك، ص ٤٤ م ٧١

(١) م ١٥

(٨) المناسك، م ١٢٦

(٧) المناسك، م ٨٨

(٦) المناسك، ص ٤٢

(٥) المناسك، ص ٥٩

(٩) المناسك، ص ٦٠ م ١٢٩

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١).

الشيخ الثوري: نفس المتن^(٢).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور^(٣).



مركز تحقيقات كليات علوم ديني

(١) ص ١٦٠، ١٦١، باب الوصية.

(٢) المناسك، ص ٦٢، ١٢٦ (٣) المناسك، ص ٥٢، ١٢٦



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

أقسام العمرة

في التحرير م ١ : تنقسم العمرة كالْحَجِّ إلى واجب أصلي وعرضي ومندوب فتجب بأصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعتبرة في الْحَجِّ مرة في العمر وهي واجبة فوراً كالْحَجِّ ولا يشترط في وجوبها استطاعة الْحَجِّ بل يكفي استطاعتها فيه وإن لم يتحقق استطاعته كما أن العكس كذلك فلو استطاع للْحَجِّ دونها وجب دونها.

السيد الغلبيگانی: وهي كالْحَجِّ تنقسم إلى واجب أصلي وعرضي ومندوب... (١)
السيد الخوئي: العمرة كالْحَجِّ فقد تكون واجبة وقد تكون مندوبة وقد تكون مفردة وقد تكون متمتعاً بها... (٢)

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور (٣).

السيد الخامثي: العمرة كالْحَجِّ تارة واجبة وأخرى تكون مستحبة... (٤)

السيد الشيرازي: ينقسم العمرة والحج إلى ثلاثة أقسام. التمتع والافراد والقران (أقسام العمرة والحج) (٥).

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي (٦).

(٤) المناسك، ص ٤٧.

(٣) المناسك، ص ٦٢.

(٢) المناسك، ص ٥٥.

(١) المناسك، ص ٦٣.

(٦) المناسك، ص ٥٥.

(٥) المناسك، ص ٣٩.

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(١).

الشيخ الصافي: إعلم أن العمرة على قسمين واجبة ومستحبة والواجبة أيضاً على قسمين واجبة عرضاً وواجبة أصلاً...^(٢)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير م ١ القول في أقسام العمرة.

الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الوحيد: العمرة كالحج فقد تكون واجبة وقد تكون مندوبة، والواجبة تنقسم إلى الواجب بالأصل والواجب بنذر وشبهه وقد تكون مفردة وقد تكون مرتبطة بالحج كالعمرة المتمتع بها^(٤).

أجزاء العمرة المتمتع بها عن المفردة

في التحرير (م ٢): تجزي العمرة المتمتع بها عن العمرة المفردة وهل تجب على من وظيفته حج التمتع إذا استطاع لها ولم يكن مستطيعاً للحج؟ المشهور عدمه، وهو الأقوى. وعلى هذا لا تجب على الأجير بعد فراغه من عمل النيابة وإن كان مستطيعاً....

السيد گلپایگانی: تجزي العمرة المتمتع بها عن العمرة المفردة بالإجماع والأخبار ولا إشكال فيه إلى قوله: ويتفرع عليه عدم وجوب العمرة على النائب الثاني بعد الفراغ عن عمل النيابة وإن كان مستطيعاً لها^(٥).

السيد الخوئي: نعم الظاهر عدم وجوبها (العمرة المفردة) على من كانت وظيفته حج التمتع ولم يكن مستطيعاً ولكنه استطاع لها وعليه فلا تجب على الأجير للحج بعد فراغه من عمل النيابة وإن كان مستطيعاً من الإتيان بالعمرة المفردة لكن الإتيان بها أحوط^(٦).

السيد السيستاني: وكلامه مدّ ظله قريب بالمتن المذكور^(٧).

السيد الشيرازي: لا يجب العمرة المفردة على البعيد من مكة إن استطاع لها دون الحج

(١) المناسك، ص ٦١. (٢) المناسك، ص ١٨٥. (٣) المناسك، م ١٣٢، ص ٦٤. (٤) المناسك، ص ٥٤، م ١٣٢٠.

(٥) المناسك، ص ٦٤. (٦) المناسك، ص ٥٥، م ١٣٦. (٧) المناسك، ص ٦٢.

نعم الأحوط استحباباً مؤكداً أن يأتي بالعمرة المفردة من استطاع لها دون الحج من بلده كما أن الأحوط استحباباً على النائب في الحج عن غيره أن يأتي بالعمرة المفردة عن نفسه إن تمكن منها^(١).

أقول: لم أجد في مناسكه مدظله فرعاً أنسب بهذا المقام.

الشيخ البهجة: نعم الظاهر عدم وجوبها على من كانت وظيفته حج التمتع ولم يكن مستطيعاً ولكنه استطاع لها ... إلى آخر المتن من السيّد الخوئي رحمه الله وهو قوله طاب ثراه: وأما من أتى بحج التمتع فلا يجب عليه الإتيان بالعمرة المفردة جزماً^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيّد الخوئي رحمه الله^(٣).

الشيخ الصافي: وأما غير أهل مكة ومن يحكمهم فلا تجب عليه العمرة المفردة حتى لو كان مستطيعاً لها...^(٤)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير م ٢، القول في أقسام العمرة.

الشيخ النوري: المتن المذكور من الخوئي رحمه الله^(٥).

الشيخ الوحيد: متن السيّد الخوئي رحمه الله^(٦).

وجوب العمرة لدخول مكة

في التحرير م ٣: قد تجب العمرة بالنذر والحلف والعهد... وتجب أيضاً لدخول مكة بمعنى حرمة بدونها فإنه لا يجوز دخولها إلا محرماً إلا في بعض الموارد...

السيّد الكلبي گاني: (بعد متن التحرير) تجب العمرة أيضاً لكل من يريد دخول مكة بمعنى أنه يحرم عليه العبور من الميقات إلا محرماً بالعمرة المفردة إذا لا يصح منه الحج ولو من جهة كونه في غير موسم إلى قوله: وأما لو صح منه الحج فخير بينهما إلى قوله: حرمة

(١) المناسك، ص ٤٦. (٢) المناسك، ص ٥٣، م ١٢٣٣. (٣) المناسك، م ١٤٦٦، ص ٦٦. (٤) المناسك، ص ١٨٥.

(٦) المناسك، م ١٤٠٠.

(٥) المناسك، ص ٦٤، م ١٢٣٣.

العبور من الميقات بلا إحرام مخصوص بمن يريد دخول الحرم...^(١)
السيد الخوئي: تجب العمرة المفردة لمن أراد أن يدخل مكة فإنه لا يجوز الدخول فيها
إلا محرماً...^(٢).

السيد السيستاني: لا يجوز دخول مكة بل ولا دخول الحرم إلا محرماً فمن أراد
الدخول فيها في غير أشهر الحج وجب عليه أن يحرم للعمرة المفردة^(٣).
السيد الخامنئي: لا يجوز للمكلف الدخول إلى مكة المكرمة إلا محرماً فمن أراد
الدخول في غير أشهر الحج وجب عليه أن يحرم للعمرة المفردة...^(٤)

* * *

الشيخ البهجة: تجب العمرة المفردة لمن أراد أن يدخل مكة فإنه لا يجوز الدخول فيها
إلا محرماً (نفس المتن من السيد الخوئي)^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٦).
الشيخ الصافي: تجب العمرة المفردة أيضاً لدخول مكة المكرمة وذلك لا يجوز لكل
مكلف يريد دخول مكة بل ولا دخول الحرم الشريف أي حدود حرم مكة لمن أراد
النسك أو دخول مكة إلا بالإحرام من أحد المواقيت التي يمر عليها المكلف، وأما غير
قاصد النسك ومكة المكرمة فدخوله الحرم الشريف بلا إحرام محل إشكال فلا يترك
الإحتياط^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير، م ٣، القول في أقسام العمرة.
الشيخ المكارم: لا يجوز الدخول في مكة من دون الإحرام لأي سبب كان ويجب
بعد الإحرام أن يأتي بعمرة مفردة ولا يخرج من الإحرام من دون عمرة مفردة^(٨).
الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي^(٩).
الشيخ الوحيد: نفس المتن^(١٠).

(١) المناسك، ص ٦٥، ٨٠ و ٩، (٢) المناسك، ص ٥٨، ١٤١ م، (٣) المناسك، ص ٦٦، ١٤١ م، (٤) المناسك، ص ٤٨، ٦٩ م.

(٥) المناسك، ص ٥٦، (٦) المناسك، ص ١٤١ م، (٧) المناسك، ص ١٨٦، (٨) المناسك، ص ٣٥٣ م، ١٧٨.

(٩) المناسك، ص ١٣٨، (١٠) المناسك، ص ١٣٨.

الفصل بين العمرتين

في التحرير م ٣: ... ويستحب تكرارها كالحج واختلفوا في مقدار الفصل بين العمرتين والأحوط فيما دون الشهر الإتيان بها رجاءاً^(١).

السيد الكلبايكاني: بل يستحب تكرارها كالحج والأقوى عدم اعتبار الفصل بين العمرتين شيء...^(٢).

السيد الخوئي: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرراً والأولى الإتيان بها في كل شهر... ولا يجوز الإتيان بعمرتين في شهر واحد فيما إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر أو عن شخص آخر وإن كان لا بأس بالإتيان بالثانية رجاءاً ولا يعتبر هذا فيما إذا كانت إحدى العمرتين عن نفسه والأخرى عن غيره. ولا يعتبر هذا بين العمرة المفردة وعمرة التمتع فمن اعتمر عمرة مفردة جاز له الإتيان بعمرة التمتع في نفس الشهر...^(٣).

السيد السيستاني: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة في كل شهر من شهور العام إلى قوله: ولا يجوز الإتيان بعمرتين في شهر واحد إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر...^(٤) السيد الشيرازي: يستحب تكرار العمرة المفردة ولا يلزم الفصل بين العمرتين بل يمكن أداء العديد من العمرة المفردة في يوم واحد ولو كان جميعها عن نفسه أو عن شخص واحد غيره.^(٥)

السيد الخامشي: يستحب تكرار العمرة كالحج ولا يشترط فاصل معين بين العمرتين وإن كان الأحوط أن يفصل بينهما بشهر إن كانتا لنفسه...^(٦)

* * *

الشيخ البهجة: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرراً والأظهر عدم الحاجة إلى الفصل بين العمرتين لمن أراد تكرارها، وإن كان الأفضل في العمرة الثانية أن تقع في شهر آخر...^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله وفيه: لا يجوز الإتيان

(١) هذا الفرع وقع في آخر مسألة ٣.

(٢) المناسك، ص ٦٥، م ١١. (٣) المناسك، م ١٣٧.

(٤) المناسك، ص ٦٣، م ١٣٧. (٥) المناسك، م ٩٥، ص ٤٦. (٦) المناسك، ص ٤٨، م ٧٠. (٧) المناسك، م ١٣٤، ص ٥٣.

بعمرتين في شهر واحد إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر... ولا يعتبر هذا بين العمرة المفردة وعمرة التمتع فمن اعتمر عمرة مفردة جاز له الإتيان بعمرة التمتع في نفس الشهر^(١).
 الشيخ الصافي: ملخص مسألة ٩٠١: إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر يأت بالثانية رجاءاً^(٢).

الشيخ الفاضل: ويستحب تكرارها كالحج. واختلفوا في مقدار الفصل والظاهر هو اعتبار الفصل بعنوان الشهر لا بمقداره وب عنوان آخر والأحوط ترك الثانية إذا كانت فيما دون الشهر^(٣).

الشيخ المكارم: تستحب في كل شهر عمرة واحدة، ويشكل الإتيان بعمرتين مفردتين في شهر واحد ولو أراد أن يأتي بعمرتين مفردتين في شهر واحد أتى بها بقصد رجاء المطلوبية (لا بنية الأمر القطعي المسلم)^(٤).

الشيخ النوري: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة مكرراً، والأقوى عدم اعتبار الفصل بين العمرتين فيجوز إتيانها كل يوم وأقل منه أيضاً كما لا يعتبر الفصل بين العمرة المفردة وعمرة التمتع فمن اعتمر عمرة مفردة جاز له الإتيان بعمرة التمتع بعدها بلا فصل...^(٥).

الشيخ الوحيد: يستحب الإتيان بالعمرة المفردة في كل شهر، ولا يجوز الإتيان بعمرتين في شهر واحد على الأحوط فيما إذا كانت العمرتان عن نفس المعتمر أو عن شخص آخر ولا بأس بالإتيان بالثانية رجاءاً ولا إشكال فيما إذا كانت إحدى العمرتين عن نفسه والأخرى عن غيره، كما لا إشكال فيما إذا كانت إحداها العمرة المفردة والثانية عمرة التمتع بعدها ولو كانت في نفس الشهر بلا إشكال^(٦).

جواز دخول مكة بلا إحرام

في التحرير م ٣: ... لا يجوز دخولها (مكة المكرمة) إلا محرماً إلا في بعض الموارد (منها) من يكون مقتضى شغله الدخول والخروج كراراً كالخطاب والحشاش وأما استثناء

(١) المناسك، ص ٦٢، ١٣٧، (٢) المناسك، ص ٢٧١، (٣) المتن والتعليق ملخصاً، ص ٣٢، ص ٥٤.

(٤) المناسك، ص ٦٤، ١٣٤، (٦) مع التلخيص، ص ١٣٤، ص ٥٥.

(٥) المناسك، ص ٣٥٤، مع التلخيص.

مطلق من يتكرر منه فمشكل (ومنها) غير ذلك كالمرضى والمبطلون مما ذكر في محله....
السيد الخوئي: ويستثنى من ذلك من يتكرر منه الدخول والخروج كالحطاب
والحشاش ونحوهما وكذلك من خرج من مكة بعد إتمامه أعمال الحج أو بعد العمرة المفردة
فإنه يجوز له العود إليها من دون إحرام قبل مضي الشهر الذي أدى نسكه فيه...^(١)

السيد الكلبي يگاني: يستثنى من حرمة الدخول بلا إحرام من يتكرر دخوله
وخروجه كالحطاب والحشاش ومن يدخلها في الشهر الذي أحل فيه من إحرامه السابق
بعد قضاء نسكه^(٢).

السيد السيستاني: ويستثنى من ذلك من يتكرر منه الدخول والخروج لحاجة
كالخطاب والحشاش ونحوهما إلى آخر المتن من الخوئي^(٣).

السيد الخامشي: ويستثنى من هذا الحكم موردان ١ - من يقتضي عمله كثرة التردد
إلى مكة الدخول والخروج. ٢ - من خرج من مكة بعد إتمامه حج التمتع أو العمرة المفردة
فإنه يجوز له العود إليها من دون إحرام قبل مضي شهر على إحرامه للعمرة السابقة^(٤).

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير م ٣.

الشيخ المكارم: ولكن يستثنى من ذلك عدة طوائف: سواق السيارات، وخدمة
قوافل الحجيج، وكل من يكرر تردده وذهابه وإيابه بين مكة والمدن الأخرى مثل جدة
والمدينة^(٧).

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور^(٩).

(١) المناسك، ص ٥٩. (٢) المناسك، ص ١٠٠، ٦٥ م. (٣) المناسك، م ١٤١. (٤) المناسك، ص ٦٩، ٤٨ م.

(٥) المناسك، م ١٣٨، ص ٥٦. (٦) المناسك، ص ١٤١، ٦٥ م. (٧) المناسك، ص ١٧٨. (٨) المناسك، ص ٦٧.

(٩) المناسك، ص ١٣٨، ٥٨ م.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

أقسام الحجّ

في التحرير، هي ثلاثة: تمتّع وقران وإفراد. والأول فرض من كان بعيداً عن مكّة والآخرا فرض من كان حاضراً أي غير بعيد وحدّ البعد ثمانية وأربعون ميلاً من كل جانب على الأقوى من مكّة ومن كان على نفس الحدّ فالظاهر أنّ وظيفته التمتع... أقول: اقتصرنا في هذا الفصل بهذا المقدار وأضربنا عن بعض الفروع التي ليست بها كثير ابتلاء.

السيد الغلپایگانی: وهي ثلاثة: ١ - حجّ التمتع ٢ - حجّ القران ٣ - حجّ الإفراد. الأول: يجب على كلّ مكلف مستطيع يبعد وطنه عن مكّة المكرّمة بـ ٧٨ كيلومتر تقريباً من كلّ جانب، والثاني والثالث: القران والإفراد: يجب أحدهما على كلّ مكلف مستطيع لم يبعد ذلك المقدار أي (٧٨ كيلومتر)^(١).

السيد الخوئي: أقسام الحجّ ثلاثة: تمتّع وإفراد وقران. والأول فرض من كان البعد بين أهله ومكّة أكثر من ستة عشر فرسخاً، والآخرا فرض من كان أهله حاضري المسجد الحرام...^(٢).

السيد السيستاني: المتن مع قوله دام ظلّه: والآخرا فرض أهل مكّة ومن يكون البعد بين أهله ومكّة أقل من ستة عشر فرسخاً.^(٣)

السيد الخامنشي: التمتع وهو وظيفة من يبعد وطنه عن مكة ثمانية وأربعين ميلاً أي ما يقارب تسعين كيلومتراً وحجّ القران والإفراد وهما وظيفة من يسكن في مكة أو يسكن بين مكة والمسافة المذكورة...^(١)

السيد الشيرازي: الإفراد والقران حجّتا الإسلام للقريب فأهالي مكة المكرمة وحواليها إلى مسافة ثمانية وأربعين ميلاً والتمتع وهو حجة الإسلام للثاني فمن بعد عن مكة أكثر من ستة عشر فرسخاً إن حصلت له الاستطاعة وجب عليه...^(٢)

الشيخ البهجة: أقسام الحجّ ثلاثة: تمتّع وإفراد وقران. والأول فرض من كان البعد بين أهله والمسجد الحرام أكثر من ستة عشر فرسخاً والآخران فرض من كان أهله حاضري المسجد الحرام بأن يكون البعد بين أهله والمسجد الحرام أقل من ستة عشر فرسخاً^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من الشيخ البهجة.^(٤)

الشيخ الصافي: الحجّ ثلاثة أنواع: ١ - حجّ التمتع ٢ - حجّ القران ٣ - حجّ الإفراد؛ فالأول وهو حجّ التمتع يجب على كل مكلف مستطيع يبعد وطنه عن مكة المكرمة بثمانية وأربعين ميلاً من كل جانب أي يساوي ٧٨ كيلومتراً تقريباً. والآخران فرض من لم يبعد ذلك المقدار...^(٥)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير، القول في أقسام الحج.

الشيخ المكارم: الحجّ ثلاثة أقسام حجّ التمتع وحجّ القران وحجّ الإفراد، حجّ التمتع وظيفة من يبعد مسكنه عن مكة المكرمة بثمان وأربعين ميلاً أو أكثر أي ما يقارب ستة وثمانين كيلومتراً - والقسم الثاني والثالث وظيفة أهل مكة ومن يبعد مسكنه عن مكة بأقل من المسافة المذكورة^(٦).

الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي إلا في قوله: كان البعد بين أهله والمسجد الحرام أكثر من ستة عشر فرسخاً...^(٧)

(١) المناسك، ص ٤٥. (٢) أول الفصل.

(٣) المناسك، ص ٥٧، ١٤٣، (٤) المناسك، ص ١٤٣، ص ٦٦.

(٦) أقسام الحج.

(٥) فصل أنواع الحج.

القول في صورة حج التمتع إجمالاً

في التحرير: وهي أن يحرم في أشهر الحج من إحدى المواقيت بالعمرة المتمتع بها إلى الحج ثم يدخل مكة المعظمة فيطوف بالبيت سبعاً ويصلي عند مقام إبراهيم عليه السلام ركعتين ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعاً ثم يطوف للنساء احتياطاً سبعاً ثم ركعتين له وإن كان الأقوى عدم وجوب طواف النساء وصلاته ثم يقصر فيحل عليه كل ما حرم عليه بالإحرام وهذه صورة عمرة التمتع التي هي إحدى جزئي حجه ^(١). ثم ينشئ إحراماً للحج من مكة المعظمة في وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفة... إلى آخر أفعال الحج بتفصيله فراجع. السيد الخوئي: يتألف هذا الحج من عبادتين تسمى أولاهما بالعمرة والثانية بالحج وقد يطلق حج التمتع على الجزء الثاني منها ويجب الاتيان بالعمرة قبيل الحج ^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن، مع قوله دام ظله تجب في عمرة التمتع خمسة أمور: الإحرام من أحد المواقيت، الطواف، صلاة الطواف، السعي بين الصفا والمروة، والتقصير...

وأما واجبات حج التمتع ثلاثة عشر، وهي كما يلي: الإحرام، الوقوف في عرفات، الوقوف في مزدلفة، رمي جرة العقبة، النحر، الحلق أو التقصير، طواف الزيارة، صلاة الطواف، السعي، طواف النساء، صلاة طواف النساء، المبيت، رمي الجمار... السيد الخامنئي: حج التمتع مركب من عمليتين أحدهما: العمرة وهي مقدمة على الحج وثانيهما: الحج ولكل منهما أعمال خاصة به... ^(٣).

السيد الشبيري: يتألف حج التمتع من عمليتين عمرة التمتع وحج التمتع، تتألف عمرة التمتع من خمسة أعمال ويتألف حج التمتع من ثلاثة عشر عملاً ^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: يتألف هذا الحج من عبادتين تسمى أولاهما بالعمرة والثانية بالحج ^(٥) إلى آخر المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله.

(١) المناسك، ص ٦٤. (٢) المناسك، ص ٦١، ١٤٧م، (٣) المناسك، ص ٤٩.

(٤) المناسك، ص ٤٠، مع التلخيص. (٥) المناسك، ص ٥٩.

الشيخ التبريزي: يتألف هذا الحج من عبادتين تسمى أولاهما بالعمرة والثانية بالحج^(١) إلى آخر المتن من السيد الخوئي رحمه الله.

الشيخ الصافي: حج التمتع يتكوّن من عبادتين عمرة التمتع وحج التمتع . أمّا عمرة التمتع فواجباتها ستة: ١ - النية ٢ - الإتيان بالعمرة والحج معاً في أشهر الحج . ٣ - الإحرام ٤ - الطواف وركعتاه ، ٥ - السعي ٦ - التقصير^(٢) ... ثمّ إنّه مدّ ظله شرع في بيان تفصيل هذه الأمور الستة بنحو التفصيل ألي أن وصل إلى أفعال حج التمتع في ص ١٢٨ .

الشيخ الفاضل: وهي أن يحرم في أشهر الحج من أحد المواقيت بالعمرة المتمتع بها إلى الحج إلى قوله: ثمّ يقصر فيحلّ عليه كلّ ما حرم عليه بالإحرام... ثمّ ينشئ إحراماً للحج من مكّة المعظّمة في وقت يعلم إنّه يدرك الوقوف بعرفة إلى آخر ما نقل عن الإمام في التحرير.

الشيخ المكارم: كيفيّة حج التمتع على نحو الإجمال كالتالي: الأول: عمرة التمتع ويجب فيها الإحرام من الميقات، الطواف حول الكعبة المعظّمة سبعة أشواط، ركعتا صلاة الطواف عند مقام إبراهيم، السعي بين الصفا والمروة، التقصير.

الثاني: حج التمتع عبارة عن الأعمال التالية: الإحرام، الوقوف في عرفات، الوقوف في المشعر الحرام، الإفاضة إلى منى، ذبح الأضحية، التقصير، الطواف، الإتيان بركعتي صلاة الطواف، السعي، طواف النساء، ركعتا صلاة الطواف، المبيت، رمي الجمار...
الشيخ الوحيد: يتألف هذا الحج من عبادتين تسمى أولاهما بالعمرة والثانية بالحج^(٣) إلى آخر المتن المذكور عن السيد الخوئي رحمه الله.

لزوم نية نوع الحج

في التحرير م ١: يشترط في حج التمتع أمور: أحدها النية، أي قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع في إحرام العمرة فلو لم ينوّه أو نوى غيره أو تردّد في تيّته بينه وبين غيره لم يصح.

السيد الخامشي: الشرط الأول: النية، وهي قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع في إحرام العمرة وإلا فلا يصح^(١).

السيد الخوئي: يشترط في حج التمتع أمور: ١ - النية بأن يقصد الإتيان بحج التمتع بعنوانه فلو نوى غيره أو تردد في نيته لم يصح حجه^(٢).
السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٣).

السيد الكلبيگاني: شروط صحة حج التمتع ستة، الأولى: النية، عند إحرامه من الميقات ويكفي فيها أن يكون حال إحرامه من الميقات ناوياً لحج التمتع تفصيلاً أو إجمالاً وذلك بأن يكون ناوياً على أن يأتي بها على طبق ما في الرسالة التي بيده أو ما يعلمه المعلم الذي يطمئن إليه ويقطع بصحة تعليمه^(٤).

السيد الشيرازي: يجب في إحرام الحج ما كان واجباً في إحرام عمرة التمتع وهو الغسل - لبس ثوبي الإحرام على المشهور - وقوع الإحرام عقيب الصلوة - النية - التلبية^(٥).

الشيخ البهجة: يشترط في حج التمتع أمور: ١ - النية بأن يقصد الإتيان بحج التمتع بعنوانه فلو نوى غيره أو تردد في نيته لم يصح حجه^(٦). وهذا هو المتن الذي ذكرناه عن السيد الخوئي^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٨).
الشيخ الصافي: أفعال حج التمتع، الأول: الإحرام إلى قوله مدّظله: وينوي الإحرام لحج التمتع لوجوبه قربة إلى الله تعالى^(٩).

الشيخ الفاضل: ١ - أحدها النية، أي قصد الإتيان بهذا النوع من الحج حين الشروع في إحرام العمرة فلو لم ينوّه أو نوى غيره أو تردد في نيته بينه وبين غيره لم يصح^(١٠). وهذا هو المتن المنقول عن الإمام^(١١).

(١) المناسك، ص ٥٤ (٢) المناسك، ص ٦٤، م ١٥٠. (٣) المناسك، ص ٧١. (٤) المناسك، ص ٦٨.
(٥) المناسك، ص ٢٠٧. (٦) المناسك، ص ٦٢. (٧) المناسك، ص ٧١. (٨) المناسك، ص ١٢٨.
(٩) ص ٥٨.

الشيخ المكارم: الأول الإحرام من مكة المكرمة^(١).

الشيخ الوحيد: الأول من واجبات الحج الإحرام، وقال - يتحد إحرام الحج مع إحرام العمرة في كَيْفِيَّتِهِ وواجباته ومحرماته، والاختلاف بينها إنما هو في النية فقط^(٢). وقال مذهب: يعتبر في النية أمور، الثالث من الأمور: تعيين أن الإحرام للعمرة بخصوصيتها أو للحج بخصوصيته ككونه تمتعاً أو قراناً أو إفراداً...^(٣).

من الشرائط وقوع العمرة والحج في أشهر الحج

في التحرير م ١: (ثانيهما) أن يكون مجموع عمرته وحجته في أشهر الحج... وأشهر الحج شوال وذوالقعدة وذوالحجة بتمامه على الأصح.

السيد الخوئي: أن يكون مجموع العمرة والحج في أشهر الحج...^(٤)

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٥).

السيد الخامنئي: الشرط الثاني: أن يكون مجموع عمرته وحجته في أشهر الحج^(٦).

السيد الشيرازي: زمان عمرة التمتع أشهر الحج، وهي شوال وذوالقعدة وذوالحجة^(٧).

الشيخ البهبه: الثاني: أن يكون مجموع العمرة والحج في أشهر الحج فلو أتى بجزء من

العمرة قبل دخول شوال لم تصح العمرة^(٨).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور وهو المتن الذي ذكرناه عن السيد الخوئي^(٩).

الشيخ الصافي: الثاني الإتيان بالعمرة والحج معاً في أشهر الحج وهي شوال

وذوالقعدة وذوالحجة في عام واحد^(١٠).

الشيخ الفاضل: ثانيهما: أن يكون مجموع عمرته وحجته في أشهر الحج فلو أتى

بعمرته أو بعضها في غيرها لم يجز له أن يتمتع بها وأشهر الحج شوال وذوالقعدة

(١) المناسك، ص ١٢٩. (٢) المناسك، ص ١٥١. (٣) المناسك، ص ٧٨. (٤) المناسك، ص ٦٤.

(٥) المناسك، ص ٧١. (٦) المناسك، ص ٥٤. (٧) المناسك، ص ٤٢. (٨) المناسك، ص ٦٢.

(٩) المناسك، ص ٤٣.

وذوالحجّة بتمامه على الأصح^(١).

الشيخ المكارم: يجب أن تقع العمرة والحجّ كلاهما في أشهر الحجّ وعلى هذا إذا وقعت العمرة كلّها أو قسم منها قبل شهر شوال لم يكف^(٢).

الشيخ الوحيد: الثاني أن يكون مجموع العمرة والحجّ في أشهر الحجّ فلو أتى بجزء من العمرة قبل دخول شوال لم تصحّ العمرة^(٣).

من الشرائط وقوعها في سنة واحدة

في التحرير م ١، (ثالثها) أن يكون الحجّ والعمرة في سنة واحدة...

السيد السيستاني: أن يكون الحجّ والعمرة في سنة واحدة...^(٤)

السيد الشبيري: يشترط أداء عمرة التمتع وحجّه في عام واحد على المشهور^(٥).

السيد الخامشي: الشرط الثالث: أن يكون كل من الحجّ والعمرة في سنة واحدة^(٦).

السيد الكلبيگاني: الثالث: وقوع حجّ التمتع وعمرته في عام واحد^(٧).

السيد الخوئي: الثالث: أن يكون الحجّ والعمرة في سنة واحدة...^(٨)

الشيخ البهجة: أن يكون الحجّ والعمرة في سنة واحدة^(٩).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(١٠).

الشيخ الصافي: الثالث: وقوع حجّ التمتع وعمرته في عام واحد^(١١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير مضافاً إلى قوله مدّظله: أي في أشهر

الحجّ من سنة واحدة^(١٢).

الشيخ المكارم: يجب أن يأتي بعمرة التمتع وحجّه في سنة واحدة^(١٣).

(١) ص ٥٩. (٢) المناسك، ص ٣٦. (٣) المناسك، ص ٦٢. (٤) المناسك، ص ٧٢.
(٥) المناسك، ص ٤٢. (٦) المناسك، ص ٥٤. (٧) المناسك، ص ٦٨. (٨) المناسك، ص ٦٤.
(٩) المناسك، ص ٦٢. (١٠) المناسك، ص ٧٢. (١١) المناسك، ص ٣٤. (١٢) م ١، ص ٥٩.
(١٣) شرائط حجّ التمتع.

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور.^(١)

الشيخ الوحيد: نفس المتن.^(٢)

من الشرائط أن يكون إحرامه من بطن مكة

في التحرير ١: (رابعها) أن يكون إحرام حجه من بطن مكة مع الاختيار وأما عمرته فمحل إحرامها المواقيت الآتية (المعروفة) ... ولو أحرم من غيرها جهلاً أو نسياناً وجب العود إليها والتجديد مع الإمكان...^(٣)

وفي مناسك الفارسي: محل إحرام الحج مدينة مكة المكرمة أي موضع منها وإن كانت في المحلات الجديدة^(٤).

السيد الخوئي: الرابع: أن يكون إحرام حجه من نفس مكة مع الاختيار وأفضل مواضعه المقام^(٥).

وفي ص ١٥٤، م ٣٦١: للمكلف أن يحرم للحج من مكة القديمة من أي موضع شاء... وفي ص ٢٩٠ من الطبع ١١: لا بد من الإحرام في الموضع المتيقن أنه مكة.

أقول: هذه الجملة في الجواب منه طاب ثراه عن الاستفتاء في سنة ١٤٠٦ هـ. ق. وفي المناسك الطبع ٢١، الصفحة ٢٧٥: جواز الإحرام من المحلات الجديدة غير بعيد لكن الاحتياط أن يكون الإحرام من مكة القديمة.

السيد السيستاني: المحلات المستحدثة إذا عدت جزءاً من المدينة المقدسة في العصر الحاضر جاز الإحرام منها على الأظهر^(٦).

السيد الشيرازي: الأظهر جواز الإحرام من جميع مواضع مكة المكرمة بما فيها من الأحياء الملحق بها حديثاً والتي تعد منها عرفاً^(٧).

(١) المناسك، ص ٧٤. (٢) المناسك، ص ٦٣. (٣) مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ١٨٤، م ١٠، مع الترجمة. (٥) المناسك، ص ٦٤، م ١٥٠. (٦) الملحق الأول ص ٥٨.

(٧) المناسك، ص ٢٠٨.

السيد الخامنئي: يصح الإحرام للحج في أي مكان من مكة المكرمة حتى القسم المحدث منها^(١).

السيد الكلبي يگاني: لو صدق عنوان مكة على المحلات الجديدة عرفاً صح الإحرام منها لحج التمتع وقصد الإقامة فيها^(٢)..

الشيخ البهجة: للمكلف أن يحرم للحج من مكة القديمة على الأحوط من أي موضع شاء ويستحب الإحرام من المسجد الحرام^(٣).

الشيخ التبريزي: الأحوط أن يحرم لحج التمتع من مكة القديمة^(٤).

الشيخ الصافي: وعلى المتمتع أن يحرم من مكة^(٥)، وفي مناسك الفارسي: الاحتياط الوجوبي أن يكون الإحرام من مكة القديمة^(٦).

الشيخ الفاضل: محل إحرام حج التمتع بلد مكة المقدسة ويصح الإحرام من المحلات المستحدثة إذا عدت عرفاً من مكة المكرمة وإن كانت الفاصلة بينها والمسجد الحرام كثيراً^(٧).

الشيخ المكارم: ولا فرق بين محلاتها ومناطقها المختلفة فلا إشكال في أن يقصد الإحرام للحج من منزله أو من المسجد الحرام أو حتى من أزقة مكة وأسواقها وشوارعها^(٨). وفي المناسك الفارسية: لا فرق بين مكة القديم والجديد حتى المحلات التي قربت من منى وعرفات^(٩).

الشيخ الوحيد: والظاهر عدم الاقتصار على مكة القديمة المحدودة في النص بذي طوى وعقبة المدنيين وإن كان أحوط^(١٠).

الشيخ النوري: حتى من مكة الجديدة من أي موضع شاء^(١١).

(١) المناسك، ص ١٣٠. (٢) المجمع، ص ٢٨٨. (٣) المناسك، ص ١٤٣. (٤) الصراط الرابع، ص ٦٥.
(٥) فصل أفعال الحج، ص ١٢٧. (٦) المناسك، ص ٢٠٢، مع الترجمة.
(٧) ص ٢٦٠، مع الترجمة. (٨) المناسك، ص ٣٢. (٩) المناسك، ص ١٣٠، مع الترجمة.
(١٠) المناسك، ص ١٥١. (١١) المناسك، ص ١٦٣.

الشرائط في حج التمتع

في التحرير م ١، خامسها: أن يكون مجموع العمرة والحج من واحد وعن واحد....
 السيد الكلبي يگاني: السادس: أن تكون العمرة والحج من واحد عن واحد...^(١)
 السيد الخوئي: أن يؤدي مجموع عمرته وحجّه شخص واحد عن شخص واحد^(٢).
 السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٣).
 السيد الخامثي: الشرط الرابع: أن يكون مجموع العمرة والحج من شخص واحد وعن شخص واحد^(٤).

الشيخ البهجة: نفس المتن من السيد الخوئي^(٥).
 الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٦).
 الشيخ الصافي: السادس: أن تكون العمرة والحج من واحد عن واحد^(٧).
 الشيخ الفاضل: متن التحرير.
 الشيخ المكارم: الخامس: إذا كانت النيابة لحج التمتع وجب أن يؤتى بالعمرة والحج كليهما بواسطة شخص واحد وعلى هذا لو أتى شخص بالعمرة وأتى شخص آخر بالحج لم يكف^(٨).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(٩).

الشيخ الوحيد: المتن^(١٠).

عدم جواز الخروج من مكة بعد العمرة

في التحرير م ٢: الأحوط أن لا يخرج من مكة بعد الإحلال عن عمرة التمتع بلا حاجة ولو عرضته حاجة فالأحوط أن يحرم للحج من مكة. ويخرج لحاجته ويرجع محرماً لأعمال

(١) المناسك، ص ٦٩. (٢) المناسك، ص ٦٥. شرائط التمتع. (٣) المناسك، ص ٧٢.

(٤) المناسك، ص ٥٤. (٥) المناسك، ص ٦٣. (٦) المناسك، ص ٧٢. (٧) المناسك، ص ٣٥.

(٨) المناسك، ص ٣٢. (٩) المناسك، ص ٧٤. (١٠) المناسك، ص ٦٣.

الحجّ لكن لو خرج من غير حاجة ومن غير إحرام ثم رجع وأحرم وحجّ صحّ حجّه .
السيد الغلپایگانی: المتن إلى قوله ﷺ: إلا أن يكون الخروج مع الإحرام حرجياً عليه
فيجوز له الخروج بلا إحرام^(١).

السيد الخوئي: ولا يجوز له الخروج من مكة لغير الحجّ إلا أن يكون خروجه لحاجة
ولم يخف فوت أعمال الحجّ فيجب والحالة هذه أن يحرم للحجّ من مكة ويخرج لحاجته ثم
يلزمه أن يرجع إلى مكة بذلك الإحرام...^(٢)

وقال في مسألة ١٥٣: المحرم من الخروج عن مكة بعد العمرة إنّما هو الخروج عنها
إلى محل آخر ولا بأس بالخروج إلى أطرافها وتوابعها وعليه فلا بأس للحاج أن يكون
منزله خارج البلد فيرجع إلى منزله أثناء العمرة أو بعد الفراغ منها.

السيد السيستاني: المتن من الخوئي إلى قوله: إلا أن يكون خروجه لحاجة، وإن لم
تكن ضرورة ولم يخف فوت أعمال الحجّ وفي هذه الحالة إذا علم أنه يتمكن من الرجوع
إلى مكة والإحرام منها للحجّ فالأظهر جواز خروجه محلاً...^(٣).

السيد الشيرازي: لا يجوز الخروج من مكة وجوالها بعد التحلل من عمرة التمتع وقبل
الإحرام للحجّ... ولو كان الخروج مع الإحرام حرجياً عليه جاز له الخروج بدونه
أيضاً^(٤).

السيد الخامنئي: لا يجوز الخروج من مكة المكرمة بعد الإحلال من عمرة التمتع
وقبل الإتيان بالحجّ إلى قوله مدّ ظله: إلا إذا كان ذلك حرجاً عليه فيجوز له الخروج
لحاجته عند ذلك بلا إحرام^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: في مسألة ١٥٣: أمّا إذا كان يستطيع الخروج والعود وأدرك الحجّ أو
أن يحرم للحجّ ويخرج بذلك الإحرام ثم يعود وقت الأعمال فيجوز له الخروج والميزان في
جواز الخروج وعدمه عدم تفويته للحجّ وتفويته له^(٦).

(١) المناسك، ص ٢٨٢، مع الترجمة والتلخيص.

(٢) المناسك، ص ١٥١.

(٣) المناسك، ص ٧٢.

(٦) المناسك، ص ٦٤.

(٥) المناسك، ص ٨٩م.

(٤) المناسك، ص ٥٩٤م.

الشيخ التبريزي: لا يخرج من مكة مطلقاً إلا لعذر وعلى تقديره فيخرج محرماً بإحرام الحج^(١) وقال: إذا خرج الحاج من مكة إلى منى أو عرفات بغير إحرام ورجع إلى مكة يفعل ذلك عدة مرات لا يترتب عليه إلا الإثم فقط^(٢).

الشيخ الصافي: لا يجوز الخروج من مكة بعد عمرة التمتع على الأحوط إلا في صورة الضرورة فيخرج محرماً بالحج إلا أن يكون الإحرام له حرجياً فيجوز الخروج بلا إحرام^(٣).

الشيخ الفاضل: لا مانع من خروج المتمتع من مكة إذا كان مطمئناً برجوعه إلى مكة لإتيان الحج في نفس الشهر الذي أتى بعمرته، وعلى هذا لا مانع من خروج عوامل الحج وسائر الأفراد إلى جدة وعرفات ومنى وغار ثور في نفس الشهر الذي أتى بعمرة التمتع^(٤).

الشيخ المكارم: الأحوط وجوباً أن لا يخرج بعد الإتيان بعمرة التمتع من مكة المكرمة إلى أن يأتي بالحج... عدم جواز الخروج من مكة لمن أتى بعمرة التمتع يختص بالذهاب إلى النقاط البعيدة وأما الخروج إلى المناطق القريبة مثل الخروج إلى فرسخ أو فرسخين ومن كان منزله خارج مكة جاز له الخروج إلى منزله^(٥) (مع التلخيص) وفي ص ١٧٥: يجوز لخدمة القوافل وغيرهم أن يخرجوا من مكة بعد عمرة التمتع إلى جدة والمدينة المنورة وغيرها بشرط أن يطمئنوا إلى أنهم يعودون في الوقت المناسب إلى مكة لأداء مناسك الحج... فراجع.

الشيخ الوحيد: لا يجوز له الخروج من مكة لغير الحج إلا أن يكون خروجه لحاجة ولم يخف فوات الحج وفي هذه الحالة يجب أن يحرم للحج من مكة ويخرج لحاجته... المحرم من الخروج عن مكة إنما الخروج عما يصدق عليه أنه من محلات مكة وإن لم يكن من مكة القديمة فلا يضّر الخروج إلى المحلات المستحدثة ما لم تكن خارجة

(١) الصراط، ج ٤، ص ٦١. (٢) المناسك، ص ٦٣، مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ١٩٥، مع التلخيص والترجمة.

(٤) مناسك الفارسي، ص ٢٥٣ بعد التلخيص والترجمة؛ وله دام ظله تعليقه على متن التحرير، وهو قوله: إلا إذا كان رجوعه في

غير شهر خروجه... (٥) المناسك، ص ٣٢.

عن الحرم^(١).

الشيخ النوري: يجوز له الخروج من مكة إذا كان مطمئناً بعدم فوات أعمال الحج^(٢).

لو رجع في شهر آخر

العروة م ٢: المشهور أنه لا يجوز الخروج من مكة بعد الإحلال من عمرة التمتع قبل أن يأتي بالحج وأنه إذا أراد ذلك عليه أن يحرم بالحج فيخرج محرماً به وإن خرج محلاً ورجع بعد شهر فعليه أن يحرم بالعمرة، وذلك لجملة من الأخبار الدالة على أنه مرتهن ومحتبس بالحج والدالة على أنه لو خرج محلاً فإن رجع في شهره دخل محلاً وإن رجع في غير شهره دخل محرماً، والأقوى عدم حرمة الخروج وجوازه محلاً حملاً للأخبار على الكراهية... وعلى أي حال إذا ترك الإحرام مع الدخول في شهر آخر ولو قلنا بحرمة لا يكون موجباً لبطلان عمرته السابقة فيصح حجه بعدها^(٣).

السيد الإمام: المتن إلى قول الماتن (والأقوى عدم حرمة الخروج)، قال الإمام: الأحوط عدم الخروج بلا حاجة ومعها يخرج محرماً بالحج على الأحوط ويرجع محرماً لأعمال الحج... وقال في حاشيته الثانية: ولهذا (الإشارة إلى أن النهي في الأخبار إرشادي) لا يبعد المصير إلى قول الماتن لكن لا يترك الاحتياط المتقدم مع ذلك... وقال في حاشيته الثالثة: والأحوط أن يأتي بها بقصد ما في الذمة - يعني العمرة الثانية -.

السيد الخوئي: إذا خرج من مكة بعد الفراغ من أعمال العمرة من دون إحرام وتجاوز المواقيت ففيه صورتان، الأولى: أن يكون رجوعه قبل مضي شهر عمرته ففي هذه الصورة يلزمه الرجوع إلى مكة بدون إحرام فيحرم منها للحج، الثانية: أن يكون رجوعه بعد مضي شهر عمرته ففي هذه الصورة تلزمه إعادة العمرة^(٤).

السيد الكلبايكاني: متن العروة إلى جملة: (والأقوى عدم حرمة الخروج وجوازه محلاً) قال المحشي: هذا على فرض الحاجة وأما مع عدم الحاجة فالأقوى الحرمة...

(١) المناسك، ١٤٨م، ص ٦٣. (٢) المناسك، ١٤٨م، ص ٧٥. (٣) العروة الوثقى، الحج، فصل ٩، ٢٠٩.

(٤) المناسك، ١٥٤م.

إرشادي) لا يبعد المصير إلى قول الماتن لكن لا يترك الاحتياط المتقدم مع ذلك... وقال في حاشيته الثالثة: والأحوط أن يأتي بها بقصد ما في الذمة - يعني العمرة الثانية -.

السيد الخوئي: إذا خرج من مكة بعد الفراغ من أعمال العمرة من دون إحرام وتجاوز المواقيت ففيه صورتان، الأولى: أن يكون رجوعه قبل مضي شهر عمرته ففي هذه الصورة يلزمه الرجوع إلى مكة بدون إحرام فيحرم منها للحج، الثانية: أن يكون رجوعه بعد مضي شهر عمرته ففي هذه الصورة تلزمه إعادة العمرة^(١).

السيد الكلبي بگاني: متن العروة إلى جملة: (والأقوى عدم حرمة الخروج وجوازه محلاً) قال المحشي: هذا على فرض الحاجة وأما مع عدم الحاجة فالأقوى الحرمة... ولكنه طاب ثراه وافق المتن في جملة: إذا ترك الإحرام مع الدخول في شهر آخر لا يكون موجباً لبطلان عمرته السابقة فيصح حجه بعدها...

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).
السيد الشيرازي: من خرج من مكة بعد الفراغ من عمرة التمتع عالماً بالحرمة عامداً ومن دون حاجة بطلت عمرته ولو خرج جاهلاً أو ساهياً لا يضر الخروج بعمرته^(٣).

السيد الخامنئي: اگر بعد از انجام عمرة تمتع از شهر مکه بدون احرام خارج شود، پس اگر در همان ماهی که عمره انجام داده به مکه برگردد، نیاز به تجدید احرام برای ورود به شهر مکه ندارد، اما اگر در ماه بعد از ماه انجام عمره به مکه برگردد، مثل اینکه عمره را در ذی القعدة انجام دهد و خارج شود، و در ماه ذی الحجة به مکه برگردد، واجب است با احرام جدید برای عمره جهت دخول مکه محرم شود، و عمرة تمتع وی که متصل به حج می شود همین عمرة تمتع دوّم خواهد بود.^(٤)

الشيخ البهجة: إذا خرج من مكة بعد الفراغ من أعمال العمرة من دون إحرام وتجاوز المواقيت إلى قوله مدّ ظله: الثانية أن يكون رجوعه بعد مضي شهر عمرته ففي هذه الصورة تلزمه إعادة العمرة وفي هذه الصورة لا يترتب حكم عمرة التمتع على العمرة

السابقة واحتياجها لطواف النساء موافق للإحتياط^(١).

الشيخ التبريزي: نفس عبارة السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الصافي: السؤال: أتى بعمره التمتع في شهر ذي القعدة وخرج إلى جدة في شهر ذي الحجة ثم رجع إلى مكة وأحرم لحج التمتع فهل يصح هذا الحج أصيلاً كان أو نائباً خرج عامداً أو جاهلاً؟

الجواب: صح حجه في الفرض سواء كان أصيلاً أو نائباً وإن كان آثماً في خروجه عن مكة من غير عذر^(٣).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قول الماتن: ولكن لو خرج من غير حاجة ومن غير إحرام ثم رجع وأحرم وحج صح حجه. قال المحشي مدّ ظله: إذا كان رجوعه في غير شهر خروجه فيجب أن يحرم ثانياً لعمره التمتع وإلا فصحة حجه بعنوان التمتع مشككة بل ممنوعة^(٤).

الشيخ المكارم: إذا خرج من مكة بعد عمره التمتع فإن عاد في نفس الشهر لم يجب عليه الإحرام وأما إذا دخل مكة في الشهر اللاحق وجب أن يحرم ويأتي بالعمره مرة ثانية وتعدّ هذه العمره عمرته الثانية والأحوط أن يأتي لعمرته السابقة بطواف النساء^(٥).
الشيخ الوحيد: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ النوري: إذا فرغ المكلف من أعمال عمره التمتع وجب عليه الإتيان بأعمال الحج ويجوز له الخروج من مكة لغير الحج إذا كان مطمئناً بعدم فوات أعمال الحج^(٧).
أيضاً الشيخ البهجة: بطلان العمره في صورة خروجه من مكة محلاً غير معلوم سواء خرج عالماً أو جاهلاً أو ناسياً، نعم الأحوط أن يأتي بعمره مفردة بعد أن فرغ من حجه لإحتمال صيرورة حجه أفراد^(٨).

الشيخ الصافي: ههنا عمره تمتع كه بجا أورده كافي است هر چند عصياناً خارج

(١) المناسك، ص ٦٥. (٢) المناسك، ص ٧٤، م ١٥٤ (٣) الإستفتاء الكتبي في عام ١٤٢٥ هـ، ق. مع الترجمة.

(٤) م ٢٠، ص ٦٠. شرائط حج التمتع. (٥) المناسك، ص ١٧٦. (٦) المناسك، م ١٥١، ص ٦٥.

(٧) المناسك، ص ١٤٨، م ٧٥. (٨) جلسة الاستفتاء.

شده باشد^(١) چه اصل باشد یا نائب جهلاً خارج شده یا عمداً.
 الشيخ التبريزي: س: ... فهل تبطل عمرته السابقة لو رجع في شهر آخر؟ ج:
 لا تبطل^(٢).

وقت إحرام الحج

في التحرير م ٣: وقت الإحرام للحج موسع فيجوز التأخير إلى وقت يدرك وقوف الاختياري من عرفة ولا يجوز التأخير عنه ويستحب الإحرام يوم التروية بل هو أحوط.
 السيد الكلبيگاني: وأما المتمتع فيكون أول وقت إحرامه بعد فراغه من مناسك عمرته ويمتد إلى اليوم التاسع من ذي الحجة^(٣).

السيد الخوئي: وأفضل أوقاته يوم التروية ويجوز التقديم عليه بثلاثة أيام ولا سيما بالنسبة إلى الشيخ الكبير والمريض إن خافا من الزحام...^(٤).

السيد السيستاني: المتن المذكور إلى قوله مدظله: ويجوز التقديم في غير ما ذكر أيضاً بثلاثة أيام بل أكثر على الأظهر^(٥).

السيد الخامشي: وأفضل أوقاته عند الزوال من يوم التروية ويجوز الإحرام قبله للشيخ والمريض إن خافا من الزحام...^(٦).

السيد الشيرازي: فالأفضل الإحرام يوم التروية بل الأحوط استحباباً ذلك ويجوز تأخيره عن يوم التروية إلى زمان يمكن معه الإحرام وإدراك الوقوف الاختياري بعرفة^(٧).

الشيخ البهجة: الإحرام ووقته موسع وأفضل أوقاته يوم التروية ويجوز التقديم عليه بالنسبة إلى الشيخ الكبير والمريض...^(٨).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٩).

(١) مع التلخيص، مسألة: ٦٥١.

(٢) الصراط الرابع، ص ٦٣، مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ١٢٨. (٤) المناسك، ص ١٥٥. (٥) المناسك، ص ١٨١. (٦) المناسك، ص ١٣٠.

(٧) المناسك، م ٦٠٣. (٨) المناسك، ص ١٤٢. (٩) المناسك، ص ١٧٤.

الشيخ الصافي: وأما المتمتع فيكون أول وقت إحرامه من ثلاثة أيام قبل يوم التروية ثم عند وقت الإحرام إلى يوم التاسع من ذي الحجة وهو اليوم الوقوف بعرفة^(١).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: أفضل وقت للإحرام للحج هو اليوم الثامن من شهر ذي الحجة ولكن يجوز الإحرام قبل ذلك بثلاثة أيام أيضاً والذهاب إلى منى حتى يذهب من هناك إلى عرفات، خاصة الشيوخ والمرضى إذا خافوا من الزحام فإنه يجوز لهم أن يتحركوا قبل هذا أيضاً^(٣).

الشيخ النوري: نفس المتن من السيّد الخوئي^(٤).
الشيخ الوحيد: المتن من السيّد الخوئي^(٥) إلا في قوله دام ظلّه: والأحوط عدم التقديم أكثر من ثلاثة أيام لغيرهما^(٥).

نسيان الإحرام في حج التمتع

في التحرير، م ٤: لو نسي الإحرام وخرج إلى عرفات وجب الرجوع للإحرام من مكة ولو لم يتمكن لضيق الوقت أو عذر أحرم من موضعه ولو لم يتذكر إلى تمام الأعمال صحّ حجّه والجاهل بالحكم في حكم الناسي ولو تعدّد ترك الإحرام إلى زمان فوت الوقوف بعرفة ومشعر بطل حجّه.

السيّد الكلبيگاني: ولو نسي الإحرام من مكة المكرمة حتّى خرج إلى منى أو عرفات ثمّ تذكر يجب عليه الرجوع إلى مكة لأجل الإحرام منها وكذا لو ترك الإحرام جهلاً ولو ضاق عليه وقت الوقوف أو كان رجوعه متعذراً فالأحوط أن يرجع إلى جهة مكة بقدر ما يتمكن فإن لم يقدر أن يرجع أصلاً يحرم من مكانه أمّا لو ترك الإحرام عمداً إلى أن فاتته وقت الوقوفين بطل حجّه...^(٦).

السيّد الخوئي: من ترك الإحرام نسياناً أو جهلاً بالحكم إلى أن خرج من مكة ثمّ

(١) المناسك، ص ١٢٧، أعمال حج التمتع. (٢) م ٣، أحكام الحج. (٣) المناسك، ص ١٢٩.

(٤) المناسك، ص ١٦٣. (٥) واجبات الحج، ص ١٥٠. (٦) المناسك، ص ١٢٩.

تذكر أو علم بالحكم وجب عليه الرجوع إلى مكة ولو من عرفات والإحرام منها فإن لم يتمكن من الرجوع لضيق الوقت أو لعذر آخر يحرم من الموضع الذي هو فيه، وكذا بعد الوقوف بعرفات، ولو لم يتذكر ولم يعلم بالحكم إلى أن فرغ من الحجّ صحّ حجّه ومن ترك الإحرام عالماً عامداً لزمه التدارك فإن لم يتمكن منه قبل الوقوف بعرفات فسد حجّه ولزمه الإعادة من قابل^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن مع إضافة قوله مدّ ظلّه في آخر الفرع: ولو تداركه قبل أن يفوته الوقوف الركني لم يفسد وإن كان آثماً^(٢).

السيد الشيرازي: لو أخر الإحرام للحجّ من دون عذر إلى زمان لا يمكن إدراك الوقوف الاختياري بعرفات بطل حجّه ولو أخر الإحرام جاهلاً أو ناسياً ففيها صور: الرابع، لو التفت إليه بعد الحلق أو التقصير أو بعد الفراغ من المناسك كلّها صحّ حجّه ولا شيء عليه^(٣).

السيد الخامشي: من نسي الإحرام حتى خرج إلى منى وعرفات وجب عليه الرجوع إلى مكة والإحرام منها فإن لم يتمكن لضيق الوقت أو لعذر آخر أحرم من مكانه وصحّ حجّه والظاهر إلحاق الجاهل بالناسي، ومن نسي الإحرام إلى أن أنهى أعمال الحجّ صحّ حجّه ويلحق الجاهل بالحكم بالناسي، ومن ترك الإحرام عالماً عامداً إلى أن فاتته الوقوف بعرفات والمشعر بطل حجّه^(٤).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي مع إضافة قوله مدّ ظلّه في الترك العمدي: وفي صورة التدارك إذا لم يدرك الوقوف الاختياري والاضطراري في عرفة فسد حجّه ولزمته الإعادة من قابل^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي في الفرعين، أعني صورة الترك العذري والعمدي^(٦).

الشيخ الصافي: من ترك الإحرام من الميقات جهلاً منه أو نسياناً أو كان لا يريد

(١) المناسك، ص ١٥٦. (٢) المناسك، ص ١٨٢. (٣) راجع تفصيل الصور، ص ٢١٠.

(٤) المناسك، ص ١٣١. (٥) المناسك، ص ١٤٣. (٦) المناسك، ص ١٧٦.

النسك فتجاوز الميقات ثم بداله أن يدخل مكة أو يحجّ وجب عليه الذهاب إلى الميقات مع التمكن وإن لم يمكن أحرم من محله وصحّت عمرته، وأما إن ترك الإحرام متعمداً ثم تعذر عليه الذهاب إلى الميقات في المسألة ثلاث صور، الأولى: أن يكون قاصداً مكة بدون النسك فيكون آثماً ولا قضاء عليه، الثانية: أن يكون عازماً على العمرة المفردة فيكفيه الإحرام من أدنى الحل وإن كان آثماً، الثالثة: أن يكون عازماً على الحج فيجب عليه الإحرام من الميقات وإن لم يمكنه الذهاب إلى الميقات فالأقوى بطلان عمرته أو حجه^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: إذا اجتاز الميقات من دون إحرام عالماً عامداً وجب أن يعود إلى الميقات ويحرم منه وإن لم يمكنه ذلك بطل حجه وإذا لم يحرم من الميقات جهلاً أو نسياناً وجب عند التذكّر أن يحرم من مكانه إذا كان خارج الحرم، وإن كان في الحرم خرج إلى خارج الحرم مثل التنعيم وأحرم وإن لم يكن، أحرم من مكانه^(٣).

الشيخ الوحيد: إذا ترك المكلف المريد للنسك الإحرام من الميقات عن علم وعمد وتجاوز الميقات وجب عليه الرجوع وإن لم يتمكن من الرجوع لضيق الوقت أو لعذر آخر ولم يكن أمامه ميقات آخر وجب عليه الإتيان بالحجّ في السنة القادمة إن كان مستطيعاً وإلا فلا ومن ترك الإحرام عن نسيان أو إغفاء أو ما شاكل ذلك أو تركه عن جهل بالحكم أو جهل بالميقات فللمسألة صور أربع...^(٤)

جواز العدول إلى الأفراد

في التحرير، م ٥: لا يجوز لمن وظيفته التمتع أن يعدل إلى غيره من القسمين الأخيرين اختياراً نعم لو ضاق وقته عن إتمام العمرة وإدراك الحجّ جاز له نقل النية إلى

(٣) المناسك، ص ٤٥.

(١) مع التلخيص، ص ٦٣. (٢) م ٤٠، ص ٦٠، شرائط حجّ التمتع.

(٤) إلى آخر المتن الذي ذكرنا من السيّد الخوئي رحمه الله تقريباً فراجع، ص ٧٤، وله دام ظلّه نظير هذا الكلام في ترك إحرام الحجّ

والخروج إلى عرفات عالماً أو ناسياً في ص ١٥١، م ٣٥٩.

الإفراد ويأتي بالعمرة بعد الحج وحد الضيق خوف فوات الاختياري من وقوف عرفة على الأصح....

السيد الخوئي: من كان وظيفته حج التمتع لم يجز له العدول إلى غيره من إفراد أو قران ويستثنى من ذلك من دخل في عمرة التمتع ثم ضاق وقته فلم يتمكن من إتمامها وإدراك الحج فإنه ينقل نيته إلى حج الإفراد ويأتي بالعمرة المفردة بعد الحج، وحد الضيق الموسوع لذلك خوف فوت الركن من الوقوف الاختياري في عرفات^(١).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢) إلى قوله دام ظله: وفي حد الضيق الموسوع لذلك خلاف والأظهر وجوب العدول لو لم يتمكن من إتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من يوم عرفة وأما جواز العدول لو تمكن من إتمامها قبل ذلك في يوم التروية أو بعده فلا يخلو من إشكال^(٣).

السيد الغلپايگاني: المتن المنقول من التحرير وهو المأخوذ من العروة إلى قول السيد طاب ثراه: واختلفوا فيه على أقوال، أحدها: خوف فوات الاختياري من وقوف عرفة، الثاني: فوات الركن من الوقوف الاختياري وهو المسمى منه ... إلى قوله طاب ثراه: والأقوى أحد القولين الأولين ... إلى قوله: والقدر المسلم من جواز العدول صورة عدم إمكان إدراك الحج واللازم إدراك الاختياري من الوقوف ... إلى قوله: ومقتضى مرفوع سهل وخبر محمد بن سرد كفاية إدراك مسمى الوقوف الاختياري^(٤).

السيد الشيرازي: لا يجوز لمن فرضه التمتع أن يؤخر الإحرام لعمرة التمتع إلى ضيق الوقت والمراد لضيق الوقت التأخير إلى زمان يخاف منه عدم إدراك عرفات إلى غروب الشمس من اليوم التاسع ... إلى آخر الفرع^(٥) نعم لو سافر إلى الحج ثم ضاق وقته عن عمرة التمتع وكان تأخيره عن عذر تبدل فرضه إلى حج الإفراد فيجب أن يأتي بحج الإفراد وعمرة مفردة بعده ويجزيه عن حجة الإسلام.

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيّد الخوئي ^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن ^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى قوله دام ظلّه: وحد ضيق الوقت

فوات الجزء الركني من الوقوف المذكور ^(٣).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المنقول من السيّد الخوئي ^(٤).

الشيخ النوري: نفس المتن المذكور ^(٥).

عدم جواز العدول

في التحرير، م ٦: لو علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحج قبل أن يدخل في العمرة لا يبعد جواز العدول من الأول إلى الأفراد بل لو علم حال الإحرام بضيق الوقت جاز له الإحرام بحج الأفراد وإتيانه ثم إتيان عمرة مفردة بعده وتم حجه وكفى عن حجة الإسلام...

السيّد الخوئي: إذا علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحج قبل أن يدخل في العمرة لم يجوز له العدول من الأول بل وجب عليه تأخير الحج إلى السنة القادمة ^(٦).

السيّد السيستاني: من كان فرضه حج التمتع إذا علم قبل أن يحرم للعمرة ضيق الوقت عن إتمامها قبل زوال الشمس من يوم عرفة لم يجوز له العدول إلى حج الأفراد أو القران بل يجب عليه الإتيان بحج التمتع بعد ذلك إذا كان الحج مستقراً عليه ^(٧).

السيد الكلپايگانی: ولو علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحج قبل أن يدخل في العمرة هل يجوز له العدول من الأول إلى الأفراد، فيه إشكال وإن كان غير بعيد ^(٨).

(٣) م ٥.

(١) المناسك، ١٥٥م، ص ٦٥. (٢) المناسك، ص ٦٧٥، ١٥٥م.

(٧) المناسك، ١٥٦م.

(٤) المناسك، ١٥٢م، ص ٦٥. (٥) المناسك، ١٥١م، ص ٦٥. (٦) المناسك، ١٥٦م.

(٨) المروة، ذيل المسألة الثالثة، قال السيّد الكلپايگانی: بل بعيد...

السيد الشبيري: مرّ كلامه في الفرع السابق فراجع.

الشيخ البهجة: إذا علم من وظيفته التمتع ضيق الوقت عن إتمام العمرة وإدراك الحج قبل أن يدخل في العمرة لم يجز له العدول من الأول بل وجبت عليه تأخير الحج إلى السنة القادمة^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٢).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير إلا ما علّقه الشيخ دام ظلّه على جملة: (لا يبعد جواز العدول من الأول إلى الأفراد) بقوله: محل إشكال بل عدم الجواز غير بعيد^(٣).

الشيخ النوري: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤).
الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد طاب ثراه^(٥).

إذا ضاق وقت الحائض عن الطهر

في التحرير م ٧: الحائض أو النفساء إذا ضاق وقتها عن الطهر وإتمام العمرة يجب عليها العدول إلى الأفراد والإتمام ثم الإتيان بعمرة بعد الحج...
السيد الكلبيگاني: الأحوط للحائض وإن كانت متيقّنة بعدم الطهر في وقته أن تقصد الإحرام الذي هو واجب في حقها...^(٦).

السيد الخوئي: وإن لم يسع الوقت فللمسألة صور، الأولى: أن يكون حيضها عند إحرامها أو قبل أن تحرم ففي هذه الصورة ينقلب حجّها إلى الأفراد وبعد الفراغ من الحج تجب عليها العمرة المفردة إذا تمكّنت منها. الثانية: أن يكون حيضها بعد الإحرام ففي هذه الصورة تتخيّر بين الإتيان بحج الأفراد وبين أن تأتي بأعمال عمرة التمتع من دون طواف فتسعى وتقتصر، ثم تحرم للحجّ بعدما ترجع إلى مكة بعد أعمال منى تقضي طواف العمرة

(٤) المناسك، م ١٥٢، ص ٧٦.

(٢) المناسك، م ١٥٦، ص ٧٥، (٣) ٦٢.

(١) المناسك، م ١٥٦.

(٦) المناسك، م ٢١، مع الترجمة.

(٥) المناسك، م ١٥٣.

قبل طواف الحج...^(١).

السيد السيستاني: المتن المذكور إلا قوله مدّظله: الثانية أن يكون حيضها بعد الإحرام (ففي هذه الصورة الأحوط أن تعدل إلى حجّ الأفراد أيضاً، كما في الصورة الأولى وإن كان الظاهر أنه يجوز لها الإبقاء على عمرتها بأن تأتي بأعمالها...) ^(٢).

السيد الشيرازي: س: ما حكم امرأة أحرمت ولم تتمكن من الطواف والصلاة بسبب الحيض أو النفاس وتخاف فوت إدراك الوقوف بعرفات إن صبرت حتى تطهر؟ ج: لا يجب عليها الصبر والانتظار حتى يحصل له اليأس من الطهر بل تسعى وتقصّر فإن طهرت في الزمان المناسب طافت وصلت ثم أحرمت للحجّ وإلا أحرمت للحجّ وتقضي طوافها وصلاته قبل الخروج إلى منى أو بعده وقبل طواف الحجّ....^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: إذا لم يتمكن المكلف بحجّ التمتع من إتيان عمرة التمتع بسبب ضيق الوقت أو بسبب عروض الحيض بحيث لو انتظرت حتى النقاء فاتها الوقوف بعرفة فعلى من كان وضعه بهذا النحو إذا كان قد أحرم لعمرة التمتع أن يعدل بنية إحرامه إلى إحرام حجّ الأفراد، وإذا لم يكن قد أحرم أن يعمل احتياطاً بوظيفة حجّ الأفراد من الإحرام من الميقات أو المنزل أيهما أقرب إلى مكة وإلا فليحرم من مكة^(٤).

الشيخ التبريزي: إذا حاضت المرأة في عمرة التمتع حال الإحرام أو بعده وقد وسع الوقت لأداء أعمالها صبرت إلى أن تطهر فتغتسل وتأتي بأعمالها، وإن لم يسع الوقت فللمسألة صورتان... إلى آخر ما ذكرناه عن السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧) إلى قوله (الثانية أن يكون حيضها بعد الإحرام) فإن الشيخ مدّظله علق عليه بقوله: والأظهر أن حكم هذه الصورة أيضاً حكم الصورة الأولى^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي تقريباً إلى جملة: الثانية أن يكون

(١) المناسك، م ٢٩٠. (٢) المناسك، ص ١٤٨. (٣) المناسك، ص ٢١٢. (٤) المناسك، م ١٥٧.

(٥) المناسك، م ٢٩٠. (٦) م ٧. (٧) المناسك، م ٢٨٢، ص ١٣٦. (٨) المناسك، م ٢٩٠.

حيضها بعد الإحرام ففي هذه الصورة وإن قيل تتخير بين الإتيان بحجّ الأفراد وبين أن تأتي بأعمال عمرة التمتع، فقال الشيخ مدّ ظله: ولكن الأحوط وجوباً انقلاب حجّها إلى الأفراد^(١).

صورة حجّ الأفراد

في التحرير، م ٨: صورة حجّ الأفراد كحجّ التمتع إلّا في شيء واحد وهو أن الهدي واجب في حجّ التمتع ومستحب في الأفراد.

السيد الخوئي: أمّا حجّ الأفراد فهو عمل مستقل في نفسه واجب على من يكون الفاصل بين منزله وبين المسجد الحرام أقل من ستة عشر فرسخاً... يفترق حجّ الأفراد عن حجّ التمتع في أمور:

١ - يعتبر إتصال العمرة بالحجّ في حجّ التمتع ولا يعتبر ذلك في حجّ الأفراد. ٢ - يجب النحر أو الذبح في حجّ التمتع ولا يعتبر في حجّ الأفراد. ٣ - لا يجوز تقديم الطواف والسعي على الوقوفين في حجّ التمتع مع الاختيار ويجوز ذلك في حجّ الأفراد. ٤ - إحرام حجّ التمتع يكون بمكة وإحرام حجّ الأفراد من أحد المواقيت. ٥ - يجب تقديم عمرة التمتع على حجّه ولا يعتبر ذلك في حجّ الأفراد. ٦ - لا يجوز بعد إحرام حجّ التمتع الطواف المندوب على الأحوط الوجوبي ويجوز ذلك في حجّ الأفراد^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن تقريباً^(٣).

السيد الشبيري: ما يفترق به حجّ الأفراد عن حجّ التمتع، إليك جملة من الفوارق:

١ - ميقات حجّ التمتع مكة المكرمة بخلاف حجّ الأفراد فإنه لغير المكي وما يحكمه أحد المواقيت المعروفة ٢ - يجب الذبح أو الصيام في حجّ التمتع ولا يجب في حجّ الأفراد نعم يستحب. ٣ - يجوز اختياراً في حجّ الأفراد تقديم طواف الزيارة والسعي على الوقوفين ولا يجوز ذلك في حجّ التمتع. ٤ - يحلّ الطيب في حجّ الأفراد بعد الحلق أو التقصير وإن لم يقدم طواف الزيارة والسعي بخلاف حجّ التمتع...^(٤)

(١) المناسك، م ٢٨٢، ص ١١٩.

(٢) المناسك، م ١٥٨، ص ١٥٨.

(٣) المناسك، ص ٧٦، م ١٥٨.

(٤) المناسك، ص ٤٥.

السيد الكلبي يگاني: كيفية حج الأفراد وهي أن يحرم المكلف للحج من الميقات أو من منزله إن كان دون الميقات إلى مكة ثم يمضي إلى عرفات رأساً... إلى آخر ما فصله طاب ثراه^(١).

السيد الخامشي: لا يختلف حج الأفراد عن حج التمتع من ناحية الصورة سوى أن الهدي واجب في حج التمتع ومستحب في حج الأفراد^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٤).

الشيخ الصافي: المتن المشار إليه من السيد الكلبي يگاني طاب ثراه^(٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الوحيد: المتن من السيد الخوئي مع تغيير يسير. (حذف جملة: والمشهور بين الفقهاء).

مركز تحقيقات كويتية للدراسات الإسلامية

إشترك العمرة المفردة مع عمرة التمتع في الأفعال

في التحرير، م ٩: صورة العمرة المفردة كعمرة التمتع إلا في أمور، أحدها: أن في عمرة التمتع يتعين التقصير ولا يجوز الحلق وفي العمرة المفردة تخير بينهما. ثانيها: أنه لا يكون في عمرة التمتع طواف النساء وإن كان أحوط وفي العمرة المفردة يجب طواف النساء. ثالثها: ميقات عمرة التمتع أحد المواقيت الآتية وميقات العمرة المفردة أدنى الحل وإن جاز فيها الإحرام من تلك المواقيت.

السيد الكلبي يگاني: أفعال العمرة المفردة: ١ - النية ٢ - الإحرام من أحد المواقيت التي يمر عليها والذي لا يمر على الميقات فيحرم من بلده لو كان خارج حدود الحرم ولو

(١) المناسك، ص ٦٩.

(٢) المناسك، ص ٦٧.

(٣) المناسك، ص ٥١.

(٤) المناسك، ص ٦٩.

(٥) المناسك، ص ٧٧.

(٦) م ٨، ص ٦١.

(٧) المناسك، ص ٣٧.

كان المكلف داخل حدود الحرم يحرم من حدود الحرم وهو الميقات السادس ٣- الطواف حول الكعبة الشريفة سبعاً وصلاة ركعتيه ٤- السعي بين الصفا والمروة ٥- الحلق أو التقصير ٦- طواف النساء وركعتيه^(١).

السيد الخوئي: تشترك العمرة المفردة مع عمرة التمتع في أعيانها وتفترق عنها في أمور: ١- العمرة المفردة يجب لها طواف النساء ولا يجب لعمرة التمتع ٢- عمرة التمتع لا تقع إلا في أشهر الحج والمفردة تصح في جميع الشهور ٣- ينحصر الخروج عن الإحرام في عمرة التمتع بالتقصير فقط ولكن في العمرة المفردة قد يكون بالتقصير وقد يكون بالحلق، ٤- يجب أن تقع عمرة التمتع والحج في سنة واحدة وليس كذلك في المفردة ٥- من جامع في العمرة المفردة عالماً عامداً قبل الفراغ من السعي فسدت عمرته وأما في عمرة التمتع في الفساد إشكال والأظهر عدم الفساد^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن إلا في الجملة الأخيرة فإنه قال: ومن جامع في عمرة التمتع فحكمه غير ذلك^(٣).

السيد الشبيري: ذكر في مناسك السيد الأستاذ دام ظلّه اثنا عشر فارقاً بين عمرة التمتع والعمرة المفردة فمن أراد التفصيل فليراجع^(٤).

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي مع حذف الفارق الخامس^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٧).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور^(٩).

(١) المناسك، ص ١٧٩. (٢) مع التلخيص، ١٣٩م. (٣) المناسك، ص ٦٥. (٤) المناسك، ص ٤٥.

(٥) المناسك، ص ٥٤، ١٣٦م. (٦) المناسك، ص ٦٣، ١٣٩م. (٧) ٩م. (٨) المناسك، ١٣٦م.

(٩) المناسك، ص ٥٦، ١٣٦م.

المواقيت

في التحرير: وهي المواضع التي عينت للإحرام وهي خمسة لعمره الحج، الأول: ذوالحليفة وهو ميقات أهل المدينة ومن يمر على طريقهم والأحوط الإقتصار على نفس مسجد الشجرة... الثاني: العقيق... الثالث: الجحفة... الرابع: يلملم... الخامس: قرن المنازل...

السيد الكلبي يكتفي: المواقيت المكانية وهي ستة، الأول: مسجد الشجرة، الثاني: العقيق، الثالث: الجحفة، الرابع: قرن المنازل، الخامس: يلملم، السادس: أدنى الحل^(١). السيد الخوئي: وهي عشرة، مسجد الشجرة، وادي العقيق، الجحفة، يلملم، قرن المنازل، مكة القديمة في زمان الرسول ﷺ والتي حذّها من عقبة المدنيين إلى ذي طوى وهي ميقات حج التمتع^(٢)، المنزل الذي يسكنه المكلف وهو ميقات من كان منزله دون الميقات إلى مكة فإنه يجوز له الإحرام من منزله، الجعرانه وهي ميقات أهل مكة لحج القران والافراد، محاذة مسجد الشجرة، أدنى الحل^(٣).

السيد السيستاني: وهي تسعة... إلى قوله: مكة وهي ميقات حج التمتع وكذا حج القران والافراد ولأهل مكة والمجاورين بها... إلى قوله: والأحوط الأولى الإحرام من مكة القديمة^(٤).

السيد الخامنئي: المواقيت: مسجد الشجرة، وادي العقيق، الجحفة، قرن المنازل، ما يحاذي المواقيت السابقة؛ هذه المواقيت هي المواقيت التي متعين على المتمتع بالعمرة أن يحرم منها...^(١)

السيد الشبيري: المواقيت، هي المواضع التي وقَّتها رسول الله ﷺ للإحرام منها لمن يمر بها وهي خمسة: ١ - ذوالحليفة... ٢ - الجحفة... ٣ - وادي العقيق... ٤ - قرن المنازل، ٥ - يلملم^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: هناك أماكن خصَّصها الشريعة الإسلامية للإحرام منها ويجب أن يكون الإحرام من تلك الأماكن ويسمى كل منها ميقاتاً وهي عشرة: مسجد الشجرة، وادي العقيق، الجحفة، يلملم، قرن المنازل، مكة القديمة، المنزل الذي يسكنه المكلف، الجعرانة، محاذة المواقيت الخمسة، أدنى الحل^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور إلى قوله: محاذة المواقيت الخمسة، قال مذهبنا: محاذة مسجد الشجرة^(٤).

الشيخ الصافي: المواقيت على قسمين: زمانية ومكانية، أمّا المواقيت المكاتبة فهي الحدود التي لا يجوز للحاج أن يتجاوزها إلا بإحرام منها أو مما يحاذيها في خصوص مسجد الشجرة، منها: مسجد الشجرة ويسمى ذوالحليفة أو أبيار علي، منها: وادي العقيق، ومنها: الجحفة، ومنها: قرن المنازل، ومنها يلملم وهو جبل من جبال تهامة، ومنها: أدنى الحل^(٥).

الشيخ الفاضل: وهي المواضع التي عيّنت للإحرام وهي خمسة لعمرة التمتع: الأول: ذوالحليفة وهو ميقات أهل المدينة ومن يمر على طريقهم، الثاني: العقيق وهو ميقات أهل نجد والعراق، الثالث: الجحفة، الرابع: يلملم وهو لأهل يمن ومن يمر عليه، الخامس: قرن المنازل وهو لأهل الطائف... إلى قوله مذهبنا: ما ذكرنا من المواقيت هي ميقات

(١) المناسك، ص ٦٢ (٢) فصل الميقات. (٣) المناسك، ص ٧٠، مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ٨٠. (٥) المناسك، ص ٥٦، مع التلخيص.

عمرة الحجِّ وهنا مواقيت أخر...^(١)

الشيخ المكارم: مواقيت الإحرام عشرة، خمسة منها مواقيت أصليّة: ١ - مسجد الشجرة ٢ - الجحفة ٣ - وادي العقيق ٤ - قرن المنازل ٥ - يلملم هذه هي المواقيت الأصلية. ٦ - مكّة المكرّمة مِيقَاتُ حَجِّ التَّمَتُّع ٧ - منزل الشخص نفسه ٨ - الجعرانة ٩ - ما يحاذي أحد المواقيت ١٠ - أدنى الحلّ...^(٢)

الشيخ الوحيد: وهي عشرة: ١ - ذوالحليفة ٢ - وادي العقيق ٣ - الجحفة ٤ - يلملم ٥ - قرن المنازل ٦ - مكّة المكرّمة ٧ - المنزل الذي يسكنه المكلف ٨ - الجعرانة وهي مِيقَاتُ حَجِّ القران والإفراد لمن جاور مكّة بعد السنتين ٩ - محاذة مسجد الشجرة ١٠ - أدنى الحلّ...^(٣)

مِيقَاتُ الشَّجَرَةِ

في التحرير: الأول: ذوالحليفة وهو مِيقَاتُ أهل المدينة ومن يمرّ على طريقهم والأحوط الإقتصار على نفس مسجد الشجرة....

السيد الخامنئي: لا يجزي الإحرام من خارج مسجد الشجرة، نعم يجزي من جميع أنحاء المسجد حتى القسم المستحدث منه^(٤).

السيد الشيرازي: نعم يكفي الإحرام (في مسجد الشجرة) من الزيادات المضافة أخيراً حتى ولو كانت حدود المسجد القديم واضحة^(٥).

في جواب السؤال عن المسجد القديم وفي ص ٥٦: والأحوط وجوباً إيقاع الصلاة والإخطار القلبي بنية الإحرام الإنشائي داخل المسجد الواقع في ذي الحليفة الذي يسمّى بمسجد الشجرة.

السيد الخوئي: ويجوز الإحرام من خارج المسجد محاذياً له من اليسار أو اليمين والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمكان^(٦).

(٣) فصل المواقيت.

(٢) المناسك، ص ٣٥.

(١) ص ٦٢، أحكام الحجّ من تحرير التوسيلة.

(٥) المناسك، ص ٥٧، م ١٢٠، (٦) المناسك، ص ٧٢.

(٤) المناسك، ص ٦٠.

السيد السيستاني: والأحوط الإحرام من مسجدها المعروف بمسجد الشجرة وعدم كفاية الإحرام من خارج المسجد لغير الحائض ومن بحكمها وإن كان محاذياً له^(١).
السيد الغلپايگاني: الأول مسجد الشجرة ويسمى ذوالحليفة أو آبار علي وهو ميقات أهل المدينة ومن كان طريقه عليها وفي الفارسي: می توانند در خارج مسجد شجره با فاصله نزدیک محرم شوند^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: ولا يجوز الإحرام من خارج المسجد محاذياً له من اليسار أو اليمين والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمكان^(٣).
الشيخ التبريزي: ويجوز الإحرام من خارج المسجد محاذياً له من اليسار أو اليمين والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمكان^(٤). وفي الصراط: الميقات هو منطقة ذي الحليفة لا خصوص المسجد^(٥).
الشيخ الصافي: الأولى والأحوط أن يكون الإحرام من داخل المسجد والإحرام من خارج المسجد أيضاً يكفي^(٦).
الشيخ الفاضل: والأحوط الإقتصار على نفس مسجد الشجرة لا عنده في الخارج بل لا يخلو من وجه^(٧).

الشيخ المكارم: لا يجب الإحرام من داخل مسجد الشجرة بل يكفي الإحرام من جوار المسجد أيضاً ثم لا فرق بين المسجد بمحدوده السابقة والمسجد الفعلي الذي وسع كثيراً^(٨).

الشيخ الوحيد: والأحوط الأفضل الإحرام من مسجدها المعروف بمسجد الشجرة^(٩).

أيضاً الشيخ البهجة: إحرام در مسجد شجره احتياطاً در مكان مسجد قديم واصلی

(٢) الأخير، ص ٨١، ٢٨٥ (٣) المناسك، ص ٧٠.

(١) المناسك، ص ٨٠، مواقيت الإحرام.

(٦) المناسك، ص ٨١، مع الترجمة.

(٤) المناسك، ص ٨٠. (٥) الصراط، ص ٧٩.

(٩) فصل المواقيت.

(٧) تعليقات التحرير، ص ٦٢، (٨) المناسك، ص ٣٦.

واقع شود و در صورتی که قسمت اصلی معلوم نباشد می توانند به نذر محرم شوند یا به ظن اکتفا نمایند^(١).

الشیخ النوری: والأحوط وجوباً الإحرام من نفس المسجد مع الإمكان^(٢).

الجنب والحائض

في التحرير م ٢: الجنب والحائض والنفساء جاز لهم الإحرام حال العبور عن المسجد إذا لم يستلزم الوقوف فيه بل وجب عليهم حينئذ ولو لم يمكن لهم بلا وقوف فالجنب مع فقد الماء أو العذر عن استعماله يتيمم للدخول والإحرام في المسجد وكذا الحائض والنفساء بعد نقائهما وأما قبل نقائهما فإن لم يمكن لهما الصبر إلى حال النقاء فالأحوط لهما الإحرام خارج المسجد عنده وتجديده في الجحفة أو محاذاتها.

السيد الكلبي گاني: وأما الجنب والحائض فلا يجوز لهما الدخول في مسجد الشجرة والإحرام منه إلا إذا كانا مجتازين ولو لم يمكن الاجتياز يجب عليهما الإحرام من خارج المسجد قريباً منه^(٣).

السيد الخوئي: ويجوز الإحرام خارج المسجد (وقد مضى في الفرع السابق).
السيد السيستاني: س: ذكرت في المناسك أن المرأة الحائض ونحوها يجوز لها الإحرام من خارج مسجد الشجرة ولكنها لو دخلت المسجد وأحرمت فيه فهل يصح إحرامها؟
ج: إذا أحرمت حال الاجتياز فيه بالدخول من باب والخروج من باب آخر صح بل يصح مطلقاً على الأقرب^(٤).

السيد الخامنئي: يجب على المرأة ذات العذر الإحرام حال العبور من المسجد إن لم يستلزم المكث فيه فإن استلزم ذلك ولم تتمكن من تأخير الإحرام إلى ارتفاع العذر فعليها الإحرام من الجحفة أو محاذاتها ويجوز لها أيضاً الإحرام من أي مكان معين آخر قبل الميقات بالنذر^(٥).

(٤) الملحق الأول، ص ٥٩، ١١٠.

(٣) المناسك، ص ٨٢.

(٢) المناسك، ص ٨٠.

(١) الأخير، ص ٨٣.

(٥) المناسك، ص ٦٠.

السيد الشيرازي: لا يجوز للحائض الدخول في المسجد إلا اجتيازاً نعم لو أحرمت الحائض في مسجد الشجرة في غير حالة الإجتياز صح إحرامها وإن كانت آثمة إذا ارتكبت ذلك عن علم وعمد واختيار^(١).

* * *

الشيخ البهجة: وظيفة المرأة الحائض وسائر المعذورين إن لم يتمكنوا من دخول المسجد فعليهم على الأحوط الإحرام من خارج المسجد ثم يجددوا الإحرام في الجحفة أو ما يحاذيها، وإذا نامت الحائض في الطريق أو غفلت عن الجحفة ولم تتمكن من العودة إلى الميقات إكتفت بإحرامها الذي عقدته خارج مسجد الشجرة، ويجوز لها الإحرام قبل الميقات بالنذر وإن كانت نائبة^(٢).

الشيخ التبريزي: مضى في الفرع السابق قوله مدّ ظله: يجوز الإحرام من خارج المسجد محاذياً له من اليسار أو اليمين والأحوط الإحرام من نفس المسجد مع الإمكان.

الشيخ الصافي: وأما الجنب والحائض فلا يجوز لهما دخول مسجد الشجرة والإحرام منه إلا إذا كانا مجتازين كأن يكون الدخول من باب والخروج من باب آخر ويحرمان في طريقهما وينويان ويلبيان فإذا لم يمكن الإجتياز وجب عليها الإحرام من خارج المسجد قريباً منه^(٣). وقد مضى في الفرع السابق: الأولى والأحوط أن يكون الإحرام من داخل المسجد.

الشيخ الفاضل: مضى كلامه مدّ ظله في الفرع السابق - وفي مناسك الفارسي^(٤): حائض و نفساء كه هنوز پاک نشده اند اگر نتوانند در حال عبور از داخل مسجد محرم شوند باید کنار مسجد محرم شوند.

الشيخ المكارم: مضى كلامه مدّ ظله في الفرع السابق: لا يجب الإحرام من داخل مسجد الشجرة بل يكفي الإحرام من جوار المسجد أيضاً.

الشيخ الوحيد: والأحوط الأفضل الإحرام من مسجدها المعروف بمسجد الشجرة وقد مضى في الفرع الماضي.

محاذاة الميقات

في التحرير م ٥٤: من لم يمر على أحد المواقيت جاز له الإحرام من محاذاة أحدها... المراد من المحاذاة أن يصل في طريقه إلى مكة إلى موضع يكون السيقات على يمينه أو يساره بخط مستقيم بحيث لو جاوز منه يتمايل الميقات إلى الخلف.

السيد الخوئي: وفي التعدي عن محاذاة مسجد الشجرة إلى محاذاة غيره من المواقيت بل عن خصوص المورد المذكور إشكال بل الظاهر عدم التعدي إذا كان الفصل كثيراً^(١).
السيد السيستاني: فإن من سلك طريقاً لا يمر بشيء من المواقيت السابقة إذا وصل إلى موضع يحاذي أحدها أحرم من ذلك الموضع...^(٢)

السيد الغلپايگاني: ولو حاذى مسجد الشجرة فلا يجوز أن يتعدي موضع المحاذاة إلا بالإحرام^(٣).

السيد الخامنئي: من لم يمر من أحد المواقيت السابقة ووصل إلى مكان يحاذي أحدها أحرم منه^(٤).

السيد الشيرازي: من لم يمر على أحد المواقيت ولا بالقرب منه كفاه الإحرام من أي موضع قبل الحرم سواء كان محاذياً للميقات أو قبله أو بعده ولا حاجة إلى النذر، نعم إن عين موضعاً معيناً قبل الحرم بالنذر تعين^(٥).

الشيخ البهجة: محاذاة المواقيت الخمسة، من كان طريقه إلى مكة لا يمر بأي من المواقيت الخمسة، فعليه الإحرام من محاذاة أول ميقات قريب له وفي صورة عدم إحراز المحاذاة باليقين أو الظن فالأحوط الذهاب إلى الميقات...^(٦)

الشيخ التبريزي: محاذاة مسجد الشجرة إلى قوله مدّظله: وفي التعدي عن محاذاة مسجد الشجرة إلى محاذاة غيره من المواقيت بل عن خصوص المورد المذكور إشكال ولكنه غير بعيد خصوصاً إذا لم يكن الفصل كثيراً^(٧).

(١) المناسك، ص ٨٢

(٢) المناسك، ص ٨٢

(٣) المناسك، ص ٧٤، أخذنا موضع الحاجة.

(٤) المناسك، ص ٨٣

(٥) المناسك، ص ٧٣

(٦) المناسك، ص ٥٦

(٧) المناسك، ص ٦٢

الشيخ الصافي: أمّا المواقيت المكانية فهي الحدود التي لا يجوز للحاج أن يتجاوزها إلا بإحرام منها أو ممّا يحاذيها في خصوص مسجد الشجرة أمّا في غيره فالأحوط ترك كلّ طريق لا يمرّ بالميقات ... أمّا إذا حاذى مسجد الشجرة فلا يجوز أن يتعدّى موضع المحاذاة إلا بالإحرام^(١).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلا أنّه دام ظلّه علّق على قول الإمام (على الأحوط) بقوله: بل على الأقوى^(٢).

الشيخ المكارم: من لا يعبر على المواقيت نفسها إذا عبر من نقطة محاذية للمواقيت أن يحرم منها ولا يجب حتماً أن يذهب إلى أحد المواقيت الخمسة الأولى ليحرم منها^(٣).

الشيخ الوحيد: محاذاة مسجد الشجرة فإنّ من أقام بالمدينة شهراً أو نحوه وهو يريد الحجّ ثمّ بدا له أن يخرج في غير طريق أهل المدينة ... إلى آخر الفرع المذكور في مناسك السيّد الخوئي^(٤) مع تغيير يسير وهو قوله دام ظلّه: (بل عن خصوص مورد النص إشكال)^(٥).

الشيخ النوري: بل عن خصوص المورد المذكور (مسجد الشجرة) إشكال بل الظاهر عدم التعدي إذا كان الفصل كثيراً^(٥).

أحكام المواقيت، الإحرام قبل الميقات

في التحرير م ١: لا يجوز الإحرام قبل المواقيت ولا ينعقد ولا يكفي المرور عليها محرماً بل لا بدّ من إنشائه في الميقات ويستثنى من ذلك موضعان أحدهما: إذا نذر الإحرام قبل الميقات فإنّه يجوز ويصحّ ويجب العمل به ... ثانيهما: إذا أراد إدراك عمرة رجب وخشي فوتها إن أخر الإحرام إلى الميقات، فيجوز أن يحرم قبل الميقات وتحسب له عمرة رجب

السيد الغلپايگاني: ولا يجوز الإحرام قبل الميقات إلا إذا كان قد نذر أن يحرم قبل

(٤) المناسك، ص ٧١

(٣) المناسك، ص ٤٠

(١) المناسك، ص ٥٦ و ٥٨ (٢) م ٤

(٥) المناسك، ص ٨٢

الميقات أو كان قاصداً العمرة المفردة في شهر رجب وقد خشي أن يفوته الإحرام لو أخره إلى الميقات^(١).

السيد الخوئي: لا يجوز الإحرام قبل الميقات ولا يكفي المرور عليه محرماً بل لابد من الإحرام من نفس الميقات ويستثنى من ذلك موردان: ١ - أن ينذر الإحرام قبل الميقات فإنه يصح؛ ٢ - إذا قصد العمرة المفردة في رجب وخشي عدم إدراكها إذا أخر الإحرام إلى الميقات جاز له الإحرام قبل الميقات^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٣).

السيد الخامشي: لا يصح الإحرام قبل الميقات إلا إذا نذر الإحرام من مكان معين قبل الميقات^(٤).

السيد الشبيري: وقد مرّ كلامه دام ظلّه في الفرع السابق فراجع^(٥).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٧).

الشيخ الصافي: ولا يجوز الإحرام قبل الميقات إلا في موردين أحدهما: إذا كان المكلف قد نذر أن يحرم قبل الميقات؛ ثانيهما: لو كان المكلف قاصداً العمرة المفردة في شهر رجب وخشي أن يفوته الإحرام إذا أخره إلى الميقات فإنه يجوز له الإحرام قبل الميقات وتحسب له عمرة رجب^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير في المقدار الذي ذكرناه^(٩).

الشيخ المكارم: لا يجوز عقد الإحرام قبل الميقات كما يحرم تجاوز الميقات من دون إحرام فيجب الإحرام في الميقات فقط إلا في صورتين: ١ - إذا نذر أن يحرم قبل الميقات ففي هذه الصورة يجب أن يني بنذره أينما كان؛ ٢ - من يريد أن يأتي بعمرة شهر رجب

(٣) المناسك، ص ٨٤.

(٢) المناسك، ص ٧٥، مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ٨٥.

(٧) المناسك، ص ١٦٤م، (٧) المناسك، ص ٨٤.

(٥) المناسك، ص ١١١م.

(٤) المناسك، ص ٦٣.

(٩) م ١، أحكام المواقيت.

(٨) المناسك، ص ٦٦.

ويخشى أن ينقضي شهر رجب قبل الوصول إلى الميقات جاز له أن يحرم قبل الميقات حتى يدرك فضل العمرة الرجبية ولا يفوته^(١).

الشيخ الوحيد: المتن من السيد الخوئي^(٢) إلى قوله مدّ ظله: الأول: أن ينذر الإحرام قبل الميقات من مكان معين فإنه يصحّ ولا يلزمه التجديد في الميقات... الثاني: إذا قصد العمرة المفردة في رجب وخشي عدم إدراكها إذا أخر الإحرام إلى الميقات جاز له الإحرام قبل الميقات وتحسب له عمرة رجب^(٣).

الشيخ النوري: لا يجوز الإحرام قبل الميقات ويستثنى من ذلك موردان...^(٤)

لا يجوز تأخير الإحرام عن الميقات

في التحرير م ٣: لا يجوز تأخير الإحرام عن الميقات فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول مكة أن يتجاوز الميقات إختياراً بلا إحرام بل الأحوط عدم التجاوز عن محاذاة الميقات أيضاً وإن كان أمامه ميقات آخر...

السيد الغلپايگاني: وكذا لا يجوز أيضاً لمن كان قاصداً دخول مكة أن يتجاوز الميقات إلا بإحرام صحيح جامع للشرائط^(٥).

السيد الشيرازي: من يمرّ بذوي الحليفة أو يمرّ بالجحفة قاصداً الحرم أو مكة المكرمة يجب عليه الإحرام من الميقات^(٦).

السيد الخوئي: كما لا يجوز تقديم الإحرام على الميقات لا يجوز تأخيره عنه، فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول مكة أن يتجاوز الميقات إختياراً إلا محرماً حتى إذا كان أمامه ميقات آخر^(٧) فلو تجاوزه وجب العود إليه مع الإمكان.

السيد السيستاني: فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول الحرم أو مكة أن يتجاوز الميقات إختياراً إلا محرماً وإن كان أمامه ميقات آخر^(٨).

(١) المناسك، ص ٥٣، مع التلخيص.

(٢) المناسك، م ١٦١، مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ٨٣. (٤) المناسك، ص ٨٥.

(٥) المناسك، ص ٥٦، مع التلخيص وتفسير.

(٦) المناسك، ص ١٦٧، م ١٦٧. (٧) المناسك، م ١٦٧.

السيد الخامشي: لا يجوز تأخير الإحرام إلى ما بعد الميقات إختياراً سواء كان بعده ميقات آخر أم لا^(١).

الشيخ البهجة: كما لا يجوز تقديم الإحرام على الميقات لا يجوز تأخيره عنه فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول مكة...^(٢)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٣).
الشيخ الصافي: وكذلك لا يجوز أيضاً أن يتجاوز المكلف الميقات مع قصده دخول مكة إلا بإحرام صحيح جامع للشرائط المعتبرة...^(٤)

الشيخ الفاضل: له دام ظلّه تعليقان في المتن الذي ذكرناه من التحرير:
الأول: التعليق على جملة: (فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة) بقوله: في التفريع ما لا يخفى من المناقشة فإن حرمة الإحرام بعد الميقات كحرمة الإحرام قبل الميقات حرمة تشريعية وحرمة التجاوز عن الميقات من دون إحرام حرمة ذاتية كحرمة الدخول في مكة بغير إحرام.

الثاني: التعليق على جملة: (بل الأحوط) بقوله: بل الأحوط الأولى^(٥).
الشيخ المكارم: لا يجوز أن يجتاز الإنسان الميقات من دون الإحرام إلا أن يكون أمامه ميقات آخر ففي هذه الصورة فقط يصح الإحرام من الميقات الآخر وإن كان الأحوط وجوباً الإحرام من الميقات الأول وإذا لم يمكنه ذلك بطل حجّه^(٦).
الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

لو أخر الإحرام عن الميقات

في التحرير م ٤: لو أخر الإحرام عن الميقات عالماً عامداً ولم يتمكن من العود إليه لضيق الوقت أو لعذر آخر ولم يكن أمامه ميقات آخر بطل إحرامه وحجّه ووجب عليه

(١) المناسك، ص ٦٤. (٢) المناسك، م ١٦٧. (٣) المناسك، م ١٦٧. (٤) المناسك، ص ٦٥.

(٥) ص ٦٦، م ٣. (٦) المناسك، م ٥٥. (٧) المناسك، م ١٦٤.

الإتيان في السنة الآتية إذا كان مستطيعاً...

السيد الخوئي: إذا ترك الإحرام من الميقات عن علم وعمد حتى تجاوزه ففي المسألة صور (صور أربع): قول حكم بصحة عمله في الصورة الأولى من دون إشكال وهو يمكنه من الرجوع إلى الميقات والإحرام منه وأما الصور الثلاث الأخيرة فقال ﷺ: قد حكم جمع من الفقهاء بفساد العمرة في الصور الثلاث الأخيرة ولكن الصحة فيها لا تخلو من وجه وإن ارتكب محرماً بترك الإحرام من الميقات لكن الأحوط مع ذلك إعادة الحج عند التمكن منها^(١).

السيد السيستاني: إذا ترك الإحرام من الميقات عن علم وعمد حتى تجاوزه ولم يتمكن من الرجوع إلى الميقات سواء كان خارج الحرم أم كان داخله متمكناً من الرجوع إلى الحل أم لا والأظهر في هذه الصورة بطلان الحج وعدم الإكتفاء بالإحرام من غير الميقات ولزوم الإتيان بالحج في عام آخر إذا كان مستطيعاً^(٢).

السيد الشبيري: من يقصد الحرم أو مكة إذا أخر الإحرام من الميقات بلا عذر أثم وليرجع إلى ذلك الميقات فإن لم يمكنه الرجوع فإن كان في طريقه ميقات آخر يحرم منه وإلا فإن أمكنه الإحرام من بعض المواقيت الأخرى يجب الإحرام منها ولو لم يمكنه ذلك أيضاً بطل حجه أو عمرته ولو كان الحج أو العمرة واجباً عليه أعاده^(٣).

وقال في ص ٢١٠: لو أخر الإحرام للحج من دون عذر إلى زمان لا يمكن معه إدراك الوقوف الاختياري بعرفات بطل حجه.

* * *

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي تقريباً إلى قوله دام ظله: (الرابعة: أن يكون خارج الحرم ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات) وفي هذه الصورة يلزمه الإحرام من مكانه أيضاً ويقضي العمرة بعد إتيانها في الصورة الثانية والثالثة والرابعة^(٤).
الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي ﷺ في المقدار المذكور^(٥).

(٣) المناسك، ص ٥٩.

(٢) المناسك، ص ٨٦، أخذنا موضع الحاجة.

(١) المناسك، ١٦٨م.

(٥) المناسك، ص ٨٦، ١٦٨م.

(٤) المناسك، ص ٧٥.

الشيخ الصافي: أمّا إذا كان قد ترك الإحرام متعمداً ثمّ تعذّر عليه الذهاب إلى الميقات لتدارك إحرامه منه ففي المسألة ثلاث صور:
الأولى: أن يكون قاصداً مكة فقط بدون نسك فيكون آثماً فقط بتركه الإحرام وبدخول مكة بدونها ولا قضاء عليه مطلقاً.
الثانية: أن يكون عازماً على العمرة المفردة فيكفيه الإحرام من أدنى الحل وإن أتمّ بتجاوزه الميقات بدون إحرام.

الثالثة: أن يكون عازماً على الحجّ فيتعيّن عليه الإحرام من الميقات إن أمكنه حتى لو كان أمامه ميقات آخر وإذا لم يتمكن أحرم من الميقات الذي أمامه وأتمّ حجّه وإن لم يكن أمامه ميقات آخر فالأقوى بطلان عمرته أو حجّه^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: إذا اجتاز الميقات من دون الإحرام عالماً عامداً وجب أن يعود إلى الميقات ويحرم منه وإن لم يمكنه ذلك بطل حجّه ويجب أن يأتي بالحجّ في السنة القادمة^(٣).
الشيخ الوحيد: إذا ترك المكلف المريد للنسك الإحرام من الميقات عن علم وعمد حتى تجاوزه فإن تمكّن من الرجوع إلى الميقات وجب عليه الرجوع والإحرام منه سواء أكان رجوعه من داخل الحرم أم كان من خارجه؟ وإن لم يتمكن من العود ولم يكن أمامه ميقات آخر وجب عليه الإتيان بالحجّ في السنة القادمة إذا كان مستطيعاً وإلا فلا^(٤).

ترك الإحرام مع العذر.

في التحرير م ٦ مع التلخيص: لو كان له عذر عن إنشاء أصل الإحرام في الميقات لمرض أو إغماء أو نسيان أو جهل بالحكم أو الموضوع فتجاوز عنه ثمّ زال وجب عليه العود إلى نحو الميقات بمقدار الإمكان وإن كان الأقوى عدم وجوبه نعم لو كان في الحرم

(١) المناسك، ص ٦٣. (٢) م ٤.

(٣) المناسك، م ٥٦.

(٤) المناسك، ص ٧٤، م ١٦٥.

خرج إلى خارجه مع الإمكان ومع عدمه يحرم من مكانه... وكذا لو تركه نسيان أو جهل بالحكم أو الموضوع...

السيد الخوئي: إذا ترك الإحرام عن نسيان أو إغفاء أو ما شاكل ذلك أو تركه عن جهل بالحكم أو جهل بميقات فللمسألة صور أربع.

أقول: ومحصل الوظيفة فيها إن أمكن الرجوع إلى الميقات فليرجع وإن لم يمكن لكن أمكن الرجوع إلى خارج الحرم فيجب وإن لم يتمكن ذلك أيضاً فليحرم من مكانه^(١).

السيد السيستاني: المتن إلا أنه احتاط في الصورة الرابعة وقال: والأحوط له في هذه الصورة أن يرجع بالمقدار الممكن ثم يحرم والصورة الرابعة: (أن يكون خارج الحرم ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات) فقال السيد الخوئي: وعليه في هذه الصورة أن يحرم من محله وقال السيد السيستاني: والأحوط في هذه الصورة أن يرجع بالمقدار الممكن ثم يحرم^(٢).

السيد الكلبايكاني: ومن ترك الإحرام من الميقات ولم يحرم نسياناً أو جهلاً أو كان لا يريد النسك ثم بدا له أن يدخل مكة وجب عليه الرجوع إلى الميقات إن أمكن وإن كان أمامه ميقات آخر على الأحوط ولو لم يتمكن من الرجوع إلى الميقات الأول فعليه الإحرام من الميقات الذي أمامه وإن لم يكن أمامه ميقات يرجع إلى جهة الميقات ما أمكنه ويحرم وإلا فيحرم من محله^(٣).

السيد الشبيري: من يقصد الحرم أو مكة إذا جاوز الميقات بلا إحرام عن عذر من جهل أو نسيان أو غيرهما فإن أمكن الرجوع إلى ذلك الميقات وجب عليه الرجوع دخل الحرم أو بعده أم لا وإن لم يتمكن من الرجوع إلى ذلك الميقات ولكن أمامه ميقات آخر أحرم منه وإن لم يكن في طريقه ميقات آخر وكان خارج الحرم أحرم من مكانه وإن كان دخل الحرم يخرج من الحرم ويحرم خارجه وإن لم يمكنه الخروج أحرم من مكانه وأجزأه^(٤).

(١) المناسك، ١٦٩م. (٢) المناسك، ص ٨٧. (٣) المناسك، ص ٨٣.

(٤) المناسك، ص ٥٩، مع التلخيص وفي ص ٢١٠ له مدّ ظله كلام.

السيد الخامشي: إذا جاوز الميقات من دون إحرام لجهل أو لعذر آخر فإن تمكّن من الرجوع إلى الميقات وجب الرجوع سواء كان داخل الحرم أم خارجه وإن لم يتمكّن وكان داخل الحرم وجب الخروج منه والأحوط وجوباً أن لا يحرم إلا بعد الإقتراب من الميقات ...

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في جميع الصور إلا مع إضافة قوله مذهب في أول الفرع: أو جهل بالميقات (من دون تقصير في ذلك) (١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٢).

الشيخ الصافي: من ترك الإحرام من الميقات جهلاً منه أو نسياناً أو جاهلاً بالميقات وجب عليه الذهاب إلى الميقات إن تمكّن منه وإن كان أمامه ميقات آخر على الأحوط وإذا لم يتمكّن من الذهاب إلى الميقات الأول فعليه الإحرام من الميقات الذي أمامه وإن لم يكن أمامه ميقات رجع إلى جهة الميقات ما أمكنه وأحرم وإلا أحرم من محله... (٣)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار الذي ذكرناه إلا في جملة (وإلا أحرم من مكانه) فإنه دام ظله علق عليها بقوله: محل إشكال وكذا ما بعده من الأحكام في الإغماء ونحوه (٤).

الشيخ المكارم: إذا لم يحرم من الميقات جهلاً أو نسياناً وجب عند التذكر أن يحرم من مكانه إذا كان خارج الحرم وإذا كان قد دخل الحرم خرج إلى خارج الحرم مثل التنعيم وأحرم من هناك وإذا لم يمكنه الخروج من الحرم أحرم من حيث هو فيه (٥).

الشيخ الوحيد: إذا ترك الإحرام عن نسيان أو إغماء أو ما شاكل ذلك أو تركه عن جهل بالحكم أو جهل بالميقات فللمسألة كسابقتهما صور أربع ... إلى آخر ما ذكر في مناسك السيد الخوئي في هذا الفرع (٦).

الشيخ النوري: إذا ترك الإحرام عن نسيان أو إغماء أو ما شاكل ذلك... (٧).

(١) المناسك، ص ٧٦م ١٦٩، (٢) المناسك، ص ٨٧م ١٦٩، (٣) نحو ما ذكره السيد الكليني في ص ٦٢.

(٤) م ٦، (٥) المناسك، م ٥٧، (٦) المناسك، م ١٦٦.

(٧) المناسك، ص ٨٦، نظير ما ذكرناه من السيد الخوئي.

نسيان الإحرام من العمرة أو الحج

في التحرير م ٦: ...ولو نسي الإحرام ولم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة ولم يتمكن من الجبران فالأحوط بطلان عمرته وإن كانت الصلوة غير بعيدة ولو لم يتذكر إلى آخر أعمال الحج صحت عمرته وحجّه.

السيد الخوئي: قال جمع من الفقهاء بصلوة العمرة فيما إذا أتى المكلف بها من دون إحرام لجهل أو نسيان ولكن هذا القول لا يخلو من إشكال...^(١). لو نسي الإحرام للحج ولم يذكر حتى أتى بجميع أعماله صحّ حجّه وكذلك الجاهل^(٢).
السيد السيستاني: نفس المتن.^(٣)

السيد الكلبايكاني: وأمّا إذا لم يتمكن من الرجوع أصلاً فيجب عليه الإحرام من موضعه وتصحّ عمرته وكذا تصحّ عمرته أيضاً إن نسي الإحرام حتى أتمّ جميع الواجبات وكذا لو ترك الإحرام جهلاً بوجوبه^(٤) أو أحرم من مكان غير محاذ للميقات بتوهم أنه يحاذي الميقات وغير ذلك من الأعذار ففي جميع الصور المتقدمة تصحّ عمرته^(٥).
السيد الشيرازي: مرّ كلامه دام ظلّه في الفرع المتقدم فراجع.

* * *

الشيخ البهجة: قال جمع من الفقهاء بصلوة العمرة فيما إذا أتى المكلف بها من دون إحرام...^(٦)

الشيخ التبريزي: نفس المتن في الفرعين المذكورين أعني نسيان إحرام العمرة ونسيان إحرام الحج^(٧).

الشيخ الصافي: وأمّا إذا لم يتمكن من الرجوع أصلاً وجب عليه الإحرام من موضعه وصحّت عمرته وكذلك صحّت عمرته أيضاً إذا نسي الإحرام حتى أتمّ جميع

(١) المناسك، م ١٧٢. (٢) المناسك، م ١٧٦. (٣) مسألة ١٧٢ ومسألة ١٧٦. (٤) المناسك، ص ٨٤.

(٥) المناسك، ص ٨٤. (٦) إلى آخر ما ذكر من السيد الخوئي رحمه الله في هذا الفرع وفي فرع ١٧٦ فراجع.

(٧) المناسك، ص ٨٩ وص ٩٢.

الواجبات إلى آخر ما ذكرنا عن السيد الكلبي يگاني رحمته الله (١).
 الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (وإن كانت الصلحة غير بعيدة) فإنه دام ظلّه
 علّق عليها بقوله: لم يقدّم دليل على الصلحة بل الظاهر العدول إلى غير حج التمتع (٢).
 الشيخ المكارم: إذا ترك الإحرام عن جهل أو نسيان والتفت إلى ذلك بعد إتمام
 الأعمال صحت أعماله سواء كان في عمرة التمتع أو الحج أو العمرة المفردة (٣).
 الشيخ الوحيد: إذا أتى المكلف بالعمرة مفردة كانت أو تمتعاً من دون إحرام لجهل أو
 نسيان فالأحوط الإعادة. وقال: لو نسي إحرام الحج ولم يذكر حتى أتى بجميع أعماله
 صحّ حجه وكذلك الجاهل (٤).
 الشيخ النوري: مضى في الفرع السابق (٥).



(١) المناسك، ص ٦٣. (٢) م ٦٠. (٣) المناسك، ص ٤٦ م ٦٠. (٤) المناسك، م ١٦٩ و م ١٧٣.

(١) المناسك، ص ٦٣. (٢) م ٦٠.

(٥) المناسك، ص ٨٦.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الإحرام

في التحرير: الواجبات وقت الإحرام ثلاثة؛ الأول: القصد لا بمعنى قصد الإحرام بل بمعنى قصد أحد النسك فإذا قصد العمرة مثلاً ولتبي صار محرماً ويترتب عليه أحكامه وأما قصد الإحرام فلا يعقل أن يكون محققاً بعنوانه فلو لم يقصد أحد النسك لم يتحقق إحرامه...

السيد الغلپایگانی: واجبات الإحرام ثلاثة؛ الأول: لبس ثوبي الإحرام، الثاني: النية، الثالث: التلبية.

النية: وهي العزم وقصد الإحرام لعمرة التمتع أو للحج إمتثالاً لأمر الله تعالى وأن يجعل على نفسه ترك جميع محرمات الإحرام الخمسة والعشرين محرماً ويلتزم به قربته إلى الله تعالى^(١).

السيد الخوئي: واجبات الإحرام ثلاثة أمور؛ الأمر الأول: النية ومعنى النية أن يقصد الإتيان بما يجب عليه في الحج أو العمرة متقرباً إلى الله تعالى وفيما إذا لم يعلم المكلف به تفصيلاً وجب عليه قصد الإتيان به إجمالاً، فإن أحرم من غير قصد بطل إحرامه^(٢).

السيد السيستاني: الأمر الأول: النية ومعنى النية أن يعقد العزم على الإتيان بالحج أو العمرة متقرباً إلى الله تعالى...^(٣)

السيد الخامنشي: الأول: النية ويعتبر فيها أمور: ١ - قصد الإتيان بالنسك من عمره أو حج، ٢ - القرية والإخلاص، ٣ - تعيين كون الإحرام للعمرة أو للحج^(١).
السيد الشيرازي: واجبات الإحرام خمسة - نية الإحرام وهي الواجب الرابع من واجبات الإحرام ويعتبر فيها أمور ثلاثة: ١ - قصد العمل أي ينوي الإتيان بأفعال العمرة أو الحج ومنها التلبية ٢ - قصد التعيين أي يعين نوع العمرة أو الحج الذي يريد أن يأتي به في النية ٣ - قصد القرية^(٢).

الشيخ البهجة: المتن من السيد الخوئي إلى قوله دام ظلّه: وجب عليه على الأحوط حينئذٍ الأخذ بما يجب عليه فعله أو تركه شيئاً فشيئاً من الرسائل العملية أو ممن يثق به من المعلمين لكي يلاحظ في نيته عند الإحرام جميع تكاليفه ولو بنحو الإجمال فلو أحرم من غير قصد بطل إحرامه^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الصافي: واجبات الإحرام ثلاثة: ١ - لبس ثوبي الإحرام للرجال، ٢ - النية، ٣ - التلبية؛ النية وهي العزم على الإحرام سواء في عمرة التمتع أو في الحج إمتثالاً لأمر الله تعالى وأن يجعل الحاج على نفسه ترك جميع محرمات الإحرام ويلتزم به قرينة إلى الله تعالى^(٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى جملة: (فلا يعقل) فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: (عدم المعقولية غير ظاهر نعم لا دليل عليه في مقام الإثبات).

الشيخ المكارم: الأول: النية، نية الإحرام هي أن يقصد تحريم أمور - سنذكرها فيما بعد - على نفسه ثم يأتي بأعمال العمرة والحج بعد ذلك ويكفي أن يقول بلسانه أو في قلبه أحرم لعمرة التمتع من الحج الواجب أو المستحب لنفسه أو بالنيابة عن فلان قرينة إلى الله ويكون مقصوده من (أحرم) هو تحريم الأعمال والأمور المذكورة على نفسه^(٦)...

(١) المناسك، ص ٦٨، مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ٦١ وص ٧٠.

(٣) المناسك، ص ٧٩.

(٤) المناسك، ص ٩٢.

(٥) المناسك، ص ٥٠، على نحو ما مر من السيد لالكلايگاني.

(٦) المناسك، ص ٤٧.

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(١).
 الشيخ النوري: واجبات الإحرام ثلاثة أمور: الأول: النية، الثاني: التلبية، الثالث:
 لبس الثوبين^(٢).

ما يعتبر في النية

في التحرير م ١ و ٢ و ٣: يعتبر في النية القربة والخلوص كما في سائر العبادات ...
 ويجب أن تكون مقارنة للشروع فيه ... ويعتبر في النية تعيين المنوي من الحج والعمرة
 وأن الحج تمتع أو قران أو أفراد وأنه لنفسه أو غيره وأنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو
 الندبي ... ولا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات لا تفصيلاً ولا إجمالاً بل لو عزم على
 ارتكاب بعض المحرمات لم يضرب إحرامه نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحج من المحرمات
 لا يجتمع مع قصد الحج.

السيد الخوئي: يعتبر في النية أمور: ١ - القربة كغير الإحرام من العبادات، ٢ - أن
 تكون مقارنة للشروع فيه ٣ - تعيين أن الإحرام للعمرة أو الحج وأن الحج تمتع أو قران
 أو أفراد وأنه لغيره أو لنفسه وأنه حجة الإسلام أو الحج النذري أو الواجب بالافساد أو
 الندبي فلو نوى الإحرام من غير تعيين بطل إحرامه^(٣) ولا يعتبر في صحة الإحرام العزم
 على ترك محرماته حدوثاً وبقاءً إلا الجماع والاستمنا^(٤).

السيد السيستاني: الثالث: مما يعتبر في النية تعيين المنوي وأنه الحج أو العمرة ...
 وإذا كان عن غيره فلا بد من قصد ذلك ويكفي في وقوعه عن نفسه عدم قصد الوقوع عن
 الغير...^(٥)

السيد الكلبيگاني: ويستحب هنا التلطف بالنية دون سائر العبادات فيقول بعد نزع
 المخيط ولبس ثوبي الإحرام أحرم لعمرة التمتع لحج الإسلام لوجوبه أداءاً إصالة قربة
 إلى الله تعالى وإن كان الحج ندباً فيقول (لندبه) بدل كلمة لوجوبه وإن كان نائباً عن غيره

(٣) المناسك، ص ٨٣.

(٢) المناسك، ص ٩٠، مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ٧٨.

(٥) المناسك، ص ٩٢.

(٤) المناسك، ص ٨٤.

قَصَدَ النِّيَابَةَ عَنْهُ...

السيد الخامشي: مضى كلامه في الفرع السابق^(١).

السيد الشبيري: قال مَذْظَلَّهُ في الفرع السابق يعتبر في النِّيَّةِ أمور ثلاثة فراجع.

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٢) وقال مَذْظَلَّهُ: لا يعتبر في حقيقة الإحرام العزم على ترك محرماته ومعنى الإحرام كما ذكر البعض أن يجعل على نفسه ترك بعض الأمور التي سيأتي بيانها.

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٣) فيما ذكرناه من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الصافي: وقد مرَّ كلامه مَذْظَلَّهُ في الفرع السابق^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير إلى جملة: (أن تكون مقارنة للشروع فيه) فإنه دام ظله علق عليها بقوله: (لا مجال لتصوير عدم المقارنة بعد كون النِّيَّةِ دخيلة في الإحرام) إلى آخر التعليقة بطولها.

الشيخ المكارم: أضاف إلى ما مرَّ في الفرع السابق قوله دام ظله: المقصود من قصد القربة، هو قصد جلب رضا الله تعالى والتقرب إلى ذاته المقدسة ويجب أن يقصد في نفس الوقت الإتيان بمناسك العمرة أو الحج^(٦).

الشيخ الوحيد: أضاف إلى ما مرَّ من السيد الخوئي من اعتبار أمور ثلاثة في النِّيَّةِ قوله دام ظله: لا يعتبر في صحَّة النِّيَّةِ التلفُّظ ولا الإخطار بالبال بل يكفي الداعي كما في غير الإحرام من العبادات ولا يعتبر في صحَّة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءً فيصحَّ الإحرام حتى مع العزم على ارتكابها إلا إذا كان عازماً من أول الإحرام على الإتيان بما يكون مبطلاً للإحرام كالجماع قبل الفراغ من السعي في العمرة المفردة...^(٧)

الشيخ النوري: لا يعتبر في صحَّة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءً إلا الجماع والإستمناء...^(٨)

(١) المناسك، ص ٦٨. (٢) المناسك، ص ٨٠. (٣) المناسك، ص ٩٢. (٤) المناسك، ص ٥٠.

(٥) المناسك، ص ٦٣م ٦٤. (٦) المناسك، ص ٧٦. (٧) المناسك، ص ٩١.

لا يعتبر قصد ترك المحرمات

في التحرير م ٣: ولا يعتبر في الإحرام قصد ترك المحرمات، لا تفصيلاً ولا إجمالاً، بل لو عزم على ارتكاب بعض المحرمات لم يضر بإحرامه، نعم قصد ارتكاب ما يبطل الحج من المحرمات لا يجتمع مع قصد الحج.

السيد الخوئي: لا يعتبر في صحة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءً إلا الجماع والإستثناء^(١).

السيد السيستاني: المتن مع قوله فيصح الإحرام حتى مع العزم على ارتكابها نعم إذا كان عازماً حين الإحرام في العمرة المفردة في ذلك، فالظاهر بطلان إحرامه وكذلك الحال في الإستثناء على الأحوط...^(٢)

السيد الشيرازي: الأحوط استحباباً أن ينوي بالتلبية تحريم تروك الإحرام على نفسه وأن يكون عازماً على إجتنبها خصوصاً مباشرة النساء وإن كان العزم على تركها أيضاً غير واجب ولا يضر بصحة الإحرام بل الأقوى أن لو قصد ارتكاب المحرمات حتى مباشرة النساء لا يضر بإحرامه، هذا في غير العمرة المفردة...^(٣)

السيد الكلبايكاني: النية وهي العزم وقصد الإحرام وأن يجعل على نفسه ترك جميع المحرمات الخمسة والعشرين، ويلتزم به قرباً إلى الله تعالى^(٤)؛ وفي الآداب ص ١٤٤: الظاهر أن نية الإحرام لا يعتبر فيها العزم على ترك المحرمات وتوطين النفس عليه، بل هو إنشاء التحريم على نفسه، وهو لا ينافي العلم بإرتكاب بعضها ولو مختاراً....

* * *

الشيخ البهجة: لا يعتبر في حقيقة الإحرام العزم على ترك محرماته، ومعنى الإحرام كما ذكر البعض أن يجعل على نفسه ترك بعض الأمور.

الشيخ التبريزي: لا يعتبر في صحة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءً إلا الجماع والإستثناء...^(٥)

(٣) المناسك، ص ٧١، م ١٥٤ (٤) المناسك، ص ٧٨

(١) المناسك، ١٧٨ م، ص ٨٤ (٢) المناسك، ص ٩٣

(٥) المناسك، ص ٩٣

الشيخ الصافي: النية وهي العزم على الإحرام سواء في عمرة التمتع أو في الحج امتثالاً لأمر الله تعالى وأن يجعل الحاج على نفسه ترك جميع المحرمات ويلتزم به قرباً إلى الله تعالى^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور عن الإمام^(٢).

الشيخ المكارم: نية الإحرام هي أن يقصد تحريم أمور (الخمس والعشرون) على نفسه «فصل الإحرام» وقال دام ظله: إذا قصد ونوى حين عقد نية الإحرام أن يرتكب بعض محرمات الإحرام (مثل التظليل في ذلك الحين في حال السفر ويكون تحت سقف السيارة أو الطائرة من دون ضرورة) فأحرامه لا يخلو عن إشكال وأما إذا كان في نيته من الأول ترك جميع المحرمات ثم تغيرت نيته بعد عقد الإحرام أو ارتكب بعض تلك المحرمات لم يضر ذلك بإحرامه وإن وجبت عليه الكفارة في بعض الموارد^(٣).

الشيخ الوحيد: لا يعتبر في صحة الإحرام العزم على ترك محرماته حدوثاً وبقاءً فيصح الإحرام حتى مع العزم على ارتكابها إلا عازماً من أول الإحرام على الإتيان بما يكون مبطلاً للإحرام، كالجماع قبل الفراغ من السعي في العمرة المفردة...^(٤).

التلبيات الواجبة

في التحرير: الثاني من الواجبات التلبيات الأربع وصورتها على الأصح أن يقول: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، فلو اكتفى بذلك كان محرماً وصح إحرامه، والأحوط الأولى...»

السيد الكلپايگاني: التلبية الواجبة التي ينعقد بها الإحرام هي التلبيات الأربع وهي... والأحوط أن يضيف إليها: «إِنَّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك»^(٥).
السيد الخوئي: الأمر الثاني: التلبية وصورتها... والأحوط الأولى إضافة هذه الجملة: «إِنَّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك»^(٦).

(٤) المناسك، ص ١٧٥م.

(٣) المناسك، ص ٤٩.

(٢) التعليق، ص ٦٩.

(١) المناسك، ص ٥٠.

(٦) المناسك، ص ٨٤.

(٥) المناسك، ص ٧٨.

السيد السيستاني: المتن المذكور إلا قوله مدّ ظلّه ويجوز إضافة لبيك إلى آخرها بأن يقول: لا شريك لك لبيك.

السيد الخامشي: الثاني: التلبية وكيفيةها على الأصح... والأحوط إستحباً بأن يقول بعد التلبيات الأربع المقدمة: «إنّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك»^(١).

السيد الشيرازي: صيغة التلبية الواجبة هي: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك إنّ الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» - ولا يلزم إضافة لبيك بعد ذلك^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله إلى قوله دام ظلّه: ووجوب كسر همزة إنّ متّجه والتلبية الكاملة هي: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد والنعمة لك والملك لك، لا شريك لك لبيك»^(٣).

الشيخ التبريزي: المتن المنقول من السيد الخوئي رحمه الله^(٤).

الشيخ الصافي: المتن المنقول من السيد الكليني رحمه الله إلى قوله دام ظلّه: والأحوط وجوباً أن يضيف إليها: إنّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، والأولى أن يقول بعدها: لبيك^(٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير في المقدار الذي أوردناه^(٦).

الشيخ المكارم: الثاني التلبية، يجب التلبية عند الإحرام وهي أن يقول بالعربية الصحيحة، لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، وهذه الصورة هي الأحوط وجوباً والأفضل أن يجتنب ما زاد عن هذه العبارات إلا ما سيأتي ذكره في المستحبات^(٧).

الشيخ الوحيد: الأمر الثاني التلبية وصورتها أن يقول... وتستحب إضافة هذه الجملة: «إنّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك»، بل وما

(١) المناسك، ص ٧٠

(٢) المناسك، ص ٧٢م ١٦١ (٣) المناسك، ص ٨٠

(٤) المناسك، م ٦٦

(٦) ص ٧١

(٥) المناسك، ص ٥٢

زاد على ذلك كما في النص^(١).

الشيخ الثوري: المتن إلى قوله دام ظلّه: والأحوط الأولى إضافة هذه الجملة...^(٢).

لزوم صحة التلبية

في التحرير م ٨: يجب الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعاة أداء الكلمات على القواعد العربية فلا يجزي الملحون مع التمكن من الصحيح ولو بالتلقين أو التصحيح ومع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بين إتيانها بأي نحو أمكنه وترجمتها بلغته...

السيد الخامنئي: يجب أداء المقدار الواجب من التلبية بصورة صحيحة كتكبير الإحرام في الصلاة...^(٣).

السيد الخوئي: على المكلف أن يتعلم ألفاظ التلبية ويحسن أداءها بصورة صحيحة كتكبير الإحرام في الصلاة ولو كان ذلك من جهة تلقين هذه الكلمات من قبل شخص آخر^(٤).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٥).

السيد گلپايگاني: ويجب الإتيان بها بالعربية الفصحى فلا يكفي الملحون مع التمكن من الصحيح^(٦).

السيد الشيرازي: يجب أداء مقدار الواجب من التلبية والتلفظ بها بوجه صحيح^(٧).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي ؑ إلى قوله دام ظلّه: «فإذا لم يتعلم تلك الألفاظ ولم يتيسر له التلقين يجب عليه التلفظ بها بالمقدار الميسور والأحوط في هذه الصورة الجمع بين الإتيان بالمقدار الذي يتمكن منه والإتيان بترجمتها والإستناة لذلك»^(٨).
الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور إلى آخره الذي هو من السيد الخوئي ؑ^(٩).

(١) المناسك، ص ٨٠ (٢) المناسك، ص ٤١٢ (٣) المناسك، ص ٧١ (٤) المناسك، م ١٧٩، ص ٨٥

(٥) المناسك، ص ٩٤ (٦) المناسك، ص ٧٩ (٧) المناسك، ص ٧٣ (٨) المناسك، م ١٧٩

(٩) المناسك، م ١٧٩

الشيخ الصافي: ويجب الإتيان بها على العربية الفصحى فلا يكفي الملحون مع التمكن من التصحيح فيجب على الحاج أن يقرأها صحيحة وإذا لم يتمكن من قرائتها صحيحة يقف معه معلّم يلقّنه بها صحيحة ومع العدم فالأحوط أن يجمع بين الملحونة وترجمتها وبين الاستنابة^(١) على نحو ما مرّت الإشارة إليها من السيد الكلبي يگاني^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى جملة (فالأحوط الجمع) فإنّه دام ظلّه قال: الأولى والأخيرة كفاية الملحون فقط.

الشيخ المكارم: إذا لم يمكنه أن يؤدّي بنفسه هذه العبارات بالعربية الصحيحة يكفيّه أن يقرأها أحد بتوّة ثمّ يكررها هو بعده، وإذا لم يكن قادراً على التلفظ الصحيح، الأحوط أن يقول و يقرأ ما يقدر عليه ثمّ يقول ترجمته أيضاً ويستنيب شخصاً قادراً على ذلك ليبلّي نيابة عنه أيضاً^(٣).

الشيخ الوحيد: فإذا لم يتعلّم تلك الألفاظ ولم يتيسّر له التلقين يجب عليه التلفّظ بما يصدق عليه التلبية ولو كان ملحوناً، والأحوط استحباباً في هذه الصورة الجمع بين الإتيان بما ذكر، والترجمة والاستنابة لها^(٤).

المعذور عن التلبية

في التحرير م ٨: ... ومع عدم تمكنه (من الصحيح) فالأحوط الجمع بين إتيانها بأيّ نحو أمكنه وترجمتها بلغته والأولى الاستنابة مع ذلك ...

السيد الكلبي يگاني: ولو لم يتمكن من قراءتها صحيحة يلقّنه إياها غيره على النحو الصحيح ولو لم يوجد من يلقّنه فالأحوط أن يجمع بين الملحونة وترجمتها وبين أن يستنيب شخصاً يلبّي بدلاً عنه بعد أن يلبّي هو بنفسه^(٥).

السيد الخامشي: فإن لم يقدر على التعلّم ولم يتمكن من الأداء الصحيح بالتلقين تلفّظ بها كيفما يقدر والأحوط أن يستنيب مع ذلك^(٥).

(٤) المناسك، ص ٨٠

(٣) المناسك، م ١٧٦

(٢) المناسك، م ٦٧

(١) المناسك، ص ٥٣

(٥) المناسك، ص ٧١

السيد الخوئي: فإذا لم يتعلم تلك الألفاظ ولم يتيسر له التلقين يجب عليه التلقظ بها بالمقدار الميسور والأحوط في هذه الصورة الجمع بين الإتيان بالمقدار الذي يتمكن منه والإتيان بترجمتها والإستنباط لذلك^(١).

السيد السيستاني: فإذا لم يتعلم تلك الألفاظ ولم يتيسر له التلقين اجتزأ بالتلقظ بها ملحوناً إذا لم يكن اللحن محذوياً من صدق التلبية عليها عرفاً، وإلا فالأحوط الجمع بين الإتيان بمرادفها وبترجمتها والإستنباط في ذلك^(٢).

السيد الشيرازي: من لم يحسن التلبية الواجبة ولو بتلقين غيره إذا لم يستطع تعلمها أولم يسعه الوقت لذلك تلزمه الإستنباط حينئذ والأحوط استحباباً أن يأتي بها هو أيضاً بأحسن ما يقدر عليه وإن كان بتلقين غيره^(٣).

الشيخ البهجة: فإذا لم يتعلم تلك الألفاظ ولم يتيسر له التلقين يجب عليه التلقظ بها بالمقدار الميسور الذي يتمكن منه والأحوط في هذه الصورة الجمع بين الإتيان بالمقدار الذي يتمكن منه والإتيان بترجمتها والإستنباط لذلك^(٤) وقد مضى مثل ذلك.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الصافي: وإذا لم يتمكن من قراءتها صحيحة يقف معه معلّم... إلى آخر ما ذكر في الفرع الماضي^(٦).

الشيخ الفاضل: ومع عدم تمكنه من التصحيح ولو بالتلقين فالأولى الجمع بين إتيانها بأي نحو أمكنه وترجمتها بلغته والأولى الإستنباط مع ذلك^(٧).

الشيخ المكارم: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق^(٨).

الشيخ الوحيد: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق.

(٤) المناسك، م ١٧٩

(٣) المناسك، م ١٦٤

(١) المناسك، ص ٨٥، م ١٧٩ (٢) المناسك، ص ٩٤

(٨) المناسك، م ٦٦

(٧) المتن مع التعليق، م ٨

(٦) المناسك، ص ٥٢

(٥) المناسك، م ١٧٩

وظيفة الأخرس

في التحرير م ٨: ... والأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه ، والأولى الإستنباطة مع ذلك ويلتبي عن الصبي غير المميز .

السيد الخوئي : الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه مع تحريك لسانه والأولى أن يجمع بينها وبين الإستنباطة^(١) .

السيد السيستاني : أما الأخرس الأصم من الأول ومن بحكمه فيحرك لسانه وشفتيه تشبهاً بمن يتلفظ بها مع ضم الإشارة بالاصبع إليها أيضاً^(٢) .

السيد الكلبيگاني : وأما الأخرس فإنه يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه^(٣) .

* * *

الشيخ البهجة : الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه مع تحريك لسانه مترافقاً مع التنية قلباً وإذا لم يتمكن من القيام بهذا العمل بنفسه يستنيب شخصاً يلتي عنه كمثل الصبي غير القادر على التلفظ والتنية ، والأولى أن يجمع بينها وبين الإستنباطة^(٤) .

الشيخ التبريزي : نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٥) .

الشيخ الصافي : نفس المتن المذكور عن السيد الكلبيگاني^(٦) .

الشيخ الفاضل : المتن المذكور من التحرير مع إضافة قوله دام ظلّه في آخر الفرع : (وعن المغنى عليه أيضاً)^(٧) .

الشيخ المكارم : يشير الأخرس بدل النطق بالتلبية بيده ويحرك لسانه حسب المعمول والأفضل مضافاً إلى ذلك الإستنباطة في التلبية أيضاً ولكن لا يجب ذلك^(٨) .

الشيخ الوحيد : الأحوط في الأخرس أن يجمع بين الإشارة إلى التلبية بإصبعه مع تحريك لسانه والإستنباطة لها^(٩) .

(١) المناسك، م ١٨٠

(٢) المناسك، م ١٨٠، ص ٩٥ (٣) المناسك، ص ٨٠

(٤) المناسك، م ١٨٠

(٥) المناسك، م ٧٠

(٦) ٨٢

(٧) المناسك، ص ٥٤

(٨) المناسك، م ١٨٠

(٩) المناسك، م ١٧٧

الشيخ النوري: الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه مع تحريك لسانه، والأولى أن يجمع بينها وبين الإستنابة^(١).

لا ينعقد الإحرام إلا بالتلبية

في التحرير م ٩: لا ينعقد إحرام عمرة التمتع وحجّه ولا إحرام حجّ الأفراد ولا إحرام العمرة المفردة إلا بالتلبية...

السيد الكلبيگاني: التلبية وهي التي لا ينعقد الإحرام إلا بها في غير حجّ القران، أمّا فيه...^(٢)

السيد الخوئي: لا ينعقد إحرام حجّ التمتع وإحرام عمرته وإحرام حجّ الأفراد وإحرام العمرة المفردة إلا بالتلبية^(٣).

السيد السيستاني: المتن المذكور^(٤).
السيد الشيرازي: في مسألة ١٦٥: ينعقد الإحرام بالتلبية وبها يصبح الإنسان محرماً فتحرم عليه بالتلبية ترك الإحرام وفي مسألة ١٦٧: لا ينعقد الإحرام إلا بالتلبية^(٥).
السيد الخامشي: لا ينعقد إحرام حجّ التمتع وعمرته وحجّ الأفراد والعمرة المفردة إلا بالتلبية^(٦).



الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار الذي أوردناه^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٨).

الشيخ الصافي: التلبية وهي التي لا ينعقد الإحرام إلا بها في غير حجّ القران... إلى آخر ما ذكر من السيد الكلبيگاني^(٩).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير في المقدار المذكور^(١٠).

(١) المناسك، ص ٩٢ (٢) المناسك، ص ٧٨، أخذنا موضع الحاجة. (٣) المناسك، ص ٨٥

(٤) المناسك، ص ٩٥، م ١٨٠ (٥) المناسك، ص ٧٤ (٦) المناسك، ص ٧٢ (٧) المناسك، م ١٨٢

(٨) المناسك، م ١٨٢ (٩) المناسك، ص ٥١ (١٠) م ٩١

الشيخ المكارم: لا يحرم شيء من المحرمات قبل التلبية وفي الحقيقة تكون التلبية بمثابة تكبيرة الإحرام في الصلاة التي ما لم يقلها المصلي لا يقال عنه إنه دخل في الصلاة^(١).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).
 الشيخ النوري: لا ينعقد إحرام حج التمتع وإحرام عمرته وإحرام حج الأفراد وإحرام العمرة المفردة إلا بالتلبية...^(٣).

الإشعار والتقليد

في التحرير م ٩: ... وأما في حج القرآن فيتخير بينها وبين الإشعار أو التقليد والإشعار مختص بالبدن والتقليد مشترك بينها وبين غيرها من أنواع الهدى ... لكن الأحوط مع إختيار الإشعار والتقليد ضم التلبية أيضاً والأحوط وجوب التلبية على القارن وإن لم يتوقف انعقاد إحرامه عليها فهي واجبة في نفسها على الأحوط.

السيد الكلبي يگاني: المتن المذكور^(٤).
 السيد الخوئي: وأما حج القرآن فكما يتحقق إحرامه بالتلبية يتحقق بالإشعار أو التقليد والإشعار مختص بالبدن والتقليد مشترك بين البدن وغيرها من أنواع الهدى والأحوط التلبية على القارن، وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد^(٥).
 السيد السيستاني: المتن المذكور إلى قوله مذهبنا: (والأحوط الأولى أن يلبي القارن وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد)^(٦).

الشيخ البهجة: وأما حج القرآن فكما يتحقق إحرامه بالتلبية يتحقق بالإشعار أو التقليد والإشعار مختص بالبدن والتقليد مشترك بين البدن وغيرها من أنواع الهدى، والتلبية مستحبة للقارن وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد^(٧).

(١) المناسك، م ٧٢، مع التلخيص.

(٢) المناسك، م ١٧٩.

(٣) المناسك، ص ٩٢.

(٤) المناسك، م ١٨٢.

(٥) المناسك، م ١٨٢.

(٦) المناسك، م ١٨٢.

(٧) المناسك، ص ٧٨.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(١).
 الشيخ الصافي: أمّا فيه (حج القران) فأحرامه بها أو بالإشعار المختص بالبدن أو بالتقليد المشترك بينها وبين سائر النعم ويستحب أن يجمع القارن بين الثلاثة أي التلبية والإشعار والتقليد، ولكن بأيّ واحد بدأ فقد انعقد إحرامه به^(٢).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى جملة: (والأحوط وجوب التلبية على القارن) فإنه دام ظلّه علق عليها بقوله: بل الأحوط الأولى لعدم الدليل على الوجوب النفسي بوجه^(٣).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظلّه: والأحوط وجوباً لجمع بين الإشعار والتقليد في البدن، والأحوط الأولى التلبية وإن كان عقد إحرامه بالإشعار أو التقليد^(٤).



في التحرير م ١٠: لو نسي التلبية وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها وإن لم يتمكن يأتي فيه التفصيل المتقدم في نسيان الإحرام على الأحوط لو لم يكن الأقوى ولو أتى قبل التلبية بما يوجب الكفارة لم تجب عليه لعدم إنعقاده إلّا بها.
 السيد الكلپایگانی: ولو نسي أن يلبي في الميقات وتذكر بعد أن جاوزه ولو بعد دخول الحرم يجب عليه الرجوع إلى الميقات أن تمكّن من ذلك وإلّا يرجع إلى جهة الميقات بمقدار ما يمكنه وإلّا يأتي بها من مكانه^(٥).
 السيد السيستاني: س: شخص نسي أن يلبي في الميقات ولم يذكر حتى وصل مكة المكرمة؟ ج: إذا أمكنه الرجوع إلى الميقات لزم الرجوع إلى الميقات والإحرام منه وإلّا فقيه صور ذكرناها في المسألة ١٦٩ من المناسك فمن أراد فليراجع^(٦).
 السيد الخوئي: إذا نسي التلبية وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها وإن لم يتمكن

(٤) المناسك، م ١٧٩

(٣) ٩٢

(٢) المناسك، ص ٥١

(١) المناسك، م ١٨٢

(٦) الملحق الأول، ص ٦١

(٥) المناسك، ص ٨٠

أقنى بها في مكان التذكّر.

أقول: هذا المتن هو الذي ذكره صاحب العروة الوثقى رحمته ووافقه السيد الخوئي رحمته. السيد الشيرازي: من لم يلبّ القدر الواجب من التلبية لعذر أو غيره لم ينعقد إحرامه فلا يجوز له أن يتجاوز عن الميقات ولا يحرم عليه ترك الإحرام...^(١). السيد الخامشي: فإن نسي التلبية وتذكّر بعد إتمام مناسك الحج أو بعد الوقوفين أو في مكان لا يمكنه تدارك الحج صحّ عمله والظاهر إلحاق الجاهل بالحكم بالناسي، والأحوط استحباباً في صورة الجهل والنسيان إعادة الحج من قابل^(٢).

الشيخ التبريزي: س: شخص نسي أن يلبّي في الميقات ولم يذكر حتى وصل إلى مكة المكرمة فما حكمه؟ ج: هو ممن ترك الإحرام نسياناً ومّرّ حكمه في الأجوبة السابقة - الصراط الرابع ص ١١١ وقال مدّظله في جواب من سئل عن شخص لبس ثوبي الإحرام ونوى عمرة التمتع إلّا أنّه ترك التلبية لنسيانه أو لجهله بالحكم وبعد ما قطع مسافة وابتعد عن مسجد الشجرة التفت إلى جهله أو نسيانه فأجاب دام ظلّه بأنّه: إن ابتعد عن البيداء يرجع إلى ذي الحليفة ويحرم فيها إن تمكّن وإلّا فن الجحفة.

الشيخ الصافي: أمّا إذا نسي التلبية في مكان الإحرام وهو الميقات ثمّ تذكّر بعد ذلك وقد تجاوز الميقات فحينئذ يجب عليه الرجوع إلى الميقات ليتداركها إذا تمكّن من ذلك إلى آخر ما ذكرناه من السيد الكلبي يگاني رحمته^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

الواجب من التلبية

في التحرير م ١١: الواجب من التلبية مرّة واحدة، نعم يستحب الاكثار بها وتكرارها ما استطاع....

السيد السيستاني: الواجب من التلبية مرّة واحدة، نعم يستحب الاكثار منها

وتكرارها ما استطاع^(١).

السيد الخوئي: الواجب من التلبية مرة واحدة، نعم يستحب الاكثار بها وتكريرها ما استطاع...^(٢).

السيد گلپايگاني: والواجب قراءة التلبيات الأربع مرة واحدة وبها ينعقد الإحرام ويستحب أن يكررها في وقت اليقظة من النوم وبعد كل فريضة...^(٣).

السيد الخامنئي: الواجب من التلبية ذكرها مرة واحدة ولكن يستحب تكرارها ما أمكن^(٤).

السيد الشيرازي: لا تجب التلبية إلا مرة واحدة ولكن يستحب تكرارها والاكثار منها ما وسعه^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: مناسك الفارسي الطبع الأخير ص ٩١؛ لا يجب التلقظ بالتلبية في عقد الإحرام إلا مرة واحدة، لكن يستحب التكرار.

الشيخ الفاضل: الواجب من التلبية مرة واحدة، نعم يستحب الاكثار بها وتكريرها ما استطاع...^(٦).

الشيخ المكارم: يجب في الإحرام الإتيان بالتلبية (على النحو الذي مر) مرة واحدة ويستحب بعد ذلك تكرار التلبية في الحالات المختلفة بقدر الإمكان...^(٧).

لبس الثوبين

في التحرير: الثالث من الواجبات، لبس الثوبين بعد التجرد عما يحرم على المحرم لبسه يتزر بأحدهما ويتردى بالآخر والأقوى عدم كون لبسهما شرطاً في تحقق الإحرام بل واجباً تعبدياً...

السيد الخوئي: الأمر الثالث: لبس الثوبين بعد التجرد عما يجب على المحرم اجتنابه

(٤) المناسك، ص ٧١

(٣) المناسك، ص ٧٩

(٢) العروة الوثقى، م ١٩

(١) المناسك، م ١٨٦ ص ٩٧

(٧) المناسك، ص ٥١

(٦) م ١١

(٥) المناسك، ص ٧٥

وفي مسألة ١٨٨: لبس الثوبين للمحرّم واجب تعبّدي وليس شرطاً في تحقق الإحرام على الأظهر^(١).

السيد السيستاني: المتن مع قوله مدّ ظله: لبس الثوبين للمحرّم واجب استقلالي وليس شرطاً في تحقق الإحرام على الأظهر^(٢).

السيد الشيرازي: الثاني من واجبات الإحرام لبس ثوبي الإحرام على الرجال على المشهور^(٣).

السيد الغلپايگاني: الأوّل لبس ثوبي الإحرام للرجال بعد نزع المخيط والأقوى إلحاق النساء بالرجال في لزوم لبس الثوبين...^(٤).

السيد الخامشي: الثالث لبس الثوبين وهما الإزار والرداء...^(٥).



الشيخ البهجة: الأمر الثالث، لبس الثوبين بعد التجرد عما يجب على المحرم إجتنابه ويستثنى من ذلك الصبيان فيجوز تأخير تجريدهم...^(٦).

الشيخ التبريزي: الأمر الثالث: لبس الثوبين بعد التجرد إلى آخر ما ذكرنا من عبارات السيد الخوئي...^(٧).

الشيخ الصافي: الأوّل من واجبات الإحرام لبس ثوبي الإحرام للرجال بعد نزع المخيط والأولى بل الأحوط إلحاق النساء بالرجال في لزوم لبس الثوبين...^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: الثالث لبس ثوبي الإحرام، يجب على من يريد لبس ثوبي الإحرام أن ينزع قبل ذلك الثياب التي يحرم على المحرم لبسها ثمّ يلبس ثوبي الإحرام^(١٠).

الشيخ الوحيد: الأمر الثالث لبس الثوبين بعد التجرد عما يجب على المحرم إجتنابه إلى قوله مدّ ظله: لبس الثوبين للمحرّم واجب تعبّدي مستقل وليس شرطاً دخيلاً في تحقق

(٣) المناسك، ص ٦٥

(٢) المناسك، ص ٩٨ ملخص الفرعين.

(١) المناسك، ص ٨٨

(٧) المناسك، ص ٥٧

(٦) المناسك، ص ٨٤

(٥) المناسك، ص ٧٣

(٤) المناسك، ص ٧٦

(١٠) المناسك، ص ٥٣

(٩) ص ٧٤

(٨) المناسك، ص ٤٧

الإحرام، والأحوط أن يكون لبسها على الطريق المألوف^(١).
 الشيخ النوري: الأمر الثالث: لبس الثوبين بعد التجرد عما يجب على المحرم
 إجتنابه...^(٢).

حكم عقد الثوبين

في التحرير في مسألة لبس الثوبين: ...الأحوط عدم عقد الثوبين ولو بعضهما ببعض
 وعدم غرزهما بإبرة ونحوها، لكن الأقوى جواز ذلك كله ... نعم لا يترك الإحتياط بعدم
 عقد الإزار على عنقه...

السيد الغلپایگانی: والأحوط أن لا يعقد الرداء في عنقه بل مطلقاً حتى في غير العنق
 ولا يغرزه بإبرة أو نحوها مثل الدبوس والقراصة^(٣).

السيد الخامشي: لا يجوز عقد الإزار على العنق ولكن لا مانع من عقده بإبرة وأمثالها
 أو عقد بعضه ببعض الآخر ما لم يخرج عن كونه إزاراً وأما الرداء فلا مانع من عقده
 مطلقاً ما لم يخرج عن كونه رداءً^(٤).
 السيد الخوئي: الأحوط أن لا يعقد الإزار في عنقه بل لا يعقده مطلقاً ولو بعضه
 ببعض ولا يغرزه بإبرة ونحوها، والأحوط أن لا يعقد الرداء أيضاً ولا بأس بغرزه بالإبرة
 وأمثالها^(٥).

السيد السيستاني: المتن المذكور^(٦).



الشيخ البهجة: گذاردن سنگ در جامه احرام و بستن آن با نخ و امثال آن مانعی
 ندارد ولی بنابر احوط از گره زدن جامه احرام خودداری شود^(٧).

الشيخ التبريزي: زدن سوزن قفلی به لباس احرام مانع ندارد گرچه احتیاط
 مستحب ترک آن است، اما گره زدن لباس احرام در گردن بلکه مطلقاً ترک شود بنابر

(١) المناسك، ص ٨٣ (٢) المناسك، ص ٩٥ (٣) المناسك، ص ٧٧ (٤) المناسك، ص ٧٣

(٥) المناسك، م ٢٤٣، ص ١٠٦ (٦) المناسك، ص ١٢٠ (٧) مناسك فارسی، ص ٨٩، شفق.

احتياط واجب، احتياط آن است كه رداء گره نزنند، ولي با سنجاق و يا سنگ قرار دادن، دو طرف آن را به هم برسانند مانعي ندارد^(١).

الشيخ الصافي: والأحوط عدم عقد الرداء في عنقه بل مطلقاً حتى في غير العنق ولا يغزّه بإبرة ونحوها مثل الدبوس والجلاب والقراضة، نعم لا مانع من وضع حجر صغير ليكون ثقلاً لحفظ الرداء، أمّا شدّ طرفي الرداء على حجر واحد فوق الصدر ليصير كالقميص فلا يجوز ذلك، كما لا يجوز شق الرداء وإدخال الرأس فيه فإنّه يخرج عن كونه رداءً^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير في المقدار الذي ذكرناه عن السيد الإمام^(٣).
الشيخ المكارم: الأحوط وجوباً أن لا يعقد الإزار وراء الرقبة، أمّا عقده عند الظهر أو الخاصرة فلا مانع منه ولا إشكال فيه وأفضل الطرق هو شدّ حزام فوق الإزار، أمّا عقد الرداء من الجانبين فلا إشكال فيه وهكذا شدّه بواسطة الدبوس أو وضع حجر في جانب من القماش (القطيفة) ثم شدّ خيط أو حبل حوله في الطرف الآخر منه كما يفعله بعض الحجاج وإن كان ترك جميع هذه الأمور أولى^(٤).

لا يجب إستدامة اللبس

في التحرير م ١٨: لا تجب إستدامة لبس الثوبين بل يجوز تبديلهما ونزعهما لإزالة الوسخ أو للتطهير بل الظاهر جواز التجرد منهما في الجملة.

السيد الخوئي: لا تجب الإستدامة في لباس الإحرام فلا بأس بإلقائه عن مستنه لضرورة أو غير ضرورة كما لا بأس بتبديله على أن يكون البدل واجداً للشرائط^(٥).
السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٦).

السيد الغلپايگاني: ولا يجب على المحرم استدامة لبس الثوبين، فيجوز أن ينزعهما أو يبدلهما أو يتجرد منهما ويبقى عارياً في مكان يأمن من النظارة، ولا فرق في ذلك بين

(٤) المناسك، م ٧٧

(٣) ص ٢٤

(١) مناسك فارسي، ص ٣٤٧ (٢) المناسك، ص ٤٩

(٥) المناسك، م ١٩٨، ص ٩٠ (٦) المناسك، ص ١٠١

الرجال والنساء^(١).

السيد الشيرازي: لا تجب الإستدامة في لباس الإحرام فلا بأس بإلقائه عن متنه لضرورة أو غير ضرورة...^(٢).

الشيخ البهجة: لا تجب الإستدامة في لباس الإحرام إلى آخر ما ذكره السيد الخوئي^(٣).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٤).
 الشيخ الصافي: كما لا يجب إدامة لبس الثوبين إلى آخر ما ذكره السيد الكلبي يگاني^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٦).
 الشيخ المكارم: لا يجب ارتداء ثوبي الإحرام دائماً بل يجوز نزعها للغسل أو التبديل أو لفرض آخر^(٧).

الشيخ الوحيد: لا تجب الإستدامة في لباس الإحرام إلى آخر ما ذكره السيد الخوئي^(٨).
 الشيخ النوري: لا يجب الإستدامة في لباس الإحرام فلا بأس بإلقائه عن متنه لضرورة أو غير ضرورة كما لا بأس بتبديله على أن يكون البدل واجداً للشرائط^(٩).

شرايط الثوبين

في التحرير م ٢٠: يشترط في الثوبين أن يكونا مما تصح الصلوة فيهما فلا يجوز في الحرير وغير المأكول والمغصوب والمتنجس بنجاسة غير معقوفة في الصلاة بل الأحوط للنساء أيضاً أن لا يكون ثوب إحرامهن من حرير خالص بل الأحوط لهن عدم لبسه إلى آخر الإحرام.

السيد الخوئي: يعتبر في الثوبين نفس الشروط المعتبرة في لباس المصلي إلى قوله:

(١) المناسك، ص ٧٧ (٢) المناسك، ص ٦٧ (٣) المناسك، ١٩٨م (٤) المناسك، ١٩٨م

(٥) المناسك، ص ٥٠ (٦) ١٨م (٧) المناسك، ٨٠م (٨) المناسك، ١٩٥م

(٩) المناسك، ص ٩٧

ويلزم طهارتهما كذلك، نعم لا بأس بتنجّسهما بنجاسة معفوة عنها في الصلاة^(١).
السيد السيستاني: المتن إلا قوله مدّظله: ولا من أجزاء السباع بل مطلق ما لا يؤكل لحمه على الأحوط^(٢).

السيد الكلّيايگاني: ويشترط فيها أيضاً أن يكونا ممّا تصحّ الصلوة فيه للرجال^(٣).
السيد الخامشي: يشترط في الثوبين الشروط المعتبرة في لباس المصلّي...^(٤).
السيد الشيرازي: يشترط فيما يلبسه المحرم حال الإحرام رجلاً كان أو امرأة ما يشترط في لباس المصلّي...^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: يعتبر في الثوبين على الأحوط نفس الشروط المعتبرة في لباس المصلّي فيلزم أن لا يكونا من الحرير الخالص إلى قوله: ويلزم طهارتهما، نعم لا بأس بتنجّسهما بنجاسة معفوة عنها في الصلاة^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).
الشيخ الصافي: ويشترط فيها أيضاً أن يكونا ممّا تصحّ الصلاة فيه للرجال، ولا يجوز الإحرام في المتنجّس ولا فيما لا يؤكل لحمه ولا في المغصوب ولا في المذهب، ولا في الحرير حتى للنساء على الأحوط^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).
الشيخ المكارم: كلّما يشترط في لباس المصلّي يشترط أيضاً في ثوبي الإحرام وعلى هذا يجب أن يكون ثوبا الإحرام طاهرين وأن لا يكونا من أجزاء الحيوان الحرام اللحم...^(١٠).

الشيخ الوحيد: يعتبر في الثوبين ما يعتبر في لباس المصلّي وجوداً وعدماً...^(١١).
الشيخ النوري: يعتبر في الثوبين نفس الشروط المعتبرة في لباس المصلّي...^(١٢).

(٤) المناسك، ص ٧٤

(٣) المناسك، ص ٧٦

(٢) المناسك، ص ٨٩ (١) المناسك، م ١٩٢ ص ٩٩

(٧) المناسك، م ١٩٢

(٦) المناسك، م ١٩٢

(٥) المناسك، ص ٦٦

(٩) م ٢٠

(٨) المناسك، ص ٤٨، مع التلخيص، وقد أشرنا إليه في كلام السيد الكلّيايگاني^(٩).

(١٢) المناسك، ص ٩٦

(١١) المناسك، م ١٨٩

(١٠) المناسك، م ٨٣

عدم جواز الإحرام في الثوب الرقيق

في التحرير م ٢١: لا يجوز الإحرام في إزار رقيق بحيث يرى الجسم من ورائه والأولى أن لا يكون الرداء أيضاً كذلك.

السيد الكلبيگاني: ويشترط في الإزار والرداء أن لا يكونا خفيفين حاكيتين للبشرة^(١).

السيد الخوئي: يلزم في الإزار أن يكون ساتراً للبشرة غير حاك عنها والأحوط اعتبار ذلك في الرداء أيضاً^(٢).

السيد السيستاني: الأحوط في الإزار أن يكون جميعه ساتراً للبشرة غير حاك عنها ولا يعتبر ذلك في الرداء^(٣).

السيد الشيرازي: في جواب المسائل - يجب ستر جميع البدن على المرأة ما عدا الوجه والكفين لكن الستر لا يكون شرطاً في صحة أفعال الحج ما عدا صلاة الإحرام، وصلاة الطواف^(٤).

السيد الخامشي: يشترط في الإزار أن لا يكون حاكياً عن البشرة بينهما ولا يشترط ذلك في الرداء ما لم يخرج عن صدق المسمى^(٥).

الشيخ البهجة: يلزم في الإزار أن يكون ساتراً للبشرة غير حاك عنها والأحوط اعتبار ذلك في الرداء أيضاً^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: ويشترط فيهما (الإزار والرداء) أن لا يكونا رقيقين حاكيتين للبشرة^(٨).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور عن السيد الإمام^(٩) إلا قوله: والأولى (بل الأحوط) أن

(١) المناسك، ص ٧٦ (٢) المناسك، م ١٩٣، ص ٨٩ (٣) المناسك، ص ١٠٠ (٤) المناسك، م ١٥٠، ص ٦٩

(٥) المناسك، م ١٠٨ (٦) المناسك، ص ٨٥، المتن عن السيد الخوئي^(٧) (٧) المناسك، ص ٩٩

(٨) المناسك، ص ٤٨، نفس المتن المذكور عن الكلبيگاني

لا يكون الرداء أيضاً كذلك^(١).

الشيخ المكارم: يجب أن لا يكون الإزار شفافاً يرى ما تحته والأحوط أن لا يكون الرداء كذلك أيضاً^(٢).

الشيخ الوحيد: يلزم في الإزار أن يكون ساتراً للبشرة غير حاك عنها بمقدار العورة وعلى الأحوط في الزائد عليه من السرّة إلى الركبة والأحوط استحباباً اعتبار ذلك في الرداء^(٣).

حكم ثوب الإحرام للنساء

في التحرير م ٢٢: لا يجب على النساء لبس ثوبي الإحرام فيجوز لهنّ الإحرام في ثوبهنّ المخيط.

السيد الخوئي: يختص وجوب لبس الإزار والرداء بالرجال دون النساء فيجوز لهنّ أن يحرمنا في ألبستهنّ العادية...^(٤)
السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٥).

السيد الخامنئي: يختص وجوب لبس الثوبين بالرجل وأما المرأة فيجوز لها الإحرام في ثوبها سواء كان مخيطاً أم لا...^(٦).

السيد الشيرازي: لزوم ثوب الإحرام في ثوب خاص مختص بالرجال ويجوز للنساء الإحرام في ثيابهنّ الاعتيادية^(٧).

السيد الكلبيگاني: والأقوى إلحاق النساء بالرجال في لزوم لبس الثوبين لكن يجوز لهنّ نزعها بعد عقد الإحرام والإقتصار على الثياب المتعارفة^(٨).

الشيخ البهجة: يختص وجوب لبس الإزار والرداء بالرجال دون النساء فيجوز لهنّ

(١) ص ٧٥ (٢) المناسك، ص ٥٦ (٣) المناسك، ص ٨٥ (٤) المناسك، م ١٩٥

(٥) المناسك، ص ١٠٠ (٦) المناسك، ص ٧٤ (٧) المناسك، ص ١٣٦، م ٦٥ (٨) المناسك، ص ٧٦

أن يحرم من في ألبسته العادية على أن تكون واجدة للشرائط المتقدمة^(١) أقول: هذا هو الذي ذكرناه عن السيد الخوئي^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الصافي: والأولى بل الأحوط إلحاق النساء بالرجال في لزوم لبس الثوبين لكن يجوز لهنّ نزعها بعد عقد الإحرام والإقتصار على ملاسهنّ الإعتيادية^(٤).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلّا أنّه دام ظلّه علّق على قول الإمام (لا يجب على النساء لبس ثوبي الإحرام) بقوله: بل مقتضى الإحتياط اللبس دون ثوبين في حال النية والتلبية فقط^(٥).

أقول: الذي يخطر بباله أنّه دام ظلّه رجع أخيراً عن هذا الإحتياط.

الشيخ المكارم: هذا الحكم خاص بالرجال ولا يجب على النساء لبس هذين الثوبين لا تحت لباسهنّ ولا فوق لباسهنّ^(٦).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧) مع حذف كلمة العادية^(٨).

الشيخ النوري: يختصّ وجوب لبس الإزار والرداء بالرجال دون النساء...^(٩).

لزوم تطهير الثوبين أو التبديل

في التحرير م ٢٣: الأحوط تطهير ثوبي الإحرام أو تبديلهما إذا تنجّسا بنجاسة غير معفّوة سواء كان في أثناء الأعمال أم لا والأحوط المبادرة إلى تطهير البدن أيضاً حال الإحرام ومع عدم التطهير لا يبطل إحرامه ولا تكون عليه كفّارة.

السيد الكلّايگاني: ولو تنجّس أحدهما أو كلاهما فالأحوط استحباباً للمحرم تبديل المتنجّس أو تطهيره وكذا تطهير البدن لو تنجّس^(١٠).

السيد الخوئي: إذا تنجّس أحد الثوبين أو كلاهما بعد التلبّس بالإحرام فالأحوط

(١) المناسك، م ١٩٥ (٢) المناسك، م ١٩٥ (٣) فصل واجبات الإحرام. (٤) المتن، م ٢٢
(٥) المناسك، م ٧٤ (٦) المناسك، م ١٩٢ (٧) المناسك، ص ٩٦ (٨) المناسك، ص ٧٧

المبادرة إلى التبديل أو التطهير^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٢).

السيد الشبيري: ولو تنجس أحد الثوبين أو كلاهما لزم على الأحوط الوجوبي المبادرة إلى التبديل أو التطهير أو النزاع لو لم يجب لبسه^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤) مع إضافة قوله دام ظلّه: ولا يجب على المحرم تطهير بدنه إذا تنجس بناءً على الأظهر^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: وإذا تنجس أحدهما أو كلاهما فالأحوط إستحباً للمحرم تبديل المنتجس أو تطهيره.

أقول: هذا متن مناسك السيد الكلبي^(٧) وفي متن السيد^(٨) إضافة، هي: وكذا تطهير البدن لو تنجس، ولكن الشيخ دام ظلّه لم يتعرض لهذه الإضافة^(٩).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى جملة: والأحوط المبادرة إلى تطهير البدن أيضاً، فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: ولازمه إعتبار الطهارة حال الإحرام أيضاً مع أنه لا دليل على شيء من الأمرين سوى الأولوية ويمكن الخدشة فيها^(١٠).

الشيخ المكارم: إذا تنجس لباس الإحرام يجب غسله وتطهيره فوراً وإذا تعدّر ذلك وجب تطهيره متى أمكنه ذلك، وإذا تنجس الرداء جاز رفعه عن بدنه مؤقتاً^(١١).

الشيخ الوحيد: نفس المتن من السيد الخوئي^(١٢) إلا في قوله: (فالأحوط المبادرة) فإنّ الشيخ دام ظلّه قال: فالأقوى لزوم المبادرة^(١٣).

الشيخ النوري: إذا تنجس أحد الثوبين أو كلاهما بعد التلبّس بالإحرام فالأحوط المبادرة إلى التبديل أو التطهير^(١٤).

(١) المناسك، م ١٩٧، ص ٩٠ (٢) المناسك، ص ١٠٠ (٣) المناسك، م ١٤٤، ص ٦٧ (٤) المناسك، م ١٩٧

(٥) المناسك، م ١٩٧ (٦) المناسك، ص ٤٩ (٧) التعليقة، م ٢٣ (٨) المناسك، م ٨٦

(٩) المناسك، م ١٩٤ (١٠) المناسك، ص ٩٧

اشتراط المنسوج في الثوبين

في التحرير م ٢٤: الأحوط أن لا يكون الثوب من الجلود وإن لا يبعد جوازه إن صدق عليه الثوب كما لا يجب أن يكون منسوجاً فيصح في مثل اللبد مع صدق الثوب.

السيد الخامثي: لا يشترط في الثوبين أن يكونا من المنسوج ولذا لا مانع من الإحرام في ثوب من الجلد أو النايلون أو البلاستيك فيما إذا صدق عليه أنه ثوب وكان لبسه متعارفاً كما لا مانع من الإحرام في مثل اللبد كذلك^(١).

السيد الكلبي يگاني: والأحوط في ثوبي الإحرام أن لا يكونا من الجلود وإن كانت مما يؤكل لحمه وأن يكونا منسوجين لا ملبدين^(٢).

السيد الخوئي: الأحوط في الثوبين أن يكونا من المنسوج ولا يكونا من قبيل الجلد والملبد^(٣).

السيد السيستاني: الأحوط الأولى في الثوبين أن يكونا من المنسوج ولا يكونا من قبيل الجلد والملبد^(٤).

الشيخ البهجة: الأقوى جواز الإحرام في كل ما يجوز الصلاة فيه حتى لو كان من الجلد أو غير المنسوج^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٦).
الشيخ الصافي: والأحوط إستحباً في الثوبين أن يكونا منسوجين مثل (مناشف الحمام) لا ملبدين^(٧).

الشيخ المكارم: ولكن لا يشترط نوع أو لون خاص في ثوبي الإحرام ولكن يجب أن لا يكونا مخيطين على كل حال^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور عن الإمام^(٩).

(١) المناسك، ص ٧٥ (٢) المناسك، ص ٧٦ (٣) المناسك، ص ٨٩، م ١٩٤ (٤) المناسك، ص ١٠٠
(٥) المناسك، ص ٨٥، م ١٩٤ (٦) المناسك، ص ٩٩ (٧) المناسك، ص ٤٨ (٨) المناسك، ص ٧٥، م ٥٣
(٩) ص ٧٦

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(١).
 الشيخ النوري: الأحوط في الثوبين أن يكونا من المنسوج ولا يكونا من قبيل الجلد^(٢).

عدم اشتراط الإحرام بالطهارة

في التحرير م ٢٧: لا يشترط في الإحرام الطهارة من الحدث الأصغر ولا الأكبر فيجوز الإحرام حال الجنابة والحيض والنفاس.

السيد الخوئي م ١٨٣: لا يشترط الطهارة عن الحدث الأصغر والأكبر في صحة الإحرام فيصح الإحرام من المحدث بالأصغر أو الأكبر كالجنب والحائض والنفاس وغيرهم^(٣).

السيد السيستاني: المتن المذكور^(٤).

السيد الغلپايگاني: ولا يشترط صحة الإحرام الطهارة من الحدث الأكبر فضلاً عن الأصغر فيصح الإحرام من الجنب والحائض والنفاس غير المتوضيء ولكن بدون صلاة الإحرام لأن الصلاة لا تصح إلا بطهور^(٥).

السيد الخامنئي: لا يشترط في صحة الإحرام الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر^(٦).

السيد الشيرازي: يجب عقد نية الإحرام والتلبية بعد الصلاة ولا ينعقد الإحرام بدونها إلا إذا صدر عن جهل منه بشرطيته للإحرام ولم يلتفت في الميقات ولا فرق بين أن تكون هذه الصلاة واجبة أو مستحبة، صلاة واحدة أو أكثر، بل تكفي الصلاة لتحية المسجد وإن كان الأفضل أن يكون بعد فريضة الظهر كما أنه يستحب إيقاع الإحرام عند زوال الشمس^(٧).
 أقول: استفاد من كلامه دام ظلّه أن الإحرام لا يتحقق بدون الطهارة لأنه مشروط بالصلاة والصلاة مشروطة بالطهارة ولكنه دام ظلّه رجع أخيراً عن هذه الفتوى إلى الاحتياط.

(١) المناسك، ص ٨٥ (٢) المناسك، ص ٩٦ (٣) المناسك، ص ٨٦، م ١٨٣ (٤) المناسك، ص ٩٦

(٥) المناسك، ص ٦٩، م ١٥١ (٦) المناسك، ص ٧٥

(٧) المناسك، ص ٩٦

(٨) المناسك، ص ٨٥

(٩) المناسك، ص ٧٧

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن ^(٢).

الشيخ الصافي: ولا تجب الطهارة من الحدث حال الإحرام فيجوز الإحرام من الجنب والحائض والنفساء وغير المتوضئ إلا لصلاة الإحرام فإن الصلاة لا تصح إلا بطهور ^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير ^(٤).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ^(٥).

الخطأ في النية

في التحرير م ٧: لو نوى مكان عمرة التمتع حجه جهلاً فإن كان من قصده إتيان العمل الذي يأتي به غيره وظن أن ما يأتي به أولاً اسمه الحج فالظاهر صحته ويقع عمرة، وأما لو ظن أن حج التمتع مقدم على عمرته فنوى الحج بدل العمرة ليذهب إلى عرفات ويعمل عمل الحج ثم يأتي بالعمرة فأحرامه باطل يجب تجديده في الميقات إن أمكن وإلا فبالتفصيل الذي مر في ترك الإحرام.

السيد الشيرازي: لو تلفظ بحج التمتع بدلاً عن عمرة التمتع عند عقد الإحرام بها أو أخطره في ذهنه كذلك، فإن كان من نيته أن يأتي بما يأتي به أمثاله إلا أنه ظن أن القسم الأول منه حج التمتع ففي مثل ذلك صح عمله وكذا يحكم بصحة عمله لو قصد أداء المطلوب الفعلي للشارع منه فذكر اسم الحج اشتباهاً ^(٦).

الشيخ التبريزي: س: إذا نوى حج التمتع عند الإحرام لعمرة التمتع نتيجة الجهل بالتسمية أو الغفلة مثلاً هل تصح عمرته و يصح حجه؟ ج: نعم تصح عمرته وحجه إذا كان قصده الإتيان بالوظيفة الفعلية ^(٧).

(٤) ٢٧م

(٣) المناسك، ص ٥٠

(٢) المناسك، م ١٨٣

(١) المناسك، م ١٨٣

(٦) المناسك، م ١٥٩، ص ٧٣ (٧) الصراط الرابع، ص ١٠٨

(٥) المناسك، م ١٨٠

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١) وفي مناسكه العربي^(٢): إذا نوى لجهل أو غيره حجّ التمتع بدلاً من عمرة التمتع فإن كان بقصد تأدية العمل الذي يؤدّيه الجميع وظنّ أنّ جزئته الأول يسمى حجّ التمتع فالظاهر أنّ عمله صحيح ويقع عمرة التمتع^(٣).

الإحرام في الطائفة مع المحاذاة

السيد السيستاني: في كفايتها إشكال^(٤).
آقای شیبری: احرام در مقدار هوايي كه عرفاً تابع زمين است مجزى است و در غير آن مجزى نيست. (كتبي)

آقای صافی: اگر محاذات را تشخیص بدهد مجزى است (كتبي) و در جواب دیگری فرمودند: محل اشكال است.
آقای تبریزی: مجزى نيست (كتبي)
آقای بهجت: كفايت احرام در فوق مسجد شجره محل اشكال بلكه محل منع است و حكم كسى را دارد كه بدون احرام اعمال را انجام داده است.
آقای مكارم: صدق محاذات مشكل است (شفاهي)

مقيقات العقيق

في التحرير: الثاني العقيق، وهو ميقات أهل نجد والعراق ومن يمرّ عليه من غيرهم وأوله المسلخ، ووسطه غمرة، وآخره ذات عرق، والأقوى جواز الإحرام من جميع مواضعه إختياراً والأفضل من المسلخ....

السيد الخوئي: الثاني وادي العقيق، وهو ميقات أهل العراق ونجد وكل من مر عليه من غيرهم وهذا الميقات له أجزاء ثلاثة، المسلخ وهو إسم لأوله والغمرة وهو إسم لوسطه وذات عرق وهو إسم لآخره والأحوط الأولى أن يحرم المكلف قبل أن يصل ذات عرق فيما إذا لم تمنعه عن ذلك تقية أو مرض^(١).

السيد الغلپايگانی: الثاني: وادي العقيق إلى قوله طاب ثراه: والأفضل أن يحرم الحاج من المسلخ لو كان يعرفه وإلا فالأحوط تأخيره إلى أن يتحقق عنده الوصول إلى وادي العقيق ولا يؤخره إلى ذات عرق^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

السيد الخامنئي: الثاني: وادي العقيق إلى قوله دام ظلّه: ويجزي الإحرام من جميع مواضعه^(٤).

الشيخ البهجة: نفس عبارة السيد الخوئي مع إضافة قوله دام ظلّه بعد المتن المزبور: الحكم بخروج ذات عرق عن العقيق والميقات خلاف المشهور وضعيف^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: الثاني: العقيق إلى قوله دام ظلّه: والأفضل أن يحرم الحاج من المسلخ إذا كان يعرفه إلى آخر ما نقلناه عن السيد الغلپايگانی^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار الذي نقلناه عنه^(٨).

الشيخ المكارم: الثالث: العقيق إلى قوله دام ظلّه: ويجوز الإحرام من كل هذه الأقسام وإن كان الأفضل الإحرام من المسلخ وهو القسم الأول^(٩).

الشيخ الوحيد: الثاني: وادي العقيق وله أجزاء ثلاثة: المسلخ وهو إسم لأوله ولا يجوز الإحرام قبله على الأحوط إلى قوله: والأحوط عدم تأخير الإحرام من الغمرة فيما

(١) المناسك، ص ٧٢ (٢) المناسك، ص ٨٢ (٣) المناسك، ص ٨٠ (٤) المناسك، ص ٦٠

(٥) المناسك، ص ٧١ (٦) المناسك، ص ٨١ (٧) المناسك، ص ٦٠ (٨) ص ٧١

(٩) المناسك، ص ٣٧

إذا لم تمنعه من ذلك تقية أو مرض^(١).
الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

مِيقَاتُ الْجَحْفَةِ

في التحرير: الثالث: الجحفة وهي لأهل الشام ومصر ومغرب ومن يمر عليها من غيرهم.

السيد الخوئي: المتن المذكور من السيد الإمام، مع إضافة قوله طاب ثراه: إذا لم يحرم من الميقات السابق عليها^(٣).

السيد الخامنئي: ما يقرب من المتن المذكور مع إضافة قوله دام ظلّه: ويجزي الإحرام من المسجد وغيره من مواضعها^(٤).

السيد السيستاني: الثالث: الجحفة وهي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب بل كلّ من يمرّ عليها حتّى من مرّ بذى الحليفة ولم يحرم منها لعذر أو بدونه على الأظهر^(٥).

الشيخ البهبهنة: الثالث: الجحفة بنحو ما مرّ من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: الثالث: الجحفة وهو لأهل الشام ومصر ومن يمرّ على طريقهم إلى مكّة من أهل الآفاق والأقطار والأمصار الأخرى، إذا لم يمرّوا بميقات آخر أو مرّوا بميقات وتجاوزوه بدون إحرام ولم يمكنهم الرجوع إليه والإحرام منه فيتعين عليهم الإحرام من جحفة^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: الجحفة وهو ميقات كلّ من يعبر من هناك، وفي الجحفة مسجد

(١) المناسك، ص ٧٠ (٢) المناسك، ص ٨٠ (٣) المناسك، ص ٧٣ (٤) المناسك، ص ٦١

(٥) المناسك، ص ٨١ (٦) المناسك، ص ٧١ (٧) المناسك، ص ٨١ (٨) المناسك، ص ٦١

(٩) ص ٧١

يجوز الإحرام من داخله أو خارجه والأفضل أن يكون من داخله^(١).
 الشيخ الوحيد: الجحفة وهي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب وكل من يمر عليها
 من غيرهم^(٢).

مِيقَاتُ يَلْمَلَم

في التحرير: يلملم وهو لأهل اليمن ومن يمر عليه.
 السيد الخوئي: وهو ميقات أهل اليمن وكل من يمر من ذلك الطريق، ويللم
 إسم لجبل^(٣).

السيد الخامثي: المتن مع إضافة قوله دام ظلّه: ويمرّز الإحرام من جميع مواضعه^(٤).
 السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).
 السيد الكلّبايگاني: الخامس يلملم وهو جبل من جبال تهامة وهو ميقات أهل اليمن
 ومن عبر من طريقهم إلى مكّة^(٦).

مرکز تحقیقات کلامی و فقهی

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ التبريزي: المتن^(٨).

الشيخ الصافي: قريب المتن مع السيد الكلّبايگاني^(٩).

الشيخ الفاضل: المتن من التحرير^(١٠).

الشيخ المكارم: يلملم إسم جبل يقع في جنوب مكّة وهو ميقات كل من يقصد مكّة

المكرّمة من جنوب الجزيرة العربية كاليمن وكذا كل من يعبر من هناك^(١١).

الشيخ الوحيد: المتن من الخوئي^(١٢).

(١) المناسك، ص ٣٦، مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ٧٠.

(٣) المناسك، ص ٧٣.

(٤) المناسك، ص ٦١.

(٥) المناسك، ص ٨١.

(٦) المناسك، ص ٨٢.

(٧) المناسك، ص ٧٣.

(٨) المناسك، ص ٨١.

(٩) المناسك، ص ٦١.

(١٠) ص ٧١.

(١١) المناسك، ص ٣٨، مع التلخيص.

(١٢) المناسك، ص ٧٠.

قرن المنازل

في التحرير: الخامس، قرن المنازل وهو لأهل الطائف ومن يمر عليه.

السيد الخوئي: قرن المنازل وهو ميقات أهل الطائف وكل من يمر من ذلك الطريق ولا يختص بالمسجد فأى مكان يصدق عليه أنه من قرن المنازل جاز له الإحرام منه فإن لم يتمكن من إحراز ذلك فله أن يتخلص بالإحرام قبله بالنذر كما هو جائز إختياراً^(١).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله دام ظلّه: ولا يختص الميقات في هذه الأربعة الأخيرة بالمساجد الموجودة فيها بل كل مكان يصدق عليه أنه من العقيق أو الجحفة أو يللم أو قرن المنازل يجوز الإحرام منه...^(٢)

السيد الكلپايگانی: مثل المتن المذكور من التحرير^(٣).

السيد الخامنئي: قريب بما ذكرنا من التحرير^(٤).

مرکز تحقیقات فقهی و حقوقی اسلامی

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن^(٦).

الشيخ الصافي: هو ميقات أهل الطائف ومن يمر على طريقهم إلى مكة^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام في التحرير^(٨).

الشيخ المكارم: هو ميقات كل من يعبر من هناك بل كل من يدخل جدة يجوز له أن يذهب إلى ذلك الميقات ويحرم منه^(٩).

الشيخ الوحيد: قريب مما ذكرنا من التحرير^(١٠).

(١) المناسك، ص ٧٣	(٢) المناسك، ص ٨٢	(٣) المناسك، ص ٨٣	(٤) المناسك، ص ٦١
(٥) المناسك، ص ٧٢	(٦) المناسك، ص ٨٢	(٧) المناسك، ص ٦١	(٨) ص ٧١
(٩) المناسك، ص ٣٨	(١٠) المناسك، ص ٧٠		

وجوب إحراز الميقات

في التحرير م ٣: تثبت تلك المواقيت مع فقد العلم بالبيئة الشرعية أو الشيع الموجب للإطمئنان ومع فقدهما بقول أهل الإطلاع مع حصول الظن فضلاً عن الوثوق... السيد الخوئي: يجب على المكلف اليقين بوصوله إلى الميقات والإحرام منه أو يكون ذلك عن إطمئنان أو حجة شرعية ولا يجوز له الإحرام عند الشك في الوصول إلى الميقات (١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٢).
السيد الخامشي: تثبت تلك المواقيت أو المحاذاة لها بالبيئة الشرعية ولا يجب الفحص وتحصيل العلم وفي صورة عدم العلم أو البيئنة يكفي الظن الحاصل من قول العارف بتلك الأمكنة (٣).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: ولا يبعد جواز الإكتفاء بالظن الحاصل من سؤال أهل الخبرة بالمحل ولا يجوز له الإحرام عند الشك في الوصول إلى الميقات (٤).

الشيخ التبريزي: المتن إلى قوله دام ظله: ومنها قول الناس الذين يعيشون في أطراف تلك الأماكن... (٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام في التحرير إلا أنه دام ظله علق على قول الإمام: مع حصول الظن بقوله: مشكل. وفي العبارة تشويش (٦).

الشيخ المكارم: الوصول إلى الميقات يجب أن يثبت على نحو اليقين أو الإطمئنان أو بالشهرة بين سكان المنطقة أو بشهادة شخص واحد عادل على الأقل ولا يجوز الإحرام في صورة الشك إلا على نحو النذر.

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي (٧).

(٤) المناسك، م ١٦٥

(٣) المناسك، ص ٦٣

(٢) المناسك، م ١٦٥

(١) المناسك، ص ٧٧

(٧) المناسك، ص ٧٢ م ١٦٢

(٦) التعليق، ص ٧١

(٥) المناسك، م ١٦٥

مواقيت آخر

في التحرير م ٧: ما ذكرنا من المواقيت هي مبيقات عمرة الحج وهنا مواقيت آخر.
الأول مكة المعظمة وهي لحج التمتع وفي المناسك الفارسي: اگر مناطق
جديدة الاحداث عرفاً جزء مكة محسوب شود احرام حج از همه نقاط آن صحيح است^(١).
السيد الخوئي: للمكلف أن يحرم للحج من مكة القديمة من أي موضع شاء^(٢) وفي
الصراط ج ٣: الأحوط أن يكون الإحرام من مكة القديمة.

السيد الكلبيگاني: وعلى المتمتع أن يحرم من مكة^(٣)، وفي الفارسي في المجمع
ص ٤٦٣: اگر بر محلات جديده عنوان مكة صدق كند قصد اقامت در تمام نقاط مكة
صحيح و احرام حج از آن نقاط كافي است.

السيد السيستاني: المحلات المستحدثة إذا عدت جزءاً من المدينة المقدسة في العصر
الحاضر جاز الإحرام منها على الأظهر إلا ما كان خارجاً منها عن الحرم^(٤).
السيد الخامثي: يصح الإحرام للحج في أي مكان من مكة المكرمة الحالية^(٥).
السيد الشيرازي: الأظهر جواز الإحرام للحج من جميع مواضع مكة المكرمة بما فيها من
الأحياء الملحقة بها حديثاً وألتي تعد منها عرفاً.

* * *

الشيخ البهجة: الأحوط الاقتصار على مكة القديمة^(٦).
الشيخ التبريزي: الأحوط أن يحرم لحج التمتع من مكة القديمة مع التمكن^(٧).
الشيخ الصافي: بنابر احتياط واجب مكة قديم. (كتبي)
الشيخ الفاضل: محل الإحرام لحج التمتع هو مكة في أي موضع منها وإن كان في
أحيائها الجديدة^(٨).

الشيخ المكارم: مبيقات الإحرام لحج التمتع هو مكة ولا فرق بين مكة القديمة

(٢) م ٣٦١، الطبع الحادي عشر، سنة ١٤١١ هـ ق.

(١) المناسك، ص ٢٢٨، مع التلخيص.

(٦) المناسك، ص ١٥٩

(٥) المناسك، ص ٢٠

(٤) الملحق الأول، ص ٨٥

(٣) المناسك، ص ١٢٨

(٧) الصراط الرابع، ص ٦٩ (٨) ص ١٨٩

ومكة الموسعة^(١).

الشيخ الثوري: للمكلف أن يحرم للحج من مكة القديمة بل ومن مكة الجديدة من أي موضع شاء^(٢).

الشيخ الوحيد: للمكلف أن يحرم للحج من مكة من أي موضع شاء والظاهر عدم الإقتصار على مكة القديمة المحدودة في النص بذى طوى وعقبة المدنتين وإن كان أحوط^(٣).

الشيخ الصافي: من أي موضع من مكة وإن كان من منازلها وأماكنها الجديدة^(٤).

دورة الأهل

في التحرير: (من المواقيت) دورة الأهل، أي المنزل وهي لمن كان منزله دون الميقات إلى مكة بل لأهل مكة وكذا المجاور الذي انتقل فرضه إلى فرض أهل مكة وإن كان الأحوط إحرامه من الجعرانة، فإنهم يحرمون لحج الأفراد والقران من مكة والظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت^(٥).
السيد الخوئي: المنزل الذي يسكنه المكلف وهو ميقات من كان منزله دون الميقات إلى مكة، فإنه يجوز له الإحرام من منزله ولا يلزم عليه الرجوع إلى المواقيت^(٦).

السيد الخامثي: قريب من المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٩).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٢٩، أخذنا موضع الحاجة

(٢) المناسك، ص ١٦٤، مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ١٥١، أخذنا موضع الحاجة.

(٤) الهداية، ص ١٨١ (٥) المناسك، ص ٧٢

(٦) المناسك، ص ٧٤ (٧) المناسك، ص ٦٢ (٨) المناسك، ص ٨٣ (٩) المناسك، ص ٧٢

(١٠) المناسك، ص ٨٢

الشيخ الصافي: من كان منزله أقرب من المواقيت إلى مكة فمقاته منزله^(١).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا أنه دام ظلّه علّق على قول
 الإمام: (وكذا المجاور) بقوله: وأما المجاور الذي لم ينتقل فرضه وأراد حجّ القرآن أو
 الأفراد فاللازم الخروج إلى الجعرانة^(٢).
 الشيخ المكارم: من كان منزله أقرب إلى الميقات إلى مكة كان ميقاته هو منزله
 ولكن يجوز له بل الأفضل أن يحرم من أحد المواقيت الخمسة^(٣).
 الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤) إلا تبديل الميقات بالمواقيت
 المعروفة^(٥).

من المواقيت أدنى الحل

في التحرير: الثالث: أدنى الحل وهو لكلّ عمرة مفردة سواء كانت بعد حجّ القرآن
 والأفراد أم لا والأفضل أن يكون من الحديبية أو الجعرانة أو التنعيم وهو أقرب من غيره
 إلى مكة.

السيد الغلپايگاني: السادس، أدنى الحل وهو حدود الحرم، وهو ميقات من لم يعبر
 إلى مكة من أحد المواقيت الخمسة أو ما يحاذيها محاذاة غير كثيرة البعد مع عدم التمكن
 من المواقيت الأخرى^(٦).

السيد الخوئي: أدنى الحل وهو ميقات العمرة المفردة بعد حجّ القرآن أو الأفراد بل
 لكلّ عمرة مفردة لمن كان بمكة وأراد الإتيان بها والأفضل أن يكون من الحديبية أو
 الجعرانة أو التنعيم^(٧).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي مع تغيير يسير في تقديم الكلمات
 وتأخيرها، ويستثنى صورة واحدة^(٨).



(٤) المناسك، ص ٧١

(٣) المناسك، ص ٣٩

(٢) ص ٧٣

(١) المناسك، ص ٦٢

(٧) المناسك، ص ٨٣

(٦) المناسك، ص ٧٥

(٥) المناسك، ص ٨٣

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

الشيخ التبريزي: المتن ^(٢).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي رحمته الله إلى آخر الفرع ^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام رحمته الله ^(٤).

الشيخ المكارم: أدنى الحل يعني أول نقطة خارج الحرم وهو ميقات من يأتون بالعمرة المفردة سواء عمرة حجّ القران أو الأفراد أو العمرة المفردة التي تؤدى في أي وقت من أوقات السنة ^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي مع إضافة قوله دام ظلّه: إلّا من أفسد عمرته المفردة بالجماع قبل السعي فإنّه لا بدّ من الإقامة إلى الشهر الآخر والخروج إلى أحد المواقيت للعمرة المعادة ^(٦).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله ^(٧).

الإحرام في الثوب المخيط

في التحرير م ٢٦: لو لم يلبس ثوبي الإحرام عالماً عامداً، أو لبس المخيط حال إرادة الإحرام عصي لكن صحّ إحرامه ولو كان ذلك عن عذر لم يكن عاصياً أيضاً.

السيد الخوئي: لو أحرم في قبض جاهلاً أو ناسياً نزعه وصحّ إحرامه بل الأظهر صحّة إحرامه حتى فيما إذا أحرم فيه عالماً عامداً ^(٨).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله ^(٩).

السيد الخامنئي: إذا لم ينزع الثوب المخيط حين إرادة الإحرام عن عمد وعلم فصحة إحرامه لا تخلو من إشكال ^(١٠).

السيد الشيرازي: يجب على الرجل عند التلبية لبس الثوبين ولو نوى الإحرام في ثيابه

(١) المناسك، ص ٧٣	(٢) المناسك، ص ٨٣	(٣) المناسك، ص ٦١	(٤) ص ٧٣
(٥) المناسك، ص ٤٢	(٦) المناسك، ص ٧١	(٧) المناسك، ص ٨٣	(٨) المناسك، م ١٩٠
(٩) المناسك، م ١٩٠	(١٠) المناسك، ص ٧٥		

المعتادة ولبي بطل إحرامه لبطلان غسله إلا إذا صدر ذلك عن جهل منه بشرطيته للإحرام ولم يلتفت إلا بعد التجاوز عن الميقات^(١).

. الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٣).

الشيخ الفاضل: إذا لم يلبس ثوبي الإحرام عامداً أو لبس المخيط وهو يريد الإحرام فقد عصى لكن إحرامه صحيح وإذا كان معذوراً لا يعد عاصياً وإحرامه صحيح^(٤).
الشيخ المكارم: إذا أحرم من دون أن يتجرد من ثيابه العادية جهلاً أو نسياناً صح إحرامه ولكن يجب فوراً نزع ثيابه العادية وارتداء ثوبي الإحرام لا غير، وإذا فعل هذا عالماً عامداً فالأحوط أن يجدد تيمم الإحرام والتلبية بعد أن ينزع ثيابه العادية ويلبس ثوبي الإحرام^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(٧). مركز تحقيق كتب التراث الإسلامي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

تروك الإحرام

في التحرير: والمحرمات منه أمور: الأول صيد البر إصطياداً وأكلأ - ولو صاده محل - وإشارة ودلالة وإغلاقاً وذبحاً وفرخاً وبيضاً ولو ذبحه كان ميتة على المشهور وهو أحوط والطيور حتى الجراد بحكم الصيد البري...

السيد الخوئي: الأول الصيد البري - لا يجوز للمحرم سواء كان في الحل أو الحرم صيد الحيوان البري أو قتله سواء كان محلل الأكل أم لم يكن كما لا يجوز له قتل الحيوان البري وإن تأهل بعد صيده ولا يجوز صيد الحرم مطلقاً وإن كان الصائد محلاً^(١).

السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم إستحلال شيء من صيد البر... والمراد بالصيد الحيوان الممتنع بالطبع وإن تأهل لعارض ولا فرق فيه بين أن يكون محلل الأكل أم لا على الأظهر^(٢).

السيد الغلپايگاني: الأول صيد الحيوان البري حلالاً كان أكل لحمه أم حراماً كالغزال والوعل والتعلب والإرنب وأمثالها والطيور والجراد... ما عدا السباع الضارية لو يخاف منها أو السباع من الطيور لو آذت حمام الحرم...^(٣)

السيد الشيرازي: التاسع عشر صيد البر - صيد البر وإعانة الصائد عليه حرام على

المحرم وكذا إمساكه ولو كان لأجل حفظه لمالكه المحل...^(١)

الشيخ البهجة: إذا أحرم المكلف حرمت عليه أمور وهي خمسة وعشرون كما يلي:
١- الصيد البري... لا يجوز للمحرم سواء كان في الحل أو الحرم صيد الحيوان البري أو قتله سواء كان محلل الأكل أم لم يكن^(٢).

الشيخ التبريزي: إذا أحرم المكلف حرمت عليه أمور وهي خمسة وعشرون كما يلي:
١- الصيد البري إلى آخر المتن المذكور.^(٣)

الشيخ الصافي: وهي خمسة وعشرون محرماً يجب على المكلف أن يحرم على نفسه فعلها في نية الإحرام وهي كما يلي: ١- الصيد، صيد الحيوان البري حلالاً كان أكل لحمه أم حراماً كالغزال والوعل والثعلب والإرنب وأمثالها وكذا ذبحه وأكله وإمساكه والإعانة على صيده بدلالة أو إشارة أو الإغلاق عليه...^(٤)

الشيخ الفاضل: الأول صيد البر اصطياً وأكلاً ولو صاده محل وإشارة ودلالة وإغلاقاً وذبحاً وفرخاً وبيضاً فلو ذبحه كان ميتة على المشهور وهو أحوط...^(٥)

الشيخ المكارم: صيد الحيوانات البرية يحرم على المحرم صيد الحيوانات البرية أو ذبحها وهكذا يحرم صيد الطيور ولا فرق في الصيد بين التصرد بذلك وبين المشاركة مع الآخرين وإعانتهم على ذلك.^(٦)

الشيخ الوحيد: وهي ستة وعشرون كما يلي... الصيد، يحرم على المحرم سواء كان في الحل أو الحرم صيد الحيوان البري أو قتله سواء كان محلل الأكل أم لم يكن ويحرم عليه قتل الحيوان البري وإن تأهل بعد صيد ويحرم صيد المحرم مطلقاً وإن كان الصائد محلاً...^(٧)

(١) المناسك، م ٢٨٧ (٢) المناسك، ص ٨٨ (٣) المناسك، ص ١٠١ (٤) المناسك، ص ٦٩

(٥) ص ٧٧، وله دألم ظله في هذا المتن تعلقتان فمن أراد فليراجع. (٦) المناسك، ص ٨٦

(٧) المناسك، ص ٨٨

النساء

في التحرير: الثاني النساء وطءاً وتقبيلاً ولمساً ونظراً بشهوة بل كل لذة وتمتع منها. السيد الكلبي يگاني: الثاني، النساء تحرم على المحرم مطلقاً وطياً قبلاً أو دبراً بل تقبيلاً ولمساً لو كان بشهوة وكذا النظر إليها بشهوة ولو كان اللمس والنظر بغير شهوة فلا بأس في ذلك كما لا بأس بالضم مع عدم قصد الإستمتاع...^(١)

السيد الخامشي: الإستمتاع بالنساء وطئاً وتقبيلاً وملاعبةً والنظر بشهوة بل كل لذة وتمتع بهن وكذلك إستمتاع النساء بالرجال^(٢).

السيد الخوئي: بجامعة النساء، تقبيل النساء، لمس المرأة، النظر إلى المرأة وملاعبتها^(٣) يحرم على المحرم، الجماع أثناء عمرة التمتع وأثناء العمرة المفردة وأثناء الحج وبعده قبل الإتيان بصلاة طواف النساء.

السيد السيستاني: الأمور المذكورة^(٤). السيد الشيرازي: الأول الإستمتاع من النساء، يحرم حال الإجماع واللمس والتقبيل إذا كانا عن شهوة والأظهر أن التقبيل محرم أيضاً إذا علم أدائه إلى الامناء وإن لم يكن عن شهوة^(٥).



الشيخ البهجة: بجامعة النساء، يحرم على المحرم الجماع أثناء عمرة التمتع بأي شكل من الأشكال وأثناء العمرة المفردة وأثناء الحج وبعده قبل الإتيان بصلاة طواف النساء^(٦). الشيخ التبريزي: يحرم على المحرم الجماع أثناء عمرة التمتع إلى آخر ما ذكرناه من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: نفس المتن المذكور من السيد الكلبي يگاني^(٨).
الشيخ الفاضل: الثاني، النساء وطئاً وتقبيلاً ونظراً بشهوة بل كل لذة وتمتع منها.
أقول: هذا متن التحرير إلا أن الشيخ دام ظلّه علّق على جملة (لمساً ونظراً) بقوله: في

(١) المناسك، ص ٨٧ (٢) المناسك، ص ٧٨ (٣) المناسك، ص ٣١٩م (٤) المناسك، ص ١٠٢

(٥) المناسك، ص ٧٧ (٦) المناسك، ص ٢٠٦م (٧) المناسك، ص ٢١٩م (٨) المناسك، ص ٧٤

اللمس والنظر يعتبر أن يكون الملموس والمنظور زوجةً أو أمة للرجل المحرم وفي غيرها تكون الحرمه محل إشكال كما أنه في المرأة المحرمة إذا نظرت أو لمست زوجها أو مولاها ولو بشهوة محل إشكال^(١).

الشيخ المكارم: لا يجوز للمحرم النظر إلى زوجته أو لمس بدنها أو تقبيلها بشهوة ولكن لا إشكال في النظر واللمس من دون قصد اللذة والأحوط ترك التقبيل حتى لو كان من دون قصد اللذة أيضاً^(٢) وقال في رقم ١٧: المقاربة الجنسية، الجماع، يحرم على المحرم مقاربة زوجته جنسياً ولهذا ثلاث حالات...^(٣) وقال في رقم ١٥٢: الكفارة في جمع هذه الموارد بناءً على الإحتياط الوجوبي بعير واحد (بدنة) ولا فرق بين الزوجة الدائمة والموقته ولا في إثباتها في القبل أو الدبر...
الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).



في التحرير م ٣: لو قبل امرأة بشهوة فكفارتها بدنة وإن كان بغير شهوة فشاة وإن كان الأحوط بدنة...

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم تقبيل زوجته عن شهوة فلو قبلها وخرج منها المنى فعليه كفارة بدنة أو جزور وكذلك إذا لم يخرج منه المنى على الأحوط وأما إذا لم يكن التقبيل عن شهوة فكفارتها شاة^(٥).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: وإذا لم يخرج منه المنى فلا يبعد كفاية التكفير بشاة وإذا قبلها عن شهوة وجبت عليه الكفارة أيضاً على الأحوط وهي شاة - وإذا قبل المحل زوجته المحرمة فالأحوط أن يكفر بدم شاة^(٦).

السيد الخامثي: إذا قبل زوجته بشهوة فكفارتها بدنة وبدونها شاة^(٧).
السيد الغلپايگانی: من قبل إمرأته بشهوة كان عليه بدنة وكذا إن كان بغير شهوة

(٤) المناسك، م ٢١٦

(٣) المناسك، ص ٧٨

(٢) المناسك، م ١٤٧

(١) ص ٧٧، الثاني

(٧) المناسك، ص ٧٩

(٥) المناسك، ص ١٠٠، م ٢٢٦ (٦) المناسك، ص ١١٢

على الأقوى^(١).

السيد الشبيري: لو قَبِلَ المحرم زوجته لا عن شهوة ولكنه أمني يجب عليه التكفير بشاة وأما لو لم يمين فلا كفارة عليه ولو قَبِلَها عن شهوة يجب عليه نحر بدنة سبب تقيله الإيماء أم لم يسبب...^(٢)

تقيل المحارم، عن الحسين بن حماد قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يقبل أمه قال: لا بأس، هذه قبلة رحمة إنما تكره قبلة الشهوة^(٣).

الشيخ البهجة: تقيل النساء ... فعليه كفارة بدنة أو جزور على الأحوط... والأحوط بل الظاهر جريان هذا الحكم في تقيل الأجنبية^(٤).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله^(٥).

الشيخ الصافي: بل تقبلاً ولمساً لو كانا بشهوة ولا فرق فيما ذكر بين الزوجة وغيرها من المحارم والأجنبيات والمرأة في ذلك كله كالرجل^(٦).

الشيخ الفاضل: لو قَبِلَ إمرأته بشهوة فكفارته بدنة إن كان متعقباً للإيماء وإن لم يكن كذلك فكفارته شاة وإن كان بغير شهوة فليس فيه كفارة لعدم حرمة^(٧).

الشيخ المكارم: والأحوط ترك التقيل حتى لو كان من دون قصد اللذة أيضاً... وإذا قَبِلَ زوجته بقصد الإلتذاذ وجب عليه بغير سواء أمني أم لم يمين^(٨).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم تقيل زوجته عن شهوة فلو قَبِلَها كذلك فعليه بدنة أو جزور أمني أو لم يمين، وإن لم يتمكن منها فعليه شاة ومن قَبِلَها بغير شهوة فعليه شاة^(٩).

(١) المناسك، ص ٩٧ (٢) المناسك، ص ١٠٩، ٣١٣ (٣) الحدائق، ج ١٥، ص ٤٠٥ (٤) المناسك، م ٢١٣.

(٥) المناسك، ص ٦١ (٦) المناسك، ص ٧٣، مع التلخيص. (٧) م ٣، المتن مع التعليقة.

(٨) المناسك، ص ٧٨، ١٤٧ و ١٤٨. (٩) المناسك، م ٢٢٣.

النظر مع الشهوة

في التحرير م ٣: ... ولو نظر إلى أهله بشهوة فأمنى فكفارتها بدنة على المشهور وإن لم يكن بشهوة فلا شيء عليه ولو نظر إلى غير أهله فأمنى فالأحوط أن يكفر بدنة مع الإمكان وإلا فببقرة وإلا فبشاة ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة والأحوط بدنة وكفاية الشاة لا تخلو من قوة وإن لم يمن فكفارتها شاة.

السيد الخوئي: وإذا نظر إلى امرأة أجنبية عن شهوة أو غير شهوة فأمنى وجبت عليه الكفارة وهي بدنة أو جزور على الموسر وبقرة على المتوسط وشاة على الفقير وأما إذا نظر إليها ولو عن شهوة ولم يمن فهو وإن كان مرتكباً لمحرّم إلا أنه لا كفارة عليه^(١). وإذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوة فأمنى وجبت عليه الكفارة وهي بدنة أو جزور وأما إذا نظر إليها بشهوة ولم يمن أو نظر إليها بغير شهوة فأمنى فلا كفارة عليه^(٢).

السيد السيستاني: ولو نظر إليها بشهوة ولم يمن أو نظر إليها بغير شهوة فأمنى فلا كفارة عليه^(٣). وإذا نظر المحرم إلى غير أهله نظراً لا يحل له فإن لم يمن فلا كفارة عليه وإن أمنى وجبت عليه الكفارة...^(٤)

السيد الغلپایگانی: ولو نظر إلى غير زوجته فأمنى كان عليه بدنة إن كان موسراً... ولو نظر إلى زوجته بغير شهوة أو مسها فأمنى فلا شيء عليه وإن كان بشهوة فبدنة^(٥). السيد الشيرازي: لو نظر المحرم زوجته بشهوة فأمنى فعليه نحر بدنة ولو نظر إلى أجنبية فأمنى...^(٦)

السيد الخامنئي: في مسألة الإستمتاع بالنساء (والنظر بشهوة)^(٧). قال مدّظله: الإستمتاع بالنساء وطناً وتقبيلاً وملاعبة والنظر بشهوة بل كل لذة وتمتّع بهن وكذلك إستمتاع النساء بالرجال.

(١) المناسك، ص ١٠١، ٢٢٩ (٢) المناسك، م ٢٣٠ (٣) المناسك، ص ١١٤ (٤) المناسك، م ٢٣٠

(٥) المناسك، ص ٩٧ (٦) المناسك، ص ١١٠، ٣١٤ (٧) المناسك، ص ٧٨

الشيخ البهجة: إذا نظر إلى امرأة أجنبية عن شهوة فأمنى فكفارته على الأحوط بدنة أو جزور على الموسر وبقرة على المتوسط وشاة على الفقير وأما إذا نظر إليها ولو عن شهوة ولم ين فهو وإن كان مرتكباً لمحرم إلا أنه لا كفارة عليه على الأظهر^(١). وقال قبل هذا: إذا لعب المحرم امرأته حتى يئني لزمته كفارة بدنة والأحوط قضاء الحرج في ذلك.

الشيخ التبريزي: إذا نظر إلى امرأة أجنبية عن شهوة أو غير شهوة فأمنى وجبت عليه الكفارة وهي بدنة أو جزور على الموسر وبقرة على المتوسط وشاة على الفقير... إذا نظر المحرم إلى زوجته عن شهوة فأمنى وجبت عليه الكفارة وهي بدنة أو جزور...^(٢) الشيخ الصافي: وكذا النظر إليها بشهوة ولو كان اللبس والنظر بغير شهوة فلا بأس في ذلك، ولا فرق بين الزوجة وغيرها من المحارم والأجنبيات...^(٣)

الشيخ الفاضل: ولو نظر إلى أهله بشهوة فأمنى فكفارته بدنة على المشهور وعلى الأقوى عندي، وإن لم يكن بشهوة لا يكون محرماً في حال الإحرام ولا شيء عليه، ولو نظر إلى غير أهله فأمنى فالأقوى أن يكفر ببدة إن كان موسراً وبقرة إن كان متوسطاً وبشاة إن كان فقيراً، ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة والأحوط وجوباً بدنة...^(٤) الشيخ المكارم: إذا نظر إلى زوجته أو لمس بدنهما يقصد الإلتذاذ وجبت عليه كفارة وهي شاة ولو إقترن ذلك بإنزال المني منه فالأحوط وجوباً وجوب بعير عليه^(٥).

الشيخ الوحيد: وإذا نظر إلى امرأة أجنبية فأمنى كانت عليه بدنة إن كان موسراً وإن كان وسطاً فعليه بقرة وإن كان فقيراً فشاة وإذا نظر إليها ولم ين فليتنق الله ولا يعد وليس عليه شيء، وقال: فإن نظر إلى زوجته عن شهوة فأمنى فعليه على الأحوط بدنة أو جزور وإن لم يتمكن فعليه شاة، وأما إذا نظر إليها بشهوة ولم ين أو نظر إليها بغير شهوة فأمنى فلا شيء عليه ويستغفر ربه^(٦).

(١) للمناسك، م ٢١٦ على النحو الذي مر في كلام السيد الخوئي م ٢٢٩ و م ٢٤٠

(٢) مع التلخيص، ص ٧٣

(٤) المتن والتعليق.

(٥) المناسك، م ١٤٨

(٦) المناسك، م ٢٢٦ و ٢٢٧

لمس النساء

في التحرير م ٣: ... ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة والأحوط بدنة وكفاية الشاة لا تخلو من قوة وإن لم يمن فكفارتها شاة.

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم أن يمس زوجته عن شهوة فإن فعل ذلك لزمه كفارة شاة فإذا لم يكن المس عن شهوة فلا شيء عليه^(١).
السيد الخامنئي: مضى كلامه دام ظلّه

السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم أن يمس زوجته أو يحملها أو يضمها إليه بشهوة فإن فعل ذلك فأمنى أو لم يمن لزمه كفارة شاة فإذا لم يكن المس والحمل والضم عن شهوة فلا شيء عليه^(٢).

السيد الكلپايگاني: ولو مس زوجته بغير شهوة فأمنى فلا شيء عليه وإن كان بشهوة فبدنة^(٣).

السيد الشيرازي: لو لمس المحرم زوجته بشهوة فعليه دم أدناه شاة سواء أمني أم لم يمن ولو لمسها لا عن شهوة فلا شيء عليه^(٤).

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٦).

الشيخ الصافي: ولو كان للمس والنظر بغير شهوة فلا بأس في ذلك^(٧).

الشيخ الفاضل: ولو لامسها بشهوة فأمنى فعليه الكفارة والأحوط وجوباً البدنة^(٨).

الشيخ المكارم: إذا نظر إلى زوجته أو لمس بدنها بقصد الإلتذاذ وجبت عليه كفارة وهي شاة ولو اقترن بالإمضاء فالأحوط وجوباً وجوب بغير عليه^(٩).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم أن يمس زوجته عن شهوة فإن فعل ذلك كان عليه

(٣) المناسك، ص ٩٧ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ١١٣

(١) المناسك، م ٢٢٨

(٦) المناسك، م ٢٢٨. (٧) المناسك، ص ٧٣.

(٤) المناسك، ص ١١٠، م ٣١٥ (٥) المناسك، م ٢١٥.

(٨) التملیقة، ص ٧٩، م ٣. (٩) المناسك، م ١٤٨.

شاة أمني أم لم ين، ولو مسها بغير شهوة لم يكن عليه شيء وإن أمني والأحوط لمعتاد الإيماء بالإجتنا١).

الكفارة مع العلم والعمد

في التحرير م٥: كل ما يوجب الكفارة لو وقع عن جهل بالحكم أو غفلة أو نسيان لا يبطل به حجته وعمرته ولا شيء عليه..

السيد الكل١ايگاني: لا كفارة على الناسي والجاهل وإن كان مقصراً فيما عدا الصيد مطلقاً وفي الموارد التي سيأتي... (٢)

السيد الشيرازي: لا تجب كفارات الإحرام المتقدمة إلا في صورة العلم والعمد نعم لا فرق في كفارة الصيد بين العمد والخطأ ولا بين العلم والجهل وتثبت الكفارة في التدهين مع الجهل بالحكم أيضاً. (٣)

السيد الخوئي: قوله طاب ثراه في مسألة ٢٢٥: وهذا الحكم يجري في بقية المحرمات بمعنى أن ارتكاب أي عمل على المحرم لا يوجب الكفارة إن كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان ويستثنى من ذلك موارد: ١ - ما إذا نسي الطواف في الحج وواقع أهله أو نسي شيئاً من السعي في عمرة التمتع فأحلّ لا اعتقاده الفراغ من السعي وما إذا أتى أهله بعد السعي وقبل التقصير جاهلاً بالحكم. ٢ - من أمرّ يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعرة أو شعرتان. ٣ - ما إذا ادهن عن جهل (٤).

السيد السيستاني: نفس المتن تقريباً مع قوله: الرابع ما إذا ادهن بالدهن الطيب أو المطيب عن جهل (٥).

السيد الخامنئي: في مسألة مجامعة النساء قال: إذا جامع في إحرام الحج عالماً عامداً إلى قوله: وعليه الكفارة فراجع (٦).



(٣) المناسك، ص ١٢٠، م ٣٥٢ (٤) المناسك، ص ٩٩، م ٢٢٥

(١) المناسك، م ٢٢٥. (٢) المناسك، ص ٩٨.

(٥) المناسك، ص ١١١. (٦) المناسك، ص ٧٨.

الشيخ البهجة: إذا جامع المحرم إمرأته جهلاً أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفارة، وهذا الحكم يجري في بقية المحرمات التي توجب الكفارة بمعنى أن ارتكاب أي عمل على المحرم لا يوجب الكفارة إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان ويستثنى من ذلك موارد...^(١)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: قال في مسألة الجماع: إذا جامع زوجته نسياناً أو غفلة أو جهلاً بالحكم لم يضر ذلك بحجّه أو عمرته كما لا تجب عليه كفارة أيضاً^(٤).

الشيخ الوحيد: إذا جامع المحرم إمرأته جهلاً أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفارة وهكذا إذا ارتكب غيره من المحرمات التي توجب الكفارة جهلاً أو نسياناً ويستثنى من ذلك موارد تأتي في مواضعها...^(٥)

العقد في حال الإحرام

في التحرير: الثالث: إيقاع العقد لنفسه أو لغيره ولو كان محلاً، وشهادة العقد وإقامتها عليه على الأحوط ولو تحملها محلاً، وإن لا يبعد جوازها ولو عقد لنفسه في حال الإحرام حرمت عليه دائماً مع علمه بالحكم ولو جهله فالعقد باطل لكن لا تحرم عليه دائماً والأحوط ذلك سيما مع المقاربة.

السيد الخوئي: عقد النكاح، يحرم على المحرم التزويج لنفسه أو لغيره سواء كان ذلك الغير محرماً أم كان محلاً وسواء كان التزويج تزوج دوام أم كان تزويج انقطاع، ويفسد العقد في جميع هذه الصور^(٦).

السيد الخامني: العقد لنفسه أو لغيره سواء كان محرماً أم محلاً وذلك بأن يجري

(١) وقد مرّ في كلام السيد الخوئي^(٢)، ص ٩٢، م ٢١٢ (٢) المناسك، م ٢٢٥ (٣) التلمية، ص ٨٠، م ٥

(٤) المناسك، م ١٥٠ (٥) المناسك، م ٢٢٢ (٦) المناسك، ص ١٠٣، م ٢٣٣

صيغة عقد النكاح الدائم أو المنقطع^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٢).

السيد الكلبيگاني: الثالث: عقد النكاح، سواء كان ذلك لنفسه أم لغيره أم كان العقد دائماً أم منقطعاً أم فضولياً محرماً كان الغير أم محلاً في جميع هذه الصور يحرم عقد النكاح للمحرم...^(٣)

السيد الشيرازي: الثاني: العقد والشهادة عليه، عقد المرأة والشهادة عليه من محرمات الإحرام والعقد الواقع حال الإحرام باطل. ولا فرق في حرمة العقد والشهادة عليه وبطلانه حال الإحرام بين كونه دائماً أم منقطعاً للمحرم أو غيره محرماً كان غيره أم محلاً^(٤).



الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي مع إضافة قوله دام ظلّه: والأقوى حصول الحرمة الأبدية من عقد المحرم لنفسه إذا كان عالماً بالحرمة^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: المتن المنقول من السيد الكلبيگاني في المقدار المذكور^(٧).

الشيخ الفاضل: متن التحرير مع تعليقه دام ظلّه على جملة إيقاع العقد لنفسه، بقوله: والمراد منه أعم من المباشرة والتوكيل بل الإجازة في الفضولي على بعض الوجوه التعليقة بطولها.

الشيخ المكارم: لا يجوز للمحرم عقد النكاح سواء كان النكاح دائماً أو مؤقتاً وعقده في هذه الحالة باطل ولو أقدم على هذا العمل مع العلم بحرمة حرمت عليه تلك المرأة حرمة أبدية^(٨).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٩).

(١) المناسك، ص ٨١	(٢) المناسك، ص ١١٦، ٢٣٣ (٣) المناسك، ص ٨٧	(٤) المناسك، ص ٧٨
(٥) المناسك، م ٢٢٠	(٦) المناسك، م ٢٣٣	(٧) المناسك، ص ٧٣
(٨) المناسك، م ١٤٥ مع التلخيص.	(٩) المناسك، ص ٧٣	

الإستمناء

في التحرير: الرابع: الإستمناء بيده أو غيرها بأية وسيلة فإن أمنى فعليه بدنة والأحوط بطلان ما يوجب الجماع بطلانه على نحو ما مر.

السيد الكلبي يگاني: الخامس: الإستمناء وهو طلب خروج المني بأي سبب كان بيده أو غيرها بالملاعبة أو غيرها فإن كل ذلك حرام^(١).

السيد الخامثي: وأما إن كان (الإستمناء) عن علم وعمد فكفارته بدنة فإن عجز عنها فشاة، وإن كان في إحرام الحج وقبل الوقوف بالمزدلفة وأمنى وجب عليه بالإضافة إلى ما تقدم إتمام حجّه وإعادته من قابل...^(٢)

السيد الخوئي: إذا عبث المحرم بذكره فأمنى فحكمه حكم الجماع... وكفارة الإستمناء كفارة الجماع...^(٣)

السيد السيستاني: الإستمناء على أقسام: ١ - الإستمناء بذلك العضو التناسلي باليد أو غيرها وهو حرام مطلقاً وحكمه في الحج حكم الجماع... ٢ - الإستمناء بتقبيل الزوجة أو مسّها أو ملاعبتها أو النظر إليها وحكمه ما تقدم في المسائل السابقة. ٣ - الإستمناء بالإستمتاع إلى حديث امرأة أو نعتها أو بالخيال أو ما شاكل ذلك وهذا محرّم على المحرم أيضاً ولكن الأظهر عدم ثبوت الكفارة عليه بسببه^(٤).

السيد الشيرازي: الإستمناء وهو أن يفعل الإنسان ما يؤدي إلى الإيماء حرام مطلقاً على المحرم وغيره - نعم يجوز الإستمناء بالزوجة في غير حال الإحرام ويشتد حرمة على المحرم ويوجب الكفارة أيضاً^(٥).

وفي مسألة ٣١٦: وكفارته (نحر بدنة) وإتمام الحج والإتيان بالحج في العام القابل أيضاً.

(٣) المناسك، م ٣٣٢ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ٧٩

(١) المناسك، ص ٨٧

(٥) المناسك، م ١٨٧

(٤) المناسك، م ٢٣٢

الشيخ البهجة: الإستمناء طلب نزول المني باليد أو غيرها حتى لو كان بالخيال أو الملاعبة أو تحنيل زوجته أو شخص آخر واعلم أن البعض يرى أن إنزال المني بالإستمناء مفسد للحج وهذا القول أحوط...^(١)

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله وفيه: كفارة الإستمناء كفارة الجماع^(٢).

الشيخ الصافي: الخامس: الإستمناء وهو طلب خروج المني بأي سبب كان بيده أو غيرها بالملاعبة أو غيرها فإن كل ذلك حرام^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير، إلا أنه دام ظله علّق على كلمة الإستمناء بقوله: لم يقدّم دليل على حرمة الإستمناء مطلقاً ولو مع عدم الإيماء بل لم يقع هذا العنوان في الروايات أصلاً وعلّق على كلمة والأحوط بقوله: بل الأقوى في خصوص اللعب بالذكر والأحوط في غيره.

الشيخ المكارم: بل الأحوط وجوباً أن له (للإستمناء) جميع أحكام الجماع التي ذكرت في المسائل السابقة^(٤).

الشيخ الوحيد: نظره دام ظله قريب لما ذكره السيد الخوئي رحمه الله^(٥).

الطيب

في التحرير: الخامس: الطيب بأنواعه حتى الكافور صبغاً وإطلاء وبخوراً على بدنه أو لباسه ولا يجوز لبس ما فيه رائحته ولا أكل ما فيه الطيب كالزعفران...

السيد الغلپايگاني: الطيب بجميع أقسامه وأنحاء إستعمالاته كالمسك والعنبر والزعفران والكافور وعطر الورد وغيرها من العطور وحتى الهيل والقرنفل وغيرها فلا يجوز وضع ذلك في الطعام والشراب أو الثياب أو التبخرية أو دهن البدن^(٦).

السيد الخامثي: بنا بر احتياط واجب، استعمال بوى خوش اگر عمدی

(٤) المناسك، ص ٨١، م ١٥٤

(٣) المناسك، ص ٧٤

(١) المناسك، ص ٩٥، م ٢١٩ (٢) المناسك، م ٢٣٢

(٥) المناسك، م ٢٢٩ (٦) المناسك، ص ٨٨

باشد، یک گوسفند کفاره دارد، چه در غذا باشد (مانند زعفران) و یا در موارد دیگر.^(١)

السيد الخوئي: يحرم على المحرم استعمال الزعفران والعود والمسك والورس والعنبر بالشم والدلك والأكل وكذلك لبس ما يكون عليه أثر منها والأحوط الاجتناب عن كل طيب^(٢).

السيد السيستاني: يحرم على المحرم استعمال الطيب شماً وأكلاً واطلاءً وصبغاً وبخوراً وكذلك لبس ما يكون عليه أثر منه والمراد بالطيب كل مادة يطيب بها البدن أو الثياب أو الطعام أو غيرها...^(٣)

السيد الشيرازي: لا يجوز مطلق الاستمتاع بالمسك والعود والعنبر والزعفران والورس وكل مادة معطرة رائحتها... فلا يجوز الاستمتاع بهذه الأمور لا بالشم ولا بالأكل ولا بالتطيب ولا بغيرها من أنحاء الاستمتاع حتى لبس الثوب المعطر بها^(٤).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٦).

الشيخ الصافي: نفس المتن المذكور من السيد الكلبي^(٧).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلا أنه دام ظله علق على كلمة الطيب بقوله: (على الأقوى في المسك والعنبر والزعفران والعود والورس وعلى الأحوط في غيرها حتى الكافور)^(٨).

الشيخ المكارم: يحرم على المحرم رجلاً كان أو امرأة استعمال الرائحة الطيبة مثل أنواع العطور والمسك والزعفران وماء الورد وغير ذلك سواء عن طريق الشم أو بوضعها على البدن أو اللباس أو نشرها في جو الغرفة وفضائها بواسطة رشاشات العطور

(٤) المناسك، ص ٩٢، م ٢٤٦

(٣) المناسك، ص ١١٧

(١) مناسك فارسي، م ١٧٣ (٢) المناسك، م ٢٣٧

(٨) التعليق، ص ٨١

(٧) المناسك، ص ٧٤

(٥) المناسك، م ٢٢٤ (٦) المناسك، م ٢٣٧

(الاسيري) أو أكل الأطعمة المعطرة^(١).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم الطيب بأقسامه وأنحاء إستعماله من الشم والدلك والأكل ولبس ما يكون عليه أثر منه وغير ذلك^(٢).

الرياحين

في التحرير م ١٠: يجب الإجتنا ب عن الرياحين أي كل نبات فيه رائحة طيبة إلا بعض أقسامها البرية كالخزامى وهو نبت زهره من أطيب الأزهار على ما قيل والقيصوم والشيع والإذخر ويستثنى من الطيب خلوق الكعبة وهو مجهول عندنا فالأحوط الإجتنا ب من الطيب المستعمل فيها.

السيد الخامشي: مضى كلامه مدّظله في الفرع الماضي فراجع.

السيد الشيرازي: يحرم على المحرم على الأقوى شم أنواع الزهور كالياس والمحمّدي وشمّ النباتات الطيبة الرائحة كالريحان والنعناع ولكن لا يجب الإجتنا ب عن النباتات البرية المعطرة كالإذخر والقيصوم^(٣).

ولا يجب الإجتنا ب عن خلوق الكعبة المكرّمة ومرقد النبي الشريف بل يجوز شمها ولمسها ولا يجب إزالة ما يعلّق منها ببدنه أو ثيابه ويجوز الإحرام في الثياب المعطرة بها أيضاً...^(٤)

السيد السيستاني: يحرم على المحرم شم الرياحين وهي نباتات تفوح منها رائحة طيبة وتتخذ للشم... ويستثنى منها بعض أقسامها البرية كالشيع والقيصوم والخزامى والإذخر وأشباهاها فأنه لا بأس بشمها على الأظهر^(٥). ويستثنى من الطيب خلوق الكعبة وهو طيب يتخذ من الزعفران وغيره يطلى به الكعبة فلا يجب على المحرم أن يجتنب شمّه وإصابته لثيابه وبدنه وإن أصابها لم تجب إزالته بغسل ونحوه^(٦).

(٣) المناسك، ص ٩٢، م ٢٥٠ (٤) فرع ٢٥٦

(٢) المناسك، م ٢٣٤

(١) المناسك، م ١١٨

(٦) المناسك، ص ١١٧، م ٢٣٧

(٥) المناسك، ص ١١٨

السيد الغلبيگاني: والأحوط ترك استعمال الرياحين كلها^(١).
السيد الخوئي: لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالتفاح ولكن يمك عن شمها
حين الأكل على الأحوط^(٢) إلى قوله في فرع ٢٣٩: ولا بأس بشم خلوق الكعبة وهو
نوع خاص من العطر^(٣).

الشيخ البهجة: الأحوط لزوماً أن يمك على أنفه من الرائحة الطيبة في غير حال
السعي ولا بأس بشم خلوق الكعبة وهو نوع خاص من العطر^(٤).
الشيخ التبريزي: الأحوط لزوماً أن يمك على أنفه من الرائحة الطيبة وغيرها الحال
(حال السعي) ولا بأس بشم خلوق الكعبة وهو نوع خاص من العطر^(٥).

الشيخ الصافي: والأحوط ترك استعمال الرياحين كلها^(٦).
الشيخ الفاضل: المتن إلى قول الماتن: (وهو مجهول عندنا) فإنه دام ظلّه قال: بل
الظاهر أنه طيب خاص مركب من أنواع خاصة من الطيب إلى آخر التعليقة وإلى قول
الماتن: (فالأحوط الإجتنا ب من الطيب المستعمل فيها). فإنه دام ظلّه علّق عليه بقوله:
ظاهره أن الإحتياط وجوبيّ ومتفرع على جهالة معنى الخلوق مع أنه على هذا التقدير
يكون الجاري هو أصل البرائة كما في نظائره من دوران المقيد المجمل مفهوماً بين المتباينين
أو أكثر.

الشيخ المكارم: لا يجوز للمحرم شم الأزاهير على الأحوط وجوباً^(٧).
الشيخ الوحيد: لا يجب على المحرم أن يمك أنفه من الرائحة الطيبة حال سعيه إلى
قوله: ويجب الإمساك على أنفه من الرائحة الطيبة في غير هذا الحال ولا بأس بشم
خلوق الكعبة^(٨).

(١) المناسك، ص ٨٨ (٢) المناسك، م ٢٣٨ (٣) المناسك، ص ١٠٥ (٤) المناسك، م ٢٢٦

(٥) المناسك، م ٢٣٩، مع التخصيص. (٦) المناسك، ص ٧٥ (٧) المناسك، م ١٢٢

(٨) المناسك، م ٢٣٦

الفواكه

ففي التحرير م ١١ : لا يجب الإجتنا ب عن الفواكه الطيبة الريح كالتفاح والأترج أكلاً واستشماماً وإن كان الأحوط ترك استشمامه .

السيد الغلپایگانی : لا بأس بأكل التفاح والسفرجل وبقية الفواكه التي توجد فيها الروائح الطيبة وغاية الإحتياط أن لا يشتمها^(١).

السيد الخوئي : لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالتفاح والسفرجل ولكن يمك عن شمها حين الأكل على الأحوط^(٢).

السيد السيستاني : أمّا الفواكه والخضروات الطيبة الرائحة كالتفاح والسفرجل والتعنّاع فيجوز للمحرّم أكلها ولكن الأحوط الإمساك عن شمها حين الأكل^(٣).

السيد الشيرازي : يجوز للمحرّم أكل الفواكه والزهور والنباتات الطيبة الرائحة كالتفاح والأترج والياس والمحمدي والريحان، لكن لا يجوز شمها بل يجب إمساك الأنف عنها عند الأكل^(٤).

السيد الخامشي : الأحوط وجوباً الإجتنا ب عن شم كلّ ما فيه رائحة طيبة كالفواكه والرياحين ...



الشيخ البهجة : لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالتفاح والسفرجل وشمها^(٥).
الشيخ التبريزي : المتن المذكور من السيد الخوئي ؑ إلى أن قال : ولكن الأولى أن يمك عن شمها حين الأكل^(٦).

الشيخ الصافي : نفس المتن المذكور من السيد الغلپایگانی ؑ^(٧).
الشيخ الفاضل : المتن المذكور من التحرير إلى جملة : وإن كان الأحوط ترك إستشمامه ، فإنّه دام ظلّه قال : الإحتياط الإستحبابي لا يجتمع مع القول بجرمة الطيب مطلقاً^(٨).

(١) المناسك، ص ٨٨ (٢) المناسك، ص ١٠٤ (٣) المناسك، ص ١١٨، ٢٣٨ (٤) المناسك، م ٢٥٢

(٥) المناسك، م ٢٢٥ (٦) المناسك، م ٢٣٨ (٧) المناسك، ص ٧٥ (٨) التليقة، ص ٨٢، ١١٠

الشيخ المكارم: لا مانع من أكل الفواكه ذات الرائحة الطيبة كالتفاح والبرتقال وغيرها ولكن الأفضل الإجتناّب عن شمّها (١).
 الشيخ الوحيد: لا بأس بأكل الفواكه الطيبة الرائحة كالتفاح والسفرجل والأنحوط استحباباً الإمساك عن شمّها حين الأكل (٢).

الرائحة الخبيثة

في التحرير م ١٣: ... لا يجوز إمساك أنفه من الرائحة الخبيثة نعم يجوز الفرار منها والتنحي عنها.

السيد الخوئي: يحرم على المحرم أن يمك على أنفه من الروائح الكريهة نعم لا بأس بالإسراع في المشي للتخلص من ذلك (٣).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور (٤).

السيد الكلبيكاني: كما أنه يجب على المحرم أن لا يسدّ أنفه عند ما يشمّ الروائح الكريهة (٥).

السيد الشيرازي: لا يجوز للمحرم إمساك أنفه عن الرائحة الكريهة ولكن يجوز له الابتعاد عنها بالإسراع في المشي (٦).

الشيخ البهجة: يحرم على المحرم على الأحوط بل الأقوى أن يمك على أنفه من الروائح الكريهة نعم لا بأس بالإسراع في المشي للتخلص من ذلك (٧).

الشيخ التبريزي: الأحوط وجوباً على المحرم أن لا يمك على أنفه من الروائح الكريهة نعم لا بأس بالإسراع في المشي للتخلص من ذلك (٨).

الشيخ الصافي: نفس المتن من السيد الكلبيكاني (٩).

(١) المناسك، م ١١٩ (٢) المناسك، م ٢٣٥ (٣) المناسك، م ٢٤١ (٤) المناسك، ص ١١٩

(٥) المناسك، ص ٨٨ (٦) المناسك، م ٢٤٩ (٧) المناسك، م ٢٢٨ (٨) المناسك، م ٢٤١

(٩) المناسك، ص ٧٥

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من السيد الإمام (١).
 الشيخ المكارم: ولكن إذا مرّ على مكان فيه رائحة كريهة يجب أن لا يكسّم أنفه
 ولكن له أن يجوز بسرعة من ذلك المكان (٢).
 الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٣).

كفارة الطيب

في التحرير م ١٥: كفارة استعمال الطيب شاة على الأحوط ولو تكرر منه الاستعمال
 فإن تخلّل بين الإستعمالين الكفارة تكررّت وإلا فإن تكرر في أوقات مختلفة فالأحوط
 الكفارة وإن تكرر في وقت واحد لا يبعد كفاية الكفارة الواحدة.

السيد الشيرازي: لو أكل المحرم طعاماً يحرم عليه أكله فعليه التكفير بشاة وإن حلّ له
 فعلاً لضرورة فن أكل طعاماً فيه طيب كالزعفران فعليه دم شاة وكذلك لو أكل الزيت
 المعطر ولا تجب الكفارة في استعمال الطيب بأنحائه الأخرى غير أكل ما فيه الطيب وإن
 استحسب له التصديق بشيء (٤).

السيد الخوئي: إذا إستعمل المحرم متعمداً شيئاً من الروائح الطيبة فعليه كفارة شاة
 على المشهور ولكن في ثبوت الكفارة في غير الأكل إشكال وإن كان الأحوط التكفير (٥).
 السيد السيستاني: إذا تعمّد المحرم أكل شيء من الطيب أو لبس ما يكون عليه أثر
 منه فعليه كفارة شاة على الأحوط لزوماً ولا كفارة عليه في استعمال الطيب فيما عدا ذلك
 وإن كان التكفير أحوط (٦).

السيد الخامنئي: بنا بر احتياط واجب، استعمال بوی خوش اگر عمدی باشد، یک
 گوسفند کفاره دارد، چه در غذا باشد (مانند زعفران) و یا در موارد دیگر (٧).

* * *

(٤) المناسك، ص ١١٢

(٣) المناسك، م ٢٣٨

(٢) المناسك، م ١٢١

(١) التعليقة، م ١٣

(٧) مناسك فارسي، م ١٧٣

(٦) المناسك، ص ١١٨

(٥) المناسك، م ٢٤٠

الشيخ البهجة: إذا استعمل المحرم متعمداً شيئاً من الروائح الطيبة فعليه كفارة شاة على الأحوط^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور عن التحرير إلا في قوله: على الأحوط في غير الأكل و على الأقوى فيه^(٣).

الشيخ الوحيد: إذا أكل المحرم ما فيه الطيب أو لبسه مع بقاء أثره فيه مع العلم بالحكم والموضوع فعليه كفارة شاة ولا شيء عليه إذا فعل ناسياً أو جاهلاً ولا دم في غير الأكل واللبس وإن كان أحوط^(٤).

لبس المخيط

في التحرير: السادس: لبس المخيط للرجال كالقميص والسراويل والقباء وأشباهها بل لا يجوز لبس ما يشبه بالمخيط كالقميص المنسوج والمصنوع من اللبد والأحوط الإجتنب من المخيط ولو كان قليلاً كالقلنسوة والتكة نعم يستثنى من المخيط شدّ الهميان المخيط الذي فيه النقود.

السيد الخامني: لبس المخيط للرجال بأن يلبس القميص أو الذرع أو السروال أو الزخمة والسترة وأمثالها التي تتركب عادة بالخياطة وكذا الأثواب المزرة...^(٥) أمّا إفتراشه والتلحف به ونحو ذلك فلا إشكال فيه.

السيد الشيرازي: يحرم على الرجال حال الإحرام لبس القميص والسروال والجبة وكلّ لباس يكون كالدرع يغطي عرض الجسم بل الأحوط إستحباً بالإجتنب عن لبس مطلق المخيط حال الإحرام^(٦).

السيد الكلپايگاني: السابع، لبس المخيط للرجال فقط دون النساء كالقميص

(٤) المناسك، ص ١٠٠

(٣) التعليق، ص ٨٣

(٢) المناسك، ص ١١٧

(١) المناسك، ص ٩٧

(٦) المناسك، ص ٨٠

(٥) ص ٨١

والسراويل والجبّة وغيرها ممّا هو متعارف لبسه بين الناس وكان مخيطاً...^(١)
السيد الخوئي: لبس المخيط للرجال، يحرم على المحرم أن يلبس القميص والقميص
والسروال والثوب المزّور مع شدّ أزراره^(٢) ويجوز له أن يغطّي بدنه ما عدا الرأس
باللحاف ونحوه من المخيط حالة الإصطجاع للنوم وغيره^(٣).

السيد السيستاني: لبس المخيط أو ما يحكمه للرجل - لا يجوز للمحرم أن يلبس ثوباً
يزره أي يربط بعضه ببعض الآخر بأزرار أو ما يفيد فائدتها أو يتدرعه...^(٤) ويجوز له
أن يغطّي بدنه ما عدا الرأس في حالة الإصطجاع أو غيره باللحاف ونحوه من أقسام
المخيط.

أيضاً السيد الخامنئي: لا يحرم لبس المخيط إذا كان من غير أنواع الثياب كالخزام...
الأزمة في أمثال اليد أو الرجل الإصطناعيتين ولا كفارة فيها أيضاً^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن^(٧).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي^(٨).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (والأحوط الاجتناب) فإنّه دام ظلّه قال: بل
الأقوى؛ وإلى جملة فيه النقود فإنّه قال: بشرط عدم وجود الهميان غير المخيط كما في هذه
الأزمة.

الشيخ المكارم: الأول، لبس الثوب المخيط، يحرم على الرجال لبس الألبسة المخيطة
في حال الإحرام بل الأحوط وجوباً الاجتناب عن كلّ ثوب مخيط...^(٩)

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(١٠).

(١) المناسك، ص ٨٨ (٢) المناسك، ص ١٠٥ (٣) فرع ٢٤٢ (٤) م ٢٤٢
(٥) المناسك، ص ٨٢، م ١٢٤، مع التلخيص. (٦) المناسك، م ٢٢٩ (٧) المناسك، م ٢٤٢
(٨) المناسك، ص ٧٥ (٩) المناسك، ص ٨٧، م ٥٩، مع التلخيص. (١٠) المناسك، م ٢٣٩

المبتلى بالفتق

في التحرير م ١٦: لو احتاج إلى شدّ فتقه بالمخيط جاز لكن الأحوط الكفارة...
 السيد السيستاني: كما يجوز له التحزم بالحزام المخيط الذي يستعمله المبتلى بالفتق لمنع نزول الأمعاء في الأنثيين^(١). وفي الملحق الثاني هل في لبس ما يشدّ به الفتق وهو من المخيط كفارة على المحرم؟ الجواب: لا كفارة فيه^(٢).
 السيد الخوئي: وكذلك لا بأس بالتحزم بالحزام المخيط الذي يستعمله المبتلى بالفتق لمنع نزول الأمعاء^(٣).
 السيد الكلّايگاني: ويجوز للمحرم أن يلبس الأشياء الآتية، وإن كانت مخيطة: الهميان والمنطقة ورباط الفتق لحفظ نزول الأمعاء في الأنثيين مع الحاجة إليه... والأحوط في رباط الفتق القداء بشاة^(٤).
 السيد الشبيري: يجب على الأحوط وجوباً إجتناّب لبس الهميان والحزام ورباط الفتق للمحرم نعم لا بأس بلبسها عند الضرورة ولا شيء عليه^(٥).
 السيد الخامثي: لا يحرم لبس المخيط إذا كان من غير أنواع الثياب كالحزام أو الهميان وكذا ما يحتاج إليه من الأحزمة في أمثال اليد والرجل الإصطناعيتين ولا كفارة فيها أيضاً^(٦).



الشيخ البهجة: ولا بأس بالتحزم بالحزام المخيط الذي يستعمله المبتلى بالفتق لمنع نزول الأمعاء في حال الضرورة لكن الأحوط أن يكفّر لذلك^(٧).
 الشيخ الصافي: والأحوط في رباط الفتق القداء بشاة^(٨).
 الشيخ التبريزي: ويستثنى من ذلك الهميان... وكذلك لا بأس بالتحزم بالحزام المخيط الذي يستعمله المبتلى بالفتق لمنع نزول الأمعاء في الأنثيين^(٩) إلى قوله في

(٤) المناسك، ص ٨٨

(٣) المناسك، م ٢٤٢

(١) المناسك، ص ٨٣، م ٢٤٢ (٢) س ١٦٨

(٨) المناسك، ص ٧٥

(٧) المناسك، ص ٩٨ (٦) المناسك، ص ٨٢، م ١٢٤

(٥) المناسك، م ١٩٣

(٩) المناسك، م ٢٤٢

مسألة ٢٤٥: إذا لبس المحرم مبتعداً شيئاً مما حرم عليه لبسه فكفارته شاة والأحوط لزوم الكفارة عليه ولو كان لبسه للإضرار^(١).

الشيخ الفاضل: استفاده از كمر بند و هميان و فتق بند و ساير اشياء كوچك دوخته كه به آن لباس گفته نمی شود اشكال ندارد و كفاره هم ندارد^(٢).
أيضاً الشيخ الفاضل: ويجوز التحزّم بالحزام المخيط لمنع نزول الأعماء عند الضرورة والأولى التفدية وكذلك في اليد والرجل الإصنطاعيين المخيطين اللذين يشد بهما إلى الجسد^(٣).

الشيخ المكارم: لا إشكال في لبس حزام الفتق ولا يضر كونها مخيطه^(٤) إلى قوله في مسألة ٩٣: من لبس اللباس المخيط عمدًا أو عن إضرار وجبت عليه كفارة وهي شاة...^(٥) وقال دام ظله: لا إشكال في شد الحزام فوق الإحرامى مخيطاً أو غير مخيط ولا في لبس حزام الفتق ولا يضر كونها مخيطه^(٦).
الشيخ الوحيد: ولا بأس بالتحزّم بالحزام الذي يستعمله المبتلى بالفتق وإن كانت من المخيط... وفي ثبوت الكفارة على المضطرّ إشكال ولا إشكال في سقوطها عن الجاهل والناسي^(٧).

أيضاً التبريزي: بستن فتق بند دوخته مانعی ندارد و كفاره ای بر آن مترتب نیست^(٨).
الشيخ النوري: لا بأس بالتحزّم بالحزام المخيط الذي يستعمله المبتلى بالفتق عند الضرورة ومع ذلك تجب عليه الكفارة على الأحوط^(٩).

المخيط للنساء

في التحرير م ١٧: يجوز للنساء لبس المخيط بأي نحو كان نعم لا يجوز لهنّ لبس القفازين.

(١) المناسك، ص ١١٩ (٢) استفادات حج وعمره، ص ١١٥، م ١٧٦ مع التلخيص.

(٣) مناسك الفارسي، مع التلخيص والترجمة، ص ١٣٠ (٤) المناسك، م ٩٠ (٥) المناسك، ص ٦٠

(٦) المناسك، م ٨٩ مع التلخيص. (٧) المناسك، ص ١٠١ م ٢٣٩ إلى قوله في مسألة ٢٤٢

(٨) صغير في مناسك الفارسي، ص ٣٥٢ (٩) المناسك، ص ١١٤

السيد الكلبي يگاني: أمّا النساء فيجوز لهنّ لبس المخيط مطلقاً إلا القفازين بالضمّ والتشديد أي الكفوف فلا يجوز للمرأة^(١).

السيد الخوئي: يجوز للنساء المخيط مطلقاً عدا القفازين وهو لباس خاص يلبس لليدين^(٢).

السيد السيستاني: كلامه مدّظله قريب من كلام السيد الخوئي^(٣).

السيد الشيرازي: لا يجوز للنساء لبس القفازين والكفوف^(٤) وفي مسألة ٣١٩ تثبت الكفارة في موارد، منها لبس المرأة القفازين (الكفوف) وإن كان جائزاً للضرورة.

الشيخ البهجة: يجوز للنساء لبس المخيط مطلقاً عدا القفازين وهو لباس خاص يلبس لليدين^(٥) وفي الفرع اللاحق: إذا لبس المحرم شيئاً مما حرم لبسه عليه فكفارته شاة والأحوط لزوم الكفارة عليه ولو كان لبسه للإضرار^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور وهو المتن الذي نقل عن السيد الخوئي^(٧) وفي الفرع التالي: إذا لبس المحرم متعمداً شيئاً مما حرم لبسه عليه فكفارته شاة والأحوط لزوم الكفارة عليه ولو كان لبسه للإضرار.

الشيخ الصافي: نفس المتن الذي ذكرناه من السيد الكلبي يگاني^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٩).

الشيخ المكارم: لا إشكال ولا مانع من لبس المرأة المحرمة كلّ أنواع اللباس المخيط إلا القفازين فلا يجوز لبسها^(١٠).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(١١).

(١) المناسك، ص ٨٨	(٢) المناسك، م ٢٤٤	(٣) المناسك، م ١٩١	(٤) المناسك، م ٢٣٦
(٥) المناسك، ص ٩٩	(٦) المناسك، م ٢٤٤	(٧) المناسك، ص ٧٦	(٨) م ١٧
(٩) المناسك، م ٩٢	(١٠) المناسك، م ٢٤١		

كفارة المخيط

في التحرير م ١٨: كفارة لبس المخيط شاة فلو لبس المتعّد ففي كل واحد شاة ولو جعل بعض الألبسة في بعض ولبس الجميع دفعة واحدة فالأحوط الكفارة لكل واحد منها ولو اضطر إلى لبس المتعّد جاز ولم تسقط الكفارة.

السيد الخامشي: كفارة لبس المخيط شاة وتعدّد بتعدّده^(١).

السيد الكلهيگاني: في لبس المخيط شاة وإن كان لضرورة^(٢).

السيد الخوئي: إذا لبس المحرم متعمداً شيئاً ممّا حرم عليه لبسه فكفارته شاة والأحوط لزوماً الكفارة ولو كان لبسه للإضرار^(٣).

السيد السيستاني: ولو تعدّد اللبس تعدّدت الكفارة وكذا لو تعدّد الملبوس بأن جعل بعض الألبسة في بعض ولبس الجميع دفعة واحدة مع اختلافها في الصنف بل وكذا مع إتّحادها على الأحوط^(٤).

السيد الشيرازي: لو لبس المحرم ما يحرم لبسه كفر بشاة وإن كان له جائزاً لضرورة^(٥).

الشيخ البهجة: إذا لبس المحرم متعمداً شيئاً ممّا حرم لبسه عليه فكفارته شاة والأحوط لزوم الكفارة عليه ولو كان لبسه للإضرار^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: السابغ لبس المخيط ... كلّ ذلك يحرم على المحرم إلا عند الضرورة فحينئذ يجوز مع الفداء^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير وله دام ظلّه تعليقة على قول الماتن: فلو لبس المتعّد (أي من أنواع متعدّدة) وعلى قول آخر من الماتن (كل واحد شاة) بقوله: قد مرّ المالك في التعدّد...^(٩)

(١) المناسك، ص ٨٢ (٢) المناسك، ص ٩٧ (٣) المناسك، م ٢٤٥ (٤) المناسك، ص ١٢١

(٥) المناسك، م ٣١٩ (٦) المناسك، م ٢٣٢ (٧) المناسك، م ٢٤٥ (٨) المناسك، ص ٧٥

(٩) التعليقة، م ١٨

الشيخ المكارم: من لبس اللباس المخيط عمداً أو عن إضطرار وجبت عليه كفارة وهي شاة أما إذا فعل ذلك عن نسيان أو جهل فلا يجب عليه شيء^(١).

الشيخ الوحيد: إذا لبس المحرم الثوب المخيط وما يحكمه ولو لم يكن مخيطاً عالماً بالحكم عامداً فعليه شاة وتتعدد بتعدد اللبس ولو مع وحدة الملبوس وباختلاف الملبوس صنفاً وإن لم يتعدّد اللبس حتى مع الحاجة إلى لبس ضروب الثياب إذا لم تصل إلى حدّ الإضطرار ففي ثبوت الكفارة على المضطرّ إشكال ولا إشكال في سقوطها عن الجاهل والناسي^(٢).

الشيخ النوري: إذا لبس المحرم ما حرم لبسه فكفارته شاة والأقوى لزوم الكفارة ولو كان لبسه للإضطرار^(٣).

الإكتحال

في التحرير: السابع - الإكتحال بالسواد إن كان فيه الزينة وإن لم يقصدها... وفي مسألة ٢١: ليس في الإكتحال كفارة لكن لو كان فيه الطيب فالأحوط التكفير.

السيد الغلپایگانی: التاسع الإكتحال بالسواد لو كان زينة للعينين وإن لم يقصده به الزينة... ولو إكتحل فلا كفارة عليه إلا الاستغفار^(٤).

السيد الخوئي: الإكتحال على صور، الرابع الإكتحال بكحل غير أسود ولا يقصد به الزينة لا بأس به ولا كفارة عليه بلا إشكال ومحصل قوله في سائر الصور لزوم الكفارة بشاة على الأحوط الأولى فراجع^(٥).

السيد السيستاني: ولا كفارة في الإكتحال مطلقاً وإن كان الأولى التكفير بشاة إذا إكتحل بما لا يحل له^(٦).

السيد الخامني: لا كفارة في الإكتحال^(٧).

السيد الشبيري: لا يجوز الإكتحال بالكحل الأسود للمحرم والمحرمة إلا من أجل

(١) المناسك، م ٩٣ (٢) المناسك، م ٢٤٢ (٣) المناسك، ص ١١٤ (٤) المناسك، ص ٨٩

(٥) المناسك، م ٢٤٦ (٦) المناسك، ص ١٢٢ مع التلخيص. (٧) المناسك، ص ٨٣، م ١٢٧

الرمد ونحوه وأما الكحل غير الأسود فلا بأس به إذا لم يعد من الزينة ولم يكن فيه طيب^(١)

وفي مسألة ٢٣١: س: هل يجوز صبغ الشعور بالحناء ونحوها في حال الإحرام؟ ج: لا يجوز ذلك، نعم لو صبغ قبل الإحرام يجوز الإحرام معه ولا يجب عليه تأخير الإحرام حتى يزول لونه^(٢).

الشيخ البهجة: الإكتهال على صور: ١ - أن يكون بكحل أسود مع قصد الزينة وهذا حرام على المحرم قطعاً...^(٣)

الشيخ التبريزي: الإكتهال على صور: ١ - أن يكون بكحل أسود مع قصد الزينة وهذا حرام قطعاً وتلزمه كفارة شاة على الأحوط الأولى؛ ٢ - أن يكون بكحل أسود مع عدم قصد الزينة؛ ٣ - أن يكون بكحل غير أسود مع قصد الزينة والأحوط الإجتنب في هاتين الصورتين كما أن الأحوط الأولى التكفير فيهما؛ ٤ - ما ذكر من السيد الخوئي^(٤).
الشيخ الصافي: المتن المنقول من السيد الكلبي^(٥).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: ولو كان فيه الطيب فالأقوى حرمة، فإنه دام ظلّه قال: مع وجدان ريحه لا مطلقاً؛ وإلى جملة: فالأحوط التكفير، في مسألة ٢١ فإنه دام ظلّه قال: بل الأقوى مع وجدان ريحه والأولى مع العدم (السابع).
الشيخ المكارم: يحرم الإكتهال في حال الإحرام على النساء والرجال إذا كان بقصد الزينة...^(٦)

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم الإكتهال بالكحل الأسود للزينة ولا كفارة فيه على الأقوى...^(٧)

الشيخ النوري: الإكتهال على صور، أحدها أن يكون بكحل أسود مع قصد الزينة وهذا حرام على المحرم قطعاً ولكن لا كفارة فيه^(٨).

(٤) المناسك، ص ١٢٠

(٣) المناسك، ص ٩٩

(٢) المناسك، ص ٨٩

(١) المناسك، ص ٨٨

(٨) المناسك، ص ١١٥

(٧) المناسك، ص ٢٤٣

(٦) المناسك، ص ١١٣

(٥) المناسك، ص ٧٧

النظر في المرأة

في التحرير: الثامن - النظر في المرأة من غير فرق بين الرجل والمرأة وليس فيه الكفارة لكن يستحب بعد النظر أن يلتبي والأحوط الإجتنا ب عن النظر في المرأة ولو لم يكن للتزيين

وفي مسألة ٢٣: ... لا بأس بالمنظرة إن لم تكن زينة وإلا فلا تجوز. السيد الكلبي يكتفي: العاشر: النظر في المرأة مطلقاً سواء قصد به التزيين أم لم يقصد ولو نظر فيها إستحب له تجديد التلبية ... ولو نظر في المرأة فلا كفارة عليه إلا الإستغفار^(١) ولا بأس بلبس المنظرة إن لم تكن زينة.

السيد الخوئي: يحرم على المحرم النظر في المرأة للزينة وكفارته شاة على الأحوط الأولى - ويستحب لمن نظر فيها للزينة تجديد التلبية أما لبس النظارة فلا بأس به للرجل أو المرأة إذا لم تكن للزينة وهذا الحكم لا يجري في سائر الأجسام الشفافة فلا بأس بالنظر إلى الماء الصافي أو الأجسام الصيقلية الأخرى^(٢).

السيد الخامنئي: نگاه كردن به آينه كفاره ندارد، اما احتياط واجب آن است كه پس از نگاه كردن در آن، لبیک بگوید.^(٣)

السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم أن ينظر في المرأة للزينة ويجوز إذا كان لغرض آخر كتضميد جرح الوجه أو إستعلام وجود حاجب عليه أو كنظر السائق لرؤية ما خلفه من السيارات ... وأما النظر عبر النظارة الطبية فلا بأس به وقال: لا كفارة في ذلك حتى لو كان النظر متعمداً نعم لو كان النظر للزينة يستجب تجديد التلبية^(٤).

السيد الشيرازي: لا يجوز النظر في المرأة بقصد الزينة وتجميل البدن أو اللباس وكذا فيما يعد من الزينة وأما النظر في المرأة بما لا ربط له بالزينة كنظر السائق فلا بأس به^(٥) وفي مسألة ٢٤٠: لا يجوز للمحرم لبس النظارة المتخذة للزينة ويجوز لبس النظارة الطبية...

(٣) مناسك فارسي، م ١٧٩ (٤) الملحق الثاني، ص ٨٤

(٢) المناسك، م ٢٤٧

(١) المناسك، ص ٨٩

(٥) المناسك، م ٢٣٦

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي إلا أنه دام ظلّه سكت عن التعرض للكفارة^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور تقريباً^(٢).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبيّاني^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير. (الثامن)

الشيخ المكارم: النظر في المرأة، لا يجوز النظر في المرأة للتزيين وتجميل الرأس والوجه في حال الإحرام إلى قوله دام ظلّه: حكم النظر في الماء الصافي أو شيء صقيل لإصلاح وتجميل الشعر والوجه حكم النظر في المرأة فلا يجوز ذلك في حال الإحرام...^(٤)

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم النظر في المرأة للزينة ولا كفارة فيه...^(٥)

ستر ظهر القدم

في التحرير: التاسع: لبس ما يستتر جميع ظهر القدم كالخف والجورب وغيرهما ويختص ذلك بالرجال ولا يحرم على النساء وليس في لبس ما ذكر كفارة ولو احتاج إلى لبسه فالأحوط شق ظهره.

السيد الخوئي: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجورب وكفارة ذلك شاة على الأحوط ولا بأس بلبسها للنساء والأحوط الاجتناب عن لبس كل ما يستر تمام ظهر القدم... ولا بأس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس^(٦).

السيد السيستاني: يحرم على الرجل المحرم أن يلبس ما يغطي تمام ظهر قدمه كالجورب والخف، ويجوز له لبس ما يستر بعض ظهر القدم كما يجوز له ستر تمامه من دون لبس كأن يلتقي طرف ردائه عليها حال الجلوس ولا كفارة في لبس الخف وشبهه مطلقاً وأما لبس الجورب وما يماثله فتجب الكفارة فيه على المتعمّد على الأحوط

(٤) المناسك، ص ٦٧

(١) المناسك، ص ١٠٠، ٢٣٢ (٢) المناسك، ص ١٢١، ٢٤٧ (٣) المناسك، ص ٧٧

(٥) المناسك، ص ١٠٢ (٦) المناسك، ص ٢٤٨

والكفارة دم شاة^(١).

السيد الكلبي يكتفي: الثامن: لبس الرجل الخف والجورب ونحوهما مما يغطي ظهر القدم مثل البوتين والجزمة ... ولا بأس بتغطية ظهر القدم بمثل الجلوس عليها أو إلقاء طرف الرداء حال المشي أو الجلوس أو النوم عليها^(٢).

السيد الخامنشي: لا كفارة في لبس ما يستر تمام ظهر القدم^(٣).

السيد الشيرازي: تثبت الكفارة في الموارد التالية: منها لبس الرجل الجورب^(٤) إلى قوله في مسألة ٣٥٠: لا كفارة في ترك الإحرام التي لم ترد فيها كفارة وإن كان الأحوط إستحباً بالتكفير بشاة عن كل واحد منها.

أقول: مضى في متن التحرير (لبس في لبس ما ذكر كفارة) وفي ما نقل عن السيستاني (لا كفارة في لبس الخف وشبهه مطلقاً)

الشيخ البهجة: الأحوط الاجتناب عن لبس كل ما يستر تمام ظهر القدم مع صدق اللبس ولا بأس بستر تمام ظهر القدم من دون لبس^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور عن السيد الخوئي^(٦) وفي أول الفرع: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجورب وكفارة ذلك شاة على الأحوط.

الشيخ الصافي: لبس الرجل الخف والجورب ونحوهما مما يغطي ظهر القدم مثل البوتين...^(٧)

الشيخ الفاضل: يحرم على الرجل لبس الجورب والبوتين وأمثالهما مما يغطي تمام ظهر القدم وكفارته شاة على الأحوط الوجوبي^(٨).

الشيخ المكارم: إذا لبس الرجل حذاءً يغطي ظهر القدم أو جورباً عمداً أو إضراراً لم يجب عليه كفارة والأحوط إستحباً أن يشق ظهرهما إذا اضطرَّ إلى لبس الجورب أو

(٢) المناسك، ص ٨٩ مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ١٢٣ مع التلخيص.

(٥) المناسك، ص ١٠٠ مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ٨٤ (٤) ص ٣١٩، ١١١

(٨) ص ١٢٣ مع الترجمة.

(٦) المناسك، ص ١٢١ (٧) المناسك، ص ٧٦

مثل هذا الحذاء^(١).

الشيخ الوحيد: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجورب إختياراً وكذلك لبس كل ما يستر ظهر القدم كالشمشك ونحوه على الأحوط ولا كفارة في لبس الخف وفي غيره كالجورب والشمشك ونحوهما عالماً بالحكم ذاكراً للإحرام شاة على الأحوط^(٢).

أقول: في كلام الوحيد: (لا كفارة في لبس الخف) وفي كلام المكارم: (لم يجب الكفارة فيما يغطي ظهر القدم من الحذاء ولو عمداً).
الشيخ النوري: يحرم على الرجل المحرم لبس الخف والجورب وكفارته شاة على الأحوط^(٣).

الفسوق

في التحرير: العاشر: الفسوق، ولا يختص بالكذب بل يشمل السباب والمفاخرة أيضاً وليس في الفسوق كفارة بل يجب التوبة عنه ويستحب الكفارة بشيء والأحسن ذبح البقرة.

السيد الخوئي: الكذب والسب محرمان في جميع الأحوال لكن حرمتها مؤكدة حال الإحرام والمراد من الفسوق في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ هو الكذب والسب، أمّا المفاخرة فهو على قسمين...^(٤)

السيد السيستاني: ما يقارب كلام السيد الخوئي مع قوله مدّظله: ولا كفارة في الفسوق إلا الإستغفار وإن كان الأحوط التكفير ببقرة^(٥).

السيد الغلپایگانی: الفسوق وهو الكذب بأي نحو كان والسباب وكذا المفاخرة وإظهار الفضائل لنفسه وسلبها عن الغير وإثبات الرذائل للغير وسلبها عن نفسه... ولا تجب عليه الكفارة بذلك إلا الإستغفار^(٦).

(٣) المناسك، ص ١١٧

(٢) المناسك، ص ١٠٢ مع الإختصار.

(١) المناسك، ص ٦٢

(٥) المناسك، ص ١٢٤، ٢٤٩م (٦) المناسك، ص ٨٩

(٤) المناسك، ٢٤٩م

السيد الخامنئي: ولا يختصّ الفسوق بالكذب بل يشتمل السباب والمفاخرة ولو لم يتضمنّ إهانة الآخرين وانتقاص منهم^(١).

السيد الشيرازي: نهى عن الفسوق في القرآن الكريم حال الإحرام وقد اتفقت الأخبار على عدّ الكذب من الفسوق فهو من محرمات الإحرام قطعاً وبما أنّ بعض الروايات دلّت على أنّ السباب والمفاخرة أيضاً من مصاديق الفسوق فالأحوط وجوباً الاجتناب عنها أيضاً حال الإحرام ... لكن حرمتها حال الإحرام أشد وأفزع وإن كانت لا توجب الكفارة^(٢).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٤).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي^(٥) إلى قوله دام ظلّه: ولا تجب عليه الكفارة إلاّ الاستغفار^(٦).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة (والمفاخرة) فأنّه قال: سواء كانت مستلزمة لتنقيص الغير خطأ لشأنه أم لم تكن وليس في الفسوق الكفارة بل يجب التوبة عنه...^(٧)

الشيخ المكارم: يحرم الكذب والسبب مطلقاً وفي كل حال وقد نهى عنه في خصوص حال الإحرام والأحوط وجوباً الاجتناب عن إظهار التفوّق على الآخرين أو انتقاصهم أيضاً وهذه الأعمال اجتمعت حسب بعض الروايات التي رويت عن المعصومين^(٨) في معنى الفسوق الذي ورد في الآية الشريفة: ﴿قُلْ لَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ إلى قوله: وليست لها كفارة إلاّ الاستغفار^(٩).

الشيخ الوحيد: في كلامه دام ظلّه: وكفارته أن يتصدّق بشيء على الأحوط الأولى ويستغفر الله ويلبّي^(١٠).

(١) المناسك، ص ٨٤ (٢) المناسك، ص ٩٩ (٣) المناسك، ص ١٠١ (٤) المناسك، ص ١٢٣

(٥) المناسك، ص ٧٨ (٦) ص ٨٥ (٧) المناسك، ص ٨٣ (٨) المناسك، ص ١٠٣

الجدال

في التحرير: الجدال وهو قول «لا والله» و «بلى والله»، وكل ما هو مرادف لذلك في أي لغة كان إذا كان في مقام إثبات أمر أو نفيه، ولو كان القسم بلفظ الجلالة أو مرادفه فهو جدال والأحوط إلحاق ساير أسماء الله تعالى كالرحمان والرحيم وخالق السماوات ونحوها بالجلالة وأما القسم بغيره تعالى من المقدسات فلا يلحق بالجدال.

السيد الكلبيكاني: ما يقرب من كلام السيد الخميني طاب ثراهما^(١).

السيد الخوئي: قريب من المتن المذكور في كلام الإمام قدس الله سرهما^(٢).

السيد السيستاني: يحرم الجدال على المحرم ويختص بما كان مشتملاً على الحلف بالله تعالى في الأخبار عن ثبوت أمر أو نفيه والأظهر عدم إعتبار أن يكون بأحد اللفظين (بلى والله و لا والله) بل يكفي مطلق اليمين بالله سواء كانت بلفظ الجلالة أم بغيره وسواء كانت مصدرة بـ (لا) وبـ (بلى) أم لا وسواء كانت باللغة العربية أم بغيرها من اللغات^(٣).

السيد الخامنئي: يحرم الجدال على المحرم سواء كان رجلاً أم امرأة، ولا يصدق الجدال على الحلف بالمقدسات الأخرى غير الله تعالى وأسمائه، ولا يختص الجدال باليمين الكاذبة بل يشمل الصادقة أيضاً...^(٤)

السيد الشيرازي: يحرم الجدال على المحرم وهو القسم بمثل (بلى والله) و (لا والله) في حق أو باطل في نزاع أو غيره والأحوط وجوباً التجنب عن القسم بـ (والله) مطلقاً والأحوط وجوباً الإجتنب عن القسم بما يرادف لفظ الجلالة في لغة أخرى مثل (خدائند) بالفارسية وكذا بساير أسماء الله تعالى أيضاً^(٥).



الشيخ البهجة: لا يجوز للمحرم الجدال وهو قول لا والله، وبلى والله، والظاهر تحقق الحرمة بلفظ الجلالة مثل والله وبالله... وفي كلامه دام ظلّه: لا كفارة على المجادل إذا كان صادقاً في قوله ولكنه يستغفر ربه، هذا إذا لم يتجاوز حلفه المرة الثانية وإلا كان عليه

(١) المناسك، ص ٨٩، ص ٨٤ و ص ٨٥

(٢) المناسك، ص ١٢٤

(٣) المناسك، ص ٢٥٠

(٤) المناسك، ص ٨٩

(٥) المناسك، ص ١٠٠، ٢٨٢ و ٢٨٣

كفارة شاة... (١)

الشيخ التبريزي: الكذب، لا يجوز للمحرم الجدل وهو قول لا والله وبلى والله والأحوط ترك الحلف حتى بغير هذه الألفاظ... (٢)

الشيخ الصافي: الجدل وهو قول لا والله وبلى والله حتى مع عدم الخصومة على الأحوط والأحوط إلحاق مطلق اليمين بالله تعالى بهما ويجوز ذلك مع الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل أو إظهار مودة أو إكرام مؤمن (٣).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قول الماتن (وكل ما هو مرادف) قال الشيخ دام ظلّه في المرادف إشكال وله دام ظلّه ثلاث تعليقات على باقي المتن فراجع.

الشيخ المكارم: والمراد من الجدل هنا الحلف بالله لإثبات موضوع لشخص آخر بدافع الخصومة والعداء والقول (بلى والله) ولنفي موضوع آخر كذلك والقول (لا والله)، وله كلام في الكفارة (٤).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم الجدل وهو قول: (لا والله) و (بلى والله) ولو مع عدم الخصومة وتختص الحرمة بما إذا حلف بهما أو بأحدهما وله كلام في الكفارة (٥).

كفارة الجدل

في التحرير م ٢٢: لو كان في الجدل صادقاً فليس عليه كفارة إذا كرر مرتين وفي الثالث كفارة وهي شاة ولو كان كاذباً فالأحوط التكفير في المرة بشاة وفي المرتين ببقرة وفي ثلاث مّرات ببذنة بل لا يخلو من قوة.

السيد الغلپايگانی: لم يتعرض في المناسك العربي بهذا الفرع (٦).

السيد الخوئي: لا كفارة على المجادل فيما إذا كان صادقاً في قوله ولكنه يستغفر ربه هذا إذا لم يتجاوز حلفه المرة الثانية وإلا كان عليه كفارة شاة، وأما إذا كان الجدل عن كذب فعليه كفارة شاة للمرة الأولى وشاة أخرى للمرة الثانية وبقرة للمرة الثالثة (٧).

(٤) المناسك، ص ٨٥

(٣) المناسك، ص ٧٨

(٢) المناسك، ص ١٢٣

(١) المناسك، ص ١٠١

(٧) المناسك، م ٢٥٢

(٦) المناسك، ص ٨٩

(٥) المناسك، ص ١٠٢

السيد السيستاني: إذا حلف المجادل صادقاً ثلاث مرّات ولأداء فعلية كفارة شاة ولو زاد على الثلاث لم تتكرّر الكفارة ... وإذا حلف كاذباً فعليه كفارة شاة للمرة الواحدة وشاتين لمُرّتين وبقرة لثلاث مرّات...^(١)

السيد الخامثي: لم يتعرض لهذا الفرع في المناسك العربي.
السيد الشيرازي: لا كفارة في الحلف صادقاً ما لم يبلغ الثلاث مرّات وإن بلغ ثلاثاً فما زاد يجب عليه التكفير بشاة ولو حلف كاذباً عن عمد والتفات فالأحوط وجوباً التكفير ببذنة...^(٢)



الشيخ البهجة: لا كفارة على المجادل فيما إذا كان صادقاً في قوله ولكنه يستغفر ربّه، هذا إذا لم يتجاوز حلفه المرّة الثانية وإلا كان عليه كفارة شاة...^(٣)
الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي...^(٤)

الشيخ الفاضل: لو كان في الجدل صادقاً فليس عليه كفارة إذا كرّر مرتين وفي الثالث كفارة وهي شاة ولو كان كاذباً فالأحوط التكفير في المرّة الأولى بشاة وفي المرتين ببقرة وفي ثلاث مرّات ببذنة والإحتياط التام يحصل بالجمع بين الشاة والبقرة في المرة الثانية وبين البقرة والبذنة في الثالثة...^(٥)

الشيخ المكارم: إذا أقسم كذباً كانت كفارته في المرّة الأولى شاة وإذا كانت صادقة فإن كرّر اليمين ثلاثاً كانت كفارته شاة واحدة...^(٦)

الشيخ الوحيد: الجدل إمّا عن صدق أو عن كذب ففي الصدق منه ثلاثاً ولأداء فما زاد شاة فإن كفر بعد ذلك أي بعد الثلاث أو الزائد عليها ثم حلف ثلاثاً فما زاد فعليه كفارة أخرى ولا كفارة فيما دون الثلاث ولا فيما إذا لم تكن الثلاث متوالية، وفي الكذب منه مرّة شاة ومرتين شاتان، وثلاثاً فما زاد ببقرة...^(٧)

(٤) المناسك، ص ١٢٤

(٣) المناسك، ص ١٠٢

(٢) المناسك، ص ١١٨

(١) المناسك، ص ١٢٦

(٧) المناسك، ص ١٠٤

(٦) المناسك، ص ٨٥

(٥) ٢٤م

الجدال في مقام الضرورة

في التحرير م ٢٧: يجوز في مقام الضرورة لإثبات حق أو إبطال باطل القسم بالجلالة وغيرها.

السيد الشيرازي: يجوز القسم حال الإحرام عند الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل أو في مقام إظهار المودة للمؤمن أو تكريمه^(١).

السيد الكلبايكاني: ويجوز ذلك مع الضرورة لإثبات حق أو دفع باطل أو إظهار مودة أو إكرام مؤمن^(٢).

السيد الخامشي: يجوز الجدل عند الضرورة لإثبات حق أو إبطال باطل^(٣).

السيد الخوئي: يستثنى من حرمة الجدل أمران: الأول: أن يكون ذلك لضرورة تقتضيه من إحقاق حق أو إبطال باطل، الثاني: أن لا يقصد بذلك الحلف بل يقصد به أمراً آخر كإظهار المحبة والتعظيم كقول القائل لا والله لا تفعل ذلك^(٤).

السيد السيستاني: يستثنى من حرمة الجدل كل مورد يتضرر المكلف من تركه كما لو كان مؤدياً إلى ذهاب حقه^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: يستثنى من حرمة الجدل أمران، على نحو ما مر من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن من السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٧).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبايكاني^(٨).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة (القسم بالجلالة وغيرها) فإنه دام ظله قال: مجرد القسم بالجلالة ليس من الجدل إلا إذا اشتمل على أحد الكلمتين^(٩).

الشيخ المكارم: لا إشكال في إظهار البرائة والنفرة من أعداء الإسلام فإن ذلك ليس

(١) المناسك، ص ١٠٠ (٢) المناسك، ص ٩٠ (٣) المناسك، ص ٨٥ (٤) المناسك، ص ١١٠

(٥) المناسك، ص ١٢٦ (٦) المناسك، ص ١٠٢ (٧) المناسك، ص ١٢٣ (٨) المناسك، ص ٧٨

غير مضر بالإحرام فحسب وبلى هو من وظائف المسلمين تجاه الكفار، وإذا قال بدافع المحبة لا بدافع الخصومة: والله ما فعلت هذا الفعل أو قال: والله دعني أقوم بهذا العمل لك، لم يكن حراماً وليس فيه كفارة أيضاً^(١).

الشيخ الوحيد: يجوز الجدل لضرورة تقتضيه من إحقاق حق أو إبطال باطل^(٢).

قتل هوام الجسد

في التحرير: الثاني عشر: قتل هوام الجسد من القملة والبرغوث ونحوهما وكذا هوام جسد سائر الحيوانات ولا يجوز إلقاؤها من الجسد ولا نقلها من مكانها إلى محل تسقط منه ... ولا يبعد عدم الكفارة في قتلها لكن الأحوط الصدقة بكف من الطعام.

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم قتل القمل ولا إلقاؤها من جسده ولا بأس بنقله من مكان إلى مكان آخر وإذا قتله فالأحوط التكفير عنه بكف من الطعام للفقير أما البق والبرغوث وأمثالهما فالأحوط عدم قتلها...^(٣)

السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم قتل القمل وكذا لا يجوز له إلقاؤه من جسده أو ثوبه على الأحوط^(٤).

السيد الشيرازي: لا يجوز قتل القمل مطلقاً وأما البق والبرغوث فلا يجوز قتلها مع عدم التأذي ومع التأذي يجوز والأحوط الاجتناب عن قتل غيرها من هوام الجسد أيضاً^(٥).

السيد گلپايگاني: الثالث عشر - قتل ما يتكون في جسده من الهوام كالقمل ولا فرق في كيفية القتل بين ما يكون بفعله مباشرة أم بدواء مثلاً ... أما التي لا تتكون من جسده فيجوز قتلها كالقراة...^(٦)

الشيخ البهجة: إن حرمة قتل القمل للمحرم وإلقاؤه من جسده لا تخلو من وجه ولا

(٤) المناسك، ص ١٢٧

(٣) المناسك، م ٢٥٣

(٢) المناسك، ص ١٠٤

(١) المناسك، ص ٨٥

(٦) المناسك، ص ٩٠

(٥) المناسك، م ٢٧٩

بأس بنقله من مكان إلى مكان آخر فيما لو لم يتسبب بسقوطه وإذا قتله فالأحوط التكفير عنه بكف من الطعام للفقير أما غير القمل كالقراد والبرغوث وأمثالها فقتلها ودفعها جائز ظاهراً^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى أن قال: فالأحوط عدم قتلها إذا لم يكن هناك ضرر يتوجه منها على المحرم وأما دفعها فالأظهر جوازه وإن كان الترك أحوط^(٢).

الشيخ الصافي: المتن المنقول من السيد الكلبي يكتفي^(٣).
الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: ولا يجوز إلقاؤها فإنه دام ظله قال: في القملة على الأقوى وفي غيرها على الأحوط وكذا في النقل. وإلى جملة: (لكن الأحوط الصدقة) فإنه قال: لا يترك في القملة قتلاً وإلقاء^(٤).

الشيخ المكارم: الأحوط وجوباً أن لا يقتل المحرم الحشرات مثل البعوض والبق والذباب وما شابهها بل لا يقتل أي ذي حياة إلا إذا كان يوجب أذاه وإلا الحيوانات الخطرة كالحيّة والعقرب وما شابهها...^(٥).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم تعمد قتل القمل ولا شيء عليه في قتله ويجوز له إلقاء الذواب كلها عن جسده إلا القمل فلا يرميه من ثوبه ولا جسده متعمداً وكفارة إلقائه كف من الطعام للفقير...^(٦).

التختم والحناء

في التحرير: الثالث عشر: لبس الخاتم للزينة فلو كان للإستحباب أو الخاصية فيه لا للزينة لا إشكال فيه والأحوط ترك إستعمال الحناء للزينة بل لو كان فيه الزينة فالأحوط تركه وإن لم يقصدها بل الحرمة في الصورتين لا تخلو من وجه ولو استعمله قبل الإحرام للزينة أو لغيرها لا إشكال فيه ولو بقي أثره حال الإحرام وليس في لبس الخاتم وإستعمال

(٣) ص ٧٨ في المقدار المذكور.

(٢) المناسك، م ٢٥٣

(١) المناسك، ص ١٠٣

(٦) المناسك، ص ١٠٤

(٥) المناسك، ص ٨٢

(٤) ص ٨٧

الحناء كفارة وإن فعل حراماً.

السيد الخامنئي: التزين كلبس الخاتم وإستعمال الحناء للزينة ولا فرق في الحرمة بين الرجل والمرأة ولا كفارة في الموردین^(١).

أقول: ليس في لبس الخاتم وإستعمال الحناء كفارة في كلام الإمام^(٢)، وكذا في كلام الخامنئي مدّظله.

السيد الغلپایگانی: الرابع - عشر - التختّم، وهو لبس الخاتم للزينة ولا بأس بلبسه للسنة وتفترقان بالنية والأحوط الأولى الإجتناّب عن مطلق التزين^(٣) الحناء على الأحوط والأولى تركه قبل الإحرام لو كان يبق أثرها إلى وقت الإحرام^(٤).

السيد الشيرازي: يحرم على المحرم التزين بجميع أنواعه كالخضاب بالحناء والإكتحال في الجملة واستعمال وسائل التجميل بلا فرق بين قصد التزين وعدمه ولا بين المحرم والمحرمة... ولا يجوز للرجال التختّم بقصد الزينة ويجوز لبسه لإستحبابه ولو استعملها قبل الإحرام وكان أثرها باقياً لم يجز الإحرام على هذا الحال^(٥).

السيد الخوئي^(٦): (التزين) يحرم على المحرم التختّم بقصد الزينة ولا بأس بذلك بقصد الإستحباب بل يحرم عليه التزين مطلقاً وكفارته شاة على الأحوط الأولى ويحرم على المحرم إستعمال الحناء إذا عدّ زينة خارجاً وإن لم يقصد به التزين^(٧).

السيد السيستاني: الأحوط أن يجتنب المحرم والمحرمة عن كل ما يعدّ زينة عرفاً سواء بقصد التزين أم بدونه ومن ذلك إستعمال الحناء على الطريقة المتعارفة ولا بأس إذا لم يكن زينة وكذلك لا بأس بإستعماله قبل الإحرام وإن بقي أثره إلى حين الإحرام. ويجوز التختّم في حال الإحرام لا بقصد الزينة كما إذا قصد به الإستحباب الشرعي وأما لبسه بقصد الزينة فالأحوط تركه^(٨).



الشيخ البهجة: لا يحرم على المحرم إستعمال الحناء حتى لو كان لأجل التزين^(٩).

(١) المناسك، ص ٨٥ (٢) المناسك، ص ٩٠ (٣) المناسك، ص ٩١

(٤) المناسك، ص ٨٩ تلخيص مسألتين راجع مسألة ٢٣١ فأنه دام ظله أجاز الإحرام في هذا الفرض وقد مرّ في مسألة الإكتحال.

(٥) المناسك، ص ١١١ (٦) المناسك، ص ١٢٧، التلخيص. (٧) المناسك، ص ١٠٣، ٢٤٩م.

الشيخ التبريزي: يحرم على المحرم استعمال الحناء فيما إذا عدّ زينة خارجاً وإن لم يقصد به التزيّن^(١).

الشيخ الصافي: السابع عشر - الحناء على الأحوط، والأولى تركه قبل الإحرام لو كان يبقى أثرها إلى وقت الإحرام والأولى الإجتنب عن كل ما ينافي كون المحرم أشعث أغبر^(٢).

الشيخ الفاضل: يحرم استعمال الحناء حال الإحرام إذا عدّ من الزينة عرفاً وأما استعماله قبل الإحرام لا إشكال فيه وعلى كلّ حال ليس فيه الكفارة^(٣).

الشيخ المكارم: ولا إشكال في صبغ الشعر واستعمال الحناء قبل الإحرام بحيث يبقى أثره إلى حين الإحرام إلا أن يكون قصده من البداية هو التزيّن في حال الإحرام^(٤).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم التزيّن ولبس الحنّاء للزينة ويجوز لغيرها كالتختم به للسنة ولحفظه من الضياع ولا كفارة في لبسه للزينة على الأقوى^(٥) يحرم على المحرم التزيّن بالحنّاء ويجوز لغير الزينة...^(٦)

أقول: لا كفارة في لبس الحنّاء للزينة على قول الوحيد ولا في الحناء على قول الفاضل دام ظلّهما.

لبس الحلي للزينة

في التحرير: الرابع عشر: لبس المرأة الحلي للزينة فلو كان زينة فالأحوط تركه وإن لم يقصدها بل الحرمة لا تخلو عن قوّة... وليس في لبس الحلي كفارة وإن فعلت حراماً. السيد الخامني: لبس الحلي للمرأة بقصد الزينة والأحوط وجوباً ترك لبس الحلي إن كان زينة وإن لم تقصد التزيّن به... لا كفارة في لبس الحلي وإن فعلت حراماً^(٧). السيد الغلپايگاني: ويحرم على المرأة حال الإحرام لبس الحلي للزينة إلا الذي قد

(٣) ص ١٣٩ مع الترجمة.

(١) المناسك، ص ١٢٥، ٢٢٥ (٢) المناسك، ص ٨٠.

(٦) المناسك، ص ١٠٥.

(٥) المناسك، ص ١٠٥.

(٤) المناسك، ص ٦٦ أخذنا موضع الحاجة.

(٧) المناسك، ص ٨٦.

اعتادت لبسه قبل الإحرام بشرط أن لا تظهره لزوجها أو لأحد محارمها إلا للضرورة^(١).

السيد الخوئي: يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلي للزينة ويستثنى من ذلك ما كانت تعتاد لبسه قبل إحرامها ولكن لا تظهرها لزوجها ولا لغيره من الرجال^(٢).

السيد السيستاني: يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلي للزينة بل الأحوط أن تترك لبسها إن كان زينة وإن لم يقصدها... ولا كفارة في التزين في جميع الموارد المذكورة^(٣).

السيد الشيرازي: مضى كلامه مدّ ظله حيث قال: يحرم على المحرم التزين بجميع أقسامه (منها لبس الحلي) بلا فرق بين المحرم والمحرمة^(٤).

أقول: صرح الإمام^ع والسيد السيستاني والسيد الخانماني دام ظلّهما بعدم الكفارة في لبس الحلي.

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن في ص ١٢٥.

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكليني^(٦).

الشيخ الفاضل: لبس المرأة الحلي للزينة فلو كان زينة فالأحوط الأولى تركه وإن لم يقصدها ولا بأس بما كانت معتادة قبل الإحرام ولا يجب إخراجها مع عدم قصد الزينة وليس في لبس الحلي كفارة وإن فعلت حراماً^(٧).

الشيخ المكارم: الخامس الزينة، لا يجوز للرجال والنساء في حال الإحرام مطلقاً أما الحلي التي اعتادت المرأة على لبسها قبل ذلك فلا إشكال فيها إذا أخفتها ولم تظهرها للناس حال الإحرام... الأحوط وجوباً إجتناّب المحرم عن لبس أي نوع من أنواع الحلي وآلات الزينة من دون فرق بين الرجال والنساء بل لا يلبس النعال المزينة...^(٨)

الشيخ الوحيد: يحرم على المرأة المحرمة لبس الحلي الذي يكون مشهوراً غير مستور

(١) المناسك، ص ٩٠ (٢) المناسك، ص ٢٥٦ (٣) المناسك، ص ١٢٧ و ١٢٨ (٤) المناسك، ص ٨٨

(٥) المناسك، ص ١٠٣

(٦) المناسك، ص ٧٩

(٧) التحرير.

(٨) المناسك، ص ٦٥

للزينة بل الأحوط تركه وإن كان مستوراً ولا يجب نزع ما كان عليها من الحلّي قبل إحرامها ممّا كانت تلبسه في بيتها ولكنها لا تظهرها للرجال وإن كانوا من محارمها^(١). أقول: صرح الشيخ الفاضل دام ظلّه بعدم الكفّارة في لبس الحلّي.

التدهين

في التحرير: الخامس عشر: التدهين وإن لم يكن فيه طيب بل لا يجوز التدهين بالمطيب قبل الإحرام لو بقي طيبه إلى حين الإحرام ولا بأس بالتدهين مع الإضطراب، ولا بأكل الدهن إن لم يكن فيه طيب، ولو كان في الدهن طيب فكفّارته شاة حتى للمضطرب به وإلا فلا شيء عليه.

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم الأدهان ولو كان بما ليست فيه رائحة طيبة ويستثنى من ذلك ما كان لضرورة أو علاج وقال مدّظلّه كفّارة الأدهان شاة إذا كان عن علم وعمد وإذا كان عن جهل فإطعام فقير على الأحوط في كليهما^(٢).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: نعم يجوز له أكل الدهن الخالي من الطيب وإن كان ذرائحة طيبة، ويجوز للمحرم استعمال الأدهان غير الطيبة للتداوي وكذا الأدهان الطيبة أو المطيبة عند الضرورة، وكفّارة الأدهان بالدهن الطيب أو المطيب شاة إذا كان عن علم وعمد وإذا كان عن جهل فإطعام فقير على الأحوط في كليهما^(٣).

السيد الغلپايگاني: الأدهان بأن يطلي جسده بالسمن أو الزيت أو غيرها من الأدهان حتى ولو لم تكن فيه رائحة طيبة ويجوز ذلك لضرورة كتشقق الجلد مثلاً أو كان دواءً لألم في بدنه ولا كفّارة عليه غير الإستغفار^(٤).

السيد الشيرازي: يحرم على المحرم رجلاً كان أو امرأة مطلق استعمال الأدهان والزيوت الطيبة الرائحة والدهون والمراهم المعطرة بالأكل والتداوي وغيرها وفي مسألة ٢٦٢: يحرم على المحرم التدهين بمطلق الزيت والمراهم وإن لم يكن الطيبة الرائحة إلى قوله مدّظلّه في مسألة ٢٦٣: لو دعت الحاجة إلى التدهين جاز ولكن يجب عليه مهما

أمكن التجنب عن الزيوت والدهون المعطرة إلى قوله مدّظلّه: لو تمّ التدهين بما فيه طيب محرّم من عود وعنبر ونحوهما قبل الإحرام لا يجوز الإحرام ما دامت الرائحة الطيبة في بدنه... إلى قوله مدّظلّه في مسألة ٣٢٥: من أكل الزيت المعطر فعليه دم شاة وكذا الحكم لو تدهن عن علم وعمد ولا فرق في ذلك بين الدهن المعطر وغيره ولو تدهن مع الجهل بالحكم فليطعم فقيراً.

السيد الخامثي: لا يجوز للمحرم تدهين أعضاء بدنه وشعره بقصد الزينة أو تليين الأعضاء ولا كفارة في التدهين إلّا إذا كان ذا رائحة طيبة فالأحوط التكفير بشاة وإن كان عدم الوجوب هنا أيضاً ليس ببعيد^(١).

أقول: في كلام السيد الكلبيّ كافي (لا كفارة في التدهين) وكذا في كلام السيد الخامثي، وفي الطيب كفارة.

الشيخ البهجة: لا يجوز للمحرم الأدهان ولو كان بما ليست فيه رائحة طيبة على الأحوط... كفارة الأدهان شاة إذا كان له رائحة طيبة وهذا حتى في حال الضرورة أيضاً على الأحوط^(٢).

الشيخ التبريزي: كفارة الأدهان شاة إذا كان عن علم وعمد وإذا كان عن جهل فإطعام فقير على الأحوط...^(٣)

الشيخ الصافي: الخامس عشر - الأدهان ولو لم تكن فيه رائحة طيبة ويجوز ذلك لو كان لضرورة أو كان دواءً لألم في بدنه ولا كفارة عليه غير الإستغفار^(٤).

الشيخ الفاضل: الأقوى حرمة طلي البدن بالدهن وإن لم يكن فيه رائحة طيبة، نعم لا كفارة فيه إذا لم تكن فيه رائحة طيبة وإلّا ففيه شاة على الأحوط الوجوبي^(٥).

الشيخ المكارم: يحرم على المحرم تدهين بدنه بكل أنواع الدهون سواء المعطرة منها وغير المعطرة...^(٦)

(٤) المناسك، ص ٧٩

(٣) المناسك، ص ١٤٦

(٢) المناسك، ص ١٠٣

(١) المناسك، ص ٨٧

(٥) ص ١٤٠ مع الترجمة. (٦) المناسك، ص ٧٠

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم الإدهان حتى بما ليس فيه شيء من الطيب ولا حرمة فيما اضطر إليه لعلاج أو غيره، والأقوى عدم الكفارة في الإدهان والأحوط الأولى التكفير بشاة إذا كان عن علم وعمد وبإطعام فقير إذا كان عن جهل^(١).
أقول: في كلام الشيخ الصافي والشيخ الفاضل والشيخ الوحيد: لا كفارة في التدهين إلا أن يكون فيه الطيب.

إزالة الشعر

في التحرير: السادس عشر: إزالة الشعر إزالة الشعر كثيره وقليله حتى شعرة واحدة عن الرأس واللحية وسائر البدن بخلق أو نتف أو غيرها بأي نحو كان ولو باستعمال النورة سواء كانت الإزالة عن نفسه أو غيره ولو كان محلاً.

السيد الخامثي: إزالة الشعر، يحرم على المحرم إزالة الشعر عن جميع بدنه أو بدن غيره ولو كان محلاً وتحرم الإزالة بكل أشكالها...^(٢)
السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم أن يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره المحرم أو المحل ويستثنى من ذلك حالات أربع...^(٣)

السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم أن يزيل الشعر عن بدن نفسه أو بدن غيره ولو كان محلاً بخلق أو نتف أو غيرها بلافق بين قليل الشعر وكثيره حتى بعض الشعرة الواحدة...^(٤)

السيد الغلپايگاني: إزالة الشعر مطلقاً سواء كان من بدنه أو بدن غيره حتى بعض الشعرة إلا لضرورة...^(٥)

السيد الشيرازي: يحرم على المحرم إزالة الشعر قليلاً كان أو كثيراً من بدنه أو بدن غيره، محرماً كان غيره أم محلاً بالخلق أو بالنتف أو بالقص أو بالدواء المزيل

(٤) المناسك، ص ١٢٩، فرع ٢٥٩

(٣) المناسك، ص ٢٥٩

(٢) المناسك، ص ٨٧

(١) المناسك، ص ١٠٦

(٥) المناسك، ص ٩٠

للشعر وغيرها^(١).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٣).

الشيخ الصافي: نفس المتن المنقول من السيد الكلبي^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير.

الشيخ المكارم: لا يجوز للمحرم إزالة الشعر عن بدنه بأي وسيلة حتى إزالة شعرة واحدة^(٥).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم أن يزيل الشعر عن بدنه أو بدن غيره المحرم أو المحل حلقاً كان أو تنقاً أو قصاً، قليلاً كان الشعر أو كثيراً إلا مع الضرورة...^(٦)

إزالة الشعر للضرورة

في التحرير م ٢٨: لا بأس بإزالة الشعر للضرورة كدفع القملة وإذائه العين مثلاً ولا بأس بسقوط الشعر حال الوضوء أو الغسل بلا قصد الإزالة.

وفي مسألة ٢٩ و ٣٠: كفارة حلق الرأس إن كان لغير ضرورة شاة على الأحوط بل لا يبعد ذلك ولو كان للضرورة إثنى عشر مداً من الطعام... أو دم شاة أو صيام ثلاثة أيام... وإذا مس شعره فسقط شعرة أو أكثر فالأحوط كف طعام يتصدق به.

السيد الخوئي: ويستثنى من ذلك حالات أربع: ١ - أن يتكاثر القمل ويتأذى بذلك؛ ٢ - أن تدعو ضرورة إلى إزالته؛ ٣ - أن يكون الشعر نابتاً في أجفان العين ويتألم المحرم؛ ٤ - أن ينفصل الشعر من غير قصد حين الوضوء أو الإغتسال^(٧) وقال: إذا حلق المحرم رأسه من دون ضرورة فكفارته شاة... وقال: ولا كفارة في حلق المحرم رأس غيره محرماً كان أم محلاً وقال: إذا أمر المحرم يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعرة أو

(٤) المناسك، ص ٨٠

(٣) المناسك، ص ١٢٦

(٢) المناسك، ص ١٠٤

(١) المناسك، م ٢٧٥

(٧) المناسك، م ٢٥٩

(٦) المناسك، ص ١٠٦

(٥) المناسك، ص ٧٤ مع التلخيص.

شعرتان فليصدق بكف من طعام...^(١)

السيد السيستاني: نعم إذا تكاثر القمل في رأسه فتأذى من ذلك جاز له حلقه، وتجوز الإزالة إذا كانت هناك ضرورة، ولا بأس بسقوط الشعر من بدن المحرم غير قاصد له حال الوضوء أو الغسل ونحو ذلك وقال: إذا حلق رأسه من دون ضرورة فكفارته شاة... وقال: ولا كفارة في حلق المحرم رأس غيره محرماً كان أم محلاً؛ وقال: لا بأس بحك المحرم رأسه ما لم يقطع الشعر عن رأسه وكذلك البدن وإذا أمر يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعرة أو أكثر فليصدق بكف من الطعام وإذا كان في الوضوء ونحوه فلا شيء عليه^(٢).

السيد الغلپايگانی: إلا لضرورة مثل كثرة القمل أو الصداع أو الشعرة المؤذية في عينه فحينئذ تجوز الإزالة وتلزمه الفدية، بخلاف ما لو كان قد أزالها عن غيره فلا فدية عليه ولكن لا يجوز ذلك ولو كان الغير محلاً، ولا بأس أن يحك جسده بشرط أن يتحرز من سقوط الشعر بسبب الحك، ولا بأس بما يسقط من الشعر من غير قصد...^(٣)

السيد الشيرازي: لا بأس بما يسقط من الشعر حال الإغتسال^(٤) ولا يجوز حك الرأس واللحية أو المسح عليها أو العبث بهما إذا اطمأن بسقوط شعره بها بل ولو خشي ذلك... وقال مدّ ظله: لا تجوز المصارعة حال الإحرام لو كان المصارع عرضة لخروج الدم أو سقوط الشعر^(٥).

السيد الخامنئي: لا بأس بسقوط الشعر حال الوضوء إن لم يكن بقصد الإزالة، إذا مس شعر رأسه أو لحيته في غير الوضوء فسقطت شعرة أو أكثر فالأحوط التصديق بكف من الحنطة أو الطحين إلا أن وجوب هذا الاحتياط غير معلوم^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المنقول^(٨).

(٢) المناسك، ص ١٢٩ إلى ص ١٣١

(١) المناسك، ص ١١٢ مع التلخيص.

(٥) المناسك، ص ٩٨ مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ٢٧٦

(٣) المناسك، ص ٩٠

(٨) المناسك، ص ١٢٦

(٧) المناسك، ص ١٠٤

(٦) المناسك، ص ٨٨

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الغياثي عليه السلام إلى جملة: وتلزمه الفدية فقال دام ظله: بخلاف ما لو كان قد أزالها عن غيره فلا فدية عليه ولكن لا يجوز ذلك ولو كان الغير محلاً^(١).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير في الفرع الأول وله دام ظله تعلية على الفرع الثاني، فإنه دام ظله علق على قول الإمام عليه السلام (إثنا عشر مدأ) بقوله: والظاهر عدم تعيينه بل يتخير بينه وبين الصيام ثلاثة أيام وبين دم شاة.

الشيخ المكارم: يجوز إزالة الشعر عن البدن إذا كان بقاؤه على البدن يوجب مرضاً أو يسبب أذى شديداً ولكن تجب الكفارة في ذلك...^(٢)
الشيخ الوحيد: إذا حلق المحرم رأسه من دون ضرورة فكفارته شاة والأحوط عدم إجزاء الصوم والإطعام عنها...^(٣)



تغطية الرجل رأسه

في التحرير: السابع عشر - تغطية الرجل رأسه بكل ما يغطيه حتى الحشيش والحناء والطين ونحوها على الأحوط فيها بل الأحوط أن لا يضع على رأسه شيئاً يغطي به رأسه، وفي حكم الرأس بعضه والأذن من الرأس ظاهراً فلا يجوز تغطيته، ويستثنى من الحكم عصام القربة وعصابة الرأس للصداع.

السيد الغياثي: تغطية الرأس للرجل فقط دون المرأة والمراد به منابت الشعر والأذنان ولا فرق بين أن يغطي كل الرأس أو بعضه وذلك بكل ساتر ملاصق له حتى الطين والحناء...

السيد الخامثي: تغطية الرأس للرجل ويستثنى من الحرمة عصام القربة وعصابة الرأس للصداع^(٤).

السيد الخوئي: لا يجوز للرجل المحرم ستر رأسه ولو جزء منه بأي ساتر كان حتى مثل الطين بل يحمل شيء على الرأس على الأحوط نعم لا بأس بستره بحبل القربة

وكذلك تعصيه بمنديل ونحوه من جهة الصداق ولا يجوز ستر الأذنين^(١) وقال: يجوز ستر الرأس بشيء من البدن كاليد والأولى تركه^(٢).

السيد السيستاني: ما يقارب المتن المذكور إلى قوله: والمراد بالرأس هنا منبت الشعر ويلحق به الأذنان على الأقرب ويجوز ستر الرأس بشيء من البدن كاليد والأولى تركه^(٣).

السيد الشيرازي: السادس تغطية الرأس للرجال، يحرم على الرجل تغطية الرأس بل يجب الإجتناح عما لا يعدّ لذلك كالمروحة والطين والحناء والدواء، يجوز له ستر رأسه ببعض أعضاء بدنه كأن يضع يده على رأسه مثلاً وإن كان الأحوط إستحباً تركه إلا إذا دعت الضرورة إليه^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: لا يجوز للرجل المحرم ستر رأسه ولو جزء منه بأي ساتر كان والأحوط لا يستره حتى يثمل الحناء والطين إلى قوله: وكذلك لا يجوز ستر الأذنين والأحوط الأولى ترك ستر الرأس بشيء من البدن كاليد في غير موارد الضرورة العرفية أو الشرعية...^(٥)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي^(٧) إلى قوله دام ظلّه: واللصقة والإرتقاس في الماء ومايع آخر والأحوط للنساء عدم الإرتقاس والأحوط الأولى ترك ستره بشيء من البدن كاليد، وأما مسح الرأس باليد عند صب الماء عليه حين الغسل وغيره فلا يكون تغطية...^(٨)

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: وفي حكم الرأس بعضه، فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: في التغطية على الأقوى وفي الحمل على الأحوط وعلّق على جملة والأذن من الرأس بقوله: (لا دلالة للنص الوارد في الأذن على أنه جزء من الرأس وعليه

(١) المناسك، م ٢٦٢ (٢) المناسك، م ٢٦٣ (٣) المناسك، ص ١٣١ (٤) المناسك، ص ٨٢

(٥) المناسك، ص ١٠٦ (٦) المناسك، ص ١٢٨ (٧) المناسك، ص ٨١

فالظاهر جواز تغطية بعضها) وأضاف دام ظلّه إلى جواز عصام القربة وعصابة الصداق، للرواية^(١).

الشيخ المكارم: يحرم للرجال تغطية تمام الرأس حال الإحرام والأحوط وجوباً عدم ستر حتى بعض الرأس إلى قوله دام ظلّه: والأحوط وجوباً عدم تغطية الأذنين أيضاً، والأحوط وجوباً أن لا يغطّي المحرم رأسه بالطين والحناء وما شاكل ذلك، ولا يجوز للمحرم غمس رأسه في الماء، ولا إشكال في صبّ الماء على الرأس للغسل وغيره ولا إشكال في الوقوف تحت ماء الدوش...^(٢)

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظلّه: ويحرم أيضاً تغطية الأذنين وفي جواز التغطية عند النوم إشكال والأحوط العدم، تجوز تغطية الرأس بشيء من البدن كاليد والأحوط تركه^(٣).



رسم الرأس في المايعات

مركزية تشييعية

في التحرير م ٣١: لا يجوز ارتماسه في الماء ولا غيره من المايعات بل لا يجوز ارتماس بعض رأسه، حتى أذنه فيما يغطّيه...

السيد الكلّايگاني: والارتماس في الماء أو في مايع آخر أو حمل شيء عليه ونحو ذلك على الأحوط والأحوط الأولى ترك ستره بشيء من البدن كاليد وإن كان الأظهر جوازه...

السيد الخامثي: يحرم رسم تمام الرأس في الماء وأمّا رسم بعضه فحرمة غير معلوم ولا بأس بوضع الرأس حال النوم على الوسادة ولا مانع من تجفيف الرأس بمنديل ونحوه ما لم يؤد ذلك إلى تغطية تمام الرأس^(٤).

السيد الشيرازي: لا يجوز للمحرم رسم رأسه في الماء ولا في مايع آخر كماء الورد

(٣) المناسك، ص ١٠٨

(٢) المناسك، ص ٦٣ مع التلخيص.

(١) التلخيص، ص ٨٩

(٤) المناسك، ص ٨٩

والخل، ويجوز له الإستحمام تحت رشاش الحمام (الدوش) بل تحت الشلال أيضاً، ويحرم عليه تغطية بعض الرأس، والأذنان معدودان من أجزاء الرأس بالنسبة إلى حرمة التغطية فلا يجوز سترهما ولا ستر بعض منها أيضاً^(١).

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم الارتقاس في الماء وكذلك في غير الماء على الأحوط والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة^(٢).

السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم رمس تمام رأسه في الماء وكذلك في غير الماء على الأحوط والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، والمقصود بالرأس هنا ما فوق الرقبة بتمامه^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: لا يجوز للمحرم الارتقاس في الماء وكذلك في غير الماء على الأحوط^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الصافي: والارتقاس في الماء أو مايع آخر والأحوط للنساء عدم الارتقاس^(٦).

الشيخ الفاضل: لا يجوز ارتقاسه في الماء ولا غيره من المايعات على الأحوط فيه وفي ارتقاس بعض الرأس^(٧).

الشيخ المكارم: لا يجوز للمحرم غمس رأسه في الماء سواء كان تقيه البدن في الماء أم لا^(٨).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم الارتقاس في الماء وكذلك في ماء الورد على الأحوط ولا بأس بالارتقاس في غيرهما وإن كان الأحوط تركه ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة^(٩).

(١) المناسك، ص ٨٢ و ٨٣ (٢) المناسك، م ٢٦٤ (٣) المناسك، م ٢٦٤ (٤) المناسك، ص ١٠٦

(٥) المناسك، ص ١٢٩ (٦) المناسك، ص ٨١ (٧) ٣١٠ (٨) المناسك، ص ٦٣

(٩) المناسك، ص ١٠٨

تغطية الرأس عند النوم

في التحرير م ٣١: ... ولا يجوز تغطية رأسه عند النوم فلو فعل غفلةً أو نسياناً أزاله فوراً ويستحب التلبية حينئذ بل هي أحوط نعم لا بأس بوضع الرأس عند النوم على المخذة ونحوها ولا بأس بتغطية وجهه مطلقاً.

السيد الكلبي يكتفي: يجوز للمحرم أن ينام على رأسه وإن استوجب ذلك تغطية جهة من رأسه كما يجوز أن يفيض الماء على رأسه أو يقف تحت الدوش، ولا بأس عليه لو ستر نسياناً ولكن يجب عليه كشفه حين الالتفات فوراً^(١).

السيد الخامشي: الوجه ليس من الرأس فيجوز للرجل تغطيته حال النوم وغيره... ولا بأس بوضع الرأس حال النوم على الوسادة^(٢).

السيد السيستاني: يجوز للمحرم أن يضع رأسه على الوسادة ويستلزم لامحالة ستر بعض رأسه^(٣) ويجوز له أن يغسل رأسه تحت دوش الحمام ونحوه، وقال: لا يجوز أن ينشف رأسه بالمنديل ونحوه وإن كان بنحو المسح والإمرار. على الأحوط وقال: إذا كان برأس المحرم صلح أو تشوية ينجل من كشفه يجوز له تغطيته إذا كان كشفه حرجياً عليه بالحد الرافع للتكليف بما لا يحد من الثياب ولا كفارة عليه حينئذ على الأظهر وإلا لم يجز ولو فعل لزمته كفارة دم شاة على الأحوط وقال: إذا أحرم الرجل مع الشعر المستعار إذا كان لضرورة لا شيء عليه وإلا فعليه كفارة دم شاة على الأحوط^(٤).

السيد الشيرازي: يجوز وضع الرأس على الوسادة عند النوم بلا إشكال وتكره تغطية الرأس باللعاف والأحوط إستحباً تركه^(٥).

وقال مدّ ظله: لو غطى رأسه غافلاً وجب إزاحته فوراً بعد الالتفات وأداء التلبية والأحوط إستحباً ذكر التلبيات الأربع وإن كان الأظهر كفاية (لبيك) وحده^(٦).

أقول: فرق الأستاذ مدّ ظله في تغطية الرأس بين حالة النوم وغيره.

(٤) الملحق (الأول)، ص ٧١ و ٧٢

(٣) الملحق، ص ٧٢

(٢) المناسك، ص ٨٩

(١) المناسك، ص ٩١

(٦) المناسك، ص ٨٢

(٥) المناسك، ص ٨٣

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الغلپايگاني^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: ولكن ستر الرأس وتغطيته باليد أو في حال النوم بواسطة المخدة جائزة^(٣).

الشيخ الوحيد: وفي جواز التغطية عند النوم إشكال والأحوط العدم^(٤).

الشيخ النوري: يجوز ستر الرأس بشيء من البدن كاليد والأولى تركه^(٥).

تغطية الرأس ولزوم الكفارة

في التحرير م ٣٢: كفارة تغطية الرأس بأي نحو شاة والأحوط ذلك في تغطية بعضه والأحوط تكررها في تكرر التغطية وإن لا يبعد عدم وجوبه حتى إذا تخللت الكفارة.

وقال طاب ثراه: تجب الكفارة إذا خالف عن علم وعمد...

السيد الغلپايگاني: وتجب الفدية لتغطية الرأس بشاة وإن كانت لضرورة وتعدّد الفدية كما تعدّد الستر خصوصاً بلا عذر وخصوصاً مع تعدّد المجلس^(٦).

السيد الخامنئي: كفارة تغطية تمام الرأس شاة على الأحوط وأما تغطية بعضه فلا شيء فيها إلا إذا صدق عليه تغطية الرأس عرفاً كما لو وضع قبعة صغيرة على رأسه فغطت القسم الأوسط منه، إذا رمس تمام الرأس فالأحوط التكفير بشاة والأحوط تكرار الكفارة بتكرّر تغطية تمام الرأس مطلقاً^(٧).

السيد الشيرازي: لم يذكر دام ظله كفارة لتغطية الرأس فراجع:

السيد الخوئي: إذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاة على الأحوط والظاهر عدم وجوب الكفارة في موارد جواز الستر والإضطرار^(٨).

(١) المناسك، ص ٨١ (٢) ص ٩٠ (٣) المناسك، ص ٩٧ م ٦٣ (٤) المناسك، ص ١٠٨

(٥) المناسك، ص ١٢٤ (٦) المناسك، ص ٩١ (٧) المناسك، ص ٩٠ و ٨٩ (٨) المناسك، ص ٢٦٥ م

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(١).

* * *

الشيخ البهجة: إذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاة والأقوى تعدد الكفارة صورة تعدد الستر وتخلل التكفير...^(٢)

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الصافي: قريب من المتن الذي ذكرناه من السيد الكلبي^(٤).

الشيخ الفاضل: كفارة تغطية الرأس بأي نحو شاة على الأحوط والأولى من ذلك في تغطية بعضه^(٥).

الشيخ المكارم: كفارة تغطية الرأس عمداً للرجال شاة (على الأحوط وجوباً) ولا كفارة في صورة الجهل والنسيان^(٦).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ النوري: إذا ستر المحرم رأسه فكفارته شاة على الأظهر إذا ستر الجميع وفي ستر بعضه أيضاً على الأحوط والظاهر عدم وجوب الكفارة في موارد جواز الستر والإضرار^(٨).

تغطية المرأة وجهها

في التحرير: الثامن عشر: تغطية المرأة وجهها بنقاب وبرقع ونحوهما حتى المروحة والأحوط عدم التغطية بما لا يتعارف كالحشيش والطين وبعض الوجه في حكم تمامه، نعم يجوز وضع يديها على وجهها ولا مانع من وضعه على المخدة ونحوها للنوم.

السيد الخوئي: لا يجوز للمرأة المحرمة أن تستر وجهها بالبرقع أو النقاب أو ما شابه ذلك والأحوط أن لا تستر وجهها بأي ساتر كان كما أن الأحوط أن لا تستر بعض

(١) المناسك، ص ١٣٢ (٢) إلى آخر ما ذكرناه من السيد الخوئي^(٣)، ص ١٠٦ (٣) المناسك، ص ١٢٩

(٤) المناسك، ص ٨٢ (٥) ٣٢م إلى آخر متن التحرير. (٦) المناسك، ص ٦٤

(٧) المناسك، ص ١٠٨ (٨) المناسك، ص ١٢٤

وجھها أيضاً نعم يجوز لها أن تغطي وجهها حال النوم^(١).

السيد السيستاني: المتن المذكور^(٢).

السيد الكلبيگاني: تغطية المرأة وجهها بنقاب وغيره مما يلصق على الوجه كلاً أو بعضاً حتى في حال النوم ويجوز أن تنام على وجهها وإن استوجب ذلك تغطيته كما يجوز لها أن تستر وجهها برقع (پوشيه) بحيث يكون بعيداً عن وجهها^(٣).

السيد الخامثي: يحرم على النساء ستر تمام الوجه نعم لا مانع من ستر أطرافه بحيث لا يصدق معه ستر الوجه سواء كان ذلك في الصلاة أم في غيرها وسواء كان ذلك الطرف من الجهة العليا أو السفلى للوجه أم غيرها^(٤).

السيد الشيرازي: يحرم على المرأة المحرمة تغطية وجهها بشيء سواء كان بما أعد للحجاب كالنقاب والخمار أو البرقع أو لم يعد كأوراق الأشجار والطين والمروحة، كما لا يجوز تغطية جميع الوجه لا يجوز تغطية بعضه أيضاً، ويجوز للمحرمة أن تستر وجهها ببعض أعضاء بدنه للوقاية من حر الشمس كأن تستر وجهها بيدها مثلاً والأحوط إستحباباً تركه، ولا بأس بأن تضع المحرمة وجهها على الوسادة عند النوم بلا إشكال^(٥).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦) إلى قوله دام ظلّه: في غير حال الضرورة كلاحتماء من الذباب ونحوه حال النوم...^(٧).

الشيخ التبريزي: المتن المنقول من السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٨).

الشيخ الصافي: المتن المنقول من السيد الكلبيگاني^(٩) في المقدار المذكور^(١٠).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلا أنه دام ظلّه علّق على جملة: (وبعض الوجه في حكم تمامه) بقوله: على الأقوى بالإضافة إلى الطرف الأسفل أي مارن الأنف إلى الذقن الذي تحقق تغطيته فقط بالنقاب وعلى الأحوط بالإضافة إلى الطرف الأعلى. وعلّق على جملة: ولا مانع من وضعه على المخدة بقوله: بل لا يبعد الجواز بأيّ نحو في حال النوم^(١١).

(١) المناسك، ص ٢٦٦ (٢) المناسك، ص ١٣٢ (٣) المناسك، ص ٩٢ (٤) المناسك، ص ٩٠، ١٥٤م

(٥) المناسك، ص ٨٤ (٦) المناسك، ص ١٠٧ (٧) المناسك، ص ١٢٩ (٨) المناسك، ص ٨٢

(٩) التعليقة، ص ٩٠

الشيخ المكارم: لا يجوز للمرأة المحرمة تغطية وجهها سواء كان بواسطة النقاب أو البوشية أو المروحة أو ما شابه ذلك ... لا يحرم تغطية بعض الوجه بحيث لا يقال إنَّ عليه نقاباً أو برقعاً، ولا إشكال في تغطية الوجه حال النوم ووضع الوجه على المخذة أو ستره بواسطة اليد^(١).

الشيخ الوحيد: تحرم على المرأة المحرمة تغطية وجهها من الدفن إلى مارن الأنف بأي ساتر كان وفيما زاد على ذلك على الأحوط...^(٢).

ستر الوجه للنساء بمقدار المقدمة للصلاة

في التحرير م ٣٤: يجب ستر الرأس عليها للصلاة ووجب ستر مقدار من أطراف الوجه مقدمة لكن إذا فرغت من الصلاة يجب رفعه عن وجهها فوراً. السيد الكلبيكاني: كما يجوز لها ستر بعض الوجه مقدّمة، ستر الرأس في الصلاة ولا بدّ حينئذٍ من كشفه بعد الفراغ من الصلاة فوراً^(٣).

السيد الخامنئي: نعم لا مانع من ستر أطرافه بحيث لا يصدق معه ستر الوجه سواء كان ذلك في الصلاة أم في غيرها^(٤).

السيد الخوئي: ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس في الصلاة والأحوط رفعه عند الفراغ منها^(٥).

السيد السيستاني: ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس في الصلاة إذا لم يتيسّر لها ستره بإسدال ثوبها عليه^(٦).

السيد الشيرازي: يجب على المرأة ستر رأسها ورقبتها في الصلاة فحينئذٍ لا بأس أن تغطّي المرأة بعض وجهها من أجل ذلك حين الصلاة ولكن يجب عليها المبادرة بإزاحته وكشف ما غطّته من أجزاء الوجه بعد الصلاة^(٧).

* * *

(٤) المناسك، ص ٩٠

(٣) المناسك، ص ٩٢

(٢) المناسك، ص ١٠٩

(١) المناسك، ص ٦٤

(٧) المناسك، ص ٨٤م ٢١٣

(٦) المناسك، ص ١٣٢

(٥) المناسك، ص ١١٥

الشيخ البهجة: نعم لا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس في الصلاة وترفعه عند الفراغ منها^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المزبور إلى أن قال دام ظلّه: والأحوط رفعه عند الفراغ منها^(٢).

الشيخ الصافي: كما يجوز لها ستر بعض الوجه مقدّمة لستر الرأس في الصلاة ولا بدّ حينئذٍ من كشفه بعد الفراغ من الصلاة فوراً^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من الإمام^(٤).

الشيخ الوحيد: ويستثنى من ذلك ستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس في الصلاة، ويجوز تغطية وجهها حال النوم^(٥).

الشيخ النوري: نعم يجوز لها أن تغطّي وجهها حال النوم ولا بأس بستر بعض وجهها مقدّمة لستر الرأس في الصلاة والأحوط رفعه عند الفراغ منها^(٦).

إسدال الثوب للمستتر عن الأجنبية

في التحرير م ٣٥: يجوز إسدال الثوب وإرساله من رأسها إلى وجهها إلى أنفها بل إلى نحرها للمستتر عن الأجنبية، والأولى الأحوط أن تسدله بوجه لا يلصق بوجهها ولو بأخذه بيدها.

السيد الغلپايگاني: ويجوز لها إسدال قناع ونحوه على وجهها إلى ما يحاذي أنفها فقط ولو زادت على ذلك لزمها كفارة شاة^(٧).

السيد الخوئي: للمرأة المحرمة أن تتحجب من الأجنبي بأن تنزل أعلى رأسها من الخمار أو نحوه إلى ما يحاذي أنفها أو ذقنها والأحوط أن تجعل القسم النازل بعيداً عن الوجه بواسطة اليد أو غيرها^(٨).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: إلى ما يحاذي أنفها بل نحرها والأظهر عدم لزوم

(٤) م ٣٤

(٣) المناسك، ص ٨٣

(٢) المناسك، ص ١٢٩

(١) المناسك، ص ١٠٧

(٨) المناسك، ص ١١٥ م ٢٦٧

(٧) المناسك، ص ٩٢

(٦) المناسك، ص ١٢٥

(٥) المناسك، ص ١٠٩

تباعده الساتر عن الوجه بواسطة اليد أو غيرها وإن كان ذلك أحوط^(١).
السيد الشيبيري: يجوز للمحرمة إسدال ثوبها أو إزارها أو خمارها على وجهها
وحيث يجوز لها أن تسدل ثوبها للستر عن الأجني والأفضل أن تجعل الثوب المسدل
بعيداً عن وجهها بحيث لا يلامس بشرة الوجه بل هو الأحوط إستحباباً^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: للمرأة المحرمة أن تتحجب مطلقاً بأن تنزل ما على رأسها من العباءة
أو الخمار أو نحوه إلى ما يحاذي أنفها أو ذقنها أو عنقها بل صدق الإسدال عليها يكفي ولا
يجب التحفظ عن وصول ذلك الحجاب إلى الوجه^(٣).

الشيخ التبريزي: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الصافي: نفس المتن المذكور من السيد الكلبي^(٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ المكارم: يجوز للمرأة المحرمة أن تنزل طرف عباقتها بحيث يغطي نصف
الوجه أو تمامه سواء التصق بالوجه أو لا، ولكن الأحوط وجوباً أن تفعل هذا عندما
تريد أن تستر نفسها من الرجال فقط^(٧).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

عدم وجوب الكفارة

في التحرير م ٣٦: لا كفارة على تغطية الوجه ولا على عدم الفصل بين الثوب والوجه
وإن كانت أحوط في صورتين.

السيد الخوئي: كفارة ستر الوجه شاة على الأحوط^(٩).

السيد السيستاني: كفارة ستر الوجه شاة على الأحوط الأولى^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٣٣ (٢) المناسك، م ٢١٤ (٣) المناسك، م ٢٥٤ (٤) المناسك، ص ١٣١

(٥) المناسك، ص ٨٢ (٦) م ٣٥ (٧) المناسك، ص ٦٥ (٨) المناسك، ص ١٠٩

(٩) المناسك، م ٢٦٨ (١٠) المناسك، ص ١٣٣

السيد الشبيري: (لم يتعرض لوجوب الكفارة وعدمه)
السيد الغلپایگانی: مضى في كلامه ﷺ أنه ولو زادت إسدال القناع عن محاذي الأنف
لزمته كفارة شاة^(١).

السيد الخامنئي: لا كفارة على تغطية الوجه^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: كفارة ستر الوجه للمرأة شاة وإن كان منقولاً عن الشيخ والحلي إلا
أنه محل تأمل.

الشيخ التبريزي: المتن المنقول عن السيد الخوئي ﷺ^(٣).

الشيخ الصافي: يجوز لها إسدال قناع ونحوه على وجهها إلى ما يحاذي أنفها فقط ولو
زادت على ذلك لزمته كفارة شاة^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: كفارة تغطية الوجه للنساء شاة على الأحوط إستحباً^(٦).

الشيخ الوحيد: لا كفارة في تغطية الوجه على الأقوى وإن كانت أحوط^(٧).

مركز تحقيقات كميته في مشهد

التظليل للرجال

في التحرير: التاسع عشر: التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء فيجوز لهنّ بآية
كيفية وكذا جاز للأطفال، ولا فرق في التظليل بين كونه في المحمل المغطى فوقه بما
يوجبه أو في السيارة والقطار والطائرة والسفينة ونحوها المسقفة بما يوجبه...

السيد الغلپایگانی: التظليل حال السير للرجال فوق الرأس بمثل هودج وشمسية
ونحوهما ولا فرق في ذلك بين الراكب والراجل على الأحوط^(٨).

السيد الخوئي: لا يجوز للرجل المحرم التظليل حال مسيره بمظلة أو غيرها ولو كان
بسقف المحمل أو السيارة أو الطائرة ونحوها ولا فرق في حرمة التظليل بين الراكب

(١) المناسك، ص ٩٢ (٢) المناسك، ص ٩١، ١٥٧م (٣) المناسك، ص ١٣٠ (٤) المناسك، ص ٨٢

(٥) ٣٦م (٦) المناسك، ص ١٠٧م (٧) المناسك، ص ٢٦٥م (٨) المناسك، ص ٩٢

والراجل على الأحوط^(١).

السيد السيستاني: التظليل على قسمين: الأول أن يكون بالأجسام السائرة كال مظلة وسقف الحمل أو السيارة أو الطائرة ونحوها وهذا محرم على الرجل المحرم راكباً كان أم راجلاً إذا كان ما يظله فوق رأسه كالأمثلة المتقدمة^(٢).

السيد الخامثي: التظليل للرجل فلا يحرم على المرأة والصبي، ... لا فرق في حرمة الإستغلال بين كونه بالحمل المسقوف أو بالسيارة والقطار والطائرة والسفينة ونحوها من المسقوفات الموجبة له نعم يجوز له الإستغلال بيده^(٣).

السيد الشبيري: لا يجوز للرجل المحرم التنقل بوسائل النقل المسقوفة بلا فرق بين أن يكون في الليل أو النهار كما لا فرق...^(٤) بين أن يكون هناك شمس أو مطر أو لم يكن شيء من ذلك...

وفي مسألة ٢٢٦: يجوز التظليل فيما يكون التجنب عنه حرجياً للمحرم لشدة الحر والبرد والمطر الغزير ومن ظلل عامداً تجب عليه الكفارة ولو كان معذوراً.

وفي مسألة ٢٢٧: إذا كان تجنب ركوب السيارة المسقوفة أو السير تحت المظلة يتسبب عن مشقة شديدة لنوع الحجاج لا يجب تجنبها عليهم مطلقاً ولو لم يكن تجنبه حرجياً عليه والأظهر عدم الكفارة أيضاً حينئذٍ.

الشيخ البهجة: المتن المنقول عن السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦) مع إضافة ستذكرها بعيد هذا^(٧).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي^(٨).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: لا يجوز للرجل المحرم التظليل بحال السير والسفر بأن يرفع فوق رأسه مظلة أو سير تحت سقف ولهذا لا يجوز للمحرم ركوب ما له سقف كالطائرة أو

(١) المناسك، ص ٨٥

(٢) المناسك، ص ٩١

(٣) المناسك، ص ١٣٣

(٤) المناسك، ص ١١٥

(٥) ص ٩١

(٦) المناسك، ص ٨٣

(٧) المناسك، ص ١٣٠

(٨) المناسك، ص ١٠٨

السيارة المسقفة وإن جاز ذلك للمرأة^(١).

الشيخ الوحيد: لا يجوز على الرجل المحرم التظليل حال سيره بما يكون سائراً... كسقف القبة والكبيسة والسيارة والطائرة والمظلة... ولا فرق في عدم جواز التظليل بين الراكب والراجل^(٢).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣)... ولا فرق في حرمة التظليل بين الراكب والراجل على الأحوط^(٤).

الإستظلال الجانبي

في التحرير: التاسع عشر: ... والأحوط عدم الاستظلال بما لا يكون فوق رأسه كالسير على جنب المحمل أو الجلوس عند جدار السفينة والاستظلال بهما وإن كان الجواز لا يخلو من قوة.

السيد الشيرازي: الأظهر عدم اختصاص حرمة التظليل بما يكون فوق رأس المحرم بل لا يجوز التظليل على ما عدا رأسه من بقية جسده كما لا يجوز التظليل بما يكون من أحد جانبيه نعم يجوز للمحرم أن يسير في جنب السيارة ويستظل لظلها كما يجوز له أن يستظل بظل رفاقه وجدار السيارة التي ركبها أو كراسيها^(٥).

السيد الخوئي: والأحوط بل الأظهر حرمة التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم بأن يكون ما يتظلل به على أحد جوانبه نعم يجوز للمحرم أن يستتر من الشمس بيده، ولا بأس بالاستظلال بظل المحمل حال المسير^(٦).

السيد السيستاني: وأما إذا كان ما يظله على أحد جوانبه فالظاهر أنه لا بأس به للراجل مطلقاً فيجوز له السير في ظل المحمل والسيارة ونحوها وأما الراكب فالأحوط أن يجتنبه إلا إذا كان بحيث لا يمنع من صدق الإضحاء عرفاً كأن كان قصيراً لا يستتر به رأسه وصدره كجدران بعض السيارات المكشوفة^(٧).

(١) المناسك، ص ٧٢ (٢) المناسك، ص ١٠٩ (٣) المناسك، ص ١٢٥ (٤) المناسك، ص ١٢٦

(٥) المناسك، ص ٨٧ (٦) المناسك، ص ١١٦، ٢٦٩ (٧) المناسك، ص ١٢٣

السيد الكلبيگاني: والأحوط إجتناّب مطلق التظليل عن أحد جانبيه وإن كان جواز المشي في ظلّ الحمل وما لا يكون فوق رأسه لا يخلو من قوّة^(١).
السيد الخامثي: والأحوط إستحباً ترك الإستظلال بما لا يكون فوق الرأس كالسير على جنب الحمل أو الجلوس عند جدار السيارة ... تختص حرمة التظليل بالرأس فلا يصدق التظليل على الكتف وغيرها من مواضع البدن^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: والأحوط حرمة التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم بأن يكون ما يتظلل به على أحد جوانبه والاستظلال لظلّ الحمل حال المسير^(٣).
الشيخ التبريزي: والأحوط بل أظهر حرمة التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم... إلى آخر ما ذكرناه عن السيد الخوئي^(٤).
الشيخ الصافي: نفس المتن المذكور من السيد الكلبيگاني^(٥).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٦) إلى قوله: وإن كان الجواز لا يخلو من قوّة.

الشيخ المكارم: وهكذا يجوز التظليل بظلال جدران السيارات المكشوفة^(٧).
الشيخ الوحيد: والأقوى عدم جواز التظليل بما لا يكون فوق رأس المحرم، نعم يجوز للمحرم أن يمشي تحت ظلّ الحمل كما يجوز له أن يتستر من الشمس بيديه^(٨).

إختصاص الحرمة بحال السير

في التحرير م ٣٧: حرمة الاستظلال مخصوصة بحال السير وطى المنازل من غير فرق بين الراكب وغيره وأما لو نزل في منزل كمنى أو عرفات أو غيرها فيجوز الاستظلال تحت السقف والخيمة وأخذ المظلة حال المشي فيجوز لمن كان في منى أن يذهب مع المظلة إلى المذبح أو إلى محل رمي الجمرات وإن كان الإحتياط في الترك.

(١) المناسك، ص ٦٢ (٢) المناسك، م ١٥٩ و ١٦٠ (٣) المناسك، ص ١٠٨ (٤) المناسك، ص ١٣١
(٥) المناسك، ص ٨٣ (٦) ص ٩١ (٧) المناسك، م ١٣١ (٨) المناسك، ص ١١٠

السيد الخوئي: لا بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلى مكة وإن كان بعد لم يتخذ بيتاً كما لا بأس به حال الذهاب والإياب في المكان الذي ينزل فيه المحرم وكذلك فيما إذا نزل في الطريق للجلوس أو لملاقاة الأصدقاء أو لغير ذلك والأظهر جواز الاستظلال في هذه الموارد بمظلة ونحوها أيضاً وإن كان الأحوط الاجتناب عنه^(١).

السيد السيستاني: ما تقدم من حرمة التظليل يختص بحال السير وطئ المسافة وأما إذا نزل المحرم في مكان سواء اتخذ منزلاً أم لا كما لو جلس في أثناء الطريق للاستراحة أو لملاقاة الأصدقاء أو لغير ذلك فلا إشكال في جواز الاستظلال له^(٢).

وهل يجوز له الاستظلال بالأجسام السائرة حال تردده في حوائجه في المكان الذي ينزل فيه أو لا؟ مثلاً إذا نزل مكة وأراد الذهاب إلى المسجد الحرام لأداء الطواف والسعي أو نزل منى وأراد الذهاب إلى المذبح ومرمى الجمار فهل يجوز له ركوب السيارة المسقفة أو وضع المظلة فوق رأسه أو لا؟ الحكم بالجواز مشكل جداً فالإحتياط لا يترك^(٣).

السيد الشيرازي: يجوز التنقل والسير تحت السقوف الثابتة مثل الجسور والأنفاق القصيرة المدى وداخل المساجد الموجودة في ذي الحليفة والجحفة والمنزل الذي نزل فيه والمسجد الحرام والمسعى وداخل الخيام المنصوبة في عرفات ومنى^(٤).

وقال دام ظلّه: لا تختص حرمة التظليل تحت الظلال المتحركة بحال قطع المسافة بل لا يجوز للمحرم حتى في مكة ومنى وعرفات الاستظلال بالمظلة أو السيارة المسقفة عند تردده من مكان إلى مكان آخر، ركوب السيارة المسقفة داخل مكة عند ذهابه إلى المسجد الحرام حتى بعد نزوله^(٥).

السيد الغلپايگاني: ويجوز التظليل حال النزول وإن تردد في إشغاله وإن كان الأحوط ترك ذلك في حال التردد^(٦).

(٤) المناسك، م، ٢١٩، ص ٢٢٠

(٣) المناسك، ص ١٣٥

(٢) المناسك، ص ١٣٥

(١) المناسك، م، ٢٦٩، ص ٨٧

(٦) المناسك، ص ٩٢

السيد الخامنئي: احوط آن است كه شخص محرم پس از رسیدن به مكّه پیش از انجام مناسك عمره و همچنین در حال احرام در عرفات و منا، از قرار گرفتن در زیر سایه‌های متحرک مانند اتوبوس مسقف و چتر، اجتناب کند.^(١)

* * *

الشيخ البهجة: لا بأس بدخول المحرم البيوت والخيم ونحوها بعد وصوله إلى مكّة وأثناء توقفه في الطريق...^(٢)

الشيخ التبريزي: لا بأس بالتظليل تحت السقوف بعد وصوله إلى مكّة وإن كان بعد لم يتخذ بيتاً كما لا بأس به حال الذهاب والإياب في المكان الذي ينزل فيه المحرم وكذلك إذا نزل في الطريق للجلوس أو لملاقاة الأصدقاء أو لغير ذلك، والأحوط ترك الاستظلال في هذه الموارد بمظلة ونحوها أيضاً^(٣).

الشيخ الصافي: ويجوز التظليل حال النزول وإن تردّد في إشغاله ولا يجلس في مكان وإن كان الأحوط ترك ذلك في حال التردّد^(٤).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير بتمامه إلا أنه دام ظلّه علّق على جملة (بين الراكب وغيره) بقوله: ولكن لا ريب في جواز السير على جنب المحمل والاستظلال به بالإضافة إلى الماشي لورود النص الصحيح فيه.

الشيخ المكارم: لا إشكال في الدخول تحت الخيمة أو في منزل مسقوف في منازل الطريق أو في مكّة وعرفات والمشعر ومنى^(٥).

الشيخ الوحيد: إنّما لا يجوز التظليل في الطريق فيجوز التظليل في المنزل ولو كان في حال السير ذهاباً وإياباً سواء كان الظل ساكناً أو سائراً فلا بأس بالاستظلال بالسيارات المسقوفة بعد وصوله إلى مكّة^(٦).

الشيخ النوري: لا بأس بالتظليل تحت السقوف للمحرم بعد وصوله إلى مكّة وإن كان بعد لم يتخذ بيتاً كما لا بأس به حال الذهاب والإياب في المكان الذي ينزل فيه

(١) مناسك فارسی، ۱۵۸م، (٢) المناسك، ص ۱۰۸ (٣) المناسك، ص ۱۳۲ (٤) المناسك، ص ۸۳

(٥) المناسك، ص ۷۲ (٦) المناسك، ص ۱۱۰، ۲۶۸م

المحرم، والأظهر جواز الاستظلال في هذه الموارد بمظلة ونحوها أيضاً وإن كان الأحوط الاجتناب عنه^(١).

التظليل في عرفات ومنى

في التحرير م ٣٧: ... وأما لو نزل في منزل كمنى أو عرفات أو غيرها فيجوز الاستظلال تحت السقف والخيمة وأخذ المظلة حال المشي فيجوز لمن كان في منى أن يذهب مع المظلة إلى المذبح أو محل رمي الجمرات وإن كان الإحتياط في الترك. السيد الكلبيكاني: ويجوز التظليل حال النزول وإن تردّد في إشغاله ولا يجلس في مكان وإن كان الأحوط ترك ذلك حين التردّد^(٢).

السيد الخامثي: أحوط أن است كه شخص محرم پس از رسیدن به مكّه پیش از انجام مناسك عمره و همچنین در حال احرام در عرفات و منا، از قرار گرفتن در زیر سایه های متحرّك مانند اتوبوس مسقف و چتر، اجتناب کند.^(٣)

السيد السيستاني: السؤال، هل يجوز له الإستظلال حال تردّده في حوائجه في المكان الذي ينزل فيه أو لا؟ مثلاً إذا نزل مكّة وأراد الذهاب إلى المسجد الحرام لأداء الطواف والسعي أو نزل منى وأراد الذهاب إلى المذبح ورمى الجمار فهل يجوز له ركوب السيارة المسقّفة أو رفع المظلة فوق رأسه أو لا؟ الجواب: الحكم بالجواز مشكل جداً فالإحتياط لا يترك^(٤).

السيد الشبيري: بل لا يجوز للمحرم حتى في مكّة ومنى وعرفات الإستظلال بالمظلة أو السيارة المسقّفة عند تردّده من مكان إلى مكان آخر كركوب السيارة المسقّفة داخل مكّة عند ذهابه إلى المسجد الحرام حتى بعد نزوله^(٥).

الشيخ البهجة: لا بأس بدخول المحرم البيوت والخيم ونحوها بعد وصوله إلى مكّة

(١) المناسك، ص ١٢٦ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ٩٢

(٣) مناسك فارسي، م ١٥٨

(٤) المناسك، ص ١٣٥ (٥) المناسك، ص ٨٧

لكن عليه ألا يتظلل حال الذهاب والإياب على الأحوط وجوباً^(١) وفي مناسك الفارسي: الأحوط للمحرم أن لا يستظل في مكة ومنى وعرفات حين تردده وإياب وذهابه في حوائجه خارج الخيم والمنازل^(٢).

الشيخ التبريزي: س: هل يجوز للمحرم التظليل في مكة المكرمة وفي عرفات والمشعر ومنى؟ ج: الأحوط تركه حال السير حتى في مكة القديمة إلا في جوانب منزله^(٣).

الشيخ الصافي: لا بأس بالاستظلال للمحرم بعد ما نزل في مكة أو عرفات أو منى وإن كان يتردد في حوائجه.

الشيخ الفاضل: أمّا لو نزل في منزل كمنى أو عرفات أو غيرها فيجوز الاستظلال تحت السقف والخيمة وأخذ المظلة حال المشي فيجوز لمن كان في منى أن يذهب مع المظلة إلى المذبح أو محل رمي الجمرات^(٤).

الشيخ الوحيد: فيجوز التظليل في المنزل مطلقاً ولو كان في حال السير ذهاباً وإياباً سواء كان الظل ساكناً أو سائراً فلا بأس بالاستظلال بالسيارات المسقفة بعد وصوله مكة المكرمة^(٥).

الشيخ النوري: كما لا بأس بالتظليل حال الذهاب والإياب في المكان الذي ينزل فيه المحرم، والأظهر جواز الاستظلال في هذه الموارد بمظلة ونحوها أيضاً وإن كان الأحوط الاجتناب عنه^(٦).

التظليل من التنعيم

الإمام الخميني^(ع) في مناسكه الفارسي: نظراً إلى أن التنعيم أصبح جزءاً من مكة المكرمة ومكة منزل للحاج فلا بأس بالاستظلال من التنعيم إلى المسجد الحرام^(٧).

(١) المناسك، م ٢٥٨ (٢) المناسك، ص ١١٠ مع التلخيص والترجمة.

(٣) الصراط الرابع ص ١٣٥ مع التلخيص.

(٤) التحرير، م ٣٧

(٥) المناسك، ص ١١٠

(٦) المناسك، م ٢٦٣ أخذنا موضع الحاجة.

(٧) مع الترجمة، الطبع الخامس، ص ٩٨

السيد الغلپایگانی: حيث أنّ التّنعيم يحسب جزءاً من مكّة المكرّمة فلا مانع من الاستظلال إلى المسجد الحرام^(١).

السيد الخامنئي: أحوط أن است كه شخص محرم پس از رسیدن به مكّه پیش از انجام مناسك عمره و همچنین در حال احرام در عرفات و منا، از قرار گرفتن در زیر سایه های متحرّك مانند اتوبوس مسقف و چتر، اجتناب كند.^(٢)

السيد الشيرى: لا يجوز لمن أحرم من التّنعيم للعمرة أن يركب السيارة المسقفة في ذهابه إلى المسجد الحرام ولو ليلاً^(٣).

السيد السيستاني: الحكم بالجواز مشكل جداً فلا يترك الإحتياط^(٤). وفي الملحق الأول في ص ٧٥: إذا دخل المحرم مكّة المكرّمة فجاء إلى منزله المعيّن لسكنائه قبل أن يحلّ من إحرامه فهل يجوز له ركوب السيارات المسقفة للذهاب إلى المسجد الحرام لأداء نسكه؟ الجواب: لا يجوز له ذلك على الأحوط لزوماً.

الشيخ البهجة: الأحوط ترك التّظليل في النهار لمن أحرم للعمرة من التّنعيم^(٥).
الشيخ التبريزي: هل يجوز للمحرم الذي أحرم للعمرة من التّنعيم أن يتظّل بالسيارة المسقوفة؟ الجواب: الأحوط ترك التّظليل^(٦).

الشيخ الصافي: مع أنّ التّنعيم يحسب جزءاً من مكّة المكرّمة عرفاً لا بأس بالاستظلال بعد الإحرام بالعمرة^(٧).

الشيخ الفاضل: السؤال ٢١١: مسجد التّنعيم أصبح داخل مكّة بحيث إنّ بيوت مكّة تجاوزته فهل يجوز للمحرم منه التّظليل والركوب داخل السيارة؟ الجواب: نعم، يجوز^(٨).
الشيخ المكارم: لا مانع من الاستظلال من التّنعيم حيث صار المحل جزءاً من مكّة عرفاً^(٩).

(١) الشاهي. (٢) مناسك فارسي، م ١٥٨ (٣) المناسك، ص ٨٧، م ٢٢٤ (٤) المناسك، م ٢٧١

(٥) المناسك، م ١٥٩ مع الترجمة. (٦) الصراط الرابع، ص ١٣٨ (٧) ألف مسألة، ص ١١٣

(٨) جامع المسائل، ص ٥٨ (٩) المناسك المحشى مع الترجمة.

الشيخ الوحيد: يستظهر الجواز من كلامه دام ظلّه (فلا بأس بالاستظلال بالسيارات المسقّفة بعد وصوله إلى مكّة)^(١).

التظليل في الليل

في التحرير م ٣٨: جلوس المحرم حال طي المنزل في المحمل وغيره ممّا هو مسقّف إذا كان السير في الليل خلاف الإحتياط وإن كان الجواز لا يخلو من قوّة فيجوز السير محرماً مع الطائرة السائرة في الليل.

السيد الكلّاياگانی: لا يبعد القول بعدم صدق الاستظلال في الليل فالحكم بالجواز غير بعيد^(٢).

السيد الخسامثي: الظاهر اختصاص حرمة التظليل على المحرم بالتظليل أثناء النهار فلا بأس به في الليل وإن كان الأحوط تركه أيضاً ولا يترك هذا الإحتياط في الليالي الممطرة أو الباردة ما لم يكن حرباً عليه^(٣).

السيد السيستاني: المراد من التظليل التستر من الشمس ويلحق بها المطر على الأحوط وأمّا الريح والبرد والحرّ ونحوها فالأظهر جواز التستر منها وإن كان الأحوط تركه، فلا بأس للمحرم أن يركب السيارة المسقّفة ونحوها في الليل فيما إذا لم تكن السماء ممطرة على الأحوط وإن كانت تحفظه من الرياح مثلاً^(٤).

السيد الخوئي: ولا فرق فيما ذكر بين الليل والنهار - بعد قوله طاب ثراه: المراد من الإستظلال التستر من الشمس أو البرد أو الحرّ أو الريح أو المطر ونحو ذلك فإذا لم يكن شيء من ذلك بحيث كان وجود المظلة كعدمها فلا بأس بها، ولا فرق...^(٥)

السيد الشيرازي: لا يجوز للرجل المحرم التنقل بوسائل النقل المسقّفة بلا فرق بين أن يكون في الليل أو النهار كما لا فرق بين أن يكون هناك شمس أو مطر أو لم يكن شيء من ذلك^(٦).

(١) المناسك، م ٢٦٨ (٢) الكتبي والشاهي. (٣) المناسك، م ١٥٨، ص ٩١ (٤) المناسك، ص ١٢٤، م ٢٧٠

(٥) المناسك، م ٢٧٠ (٦) المناسك، ص ٨٥، م ٢١٨

الشيخ البهجة: الظاهر من مجموع الروايات ومقتضى الأصل ممنوعية الاستظلal من الشمس حال المسير وعليه فلا مانع من التظليل حال السير ليلاً ولا كفارة في ذلك وإن كان أحوط^(١).

الشيخ التبريزي: س: هل يجوز التظليل ليلاً؟ ج: الأحوط وجوباً تركه؛ والله العالم^(٢).
الشيخ الصافي: السير مع السيارة المسقفة ليلاً لا إشكال فيه^(٣).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور عن الإمام^(٤).

الشيخ المكارم: لا بأس للمحرم بالسير حال السفر تحت سقوف لا أثر لها في الحفظ عن الشمس والمطر والبرد وعلى هذا يجوز للرجل المحرم السفر في هذه الليالي أو بين الطلوعين أو في الأيام الغائمة بالسيارات المسقوفة أو الطائرة^(٥).

الشيخ الوحيد: لا إشكال في عدم جواز التظليل في النهار وأما عمومه للتظليل في الليل ففيه إشكال وإن كان الاجتناب أحوط^(٦) وقال مدّظله في الجواب عن السؤال الشفاهي: الأحوط الاجتناب عن التظليل في الليل وفقاً للمشهور ولكن وجوب الكفارة غير معلوم. (المؤلف)

الشيخ النوري: نعم تختص الحرمة في جميع ما ذكر بالنهار فلا بأس بالاستظلal في الليل بجميع أقسامه^(٧).

الإضطرار إلى التظليل

في التحرير م ٣٩: إذا اضطر إلى التظليل حال السير لبرد أو حر أو مطر أو غيرها من الأعذار جاز وعليه الكفارة.

السيد الخوئي: لا بأس بالتظليل للنساء والأطفال وكذلك للرجال عند الضرورة والخوف من الحر أو البرد^(٨).

(١) المناسك، ص ١٠٨، م ٢٥٧ (٢) الصراط، ج ٤، ص ١٣٢ (٣) المناسك، ص ١١١ مع الترجمة والإقتصار على ترجمة الجواب.

(٤) ص ٩٢ (٥) المناسك، ص ٧٢ (٦) المناسك، ص ١١٠ (٧) المناسك، ص ١٢٦

(٨) المناسك، م ٢٧٢

السيد السيستاني: لا بأس بالتظليل للنساء والأطفال وكذلك للرجال عند الضرورة^(١).

السيد الغلپايگاني: وكذا يجوز التظليل لضرورة كبرد شديد أو حرّ كذلك أو لمطر ولكن يكفّر^(٢).

السيد الخامشي: يجوز الإستظلّال أثناء طيّ المنازل لعذر من شدة الحرّ أو البرد أو المطر أو لعدم توقّر وسيلة نقل مكشوفة ولكن لا تسقط الكفارة فيه^(٣).

السيد الشيرازي: يجوز التظليل فيما يكون التجنّب عنه حرجياً للمحرم لشدة الحر والبرد والمطر الغزير ومن ظلّ عامداً تجب عليه الكفارة ولو كان معذوراً^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: لا بأس بالتظليل للرجال عند الضرورة والخوف من الحرّ أو البرد أو المطر لكن عليهم دفع الكفارة^(٥).

الشيخ التبريزي: وكذلك للرجال عند الضرورة وقال دام ظلّه: كفارة التظليل شاة ولا فرق في ذلك بين حالتي الاختيار والاضطرار وإذا تكرّر التظليل فالأحوط التكفير عن كل يوم وإن كان الأظهر كفارة واحدة في كل إحرام^(٦).

الشيخ الصافي: وكلّما اضطرّ إلى التظليل وجب عليه الفدية وهي شاة ويكتفي بالفدية الواحدة في الإحرام الواحد وإن تعدّد التظليل وإن كان الأحوط مع التمكن أن يفدي لكل يوم شاة^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٨).

الشيخ المكارم: أمّا إذا فعل ذلك (الاستظلّال) عمداً أو لضرورة وجبت عليه الكفارة وهي شاة لكل إحرام^(٩).

الشيخ الوحيد: كفارة التظليل سائراً شاة ولا فرق في ذلك بين حالتي الاختيار

(٤) المناسك، ص ٨٨، ٢٣٦م

(٣) المناسك، ص ٩٣

(٢) المناسك، ص ٩٢

(١) المناسك، ص ١٣٥

(٨) ٣٩م

(٧) المناسك، ص ٨٤

(٦) المناسك، ص ١٣٢

(٥) المناسك، ص ١٠٩

(٩) المناسك، ص ٧٣

والاضطرار وإذا تكرّر التظليل في إحرام واحد تجزيه كفارة واحدة إلا أن يكون السبب متعدداً جنساً كالتظليل بالشمس والمطر فالأحوط عدم الإجتزاء بكفارة واحدة^(١).

كفارة الإستظلال

في التحرير م ٤٠: كفارة الإستظلال شاة وإن كان عن عذر على الأحوط، والأقوى كفاية شاة في إحرام العمرة وشاة في إحرام الحج وإن تكرّر منه الاستظلال فيهما. السيد الخوئي: كفارة التظليل شاة ولا فرق في ذلك بين حالتي الاختيار والاضطرار وإذا تكرّر التظليل فالأحوط التكفير عن كلّ يوم وإن كان الأظهر كفاية كفارة واحدة في كل إحرام^(٢).

السيد السيستاني: إذا ظلل المحرم على نفسه من المطر أو الشمس لزمته الكفارة والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين حالتي الاختيار والاضطرار... والأظهر كفاية كفارة واحدة في كلّ إحرام ويجزي في الكفارة دم شاة^(٣).

السيد الغلپايگانی: وكلما اضطر إلى التظليل وجبت عليه الفدية وهي شاة ويكتفي بالفدية الواحدة في الإحرام الواحد وإن تعدّد التظليل وإن كان الأحوط مع التمكن أن يفدي لكل يوم شاة^(٤).

السيد الخامنئي: كفارة الإستظلال شاة سواء كان في إحرام الحج أو العمرة وسواء كان معذوراً أم لا^(٥).

السيد الشيرازي: كفارة التظليل (دم) أدناه دم شاة ولو كان جائزاً لضرورة نعم فيما إذا كان الإجتناّب عن التظليل مستلزماً للخرج لنوع الحجاج جاز التظليل ولا كفارة فيه في الحرج النوعي (رجع السيد عن هذه الفتوى) وقال دام ظلّه: من لم يتجنّب عن التظليل في عمرة التمتع ولا في حجّه فعليه التكفير بكفارتين لكل إحرام كفارة مستقلة^(٦).

(٤) المناسك، ص ٩٣

(٣) المناسك، ص ١٣٥

(٢) المناسك، م ٢٧٣

(١) المناسك، ص ١١٠

(٥) المناسك، ص ٩٨، ١٦٧ (٦) المناسك، ص ١١٢

الشيخ البهجة: كفارة التظليل شاة...^(١)

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٢) إلى قوله دام ظلّه: وإذا تكرّر التظليل فالأحوط التكفير عن كلّ يوم وإن كان الأظهر كفاية كفارة واحدة في كلّ إحرام.

الشيخ الصافي: وجبت عليه الفدية (للتظليل) وهي شاة^(٣).

الشيخ الفاضل: كفارة الإستغلال شاة وإن كان عن عذر على الأقوى، والأقوى

كفاية شاة في إحرام العمرة وشاة في إحرام الحج وإن تكرّر منه الاستغلال فيها^(٤).

الشيخ المكارم: كفارة التظليل سائراً شاة لكلّ إحرام. وقد مضى كلامه دام ظلّه^(٥).

الشيخ الوحيد: مضى نظره الشريف في الفرع الماضي فراجع.

إخراج الدم

في التحرير: العشرون: إخراج الدم من بدنه ولو بنحو الخدش أو المسواك وأما إخراجها من بدن غيره كقلع ضرسه أو حجامته فلا بأس به كما لا بأس بإخراجها من بدنه عند الحاجة والضرورة ولا كفارة في الإدماء ولو لغير ضرورة.

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم إخراج الدم من جسده وإن كان ذلك بحك بل بالسواك على الأحوط ولا بأس به مع الضرورة أو دفع الأذى وكفارته شاة على الأحوط الأولى^(٦).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: وإن كان ذلك بقصد أو حجامه أو قلع ضرره أو حك أو غيرها نعم الأظهر جواز الاستيائك وإن لزم منه الإدماء، وكفارة إخراج الدم لغير ضرورة شاة على الأحوط الأولى^(٧).

السيد الكلبيگاني: إخراج الدم من بدنه لا من بدن الغير، إلى قوله: إلا مع الضرورة ومن الضرورة حك الجرب وشق الدمل وعصرها إن كان يتألم منها وفدية إخراج الدم شاة على الأحوط^(٨).

(٤) ٤٠م

(٣) المناسك، ص ٨٤

(٢) المناسك، ص ١٣٢

(١) المناسك، ص ١٠٩

(٨) المناسك، ص ٩٣

(٧) المناسك، ص ١٣٦

(٦) المناسك، ص ١١٧

(٥) المناسك، ص ٧٣

السيد الخامنئي: إخراج الدم من البدن وإن كان بالخدش أو المسواك أو غيرهما، ولا يحرم إخراج الدم من بدن غيره ولا كفارة في الإدماء ولو لغير ضرورة وإن كان التكفير بشاة أحوط^(١).

السيد الشيرازي: لا يجوز للمحرم إخراج الدم من بدنه بلا فرق بين الرجل والمرأة بأي وسيلة كان ولو كان يحك البدن ولا يجوز قلع الضرس حال الإحرام إذا استلزم خروج الدم، يجوز زرق الإبر حال الإحرام لكن لو أدى إلى خروج الدم لم يحل إلا عند الحاجة والضرورة، ولا بأس بخروج الدم بخلق الرأس للإحلال ولو فيما لم يكن الخلق متعيناً عليه بل كان مخيراً بين الخلق والتقصير كما في العمرة المفردة^(٢).

الشيخ البهجة: لا يجوز إخراج الدم من جسده وإن كان ذلك يحك إذا علم أن ذلك الحك يوجب به وكذا بالسواك على الأحوط وفي كلتا الحالتين لا كفارة له^(٣).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله تقريباً إلى قوله دام ظله: (وكفارته شاة على الأحوط) وأما السواك فلا بأس به حتى مع العلم بخروج الدم ولا كفارة فيه^(٤).
الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي يگاني رحمه الله^(٥).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ المكارم: يكره إدماء البدن سواء بالحجامة أو الجراحة أو السواك أو الحك من غير حاجة أو ضرورة وحيث أن جماعة من الفقهاء اعتبروا ذلك من المحرمات كان الأحوط إستحباً تركه...^(٧)

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم إخراج الدم من جسده بالحجامة وغيرها عند المشهور وإن كان الأقوى الكراهة ولا إشكال فيه مع الضرورة أو لدفع الأذى ولا كفارة فيه على الأقوى وإن كان الأحوط التكفير بشاة^(٨).

(١) المناسك، ص ٩٤ (٢) المناسك، ص ٩٦ و ٩٧ (٣) المناسك، ص ١٠٩ (٤) المناسك، ص ١٣٢

(٥) المناسك، ص ٨٤ (٦) ٩٢م (٧) المناسك، ص ١٥٦م (٨) المناسك، ص ١١١

قلم الأظفار

في التحرير: الحادى والعشرون: قلم الأظفار وقصها كلاً أو بعضاً من اليد أو الرجل من غير فرق بين آلاته كالمقراضين والمديّة ونحوهما والأحوط عدم إزالته ولو بالضرس ونحوه...

السيد الغلپايگاني: تقليم الأظافر ولو ظفراً واحداً أو بعض ظفر إلا مع الأذية كما لو انكسر بعض الظفر أو احتاج علاج الإصبع من دمل أو جرح إلى تقليم الظفر فيجوز حينئذٍ تقليمه وعليه فدية مدّ^(١).

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم تقليم ظفره ولو بعضه إلا أن يتضرر المحرم ببقائه كما إذا انفصل بعض ظفره وتألّم من بقاء الباقي فيجوز له حينئذٍ قطعه ويكفر عن كلّ ظفر بقبضة من الطعام^(٢) إلى قوله: إذا قلّم المحرم أظافيره فأدّى اعتماداً على فتوى من جوزه وجبت الكفارة على المفتي على الأحوط^(٣).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: إلا أن تدعو ضرورة إلى ذلك أو يتأذى ببقائه كما إذا انكسر بعض ظفره وتألّم من بقاء الباقي فيجوز له حينئذٍ قطعه^(٤).

السيد الشيرازي: لا يجوز للمحرم إزالة أظفار يديه ولا رجله ولو شيئاً منها بالتقليم أو بالحك وبأي وسيلة كانت، نعم يجوز له إزالة ظفر غيره، لو كان بقاء الظفر حرجياً عليه جاز إزالته وإن وجبت عليه الكفارة بذلك^(٥).

السيد الخامثي: تقليم الأظفار أو قصّها كلاً أو بعضاً من اليدين أو الرجلين وسواء كان بالمقراض أم بغيره^(٦).

الشيخ البهجة: لا يجوز للمحرم تقليم ظفره ولو بعضه إلا أن يتضرر ببقائه... إلى آخر ما مضى من كلام السيد الخوئي^(٧) وفي كلامه دام ظلّه: إذا قلّم المحرم أظافره فأدّى اعتماداً على فتوى من جوزه وجبت الكفارة على المفتي^(٨).

(١) المناسك، ص ٩٣ (٢) المناسك، م ٢٧٣ (٣) المناسك، م ٢٧٥ (٤) المناسك، ص ١٣٦
(٥) المناسك، ص ٩٧ (٦) المناسك، ص ٩٤ (٧) المناسك، ص ١٠٩ (٨) المناسك، م ٢٦٢

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته إلى قوله دام ظلّه: وجبت الكفارة على المفتي على الأحوط^(١).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي رحمته إلى قوله دام ظلّه: وجبت الكفارة على المفتي على الأحوط^(٢).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة (والأحوط عدم إزالته) فإنه دام ظلّه قال: بل الأقوى؛ وإلى جملة (وإن لا يبعد) فإنه دام ظلّه قال: لا فرق بين صورة العلم وعدمه في أن مقتضى الإحتياط الوجوبي في كليهما هو عدم الجواز^(٣).

الشيخ المكارم: يحرم على المحرم تقليم ظفر اليد والرجل حتى ظفراً واحداً وبعض الظفر أيضاً^(٤).

وقال دام ظلّه: إذا قلّم محرم ظفره بفتوى شخص (أو بفتوى منقولة عن أحد) وأدمى وجبت كفارة وهي شاة على المفتي (أو ناقل الفتوى) بل الأحوط دفع مثل هذه الكفارة حتى إذا لم يؤدّ إلى الإدماء.

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم تقليم ظفره ولو بعضه ... لو أفقى المحرم مفت بتقليم ظفره فقلّمه فأدماه لزم المفتي شاة عند المشهور وهو أحوط^(٥).

كفارة تقليم الأظفار

في التحرير م ٤١ - ٤٢: الكفارة في كلّ ظفر من اليد أو الرجل مدّ من الطعام ما لم يبلغ في كلّ منهما العشرة فلو قصّ تسعة أظفار من كلّ منهما فعليه لكلّ واحد مدّ، الكفارة لقص جميع أظفار اليد شاة ولقصّ جميع أظفار الرجل شاة نعم لو قصهما في مجلس واحد فللمجموع شاة...

السيد الخوئي: كفارة تقليم كلّ ظفر مدّ من الطعام وكفارة تقليم أظفار اليد جميعها في مجلس واحد شاة وكذلك الرجل...^(٦) وقال رحمته: إذا قلّم المحرم أظفاره فأدمى اعتدأ على

(٤) المناسك، ص ٧٠ و ٧١

(٣) ص ٩٢

(٢) المناسك، ص ٨٥

(١) المناسك، م ٢٧٥

(٥) المناسك، ص ١١١ و ١١٢ (٦) المناسك، م ٢٧٤

فتوى من جوزه وجبت الكفارة على المفتي على الأحوط^(١).
السيد السيستاني: كفارة تقليم كل ظفر من اليد أو الرجل مد من الطعام ما لم يبلغ في كل منها العشرة فإذا بلغها ولو في مجالس متعدّدة كانت كفارته شاة بكل من أظافر اليدين وأظافر الرجلين... إذا قلّم المحرم ظفره فأدمى إصبعه اعتماداً على فتوى من جوزه خطاءً وجبت الكفارة على المفتي على الأحوط^(٢).

السيد الشيرازي: كفارة تقليم الظفر الواحد من دون الإضرار مد من الطعام وللظفرين مدان وهكذا إلى تسعة أظفار وفي تقليم جميع الأظفار من اليد أو الرجل كاملة شاة ولا شيء على من قلّم بعضاً من كل ظفر وإن ارتكب حراماً^(٣).

السيد الغلپايگاني: في تقليم الظفر مد من الطعام وفي يديه ورجليه شاة مع إتحاد المجلس ولو تعدّد فشاتان... لو أفتى أحد بجواز تقليم المحرم فقلّم بقوله فأدماه فعلى المفتي كفارة شاة محلاً كان المفتي أم محرماً، مجتهداً كان أم لا^(٤).

السيد الخامثي: إذا قصّ جميع أظفار اليدين وبعض أظفار الرجل وجب التكفير بشاة لأظفار اليدين وبمد من كل ظفر من أظفار الرجل وإن عكس فبالعكس^(٥).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من السيد الإمام^(٨) إلى قوله: (فعليه لكل واحد مد) فقال دام ظله: بل الظاهر ثبوت كفارة الدم في هذه الصورة أيضاً وأنه لا يعتبر المماثلة في عشر الظفر...

الشيخ المكارم: وإذا فعل ذلك عن عمد وجبت عليه كفارة وهي مد طعام عن كل ظفر والمد أقل من كيلو بقليل...^(٩)

الشيخ الوحيد: كفارة تقليم كل ظفر مد من الطعام إلا إذا كان يؤذيه...^(٩)

(١) المناسك، م ٢٧٥ (٢) المناسك، ص ١٣٧ (٣) المناسك، م ٣٢٦ (٤) المناسك، ص ٩٧

(٥) المناسك، م ١٧٠ (٦) المناسك، ص ١١٠ (٧) المناسك، ص ١٣٣ (٨) المناسك، ص ٧١

(٩) المناسك، ص ١١١

قلع الضرس

في التحرير: الثاني والعشرون: قلع الضرس ولو لم يدم على الأحوط وفيه شاة على الأحوط.

السيد الغلپایگانی: قلع الضرس إن كان مدمياً أما حال الإضرار فيجوز ويكفر على الأحوط بشاة^(١).

السيد الخوئي: ذهب جمع من الفقهاء إلى حرمة قلع الضرس على المحرم وإن لم يخرج به الدم وأوجبوا له كفارة شاة ولكن في دليله تأملاً بل لا يبعد جوازه^(٢).
السيد السيستاني: المتن المذكور بعينه^(٣).

السيد الخامثي: قلع الضرس من دون إدماء على قول وإن كان الأقوى عدم حرمة على المحرم ولا كفارة فيه وإن اضطر إلى قلع الضرس وخرج معه الدم فالأحوط إستحباباً التكفير بشاة^(٤).

السيد الشيرازي: لا يجوز قلع الضرس حال الإحرام إذا استلزم خروج الدم ولو لم يستلزم ذلك فالأحوط إستحباباً تركه^(٥).

الشيخ البهجة: يحرم قلع الضرس على المحرم فيما لو سبب خروج الدم لكن لا كفارة فيه...^(٦)

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: قلع الضرس إن كان مدمياً أما حال الإضرار فيجوز ويكفر على الأحوط بشاة^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: حكم قلع السن إذا أوجب النزيف الدموي حكم ما ذكر في المسألة

(١) المناسك، ص ٩٣ (٢) المناسك، م ٢٧٦ (٣) المناسك، ص ١٣٧ (٤) المناسك، ص ٩٥

(٥) المناسك، ص ٩٦، م ٢٦٧ (٦) المناسك، ص ١١٠ (٧) المناسك، ص ١٣٤ (٨) المناسك، ص ٨٥

(٩) ص ٩٤

السابقة يعني أنّ هذا العمل مكروه في حال الإحرام...^(١)
 الشيخ الوحيد: الأقوى عدم حرمة قلع الضرس على المحرم ولا كفارة فيه وإن
 قيل بهما^(٢).

قلع شجر الحرم وقطعه

في التحرير: الثالث والعشرون: قلع الشجر والحشيش النابتين في الحرم وقطعهما
 ويستثنى منه موارد: ... لو قطع الشجرة التي لا يجوز قطعها أو قلعها فإن كانت كبيرة
 فعليه بقرة وإن كانت صغيرة فعليه شاة على الأحوط ... لو قطع بعض الشجرة فالأقوى
 لزوم الكفارة بقيمة وليس في الحشيش كفارة إلا الاستغفار ... لا يجوز للمحل أيضاً قطع
 الشجر والحشيش من الحرم فيما لا يجوز للمحرم^(٣).

السيد الغلپايگانی: قلع كل نابت في الحرم وقطعه ويستثنى من ذلك الأذخر والنخل
 والفواكه وما كان الإنسان قد غرسه ... وكفارة قطع الحشيش الاستغفار...^(٤)
 السيد الخوئي: قلع كل شيء نبت في الحرم أو قطعه من شجر وغيره ولا بأس بما
 يقطع عند المشي على النحو المتعارف ويستثنى من الحرمة: ١ - الأذخر ٢ - النخل وشجر
 الفاكهة ٣ - الأعشاب التي تجعل علوفة للإبل ٤ - الأشجار والأعشاب التي تنمو في دار
 نفس الشخص...^(٥)

السيد السيستاني: المتن تقريباً إلى قوله دام ظله: كفارة قلع الشجرة قيمة تلك
 الشجرة وفي القطع منها قيمة المقطوع على الأحوط فيها ولا كفارة في قلع الأعشاب
 وقطعها^(٦).

السيد الشيرازي: يحرم في الحرم على المحرم والمحمل عدة أمور منها: الصيد - قطع
 الأشجار والأعشاب وقلعها - الأذخر - قطع الشجر لاستخدامه في عودی المحالة وهي

(٣) تحرير الوسيلة، م ٤٥ - ٤٨ (٤) المناسك، ص ٩٣

(٢) المناسك، ص ١١٢

(١) المناسك، ص ٨٣

(٦) المناسك، ص ١٤٠

(٥) المناسك، ص ١٢٠

البكرة التي يستقي بها - قلع الشجرة اليابسة - الشجر الذي غرسه المحرم - الأشجار والأعشاب التي تنمو في منزل المحرم أو خيمته بعد اتخاذها مقراً للسكنى^(١).

الشيخ البهجة: وهناك ما تعم حرمة المحرم والمحل، وهو أمران: أحدهما: الصيد في الحرم فإنه يحرم على المحل والمحرم. ثانيهما: قلع كل شيء نبت في الحرم أو قطعه من شجر وغيره...^(٢) ولا بأس بما يقطع عند المشي على النحو المتعارف.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٣).

الشيخ الصافي: قلع كل نابت في الحرم وقطعه ويستثنى من ذلك الأذخر والنخل والفواكه وما كان الإنسان قد غرسه هو بنفسه أو كان ثابتاً في ملكه...^(٤)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ الوحيد: للحرم أحكام خاصة من لقطته، ومن جنى فيه وغيرها وما يهـ ذكره هنا أمران: الأول: الصيد في الحرم فإنه يحرم على المحل والمحرم. الثاني: قطع الشجر والحشيش وهكذا قلعهما ونزعهما ولا بأس بما يقطع عند المشي على النحو المتعارف...^(٦)

لبس السلاح

في التحرير: الرابع والعشرون: لبس السلاح على الأحوط...

أقول: وهذا هو الآخر من التروك في متن التحرير ثم ترى هذه الجملة (ويكره حمل السلاح إذا لم يلبسه إن كان ظاهراً والأحوط الترك) وقال الأستاذ الفاضل دام ظلّه: لا دليل على الكراهة في الحمل إذا لم يصدق معه عنوان كونه مسلحاً ومع الصدق يكون محرماً ولا فرق بين صورتي الظهور وعدمه.

السيد الخوئي: لا يجوز للمحرم حمل السلاح كالسيف والرمح وغيرها بما يصدق

(١) المناسك، ص ١٠٢ أخذنا موضع الحاجة.

(٢) المناسك، ص ١١١

(٣) المناسك، ص ١٣٥

(٤) المناسك، ص ١١٢

(٥) ص ٩٤ (٦) المناسك، ص ٨٦

عليه السلاح، كفارة حمل السلاح شاة على الأحوط^(١).
 السيد الكلپايگاني: لبس السلاح كالسيف والخنجر والمسدس والبندقية وغيرها مما
 يعدّ سلاحاً على وجه يصدق على حامله أنّه متسلّح...^(٢)
 السيد السيستاني: لا يجوز للمحرم لبس السلاح بل ولا حمله على وجه يعدّ مسلحاً
 على الأحوط... كفارة التسلّح لغير ضرورة شاة على الأحوط^(٣).
 السيد الشيرازي: يحرم على المحرم لبس السلاح كالسيف والحرية والبندقية وكلّ ما
 يعدّ من آلات الحرب إلّا عند الضرورة...^(٤)
 السيد الخامني: حمل السلاح كالسيف والرمح والبندقية إلّا لضرورة^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).
 الشيخ الصافي: المتن من السيد الكلپايگاني^(٨).
 الشيخ الفاضل: مرّ كلامه دام ظلّه في تعليقه على كلام الإمام^(٩).
 الشيخ المكارم: يجب أن لا يحمل المحرم السلاح معه من دون فرق بين الأسلحة
 النارية أو السلاح الأبيض بل الأحوط عدم استصحاب حتى الأسلحة والآلات الدفاعية
 كالدرع والترس وما شابه ذلك... كفارة من يحمل معه السلاح عمداً في حال الإحرام
 شاة^(٩).

الشيخ الوحيد: يحرم على المحرم حمل ما يصدق عليه السلاح عرفاً كالسيف والرمح
 وغيرها... الأقوى عدم الكفارة في حمل السلاح ولو مع عدم الضرورة وإن كان
 الأحوط التكفير بشاة^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٢٠	(٢) المناسك، ص ٩٣	(٣) المناسك، ص ١٢٨	(٤) المناسك، ص ١٠١
(٥) المناسك، ص ٩٥	(٦) المناسك، ص ١١١	(٧) المناسك، ص ١٢٤	(٨) المناسك، ص ٨٥
(٩) المناسك، ص ٨٧	(١٠) المناسك، ص ١١٢		

يختص وجوب الكفارة بصورة العلم والعمد

في التحرير م ٣٣: من ارتكب محرماً من محرمات الإحرام نسياناً أو جهلاً بالحكم أو الموضوع أو غفلة ليس عليه كفارة إلا الصيد^(١).

السيد الخوئي: إذا جامع المحرم امرأته جهلاً أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفارة وهذا الحكم يجري في بقية المحرمات التي توجب الكفارة بمعنى أن ارتكاب أي عمل على المحرم لا يوجب الكفارة إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان، ويستثنى من ذلك موارد^(٢).

السيد الغلپايگاني: لا كفارة على الناسي والجاهل وإن كان مقصراً فيما عدا الصيد وفي الموارد التي سيأتي (في محله)^(٣).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي ؑ إلى قوله: ويستثنى من ذلك موارد: ١ - ما إذا نسي الطواف في الحج أو العمرة حتى رجع إلى بلاده وواقع أهله؛ ٢ - ما إذا نسي شيئاً من السعي في عمرة التمتع فأحلّ بإعتقاد الفراغ منه؛ ٣ - من أمرّ يده على رأسه أو لحيته عبثاً فسقطت شعرة أو أكثر؛ ٤ - ما إذا ادهن بالدهن الطيب أو المطيب عن جهل.

السيد الشيرازي: لا تجب كفارات الإحرام إلا في صورة العلم والعمد نعم لا فرق في كفارة الصيد بين العمد والخطأ ولا بين العلم والجهل وتثبت الكفارة في التدهين مع الجهل بالحكم أيضاً^(٤).



الشيخ البهجة: إذا جامع المحرم امرأته جهلاً أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفارة وهذا الحكم يجري في بقية المحرمات التي توجب الكفارة بمعنى أن ارتكاب أي عمل على المحرم لا يوجب الكفارة إذا كان صدوره منه ناشئاً عن جهل أو نسيان إلى آخر ما ذكره السيد الخوئي ؑ^(٥).

(٢) المناسك، ص ١٠٠ م ٢٢٥

(١) المسائل المتفرقة رقم ٨ مع الترجمة وفي التحرير م ٢٣ القول في ترك الإحرام.

(٥) المناسك، ص ٢١٢ م

(٤) وقد مضى في المسألة رقم ٣٢٥، ص ١٢٠

(٣) المناسك، ص ٩٨

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد السيستاني دام ظلّه وهو من السيد الخوئي^(١).

الشيخ الصافي: الرجل المحرم إذا جامع زوجته في إحرام الحجّ جهلاً قبل الوقوف بالمشعر فهل يفسد حجّه أم لا وكيف الحكم إن كان الجماع عن جهل؟ الجواب: في صورة العلم والعمد يفسد حجّه مسلماً ومع الجهل يكون عمله صحيحاً ولا كفارة عليه^(٢).
الشيخ الفاضل: تجب الكفارة إذا خالف عن علم وعمد فلا تجب على الجاهل بالحكم ولا على الغافل والساهي والناسي^(٣).

الشيخ المكارم: إذا جامع زوجته نسياناً أو غفلةً أو جهلاً بالحكم لم يضر ذلك بحجّه أو عمرته كما لا تجب عليه كفارة أيضاً وفي آخر كلامه دام ظلّه بعد ذكر فروع في الكفارة قال: كلّ هذا في صورة العمد^(٤).

الشيخ الوحيد: إذا جامع المحرم امرأته جهلاً أو نسياناً صحت عمرته وحجّه ولا تجب عليه الكفارة وهكذا إذا ارتكب غيره من المحرمات التي توجب الكفارة جهلاً أو نسياناً ويستثنى من ذلك موارد تأتي في مواضعها^(٥).

أين يذبح الكفارة

الإمام الخميني: الأحوط الوجوبي أن يذبح ما وجب عليه في عمرة التمتع في مكة وما وجب عليه في الحجّ في منى ولكن إذا ترك ذلك ورجع إلى أهله فليذبح في بلده ويتصدق به^(٦).

السيد الخوئي: إذا وجبت الكفارة على المحرم بسبب غير الصيد فالأظهر جواز تأخيرها إلى عودته من الحجّ فيذبحها أين شاء والأفضل إنجاز ذلك في حجّه ومصرفها الفقراء ولا بأس بالأكل منها قليلاً مع الضمان^(٧).

(١) المناسك، ص ١١١، ٢٢٥م (٢) مع الترجمة، ٢٩٣ ألف مسألة.

(٣) نفس متن التحرير ٣٣، القول في ترك الإحرام. (٤) المناسك، ص ٨٠. (٥) المناسك، ص ٩٦، ٢٢٢م.

(٦) المناسك، ٥٠، المسائل المتفرقة مع الترجمة. (٧) المناسك، ٢٨٤م.

السيد الشيبيري: الأحوط وجوباً ذبح كفارة الصيد والجماع الواقعين في الحج ومنى وفي العمرة المفردة في مكة وفي عمرة التمتع في مكة أو منى وأما سائر الكفارات فيكفي ذبحها حيث كان ولو بعد العود إلى الوطن^(١).

السيد الخامنتي: محل ذبح كفارة الصيد في العمرة مكة وفي الحج منى والأحوط أن يعمل على هذا النحو في الكفارات الأخرى أيضاً^(٢).

السيد الغلبيگاني: ما تجب عليه من كفارة فإن كان في إحرام الحج ينحره أو يذبحه بمنى وإن كان في إحرام العمرة فبمكة بالموضع المعروف به الحزورة إن تمكن من ذلك وإلا ففي بلده^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: إذا وجبت على المحرم كفارة لأجل الصيد في العمرة فحل ذبحها مكة المكرمة وإذا كان الصيد في إحرام الحج فحل ذبح الكفارة منى إلى آخر ما ذكرنا من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في الفرعين^(٥).
الشيخ الصافي: مع التمكن يذبح كفارة العمرة في مكة وكفارة الحج في منى ومع عدم التمكن يتداركها في بلده^(٦).

الشيخ الفاضل: السؤال: إذا وجبت على الحاج كفارة دم فهل يجوز له تأخيرها إلى أن يرجع إلى بلده لغلاء الذبائح في منى ومكة أو عدم وجود فقير مؤمن يمكن التصدق بها عليه؟ الجواب: إذا كان التكفير فيها حرجياً عليه لغلاء الأسعار جاز له التأخير إلى حين الرجوع إلى بلده ومتعين على الأحوط التأخير إذا لم يجد الفقير المؤمن في مكة أو في منى^(٧).

الشيخ المكارم: الأفضل أن يذبح الكفارة في مكة المكرمة ومنى ولكن يجوز تأخيرها إلى العودة إلى الوطن بل الأولى وفي الظروف الحالية التي يصعب تحصيل المستحق هناك

(١) المناسك، ٣٥٥م، (٢) المناسك، ١٧٢م، (٣) المناسك، ص ٩٨، (٤) المناسك، ص ١١٣، ٢٦٨م،

(٥) المناسك، ص ١٣٧، ٢٨٣م (٦) ص ١٢٠ مع التلخيص والترجمة ألف مسألة (٧) جامع المسائل، ص ٦٥

ذبحها في الوطن^(١).

الشيخ الوحيد: الأقوى في ما يلزم المحرم من كفارة لغير الصيد ذبحاً كان أو نحرأً جواز تأخيرها إلى أن يرجع إلى أهله والأحوط أن يذبحها أو ينحرها بمكة إن كان معتمراً وبمنى إن كان حاجاً...^(٢)

مصرف الكفارة

السيد الإمام الخميني: مصرف الكفارات الفقراء المساكين^(٣).

السيد الغلپايگاني: مصرف الكفارة هو الفقير الذي يستحق الزكاة ويشترط فيه الإسلام بل الإيمان وفي جواز إعطاء غير الهاشمي إلى الهاشمي قولان: لا يخلو الجواز من رجحان وإن كان الأحوط الإقتصار على مورد الإضطراب ولا يترك هذا الإحتياط^(٤).
السيد الخوئي: يعطي جميعه للفقراء^(٥).

السيد السيستاني: الكفارات التي تلزم المحرم يجب أن يتصدق بها على الفقراء والمساكين والأحوط أن لا يأكل منها المكفر نفسه ولو فعل ذلك فالأحوط أن يتصدق بثمان المأكول على الفقراء^(٦).

السيد الشيرازي: يجب التضدق بتمام أجزاء الكفارة بعد ذبحها حتى الجلد والرأس والأرجل^(٧).

السيد الخامثي: مصرف الكفارات هو الفقراء^(٨).

الشيخ البهجة: ومصرفها الفقراء^(٩).

الشيخ التبريزي: ومصرفها الفقراء ولا بأس بالأكل منها قليلاً مع الضمان^(١٠).

(١) المناسك، ص ٧٣ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ١١٥.

(٣) المسائل المتفرقة مع الترجمة، م ١٧.

(٤) الوسيلة، كتاب الكفارات، (٥) منية السائل، ص ٨٩.

(٦) المناسك، ص ١٤٣ (٧) المناسك، ص ١٢٠

(٨) المناسك، ص ٩٦، م ١٧١ (٩) المناسك، ص ١١٣.

(١٠) المناسك، ص ١٣٧.

الشيخ الصافي: مصرف الكفارة الفقير غير الهاشمي نعم إن كان صاحب الكفارة هاشمياً يجوز له أن يعطيها إلى الفقير الهاشمي والإحتياط الوجوبي أن يكون الفقير مؤمناً^(١).

الشيخ الفاضل: يجب دفعها إلى الفقير المؤمن حتى جلدتها لكن جاز للمحرم أكل شيء من الكفارة مع دفع قيمة ما أكله للفقير ولا بأس بتأخير الذبح ما لم يؤد إلى الإهمال^(٢).

الشيخ المكارم: يجب أن يعطى لحم الشاة التي تجب من باب الكفارة للفقراء تماماً ولا يجوز له الأكل منها^(٣).

الشيخ الوخيد: ومصرفها الفقراء ولا يأكل منها إلا شيئاً قليلاً فإن أكل فعليه قيمة ما أكل ولا ضمان في القليل على الأقوى وإن كان أحوط^(٤).

الشرائط في الكفارة

الإمام الخميني: الشرائط المعتبرة في الهدى في الحج لا تعتبر شيء منها في الكفارة فله أن يذبح النخسي والمعيوب في الكفارة^(٥).

السيد الخوئي: ما ذكرناه من الشرائط في الهدى لا تعتبر فيما يذبح كفارة وإن كان الأحوط اعتبارها فيه^(٦).

السيد گلپايگاني: لا فرق في الشاة الواجبة في الفداء بين الذكر والأنثى والمعر والضأن ولا يشترط فيه شروط الهدى^(٧).

السيد الخامنئي: لا يشترط في الكفارة ما يشترط في الهدى نعم يشترط في الذابح الإيمان إلا أن يكون وكيلاً في خصوص عملية الذبح فقط ويقصد الموكل بنفسه الكفارة^(٨).

(١) ص ١٢٠ ألف مسألة، مع الترجمة.

(٢) جامع المسائل، ص ٦٦ مع التلخيص.

(٣) المناسك، ص ٧٤

(٤) المناسك، ص ١١٥

(٥) المناسك، ص ١٥٠ المسائل المتفرقة مع الترجمة.

(٦) المناسك، ص ٣٩٨

(٧) المناسك، ص ٩٩

(٨) المناسك، ص ١٧٣

السيد السيستاني: السؤال: هل يشترط في الشاة التي تذبح كفارة ما ذكر من الشروط في الهدي؟

الجواب: لا يعتبر وإن كان رعايتها فيها أحوط^(١).

السيد الشيرازي: يشترط فيما يذبح بعنوان الكفارة ما يشترط في هدي حج التمتع^(٢).

الشيخ البهجة: ما ذكرناه من الشرائط في الهدي لا تعتبر فيما يذبح كفارة وإن كان الأحوط اعتبارها فيه^(٣). هذا هو المتن الذي ذكرناه من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الصافي: يراعى فيما يذبح في الكفارات فيما يذبح في منى على الأحوط الأولى^(٥).

الشيخ الفاضل: السؤال: هل يعتبر في الشاة التي تذبح كفارة ما ذكر من الشروط في الهدي؟

الجواب: لا يعتبر وإن كان رعايتها فيها أحوط^(٦).

الشيخ الوحيد: ما ذكرناه من الشرائط في الهدي لا تعتبر فيما يذبح كفارة وإن كان الأحوط مراعاتها فيه^(٧).

(١) الملحق الأول، ١٧٣م. (٢) المناسك، ص ١٢٠م، ٣٥٤م (٣) المناسك، ص ١٦٠ (٤) المناسك، ص ١٩٧م، ٣٩٨م

(٦) جامع المسائل، ص ٦٥ (٧) المناسك، ٣٩٥م

(٥) المسائل المتفرقة، ص ١٨٩



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الطواف

في التحرير: الطواف أول واجبات العمرة وهو عبارة عن سبعة أشواط حول الكعبة المعظمة بتفصيل وشرائط آتية وهو ركن يبطل العمرة بتركه عمداً إلى وقت فوته سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً ووقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه وإتيان سائر أعمال العمرة وإدراك الوقوف بعرفات.

السيد الخوئي: الطواف هو الواجب الثاني في عمرة التمتع ويفسد الحج بتركه سواء كان عالماً بالحكم أو كان جاهلاً به أو بالموضوع ويتحقق الترك بالتأخير إلى زمان لا يمكنه إدراك الركن من الوقوف بعرفات^(١).

السيد السيستاني: ويفسد الحج بتركه عمداً سواء كان عالماً بالحكم أم كان جاهلاً به وعلى الجاهل كفارة بدنة على الأحوط ويتحقق الترك بالتأخير إلى زمان لا يمكنه إتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من يوم عرفة^(٢).

السيد الغلپايگاني: يجب الطواف في عمرة التمتع مرة واحدة فقط سبعة أشواط، فيجب على المعتبر. عمرة التمتع أن يطوف حول البيت طواف عمرة التمتع مع النية، ولو تركه متعمداً بحيث لم يتمكن من الإتيان به قبل موقف عرفة بطلت عمرته وانقلب حجه إلى حج الأفراد ويأتي بجميع مناسك الحج ثم يأتي بعمرة مفردة بعد تمام الحج ويقضي

حج الذي فاتته في العام القابل بنفسه على الأقوى ويلحق الجاهل في ترك الطواف بالمتعمد^(١).

السيد الخامنئي: وأول عمل يأتي به في عمرة التمتع بعد الإحرام هو الطواف بحول الكعبة المعظمة سبعة أشواط^(٢).

السيد الشبيري: الطواف من أركان العمرة والحج فيبطلان بتركه عمداً إلى وقت لا يمكن تداركه سواء كان عالماً بأصل الحكم أم جاهلاً وأما الجاهل بتفاصيله وشروطه فلا يجري في حقه هذا الحكم^(٣).

الشيخ البهجة: الطواف هو الواجب الثاني في عمرة التمتع وتفسد العمرة بتركه عمداً سواء كان عالماً بالحكم أو كان جاهلاً به، ووجوب ذبح جزور مطلقاً حتى في غير حال العلم والعمد موافق للإحتياط...^(٤)

الشيخ التبريزي: المتن إلا في قوله: ويفسد الحج بتركه عمداً سواء كان عالماً بالحكم أو كان جاهلاً به أو بالموضوع ويتحقق الترك بالتأخير إلى زمان لا يمكنه إدراك الركن من الوقوف بعرفات...^(٥)

الشيخ الصافي: ويجب الطواف في حج التمتع وحج الأفراد وحج القران وعمرة الأفراد وعمرة القران والعمرة المفردة مرتين وهو ركن إلى قوله مدّظله: طواف الحج سواء للتمتع أو الأفراد أو القران وعمرتيهما والعمرة المفردة وهو ركن ويبطل كل نسك بتعمد تركه^(٦).

الشيخ الفاضل: وهو ركن يبطل العمرة بتركه عمداً إلى وقت فوته سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً ووقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه وإتيان سائر أعمال العمرة وإدراك الوقوف بعرفات...^(٧)

الشيخ المكارم: وهو واجب في العمرة والحج على السواء في العمرة مرة وفي الحج

(٤) المناسك، ص ١١٣

(٣) فصل الطواف.

(٢) المناسك، ص ٩٧

(١) المناسك، ص ١٠٥

(٧) ص ٩٥

(٦) فصل الطواف، مع التلخيص.

(٥) المناسك، ص ١٣٨

مرتان ... إذا ترك الطواف عمداً إلى أن ضاق وقت الوقوف في عرفات فالأحوط وجوباً أن ينوي حج الأفراد ثم يأتي بعد الحج بعمرة مفردة ويعيد الحج في السنة المقبلة... (١)
 الشيخ الوحيد: ويفسد العمرة والحج بتركه عمداً سواء كان عالماً أم كان جاهلاً بالحكم أو الموضوع ويتحقق الترك بالتأخير إلى زمان لا يتمكن من إتمام العمرة وإدراك الركن من الوقوف بعرفات... (٢)
 الشيخ النوري: المتن المنقول من الخوئي في المقدار المذكور (٣).

من أبطل عمرته عمداً

في التحرير م ١: الأحوط لمن أبطل عمرته عمداً الإتيان بحج الأفراد وبعده بالعمرة والحج من قابل.

السيد الغلبيگانی: ولو تركه متعمداً بطلت عمرته وانقلب حجه إلى حج الأفراد فيأتي بجميع مناسك الحج ثم يأتي بعمرة مفردة بعد تمام الحج ويقضي حجه الذي فاته في العام القابل على الأقوى (٤).

السيد الخوئي: ثم إنه إذا بطلت العمرة بطل إحرامه أيضاً على الأظهر والأحوط الأولى حينئذ العدول إلى حج الأفراد وعلى التقديرين تجب إعادة الحج في العام القابل (٥).

السيد النسبستاني: ثم إنه إذا بطلت العمرة بطل إحرامه أيضاً على الأظهر ولا يجزئ العدول بها إلى حج الأفراد وإن كان ذلك أحوط بأن يأتي بأعمال حج الأفراد رجاء بل الأحوط أن يأتي بالطواف وصلاته والسعي والحلق أو التقصير منها بقصد الأعم من حج الأفراد والعمرة المفردة (٦).

السيد الشيرازي: يتحقق فوت طواف عمرة التمتع بتأخيره إلى زمان يستلزم تداركه

(١) المناسك، ص ١٠٠ (٢) فصل الطواف. (٣) المناسك، ص ١٢٦

(٤) المناسك، ص ١٠٥ ويلحق الجاهل في ترك الطواف بالمتعمد.

(٥) المناسك، ص ١٢٢، شرائط الطواف. (٦) المناسك، ص ١٤٤

فوت الوقوف الإختياري بعرفة كله الذي يمتد وقته إلى قبيل المغرب أي زوال الحصرة الشرقية فإن أمكنه الإتيان بأعمال عمرة التمتع بكاملها ثم الإحرام بالحج وإدراك الوقوف بعرفة ولو قبيل الغروب وجب عليه الإتيان بها كاملة وصحت عمرته وصحَّ حجّه...^(١)

الشيخ البهجة: ثم إنه إذا بطلت العمرة تبدّل حجّه ظاهراً إلى حج الإفراد ووجوب القضاء للحج في السنة القادمة قوي^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الصافي: مرّ كلامه في الفرع الماضي (أحكام الطواف وواجباته).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

الشيخ المكارم: إذا ترك الطواف عمداً إلى أن ضاق وقت الوقوف في عرفات فالأحوط وجوباً أن ينوي حج الإفراد ثم يأتي بعد الحجّ بعمرة مفردة ويعيد حج التمتع في السنة المقبلة^(٥) وكذلك من ترك الطواف عن جهل مع استحباب ذبح بعير كفارة.

الشيخ الوحيد: وإذا بطلت العمرة بطل إحرامه أيضاً وتجب إعادة الحجّ في العام القابل والأحوط الأولى إتمامها بإتيان الأعمال العمرة المفردة^(٦).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي^(٧) إلى قوله: والأحوط الأولى فإنه دام ظله قال: والأحوط وجوباً العدول إلى حج الإفراد^(٨).

ترك الطواف سهواً

في التحرير م ٢: لو ترك الطواف سهواً يجب الإتيان به في أي وقت أمكنه وإن رجع إلى محله وأمكنه الرجوع بلا مشقة وجب وإلا استناب لإتيانه.

السيد الغلپايگانی: وأمّا الناسي فيقضي طواف عمرة التمتع متى تذكر فوراً وإن كان تذكره بعد أداء المناسك وخروج ذي الحجة ويعيد معه السعي أيضاً هذا إذا كان في مكة

(١) المناسك، ص ١٢٣ (٢) المناسك، ص ١١٣ (٣) المناسك، ص ١٣٨ (٤) م ١

(٥) المناسك، ص ١٠٠ (٦) فصل الطواف. (٧) المناسك، ص ١٣٣

أما لو خرج من مكة وتذكر الطواف سواء وصل إلى أهله أم لا تعين عليه الرجوع إلى مكة للطواف بنفسه إن لم يكن ذلك عليه حرج وإلا وجب عليه أن يستنيب من يطوف عنه نيابة ولو في السنة المقبلة^(١).

السيد الشيرازي: لو ترك الطواف سهواً أو أتى به فاقداً لبعض شروطه فللمسألة

صور...

أقول: صور مدّظله خمسة صور^(٢).

السيد الخوئي: إذا ترك الطواف نسياناً وجب تداركه بعد التذكّر فإن تذكّره بعد فوات محله قضاء وصحّ حجّه والأحوط إعادة السعي بعد قضاء الطواف وإذا تذكّره في وقت لا يتمكّن من القضاء أيضاً وجبت عليه الاستنابة والأحوط أن يأتي النائب بالسعي أيضاً بعد الطواف^(٣).

السيد السيستاني: ولو تذكّره بعد فوت الوقت كما لو نسي طواف عمرة التمتع حتى وقف بعرفات أو نسي طواف الحجّ حتى خرج شهر ذي الحجة وجب عليه قضاؤه ويعيد السعي على الأحوط الأولى، وإذا تذكّره في وقت لا يتيسّر له القضاء بنفسه وجبت عليه الاستنابة^(٤).

السيد الخامنشي: إذا ترك الطواف نسياناً وذكره قبل فوات وقته أتى به وبصلاته وأعاد السعي بعدهما وإن ذكره بعد فوات وقته وجب عليه قضاؤه وقضاء صلاته في أي وقت أمكنه وإذا ذكره بعد العود إلى وطنه وجب الرجوع مع الإمكان وإلا استناب^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٧).

الشيخ الصافي: س: من نسي طواف العمرة أو أتى به ناقصاً ولم يتذكّر إلا في عرفات فما حكمه؟ ج: إن أمكنه الرجوع إلى مكة لتدارك الطواف ثم إدراك الوقوف بعرفة وجب

(١) المناسك، ص ١٠٦ (٢) المناسك، م ٣٦٤ (٣) المناسك، م ٣٢٢ (٤) المناسك، ص ١٦٥

(٥) المناسك، ص ١١٢ (٦) المناسك، ص ١٣٠، م ٣٠٦ (٧) المناسك، ص ١٦٠، م ٣٢٢

الرجوع وإن لم يمكن ذلك أتى به بعد أعمال منى^(١). وفي فرع آخر يعيد معه السعي.
 الشيخ الفاضل: لو ترك الطواف سهواً يجب الإتيان به في أي وقت أمكنه والأحوط
 إعادة السعي أيضاً وإن رجع إلى محله وأمكنه الرجوع بلا مشقة وجب وإلا استناب
 لإتيانه^(٢).

الشيخ المكارم: من ترك الطواف عن سهو ونسيان صحَّ حجه وإذا تذكر أتى
 بالطواف والأحوط إستحباً أن يعيد السعي بعد ذلك أيضاً^(٣).

الشيخ الوحيد: إذا نسي الطواف وتذكره زمان يمكنه القضاء قضاءه وإن كان قد أحل
 من إحرامه ولا حاجة إلى تجديد الإحرام، نعم إذا كان قد خرج من مكة ومضى عليه
 شهر أو أكثر لزمه الإحرام على الأحوط^(٤).

العاجز عن الطواف

في التحرير م ٣: لو لم يقدر على الطواف لمرض ونحوه فإن أمكن أن يطاف به ولو
 بحمله على سرير وجب ويجب مراعاة ما هو معتبر فيه بقدر الإمكان وإلا تجب الإستنابة
 عنه.

السيد الخوئي: إذا لم يتمكن من الطواف بنفسه لمرض أو كسر وأشباه ذلك لزمته
 الإستعانة بالغير ولو بأن يطوف راكباً على متن رجل آخر وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً
 وجبت الإستنابة^(٥) وكذلك الحال بالنسبة إلى صلاة الطواف.

السيد السيستاني: إذا لم يتمكن من مباشرة الطواف لمرض أو كسر حتى مع مساعدة
 غيره وجب أن يطاف به بأن يستعين بشخص آخر ليطوفه... وإذا لم يتمكن من ذلك
 أيضاً وجب أن يطاف عنه فيستنيب غيره مع القدرة على الإستنابة ولو لم يقدر عليها
 كالمغمى عليه أتى به الولي أو غيره عنه وهكذا الحال بالنسبة إلى صلاة الطواف...^(٦)
 السيد الكليني: والمريض العاجز الذي لا يستطيع الطواف بنفسه أبداً فإن تمكن

(١) م ٤٩٤، مع الترجمة، ألف مسألة.

(٢) أخذنا من التعليق مورد الحاجة.

(٣) المناسك، ص ١٦٦

(٤) المناسك، م ٣٢٦

(٥) المناسك، م ٣٢١

(٦) المناسك، ص ١٠٠

من الطواف بواسطة شخص آخر تعين عليه ذلك؛ وإن كان بحالة لا يمكن حمله مطلقاً فعليه الإستنابة^(١).

السيد السيستاني: أيضاً الواجب في حق العاجز عن الطواف ابتداءً أن يطاف به مراعيّاً شروط صحة الطواف ومنها الحد المذكور فإن أمكنه ذلك لزمه وتعين وإلا تجب عليه الإستنابة للطواف...^(٢)

السيد الخامشي: من عجز عن مباشرة الطواف بنفسه قبل فوات وقته حتى بالإستعانة بالغير لمرض أو كسر أو غيرها وجب أن يطاف به محمولاً إن أمكن ذلك وإلا وجب عليه الإستنابة^(٣).

الشيخ البهجة: المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٥).

الشيخ الصافي: س: من عجز عن إتيان الطواف مباشرة حتى في خارج المطاف ولم يقدر على اكتراء خشب الطواف لزيادة الأجرة فهل يكفيه الإستنابة من يطوف عنه في المطاف أم لا؟ ج: إن عجز عن استئجار الطوافة أيضاً يكفيه النيابة^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير^(٧).

الشيخ الوحيد: كلامه دام ظلّه قريب من كلام السيد الخوئي^(٨) مع إضافة قوله: ومع عدم القدرة على الإستنابة كالمغمى عليه ومن لا يعقل يطوف عنه وليه أو غيره^(٩).

الشيخ المكارم: إذا مرض في أثناء الطواف مرضاً شديداً أفقده القدرة على مواصلة الطواف وإتمامه قطع طوافه... وإذا استمر مرضه ولم يمكنه الإتيان بالطواف بشخصه أطفيف به وإذا لم يمكنه ذلك أيضاً استناب أحداً ليطوف عنه^(١٠).

الشيخ النوري: إذا لم يتمكن بنفسه لمرض إلى آخر متن السيد الخوئي^(١١).

(١) المناسك، ص ١٠٦ (٢) المناسك، م ٤٢٠ (٣) المناسك، ص ١١٢ (٤) المناسك، ص ١٣١، م ٣١٠

(٥) المناسك، ص ٣٢٦، م ١٦١ (٦) الألف مسألة، مع الترجمة، ص ١٦٤ (٧) م ٣، القول في الطواف.

(٨) المناسك، ص ١٣٦، م ٣٢٣ (٩) المناسك، ص ٩١ (١٠) المناسك، ص ١٥١

السعي قبل الطواف

في التحرير م ٢: لو سعى قبل الطواف فالأحوط إعادته بعده ولو قدم الصلاة عليه يجب إعادتها بعده.

السيد الخوئي: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدمه على الطواف أو على صلاته وجبت عليه الإعادة بعدهما^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٢).

السيد الشيرازي: يجب أن يكون السعي بعد الطواف وصلاته فإن قدمه عليها أو على أحدهما عالماً عامداً أعاده بعدهما^(٣).

السيد الخامشي: محل الإتيان بالسعي بعد الطواف وصلاته فلا يصح تقديمه عليها^(٤).

السيد الكلبي: الترتيب بأن يكون السعي بعد صلاة الطواف فلا يجوز تقديم السعي على الطواف إختياراً لا في الحج ولا في العمرة فإن فعل ذلك عمداً بلا ضرورة أعاده وإن كان لضرورة يكفيه ذلك^(٥).

مركز تحقيق التراث

الشيخ البهجة: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدمه على الطواف أو على صلاته فالأحوط إعادته بعدهما^(٦).

الشيخ التبريزي: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته... إلى آخر ما نقل عن السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: الثامن: الترتيب، بأن يكون السعي بعد صلاة الطواف فلا يجوز تقديم السعي على الطواف إختياراً لا في الحج ولا في العمرة فإذا تعمد الإنسان تقديم السعي على الطواف بلا ضرورة أعاده وإن كان لضرورة أجزاءه ويحتمل الإجزاء إن كان عن سهو أيضاً وإن كان الأحوط وجوباً الإعادة وكذلك الجاهل بالمسألة^(٨).

الشيخ الفاضل: لو سعى قبل الطواف نسياناً فالأقوى إعادته بعده ولو قدم الصلاة

(١) المناسك، م ٣٣٣ (٢) المناسك، ص ١٧١ (٣) المناسك، ص ١٨٠، م ٥٣٤ (٤) المناسك، ص ١١٥، م ٢٢٥

(٥) المناسك، ص ١٢٦ (٦) المناسك، م ٣١٦ (٧) المناسك، م ٣٣٣ (٨) المناسك، ص ١١٦

عليه يجب إعادتها بعده^(١).

الشيخ المكارم: إذا كان مشغولاً بالسعي وتذكر في الأثناء أنه لم يقم بالطواف عاد وأتى بالطواف وأدى صلاته خلف مقام إبراهيم ﷺ ثم واصل السعي من حيث ترك^(٢).
الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ إلى قوله: فعليه الإعادة بعدهما...^(٣)

شرائط الطواف

في التحرير: ... وهي أمور: الأول النية بالشرائط المتقدمة في الإحرام.
السيد الخوئي: الأول (النية) فبطل الطواف إذا لم يقترن بقصد القربة^(٤).
السيد السيستاني: الأول (النية) بأن يقصد الطواف متعبداً به بإضافته إلى الله تعالى إضافة تذليلية مع تعيين المنوي كما مر في الإحرام^(٥).
السيد الغلپايگاني: (النية) بأن ينوي الطواف إمتثالاً لأمر الله تعالى ولا يشترط فيها أكثر من التعيين...^(٦)
السيد الخامنئي: الأول (النية) وذلك بأن يقصد الإتيان بطواف العمرة حول الكعبة المعظمة ويشترط في النية قصد القربة والإخلاص لله تعالى فيأتي بالعمل إمتثالاً لأمر الله تعالى فإن فعله رياءً عصي وبطل عمله، ويشترط في النية تعيين نوع الطواف من أنه طواف العمرة المفردة أو عمرة التمتع أو أنه طواف حجة الإسلام أو الحج النذري أو النذبي...^(٧)
السيد الشيرازي: تجب في النية أمور ثلاثة وهي: ١ - قصد العمل بأن ينوي الطواف حول الكعبة سبعة أشواط... ٢ - قصد التعيين بأنه يعين نوع الطواف ولو على سبيل الإجمال... ٣ - قصد القربة بأن يقصد أداء الطواف بنية خالصة لله تعالى...^(٨)

(١) المتن والتعليق. (٢) هذا هو الفرع المناسب في مناسكه دام ظلّه، ص ١١٦ (٣) المناسك، م ٣٣٠

(٤) المناسك، ص ١٢٢ (٥) المناسك، ص ١٤٥ (٦) المناسك، ص ١٠٩ (٧) المناسك، ص ٩٨

(٨) المناسك، ص ١٢٩، م ٣٧٢

الشيخ البهجة: الأول النية فيبطل الطواف إذا لم يقترن بقصد القرية^(١).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).
 الشيخ الصافي: السادس النية فإنه ينوي الطواف إمتثالاً لأمر الله تعالى ولا يشترط فيها أكثر من التعيين...^(٣)
 الشيخ الفاضل: والمراد من النية هي نية طواف العمل الذي أحرم له من حج أو عمرة تمتع أو عمرة مفردة، ولا يجري في نية الطواف الإشكال الذي أفاده الماتن^(٤) في نية الإحرام وإن أجبنا عن الإشكال^(٥).
 الشيخ المكارم: الأول النية لأن الطواف عبادة ولا يصح من دون قصد القرية^(٦).
 الشيخ الوحيد: الأول النية بأن يأتي بالطواف متقرباً به إلى الله تعالى^(٧).
 الشيخ النوري: المتن المذكور من الخوئي^(٨).



في التحرير: الثاني: الطهارة من الأكبر والأصغر فلا يصح من الجنب والحائض ومن كان محدثاً بالأصغر من غير فرق بين العالم والجاهل والناسي.
 السيد الكلبيگاني: الأول الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر لو كان الطواف واجباً...^(٩)
 السيد الخوئي: الثاني الطهارة من الحدثين الأكبر والأصغر فلو طاف المحدث عمداً أو جهلاً أو نسياناً لم يصح طوافه^(١٠).
 السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(١١).
 السيد الخامثي: الثاني الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر، الطهارة شرط في صحة طواف العمرة والحج والنساء...^(١٢)

(١) وقد تقدم المتن من السيد الخوئي، ص ١١٤
 (٢) التعليل على التحرير. (٥) فصل الطواف. (٦) فصل الطواف.
 (٣) (٨) المناسك، ص ١٠٨ (٩) المناسك، ص ١٢٢ (١٠) المناسك، ص ١٤٥ (١١) المناسك، ص ٩٩
 (٤) (٢) المناسك، ص ١٢٨ (٣) المناسك، ص ١٠١
 (٥) (٧) المناسك، ص ١٣٣

السيد الشبيري: الثاني الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر، يشترط في الطواف الواجب الطهارة من الحدث الأصغر سواء كان طواف عمرة أو حج أو طواف النساء بل حتى في العمرة والحج المستحبين اللذين يجب إتمامهما بالإحرام لهما فلو طاف محدثاً بطل ولو كان لغفلة أو نسيان أو جهل بالحكم أو إضطرار^(١).

* * *

الشيخ البهجة: الثاني الطهارة من الحدثين الأكبر والأصغر حتى لو كانت طهارة إضطرارية على الأقرب من دون فرق بين الطهارة الترابية وطهارة المستحاضة والمسلوس وفي المبطن يختار النيابة في الطواف ومن ثم فلو طاف المحدث عمداً أو جهلاً أو نسياناً لم يصح طوافه^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الصافي: الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر فيما إذا كان الطواف واجباً...^(٤)

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: الثاني الطهارة من الحدث يعني أن يكون على وضوء وأن يكون طاهراً من الجنابة والحيض والنفاس وهذا إذا كان الطواف واجباً...^(٦)

الشيخ الوحيد: الثاني الطهارة على نحو ما مر من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي مع قوله دام ظله: إذا كان الطواف واجباً^(٨).

الحدث في الأثناء

في التحرير م ١: لو عرضه في أثنائه الحدث الأصغر فإن كان بعد إتمام الشوط الرابع تَوْضُأً وأتى بالبقية وصح، وإن كان قبله فالأحوط الإتمام مع الوضوء والإعادة، ولو عرضه الأكبر وجب الخروج من المسجد فوراً وأعاد الطواف بعد الغسل لو لم يتم أربعة أشواط

(١) المناسك، م ٣٧٨، ص ١٣٠ مع التلخيص. (٢) المناسك، ص ١١٤ (٣) المناسك، ص ١٢٨

(٤) المناسك، ص ١٠٠ (٥) القول في واجبات الطواف، الثاني. (٦) المناسك، ص ٨٩

(٧) المناسك، ص ١١٧ (٨) المناسك، ص ١٣٣

والآ آتمه .

السيد الخوئي: إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور، الأولى: أن يكون ذلك قبل بلوغه النصف في هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه إعادته بعد الطهارة. الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع ومن دون اختياره في هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهر ويتمه من حيث قطعه. الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف وقبل تمام الشوط الرابع أو يكون بعد تمامه مع صدور الحدث عنه بالإختيار والأحوط في هذين الفرضين أن يتم طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثم يعيده ويجزي عن الإحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهارة بطواف كامل يقصد به الأعم من التمام والإتمام...^(١)

السيد الكلبيگاني: إن لم يتجاوز نصف الطواف يتطهر ويطوف من جديد وإن تجاوز النصف يتطهر ويبني على الطواف من حيث قطع ويصح طوافه^(٢).

السيد السيستاني: للمسألة صور، الأولى: أن يكون ذلك قبل إتمام الشوط الرابع في هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه إعادته بعد الطهارة حتى فيما إذا كان صدور الحدث بعد بلوغ النصف على الأظهر. الثانية: أن يكون الحدث بعد إتمامه الشوط الرابع ومن دون إختياره في هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهر ويتمه من حيث قطعه. الثالثة: أن يكون الحدث بعد تمام الشوط الرابع مع صدور الحدث منه بالإختيار والأحوط في هذه الصورة أن يتم طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثم يعيده^(٣).

السيد الشيرازي: للمسألة صور، الأولى: أن يصدر منه الحدث قبل بلوغه النصف في هذه الصورة يجب عليه ترك الطواف وتحصيل الطهارة واستئناف الطواف. الثانية: أن يصدر منه الحدث بعد إكمال الشوط الرابع في هذه الصورة يجب عليه ترك الطواف وتحصيل الطهارة ثم إتمام ما بقي من الأشواط وصح طوافه. الثالثة: أن يحصل ذلك بعد بلوغه النصف وقبل إكمال الشوط الرابع فالأحوط وجوباً في حقه حينئذ أن يتم ما بقي من الأشواط بعد تحصيل الطهارة ويصلى ركعتي الطواف له ثم يأتي بطواف كامل آخر مع ركعتيه^(٤).

(١) المناسك، ص ١٢٢، ٢٨٥ (٢) المناسك، ص ١٠٨

(٣) المناسك، ص ١٤٥

(٤) المناسك، ص ١٤٨ مع التلخيص.

السيد الخامشي: ١ - أن يعرض له الحدث قبل بلوغ نصف الشوط الرابع يقطع الطواف ويعيده بعد الطهارة. ٢ - أن يعرض له الحدث بعد نصف الشوط الرابع فيقطع الطواف ويعيده بعد الطهارة بقصد ما في الذمة. ٣ - بعد إتمام الشوط الرابع فيقطع الطواف ويتطهر ثم يتم طوافه^(١).

* * *

الشيخ البهجة: إذا أحدث المحرم أثناء طوافه فللمسألة صور، الأولى: أن يكون ذلك قبل بلوغ النصف ففي هذه الصورة يبطل طوافه وتلزمه إعادته بعد الطهارة. الثانية: أن يكون الحدث سهواً وغفلة بعد تجاوز النصف ففي هذه الصورة يقطع طوافه ويتطهر ويتمه من حيث قطعه، وفيما كان الحدث عن عمد بعد تجاوز النصف فالحكم بإتمام الطواف بعد قطعه محل تأمل بل يجب إعادة الطواف من الأول^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن المنقول من السيد الخوئي في الصور الثلاث^(٣).

الشيخ الفاضل: لو عرضه في أثناء الحدث الأصغر من غير إختيار فإن كان بعد إتمام الشوط الرابع تَوْضاً وأتى بالبقية وصحَّ وإن كان قبله فإن كان بعد تجاوز النصف وقبل تمامية الشوط الرابع فالأحوط الإتمام مع الوضوء والإعادة وإلا فالأقوى هو البطلان، وهكذا في الحدث الأكبر بل لا يخلو البطلان في الفرض الأول عن قوة^(٤).

الشيخ المكارم: من كان مشغلاً بالطواف الواجب ثم بطل وضوؤه جدد الوضوء ثم عاد فإن كان قد طاف أربعة أشواط على الأقل أتمه وإن كان قد طاف أقل من أربعة أشواط أتى بالطواف من جديد، وإذا رأت المرأة العادة الشهرية وهي في حال الطواف كان حكمها بعد الطهر من الحيض هذا أيضاً^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن من السيد الخوئي في قوله مدَّ ظله: الثالثة: أن يكون الحدث بعد النصف وقبل تمام الشوط الرابع مع صدور الحدث عنه من دون إختياره والأحوط فيها أن يتم طوافه بعد الطهارة من حيث قطع ثم يعيده ويجزي عن الإحتياط المذكور أن يأتي بعد الطهارة بطواف كامل يقصد به الأعم من الإتمام والتمام...^(٦)

(٤) التعليقة، ص ٩٧

(٣) المناسك، ص ١٣٩

(٢) المناسك، ص ١١٥

(١) المناسك، ص ١٠٠

(٦) المناسك، ص ١١٧

(٥) المناسك، ص ٩١

العذر عن الطهارة المائية

في التحرير م ٢: لو كان له عذر عن المائية يتيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل والأحوط مع رجاء ارتفاع العذر الصبر إلى ضيق الوقت.

السيد الكلبايكاني: الطهارة الترابية (التيتم) تقوم مقام الطهارة المائية للمعذور الذي لا يمكنه الطهارة المائية لمرض ونحوه فإن كان محدثاً بالأكبر ولم يستطع الغسل لعذر يتعين التيمم للمحدث الأكبر وفيما عدا الجنابة يتعين عليه الوضوء أيضاً إن كان يستطيع ذلك وإلا فعليه تيمم آخر بدل الوضوء ثم يطوف لكن الأحوط للمجنب المتيمم أن يستنيب شخصاً يطوف عنه بعد أن يطوف هو بنفسه وإن كان الأقوى عدم وجوبه^(١).

السيد الخوئي: إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء يتيمم ويأتي بالطواف^(٢).

السيد السيستاني: إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء لعذر فح الياأس من زواله يتيمم ويأتي بالطواف^(٣).

السيد الشبيري: المعذور من الوضوء أو الغسل ينتظر على الأحوط حتى يحصل له الياأس ثم يجب عليه بعد الياأس التيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل والإتيان بالطواف وصلاته نعم لو تيمم بدلاً عن الوضوء رجاء وطاف وصلى ثم انكشف استيعاب عذره أجزأه ذلك^(٤).

السيد الخامثي: من كان معذوراً في ترك الوضوء أو الغسل وجب عليه التيمم بدلاً عنها^(٥).

الشيخ البهجة: إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء يتيمم ويأتي بالطواف وإذا لم يتمكن من التيمم أيضاً جرى عليه حكم من لم يتمكن من أصل الطواف فإذا حصل له الياأس من التمكن لزمته الإستنابة للطواف والأحوط أن يأتي هو أيضاً بالطواف من غير

(١) المناسك، ص ١٠٧ (٢) المناسك، م ٢٨٨ (٣) المناسك، ص ١٤٦ (٤) المناسك، ص ١٣١، م ٣٧٩

(٥) المناسك، ص ١٠١، م ١٨٢

طهارة^(١) ومثله في الحكم الحائض والمجنب^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير^(٤)

الشيخ المكارم: إذا فقد الماء ولم يتمكن منه أو لم يمكنه إستعماله لعذر جاز له أن يتيمم بدله سواء كان بدل الوضوء أو بدل الغسل ثم أتى بالطواف^(٥).

الشيخ الوحيد: إذا لم يتمكن المكلف من الوضوء وكان آيساً من حصول التمكن فيما بعد يتيمم وأتى بالطواف...^(٦)

الشيخ النوري: المعذور يكتفي بطهارته العذرية كالمجبور والمسلوس...^(٧)

الشك في الطهارة أثناء الطواف.

في التحرير م ٣: لو شك في أثناء الطواف أنه كان على وضوء فإن كان بعد تمام الشوط الرابع توضأ وأتم طوافه وصحح وإلا فالأحوط الإتمام ثم الإعادة ، ولو شك في أثناءه في أنه اغتسل من الأكبر يجب الخروج فوراً فإن أتم الشوط الرابع فشك أتم الطواف بعد الغسل وصحح والأحوط الإعادة ، وإن عرضه الشك قبله أعاد الطواف بعد الغسل...

السيد الخوئي: إذا شك في الطهارة قبل الشروع في الطواف أو في الأثناء فإن علم أن الحالة السابقة كانت هي الطهارة وكان الشك في صدور الحدث بعدها لم يعتن بالشك وإلا وجبت عليه الطهارة والطواف أو استينافه بعدها^(٨).

السيد السيستاني: وإذا شك في الطهارة في الأثناء فإن كانت الحالة السابقة هي الطهارة فحكمه ما تقدّم (عدم الاعتناء بالشك) وإلا فإن كان الشك قبل تمام الشوط الرابع تطهر ثم استأنف الطواف وإن كان الشك بعده أتمه بعد تجديد الطهارة^(٩).

السيد الغلپايگاني: ومن شك في الحدث والطهارة سواء كان ذلك قبل الطواف

(١) المناسك، ص ١١٥ (٢) المناسك، ص ١١٦، م ٢٧٤ (٣) المناسك، م ٢٨٨

(٤) ص ٩٧، القول في واجبات الطواف. (٥) المناسك، ص ٩٠ (٦) المناسك، ص ١١٨

(٧) المناسك، ص ١٣٨ (٨) المناسك، م ٢٨٦ (٩) المناسك، ص ١٤٦

أم بعده أم في أثناءه فإن حكمه حكم الصلاة فإن كان شكّه في الحدث بعد يقينه بالطهارة بنى على الطهارة مطلقاً وصحّ طوافه، وإن شك في الطهارة بعد اليقين بالحدث يجب عليه الطهارة ولا يصحّ منه الطواف^(١).

السيد الشيرازي: ولو حصل منه الشك في أثناءه وقد حكم بصحة ما أتى به فالجدير له أن يحدّد الطواف مع إحراز شروط صحّته بعد إكمال الإتيان بصلاته^(٢).

السيد الخامشي: إذا شك في الطهارة أثناء الطواف فإن كانت حالته السابقة هي الطهارة بنى عليها ولا يعتني بشكّه وإلاّ وجب عليه تحصيل الطهارة وإعادة الطواف^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٥).

الشيخ الفاضل: لو شك في أثناء العمل أنّه كان على وضوء ولم تعلم الحالة السابقة على الشروع في الطواف فإن كان بعد الشوط الرابع توضّأ وأتمّ طوافه والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة وأمّا إن كانت تلك الحالة هي الطهارة فالظاهر جواز الإتمام مطلقاً وعدم لزوم الوضوء للإتمام وكذا عدم لزوم الإعادة، وإن كانت هي الحدث فالظاهر لزوم الإعادة مطلقاً^(٦).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ النوري: المتن المنقول في المقدار المذكور^(٨).

الشك في الطهارة بعد الطواف

في التحرير م ٣: ... ولو شك في الطهارة بعد الطواف لا يعتني به ويأتي بالظهور للأعمال اللاحقة.

(١) المناسك، ص ١٠٨ (٢) المناسك، ص ١٣٣ (٣) المناسك، ص ١٠٢، ١٨٦ (٤) المناسك، ص ١١٥

(٥) المناسك، ص ١٤٠ (٦) التعليقة على المسألة الثالثة، ص ٩٨ (٧) المناسك، ص ١١٨، ٢٨٣

(٨) المناسك، ص ١٣٤

السيد الخوئي: إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك وإن كانت الإعادة أحوط ولكن تجب الطهارة لصلاة الطواف^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٢).

السيد الخامنئي: نفس المتن المذكور تقريباً^(٣).

السيد الشيرازي: لو شك بعد الإتيان بالطواف الواجب وقبل صلاته أنه كان متطهراً حين الطواف أم لا فلو احتمل التفاته إلى طهارته حال الطواف يحكم بصحة طوافه والأحوط في حقه الوضوء لركعتي الطواف ولكن لو كان مطمئناً بعدم التفاته إلى طهارته حال الطواف يحكم ببطلان طوافه ويجب عليه إعادته مع الطهارة...^(٤)

السيد الكلبيگاني: ولو شك في الطهارة وكان شكّه بعد الفراغ من الطواف فلا يلتفت إلى شكّه وطوافه صحيح^(٥).

الشيخ البهجة: إذا شك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف لم يعتن بالشك ولكن يجب تحصيل الطهارة لصلاة الطواف^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المنقول من التحرير إلى قوله في آخر الفرع: يأتي بالظهور للأعمال اللاحقة فقال دام ظله: حتى لصلاة الطواف^(٨).

الشيخ المكارم: وهكذا إذا شك بعد الفراغ من الطواف في أنه هل أتى بالشرائط اللازمة مثل الوضوء وغيره على الوجه الصحيح أم لا، لم يعتن بشكّه^(٩).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(١٠) في المقدار الذي نقلناه عنه^(١١).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(١٢).

(١) المناسك، م ٢٨٧ (٢) المناسك، ص ١٤٦ (٣) المناسك، م ١٨٧ (٤) المناسك، ص ١٣٢

(٥) المناسك، ص ١٠٨ (٦) المناسك، ص ١١٥ (٧) المناسك، ص ١٤٠

(٨) المتن مع التعليقة، المسألة الثالثة. (٩) المناسك، ص ١٠٤ (١٠) المناسك، ص ١١٨

(١١) المناسك، ص ١٣٥

طهارة البدن واللباس

في التحرير: الثالث: طهارة البدن واللباس والأحوط الإجتنب عَمَّا هو المَعْفُو عنه في الصلاة كالدَّم الأَقْل من الدرهم وما لا تَتَم فيه الصلاة حتى الخاتم...

السيد الخوئي: الثالث من الأمور المعتبرة في الطواف الطهارة من الخبث فلا يصح الطواف مع نجاسة البدن أو اللباس والنجاسة المَعْفُو عنها في الصلاة كالدَّم الأَقْل من الدرهم لا تكون مَعْفُوًّا عنها في الطواف على الأحوط^(١).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: وكذا نجاسة ما لا تَتَم الصلاة فيه^(٢).

السيد الغلپايگاني: يجب على من يريد الطواف أن يطهر بدنه ولباسه عن كل نجاسة حتى المَعْفُو عنها في الصلاة مثل الدَّم إن كان أَقْل من درهم^(٣).

السيد الخامثي: خوئي كه از يك درهم کمتر باشد؛ و نیز خون جراحت‌ها و زخم‌ها كه موجب بطلان نماز نمی‌شود، به صحت طواف نیز خللی وارد نمی‌کند^(٤).

السيد الشيرازي: الثالث: طهارة البدن واللباس، يبطل الطواف الواجب في الثوب النجس كما يبطل في البدن النجس على التفصيل الآتي، والأحوط إستحباً في الطواف الواجب الإجتنب عن النجاسة التي يعنى عنها في الصلاة كدَم الأَقْل من الدرهم من غير الدماء الثلاثة ونجاسة ما لا يستر العورة كالجورب حتى الخاتم^(٥).



الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله مَذْظَلَه: كالدَّم الأَقْل من الدرهم من دم الجروح والقروح لا تكون مَعْفُوًّا عنها في الطواف على الأحوط^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: طهارة البدن واللباس، يجب على من يريد الطواف أن يطهر بدنه ولباسه عن كل نجاسة حتى المَعْفُو عنها في الصلاة كالدَّم الأَقْل من درهم أو دم القروح

(١) المناسك، ص ١٢٨ (٢) المناسك، ص ١٥١ (٣) المناسك، ص ١١٨ (٤) مناسك فارسي، م ٥٥

(٥) المناسك، م ٣٩٥ (٦) المناسك، ص ١١٨ (٧) المناسك، ص ١٤٥

والجروح على الأحوط^(١).

الشيخ الفاضل: علّق دام ظلّه على قول الماتن (والأحوط الإجتناّب) بقوله: بل الظاهر، وعلّق على قول الماتن (حتى الخاتم) بقوله: لا تعتبر طهارة مثله ممّا لا يعد ثوباً وإن كان ملبوساً^(٢).

الشيخ المكارم: يجب أن يكون بدن الطائف ولباسه طاهرين من كل أنواع النجاسة حتى بعض النجاسات المعفو عنها في الصلاة مثل الدّم الذي هو أقلّ من درهم فإنّ ذلك غير معفو عنه في الطواف^(٣).

الشيخ الوحيد: الثالث: الطهارة من الخبث على الأحوط، والنجاسة المعفو عنها في الصلاة كالدم الأقلّ من الدرهم لا تكون معفوّاً عنها في الطواف^(٤).
الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

دم القروح والجروح

في التحرير: الثالث: طهارة البدن واللباس... وأما دم القروح والجروح فإن كان في تطهيره حرج عليه لا يجب والأحوط تأخير الطواف مع رجاء إمكان التطهير بلا حرج بشرط أن لا يضيق الوقت كما أنّ الأحوط تطهير اللباس أو تعويضه مع الإمكان.

السيد الكلبيّگاني: يجب أن يطهر بدنه ولباسه حتى المعفو عنها في الصلاة مثل الدم الأقلّ من درهم أو دم القروح والجروح على الأحوط، نعم لو شقّ عليه التجنّب عن دم القروح والجروح يجوز حينئذ معها الطواف بل لا يبعد جوازه أيضاً فيما لا تتمّ فيه الصلاة والأحوط الإستنابة بعد طواف نفسه^(٦).

السيد الخوئي: لا بأس بدم القروح والجروح فيما يشقّ الإجتناّب عنه ولا تجب إزالته عن الثوب والبدن في الطواف وكذلك نجاسة ما لا تتمّ الصلاة فيه^(٧).

(١) المناسك، ص ١٠٠

(٢) ص ٩٨، الثالث: طهارة البدن.

(٣) المناسك، ص ٩٢

(٤) المناسك، ص ١٠٨

(٥) المناسك، ص ١٣٨

(٦) المناسك، ص ١٢٣

(٧) المناسك، ص ٢٩٧

السيد السيستاني: لا بأس بنجاسة البدن أو اللباس بدم القروح والجروح قبل البرء إذا كان التطهير أو التبديل حرجياً وإلا وجبت إزالتها على الأحوط وكذا لا بأس بكل نجاسة في البدن واللباس في حال الإضرار^(١).

السيد الشيرازي: الأحوط إستحباباً في الطواف الواجب الإجتناّب عن النجاسة التي يعنى عنها في الصلاة كدم القروح والجروح^(٢).

الشيخ البهجة: لا بأس بدم القروح والجروح فيما يشق الإجتناّب عنه ولا تجب إزالته عن الثوب والبدن في الطواف كما لا بأس بالمحمول المتنجس وكذلك نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).
الشيخ الصافي: نعم إذا شق عليه التجنّب كأن لم يستطع أن يتجنّب دم القروح والجروح جاز معها الطواف بل لا يبعد جوازه أيضاً فيما لا تتم فيه الصلاة والأحوط الإستنابة بعد طواف نفسه^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى قوله: (كما أنّ الأحوط) فإنه دام ظلّه قال: بل الظاهر^(٦).

الشيخ المكارم: ولكن بالنسبة إلى دم الجروح التي يستلزم غسلها مشقة وعسراً وحرجاً لا يضرّ ذلك بالطواف^(٧).

الشيخ الوحيد: لا بأس بدم القروح والجروح فيما يكون الإجتناّب عنه حرجياً كما لا بأس بالمحمول المتنجس، والأحوط الإجتناّب عن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه^(٨).

الشيخ النوري: المتن إلى قوله دام ظلّه: كما لا بأس بالمحمول المتنجس ويجب الإجتناّب عن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه على الأحوط وجوباً^(٩).

(١) المناسك، ص ١٥١ (٢) المناسك، م ٣٩٥ (٣) المناسك، ص ١١٩، م ٢٨٢ (٤) المناسك، ص ١٤٥

(٥) المناسك، ص ١٠٠ (٦) التعلّيق، ص ٩٨ (٧) المناسك، ص ٩٢ (٨) المناسك، م ٢٩٤

(٩) المناسك، ص ١٢٨

العلم بالنجاسة بعد الطواف

في التحرير م ٤: لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حاله فالأصح صحّة طوافه... السيد الخوئي: إذا لم يعلم بنجاسة بدنه أو ثيابه ثمّ علم بها بعد الفراغ من الطواف صحّ طوافه فلا حاجة إلى إعادته وكذلك تصحّ صلاة الطواف إذا لم يعلم بالنجاسة إلى أن فرغ منها^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن إلى قوله: إلى أن فرغ منها إذا لم يكن شاكاً في وجودها قبل الصلاة أو شك ففحص ولم يحصل له العلم بها وأمّا الشاك غير المتفحص إذا وجدها بعد الصلاة فتجب عليه الإعادة على الأحوط وجوباً^(٢).

السيد الكلبايكاني: ولو طاف ثمّ علم بعد الفراغ من طوافه بنجاسة ثوبه أو بدنه صحّ طوافه^(٣).

السيد الشيرازي: لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حين الطواف صحّ الطواف بل أظهر صحّته مع كونه ناسياً للنجاسة أيضاً نعم لو صلى ركعتي الطواف مع النجاسة ناسياً تجب إعادتها^(٤).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله إلى قوله: صحّ طوافه، فقال دام ظلّه: على الأظهر...^(٥)

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٧).

الشيخ المكارم: فإن علم بعد الطواف صحّ طوافه (أي علم بالنجاسة)^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله^(٩).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي رحمه الله^(١٠).

(١) المناسك، م ٢٩٨	(٢) المناسك، ص ١٥١	(٣) المناسك، ص ١٠٨	(٤) المناسك، م ٤٠٠
(٥) المناسك، ص ١١٩	(٦) المناسك، م ٢٩٨	(٧) م ٤	(٨) المناسك، م ١٨٢
(٩) المناسك، م ٢٩٥	(١٠) المناسك، ص ١٣٩		

عروض النجاسة في أثناء الطواف

في التحرير م ٥: لو عرضته نجاسة في أثناء الطواف أتمه بعد التطهير وصحّ وكذا لو رأى نجاسة واحتمل عروضها في الحال ...

السيد الخوئي: إذا علم بالنجاسة أثناء الطواف أو طرأت النجاسة عليه قبل فراغه من الطواف فإن أمكن التبديل بالثوب الطاهر أتمّ طوافه بالثوب الطاهر وإن لم يمكن التبديل بالثوب الطاهر فإن كان ذلك بعد إتمام الشوط الرابع من الطواف قطع طوافه ولزمه الإتيان بما بقي منه بعد إزالة النجاسة وإن كان العلم بالنجاسة أو طروها عليه قبل إكمال الشوط الرابع قطع طوافه وأزال النجاسة ويأتي بطواف كامل يقصد الأعم من التمام والإتمام على الأحوط^(١).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله: فإن تمكّن من إزالتها من دون الإخلال بالموالة العرفية ولو بنزع الثوب إذا لم يناف الستر المعتبر حال الطواف أو بتبديله بثوب طاهر إن تيسّر ذلك أتمّ طوافه بعد الإزالة ولا شيء عليه وإلا فالأحوط إتمام الطواف وإعادة بعد إزالة النجاسة إذا كان العلم بها أو طروها عليه قبل إكمال الشوط الرابع وأن الظاهر عدم وجوب الإعادة مطلقاً^(٢).

السيد الكلبيگاني: لو رأى نجاسة في بدنه أو ثوبه أثناء الطواف تركه وطهر الموضع بالماء وأتمّ الطواف من حيث قطعه والأظهر كفاية التطهير والإتمام وإن كانت رؤيته قبل تمام الشوط الرابع واستلزم تطهيره الخروج عن المطاف وقوت الموالة ولا فرق في هذا الحكم بين ما كان قد التفت إلى النجاسة حين أصابها أم بعدها كما لا فرق بين كونه جاهلاً بالنجاسة أو ناسياً على الأظهر^(٣).

السيد الخامثي: إذا عرضت له نجاسة أثناء الطواف فإن تمكّن من تبديل لباسه في مكانه والإستمرار على طوافه وجب عليه ذلك وصحّ طوافه وإلا فيقطع الطواف ويخرج لتطهير بدنه أو لباسه ثم يعود فوراً فيتمّ طوافه من حيث قطعه وكذا الحكم فيما لو تيقّن بالنجاسة حال الطواف^(٤).

السيد الشبيري: لو أصابت النجاسة ثوب الطائف أو بدنه أثناء الطواف الواجب ترك الطواف وطهرّ الموضع وأتمّ الطواف من حيث تركه وصحّ طوافه سواء كان ذلك بعد إتمام الشوط الرابع أم قبله، اختلّت به الموالاة العرفية أم لا، استلزم الخروج عن المسجد أم لا^(١).

الشيخ البهجة: إذا علم بالنجاسة أثناء الطواف ذهب جمع إلى أنّه يقطع الطواف ويزيل النجاسة ثمّ يعود فيكمل الطواف والأحوط الاستيناف بعد الإتمام... وكفاية الإتمام هنا أظهر^(٢).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير في المقدار المذكور مع إضافة قوله دام ظلّه: (بعد التطهير) أو التبديل^(٤).

الشيخ المكارم: وإذا علم (بالنجاسة) في حال الطواف بذل لباسه وأتمّ طوافه في لباس طاهر^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦) إلى قوله: فإن تمكّن من إزالة النجاسة بما لا ينافي ما يعتبر في الطواف أزالها على الأحوط وأتمّ طوافه وإلا فالأقوى صحّة طوافه...^(٧)

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨) إلى قوله دام ظلّه: قطع طوافه على الأحوط ولزمه الإتيان بما بقي منه بعد إزالة النجاسة وكذا إذا كان العلم بالنجاسة أو طروها عليه قبل إكمال الشوط الرابع والإحتياط في الصورة الثانية أكد^(٩).

لو علم أنّ النجاسة كانت من أول الطواف

في التحرير م ٥: ... ولو علم أنّها كانت من أول الطواف فالأحوط الإتمام بعد التطهير ثمّ الإعادة سميّا إذا طال زمان التطهير فالأحوط حينئذٍ الإتيان بصلاة الطواف بعد الإتمام ثمّ

(٤) م ٥

(٣) المناسك، م ٢٩٩

(٢) المناسك، ص ١١٩

(١) المناسك، ص ١٤٨

(٦) المناسك، ص ١٢٤، م ٢٩٧ (٧) المناسك، ص ١٣٩

(٥) المناسك، م ١٨٢

إعادة الطواف والصلاة ولا فرق في ذلك الإحتياط بين إتمام الشوط الرابع وعدمه .
أقول: الظاهر أن العلم حصل له في أثناء الطواف ... ما نذكر من الأداء في هذا الفرع
قريب مما ذكرنا من السيد الإمام (ع).

السيد الشبيري: لو علم بعد الطواف بنجاسة ثوبه أو بدنه حينه صحَّ طوافه بل
الأظهر صحَّته مع كونه ناسياً للنجاسة أيضاً نعم لو صَلَّى ركعتي الطواف مع النجاسة
ناسياً تجب إعادتها (١) ... لو رأى نجاسة في بدنه أو ثوبه أثناء الطواف تركه وطهر الموضع
بالماء وأتمَّ الطواف من حيث قطعه والأظهر كفاية التطهير والإتمام ... (٢)

السيد الخامثي: اگر کسی نجاست بدن یا لباسش را فراموش کند و در حین طواف
به یاد بیاورد، چنانچه بدون قطع طواف نتواند آن را تطهیر کند، واجب است طواف را
قطع کند و بدنش یا لباسش را تطهیر کند و بلا فاصله بازگردد و طواف را اگر موالات
از بین نرفته از جایی که قطع کرده ادامه دهد و طوافش صحیح است. (٣)

السيد الخوئي: إذا لم يعلم بنجاسة بدنه أو ثوبه وعلم بها أثناء الطواف فإن كان معه
ثوب طاهر طرح الثوب النجس وأتمَّ طوافه في ثوب طاهر ... (٤).
السيد الغلپایگانی: ولو كان في أثناء الطواف وعلم أنَّ على بدنه أو ثيابه نجاسة فإن
تمكَّن من إزالتها تعيَّن عليه ذلك ويتمَّ طوافه بعد الإزالة (٥).

السيد السيستاني: إذا علم بنجاسة بدنه أو ثوبه أثناء الطواف أو طرأت النجاسة
عليه قبل فراغه فإن تمكَّن من إزالتها من دون الإخلال بالموالة العرفية ولو بنزع الثوب
أو تبديله بثوب طاهر إن تيسَّر ذلك أتمَّ طوافه بعد الإزالة ولا شيء عليه وإلا فالأحوط
إتمام الطواف وإعادته بعد الإزالة إن كان ذلك قبل الشوط الرابع (٦).

الشيخ البهجة: قد مرَّ كلامه دام ظلّه بكفاية الإتمام لو علم بالنجاسة أثناء الطواف
فراجع (٧).

(٣) مناسك فارسي، م ٢٥٩ و ٢٦٢

(٢) المناسك، م ٣٩٨

(١) المناسك، م ٤٠٠

(٦) المناسك، ص ١٥٢، م ٣٠٠

(٥) المناسك، ص ١٠٨

(٤) مع التلخيص وأخذ موضع الحاجة، م ٣٠٠

(٧) المناسك، م ٢٨٥

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله في المقدار الذي اخترناه، وقد مرّ كلامه فراجع ^(١).

الشيخ الفاضل: ولو علم أنها كانت من أول الطواف فالظاهر الصحة والأحوط إستحباباً لإتمام بعد التطهير ثمّ الإعادة ... إلى آخر متن التحرير مع إدراج التعليقة في المتن ^(٢).

الشيخ المكارم: وإذا علم بالنجاسة في حال الطواف بدّل لباسه وأتمّ طوافه في لباس طاهر وقد مرّ في الفرع السابق.

الشيخ الوحيد: إذا علم بها أثناء الطواف فإن تمكّن من إزالة النجاسة بما لا ينافي ما يعتبر في الطواف أزالها على الأحوط وأتمّ طوافه وإلا فالأقوى صحّة طوافه... ^(٣).

الشيخ النوري: إذا لم يعلم بنجاسة بدنه أو ثيابه وعلم بها أثناء الطواف أو طرأت النجاسة عليه قبل فراغه من الطواف فإن كان معه ثوب طاهر مكانه طرح الثوب النجس وأتمّ طوافه في ثوب طاهر وإن لم يكن معه ثوب طاهر فإن كان ذلك بعد إتمام الشوط الرابع قطع طوافه على الأحوط ولزمه الإتيان بما كفى بعد إزالة النجاسة، وكذا إذا كان العلم بالنجاسة أو طرّوها عليه قبل إكمال الشوط الرابع والإحتياط في الصورة الثانية أكد ^(٤).

نسيان الطهارة والتذكّر بعد الطواف

في التحرير م ٤٠: لو نسي الطهارة وتذكّر بعد الطواف أو في أثنائه فالأحوط الإعادة. السيد الغلپايگاني: ولو كان ناسياً أن على بدنه أو ثيابه نجاسة وطاف بها ثمّ تذكّر بعد الفراغ من الطواف فالأقوى أن يستأنف طوافه من جديد ^(٥).

السيد الخوئي: إذا نسي نجاسة بدنه أو ثيابه ثمّ تذكرها بعد طوافه صحّ طوافه على الأظهر وإن كانت إعادته أحوط وإذا تذكرها بعد صلاة الطواف أعادها ^(٦).

(٣) المناسك، م ٢٩٧، مع التلخيص

(٢) م ٥٠، القول في واجبات الطواف.

(١) المناسك، م ٣٠٠

(٦) المناسك، م ٢٩٩

(٥) المناسك، ص ١٠٩

(٤) المناسك، ص ١٣٩

السيد السيستاني: المتن إلى قوله مَذْظَلَهُ: وإذا تذكرها بعد صلاة الطواف أعادها (على الأحوط) إذا كان نسيانه ناشئاً عن إهماله وإلا فلا حاجة إلى الإعادة على الأظهر^(١).
السيد الشبيري: ولا فرق في هذا الحكم بين ما كان قد التفت إلى النجاسة حين أصابها أم بعدها كما لا فرق فيه بين كونه جاهلاً بالنجاسة أو ناسياً لها على الأظهر^(٢).
السيد الخامثي: اگر کسی نجاست بدن یا لباسش را فراموش کند و در همان حال طواف کند و بعد از انجام طواف به یاد بیاورد، طوافش صحیح است، اما اگر نماز طواف را نیز با همان بدن یا لباس نجس به جا آورده، باید نماز را پس از تطهیر اعاده نماید؛ و احوط استحبابی آن است که پس از تطهیر، طواف را نیز تکرار کند.^(٣)

* * *

الشيخ البهجة: إذا نسي نجاسة بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه فصحة طوافه لا تخلو من وجه^(٤).
الشيخ التبريزي: المتن إلى قوله دام ظله: صح طوافه على الأظهر وإن كانت إعادته أحوط وإذا تذكرها بعد صلاة الطواف أعادها^(٥).
الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: فالأحوط الإعادة، فإنه دام ظله قال: إستحباً نعم لو تذكر بعد صلاة الطواف أعادها دونه^(٦).
الشيخ المكارم: إذا تنجس اللباس أو البدن ولم يعلم بذلك أو علم ولكنه نسي فإن علم بعد الطواف صح طوافه^(٧).
الشيخ الوحيد: إذا نسي نجاسة بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه صح طوافه وإن كانت إعادته أولى وإن تذكرها بعد صلاة الطواف فإن كان نسيانه عن عدم الإهتمام يعد صلاته عقوبة لنسيانه وإلا فعليه الإعادة على الأحوط^(٨).
الشيخ النوري: إذا نسي نجاسة بدنه أو ثيابه ثم تذكرها بعد طوافه أو في أثناء أعاد طوافه على الأحوط وجوباً^(٩).

(١) المناسك، ص ١٥٢ (٢) قوله: لا فرق في هذا الحكم يعني في صحة الطواف، ص ١٣٧، ٣٩٨م

(٣) مناسك فارسي، ٢٦٣م (٤) المناسك، ٢٨٤م (٥) المناسك، ٢٩٩م (٦) ٦م

(٧) المناسك، ص ٩٣ (٨) المناسك، ٢٩٦م (٩) المناسك، ص ١٣٩

الختان

في التحرير: الرابع: أن يكون مختوناً وهو شرط في الرجال لا النساء والأحوط مراعاته في الأطفال...

السيد الخوئي: الرابع: الختان والأحوط بل الأظهر اعتباره في الصبي المميز أيضاً إذا أحرم بنفسه وأما إذا كان الصبي غير مميز أو كان إحرامه من وليه فاعتبار الختان في طوافه غير ظاهر وإن كان الاعتبار أحوط^(١).

السيد الكلبايگانی: الثالث: الختان للرجال دون النساء بل يشترط الختان للصبيان أيضاً إن لم يكن مختوناً خلقة فلا يصح الطواف من غير المختون^(٢).

السيد الشيرازي: يشترط في الطواف الواجب أن يكون الطائف مختوناً إذا كان رجلاً أو صبيّاً مميزاً ولا يشترط الختان في الطواف المتدوب مطلقاً وفي الواجب على النساء مطلقاً والأحوط إستحباباً مراعاة هذا الشرط في الصبي غير المميز أيضاً^(٣).

السيد الخامشي: الرابع: الختان وهو شرط في صحة طواف الرجال دون النساء فطواف الأغلف باطل سواء كان بالغاً أم لا^(٤).

السيد السيستاني: الرابع: الختان للرجال والأحوط بل الأظهر إعتباره في الصبي المميز أيضاً^(٥).



الشيخ البهجة: الرابع: الختان للرجال ويبطل الطواف من دونه والأحوط ثبوت هذا الشرط بالنسبة إلى الأطفال الصغار فإذا طافوا أو طيف بهم من دون ختان فطواف النساء منهم باطل...^(٦)

الشيخ التبريزي: الرابع: الختان للرجال والأحوط بل الأظهر إعتباره في الصبي المميز أيضاً إذا أحرم بنفسه...^(٧)

(٤) المناسك، ص ١٠٤

(٣) المناسك، ص ١٣٧

(٢) المناسك، ص ١٠٩

(١) فصل الطواف

(٧) المناسك، ص ١٤٧

(٦) المناسك، ص ١٢٠

(٥) المناسك، ص ١٥٣

الشيخ الصافي: الثالث: الختان للرجال دون النساء بل يشترط للصبيان أيضاً في صورة عدم الختان خلقاً فلا يصح الطواف من غير المختون^(١).

الشيخ الفاضل: متن التحرير في المقدار المذكور^(٢).

الشيخ المكارم: الشرط الرابع: الختان، إذا لم يكن الرجل مختوناً كان طوافه باطلاً والأحوط وجوباً أن يكون الصبي مختوناً أيضاً^(٣).

الشيخ الوحيد: الرابع: الختان للرجال والأقوى إعتباره في الصبي المميز أيضاً وأما الصبي غير المميز فاعتبار الختان في طوافه على الأحوط^(٤).

الشيخ النوري: الختان للرجال والأحوط بل الأظهر إعتباره في الصبي المميز أيضاً إذا أحرم بنفسه بل وكذا إذا كان الصبي غير مميز أو كان إحرامه من وليه فاعتبار الختان فيه أيضاً هو الأقوى^(٥).

إحرام الطفل الأغلف

في التحرير: ... فلو أحرم الطفل الأغلف بأمر وليه أو أحرمه وليه صح إحرامه ولم يصح طوافه على الأحوط فلو أحرم بإحرام الحج حرم عليه النساء على الأحوط وتحل بطواف النساء مختوناً أو الإستئابة له للطواف، ولو تولد الطفل مختوناً صح طوافه.

السيد الكلهاياگاني: ولو طاف الصبي غير المختون أو طيف به أي حمله أبوه أو غيره فطاف به بعد أن أحرم به الولي فلا يجوز لهذا الصبي أن يتزوج إلا أن يطوف بعد أن يكون مختوناً طواف الزيارة ويسعى بعده ويقصر على الأحوط ثم يطوف طواف النساء إن تمكن من ذلك بنفسه وإن لم يتمكن يستنيب من يطوف عنه ويتدارك ما فات منه^(٦).

السيد الشبيري: مر كلامه في الفرع السابق فراجع.

السيد الخامثي: مضى كلامه دام ظله.

(٤) المناسك، ص ١٢٤

(٣) المناسك، ص ١٨٣

(٢) ص ٩٩

(١) المناسك، ص ١٠١

(٦) المناسك، ص ١٠٩

(٥) المناسك، ص ١٤٠

السيد الخوئي: إذا طاف المحرم غير مختون بالغاً كان أو صبيّاً مميّزاً فلا يجزي بطوافه فإن لم يُعده مختوناً فهو كتارك الطواف يجري فيه ما له من الأحكام الآتية^(١).
السيد السيستاني: المتن المذكور^(٢).

الشيخ البهجة: بعد ما مضى من كلامه في الفرع السابق فلا تحلّ لهم النساء بعد البلوغ إلا أن يتداركوا الطواف بأنفسهم أو بالنيابة^(٣).
الشيخ التبريزي: إذا طاف المحرم غير مختون بالغاً كان أو صبيّاً مميّزاً فلا يجزي بطوافه...^(٤)

الشيخ الصافي: مرّ كلامه في الفرع السابق فراجع.
الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (لم يصحّ طوافه على الأحوط) فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: بل على الأظهر في المميّز الذي يحرم لنفسه...^(٥)
الشيخ المكارم: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق فراجع.
الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).
الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

ستر العورة

في التحرير: الخامس: ستر العورة، فلو طاف بلا ستر بطل طوافه وتعتبر في الساتر الإباحة فلا يصحّ مع المغصوب بل لا يصحّ على الأحوط مع غصبية غيره من سائر لباسه.
السيد الخوئي: الخامس: ستر العورة بحال الطواف على الأحوط ويعتبر في الساتر الإباحة والأحوط اعتبار جميع شرائط لباس المصلي فيه^(٨).
السيد الكلبيگاني: الرابع: ستر العورة على نحو ما في الصلاة على الأقوى...^(٩)

(١) المناسك، ص ١٢٤ (٢) المناسك، ص ١٥٣ (٣) المناسك، ص ١٢٠ (٤) المتن الخوئي، ص ١٤٧

(٥) الرابع، ص ٩٩ (٦) المناسك، ص ١٢٤ (٧) المناسك، ص ١٤٠ (٨) المناسك، ص ١٣١

(٩) المناسك، ص ١٠٩

السيد السيستاني: ستر العورة حال الطواف بالحدود المعتبرة في الصلاة على الأحوط، والأولى بل الأحوط رعاية جميع شرائط لباس المصلي في الساتر بل مطلق لباس الطائف^(١).

السيد الخامشي: الخامس: ستر العورة، يشترط في صحة الطواف ستر العورة على الأحوط وجوباً... إذا لم تستر المرأة تمام شعر رأسها أو كشفت عن بعض المواضع من بدنهما أثناء الطواف فطوافها صحيح وإن فعلت حراماً^(٢).

الشيخ البهجة: الخامس: ستر العورة حال الطواف على الأحوط بل الأقوى ويعتبر في الساتر الإباحة والأحوط اعتبار جميع شرائط لباس المصلي فيه بناءً على الحديث المشهور من أن الطواف له حكم الصلاة^(٣).

الشيخ التبريزي: الخامس: ستر العورة حال الطواف على الأحوط...^(٤)

الشيخ الصافي: الرابع: ستر العورة على نحو ما في الصلاة على الأقوى...^(٥)

الشيخ الفاضل: ستر العورة بالأعم من اللباس فيجوز الستر باليد أو بالحشيش أو بالطين ونحوها وعلّق دام ظلّه أيضاً على قول الماتن: فلا يصحّ مع المغصوب بقوله: على الأحوط.

وله تعليقة أخرى فراجع.

الشيخ المكارم: يجب على الطائف ستر العورة بل يلزم ستر بدنه بنحو لا يقال إنه عاري البدن^(٦).

الشيخ الوحيد: الخامس: ستر العورة حال الطواف على الأقوى...^(٧).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(٨).

(١) المناسك، ص ١٥٤ (٢) المناسك، ص ١٠٥ (٣) المناسك، ص ١٢٦

(٤) المتن المذكور من السيد الخوئي، ص ١٤٨ (٥) المناسك، ص ١٠١ (٦) المناسك، ص ٩٤

(٧) المناسك، ص ١٢٥ (٨) المناسك، ص ١٤٠

الموالة

في التحرير: السادس: الموالة بين الأشواط عرفاً على الأحوط بمعنى أن لا يفصل بين الأشواط بما يخرج عن صورة طواف واحد.

السيد الخوئي: فإن فاتته الموالة العرفية بطل طوافه ولزمته إعادته... لا بد أن يكون مقداره (الجلوس أثناء الطواف) بحيث لا تفوت به الموالة العرفية فإن زاد على ذلك بطل طوافه ولزمه الاستيناف^(١).

السيد الكلبيكاني: الموالة في الطواف، فإنها شرط في طواف الفريضة وهي أن يتابع بين أشواط الطواف ولا يعمل في خلال الأشواط عملاً ينافي تلك الموالة وليست الموالة شرطاً في الطواف المستحب^(٢).

السيد الشيرازي: أظهر لزوم مراعاة الموالة العرفية في الطواف^(٣) وقال في مسألة ٤٣٦: يجوز قطع الطواف الواجب في الموارد التالية: منها: الاستراحة... وفي مسألة ٤٣٧: يجوز الجلوس أثناء الطواف للاستراحة وإن استلزم فوت الموالة العرفية فلو أتم الطواف بعد ذلك صح طوافه وإن فاتت الموالة أو كان قطعه له قبل الشوط الرابع أو خرج عن المطاف^(٤).

السيد الخامنئي: تشترط الموالة العرفية بين أجزاء الطواف على الأحوط وجوباً ويستثنى من ذلك ما إذا قطع الطواف بعد تجاوز النصف ثلاثة أشواط ونصف لأجل الصلاة ونحوها^(٥).

السيد السيستاني: أن تكون الأشواط السبعة متواليات عرفاً بأن يتابع بينها من دون فصل كثير^(٦).

الشيخ البهجة: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج من دون عذر فإن فاتته الموالة العرفية بطل طوافه ولزمته إعادته على الأحوط وإن لم تفت الموالة فيجب

(٤) المناسك، ص ١٤٥.

(٣) المناسك، ص ٤٣٦م.

(١) المناسك، ص ٣٠٧ و ٣١١ (٢) المناسك، ص ١١٢

(٥) المناسك، ص ١٠٥. (٦) المناسك، ص ١٥٦.

عليه إكمال^(١).

الشيخ التبريزي: نحو ما ذكرناه من السيد الخوئي^(٢) في الفرعين السابقين فراجع.

الشيخ الصافي: الموالاة في الطواف^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٤).

الشيخ المكارم: السابع: تشترط الموالاة في الطواف وتعني (الموالاة) أن تؤتى بأشواط الطواف السبعة الواحد تلو الآخر من دون تأخير ولا يكفي أقل من سبعة أشواط ولكن لا تشترط الموالاة في الطواف المستحب^(٥).

الشيخ الوحيد: إذا أتى ببعض طوافه ثم بنى على عدم الإتيان بالباقي فلا يضر ذلك البناء فإن لم تفت الموالاة جاز له الإتمام ما لم يخرج من المطاف^(٦)... إذا خرج الطائف من المطاف في طواف الفريضة قبل تجاوز الشوط الرابع من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفية بطل طوافه وإن لم تفته أو كان خروجه بعد تجاوز الشوط الرابع فالأحوط إتمام الطواف ثم إعادته ويكفي في الإحتياط الإتيان بطواف تام بقصد الأعم من الإتمام والتمام^(٧).
الشيخ النوري: ولكن لا بد أن يكون مقداره بحيث لا تفوت به الموالاة العرفية فيه فإن زاد على ذلك بطل طوافه ولزمه الإستيناف^(٨).

الابتداء بالحجر الأسود

في التحرير: القسم الثاني: ما عدا جزمه لتحقيقته ولكن بعضها من قبيل الشرط والأمر سهل وهي أمور: الأول: الإبتداء بالحجر الأسود وهو يحصل بالشروع من الحجر الأسود من أوله أو وسطه أو آخره.

السيد الخوئي: الأول: الإبتداء من الحجر الأسود والأحوط الأولى أن يمر بجميع بدنه على جميع الحجر ويكفي في الإحتياط أن يقف دون الحجر بقليل فينوي الطواف من

(١) المناسك، م ٢٩١. (٢) المناسك، ص ١٠٤، المتن المذكور من السيد الكليني^(١).

(٣) ص ١٠٠ (السادس). (٤) المناسك، ص ٩٨. (٥) المناسك، م ٣٠٩. (٦) المناسك، م ٣٤٤، ص ١٢٩.

(٧) المناسك، ص ١٤٥، م ٣٠٣.

الموضع الذي تتحقق فيه المحاذاة واقعاً على أن يكون الزيادة من باب المقدمة العلمية^(١).
السيد السيستاني: الأول والثاني: - الابتداء من الحجر الأسود والانتهاء به في كل شوط والظاهر حصول ذلك بالشروع من أي جزء منه والختم بذلك الجزء وإن كان الأحوط أن يمرّ بجميع بدنه على جميع الحجر في البدء والختم... إلى آخر ما نقل عن السيد الخوئي^(٢).

السيد الكلبيگاني: ويكفي في حصول الابتداء والختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفية في ابتداء الشوط وختمه...^(٣)

السيد الخامنئي: الابتداء بالحجر الأسود وذلك بأن يبدأ من محاذاته... بل يكفي صدق الابتداء عرفاً ولهذا يصحّ الابتداء من أي نقطة منه نعم يجب ختمه من حيث بدأ فإن بدأ من الوسط ختم به وهكذا^(٤).

السيد الشبيري: يجب على الطائف ابتداء الطواف من الحجر الأسود (أي من محاذاته) ولا يلزم الابتداء من الخطّ الذي يحاذي بدايته نعم عليه أن يختم الطواف بالخطّ الذي بدأ منه ليكتمل سبعة أشواط ولا يزيد عليها^(٥).

الشيخ البهجة: الأول: الابتداء من الحجر الاسود بنحو يمرّ فيه بجميع بدنه على جميع الحجر ويكفي في ذلك أن يقف دون الحجر... لكن الأقوى الاكتفاء بالصدق العرفي في الطواف من حيث الطائف والمطاف^(٦).

الشيخ التبريزي: ويكفي في الإحتياط أن يقف دون الحجر بقليل فينوي الطواف من الموضع الذي يتحقّق فيه المحاذاة واقعاً...^(٧)

الشيخ الصافي: يكفي في حصول البدء والختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفية في بدء الشوط وختمه...^(٨)

الشيخ المكارم: ويكفي أن يقال عرفاً إنه بدأ بالحجر الأسود وختم به ولا يلزم الدقّة

(١) المناسك، ص ١٣٢، واجبات الطواف. (٢) المناسك، ص ١٥٤. (٣) المناسك، ص ١١٠.

(٤) المناسك، ص ١٠٦. (٥) المناسك، م ٤٠٢. (٦) المناسك، ص ١٢١. (٧) المناسك، ص ١٤٨.

(٨) المناسك، ص ١٠٢.

في محاذاة كل أجزاء البدن لأجزاء الحجر الأسود ولكن الأحوط وجوباً أن يبدأ من قبل الحجر الأسود قليلاً ويختم بما بعد الحجر الأسود قليلاً ليحصل له اليقين بأنه أتى سبعة أشواط تماماً^(١).

الشيخ الفاضل: الإبتداء بالحجر الأسود وهو يحصل بالشروع من حجر الأسود من أوله أو وسطه أو آخره، والإحتياط التام المستحسن يحصل بأن ينوي دون الحجر بقليل أن يبدأ بالطواف من محاذي الحجر فيشرع فيه وهكذا في ناحية الختم فيمضي من مقابل الحجر بقليل ليتحقق الختم به يقيناً مع كون المنوي هو الختم بالمحاذي^(٢).

الشيخ الوحيد: ويكفي فيه الصدق العرفي ولا بد من إحرازه، ولا يلزم أن يكون أول جزء من الحجر محاذياً لأول جزء من مقادير بدنه وإن كان الأحوط ذلك...^(٣)

الختم بالحجر الأسود

في التحرير: الثاني: الختم به ويجب الختم في كل شوط بما ابتداء منه ويتم الشوط به، وهذان الشرطان يحصلان بالشروع من جزء منه - والدور سبعة أشواط والختم بما بدأ منه، ولا يجب بل لا يجوز ما فعله بعض أهل الوسوسة وبعض الجهال مما يوجب الوهن على المذهب الحق بل لو فعله ففي صحة طوافه إشكال.

السيد الخوئي: الثاني: الإنتهاء في كل شوط بالحجر الأسود ويحتاط في الشوط الأخير بتجاوزه عن الحجر بقليل على أن تكون الزيادة من باب المقدمة العلمية^(٤).

السيد السيستاني: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق فراجع.

السيد گلپايگانی: الإبتداء بالحجر الأسود والختم به فلا يصح أن يبدأ بالطواف من غيره كما لا يصح الإختتام بغيره أيضاً. قد مضى بعض كلامه في الفرع السابق^(٥).

السيد الشيرازي: الإبتداء بالحجر الأسود والإختتام به وقد مضى بعض كلامه فراجع^(٦).

(١) المناسك، ص ٩٤. (٢) ص ١٠٠. (٣) المناسك، ص ١٢٥. (٤) المناسك، ص ١٣٢.

(٥) المناسك، ص ١١٠. (٦) المناسك، ص ١٣٨.

السيد الخامنئي: الثاني: الختم به في كل شوط، لا يجب التوقف عند كل شوط بل يكفي أن يطوف سبعة أشواط من دون توقف على أن يختم الشوط السابع من حيث بدأ الشوط الأول... (١)

* * *

الشيخ البهجة: الثاني: الإنتهاء في كل شوط بالحجر الأسود بل محاذاة معظم البدن أو كله لشيء من الحجر الأسود مع مراعاة الوصول إلى محل الإبتداء موافق للإحتياط، ويحتاج في الشوط الأخير بتجاوزه عن الحجر بقليل على أن تكون الزيادة من باب المقدمة العلمية (٢).

الشيخ التبريزي: الثاني: الإنتهاء في كل شوط بالحجر الأسود... على نحو ما مر من السيد الخوئي (٣).

الشيخ الصافي: على نحو ما مر من السيد الكلبيكاني (٤).
الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة (والختم بما بدأ منه) فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: هذه العبارة ربّما تدلّ على أنّه إذا كان الإبتداء من آخر الحجر يلزم أن يكون الختم بالجزء الآخر أيضاً وكذلك بالإضافة إلى الجزء الوسط مع أنّ الظاهر عدم لزومه فإنّ اللازم هو الإبتداء بالحجر عرفاً والختم به كذلك (٥).

الشيخ المكارم: مضى كلامه في الفرع السابق فراجع.
الشيخ الوحيد: الثاني: الإنتهاء في كل شوط بالحجر الأسود ويتحقق بالإختتام بأي جزء إبتداء الطواف منه... (٦)

لا يجب الوقوف في كل شوط

في التحرير م ٧: لا يجب الوقوف في كل شوط، ولا يجوز ما فعله الجهال من الوقوف والتقدم والتأخر بما يوجب الوهن على المذهب.

(١) المناسك، ص ١٠٧. (٢) المناسك، ص ١٢٦. (٣) المناسك، ص ١٤٨. (٤) المناسك، ص ١٠٢.

(٥) ص ١٠٠. (٦) المناسك، ص ١٢٦.

السيد الخوئي: مرّ كلامه ﷺ قبل الفرعين الأخيرين فراجع وفيه يكفي في الإحتياط أن يقف دون الحجر بقليل فينوي...

السيد السيستاني: ويكفي في تحقّق الإحتياط أن يقف في الشوط الأول دون الحجر بقليل وينوي الطواف... وقد مضى كلامه مدّ ظلّه.

السيد الغلپايگاني: ويكفي في حصول الإبتداء والختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفية إلى قوله ﷺ: ولو وقف محاذياً للحجر الأسود جاعلاً له على يساره في أول شوط ثم طاف حتى وصل إليه فهذا شوط...^(١)

السيد الشيرازي: ينبغي أن يطوف الإنسان كما يطوف عامّة المسلمين ولا داعي لما يتكفّله بعض أهل الوسوسة من التأتّي والتقدّم والتأخّر قبل البدء بكلّ شوط، بل ربّما أدّى ذلك أحياناً إلى حصول خلل في الطواف...^(٢)

السيد الخامنئي: لا يجب التوقّف عند كلّ شوط ثمّ البدء من جديد بل يكفي أن يطوف سبعة أشواط من دون توقّف...^(٣)

الشيخ البهجة: ويكفي في ذلك أن يقف دون الحجر بقليل فينوي الطواف من الموضع الذي يتحقّق فيه المحاذاة واقعاً...^(٤)

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ وفيه: ويكفي في الإحتياط أن يقف دون الحجر بقليل فينوي...^(٥)

وفي الصراط: الأحوط أن يكون المكلف قبل الحجر الأسود بقليل وينوي الشروع من بداية الحجر الأسود...^(٦)

الشيخ الصافي: ويكفي في حصول البدور الختم بالحجر الأسود المحاذاة العرفية في بدء الشوط وختامه...^(٧)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير...^(٨)

(١) المناسك، ص ١١٠ (٢) المناسك، م ٤٠٤ (٣) المناسك، ص ١٠٧ (٤) المناسك، ص ١٢١

(٥) المناسك، ص ١٤٨ (٦) الصراط، ج ٤، ص ١٧٠ (٧) المناسك، ص ١٠٢ (٨) م ٧

الشيخ المكارم: ولا يلزم الدقة في محاذاة كل أجزاء البدن الأجزاء الحجر الأسود...^(١) وقد مضى كلامه مدّ ظله.

الشيخ الوحيد: ويتحقق هذا الإحتياط بأن يقف دون الحجر بقليل فينوي الطواف من الموضع الذي يتحقق فيه المحاذاة واقعاً^(٢).

الطواف على اليسار

في التحرير: الثالث: الطواف على اليسار؛ بأن تكون الكعبة المعظمة حال الطواف على يساره، ولا يجب أن يكون البيت في تمام الحالات محاذياً حقيقة للكتف فلو انحرف قليلاً حين الوصول إلى حجر إسماعيل ﷺ صح وإن تمايل البيت إلى خلفه ولكن كان الدور على المتعارف وكذا لو كان ذلك عند العبور عن زوايا البيت...

السيد الغلابيگاني: ويكفي في تحقق جعل البيت على يساره الصدق العرفي فلا ينافي الانحراف اليسير البسيط^(٣).

السيد الخوئي: الثالث: جعل الكعبة على يساره في جميع أحوال الطواف إلى قوله ﷺ: والظاهر أنّ العبرة في جعل الكعبة على اليسار بالصدق العرفي كما يظهر ذلك من طواف النبي ﷺ ركباً والأولى المدافعة^(٤).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله دام ظلّه: ولا حاجة إلى المدافعة في ذلك بتحريف البدن عند فتحتي حجر إسماعيل ﷺ وعند الأركان الأربعة^(٥).

السيد الخامنتي: الثالث: الطواف على جهة اليسار إلى قوله دام ظلّه: المناط في كون الكعبة على جهة اليسار هو الصدق العرفي...^(٦)

السيد الشيرازي: يجب في الطواف كون الكعبة على يسار الطائف، ويكفي الطواف بالنحو المتعارف وإن استلزم انحراف الكتف الأيسر عن محاذاة البيت عند الأركان بل لا يضرّه ولو حصل شيء من الإستدبار^(٧).

(١) للمناسك، ص ٩٤ (٢) المناسك، ص ١٢٥ (٣) المناسك، ص ١١٠ (٤) المناسك، ص ١٣٢

(٥) للمناسك، ص ١٥٥ (٦) المناسك، ص ١٠٨ (٧) المناسك، ص ١٣٩، ٤٠٥ و ٤٠٦

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

الشيخ التبريزي: كما مضى من كلام السيد الخوئي رحمته الله ^(٢).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الغلپايگاني رحمته الله تقريباً ^(٣).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (وإن تمايل البيت إلى خلفه) فقال دام ظلّه: أو إلى مقابله عند الفتح الآخر من الحجر... ^(٤)

الشيخ المكارم: يجب أن يجعل الكعبة المعظمة في طوافه على يساره كما هو معمول به الآن بين المسلمين ^(٥). إلى أن قال دام ظلّه: ولا حاجة إلى ما يفعله بعض العوام في السعي لإبقاء الكتف اليسرى محاذية للكعبة دائماً... ^(٦)

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله دام ظلّه: والعبرة في جعل البيت على اليسار بالصدق العرفي ولا تجب المداققة في ذلك ولو عند فتحتي حجر إسماعيل عليه السلام وعند الأركان ^(٧).

جعل البيت على الكتف الأيسر

في التحرير م ٨: الإحتياط بكون البيت في جميع الحالات على الكتف الأيسر وإن كان ضعيفاً جداً ويجب على الجهال والعوام الإحتراز عنه لو كان موجباً للشهرة ووهن المذهب لكن لا مانع منه لو فعله عالم عاقل بنحو لا يكون مخالفاً للتقية أو موجباً للشهرة. السيد الخوئي: الثالث: جعل الكعبة على يساره في جميع أحوال الطواف... والأولى المداققة ^(٨).

السيد السيستاني: المتن المذكور إلى قوله دام ظلّه: ولا حاجة إلى المداققة في ذلك بتحريف البدن عند فتحتي حجر إسماعيل عليه السلام وعند الأركان ^(٩).

(١) المناسك، ص ١٢٢ (٢) المناسك، ص ١٤٩ (٣) المناسك، ص ١٠٣ (٤) ص ١٠١

(٥) المناسك، ص ٩٥ (٦) المناسك، ص ٩٥ (٧) المناسك، ص ١٢٦

(٨) المناسك، ص ١٣٢ وقد مضى كلامه رحمته الله. (٩) المناسك، ص ١٥٥.

السيد الكلبي يگاني: وعلى ما مر من كفاية الصدق العرفي في جعل البيت على يساره فلا يجب التحفظ على التياسر المذكور عند فتحتي حجر إسماعيل ﷺ وعند الأركان... نعم لو جعل البيت عن يمينه أو استقبله بوجهه أو استدبره بظهره ولو بخطوة واحدة عمداً أو سهواً حتى ولو كان إضطراراً بسبب مزاحمة الطائفين لم تصح تلك الخطوة أو الأكثر ويلزمه التدارك ثم يطوف^(١).

السيد الشبيري: مضى بعض كلامه دام ظلّه في الفرعين السابقين فراجع.
السيد الخامنئي: الثالث: الطواف على جهة اليسار وذلك بأن تكون الكعبة على يسار الحاج حال طوافه، والمقصود من ذلك تحديد جهة سيره^(٢).

الشيخ البهجة: مضى كلامه مدّ ظلّه في الفرع الماضي^(٣).
الشيخ التبريزي: المتن إلى قوله دام ظلّه: والأولى المداقة في ذلك لاسيما عند فتحتي حجر إسماعيل ﷺ وعند الأركان^(٤).
الشيخ الصافي: مضى كلامه دام ظلّه وكلام السيد الكلبي يگاني ﷺ فراجع^(٥).
الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (لكن لا مانع منه لو فعله عالم عاقل) فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: يمكن أن يقال إن الإحتياط في تركه^(٦).
الشيخ المكارم: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي فراجع.
الشيخ الوحيد: قد عرفت نظره دام ظلّه في الفرع الماضي.

الطواف خلاف المتعارف

في التحرير ٩: لو طاف على خلاف المتعارف في بعض أجزاء شوطه مثلاً كما لو صار بواسطة المزاحمة وجهه إلى الكعبة أو خلفه إليها أو طاف على خلفه على عكس المتعارف يجب جبرانه ولا يجوز الإكتفاء به.

(١) المناسك، ص ١١٠. (٢) المناسك، ص ١٠٨. (٣) المناسك، ص ١٢٢. (٤) المناسك، ص ١٤٩.

(٥) المناسك، ص ١٠٢. (٦) ص ١٠١.

السيد الخوئي: فإذا استقبل الطائف الكعبة لتقبيل الأركان أو لغيره أو ألجأه الزحام إلى استقبال الكعبة أو استدبارها أو جعلها على اليمين فذلك المقدار لا يعد من الطواف^(١).
السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٢).

السيد الغلپايگاني: نعم لو جعل البيت عن يمينه أو استقبله بوجهه أو استدبره بظهره ولو بخطوة واحدة...^(٣)

السيد الشيرازي: الأحوط استحباباً أن لا يطوف خلاف المتعارف كأن يطوف قهقري والظاهر بطلان طواف من استدبر الكعبة في معظم طوافه ولا بأس بما يحصل شيء من الاستدبار أحياناً كما يحصل للطائفتين في الزحام^(٤).

السيد الخامثي: إذا طاف مقداراً على خلاف المتعارف كما إذا استقبل الكعبة بتقبيلها أثناء طوافه، أو ألجأه الزحام إلى استقبالها أو استدبارها أو جعلها على يمينه لم يصح طوافه بل يجب جبران ذلك المقدار^(٥).



الشيخ البهجة: فإذا استقبل الطائف الكعبة لتقبيل الأركان أو لغيره إلى قوله دام ظلّه: لا يعدّ من الطواف^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٧) وقد مضى كلامه وكلام السيد الخوئي رحمه الله.
الشيخ الصافي: جعل البيت على اليسار فلا يصحّ الطواف بعكس ذلك بأن يجعل البيت على يمينه^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).
الشيخ المكارم: مضى كلامه دام ظلّه في الفروع الماضية فراجع.
الشيخ الوحيد: فلو جعله على يمينه أو استقبله بوجهه أو استدبره عمداً أو سهواً ولو من جهة مزاحمة غيره لا يعدّ ذلك المقدار من الطواف^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٣٢. (٢) المناسك، ص ١٥٥. (٣) المناسك، ص ١١٠ وقد مضى.
(٤) المناسك، ص ١٣٩. (٥) المناسك، ص ١٠٨. (٦) المناسك، ص ١٢٢ وقد مضى كلامه.
(٧) المناسك، ص ١٤٩. (٨) المناسك، ص ١٠٢. (٩) المتن، ص ١٠١، م ٩. (١٠) المناسك، ص ١٢٦.

لو سلب عنه الإختيار في الطواف

في التحرير م ١٠: لو سلب بواسطة الإزدحام الإختيار منه في طوافه فطاف ولو على اليسار بلا إختيار وجب جبرانه وإتيانه بإختيار ولا يجوز الإكتفاء بما فعل.

السيد السيستاني: الثامن: أن تكون حركة الطائف حول الكعبة المعظمة بإرادته وإختياره فلو سلب الإختيار في الأثناء لشدة الزحام ونحوها فطاف بلا إختيار لم يجزىء به ولزمه تداركه^(١).

السيد الشيرازي: الثالث عشر: أن يكون طوافه بالإختيار، يشترط في الطواف أن يسير الطائف سيراً إختيارياً ولا بأس بتسبيب الزحام الإسراع في الطواف حيناً والبطء حيناً آخر، لو لم يكن سيره حال الطواف إختيارياً بل يكون قسرياً وقهراً عليه إلى درجة يقال في حقه إنه ما طاف بل إنما طيف به، بطل طوافه^(٢).

السيد الخوئي: إن شرع الطواف في بدء الامر مع الإختيار ولم ينصرف عن الطواف في المقدار الذي خرج عن الإختيار في الأثناء صبح طوافه وإلا فإن انصرف عن الطواف في المقدار المذكور لزم أن يستأنف الطواف بقصد الأعم من التمام والإتمام إن كان خرج عن المطاف^(٣).



الشيخ البهجة: يجب أن يكون الطواف مع الإختيار فلو سلب منه الإختيار وحركه الآخرون لم يكف ذلك ولزمه التدارك^(٤) ولو تيقن في الشوط الخامس مثلاً أن طوافه في الشوط الأول وقع بعض أمتاره من دون الإختيار وكذا في الشوط الثالث يأتي بطواف كامل باحتمال لزومه لإتمام الطواف^(٥).

الشيخ التبريزي: السؤال: لسبب الزحام ربما يستدبر الطائف ويتحرك إلى الأمام قليلاً بدون إختيار فما حكم طوافه؟ الجواب: المشي إلى الأمام بغير إختيار مجزي إذا

(١) المناسك، ص ١٥٦. (٢) المناسك، ص ١٥٢. (٣) آراء العراجع مع الترجمة، ص ٢٦٧.

(٤) المناسك، ص ١٢٧. (٥) المناسك، ص ١٢٨ مع الترجمة.

كانت حركته بنية الطواف ولكن إذا استدبر يجب عليه إعادة المقدار الذي استدبر فيه^(١).
 الشيخ الصافي: س: لو دفعه الزحام إلى الأمام ولم يتمكن من الاختيار فما نظر
 سماحتكم في هذه المسألة؟ ج: إن سلب منه الاختيار كلاً في هذه المسافة فصحة طوافه
 محل إشكال^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: إذا كانت جماعة الطائفين كبيرة جداً بحيث يتقدم الإنسان إلى الأمام
 في سيره في المطاف من دون إختياره وتحت ضغط الطائفين لا يضر ذلك بطوافه بل يكفي
 أن ينوي في البداية الطواف ويدخل في ضمن جماعة الطائفين بهذه النية^(٤).
 الشيخ الوحيد: السادس: أن يطوف بالبيت باختياره سبع مرّات بلا زيادة ولا
 نقص... كما أنه إذا طاف بلا إختيار منه لا يصحّ ولا بدّ من تداركه^(٥).

جواز الطواف ماشياً وراكباً

في التحرير م ١١: يصحّ الطواف بأيّ نحو من السرعة والبطء ماشياً وراكباً لكن الأولى
 المشي إقتصاداً.

السيد الشبيري: لا يجب أن يكون الطواف بالسير المتعارف بل يجوز أن يسير سريعاً
 أو بطيئاً كما يجوز أن يطوف ركباً^(٦) وقال في ص ١٥٣: يجوز الطواف بالوسائل النقلية
 كالعربة إختياراً لكن يجب أن يقودها هو بنفسه مع الإمكان فيطوف بطوافها ولا تصل
 النوبة إلى وظيفة العاجز ما أمكنه ذلك فإنه من نوع الطواف الإختياري شرعاً^(٧).

السيد السيستاني: س: هل يجوز في حال الإختيار الطواف ركوباً على العربة أو
 الدراجة أو السرير أو لا؟ ج: اللازم في حال الإختيار أن يصدق أنه يطوف بنفسه لا أن
 غيره يطوفه فلا بأس بركوب العربة أو الدراجة إذا كان هو المتصدي لتحريكها أو كان

(١) الصراط ج ٤، ص ١٧١ وفيه أيضاً فرع آخر فراجع. (٢) ألف مسألة، مع الترجمة، ص ١٤٤.

(٣) ص ١٠٢. (٤) المناسك، ص ١٨٢. (٥) المناسك، ص ١٢٧. (٦) المناسك، ص ١٤٠.

(٧) المناسك، م ٤٥٠.

قادراً على إيقافها متى شاء لا أن يطلب ذلك من الغير...^(١)
السيد الغلپايگاني: يجوز الطواف مع العربة والطبق والركوب على ظهر شخص آخر في حال الاختيار ولكن الطواف ماشياً بنفسه أكثر أجراً وثواباً^(٢).

الشيخ التبريزي: س: ما دليل عدم جواز الطواف محمولاً للقادر على المشي بعد طواف النبي ﷺ على الناقة؟ ج: الدليل على ذلك هو أن اللازم على الشخص عند التمكن أن يطوف البيت بنفسه... نعم طواف الشخص وهو راكب على الدابة ونحوها لا بأس به لأنه من قبيل طواف الشخص بنفسه حيث يسوق الدابة بنفسه لا من قبيل الإطافة به^(٣).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

إدخال حجر إسماعيل ﷺ في الطواف

في التحرير: الرابع: إدخال حجر إسماعيل ﷺ في الطواف فيطوف خارجه عند الطواف حول البيت، فلو طاف من داخله أو على جداره بطل طوافه وتجب الإعادة ولو فعله عمداً فحكمه حكم من أبطل الطواف عمداً كما مر ولو كان سهواً فحكمه حكم إبطال الطواف سهواً...

السيد الخوئي: الرابع: إدخال حجر إسماعيل ﷺ في المطاف بمعنى أن يطوف حول الحجر من دون أن يدخل فيه^(٥).

السيد السيستاني: الرابع: إدخال حجر إسماعيل في المطاف بمعنى أن يطوف خارج الحجر لا من داخله ولا على جداره^(٦).

السيد الشيرازي: الثامن: إدخال حجر إسماعيل ﷺ في طوافه، يجب أن يكون الطواف خارج حجر إسماعيل ﷺ ومن حوله^(٧).

السيد الغلپايگاني: ٣ - إدخال حجر إسماعيل ﷺ في الطواف وهو مدفن النبي

(٣) الصراطج، ٤، ص ١٦٩

(١) الملحق الثاني، ص ١٠٧. (٢) الآداب، مع الترجمة، ٥٠٠ م.

(٧) المناسك، ص ١٤٠

(٦) المناسك، ص ١٥٥

(٥) المناسك، ص ١٣٣

(٤) ص ١٠٢، ١١٠ م.

إسماعيل ﷺ وأمه هاجر وجملة من الأنبياء ﷺ^(١).

السيد الخامنئي: الرابع: إدخال حجر إسماعيل ﷺ في طوافه فيطوف خلفه^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٤).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبيگاني^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار المنقول^(٦).

الشيخ المكارم: الرابع: يجب أن يجعل حجر إسماعيل ﷺ داخل مطافه، يعني أن يطوف خارج حجر إسماعيل ﷺ...^(٧)

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ^(٨).

الطواف من داخل الحجر (حجر إسماعيل ﷺ)

في التحرير: ... ولو تخلف في بعض الأشواط فالأحوط إعادة الشوط والظاهر عدم لزوم إعادة الطواف وإن كانت أحوط.

السيد الخوئي: إذا أدخل الطائف حجر إسماعيل ﷺ بطل الشوط الذي وقع ذلك فيه فلا بد من إعادته والأولى إعادة الطواف بعد إتمامه هذا مع بقاء الموالاة وأما مع عدمها فالطواف محكوم بالبطلان وإن كان ذلك عن جهل ونسيان...^(٩)

السيد الكلبيگاني: فلو طاف بينه وبين البيت بطل شوطه وأعادته فقط إذا كان شوطاً واحداً وهكذا بعيد كل شوط لم يدخل الحجر في طوافه لكن لا يترك الإحتياط بإعادة الطواف من جديد بعد إعادة الشوط وإتمام الطواف وصلاته^(١٠).

السيد السيستاني: إذا اختصر الطائف حجر إسماعيل ﷺ في طوافه ولو جهلاً أو نسياناً بطل الشوط الذي وقع ذلك فيه، فلا بد من إعادته والأحوط الأولى إعادة الطواف بعد

(١) المناسك، ص ١١١ (٢) المناسك، ص ١٠٩ (٣) المناسك، ص ١٢٢ (٤) المناسك، ص ١٤٩

(٥) المناسك، ص ١٠٣ (٦) ص ١٠٢ (٧) المناسك، ص ٩٦ (٨) المناسك، ص ١٢٦

(٩) المناسك، ص ١٤٥، م ٣٠٦ (١٠) المناسك، ص ١١١

إتمامه أيضاً... (١)

السيد الخامنئي: اگر از داخل حجر اسماعیل ﷺ طواف کند و یا از روی دیوار آن بگذرد، طوافش باطل است و باید آن را اعاده کند، و اگر در یکی از دورهای طواف از داخل حجر بگذرد، فقط همان دور باطل است. (٢)

السيد الشيرازي: من اختصر في طوافه بأن طاف من داخل الحجر بطل تمام الشوط الذي وقع فيه ذلك من دون فرق بين أن يكون عالماً بالحكم أم جاهلاً، بعد الشوط الرابع أم قبله... أعاد ذلك الشوط فقط من دون حاجة إلى الإستيناف وإن كان قد خرج من المطاف بل الأظهر كفاية إعادة الأشواط الباطلة وإن كانت أكثر من النصف (٣).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ إلى قوله: فلا بد من إعادته سواء دخل عن جهل أو نسيان (٤).

لم يتعرض دام ظلّه لإعادة الطواف.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ (٥).

الشيخ الفاضل: ولو تخلف في بعض الأشواط فالأظهر إعادة الشوط والظاهر عدم لزوم إعادة الطواف وإن كانت أحوط (٦).

الشيخ المكارم: فإذا طاف من داخل حجر إسماعيل ﷺ وجب أن لا يعتبر بذلك الشوط من الطواف... (٧)

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ إلى قوله دام ظلّه: فلا بد من إعادته والظاهر عدم بطلان طوافه وإن كان الأحوط إعادة الطواف بعد إتمامه (٨).

أن يكون الطواف في الحد

في التحرير: الخامس: أن يكون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم ﷺ ومقدار الفصل بينهما في سائر الجوانب فلا يزيد عنه، وقالوا إنَّ الفصل بينهما ستة وعشرين ذراعاً ونصف

(٤) المناسك، ص ١٢٤

(٣) المناسك، ص ١٤٠

(٢) مناسك فارسي، م ٢٧٤

(١) المناسك، م ٣٠٦

(٨) المناسك، م ٣٠٣

(٧) المناسك، ص ٩٦

(٦) المتن مع التعليقة.

(٥) المناسك، م ٣٠٦

ذراع فلا بد أن لا يكون الطواف في جميع الأطراف زائداً على هذا المقدار.

السيد الغلپایگانی: كون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم عليه السلام على الأحوط... فلو وقع الطواف خارجاً عن الحد المذكور لزمه تدارك ذلك الطواف^(١) وفي الآداب: (٢) يصح الطواف في الزائد على هذا المقدار أيضاً في صورة الزحام مع اتصال الطائفتين وراء مقام إبراهيم عليه السلام ولا فرق حينئذ بين المضطر وغيره^(٣).

السيد الخامنئي: يشترط على المشهور أن يكون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم عليه السلام إلى قوله دام ظلّه: ولكن الأقوى عدم اشتراط ذلك فيجوز الإتيان به فيما وراء ذلك من المسجد الحرام لاسيما إذا منعه الزحام الشديد^(٤).

السيد السيستاني: اعتبر المشهور في الطواف أن يكون بين الكعبة ومقام إبراهيم عليه السلام إلى قوله دام ظلّه: ولكن لا يبعد جواز الطواف على كراهته في الزائد على هذا المقدار أيضاً...^(٥)

السيد الخوئي: نفس المتن المذكور إلى قوله عليه السلام: ولكن الظاهر كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار أيضاً^(٦).

السيد الشيرازي: التاسع: أن يطوف فيما بين البيت ومقام إبراهيم عليه السلام... فالمطاف في جميع أطراف البيت ١٢ متراً تقريباً إلا أنه في غير جهة الحجر... لا يجوز الطواف خارج الحد المذكور حتى ولو عجز عن الطواف بسبب الزحام بل الواجب في حقه حينئذ تأخير الطواف إلى زمان يمكنه فيه الطواف ضمنه ولو بالاستعانة بغيره نعم إن تعذر ولو بالتأخير استتاب من يطوف عنه ضمن الحد المذكور...^(٧)

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله مدّ ظلّه: ورعاية الاحتياط مع التمكن متعيّنة.

ومع تحري أوقات عدم الإزدحام التسبي وعدم التمكن في الحدّ اللازم فالأقرب

(١) للناسك، ص ١١١ (٢) الناسك، ص ٣٠٠ (٣) الناسك، ص ٤٨٩ (٤) الناسك، ص ١١٠

(٥) الناسك، ص ١٥٦، ٣٠٣ (٦) الناسك، ص ٣٠٣ (٧) الناسك، ص ١٤١، ٤١٧

جواز الطواف من الأقرب للحدّ مع مراعات اختلاف الأطراف في المانع^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

وفي الصراط، س: هل يجوز للمختار أن يطوف الطواف الواجب بعد مقام إبراهيم ﷺ؟ ج: الأحوط وجوباً أن يطوف قبل المقام إذا لم يكن إزدحام حين الطواف وفي موارد الإزدحام يجوز ذلك^(٣).

الشيخ الصافي: كون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم ﷺ على الأحوط وعليه فلا يصح أن يجعل المقام داخل المطاف، هذا في حال الاختيار وأمّا في حال الإضطرار يطوف في الخارج عن هذا الحد مراعيّاً الأقربيّة الممكنة إلى البيت^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: السادس: اعتبر المشهور بين الفقهاء... ولكن الحق هو أنه يجوز الطواف في المسجد الحرام كلّ وإن كان الأفضل أن لا يترك الإحتياط...^(٦)

الشيخ الوحيد: الأحوط أن يكون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم ﷺ مراعيّاً ذلك المقدار من البعد في جميع جوانب البيت... ولكن الأقوى كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار على كراهته للمتعمّن الذي لا حرج عليه...^(٧)

الشيخ النوري: لكن الظاهر كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار أيضاً ورعاية الإحتياط مع التمكن أولى^(٨).

لا يجوز إدخال المقام في المطاف

في التحرير م ١٢: لا يجوز جعل مقام إبراهيم ﷺ داخلًا في طوافه فلو أدخله بطل ولو أدخله في بعضه أعاد ذلك البعض والأحوط إعادة الطواف بعد إتمام دوره بإخراجه.
السيد الكلّيايگاني: كون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم ﷺ على الأحوط وعليه

(٣) ج ٤، ص ١٦٦

(١) المناسك، م ٢٨٧ (٢) المناسك، ص ١٥٠، م ٣٠٣

(٧) المناسك، ص ١٢٧، م ٣٠٠

(٦) المناسك، ص ٩٨

(٤) المناسك، ص ١٠٣ (٥) ص ١٠٢

(٨) المناسك، ص ١٤٣ مع التلخيص

فلا يصح أن يجعل مقام إبراهيم داخل المطاف^(١).

السيد الخوئي: اعتبر المشهور في الطواف أن يكون بين الكعبة ومقام إبراهيم ﷺ ... ولكن الظاهر كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار أيضاً^(٢).

السيد السيستاني: ... ولكن لا يبعد جواز الطواف على كراهته في الزائد على هذا المقدار أيضاً^(٣).

السيد الخامنئي: ويشترط على المشهور أن يكون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم ﷺ ... ولكن الأقوى عدم اشتراط ذلك فيجوز الإتيان به فيما وراء ذلك من المسجد الحرام^(٤).

السيد الشيرازي: يجب على الطائف أن يطوف فيما بين البيت ومقام إبراهيم ﷺ ... لا يجوز الطواف خارج الحد المذكور حتى ولو عجز عن الطواف ضمنه بسبب الزحام...^(٥)



الشيخ البهجة: س: المعلوم وجوب الطواف بين الكعبة ومقام إبراهيم ﷺ (٢٦/٥) ذراعاً) ولكن ذلك في غاية الصعوبة أثناء إزدحام الناس فما هو التكليف؟ ج: إذا لم يتمكن من الطواف ضمن الحد المذكور ولو في أوقات قلّة الإزدحام فلا مانع من الطواف خارج الحدّ مع مراعاة الأقرب إليه فالأقرب^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ^(٧) وفي الصراط: الأحوط وجوباً أن يطوف قبل المقام إذا لم يكن إزدحام وفي موارد الإزدحام يجوز ذلك^(٨).

الشيخ الصافي: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق فراجع.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: مضى كلامه دام ظلّه في المسألة الماضية فراجع.

(١) المناسك، ص ١١١ (٢) المناسك، ص ١٣٣، وقد مضى كلامه ﷺ في الفروع الماضية.

(٣) المناسك، ص ٣٠٣، وقد مضى كلامه. (٤) المناسك، ص ١١٠ (٥) المناسك، ص ١٤١.

(٦) المناسك، ص ٢٠٦، م ٦٧ (٧) المناسك، ص ١٥٠ (٨) ج ٤، ص ١٦٦ (٩) ص ١٠٢، م ١٢.

الحدّ مقابل الحجر (حجر إسماعيل ﷺ)

في التحرير م ١٣: يضيق محل الطواف خلف حجر إسماعيل ﷺ بمقداره وقالوا بقي هناك ستة أذرع ونصف تقريباً فيجب أن لا يتجاوز هذا الحد ولو تخلف أعاد هذا الجزء في الحد.

السيد الغلپايگانی: ولا يبعد توسعة المطاف في مسافة ستة وعشرين ذراعاً ونصف ذراع في جهة الحجر أيضاً^(١).

السيد الشيرازي: فالمطاف في جميع أطراف البيت ١٢ متراً تقريباً إلا أنه في غير جهة الحجر يحتسب المقدار المذكور من الكعبة وفي جهة الحجر يتم احتسابه من خارج جدار الحجر إلى ١٢ متراً تقريباً لا من جدار الكعبة^(٢).

السيد الخوئي والسيد الخامنئي والسيد السيستاني: قد عرفت آراءهم الشريفة ممّا تقدّم.

الشيخ البهجة: وبما أنّ حجر إسماعيل داخل في المطاف فحل الطواف من الحجر لا يتجاوز ستة أذرع ونصف ذراع^(٣).

الشيخ التبريزي: ولكن الظاهر كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار. الشيخ الصافي: المسافة المحدودة به (٢٦/٥) في الطواف في جانب الحجر تحتسب من جدار الكعبة على الأحوط الوجوبي^(٤).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلا أنه دام ظلّه علّق على قول الماتن: (يضيق محل الطواف) بقوله: لا يبعد أن يقال بعدم الضيق وإلا لكان اللازم التعرّض له في الرواية^(٥). الشيخ المكارم: قد عرفت كلامه وإنّه يجوز الطواف في المسجد الحرام كلّه فراجع. الشيخ الوحيد: مضى كلامه وقوله دام ظلّه، بأنّ الأقوى كفاية الطواف في الزائد على هذا المقدار مع كراهته.

(١) المناسك، ص ١١١. (٢) المناسك، ص ١٤١، ٤١٦م (٣) المناسك، ص ١٢٣. (٤) الألف، ص ١٤٥ مع الترجمة.

(٥) ص ١٠٣، ١٣م.

إطافه معذورين با ويلچر در طبقه فوقانی مسجدالحرام

السيد الخامشي: تكليف مردّد بين امرين است و احتياط جمع است بين اطافه بالا و استنباه پایین^(۱).

السيد الشبيري: باید در مطاف پایین نایب بگیرد و احتیاج به استنباه بالا نیست^(۲).

السيد السيستاني: استنباه در پایین کافی است^(۳).

الشيخ البهجة: در طبقه اول کافی است و مجزی است و احتیاج به استنباه پایین ندارد هرچند بهتر است^(۴).

الشيخ الفاضل: احتياط جمع است^(۵).

الشيخ الوحيد: احتياط جمع است.

الشيخ التبريزي: احتياط در جمع است.

الشيخ المكارم: اگر راه منحصر باشد به طبقه بالا همان کافی است و در مناسک چنین آمده است: کسانی که مجبورند در طبقه دوم و پشت بام مسجدالحرام طواف کنند طوافشان صحیح است و استنباه لازم نیست^(۶).

وضع اليد على الجدار

في التحرير: السادس: الخروج عن حائط البيت وأساسه، فلو مشى عليهما لم يجرز ويجب جبرانه كما لو مشى على جدران الحجر وجب الجبران وإعادة ذاك الجزء، ولا بأس بوضع اليد على الجدار عند الشاذروان والأولى تركه.

السيد الخوئي: سؤال ۶۱۸: إذا مدّ يده حال الطواف من جانب الشاذروان إلى

(۱) دفتر، آقای کریمی دام عزّه.

(۲) شفاهی.

(۳) دفتر.

(۴) شفاهی.

(۵) المناسک، ص ۳۹۸.

(۶) شفاهی.

جدار الكعبة، تقولون في المناسك: الأحوط أن لا يمدّ يده فهل هذا الإحتياط وجوبي أم لا؟ فلو فعل ذلك ورجع إلى بلاده هل يجب عليه تداركه؟ جواب: ليس عليه شي وصحّ طوافه^(١).

السيد السيستاني: كما أنّ الأحوط الأولى أن لا يمدّ الطائف يده حال طوافه إلى جدار الكعبة وأن لا يضع يده على حائط الحجر^(٢).

السيد الشيرازي: العاشر: أن يكون الطواف خارج البيت وما يحكمه وقال دام ظلّه: لا بأس بتقبيل الكعبة ووضع اليد على جدار الحجر وعلى جدار البيت فوق الشاذروان حال الطواف كما لا إشكال في الطواف أثناءه لتقبيل الكعبة^(٣).

السيد الكليني: بل الأحوط أن لا يمّس جدار البيت ولا حائط الحجر بيده حال الطواف^(٤) قال الأستاذ طاب ثراه: هذا الإحتياط إستحبابي - في البحث الشفاهي بعد الرجوع إلى كتاب الجواهر.

السيد الخامنتي: الخامس: الخروج أثناء الطواف عن الكعبة المعظمة وعن الأساس في أسفل حائطها الذي يسمّى به (الشاذروان) ولا بأس بوضع اليد على جدار حجر إسماعيل ﷺ وكذا وضع اليد على جدار البيت^(٥).

الشيخ البهجة: الخامس: خروج الطائف عن الكعبة وعن الصفة التي في أطرافها المسماة بالشاذروان على الأحوط^(٦). وقال في مناسك الفارسي: الأحوط أن لا يمدّ يده من جانب الشاذروان إلى جدار الكعبة^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور في لزوم خروج الطائف عن الكعبة وعن الصفة^(٨). وفي الصراط القسم الثاني^(٩): نعم لا يمّس فوقه حين المشي للطواف على الأحوط إستحباباً؛ جواباً عن مسّ جدار الكعبة حال الطواف.

الشيخ الصافي: خروج تمام بدنه عن البيت وعن حجر إسماعيل وعمّا يحسب من

(١) الصراط، القسم الأول، ص ٢٤٠ وفي القسم الثاني ص ٢٣٣ احتياط.

(٢) المناسك، ص ١٤٢. (٤) المناسك، ص ١١١. (٥) المناسك، ص ١٠٩. (٦) المناسك، ص ١٢٢.

(٧) المناسك، ص ١٢٥، مع الترجمة. (٨) المناسك، ص ١٤٩. (٩) المناسك، ص ٢٣٣.

البيت كجدار الحجر أو الشاذروان^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى جملة: (ولا بأس بوضع اليد على الجدار وإن كان الأولى تركه) فإنه دام ظلّه علّق عليها بقوله: بل الأحوط الذي لا يترك^(٢).

الشيخ المكارم: يجب أن يكون الطواف خارج الكعبة المعظمة... لا يضرّ بالطواف وضع الطائف يده على جدار الكعبة أو جدار حجر إسماعيل أو فوقه ولكن الأحوط إستحباً أن لا يضع يده حال الطواف على ذلك القسم من جدار الكعبة الذي يوجد في أسفله الشاذروان^(٣).

الشيخ الوحيد: كون الطواف حول البيت بمعنى أن يكون أساس البيت المسمّى (بشاذروان) والحجر خارجين من مطافه^(٤) وقال مدّظلّه: والأحوط إستحباً أن لا يضع يده على حائط الحجر أيضاً^(٥).

الشيخ النوري: والأحوط أن لا يمدّ يده حال طوافه من جانب الشاذروان إلى جدار الكعبة لاستلام الأركان أو غيره^(٦).

الطواف سبعة أشواط

في التحرير: السابع: أن يكون طوافه سبعة أشواط

م ١٢: لو قصد الإتيان زائداً عليها أو ناقصاً عنها بطل طوافه ولو أتمه سبعة، والأحوط إلحاق الجاهل بالحكم بل الساهي والغافل بالعامد في وجوب الإعادة.

السيد الكلبيّگاني: العدد أي كون العدد في الطواف حول الكعبة الشريفة سبعة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود بلا زيادة ولا نقصان، فلو زاد أو نقص في ابتداء النية أو في أثنائها بطل طوافه على كل تقدير على الأحوط^(٧).

السيد الخوئي: السادس: أن يطوف بالبيت سبع مرّات متواليات عرفاً ولا يجزي

(٤) المناسك، ص ١٢٧

(٣) المناسك، ص ٩٧

(٢) ص ١٠٣

(١) المناسك، ص ١٠٣

(٧) المناسك، ص ١١١

(٦) المناسك، ص ١٤٣

(٥) المناسك، ص ١٢٩

الأقل من السبع ويبطل الطواف بالزيادة على السبع عمداً كما سيأتي^(١).
 السيد الخامثي: السابع: الطواف سبعة أشواط^(٢).
 السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).
 السيد الشيرازي: الحادي عشر: أن يكون الطواف أسبوعاً لا أقل ولا أكثر، إذا قصد
 الزيادة أو النقيصة عن سبعة أشواط عالماً بالحكم عامداً من أول الطواف بطل ما
 طاف...^(٤)

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).
 الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٦).
 الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي يكتفي إلى قوله: بلا زيادة ولا
 نقصان^(٧).
 الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى قوله دام ظله: والأحوط الأولى إلحاق
 الجاهل^(٨).
 الشيخ المكارم: في مسألة اشتراط الموالاة... ولا يكفي أقل من سبعة أشواط^(٩).
 الشيخ الوحيد: أن يطوف بالبيت باختياره سبع مرّات بلا زيادة ولا نقيصة فلا
 يجزي الأقل من السبع ويبطل بالزيادة على السبع عن علم وعمد، ولا بأس بالزيادة على
 أن يكون من أجل حصول العلم بتحقيق المأمور به كما أنه إذا طاف بلا إختيار منه لا
 يصحّ ولا بدّ من تداركه^(١٠).

القران بين طوافين

السيد الخوئي: لا يجوز القران بين الطوافين في الفريضة ولكن لا يعدّ الإتيان به

(١) المناسك، ص ١٣٣	(٢) المناسك، ص ١١١	(٣) المناسك، ص ١٥٥	(٤) المناسك، ص ١٤٣
(٥) المناسك، ص ١٢٣	(٦) المناسك، ص ١٥٠	(٧) المناسك، ص ١٠٣	(٨) ص ١٠٣
(٩) المناسك، ص ٩٨	(١٠) المناسك، ص ١٢٧		

إحتياطاً قرناً^(١).

وفي المناسك: الأظهر البطلان وذلك من جهة القران بين الطوافين في الفريضة.
السيد السيستاني: نعم قد يبطل من جهة القران أي التابع بين طوافين بلا فصل بينهما
بصلاة الطواف لأنه غير جائز بين فريضتين وكذا بين فريضة ونافلة^(٢).
السيد الشبيري: القران المبطل للطواف الواجب هو أن يأتي بالطواف الواجب أولاً
ثم يلحقه ويقرنه بطواف آخر. واجباً كان الثاني أو مستحباً كما لا فرق بين أن يعزم على
القران من ابتداء الطواف الأول أو أثناؤه أو بعد إتمامه، كان عالماً بالحكم أم جاهلاً^(٣).

* * *

الشيخ الوحيد: لا يجوز القران بين الطوافين بأن لا يفصل بينهما بصلاة الطواف في
الفريضتين ولا في الفريضة والنافلة ويوجب بطلان الطواف الأول على الأحوط والطواف
الثاني على الأقوى^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الخوئي: لا يجوز القران بين الطوافين في الفريضة
ولكن لا يعد الإتيان به إحتياطاً قرناً^(٥).
الشيخ التبريزي: نفس عبارة السيد الخوئي سؤالاً وجواباً^(٦).

الشيخ المكارم: يحرم القران في الطواف الواجب... ولكن لا يبطل الطواف الأول إلا
أن يكون هذا قصده من البداية في هذه الصورة تكون صحة الطواف الأول محل
إشكال^(٧).

النقص في الطواف سهواً

في التحرير م ١٦: لو نقص من طوافه سهواً فإن جاوز النصف فالأقوى وجوب إتمامه
إلا أن يتخلل الفعل الكثير فحينئذٍ الأحوط الإتمام والإعادة وإن لم يتجاوزده أعاد الطواف

(١) منية السائل، ص ٨٥ (٢) المناسك، ص ١٦٢ (٣) المناسك، ٤٦٨م، ص ١٥٨ الفرع بطوله.

(٤) المناسك، ص ١٣٢ (٥) حول الحج، ص ٧١ (٦) المناسك، ص ١٦٨، الأخير.

(٧) المناسك، ص ١٠٤

لكن الأحوط الإتمام والإعادة.

السيد الكلبي يكتفي: ولو نقص من طوافه بعض الأشواط فإن كان ما زال في الطواف (حول الكعبة) ولم يعمل عملاً ينافي الموالاة ولم تفتحه الموالاة المعتبرة في الطواف فحينئذٍ يكمل ما نقص من طوافه ويكفيه ذلك الإكمال مطلقاً سواء كان النقص عمداً أو سهواً وسواء كان ذلك قبل تجاوز النصف أو بعده وسواء كان الطواف واجباً أو مستحباً^(١).

السيد الخوئي: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذكره قبل فوت الموالاة ولم يخرج بعد من المطاف أتى بالباقي وصحّ طوافه وأما إذا تذكره بعد فوت الموالاة أو بعد خروجه من المطاف فإن كان المنسي شوطاً واحداً أتى به. وصحّ طوافه أيضاً وإن لم يتمكن من الإتيان به بنفسه ولو لأجل أن تذكره كان بعد إيباه إلى بلده استناب غيره، وإن كان المنسي أكثر من شوط واحد وأقل من أربعة رجع وأتمّ ما نقص والأولى إعادة الطواف بعد الإتمام، وإن كان المنسي أربعة أو أكثر فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة^(٢).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله دام ظله: فإن كان المنسي شوطاً أو شوطين أو ثلاثة أتى به وصحّ طوافه أيضاً... وإن كان المنسي أكثر من ثلاثة أشواط رجع وأتمّ ما نقص وأعاد الطواف بعد الإتمام على الأحوط^(٣).

السيد الشيرازي: لو نقص من طوافه الواجب لعذر كالنسيان أو الجهل بالحكم أتمّه حيث التفت أو تذكر والأحوط إستحباً بالإعادة بعد الإتمام لو لم يكن أتمّ الشوط الرابع^(٤).

الشيخ البهجة: لم يتعرّض لهذا الفرع في المناسك العربي وما ذكره في الفارسي في الطبع الأخير يقرب ممّا ذكره السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله: (رجع وأتمّ ما

(٤) المناسك، م ٤٣٣.

(٣) المناسك، م ٣١٣.

(٢) المناسك، م ٣١٣.

(١) المناسك، ص ١١٢.

(٥) المناسك، ص ١٢٨، م ٥٢٧.

نقص) فإنه دام ظلّه قال: فالأحوط إتمام ما نقص ثم إعادة الطواف بعد الإتمام، وكذا إذا كان المنسي أربعة أو أكثر^(١).

الشيخ الفاضل: لو نقص من طوافه سهواً فإن جاوز النصف فالأقوى وجوب إتمامه سواء كان شوطاً واحداً أو أكثر إلا أن يستخلّل الفعل الكثير فحينئذٍ الأولى الإتمام والإعادة، وإن لم يجاوزه أعاد الطواف لكن الأحوط الإتمام والإعادة^(٢).

الشيخ المكارم: إذا نقص في الطواف الواجب عن سهو ونسيان فإن كان بعد أن أتى بأربعة أشواط عاد إلى المطاف وأتمّ طوافه سواء فاتت الموالاة أو لم تفت، وإذا كان ذلك قبل أن يأتي بأربعة أشواط فإن لم تفت الموالاة جاز له تكميله وإلا وجب الشروع فيه من جديد^(٣).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله: استتاب غيره فإنه دام ظلّه قال: وهذا الحكم يجري في ما إذا كان المنسي شوطين أو ثلاثة أيضاً على الأقوى، وإن كان المنسي أربعة أو أكثر فالأحوط الإتيان بطواف واحد بقصد الأعم من الإتمام والتمام^(٤).

التذكّر بالنقص في الوطن

في التحرير م ١٧: لو لم يتذكّر بالنقص إلا بعد الرجوع إلى وطنه مثلاً يجب مع الإمكان الرجوع إلى مكة لاستينافه ومع عدمه أو حرجيته تجب الإستنابة والأحوط الإتمام ثم الإعادة.

السيد الخوئي: وإن لم يتمكّن من الإتيان بنفسه ولو لأجل أن تذكره كان بعد إياه إلى بلده إستتاب غيره^(٥).

السيد الخامثي: التارك للطواف سواء كان عامداً أو ناسياً لا يحل له ما كان

(٣) المناسك، ص ٩٩، م ١٩٥.

(٢) من ١٠٣، م ١٦، المتن والتعليق.

(١) المناسك، م ٣١٣.

(٥) المناسك، م ٣١٣ وقد مضى.

(٤) المناسك، م ٣١٠.

حلّه متوقفاً على الطواف ما لم يأت به بنفسه أو نائبه، وكذا من أنقص طوافه سهواً^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المنقول في المقدار المذكور^(٢).

السيد الكلبايكاني: ولو نسي بعض أشواط الطواف ولم يتذكر إلا بعد خروجه عن مكة المكرمة فإن حكمه حكم من نسي الطواف كله... أمّا لو خرج من مكة وتذكر الطواف سواء وصل إلى أهله أم لا، تعيّن عليه الرجوع إلى مكة للطواف بنفسه إن لم يكن ذلك عليه حرج ومشقة وإلا وجب عليه أن يستنيب شخصاً يطوف نيابة عنه ولو في السنة المقبلة^(٣).

السيد الشبيري: مضى كلامه في الفرع الماضي فراجع.

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي في هذا الفرع^(٥).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قوله ﷺ: والأحوط الإتمام ثم الإعادة فإياه قال: يجري فيه التفصيل المتقدم^(٦).

الشيخ المكارم: وإذا كان قد عاد إلى وطنه أو خرج من مكة وصعب عليه الرجوع إستتاب أحداً ليطوف عنه ولا يحرم عليه شيء في هذه المدة والأحوط أن يبعث بشاة إلى مكة للذبح وإذا لم يمكن له بعث شاة إلى مكة، ذبحها في وطنه^(٧).

الشيخ الوحيد: وإن لم يتمكن من الإتيان بنفسه ولو لأجل أن تذكره بعد إياه إلى بلده إستتاب غيره بلا إشكال^(٨).

الشيخ النوري: في صورة نقص الطواف سهواً... وإن لم يتمكن من الإتيان به بنفسه ولو لأجل أن تذكره كان بعد إياه إلى بلده إستتاب غيره...^(٩)

(١) المناسك، م ٢٠٩. (٢) المناسك، م ٣١٣. (٣) المناسك، ص ١٠٥. (٤) المناسك، ص ١٢٦.

(٥) المناسك، م ٣١٣. (٦) ١٧٢. (٧) المناسك، ص ١٠٠. (٨) المناسك، ص ١٣١.

(٩) المناسك، م ٣٠٥، فراجع.

لو زاد على السبعة سهواً

في التحرير م ١٨: لو زاد على سبعة سهواً فإن كان الزائد أقل من شوط قطع وصحّ طوافه، ولو كان شوطاً أو أزيد فالأحوط إتمامه سبعة أشواط بقصد القربة من غير تعيين الإستحباب أو الوجوب وصلى ركعتين قبل السعي وجعلهما للفريضة من غير تعيين للطواف الأول أو الثاني وصلى ركعتين بعد السعي لغير الفريضة.

السيد الخوئي: إذا زاد في طوافه فإن كان الزائد أقل من شوط قطعه وصحّ طوافه وإن كان شوطاً واحداً أو أكثر فالأحوط أن يتم الزائد ويجعله طوافاً كاملاً بقصد القربة المطلقة^(١).

السيد السيستاني: إذا زاد في طوافه سهواً فإن تذكّر بعد بلوغ الركن العراقي أتمّ الزائد طوافاً كاملاً والأحوط أن يكون ذلك بقصد القربة المطلقة من غير تعيين الوجوب أو الإستحباب ثم يصلي أربع ركعات والأفضل بل الأحوط أن يفرّق بينهما بأن يأتي بركعتين قبل السعي لطواف الفريضة وبركعتين بعده للنافلة، وهكذا الحال فيما إذا كان تذكره قبل بلوغ الركن العراقي على الأحوط^(٢).

السيد الكلبيگاني: ولو زاد في الطواف بعد إكمال السبعة أشواط سهواً فإن كانت الزيادة أقل من شوط كامل يجب عليه قطع الطواف وإن كان شوطاً كاملاً أو أكثر فالأحوط له إكمال الطواف سبعاً ويكون ذلك نافلة ويصلي للطواف الأول قبل السعي وللطواف الثاني بعد السعي^(٣).

السيد الشبيري: لو قصد الزيادة أو النقيصة جاهلاً بالحكم أو غافلاً صحّ ما طاف على الأظهر بشرط أن لا يتحقّق منه الزيادة عن سبعة أشواط مع قصدها خارجاً، فلو تحقّق منه الزيادة مع القصد بطل طوافه أجمع، وإن اكتفى خارجاً بالسبعة فقط صحّ طوافه أجمع^(٤).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من الخوئي رحمته الله إلى قوله: (فالأحوط) أن يكمل أربعة عشر شوطاً بقصد الوظيفة الفعلية ويصلي بعدها أربعة ركعات والأحوط أن يأتي بركعتي الفريضة قبل السعي أمّا ركعتا النافلة فله أن يؤخرها إلى ما بعد السعي ^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله ^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير إلى قول الماتن: وصلى ركعتين بعد السعي فإنه دام ظلّه قال: على الأحوط الأولى ^(٣).

الشيخ المكارم: إذا أتى في الطواف بزيادة عن سبعة أشواط فإن كان أقل من شوط قطعه وصحّ طوافه، وإذا كان شوطاً كاملاً أو أكثر من شوط فالأحوط وجوباً أن يضيف إليه حتى تصبح سبعة أشواط بقصد القرية ليصير طوافاً كاملاً ثم يأتي بركعتي الطواف الواجب ثم يسعى ثم يأتي بركعتي الطواف المستحب ولا يلزم أن يقصد وينوي أن الطواف الأول واجب والطواف الثاني مستحب بل يكفي أن يأتي بذلك بقصد القرية ^(٤).

أقول: الظاهر أنه دام ظلّه أراد من هذا الفرع صورة السهو والنسيان فإنه ذكر في فرع ١٩٨ حكم الزيادة مع الالتفات فراجع.

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله: بقصد القرية المطلقة فإنه دام ظلّه أضاف إلى ذلك: الأعم من الوجوب والندب ثم يصلي ركعتين خلف المقام قبل السعي وركعتين بعد السعي وإن كان الأقوى كفاية الركعتين قبل السعي ^(٥).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي رحمته الله ^(٦).

جواز قطع الطواف

في التحرير م ١٩: يجوز قطع الطواف المستحب بلا عذر وكذا المفروض على الأقوى، والأحوط عدم قطعه بمعنى قطعه بلا رجوع إلى فوت الموالاة العرفية.

السيد الكلبي گاني: لا يجوز قطع الطواف الواجب من غير عذر ولا بأس بقطعه في

(٤) المناسك، م ١٩٩.

(٣) م ١٨.

(٢) المناسك، م ٣١٤.

(١) المناسك، ص ٢٩٨.

(٦) المناسك، ص ١٤٨.

(٥) المناسك، م ٣١١.

الطواف المندوب ولو من دون عذر^(١).

وقال أيضاً: س: هل يجوز رفع اليد عن الطواف والسعي عمداً بعد الإتيان بشوط أو شوطين ثم يستأنف من الأول أم لا؟ ولو فعل شخص هذا في طوافه أو سعيه فهل يصح طوافه وسعيه أم لا؟

ج: لا يبعد في الفرض صحة الطواف والسعي^(٢).

السيد الخوئي: س: هل يجوز قطع الطواف أو السعي إختياراً ثم الإبتداء من أول العمل؟ ج: لا يجوز ذلك^(٣).

السيد الخامثي: يجوز قطع طواف المستحب بل الواجب أيضاً وإن كان الأحوط عدم قطع الطواف الواجب بحيث تفوت معه الموالاة العرفية^(٤).

السيد السيستاني: يجوز قطع طواف النافلة عمداً وكذا يجوز قطع طواف الفريضة لحاجة أو ضرورة بل مطلقاً على الأظهر^(٥).

السيد الشيرازي: لا يجوز قطع الطواف الواجب مع عدم وجود شيء من الدواعي الموجبة لقطعه التي سنذكرها (وقد ذكر دام ظلّه أحد عشر مورداً لجواز القطع) ثم قال دام ظلّه: نعم لا بأس بقطع الطواف المستحب مطلقاً...^(٦)

الشيخ البهجة: لو قطع طوافه من دون عذر فإن فاتته الموالاة فقد بطل طوافه وإن لم تفته الموالاة وجب إكمال المقطوع^(٧).

الشيخ التبريزي: وافق دام ظلّه السيد الخوئي فيما نقلناه عنه فراجع الصراط القسم الأول^(٨).

الشيخ الصافي: لا يجوز قطع الطواف الواجب من دون عذر ولا بأس بقطع الطواف

(١) الآداب، ص ٢٣٩ في الجواب عن قطع الطواف قبل الشوط الرابع.

(٢) المناسك، ص ٢٣٢، ٥٧٣م مع الترجمة. (٣) الصراط، القسم الأول ص ٢٣٦.

(٤) المناسك، ١٩٦م. (٥) المناسك، ٣٠٧م. (٦) المناسك، ٤٣٤م.

(٧) المناسك الفارسي، الطبع الأخير، ص ١٢٦ مع الترجمة. (٨) المناسك، ص ٢٣٦.

الندي من دون عذر^(١).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قول الماتن (والأحوط عدم قطعه) فإنه قال: الأولى^(٢).

الشيخ المكارم: إذا قطع طوافه عمداً ولكن لم يخرج من المسجد وعاد إلى المطاف قبل فوت الموالة واستمر من ذلك الموضع الذي قطع فيه الطواف صح طوافه^(٣).
الشيخ الوحيد: يجوز للطائف أن يخرج من المطاف سواء كان في طواف فريضة أم نافلة لعيادة مريض أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين وأما حكم طوافه فهو ما مر في المسألة السابقة^(٤).

الشيخ الثوري: ... لم يتعرض دام ظله لقطع الطواف صريحاً وإن تعرض له بالخروج عن المطاف^(٥).

قطع الطواف مع عدم المنافي

في التحرير م ٢٠: لو قطع طوافه ولم يأت بالمنافي حتى مثل الفصل الطويل أتمه وصح طوافه، ولو أتى بالمنافي فإن قطعه بعد تمام الشوط الرابع فالأحوط إتمامه وإعادة. السيد الخوئي: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج قبل تجاوز النصف من دون عذر فإن فاتته الموالة العرفية بطل طوافه ولزمته إعادته وإن لم تفتحه الموالة أو كان خروجه بعد تجاوز النصف فالأحوط الإتمام ثم الإعادة^(٦).

السيد السيستاني: إذا قطع الطائف طوافه إعتباطاً فإن كان ذلك قبل إتمام الشوط الرابع بطل ولزمته إعادته وإن كان بعد تمام الشوط الرابع فالأحوط إكمال الطواف ثم الإعادة^(٧).

السيد الكلبيگاني: ولو نقص من طوافه لبعض الأشواط فإن كان ما زال في المطاف

(١) ألف مسألة، ص ١٥٥ مع الترجمة.

(٢) ص ١٠٤، م ١٩.

(٣) المناسك، ص ٩٧، م ١٩٢.

(٤) المناسك، ص ١٣٠، م ٣٠٦.

(٥) المناسك، ص ١٤٤.

(٦) المناسك، م ٣٠٧.

(٧) المناسك، م ٣٠٨.

ولم يعمل عملاً ينافي الموالاة فحينئذٍ يكمل ما نقص من طوافه وتكفيه ذلك مطلقاً سواء كان ذلك النقص عمداً أو سهواً وسواء كان ذلك قبل تجاوز النصف أو بعده...^(١)

السيد الشبيري: لو ترك الطواف الواجب في الأثناء ولم يتخلل عمل تختل به الموالاة العرفية أتمه من موضع تركه وصح طوافه وإن كان تركه لاعن عذر وقبل إكمال الشوط الرابع وخرج عن المطاف أيضاً^(٢).

أيضاً السيد الكلبيكاني: لو قطع طوافه من دون عذر فإن قطعه بعد ما أتم الشوط الرابع فالأقوى لزوم إتمام الطواف والأحوط الإعادة وهذا في صورة ما أتى بالمنافي ولو بمثل زمان الطويل بحيث زالت الموالاة^(٣).

وقال: لو قطع الطواف ثم رجع وأتم الطواف من حيث قطعه قبل أن يأتي بالمنافي فطوافه صحيح^(٤).

الشيخ البهجة: إذا خرج الطائف من المطاف إلى الخارج من دون عذر فإن فاته الموالاة العرفية بطل طوافه ولزمه إعادته على الأحوط وإن لم تفت الموالاة فيجب عليه إكماله^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى الجملة الأخيرة وهي: (الأحوط إتمامه وإعادته) فإن الشيخ دام ظلّه قال: الإعادة مستحبة^(٧).

الشيخ المكارم: فإن نقص من طوافه شيئاً عمداً بطل طوافه فإن عاد قبل فوت الموالاة وأتم طوافه صحّ وإلا بطل ووجب إعادته من جديد^(٨).

الشيخ الوحيد: إذا أتى ببعض طوافه ثم بنى على عدم الإتيان بالباقي فلا يضر ذلك البناء فإن لم تفت الموالاة جاز له الإتمام ما لم يخرج من المطاف...^(٩)

(١) المناسك، ص ١١٢. (٢) المناسك، م ٤٣٢. (٣) أحكام العمرة، ص ٦٢. (٤) نفس المصدر.
(٥) المناسك، م ٢٩١. (٦) المناسك، م ٣٠٧. (٧) ص ١٠٤، م ٢٠. (٨) المناسك، م ١٩٤.
(٩) المناسك، م ٢٠٩.

حدوث العذر في أثناء الطواف

في التحرير م ٢١: لو حدث عذر بين طوافه من مرض أو حدث بلا إختيار فإن كان بعد تمام الشوط الرابع أتمه بعد رفع العذر وصحح وإلا أعاده.

السيد الخوئي: إذا التجأ الطائف إلى قطع طوافه وخروجه عن المطاف لصداع أو وجع في البطن أو نحو ذلك فإن كان ذلك قبل إتمامه الشوط الرابع بطل طوافه ولزمته إعادته وإن كان بعده فالأحوط أن يستنيب للمقدار الباقي ويحتاط بالإتمام والإعادة بعد زوال العذر^(١).

السيد السيستاني: إذا قطع طوافه لمرض ألجأه إلى ذلك أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد إخوانه المؤمنين فإن كان ذلك قبل تمام الشوط الرابع فالظاهر بطلان الطواف ولزوم إعادته وإن كان بعده فالأظهر الصحة فيتمه من موضع القطع بعد رجوعه، والأحوط الأولى أن يعيده بعد الإتمام أيضاً^(٢).

السيد الكلپايگاني: س: رجل شرع في الطواف الواجب فنقل عليه الطواف في الدور الأول من جهة المرض وكبر السن فخرج من المطاف فاستراح لحظات ثم رجع إلى المطاف وأتم الطواف من حيث قطعه فهل يصح الطواف المزبور مع أنه خرج من المطاف قبل أن يبلغ أربعة أشواط أم وقع باطلاً؟ ج: إن لم تفته الموالاة فطوافه محكوم بالصحة^(٣).

السيد الشيرازي: لو أصابه مرض أثناء طوافه يجوز له القطع ثم إن كان قطعه قبل بلوغه النصف استأنف الطواف بعد البرء وإن لم يبرأ والحال هذه إستناب للطواف الكامل ثم هو يصلي ركعتي الطواف إن استطاع وإلا يستنيب لصلاته وإن كان قطعه بعد إتمامه الشوط الرابع إستناب لإتمام ما بقي من الأشواط من دون التأجيل وقد تم طوافه...^(٤)

الشيخ البهجة: فإن حدث عذر في أثناء الطواف من مرض وأمثاله وقطع طوافه فله

(٣) المناسك، م ٥٩٤، مع الترجمة.

(٢) المناسك، م ٣١٠.

(١) المناسك، م ٣٠٩.

(٤) المناسك، م ٤٤٢.

صورتان: الأولى: أن يكون القطع قبل أن يأتي بأربعة أشواط وزالت الموالاة في هذه الصورة بطل طوافه. الثانية: أن يكون القطع بعد الإتيان بأربعة أشواط فإن قدر على الإتمام بعد البرء أتم الطواف وصح وإن لم يقدر صبر على الأحوط إلى آخر الوقت ثم يطاف به لما بقي من طوافه وإن لم يمكن الإطافة يستنيب نائباً لإتمام الطواف^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الصافي: الترجمة التي نقلناها عن السيد الكلبي يگاني^(٣) في هذا الفرع^(٤).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قوله في الفقرة الأخيرة: (وإلا أعاده) قال الشيخ دام ظلّه: فيما إذا لم يتجاوز النصف ومع التجاوز وعدم تمامية الشوط الرابع الأحوط الإتمام والإعادة^(٥).

الشيخ المكارم: إذا مرض في أثناء الطواف وقطعه فإن كان أكمل أربعة أشواط أتمه بعد العافية وإن كان أقل من ذلك أتى بالطواف من جديد وكذا إذا قطعه لحاجة لنفسه أو إخوانه^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله: (يستنيب للمقدار الباقي ويحتاط بالإتمام) فإن الشيخ دام ظلّه قال مكان يحتاط: - ويأتي بطواف كامل بقصد الأعم من الإتمام والتمام إلا أن يكون الخروج لقضاء حاجة أخيه المؤمن فإنه يبني على طوافه...^(٦)

الشيخ النوري: ... إذا التجأ الطائف إلى قطع طوافه وخروجه عن المطاف لصداع...^(٧)

قطع الطواف حين صلاة الجماعة

السيد الخوئي: س: هل تخلل صلاة الجماعة في المسجد الحرام مبطللة للطواف مع العلم أنها تستغرق نصف ساعة تقريباً وهل هناك فرق بين كون القطع قبل الأربعة

(١) المناسك الفارسي، ص ١٢٦، مع الترجمة. (٢) المناسك، م ٣٠٩. (٣) ألف مسألة، ص ١٥٦.

(٤) ص ٢١٦، ١٠٤. (٥) المناسك، ص ٩١، مع التلخيص. (٦) المناسك، م ٣٠٦.

(٧) متن السيد، ص ١٤٥.

أشواط أم بعد؟

ج: لا يضره إذا اشتغل به بعد انقضائها^(١).

السيد السيستاني: إذا قطع الطواف لدرك صلاة الجماعة أتمه بعد الفراغ من صلاته من موضع القطع مطلقاً وإن كان الأحوط إعادته بعد الإتمام إذا كان القطع قبل تمام الشوط الرابع^(٢).

السيد الشبيري: من قطع طوافه الواجب لدرك الجماعة أو وقت الفضيلة أو لصلاة الوتر يتم الطواف من حيث قطعه وإن كان قبل بلوغ النصف وخرج عن المطاف^(٣).
السيد الخامشي: من قطع طوافه الواجب لأجل صلاة الفريضة فإن كان بعد إتمام النصف أتمه من حيث قطعه وإن كان قبله فإن تخلل فصل طويل فالأحوط إعادة الطواف وإلا فلا يبعد عدم وجوب هذا الإحتياط وإن كان الإحتياط حسناً على كل حال ولا فرق في ذلك بين كون الصلاة فرادى أو جماعة ولا بين ضيق الوقت وسعته^(٤).



الشيخ البهجة: إذا لم يكن ذلك محلاً بالموالة العرفية فلا إشكال، ومع الإخلال بها ولم يتم الطائف أربعة أشواط فاللزم مراعاة الإحتياط بإكمال هذا الطواف ثم إعادته، وأما السعي فحيث لا يعتبر فيه الموالة فلا بأس أن يتم بعد ارتفاع المانع^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس عبارة السيد الخوئي سؤالاً وجواباً^(٧). وفي المناسك: يجوز بل يستحب قطع الطواف لأجل إدراك صلاة الجماعة وفضيلة الصلاة الواجبة وبعد الصلاة يتم طوافه من حيث قطع والأحوط إن لم يتم أربعة أشواط إتمام الطواف ثم الإعادة^(٨).

الشيخ المكارم: إذا كان مشغولاً بالطواف الواجب وحضر وقت صلاة الفريضة أو

(١) الصراط، ج ٢، ص ٢٤٢ وفي المناسك، ص ٣٠٠ و ص ٢٩٥

(٢) المناسك، ص ١٦٠، وفي الملحق الثالث، ص ١٣٩. (٣) المناسك، م ٤٤٠. (٤) المناسك، ص ١٠٦.

(٥) المناسك، ص ٢١٣. (٦) الصراط، ج ٢، ص ٢٣٢. (٧) المسائل حول الحج، ص ٧٠.

(٨) المناسك، ص ١٤٧، مع تفسيره.

نافلة الوتر جاز قطع الطواف وإقامة الصلاة ثمّ تكميل الطواف بعد الصلاة سواء كان قد أتى بأربعة أشواط أم لا^(١).

قطع الطواف لتنظيف المطاف

السيد الإمام في مناسكه الفارسي: اگر موالات به هم نخورده استیناف محل اشکال است^(٢).

السيد الخاسمئي: لا يبعد إستفادة حكم هذا الفرع ممّا أفاده دام ظلّه في فرع ١٩٥ فيمن قطع طوافه الواجب لأجل صلاة الفريضة فراجع.

السيد الشبيري: من اضطرّ إلى قطع طوافه لمانع خارجي كما إذا صادف أثناء طوافه تنظيف المطاف يتمّ طوافه إن كان قطعه بعد إكمال الشوط الرابع هذا إذا لم يكن زمان التنظيف أكثر من زمان الإستتابة لعروض المرض وقطع الطواف وإلا بطل طوافه ويلزمه إستينافه بعد زوال المانع وإن قطعه قبل إكمال الشوط الرابع ففي هذه الصورة يأتي بما بقي من الأشواط ولا شيء عليه بشرط أن يكون زمان التنظيف زماناً يسيراً وإلا ألغى ما طاف واستأنف طوافاً جديداً^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: می تواند در کناری قرار گیرد تا بعد از تمام شدن کار آنها از همان جا که قطع کرده ادامه دهد و صحیح است^(٤).

وفي العربي: إذا أراد الموظفون المسؤولون عن نظافة الحرم الشريف أن ينظفوا محل المطاف... إلى آخر السؤال.

وقال دام ظلّه في الجواب: يتنحّى جانباً حتى إذا أتمّ الموظفون عملهم قام إلى حيث قطع ويتّمّه من ذلك الموضع^(٥).

(١) المناسك، ص ٩٨. (٢) مناسك فارسي، چاپ ٥، ص ١٢٧.

(٣) المناسك، ص ١٥١ مع تغيير يسير. (٤) المناسك، ص ١٨٤.

(٥) المناسك، ص ٢١٥، مع تلخيص السؤال.

الشيخ الفاضل: اگر از ادامه طواف به دلیلی معذور شد، مثلاً مأموران حرم مشغول شستشوی مطاف شدند، طبق احکام طواف عمل کند^(١) و در فرع ٥٨٤ فرموده: اگر شخصی به هر علتی طواف خود را قطع کند و دومرتبه شروع کند، اگر طواف دوم را به قصد ما فی الذمة اعم از اتمام و اعاده بهجا آورد صحیح است.

قطع الطواف لحاجة أو ضرورة

السید السیستانی: وكذا يجوز قطع طواف الفريضة لحاجة أو ضرورة بل مطلقاً على الأظهر^(٢)... إذا قطع طوافه لمرض ألجأه إلى ذلك أو لقضاء حاجة لنفسه أو لأحد إخوانه فإن كان ذلك قبل إكمال الشوط الرابع فالظاهر بطلان الطواف ولزوم إعادته وإن كان بعده فالأظهر الصحة فيتمه من موضع القطع بعد رجوعه^(٣).

السید الشیرازی: لا يجوز قطع الطواف الواجب مع عدم وجود شيء من الدواعي الموجبة لقطعه^(٤)... من قطع طوافه لقضاء حاجة أخيه المؤمن أو لعيادة المريض أو من أجل عمل ندب إليه الشارع، فإن كان بعد إكمال الشوط الرابع يتم ما بقي من الأشواط ولا شيء عليه فإن كان قبله فالأحوط وجوباً أن يتم ما بقي من الأشواط ويصلي ركعتي الطواف ثم يأتي بطواف كامل آخر مع ركعتيه^(٥).



الشيخ الفاضل: والأقوى كراهة قطع الطواف الواجب بلا عذر ومحض هوى النفس فإذا قطع جاز له الإستيناف من دون لزوم فوت الموالاة العرفية... إذا قطع الطواف بلا عذر فإن كان قد طاف أربعة أشواط أتمه والأحوط الأولى إعادته^(٦).

الشيخ الوحيد: إذا خرج الطائف من المطاف في طواف الفريضة قبل تجاوزه الشوط الرابع من دون عذر فإن فاتته الموالاة العرفية بطل طوافه وإن لم تفتته الموالاة أو كان

(١) فرع ٥٨٦. (٢) المناسك، ص ١٥٨. (٣) المناسك، ص ١٥٩. (٤) المناسك، ص ١٤٦.

(٥) المناسك، ص ١٤٩. (٦) ص ١٤٦.

تجاوزه بعد تجاوزه الشوط الرابع فالأحوط إتمام الطواف ثم إعادته ويكفي في الإحتياط الإتيان بطواف تام بقصد الأعم من الإتمام والتمام^(١).

الشك في الزيادة بعد الإنصراف

في التحرير م ٢٢: لو شك بعد الطواف والإنصراف في زيادة الأشواط لا يعتني به وبني على الصحة، ولو شك في النقيصة فكذلك على إشكال فلا يترك الإحتياط...

السيد الكلبي يگاني: ولو شك في عدد الأشواط أو في صحتها مثل ما لو شك بين الواحد والإثنين أو الإثنين والثلاثة وهكذا أو شك في صحة طوافه وهل أن طوافه على الوجه الشرعي أم لا؟ فإن كان شكه بعد الفراغ لم يلتفت فيبني على صحة طوافه...^(٢)
السيد الخوئي: إذا شك في عدد الأشواط بعد الفراغ من الطواف والتجاوز من محله لم يعتن بالشك كما إذا كان شكه بعد دخوله في صلاة الطواف^(٣).

السيد السيستاني: إذا شك في عدد الأشواط أو في صحتها بعد الفراغ من الطواف أو بعد التجاوز من محله لم يعتن بالشك كما إذا كان شكه بعد فوت الموالاة أو بعد دخوله في صلاة الطواف^(٤).

السيد الخامني: إذا شك بعد الطواف والإنصراف أي بعد الخروج من المطاف في زيادة الأشواط أو نقصانها لا يعتني بشكّه ويبني على الصحة^(٥).

السيد الشيرازي: لو شك بعد انصرافه من الطواف وحينما يرى نفسه فارغاً عنه، لو شك في زيادته عن السبعة أو شك في نقصانه عنها فإن احتمل كونه ملتفتاً إلى مراعاة ضبط الأشواط حين الطواف لم يعتن بشكّه وصحّ طوافه ولكن الأحوط إستحباباً الإعادة^(٦).

(١) المناسك، ص ١٢٩. (٢) المناسك، ص ١١٣. (٣) المناسك، ص ٣١٥م. (٤) المناسك، ص ٣١٥م.

(٥) المناسك، ص ١١٣م، ٢١١م. (٦) المناسك، ص ١٥٤م، ٤٥٦م.

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(١). لو شك في عدد الأشواط

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى قول الماتن^(٣): على إشكال، فإن الشيخ دام ظلّه علّق عليه بقوله: فيما إذا لم يدخل في الغير ومع الدخول فيه كصلاة الطواف لا يعتني به بل وفيما إذا لم يدخل فيه، الظاهر الصحة مع الإنصراف^(٤).

الشيخ المكارم: إذا شك بعد الفراغ من الطواف في عدد الأشواط لم يعتن بشكّه، وهكذا إذا شك بعد الفراغ من الطواف في أنّه هل أتى بالشرائط اللازمة مثل الوضوء أو غيره على الوجه الصحيح أم لا؟ لم يعتن بشكّه^(٥).

الشيخ الوحيد: إذا شك في الطواف فإن كان الشك في الصحة حكم بصحته إذا كان الشك بعد الفراغ منه وكذلك إذا كان الشك في الأثناء بالنسبة إلى ما فرغ منه، وإن كان في عدد الأشواط حكم بصحته أيضاً إذا كان قد تجاوز محل التدارك كما إذا كان شكّه بعد فوات الموالاة أو بعد دخوله في ما يترتب عليه كصلاة الطواف^(٦).

الشك في صحة الطواف بعد الفراغ

في التحرير م ٢٢: ... ولو شك بعده (الطواف) في صحته من جهة الشك في أنّه طاف مع فقد شرط أو وجود مانع بنى على الصحة حتى إذا حدث قبل الإنصراف بعد حفظ السبعة بلا نقيصة وزيادة.

السيد الكلبيگاني: ولو شك في صحة طوافه وهل أنّ طوافه على الوجه الشرعي أم لا؟ فإن كان شكّه بعد الفراغ من طوافه لم يلتفت فيبني على صحة طوافه^(٧).
السيد السيستاني: مرّ كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي وهو قوله: إذا شك في عدد الأشواط أو في صحته^(٨).

(٢) المناسك، ص ١٥٧، م ٣١٥.

(١) المناسك، ص ١٢٨، م ٢٩٩.

(٥) المناسك، ص ١٢٣، م ٣١٢.

(٤) المناسك، ص ١٠٤.

(٣) ص ١٠٥، م ٢٢.

(٧) المناسك، م ٣١٥.

(٦) المناسك، ص ١١٣، أخذنا موضع الحاجة.

السيد الشبيري: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي^(١).
السيد الخامنئي: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي فراجع.

الشيخ الفاضل: ولو شك بعده في صحّته (أي في صحّة الطواف) من جهة الشك في أنّه طاف مع فقد شرط أو وجود مانع بني على الصحّة^(٢).
الشيخ المكارم: وهكذا إذا شك بعد الفراغ من الطواف في أنّه هل أتى بالشرائط اللازمة مثل الوضوء وغيره على الوجه الصحيح أم لا؟ لم يعتن بشكّه^(٣).
الشيخ الوحيد: إذا شك في الطواف فإن كان الشك في الصحّة حكم بصحّته إذا كان الشك بعد الفراغ منه^(٤).

الشك في الزيادة عند الحجر الأسود

في التحرير م ٢٣: لو شك بعد الوصول إلى الحجر الأسود في أنّه زاد على طوافه بني على الصحّة...

السيد الغلپايگاني: وكذا لو شك في آخر الشوط السابع عند الإنتهاء هل أنّه سبعة أم ثمانية مثلاً أو أزيد؟ لم يلتفت وطوافه صحيح^(٥).
السيد الخوئي: إذا تيقّن بالسبعة وشك في الزائد كما إذا احتمل أن يكون الشوط الأخير هو الثامن لم يعتن بالشك وصحّ طوافه^(٦).

السيد الهيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).
السيد الشبيري: لو شك في نهاية الشوط وبلوغه الحجر الأسود أنّه طاف سبعة أو أكثر فإن احتمل التفاته إلى مراعاة عدد الأشواط لم يعتن بشكّه وصحّ طوافه^(٨).

الشيخ البهجة: إذا تيقّن بالسبعة وشك في الزائد كما إذا احتمل أن يكون الشوط

(١) وهو فرع ٤٥٦ فراجع. (٢) المتن، ص ١٠٥، م ٢٢. (٣) للمناسك، ص ١٠٤. (٤) المناسك، م ٣١٢.

(٥) المناسك، ص ١١٣. (٦) المناسك، م ٣١٥. (٧) المناسك، م ٣١٦. (٨) المناسك، م ٤٥٧.

الأخير هو الثامن لم يعتن بالشك وصحَّ طوافه^(١).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن إلى قوله: بنى على الصحة فإنَّ الشيخ دام ظلّه أضاف جملة توضيحاً: أي عدم الزيادة فلا يجب عليه ترتيب أحكام زيادة الشوط وما زاد سهواً، المتقدمة^(٣).

الشيخ المكارم: إذا شك بعد الوصول إلى الحجر الأسود في أنه هل طاف سبعة أشواط أم ثمانية أو أكثر؟ لم يعتن بشكّه وصحَّ طوافه، وهكذا إذا شك في أثناء الشوط هل هذا هو الشوط السابع أم أكثر؟ أكمل ذلك الشوط وصحَّ طوافه^(٤).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥) إلى قوله: صحَّ طوافه فقال الشيخ دام ظلّه: إلّا أن يكون شكّه المذكور قبل تمام الشوط الأخير فإنَّ الأقوى حينئذٍ بطلان الطواف^(٥).



الشك في عدد الأشواط

في التحرير م ٢٣: ... ولو شك قبل الوصول (إلى الحجر الأسود) في أنّ ما بيده السابع أو الثامن مثلاً بطل، ولو شك في آخر الدور أو في الأثناء أنّه السابع أو السادس أو غيره من صور النقصان بطل طوافه.

السيد الخوئي: الفرع السابق إلى قوله^(٦): صحَّ طوافه إلّا أن يكون شكّه هذا قبل تمام الشوط الأخير فإنَّ الأظهر حينئذٍ بطلان الطواف والأحوط إتمامه رجاءً وإعادته^(٦).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي بدواً وختماً^(٧).

السيد انگلپايگاني: ولو حدث هذا الشك له (الشك بين السبعة والثمانية عند الركن) أو شك آخر في الأثناء مطلقاً سواء كان الشك عند الركن أم قبله بين الستة والسبعة أو

(١) المناسك، م ٢٠٠، وقد مضى في كلام السيد الخوئي. (٢) المناسك، م ٣١٦. (٣) م ٢٣.

(٤) المناسك، ص ١٠٥، م ٢٠٣. (٥) المناسك، م ٣١٣. (٦) المناسك، م ٣١٦.

(٧) المناسك، م ٣١٦.

بين الخمسة والستة أو دون ذلك مع احتمال الزيادة وعدمها بطل طوافه ووجب الإستهفاف في جميعها والأحوط الذي لا ينبغي تركه أن يبني على الأقل ويكمل طوافه ثم يستأنف الطواف من جديد^(١).

السيد الشبيري: وإن شك قبل بلوغه وإكمال الشوط وإن استمر به الشك ولم يحصل له الإطمينان بعدم الزيادة أثناء الطواف ولا بعده بطل طوافه^(٢)... لو شك في نهاية الشوط أو أثناءه بين الستة والسبعة وفي ما كان أحد طرفي الشك النقص في العمل كالشك بين الخمسة والسبعة وهكذا بطل طوافه مع استمرار الشك^(٣).

الشيخ البهجة: في الفرع الماضي إلا أن يكون شكّه هذا قبل تمام الشوط الأخير فالأحوط حينئذ بطلان الطواف^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير إلا في كلمة بطل فإن الشيخ دام ظله قال: محل إشكال بل منع^(٦).

الشيخ المكارم: مرّ بعض كلامه في الفرع الماضي فراجع وقال أيضاً: إذا شك في أثناء الطواف الواجب في الأقل (أي شك مثلاً بين الستة والسبعة وبين الخمسة والستة وما شابه ذلك) فالأحوط وجوباً أن يترك ذلك الطواف ويبدأ من جديد...^(٧)
الشيخ الوحيد: مرّ كلامه دام ظله في الفرع الماضي فراجع^(٨).

كثير الشك

في التحرير م ٢٤: كثير الشك في عدد الأشواط لا يعتني بشكّه والأحوط إستنابة شخص وثيق لحفظ الأشواط والظن في عدد الأشواط في حكم الشك.
السيد الخوئي: س ٧٣٦: هل يسري حكم كثير الشك إلى من يشك كثيراً في عدد

(١) المناسك، ص ١١٣. (٢) المناسك، م ٤٥٧. (٣) المناسك، م ٤٥٨. (٤) المناسك، م ٣٠٠.
(٥) المناسك، م ٣١٦. (٦) ص ١٠٥، م ٢٣. (٧) المناسك، ص ١٠٥. (٨) المناسك، م ٣١٣.

الأشواط في الطواف الواجب حول الكعبة المشرفة ومتى يصير الشخص كثير الشك في الطواف؟

ج: لا أثر لكثرة الشك في غير ركعات الفريضة إلا أن تبلغ الوسواس فحينئذٍ لا اعتبار بها مطلقاً^(١).

السيد الكلبي يگاني: من كان كثير الشك في عدد أشواط الطواف لا يعتني بشكّه والأحوط أن يعتمد على ضابط يحفظ له العدد والظن في الأشواط بحكم الشك والإعتبار بالظن^(٢).

السيد السيستاني: في الجواب عن السؤال ٢١٢: كثير الشك في الطواف لا يعتني بشكّه كما في الصلاة والمرجع فيه هو الصدق العرفي والظاهر صدقه بعروض الشك عليه أزيد ممّا يتعارف عروضه للمشاركين معه في اغتشاش الحواس وعدمه زيادة معتداً بها عرفاً والظن بعد الأشواط تلحق بالشك^(٣).

السيد الشبيري: حكم الظن بعدد الأشواط حكم الشك حيث لا اعتبار به في المقام^(٤)... الوسواس لا يعتني بشكّه بل يبني على ما يصحّ به العمل أقل كان أو أكثر إلا إذا كان البناء على الأكثر موجباً لبطلان طوافه فيبني على الأقل وأما كثير الشك فيحتاج على الأحوال وجوباً^(٥)... يجوز للطائف أن يعتمد على غيره في ضبط عدد الأشواط وإن لم يحصل له الإطمينان بعده وضبطه^(٦).

الشيخ البهجة: س: ما حكم كثير الشك في عدد أشواط الطواف؟

ج: كثير الشك في الطواف ككثير الشك في الصلاة ووظيفته كوظيفته^(٧).

وفي ص ٣٠٣: يجوز للطائف أن يتكل على إحصاء صاحبه في حفظ عدد أشواط طوافه إذا كان صاحبه على يقين من عددها.

(١) الصراط، القسم الثاني، ص ٢٢٣.

(٢) أحكام عمره، ص ٦٧، مع الترجمة.

(٣) المأخذ، ص ١٠٢، الملحق الأول، ص ٩٨.

(٤) المناسك، م ٤٥٤. (٥) المناسك، م ٤٥٩.

(٦) المناسك، م ٤٥٥. (٧) المناسك، ص ٢٠٩، ٢٨٨.

وقال أيضاً في الفارسي الطبع الأخير: كفاية الظن في عدد أشواط الطواف وإجزائه لا يخلو من وجه^(١).

الشيخ التبريزي: في الجواب - لا يبعد عدم لزوم إعتناء كثير الشك بشكّه في أشواط الطواف، وحدّ كثير الشك مذكور في الرسالة العملية^(٢). وفي القسم الثاني من الصراط^(٣) وافق السيد الخوئي رحمه الله فراجع.

وفي المناسك: يجوز للطائف أن يتكل على إحصاء صاحبه في حفظ عدد أشواطه إذا كان صاحبه على يقين من عددها^(٤).

الشيخ الصافي: س ٥٠٣: ما هو المعيار في كون الإنسان كثير الشك؟
ج: موكول إلى العرف... حكم الظن في عدد الأشواط في الطواف حكم الشك^(٥).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلى قول الماتن: (في حكم الشك) فإنه دام ظلّه أضاف إلى ذلك: ولو كان سببه هو إخبار الغير بالحافظ لعدد الأشواط^(٦).
الشيخ المكارم: كثير الشك الذي يشك في طوافه كثيراً يجب أن لا يعتني بشكّه فيأخذ بالجانب الذي يناسبه^(٧) (أكثر أو أقل) وقال دام ظلّه: الظن في حكم الشك في المسائل السابقة وقال مدّ ظلّه: لا بأس أن يعتمد الطائف على صديق له في عدد أشواط الطواف وحفظ حسابها إذا كان موضع ثقة^(٨).

الشيخ الوحيد: يجوز للطائف أن يتكل على إحصاء صاحبه في حفظ عدد أشواطه إذا كان صاحبه على يقين من عددها^(٩).

الظن في عدد الأشواط

في التحرير م ٢٢: ... والظن في عدد الأشواط في حكم الشك.

السيد السيستاني: في ملحق مناسكه، السؤال ٢٢٢: هل الظن بعدد الأشواط ملحق

(١) مع الترجمة، ص ١٣٢. (٢) الصراط، ج ٤، ص ١٧٥. (٣) ص ٢٢٣. (٤) المناسك، م ٣١٩.

(٥) ألف مسألة، ص ١٦١ مع الترجمة. (٦) ص ١٠٥، م ٢٤. (٧) المناسك، ص ١٠٦.

(٨) المناسك، ص ١٠٥. (٩) المناسك، م ٣١٦.

بالشك؟ ج: نعم ملحق بالشك.

السيد الخوئي: الظن في عدد الأشواط ملحق بالشك^(١).

السيد الغلپایگانی: لا اعتبار بالظن في عدد الأشواط بل هو ملحق بالشك^(٢).

السيد الشيرازي: حكم الظن بعدد الأشواط حكم الشك حيث لا اعتبار به في المقام^(٣).

الشيخ البهجة: كفاية الظن في عدد الأشواط وإجزائه لا يخلو من وجه^(٤).

الشيخ التبريزي: الظن في عدد الأشواط محكوم بحكم الشك ما لم يبلغ حد الإطمینان^(٥).

الشيخ الصافي: الظن في الطواف محكوم بحكم الشك^(٦).

الشيخ الفاضل: هل الظن بعدد الأشواط ملحق بالشك؟ ج: نعم ملحق بالشك^(٧).

الشيخ المكارم: الظن في حكم الشك في المسائل السابقة فليعمل بحكم الشك^(٨).

العلم بترك الطواف حال السعي

في التحرير م ٢٥: لو علم في حال السعي عدم الإتيان بالطواف قطع وأتى به ثم أعاد السعي...

السيد الغلپایگانی: مناسبترین فرعی که در مناسکهای آن مرحوم یافتهم، این فرع است:

س: اگر کسی طواف عمره را فراموش کرد و یا آن را ناقص انجام داد و در عرفات به یاد آورد، تکلیف او چیست؟ ج: اگر امکان مراجعت و انجام اعمال و رسیدن به وقوف را دارد باید برگردد و الا می تواند بعد از اعمال منی آن را تدارک نماید^(٩).

(١) الكتبي. (٢) احكام عمره. (٣) المناسك، م ٤٥٤. (٤) المناسك، م ٥٤٥، مع الترجمة.

(٥) الصراط، ج ٤، ص ١٧٣. (٦) ألف مسألة، م ٥٠٢، مع الترجمة. (٧) الجامع، م ٣٦٢.

(٨) المناسك، م ٢٠٥. (٩) آداب و احكام، ص ٢٠٦.

وفي المناسك العربي: وأما الناسي (للطواف) فيقضي طواف العمرة متى تذكر فوراً. وإن كان تذكره بعد أداء المناسك وخروج ذي الحجة، يعيد معه السعي أيضاً^(١).
أقول: ليس الفرعان نفس فرع الامام ﷺ إلا أن هذا هو الذي وجدته مناسباً للمقام. السيد السيستاني: إذا ترك الطواف نسياناً فإن تذكره قبل فوت الوقت تداركه وأعاد السعي بعده أيضاً على الأظهر ولو تذكره بعد فوت الوقت كما لو نسي طواف عمرة التمتع حتى وقف بعرفات وجب عليه قضاؤه ويعيد معه السعي على الأحوط الأولى^(٢).
السيد الشبيري: لو ترك الطواف سهواً أو أتى به فاقداً لبعض شروطه فللمسألة صور: ... الصورة الثانية: أن يكون التفاته أثناء السعي فيترك السعي ويأتي بالطواف وصلاته ثم يستأنف السعي من جديد^(٣). وقال دام ظلّه: لو ترك شيئاً من الطواف سهواً أو أتى به فاقداً لبعض شروط الصحة فلهذه المسألة أيضاً صور: ... الصورة الثانية: أن يكون قد التفت إلى ذلك حال السعي فيجب عليه قطع السعي وإتمام الطواف والإتيان بصلاته ثم إكمال السعي بأن يأتي به من حيث تذكر نقصان الطواف^(٤).
السيد الخامني: إذا ترك الطواف نسياناً وذكره قبل فوات وقته أتى به وبصلاته وأعاد السعي بعدها. وإذا ذكره بعد فوات وقته وجب عليه قضاؤه وقضاء صلاته في أي وقت أمكنه^(٥).

السيد الخوئي: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذكره قبل فوات الموالاة ولم يخرج بعد من المطاف أتى بالباقي وصح طوافه...^(٦)

* * *

الشيخ البهجة: وإذا تركه سهواً (الطواف) فعليه الإتيان به في أي وقت، وفي حال التعسر أو تعذر المباشرة تجب الاستنابة في قضاء الطواف وإذا كان قد أتى بالسعي فالأحوط له إعادته أيضاً^(٧).

الشيخ التبريزي: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذكره قبل فوات الموالاة ولم يخرج بعد

(١) المناسك، ص ١٠٥. (٢) المناسك، م ٣٢٢. (٣) المناسك، م ٣٦٤. (٤) المناسك، ص ١٢٥.

(٥) المناسك، ص ١١٢. (٦) المناسك، م ٣١٣. (٧) المناسك، ص ١١٤.

من المطاف أتى بالباقي وصحَّ طوافه وأما إذا كان تذكره بعد فوات الموالاة، أو بعد خروجه من المطاف فإن كان المنسي شوطاً واحداً أتى به وصحَّ طوافه أيضاً وإن كان المنسي أكثر من شوط واحد وأقل من أربعة فالأحوط إتمام ما نقص ثم إعادة الطواف بعد الإتمام وكذا إذا كان المنسي أربعة أو أكثر^(١).

الشيخ الصافي: س: لو نسي طواف العمرة أو أتى به ناقصاً ولم يتذكر بذلك إلا في عرفات فماذا يصنع؟

ج: إن أمكنه الرجوع إلى مكة لإتيان الطواف وإدراك الوقوف بعرفات فليرجع وإلا فله أن يأتي به بعد الرجوع من منى^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: من ترك الطواف عن سهو ونسيان صحَّ حجّه وإذا تذكر أتى بالطواف، والأحوط إستحباً أن يعيد السعي بعد ذلك أيضاً^(٤).

إذا كان مشغولاً بالسعي وتذكر في الأثناء أنه لم يقم بالطواف عاد وأتى بالطواف وأدّى صلاته خلف المقام ثم واصل السعي من حيث ترك^(٥).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من الشيخ التبريزي مدّ ظله إلى أن قال الوحيد دام ظله: وهذا الحكم يجري في ما إذا كان المنسي شوطين أو ثلاثة أيضاً على الأقوى، وإن كان المنسي أربعة أو أكثر فالأحوط الإتيان بطواف واحد بقصد الأعم من الإتمام والتمام^(٦).

العلم بنقصان الطواف في حال السعي

في التحرير م ٢٥: ... لو علم (في حال السعي) نقصان طوافه قطع وأتم ما نقص ورجع وأتم ما بقي من السعي وصحَّ لكن الأحوط فيها الإتمام والإعادة لو طاف أقل من أربعة أشواط وكذا لو سعى أقل منها فتذكر.

(٣) ص ١٠٦، م ٢٥٠.

(٢) ألف مسألة، مع الترجمة، ص ١٥٩.

(١) المناسك، م ٣١٣.

(٦) المناسك، م ٣١٠.

(٥) المناسك، ص ١١٦.

(٤) المناسك، ص ١٠٠.

السيد الخوثي: وإن كان المنسي أكثر من شوط واحد وأقل من أربعة رجع وأتم ما نقص والأولى إعادة الطواف بعد الإتمام وإن كان المنسي أربعة أو أكثر فالأحوط الإتمام ثم إعادة^(١).

السيد السيستاني: وإن كان المنسي أكثر من ثلاثة أشواط رجع وأتم ما نقص وأعاد الطواف بعد الإتمام على الأحوط^(٢).

السيد الشيرازي: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق ويضيف إلى الصورة التي نقص من طوافه: لو كان السهو أو الخلل قبل إتمام الشوط الرابع من الطواف فالأحوط إستحباً إعادة الطواف والسعي بعد الإتمام أيضاً إن أخل بالموالة^(٣).

السيد الخامشي: مضى كلامه في الفرع الماضي فراجع.

السيد الغلپايگاني: ولو فاتته الموالة وكان الطواف المنسي واجباً وكان النقص عن سهو وكان قد تمّ أربعة أشواط بنى حينئذٍ على موضع القطع بمجرّد تذكّره ذلك النقص، وإن لم يتمّ أربعة أشواط استأنف الطواف من جديد^(٤).

الشيخ البهجة: إذا نقص من طوافه سهواً فإن تذكّره قبل فوت الموالة ولم يخرج بعد من المطاف أتى بالباقي وصحّ طوافه وأما إذا كان تذكّره بعد فوت الموالة أو بعد خروجه من المطاف فإن كان المنسي شوطاً واحداً وكان بعد الشوط الرابع أتى به وصحّ طوافه أيضاً وإلا أعاد الطواف ... وإن كان المنسي أكثر من شوط واحد وأقل من أربعة رجع وأتمّ ما نقص وإن كان المنسي أربعة أو أكثر فعليه إعادة الطواف^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور إلى قوله: (فإن كان المنسي شوطاً واحداً) أتى به وصحّ طوافه أيضاً، وإن كان المنسي أكثر من شوط واحد وأقل من أربعة فالأحوط إتمام ما نقص ثم إعادة الطواف بعد الإتمام وكذا إذا كان المنسي أربعة أو أكثر^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٧).

(١) المناسك، ٣١٣م، أخذنا موضع الحاجة.

(٢) المناسك، ٣١٣م.

(٣) المناسك، ص ١٢٥م، ٣٦٥م، مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ١١٢م.

(٥) المناسك، ص ١٢٦م، ٢٩٧م.

(٦) المناسك، ٣١٣م. (٧) ص ١٠٦م، ٢٥٠م.

الشيخ المكارم: إذا نقص في الطواف الواجب عن سهو ونسيان فإن كان بعد أن أتى بأربعة أشواط عاد إلى المطاف وأتم طوافه سواء فاتت الموالاة أو لم تفت، وإذا كان ذلك قبل أن يأتي بأربعة أشواط فإن لم تفت الموالاة بعد جاز له تكميله وإلا وجب الشروع فيه من جديد^(١).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور إلى قوله دام ظله: وإن كان المنسي أربعة أو أكثر فالأحوط الإتيان بطواف واحد بقصد الأعم من الإتمام والتمام^(٢).

التكلم والضحك حال الطواف

في التحرير م ٢٦: التكلم والضحك وإنشاد الشعر لا تضر بطوافه لكنها مكروهة ويستحب فيه القراءة والدعاء وذكر الله تعالى.

السيد الغلبيگاني: مكروهات الطواف: ١ - الكلام بغير ذكر الله تعالى والدعاء وقراءة القرآن؛ ٢ - الضحك والتمطى، والتثاؤب وفرقة الأصابع وكل ما يكره في الصلاة؛ ٣ - مدافعة البول والغائط، بل الريح أيضاً؛ ٤ - الأكل والشرب^(٣).

السيد السيستاني: س: هل يجوز الأكل والشرب أثناء الطواف. ج: يجوز^(٤).

الشيخ الصافي: مستحبات الطواف: الإشتغال بالذكر والدعاء وقراءة القرآن، ترك كل ما يكره في الصلاة^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ المكارم: الكلام والضحك وحتى الأكل في حال الطواف لا يبطل الطواف ولكن الأفضل عدم التكلم في حال الطواف واجباً كان أو مستحباً إلا بذكر الله والدعاء والإتيان بهذه العبادة الكبيرة مع حضور القلب والاجتناب عن كل عمل يقلل من حضور القلب والتوجه إلى الحق سبحانه^(٧).

(١) المناسك، م ١٩٥، وقد مضى هذا قبل ذلك.

(٢) المناسك، م ٣١٠.

(٣) المناسك، ص ١١٦.

(٤) المناسك، م ٢٠٨.

(٥) المناسك، ص ١٠٦، م ٢٦.

(٦) الملحق الأول، ص ٩٤. (٥) المناسك، ص ١٠٤.

جواز الميل إلى اليمين واليسار والخلف

في التحرير م ٢٧: لا يجب في حال الطواف كون صفحة الوجه إلى القدم بل يجوز الميل إلى اليمين واليسار والعقب بصفحة وجهه...

السيد الغلپايگانی: ويكفي في تحقق جعل البيت على يساره الصدق العرفي فلا ينافي الانحراف اليسير البسيط^(١).

السيد السيستاني: س ٢١٧: هل يضر بصحة الطواف الالتفات بالرأس والرقبة إلى الكعبة أثناء الطواف مع التحفظ على كون يسار بدنه إلى جهة الكعبة؟

ج: إذا كان الالتفات يسيراً لم يضر بصحته وأما الالتفات الفاحش الموجب للنعق ورؤية جهة الخلف في الجملة فالأحوط وجوباً الاجتناب عنه^(٢).

السيد الشيرازي: لا يجب أن يكون وجه الطائف حال طوافه إلى الأمام ويجوز له النظر والالتفات يمناً وشمالاً بل له أن يلتفت إلى ورائه وينظر إليه أيضاً والظاهر صحة طوافه إذا سار حول البيت مواجهاً له أيضاً^(٣).

الشيخ التبريزي: إذا كان الالتفات بالوجه فقط فلا بأس به وصح طوافه^(٤). وفي ص ١٥٣ س: الالتفات بالرأس والرقبة إلى الكعبة أثناء الطواف مع الحفاظ على التيسر هل يضر بالطواف؟ ج: لا يضر ذلك بطوافه.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ الصافي: فلا ينافي الانحراف اليسير البسيط إذا لم يكن منافياً لذلك^(٦). الشيخ المكارم: يكفي أن يدور حول الكعبة بصورة متعارفة حتى أنه إذا واجه الكعبة بوجهه أحياناً ثم واصل سيره لم يكن فيه مانع^(٧).

(١) المناسك، ص ١١٠. (٢) الملحق الثاني، ص ١٠٥. (٣) المناسك، م ٤٠٧.

(٤) الصراط، الجزء الرابع، ص ١٧١، أخذنا موضع الحاجة. (٥) ص ١٠٦، م ٢٧. (٦) المناسك، ص ١٠٣.

(٧) المناسك، ص ٩٥ في مسألة ١٨٩.

تقبيل البيت حال الطواف

في التحرير م ٢٧: ... جاز قطع الطواف وتقبيل البيت والرجوع لإتمامه، كما جاز الجلوس والاستلقاء بينه (أي بين الطواف) بمقدار لا يضر بالموالاة العرفية وإلا فالأحوط الإتمام والإعادة.

السيد الشيرازي: لا بأس بتقبيل الكعبة ووضع اليد على جدار الحجر وعلى جدار البيت فوق الشاذروان حال الطواف كما لا إشكال في الطواف أثناء التقبيل لكعبة المقدسة^(١).

السيد السيستاني: س: شخص قبل الحجر في أثناء طوافه ثم شك بعد فراغه منه في أنه هل رجع إلى الموضع الذي وصل إليه أو تجاوزه بقليل فماذا يصنع؟
ج: يتم طوافه ولا شيء عليه^(٢).

وفي الملحق الثالث س: إذا استقبل الطائف الكعبة أو استدبرها لتعديل ثوب طوافه وشك في أنه هل توقف أثناء استقباله الكعبة أو استدبرها أو أنه كان ذلك منه في أثناء السير فما حكمه؟

ج: مرجع الشك المذكور إلى الشك في نقصان ذلك الشوط من طوافه بعد الفراغ منه فلا يعتني به^(٣).

السيد الغلپايگاني: س: رجل قبل البيت في أثناء طوافه ثم رجع وأدام الطواف ولكنه يحتمل أنه مشى خطوات في تلك الحال فما وظيفته فعلاً وحصل له هذا الإحتمال والشك بعد العمل؟ ج: طوافه محكوم بالصحة^(٤).

الشيخ البهجة: يجوز الجلوس أثناء الطواف للإستراحة ولكن لا بد أن يكون مقداره بحيث لا تفوت به الموالاة العرفية^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٦).

(١) المناسك، م ٤٢٣. (٢) الملحق الأول، م ١٧٦. (٣) الملحق، ص ١٣١، م ٢٩٨.

(٤) الآداب والأحكام، ص ٢٢٥، مع الترجمة. (٥) المناسك، م ٢٩٥. (٦) الملحق الثالث، م ٣١١.

الشيخ الصافي: نفس الترجمة التي أوردناها من السيد الكلبي يگاني^(١).
 الشيخ الفاضل: وجاز قطع الطواف وتقيل البيت والرجوع لإتمامه كما جاز الجلوس
 ... إلى آخر المتن المذكور من التحرير.
 الشيخ المكارم: قوله دام ظلّه في الفرع الماضي: حتى أنّه إذا واجه الكعبة بوجهه
 أحياناً ثمّ واصل سيره لم يكن فيه مانع.
 أقول: هذا وإن لم يكن نفس الفرع المعنون في المقام إلّا أنّه قريب بالفرع مع التسامح.



صلاة الطواف

في التحرير م ١: يجب بعد الطواف صلاة ركعتين له وتجب المبادرة إليها بعده على الأحوط وكيفية كصلاة الصبح ويجوز فيهما الإتيان بكل سورة إلا العزائم، ويستحب في الأولى التوحيد وفي الثانية الجحد وجاز الإجهار بالقراءة والإخفات.

السيد الخوئي: صلاة الطواف وهي ركعتان يؤتى بهما عقيب الطواف، مخير في قرائتها بين الجهر والإخفات، ويجب الإتيان بها قريباً من مقام إبراهيم ﷺ والأحوط بل الأظهر لزوم الإتيان بها خلف المقام... (١)

السيد الغلپايگانی: وهي ركعتان مثل فريضة الصبح يتخير المكلف فيها بين الجهر والإخفات يصلّيها بعد الطواف مباشرة ويراعي فيها الفورية العرفية بعد فراغه من الطواف على الأحوط ويصلّيها خلف مقام إبراهيم ﷺ بحيث يصدق عليه أنه صلاها عنده... (٢)

السيد السيستاني: وهي ركعتان يؤتى بهما عقيب الطواف ... مخير في قرائتها بين الجهر والإخفات ويجب الإتيان بها قريباً من مقام إبراهيم ﷺ والأظهر لزوم الإتيان بها خلف المقام... (٣)

السيد الشبيري: يجب بعد الفراغ من الطواف الإتيان بركعتين من الصلاة بعنوان

صلاة الطواف، وكيفيتها كصلاة الصبح إلا أن المصلي يكون مخيراً بين الجهر والإخفات...^(١)
السيد الخامثي: يجب بعد الطواف صلاة ركعتين له ويتخير فيها بين الجهر والإخفات ويجب التعيين في النية وكذا القربة والإخلاص، يجب أن لا يفصل بين الطواف وصلاته، وصدق الفصل وعدمه موكول إلى العرف...^(٢)

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله دام ظلّه: والأحوط لزوم الإتيان بها خلف المقام بنحو يصدق معه الصلاة عند المقام لا قربه...^(٣)
الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله في المقدار الذي أوردناه^(٤).
الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي رحمته الله في^(٥).
الشيخ الفاضل: يجب بعد الطواف صلاة ركعتين له، وتجب المبادرة إليها بعده على الأقوى... إلى آخر المتن من التحرير.
الشيخ المكارم: يجب بعد الطواف الإتيان بركعتين من الصلاة والأحوط وجوباً أن يأتي بهذه الصلاة خلف مقام إبراهيم عليه السلام ولا يجب أن يكون متصلاً به بل يكفي أن يقال عنه إنه صلى خلف مقام إبراهيم عليه السلام.^(٦)
الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله دام ظلّه: والظاهر وجوب الإتيان بها خلف المقام...^(٧)

الشك في صلاة الطواف

في التحرير م ٢: الشك في عدد الركعات موجب للبطلان ولا يبعد اعتبار الظن فيه وهذه الصلاة كسائر الفرائض في الأحكام.

السيد الشيرازي: إذا شك في ركعات صلاة الطواف بطلت ولا يبعد اعتبار الظن في الركعات ولكنه يجب الاحتياط في الظن في أفعالها وأما أحكامها وشرائطها فهي الأحكام

(١) فصل الصلاة. (٢) المناسك، ص ١١٣. (٣) المناسك، ص ١٣٢. (٤) المناسك، ص ١٦١.

(٥) المناسك، ص ١١٠. (٦) فصل الصلاة. (٧) المناسك، ص ١٣٧.

والشرايط العامة للصلوات اليومية^(١).

السيد الغلپايگاني: الشك في ركعات صلاة الطواف موجب لبطلان الصلاة ولا بد من الإعادة^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: وصورتها كصلاة الفجر ولكنه مخير في قرائتها بين الجهر والإخفات^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور^(٤).

الشيخ الفاضل: الشك في عدد الركعات موجب للبطلان ولا يبعد اعتبار الظن فيه (كما في مثل صلاة الصبح)...^(٥)

الشيخ المكارم: يجوز الجهر أو الإخفات في صلاة الطواف ولا أذان فيها ولا إقامة وهي في الأمور الأخرى مثل صلاة الصبح^(٦).

الصلاة خلف المقام

في التحرير م ٣: يجب أن تكون الصلاة عند مقام إبراهيم عليه السلام والأحوط وجوباً كونها خلفه، وكلما قرب إليه أفضل لكن لا بحيث يزاحم الناس...

السيد الخوئي: ويجب الإتيان بها قريباً من مقام إبراهيم عليه السلام والأحوط بل الأظهر لزوم الإتيان بها خلف المقام^(٧).

السيد السيستاني: والأظهر لزوم الإتيان بها خلف المقام^(٨).

السيد الغلپايگاني: ويصليها خلف مقام إبراهيم عليه السلام وهو الصخرة التي عليها أثر قدم الخليل عليه السلام قريباً منها بحيث يصدق عليه أنه صلاها عنده إن أمكنه ذلك^(٩).

السيد الخامنئي: تجب الصلاة خلف مقام إبراهيم عليه السلام قريباً منه بشرط عدم

(٣) المناسك، ص ١٣٢.

(٢) أحكام عمره، ص ٦٨، الترجمة.

(١) المناسك، م ٥١١.

(٧) المناسك، ص ١٤٤.

(٦) المناسك، م ٢١٢.

(٥) ص ١٠٧، م ٢٠.

(٤) المناسك، ص ١٦٢.

(٩) المناسك، ص ١١٦.

(٨) المناسك، ص ١٦٧.

مزاحمة الآخرين...^(١)

السيد الشيرازي: يجب الإتيان بصلاة الطواف خلف مقام إبراهيم ﷺ، ويجب أن يكون المصلي قريباً منه أيضاً إلى درجة أن يقال إنه صلى عند المقام^(٢).

الشيخ البهجة: والأحوط لزوم الإتيان بها خلف المقام بنحو يصدق معه الصلاة عند المقام لا قربه، وفي صورة عدم التمكن والبعد المفرط يأتي بها إلى أحد جانبيه وإذا لم يكن ذلك ممكناً أيضاً يراعي الأقرب فالأقرب إلى خلف المقام وجانبه مع مراعاة الاحتياط، وفي صورة دوران الأمر بين بعض مراتب الخلف وأحد الجانبين يحتاط بالجمع في الصلاة بل بالإعادة بعد التمكن من الصلاة خلف المقام حتى لو كان ذلك في آخر وقت الإمكان^(٣).

الشيخ التبريزي: والأحوط بل الأظهر لزوم الإتيان بها خلف المقام^(٤).
الشيخ الصافي: يصلي هاتين الركعتين خلف مقام إبراهيم ﷺ بحيث يصدق عليه أنه صلاها عنده إن أمكنه ذلك.
وفي الفارسي: بايد تا آخر مسجد الحرام نماز طواف خلف مقام يا جانين آن خوانده شود^(٥).

الشيخ الفاضل: يجب أن تكون الصلاة عند مقام إبراهيم ﷺ والأحوط بل الأظهر أن تكون خلفه^(٦).

الشيخ المكارم: والأحوط وجوباً أن يأتي بهذه الصلاة خلف مقام إبراهيم ﷺ ولا يجب أن يكون متصلاً به بل يكفي أن يقال عنه إنه صلى خلف مقام إبراهيم ﷺ^(٧).
الشيخ الوحيد: والظاهر وجوب الإتيان بها خلف المقام^(٨).
الشيخ النوري: يجب الإتيان بها خلف المقام إن لم يكن فيه حرج وإن كان الإتيان بها خلف المقام موجباً للخرج في أي مكان من المسجد الحرام مجزئ^(٩).

(١) المناسك، ص ١١٤. (٢) المناسك، ص ١٧٠. (٣) المناسك، ص ١٣٢. (٤) المناسك، ص ١٦٢.

(٥) الألف مسألة، ص ١٧١. (٦) م ٣، فصل الصلاة. (٧) المناسك، م ٢٠٩. (٨) المناسك، ص ١٣٧.

(٩) المناسك، ص ١٥٢، مع التلخيص، وفي رسالة ١٠٠١ مسألة، ص ١١٤.

ولو تعذر الخلف

في التحرير م ٣: ... ولو تعذر الخلف للازدحام أتى عنده من اليمين أو اليسار، ولو لم يمكنه أن يصلي عنده يختار الأقرب من الجانبين والخلف ومع التساوي يختار الخلف... السيد الخوئي: فإن لم يتمكن فيصل في أي مكان من المسجد مراعيًا الأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط^(١).

السيد الخامشي: فإن لم يتمكن من ذلك صلى في المسجد الحرام خلف المقام ولو بعيداً عنه بل لا يبعد الاجتزاء بإتيانها في أي موضع من المسجد الحرام^(٢).

السيد الغلپايگاني: وإن لم يتمكن من الصلاة خلف المقام صلاتها عنده من أحد الجانبين وإن لم يتيسر له ذلك أيضاً يصليها حيث شاء من المسجد الحرام ضمن الحدود التي كانت في زمن النبي ﷺ مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلى خلف المقام^(٣).

السيد الشيرازي: لا تجب مراعاة هذا الشرط في حال الزحام بل يكفي الإتيان بها في كل موضع يتفادى به الزحام ولكن بشرط أن تكون الصلاة خلف المقام بأن يجعل المقام أمامه، ولا تصح الصلاة على يمين المقام أو شماله وإن كان أقرب إليه^(٤).

السيد السيستاني: فإن لم يتمكن من ذلك فالأحوط أن يجمع بين الصلاة عنده في أحد جانبيه وبين الصلاة خلفه بعيداً عنه ومع تعذر الجمع يكتفي بالممكن منها ومع تعذرهما معاً يصلي في أي مكان من المسجد مراعيًا للأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط الأولى... أما الطواف المستحب فيجوز الإتيان بصلاته في أي موضع من المسجد اختياراً^(٥).

الشيخ البهجة: وفي صورة عدم التمكن والبعد المفرط يأتي بها إلى أحد جانبيه...^(٦)
الشيخ التبريزي: فإن لم يتمكن (من الخلف) فيصل في أي مكان من المسجد مراعيًا الأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط هذا في طواف الفريضة أما في الطواف المستحب

(١) المناسك، ص ١٤٤. (٢) المناسك، ص ١١٤. (٣) المناسك، ص ١١٧. (٤) المناسك، ص ١٧٠.

(٥) المناسك، ص ١٦٨. (٦) وقد مضى في الفرع السابق.

الشيخ التبريزي: فإن لم يتمكن (من الخلف) فيصلّي في أي مكان من المسجد مراعيًا الأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط هذا في طواف الفريضة أمّا في الطواف المستحب فيجوز الإتيان بصلاته في أي موضع من المسجد اختياراً^(١).

الشيخ الصافي: وإن لم يتمكن من الصلاة خلف المقام صلاًها عنده في أحد جانبيه^(٢) ومضى كلامه في مناسكه الفارسي في الفرع الماضي.

الشيخ الفاضل: ولو تعذر الخلف أتى عنده من اليمين أو اليسار ولو لم يمكنه أن يصلّي عنده يختار الأقرب من الخلف على الأحوط^(٣).

الشيخ المكارم: إذا كان الزحام شديداً يجوز الإتيان بهذه الصلاة على أحد جانبي المقام أو خلفه مع فاصلة... ولا ضرورة إلى إيجاد طوق حول المصلّي حتى يأتي بصلاة الطواف قريباً من المقام بل لا يخلو عن اشكال إذا كان مزاحمة للطائفين أو لسائر المصلّين^(٤).

الشيخ الوحيد: ومع عدم التمكن من الإتيان بها قريباً من المقام يجوز الإتيان بها خلف المقام إلى ما يقرب من ظلال المسجد^(٥).

الشيخ النوري: مضى كلامه في الفرع الماضي فراجع.

الصلاة في طرفي المقام

في التحرير م ٣: ... ولو كان الطرفان أقرب من الخلف لكن خرج الجميع عن صدق كونها عنده لا يبعد الاكتفاء بالخلف لكنّ الاحوط إتيان صلاة أخرى في أحد الجانبين مع رعاية الأقربيّة والأحوط إعادة الصلاة مع الإمكان خلف المقام لو تمكّن بعدها إلى أن يضيق وقت السعي.

السيد الغلپايگانی: وإن لم يتيسّر له (أحد الجانبين أيضاً) حيث شاء من المسجد الحرام مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلى خلف المقام^(٦).

السيد الخوئي: فإن لم يتمكن من خلف المقام فيصلّي في أي مكان من المسجد مراعيًا

(١) المناسك، ص ١٦٢. (٢) المناسك، ص ١١٠. (٣) التحرير مع التعليقة. (٤) في ضمن مسألة ٢١٠.

(٥) المناسك، ص ١٣٧. (٦) أخذنا موضع العاجزة ص ١١٧.

الأقرب فالأقرب إلى المقام على الأحوط^(١).

وفي الصراط س: هل يشترط القرب من مقام إبراهيم عليه السلام عن خلفه أم لا؟

ج: نعم يصلي قربه وخلفه مهما أمكن ومراعات الأقرب فالأقرب من خلفه^(٢).

وفي الجزء الثالث، س: لو لم يتمكن من الصلاة خلف المقام فصلّى بعيداً ثم أمكنه قبل السعي فهل يجب عليه إعادة الصلاة؟

ج: لا تجب الإعادة.

س: بعض الحجاج يعملون حلقة ويصلّون خلف المقام هل يجوز ذلك؟

ج: لا يجوز.

س: لو أمكن الحاج أن يصلي في الحلقة هل يصلي داخلها أم لا في فرض أنها

عملت من غيره؟

ج: يجوز اختياراً ترك الصلاة في الحلقة لكفاءة الصلاة خلف المقام اختياراً وإن كان

بعيداً^(٣).

السيد السيستاني: فإن لم يتمكن من ذلك فالأحوط أن يجمع بين الصلاة في أحد

جانبيه وبين الصلاة خلفه بعيداً عنه...^(٤)

السيد الشبيري: لا تصح الصلاة على عيين المقام أو شماله وإن كان أقرب إليه^(٥).

السيد الخامثي: واجب است كه نماز [طواف] پشت مقام ابراهيم عليه السلام و -

در صورت عدم ایجاد زحمت برای دیگران - نزدیک به مقام اقامه شود؛ و در صورتی که

این امر میسر نشود، می تواند آن را در مسجد الحرام، پشت مقام و با فاصله از آن،

به جا آورد، هر چند بعید نیست، که اقامه نماز طواف در هر نقطه از مسجد الحرام (که

نماز پشت مقام بر آن صدق کند) صحیح و مجزی باشد.^(٦)

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور في الفرع الماضي فراجع - وفي صورة عدم التمكن

(١) المناسك، ص ١٤٤. (٢) القسم الثاني، ص ٢٣٩. (٣) الصراط، ج ٣، ص ١٧٢ و ص ١٧٣.

(٤) المناسك، ص ١٦٨. (٥) المناسك، ص ١٧٠ وقد مضى كلامه دام ظله في الفرع الماضي.

(٦) مناسك فارسي، ٢٩٠ م.

والبعد المفرط يأتي بها إلى أحد جانبيه^(١) .

الشيخ التبريزي: س: هل يجوز إتيان صلاة الطواف طرفي المقام؟

ج: الأحوط تركه مع تيسر الخلف وإذا لم يتمكن من الصلاة خلف المقام يصلي في أحد طرفيه^(٢) .

الشيخ الصافي: نحو ما مضى من السيد الغلپايگاني^(٣): إن لم يتمكن من الصلاة خلف المقام صلاتها عنده في أحد جانبيه فإن لم يتيسر له ذلك أيضاً يصلها حيث شاء من المسجد الحرام ضمن الحدود التي كانت في زمن النبي^(٤) مع مراعات الأقرب فالأقرب إلى خلف المقام^(٥) .

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما علق على قول الماتن: (والأحوط إعادة الصلاة) بقوله: أولى.

الشيخ المكارم: مضى كلامه دام ظله في الفرع الماضي فراجع.

الشيخ الوحيد: وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً صلى قريباً منه في أحد جانبيه على الأحوط، ومع عدم التمكن منه أيضاً يصلي في أي مكان من المسجد^(٦) .
الشيخ النوري: ... مضى كلامه دام ظله.

نسيان صلاة الطواف

في التحرير م ٤: لو نسي الصلاة أتى بها أينما تذكر عند المقام، ولو تذكر بين السعي رجع وصلى ثم أتم السعي من حيث قطعه وصح...

السيد الخوئي: إذا نسي صلاة الطواف وذكرها بعد السعي أتى بها ولا تجب إعادة السعي بعدها وإذا ذكرها في أثناء السعي قطعه وأتى بالصلاة في المقام ثم رجع وأتم السعي حيثما قطع...^(٧)

السيد الغلپايگاني: ولو نسي صلاة الطواف يجب عليه الإتيان بهامتي ما تذكر ولا يجب عليه إعادة السعي هذا إذا كان في مكة ولو لم يتذكر إلا بعد خروجه من مكة فالأحوط

(١) المناسك، ص ١٣٢. (٢) الصراط، ج ٤، ص ١٧٦. (٣) المناسك، ص ١١٠. (٤) المناسك، ص ١٣٧.

(٥) المناسك، ص ٣٢٩.

أن يرجع ليصلّيها خلف المقام إن لم يستلزم ذلك مشقة وإلا صلاها حيث شاء... (١).
 السيد الشيرازي: لو نسي صلاة الطواف أو تبين بطلانها كما لو صلاها في حاجر
 إسماعيل عليه السلام جهلاً أو سهواً فتذكر أثناء السعي تركه وصلى ثم أتم السعي من موضع القطع (٢).
 السيد الخامني: وأمّا إذا تركها سهواً فإن لم يتعد عن مكة المكرمة ولم يكن العود
 إليها للإتيان بها في محلّها شاقاً عليه رجع إلى المسجد الحرام وأتى بها في محلّها وإذا تذكرها
 في أثناء السعي قطع السعي وأتى بها في محلّها ثم رجع وأتم السعي من حيث قطعه (٣).
 السيد السيستاني: إذا نسي صلاة الطواف وذكرها بعد الإتيان بالأعمال المترتبة عليها
 كالسعي أتى بها ولم تجب إعادة تلك الأعمال وإن كانت الإعادة أحوط (٤).

* * *

الشيخ البهجة: إذا نسي صلاة الطواف وذكرها بعد السعي أتى بها فوراً والظاهر أنه
 لا تجب إعادة السعي وغيره بعدها وإن كانت الإعادة أحوط وإذا ذكرها في أثناء السعي،
 قطعه وأتى بالصلاة في المقام ثم أعاد السعي (٥).
 الشيخ التبريزي: إذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي قضاءها (٦).
 الشيخ الصافي: ... در مناسك فارسي هم متعرض اين فرع نشدند.
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير في المقدار المذكور (٧).
 الشيخ المكارم: إذا نسي صلاة الطواف ثم تذكر في أثناء السعي، ترك السعي من
 حيث هو وعاد إلى المسجد وصلى صلاة الطواف ثم عاد إلى المسعى وأتم سعيه من حيث
 ترك (لا أن يستأنف من جديد) (٨).
 الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي عليه السلام مع إضافة قوله دام ظله: وإن كان
 للترخيص له في أن يتم سعيه ثم يأتي بالصلاة وجه (٩).
 الشيخ النوري: إذا نسي صلاة الطواف وذكرها بعد السعي أتى بها ولا تجب إعادة
 السعي (١٠).

(١) المناسك، ص ١١٧. (٢) المناسك، ص ١٧٣. (٣) المناسك، م ٢١٦، ص ١١٤.

(٤) المناسك، م ٣٢٩. (٥) المناسك، م ٣١٣. (٦) المناسك، ص ١٦٣. (٧) م ٤، ص ١٠٧.

(٨) المناسك، م ٢١٥. (٩) المناسك، م ٣٢٦. (١٠) المناسك، ص ١٥٣.

عدم لزوم الإعادة

في التحرير م ٤: ... لو تذكر بعد الأعمال المترتبة عليها لا تجب إعادتها بعدها، ولو تذكر في محل يشق عليه الرجوع إلى المسجد الحرام صلى في مكانه ولو كان بلداً آخر، ولا يجب الرجوع إلى الحرم ولو كان سهلاً والجاهل بالحكم بحكم الناسي في جميع الأحكام.

السيد الخوئي: وإذا ذكرها بعد خروجه من مكة لزمه الرجوع والإتيان بها في محلها وإن لم يتمكن من الرجوع أتى بها في أي موضع ذكرها فيه... (١).
السيد الغلپايگاني: فالأحوط أن يرجع إن لم يستلزم ذلك مشقة وإلا صلاها حيث شاء... (٢).

السيد الشبيري: من نسي صلاة الطواف وذكرها بعد الفراغ من الأعمال فإن كان في مكة عاد إلى المسجد وصلّاها خلف المقام، وإن كان في حوالها وضواحيها فالأحوط وجوباً في حقّه ذلك وإن ذكرها بعد الابتعاد عن حوالها أيضاً يكون مخيراً بين أن يعود بنفسه إلى المسجد الحرام ويصلّيها خلف المقام وهو الأفضل، وبين أن يستنيب غيره ليصلّي عنه خلفه وهذا دون الأول في الفضل وبين أن يأتي بها في مكانه (٣).
وفي مسألة ٥١٤: إذا ذكرها بعد الأعمال المترتبة أتى بها ولا حاجة إلى إعادة الأعمال اللاحقة عليه (٤).

السيد الخامنتي: وإن تذكرها بعد ما ابتعد عن مكة المكّمة أتى بها في الموضع الذي ذكرها فيه (٥).

السيد السيستاني: إذا نسي صلاة الطواف وذكرها بعد الإتيان بالأعمال المترتبة عليها كالسعي أتى بها ولم تجب إعادة تلك الأعمال بعدها، نعم إذا ذكرها في أثناء السعي قطعه وأتى بالصلاة خلف المقام ثم رجع وأتم السعي حينئذ قطع وإذا ذكرها بعد خروجه من مكة فالأحوط له الرجوع والإتيان بها في محلّها إذا لم يستلزم ذلك مشقة وإلا أتى بها في

(١) المناسك، م ٣٢٩. (٢) المناسك، ص ١١٧. (٣) المناسك، ص ١٧٣. (٤) مع التلخيص.

(٥) في مسألة ٢١٦.

أي موضع ذكرها فيه ولا يجب عليه الرجوع إلى الحرم وإن كان متمكناً من ذلك، وحكم التارك لصلاة الطواف جهلاً بحكم الناسي ولا فرق في الجاهل بين القاصر والمقصر^(١).

* * *

الشيخ البهجة: وإذا ذكرها بعد خروجه من مكة لزمه الرجوع والإتيان بها في محلها فإن لم يتمكن من الرجوع أو كان ذلك شاقاً عليه أتى بها في أي موضع ذكرها فيه، ويرى البعض لزوم الاستنابة في صورة تعذر العودة إلى المقام وعليه فالأحوط الجمع بين قضاءها حيث يتذكرها والاستنابة في إتيانها عند المقام^(٢).

الشيخ التبريزي: وإذا ذكرها بعد خروجه من مكة لزمه الرجوع والإتيان بها في محلها وإن لم يتمكن من الرجوع أتى بها في أي موضع ذكرها فيه نعم إذا تمكّن من الرجوع إلى الحرم رجع إليه وأتى بالصلاة فيه على الأحوط وحكم التارك لصلاة الطواف جهلاً بحكم الناسي ولا فرق في الجاهل بين القاصر والمقصر^(٣).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلا ما علق على قول الماتن: (في محل يشقّ عليه الرجوع) فإنه علق عليه بقوله: غير منى وأما إذا كان تذكره بمنى فيتخير بين أن يصلي فيه وبين الاستنابة، وإلا ما علق على قول الماتن: (لا يجب الرجوع) فإنه علق عليه بقوله: نعم هو أحوط^(٤).

الشيخ المكارم: وإذا شقت عليه العود صلى حيث هو حتى إذا كان في وطنه^(٥) (في صورة ترك الطواف سهواً أو جهلاً).

الشيخ الوحيد: وإذا ذكرها بعد خروجه من مكة فإن كان الخروج لإتيان بقية أعمال الحج وتذكر الصلاة في منى فالأقوى التخيير بين الإتيان بمنى والرجوع ثم إتيانها عند المقام وإن كان الثاني أحوط وإن ارتحل من مكة وتذكر فإن كان قد مضى قليلاً فليرجع ويصلها عند المقام وإلا يأت بها في أي موضع ذكرها فيه أو يستنيب^(٦)... وحكم التارك لصلاة الطواف جهلاً قصوراً كان أو تقصيراً بحكم الناسي^(٧).

(١) المناسك، ٣٢٩م. (٢) المناسك، ص ١٣٣. (٣) المناسك، ص ١٦٣. (٤) ص ١٠٧م. ٤٠١٠٧

(٥) ٢١٤م. (٦) المناسك، ص ١٣٨. (٧) المناسك، ص ١٣٩.

الشيخ النووي: وإذا ذكرها بعد خروجه من مكة لزومه الرجوع والإتيان بها في محلها فإن لم يتمكن من الرجوع أتى بها في أي موضع ذكرها...^(١).

لو مات قضي عنه ولده

في التحرير م ٥: لو مات وكان عليه صلاة الطواف يجب على ولده الأكبر القضاء. السيد الخوئي: إذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي قضاؤها^(٢). السيد الكلبيكاني: ولو مات قبل أن يقضي هذه الصلاة تعين على الولي قضاءها عنه مثل سائر صلواته الفائتة^(٣).

السيد الشبيري: وأما أحكامها وشروطها فهي الأحكام والشروط العامة للصلوات اليومية^(٤).

أقول: ومن الأحكام قضاءها إذا مات ولم يقضها.

السيد السيستاني: إذا مات الشخص وعليه صلاة الطواف فالأحوط وجوباً أن يقضها عنه ولده الأكبر مع توفر الشروط المذكورة في باب قضاء الصلوات^(٥).

الشيخ البهجة: إذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي قضاؤها^(٦).

الشيخ التبريزي: إذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي قضاؤها^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٨).

الشيخ المكارم: وإذا مات ولم يؤد صلاة الطواف قضي عنه وليه ولو قضاها عنه غير الولي كفى أيضاً^(٩).

الشيخ الوحيد: إذا ترك صلاة الطواف ناسياً أو جهلاً قصوراً أو تقصيراً حتى مات

(١) المناسك، ص ١٥٣. (٢) المناسك، م ٣٣٠. (٣) المناسك، ص ١١٧. (٤) المناسك، م ٥٥١.

(٥) المناسك، م ٣٣٠. (٦) المناسك، م ٣٦٤. (٧) المناسك، م ٣٣٠. (٨) م ٥٥، ص ١٠٨.

(٩) المناسك، م ٢١٥.

وجب على الولي قضاؤها^(١).

الشيخ النوري: إذا نسي صلاة الطواف حتى مات وجب على الولي قضاؤها^(٢).

لو لم يتمكن من القراءة الصحيحة

في التحرير م ٦: لو لم يتمكن من القراءة الصحيحة ولم يتمكن من التعلم صلى بما أمكنه وصحت، ولو أمكن تلقيه فالأحوط ذلك والأحوط الاقتداء بشخص عادل لكن لا يكتفي به كما لا يكتفي بالنائب.

السيد الخوئي: إذا كان في قراءة المصلي لحن فإن لم يكن متمكناً من تصحيحها فلا إشكال في اجتزائه بما تمكّن منه في صلاة الطواف وغيرها وأما إذا تمكّن من التصحيح لزمه ذلك فإن أهمل حتى ضاق الوقت عن تصحيحها فالأحوط أن يأتي بصلاة الطواف حسب إمكانه وأن يصلّيها جماعة ويستنيب لها أيضاً^(٣).

السيد الغلبي گاني: الفرع بطوله إلى قوله طاب ثراه: وإن لم يتمكن من الأمرين (التعلم أو تلقين المعلم) فالأحوط حينئذ أن يجمع بين الصلاة بقراءة الملهونة والاقتداء بمن يصلّي صلاة الطواف من المؤمنين الجامع لشروط الإمام إن أمكنه ذلك وإلا فيقتدي بمن يصلّي اليومية من المؤمنين كذلك برجاء المطلبية والأولى والأحوط أن يضم إلى صلاته الاستنابة...^(٤).

السيد السيستاني: فإن لم يكن متمكناً من تصحيحها أجزأه قراءة الحمد على الوجه الملهون إذا كان يحسن منها مقداراً معتداً به وإلا فالأحوط أن يضم إلى قرائته ملهونة قراءة شيء يحسنه من سائر القرآن وإلا فالتسبيح وإذا ضاق الوقت عن تعلم جميعه فإن تعلم بعضه بمقدار معتد به قرأه وإن لم يتعلم بعضه أيضاً قرأ من سائر القرآن بمقدار يصدق عليه قراءة القرآن عرفاً وإن لم يعرف أجزأه أن يسبح؛ هذا في الحمد وأما السورة فالظاهر سقوطها عن الجاهل بها مع العجز عن التعلم ثم إن ما ذكره حكم كل من لم

يتمكن من القراءة الصحيحة وإن كان ذلك بسوء اختياره^(١).

السيد الشبيري: من كان في صلاته لحن وكان قادراً على تصحيحه كلاً أو بعضاً فإن بنى من أول الأمر على عدم تصحيحه والإتيان بصلاة الإحرام مع هذا اللحن لم ينعقد إحرامه فيبطل جميع نسكه وأما لو كان بانياً على تصحيح قرائته حين الإحرام وكان إحرامه في آخر أزمته ثم عدل وتهاون فلم يتعلم صح إحرامه ولكن عليه أن يؤخر الطواف وصلاته والسعي والتقصير أيضاً إلى آخر أزمته الإمكان ليصح قرائته^(٢).

وقال دام ظله: بعد فرع طويل: من لا يتيسر له تصحيح شيء من قرائته حتى ولو أخر الطواف إلى ضيق وقته لم يجب عليه تأخير طوافه^(٣).

الشيخ البهجة: من لم يكن يعرف واجبات الصلاة من قرائته وغيرها فعمرته باطلة وكذلك حجّه فلا تبرأ ذمته إذن من حجة الإسلام، لذا يجب على المكلف أن يصحح صلاته في جميع الأوقات خصوصاً عند إرادة الحج إلى بيت الله الحرام وإذا تمكّن من الجماعة فليأت بصلاة الطواف في المقام جماعة ليتخلّص من تشويش قراءة الحمد والسورة^(٤).

وفي المناسك الفارسي: اگر امکان جماعت نباشد عمل به وظیفه نماز روزانه کافی است^(٥).

الشيخ التبريزي: فإن لم يكن متمكناً من تصحيحها فلا إشكال في اجتزائه بما يتمكن منه في صلاة الطواف وغيرها وأما إذا تمكّن من التصحيح لزمه ذلك فإن أهل حتى ضاق الوقت عن تصحيحها فالأحوط أن يأتي بصلاة الطواف حسب إمكانه وأن يصلّيها جماعة ويستنيب لها أيضاً^(٦).

الشيخ الصافي: في الجواب عن السؤال ٥٥٤: اگر در وقت عمل متمکن از صحیح کردن قرائت نبوده همان نحوی که متمکن بوده کفایت بعید نیست ولی فعلاً که متمکن

(١) المناسك، ٣٣١م. (٢) المناسك، ٥١٧م. (٣) المناسك، ٥٢٠م. (٤) المناسك، ٣١٥م.

(٥) المناسك، ص ١٣٨، طبع اخیر. (٦) المناسك، ٣٣١م.

از صحیح کردن است بعد از تصحیح احتیاطاً نمازهای طواف را در ولایت خود بخواند و اگر فعلاً هم نمی تواند صحیح نماید در ولایت خود نایب بگیرد که به نیابت او بخواند^(۱).

الشیخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(۲).

الشیخ المکارم: ولكن إذا لم يتمكن من القراءة بصورة صحيحة بسبب الأمية أو لأسباب أخرى رغم السعي والجهد اللازم كفاه المقدار الذي يقدر عليه، إذا تمكن من التعلم ولكنه قصر عصى ولكن إذا ضاق الوقت ولم تبق فرصة للتعلم وجب أن يأتي بصلاة الطواف بالمقدار الذي يقدر عليه ولا حاجة إلى الاستنابة، وفي الاتيان بصلاة الطواف جماعة إشكال^(۳).

الشيخ الوحيد: فإن لم يتمكن منها (التصحیح أو التلقين حال فعل الصلاة) حتى ضاق الوقت عن تصحيحها فعليه أن يأتي بصلاة الطواف بقرائته الملحونة والأحسوط وجوباً أن يصلّيها جماعة ويستنيب أيضاً^(۴).

الشيخ النوري: وأما إذا تمكن من التصحيح لزمه ذلك فإن أهمل حتى ضاق الوقت عن التصحيح فالأقوى أيضاً الإجزاء بصلاة الطواف حسب إمكانه^(۵).

(۱) ألف مسألة، ص ۱۷۳

(۲) (۲) ۶م، ص ۱۰۸

(۳) المناسك، م ۲۱۹

(۴) المناسك، م ۳۲۸

(۵) أخذنا موضع الحاجة، ص ۱۵۴



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

السعي

في التحرير م ١: يجب بعد ركعتي الطواف السعي بين الصفا والمروة ويجب أن يكون سبعة أشواط من الصفا إلى المروة شوط ومنها إليه شوط آخر ويجب البداية بالصفا والختم بالمروة ولو عكس بطل وتجب الإعادة أينما تذكر ولو بين السعي.

السيد الخوئي: السعي أيضاً من الأركان فلو تركه عمداً بطل حجّه سواء في ذلك العلم بالحكم والجهل به^(١).

السيد الكلبيكاني: والسعي مرّة واحدة فقط سبعة أشواط بين الصفا والمروة بعد صلاة الطواف وهو ركن تبطل العمرة والحج بتعمّد تركه وإن كان عن جهل^(٢).

السيد السيستاني: السعي سبعة أشواط يبتدأ الشوط الأول من الصفا وينتهي بالمروة، والشوط الثاني عكس ذلك والشوط الثالث مثل الأول وهكذا إلى أن يتم السعي في الشوط السابع بالمروة^(٣).

السيد الشيرازي: الواجب الرابع من واجبات عمرة التمتع، السعي بين الصفا والمروة سبع مرات^(٤).

السيد الخامشي: يجب بعد ركعتي الطواف السعي بين الصفا والمروة والسعي هو السير من الصفا إلى المروة على أن يبدأ بالصفا ويختم الشوط الأول بالمروة ثم يقطع الشوط

الثاني منها إلى الصفا وهكذا إلى سبعة أشواط... (١).

الشيخ البهجة: وهو أيضاً من الأركان، يبدأ بالسعي من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروة وهذا يعدّ شوطاً واحداً فيكون الإياب شوطاً آخر وهكذا يصنع إلى أن يختم السعي بالشوط السابع في المروة... (٢).

الشيخ التبريزي: وهو الرابع من واجبات عمرة التمتع وهو أيضاً من الأركان فلو تركه عمداً بطل حجّه سواء في ذلك العلم بالحكم والجهل به... (٣).

الشيخ الصافي: السعي واجب في عمرة التمتع بل هو واجب في كل إحرام سواء كان للحج أو العمرة، والسعي عبارة عن سبعة أشواط ذهاباً وإياباً بين الصفا والمروة بعد صلاة الطواف (٤).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير مع إضافة تعليقة في آخر الفرع بقوله: وكذا في صورة ارتفاع الجهل (٥).

الشيخ المكارم: السعي بين الصفا والمروة من واجبات عمرة التمتع (٦).

الشيخ الوحيد: الرابع من واجبات عمرة التمتع السعي (٧).

الابتداء بالجزء الأول من الصفا

في التحرير م ٢: يجب على الأحوط أن يكون الابتداء بالسعي من أول جزء من الصفا، فلو صعد إلى بعض الدرج في الجبل وشرع كفى ويجب الختم بأول جزء من المروة وكفى الصعود إلى بعض الدرج ويجوز السعي ماشياً وراكباً والأفضل المشي.

السيد الخوئي: يبدأ بالسعي من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروة وهذا يعدّ شوطاً واحداً ثم يبدأ من المروة راجعاً إلى الصفا إلى أن يصل إليه فيكون الإياب شوطاً آخر وهكذا يصنع إلى أن يختم السعي بالشوط السابع في المروة (٨).

(١) المناسك، ص ١١٧. (٢) المناسك، ص ١٣٥. (٣) المناسك، ص ١٦٤. (٤) فصل السعي.

(٥) م ١٠٨، ص ١٠٨. (٦) فصل السعي. (٧) فصل السعي. (٨) المناسك، م ٣٣٥.

السيد الغلپایگانی: يجب أن يكون شروع السعي من جبل الصفا ولكن لا يلزم الصعود على الجبل ويكفي أن يكون من أول جزء من الجبل وفي زماننا هذا مفروش بالحجر الرخام ويجب أن يكون الختم بجبل مروء ولو عكس السعي ولو كان عن سهو بطل سعيه^(١).

السيد السيستاني: ويعتبر فيه استيعاب تمام المسافة الواقعة بين الجبلين في كل شوط ولا يجب الصعود عليهما وإن كان ذلك أولى وأحوط.

وفي الملحق الثاني: س: بداية الصفا والمروة غير واضحة بعد أن كسيت بالرخام فهل يكفي البدء من الجبل إلى الجبل مع قصد البدء من أول الصفا إلى أول المروة واقعاً؟ ج: يكفي^(٢).

السيد الشيرازي: بما اعتبر في السعي أن يكون الابتداء بالصفا والانتها بالمروة^(٣)... يجب أن يبدأ السعي من جبل الصفا ويختم بعد سبعة أشواط بالمروة... يجب أن يسعى من مقدمة جبل الصفا ويختم كل شوط بمقدمة الجبل المقابل له ولا ضير في الصعود على الجبل ليحصل له الاطمینان ببلوغه^(٤).

الشيخ البهجة: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي فراجع^(٥).
الشيخ التبريزي: يبدأ بالسعي من أول جزء من الصفا ثم يذهب بعد ذلك إلى المروة وهذا يعد شوطاً واحداً ثم يبدأ من المروة راجعاً إلى الصفا إلى أن يصل إليه فيكون الإياب شوطاً آخر...^(٦).

الشيخ الصافي: الابتداء من الصفا ويتحقق ذلك بالصاق عقبه به والأحوط إلصاق العقبين والبدن به والختم بالمروة ويتحقق ذلك أيضاً بأن يلصق بها أصابع قدمه والأحوط إلصاق القدمين والبدن كما في الصفا^(٧).

الشيخ الفاضل: يجب على الأحوط أن يكون الابتداء بالسعي من أول جزء من

(٤) المناسك، ص ١٨٢

(٣) المناسك، ص ١٨٠

(٢) الملحق الثاني، ص ١٣٥

(١) آداب، الترجمة، ص ٢٦٢

(٧) المناسك، ص ١١٥

(٦) المناسك، ص ١٦٥

(٥) المناسك، ص ٢١٨م

الصفاء فلو صعد إلى بعض الدرج في الجبل كفى (ويكفي في هذا الزمان الذي لا تكون الدرج باقية، الشروع من أول جزء مرتفع من الصفا والختم بأول جزء كذلك من المروة وعليه فلا إشكال في السعي مع المراكب النقلية المتداولة في هذا الزمان...^(١)).

الشيخ المكارم: يبدأ المشي من جبل الصفا متجهاً نحو المروة ثم يعود من المروة إلى الصفا إلى سبع مرات وكلّ ذهاب يعدّ شوطاً وكلّ عودة شوطاً...^(٢).

الشيخ الوحيد: ويجب فيه البدء بالسعي من الصفا فيذهب إلى المروة وهذا يعدّ شوطاً واحداً...^(٣).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي رحمته الله مع قوله دام ظله: على الأحوط^(٤).

جواز السعي راكباً

في التحرير م ٢: ... ويجوز السعي ماشياً وراكباً والأفضل المشي.

السيد الخوئي: لا يعتبر في السعي المشي راجلاً فيجوز السعي راكباً على حيوان أو على متن إنسان أو غير ذلك^(٥).

السيد الخامثي: در صورت توانایی، هر کس باید سعی را شخصاً انجام دهد و انجام سعی به صورت پیاده یا سواره اشکال ندارد، ولی پیاده راه رفتن افضل است، و اگر راه رفتن خودش بر وی متعذر باشد، باید از دیگران کمک بگیرد تا او را با کول کردن یا به نحو دیگر سعی دهند، و اگر آن هم برایش متعذر بود، باید نائب بگیرد.^(٦)
السيد الغلپایگانی: يجوز السعي اختياراً راكباً وفي المحمل ولكن السعي ماشياً أفضل^(٧).
السيد السيستاني: لا يعتبر في السعي أن يكون ماشياً فيجوز السعي راكباً على حيوان أو غيره ولكن المشي أفضل^(٨).

السيد الشبيري: ينبغي أن يكون السعي ماشياً وإن كان السعي بالوسائل النقلية كالعربة والحيوان صحيحاً أيضاً ولكن يشترط أن يقودها بنفسه مع الإمكان وإلا بطل

(١) المتن مع التعليقة. (٢) فصل السعي. (٣) فصل السعي. (٤) المناسك، ص ١٥٥.

(٥) المناسك، م ٣٣٧. (٦) مناسك فارسي، م ٣٠٧. (٧) أحكام عمره، ص ٧٤، مع الترجمة.

(٨) المناسك، م ٣٣٧.

السعي على الأحوط وجوباً^(١).

الشيخ البهجة: لا يعتبر في السعي المشي راجلاً فيجوز السعي راكباً على حيوان أو على متن انسان أو غير ذلك...^(٢).

الشيخ التبريزي: لا يعتبر في السعي المشي راجلاً فيجوز السعي راكباً على حيوان أو على متن انسان أو غير ذلك^(٣).

الشيخ الفاضل: ويجوز السعي ماشياً وراكباً والأفضل المشي^(٤).

الشيخ المكارم: الثالث من المستحبات: يجوز الإتيان بالسعي راجلاً أو راكباً سواء كان قادراً أو مريضاً وعاجزاً ولكن الأفضل للقادر على المشي السعي راجلاً^(٥).

الشيخ الوحيد: يعتبر في السعي العدد بأن يقطع المسافة التي بين الصفا والمروة سبع مرّات^(٦).



عدم اعتبار الطهارة في السعي

في التحرير م ٣: لا يعتبر الطهارة من الحدث ولا الخبث ولا ستر العورة في السعي وإن كان الأحوط الطهارة من الحدث.

السيد الخوئي: ولا يعتبر فيه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث والأولى رعاية الطهارة فيه^(٧).

السيد الخامثي: لا يشترط في السعي الطهارة من الحدث والخبث^(٨).

السيد الكلپايگاني: لا يشترط في السعي الطهارة من الحدث والخبث ولكن يستحب رعاية ذلك^(٩).

السيد السيستاني: ولا يعتبر فيه ستر العورة و الطهارة من الحدث أو الخبث والأولى

(١) المناسك، م ٥٥٠ (٢) المناسك، م ٣١٩ (٣) المناسك، ص ١٦٦ (٤) م ٢، ص ١٠٩

(٥) المناسك، ص ١٢١ (٦) المناسك، م ٣٣٢ (٧) فصل السعي، ص ١٤٦ (٨) المناسك، ص ١١٨، م ٢٢٤

(٩) أحكام عمره، ص ٧١، مع الترجمة.

رعاية الطهارة فيه^(١).

السيد الشبيري: لا يشترط في صحة السعي الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ولا الطهارة من الخبث ولا ستر العورة وإن كان الأحوط استحباباً مراعاة الطهارة من الحدث خصوصاً الجنابة^(٢).

الشيخ البهجة: ولا يعتبر فيه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث لكن الأحوط رعاية الطهارة من الحدث فيه^(٣).

الشيخ التبريزي: ولا يعتبر فيه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث والأولى رعاية الطهارة فيه^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: الأفضل أن يكون حال السعي على وضوء ولكن لا يجب ذلك بل يجوز حتى للمرأة أن تسعى بين الصفا والمروة في حالة الحيض^(٦).

الشيخ الوحيد: ولا يعتبر فيه ستر العورة ولا الطهارة من الحدث أو الخبث وإن كان الأحوط الأفضل رعاية الطهارة فيه^(٧).

السعي بعد الطواف

في التحرير م ٤: يجب أن يكون السعي بعد الطواف وصلاته فلو قدمه على الطواف أعاده بعده ولو لم يكن عن عمد وعلم.

السيد الخوئي: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدمه على الطواف أو على صلاته وجبت عليه الإعادة بعدهما وقد تقدم حكم من نسي الطواف وتذكره بعد سعيه^(٨).

(١) فصل السعي، ص ١٧١ (٢) المناسك، ص ١٨٠ (٣) المناسك، ص ١٣٥ (٤) المناسك، ص ١٦٤
(٥) م ٣، ص ١٠٩ (٦) المناسك، ص ١٢٠ (٧) فصل السعي. (٨) المناسك، م ٣٣٣

السيد الخامشي: محل الإتيان بالسعي بعد الطواف وصلاته فلا يصح تقديمه عليهما^(١).
 السيد الكلبي يگاني: يجب الترتيب بين الطواف والسعي فلو قدم السعي على الطواف نسياناً أو جهلاً يجب احتياطاً أن يعيد السعي بعد الطواف^(٢).
 السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).
 السيد الشبيري: يجب أن يكون السعي بعد الطواف فإن قدمه عليهما أو على أحدهما عالماً عامداً أعاد بعدهما^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته ... إلى آخر ما مضى من السيد الخوئي^(٥).
 الشيخ التبريزي: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته ... على نحو ما ذكره السيد الخوئي^(٦).
 الشيخ الصافي: الثامن: الترتيب، بأن يكون السعي بعد صلاة الطواف فلا يجوز تقديم السعي على الطواف اختياراً لا في الحج ولا في العمرة فإذا تعمد الإنسان تقديم السعي على الطواف بلا ضرورة أعاده وإن كان لضرورة أجزاءه^(٧).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٨).
 الشيخ الوحيد: محل السعي إنما هو بعد الطواف وصلاته فلو قدمه على الطواف أو صلته فعليه الإعادة بعدهما^(٩).

السعي من الطريق المتعارف

في التحرير م ٥: يجب أن يكون السعي من الطريق المتعارف فلا يجوز الانحراف الفاحش ...

(٣) المناسك، م ٣٣٣، ص ١٧١

(٢) أحكام عمره، ص ٧٤، مع الترجمة.

(١) المناسك، م ٢٢٥

(٧) المناسك، ص ١١٦

(٦) المناسك، ص ١٦٥

(٥) المناسك، ص ١٣٥

(٤) المناسك، ص ١٨٠

(٩) المناسك، م ٣١٩

(٨) م ٤، ص ١٠٩

السيد الخوئي: يعتبر في السعي أن يكون ذهابه وإيابه فيما بين الصفا والمروة من الطريق المتعارف فلا يجزي الذهاب أو الإياب من المسجد الحرام أو أي طريق آخر، نعم لا يعتبر أن يكون ذهابه وإيابه بالخط المستقيم^(١).

السيد الغلپايگاني: مما يجب في السعي أن يكون السعي من الطريق المتعارف ولا يصح من غيره^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

السيد الشيرازي: يجب أن يكون الساعي في جميع حالات السعي بين الجبلين ... ولا يجب في السعي السير على الخط المستقيم بل يجوز السير ملتوياً^(٤).

السيد الخامثي: يجب أن يكون السعي في الطريق المتعارف^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الصافي: الخامس أن يكون السعي على الطريق المتعارف وهو المسعى المختص حالياً...^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: يجب أن يكون السعي بين الصفا والمروة من الطريق المتعارف...^(١٠).

الشيخ الوحيد: يعتبر في السعي أن يكون ذهابه وإيابه فيما بين الصفا والمروة من الطريق المتعارف^(١١).

(١) المناسك، م ٣٣٨ (٢) احكام عمره، ص ٧٣، مع الترجمة. (٣) المناسك، م ٣٣٨، ص ١٧٢

(٤) المناسك، ص ١٨٤، مع التلخيص. (٥) المناسك، م ٢٢٩ (٦) المناسك، ص ١٣٦

(٧) المناسك، ص ١٦٦ (٨) المناسك، ص ١١٥ (٩) م ٥٠٩، ص ١٠٩ (١٠) المناسك، ص ١١٨

(١١) المناسك، م ٣٣٥

السعي بين الجبلين

في التحرير م ٥: ... نعم يجوز من الطبقة الفوقانية أو التحتانية لو فرض حدوثها بشرط أن تكون بين الجبلين لا فوقهما أو تحتهما والأحوط اختيار الطريق المتعارف قبل إحداث الطبقتين.

السيد الخوئي: س: هل يجوز السعي من فوق في المكان الذي استحدث في مكة بين الصفا والمروة؟

ج: لو أحرز أنه يتم بين الجبلين جاز وإلا لم يجزئه ولا بد من الإعادة من تحت^(١).
السيد الكلها يگاني: السعي في الطبقة العليا إن صدق عليه السعي بين الجبلين فلا مانع منه ولكن الأحوط السعي في الطبقة السفلى^(٢).

السيد السيستاني: س: بداية الصفا والمروة غير واضحة بعد أن كسيت بالرخام فهل يكفي البدء من الجبل إلى الجبل مع قصد البدء من أول الصفا إلى أول المروة واقعاً؟
ج: يكفي^(٣).

السيد الشيرازي: لا يصح السعي بين الصفا والمروة من الطبقة العليا حيث إن الساعي فيها لا يبدأ بالجبل ولا ينتهي إليه وهذا شرط في صحة السعي كما مر^(٤).
السيد الخامشي: يجب أن يكون السعي في الطريق المتعارف، يصح السعي في الطابق العلوي فيما إذا كان واقعاً بين الجبلين لا فوقهما^(٥).

الشيخ البهجة: ويجوز السعي في الطابق الثاني إذا أحرز أن السعي بين الصفا والمروة يصدق عليه السعي فيه^(٦).

الشيخ التبريزي: مضى كلامه في الفروع السابقة فراجع.
الشيخ الصافي: ولا بأس بالسعي في الطابق الثاني من السعي إن صدق أنه سعي بين الجبلين (الصفا والمروة) ... السعي بين الصفا والمروة في الطابق الثاني المبني حديثاً

(١) منية السائل، ص ٨٦ (٢) احكام عمره، ص ٧٤ (٣) الملحق الثاني، ص ١٣٥، وتقدم ذكر ذلك.

(٤) المناسك، م ٥٤٤ (٥) المناسك، ص ١١٩، م ٢٣٠ (٦) المناسك، ص ١٣٦

صحيح إذا كان الجبلان أعلى من المسعى ليكون السعي بين الجبلين^(١).
 الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: يجب أن يقطع المسافة بين جبلي الصفا والمروة، (وهما جبلان صغيران قريبان من المسجد الحرام) وحيث أن قسماً من هذين الجبلين قد غطياً بالرخام، ولهذا يكفي الصعود على قسم من المرتفع ولا يجب أن يذهب إلى القسم المكشوف من الجبلين ويمسّ رجله بالجبل ويفعل ما يفعله بعض العوام من الأعمال الموهنة^(٣).

الشيخ الوحيد: والأحوط الأولى الاستيعاب الحقيقي بين الجبلين، ويتحقق بالصاق العقبين لكل من الجبلين عند البدء وبالصاق أصابع قدميه عند العود^(٤).
 الشيخ النوري: يعتبر في السعي أن يكون ذهابه وإيابه فيما بين الصفا والمروة...^(٥).

استقبال المقصد

في التحرير م ٦: يعتبر عند السعي إلى المروة أو إلى الصفا الاستقبال إليهما فلا يجوز المشي على الخلف أو أحد الجانبين لكن يجوز الميل بصفحة وجهه إلى أحد الجانبين أو إلى الخلف...

السيد الخوئي: يجب استقبال المروة عند الذهاب إليها كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة إليه فلو استدبر المروة عند الذهاب إليها أو استدبر الصفا عند الإياب من المروة لم يجزئه ذلك، ولا بأس بالالتفات إلى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب أو الإياب^(٦).

السيد الخامثي: يجب أثناء السعي استقبال المروة عند الذهاب إليها واستقبال الصفا كذلك فإن استدبر بأن مشى القهقري لم يصح سعيه نعم لا يضر الميل بوجهه إلى أحد الجانبين أو إلى الخلف^(٧).

(١) للناسك، ص ١٩٣ (٢) م ٥٠، ص ١٠٩ (٣) للناسك، ص ١١٨ (٤) للناسك، ص ١٤٢

(٥) للناسك، ص ١٥٦ (٦) للناسك، ص ٣٣٩ (٧) للناسك، ص ١١٨ م ٢٢٨

السيد الغلپايگاني: يجب أن يكون الوجه حين المشي إلى المروة إلى المروة وحين العود إلى الصفا إلى الصفا ولو سعى قهقري ليس بصحيح^(١). وفي العربي، السادس: استقبال المقصد فإن كان من الصفا استقبل المروة وإن كان من المروة استقبل الصفا^(٢) نعم لا بأس بالالتفات بالوجه إلى اليمين أو اليسار مع بقاء مقاديم البدن على حالة الاستقبال حين السعي. السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله مع إضافة قوله دام ظله: بصفحة الوجه^(٣).

السيد الشيرازي: لا بأس بالنظر يميناً وشمالاً حال السعي ولا بالالتفات إلى ورائه حاله بل لا يجب مواجهة المروة بمقاديم بدنه عند السعي من الصفا كما لا تجب مواجهة الصفا عند السعي من المروة فلا بأس بالسعي مقابلاً للجبل يمينه أو يساره بل حتى بالسير القهقري أيضاً على الأظهر وإن كان السير على خلاف المتعارف خلاف الإحتياط الإستحبابي^(٤).

ترجمة السيد الخوئي

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله^(٥). الشيخ التبريزي: استقبال المروة عند الذهاب إليها كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة...^(٦).

الشيخ الصافي: استقبال المقصد فإن كان من الصفا استقبل المروة وإن كان من المروة استقبل الصفا ولا يجوز أن يمشي القهقري أو يمشي عرضاً، نعم لا بأس بالالتفات بالوجه إلى اليمين أو اليسار مع بقاء مقاديم البدن على حالة الاستقبال حين السعي^(٧). الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما علق على جملة: (كما يجوز الجلوس ولو بلا عذر) بقوله دام ظله: الأحوط أن لا يكون بمقدار يقدر في الموالاة العرفية^(٨).

(١) احكام عمره، ص ٧٢، مع الترجمة.

(٢) المناسك، ص ١٢٦.

(٣) المناسك، م ٢٣٩، ص ١٧٣.

(٤) المناسك، ص ١٨٥، م ٥٤٩، (٥) المناسك، ص ١٢٦.

(٦) المناسك، ص ١٦٦.

(٧) المناسك، ص ١١٦.

(٨) م ٦٠، ص ١٠٩.

الشيخ المكارم: السادس: يجب أن يكون متوجهاً إلى المروة عند الذهاب إليها من الصفا ومتوجهاً إلى الصفا حين الذهاب إليه من المروة ولو عكس بأن سعى بصورة قهقراطية أو مشى عرضاً من الجانب الأيمن أو الأيسر كان في سعيه إشكال...^(١).

الشيخ الوحيد: يجب استقبال المروة عند الذهاب إليها كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع من المروة إليه ولا بأس بالالتفات بوجهه إلى اليمين واليسار أو الخلف عند الذهاب أو الإياب^(٢).

جواز الاستراحة والنوم في السعي

في التحرير م ٦: ... لكن يجوز (في السعي) الميل بصفحة وجهه إلى أحد الجانبين أو إلى الخلف كما يجوز الجلوس والنوم على الصفا أو المروة أو بينهما قبل تمام السعي ولو بلا عذر.

السيد الخوئي: يجوز الجلوس على الصفا أو المروة أو فيما بينهما للاستراحة وإن كان الأحوط ترك الجلوس فيما بينهما^(٣).

السيد الكلبايكاني: يجوز الجلوس على الصفا والمروة للاستراحة ورفع التعب وهكذا بين الصفا والمروة خصوصاً مع العذر^(٤).

السيد السيستاني: ولا بأس بالالتفات بصفحة الوجه إلى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب أو الإياب... لا بأس بالجلوس في أثنائه على الصفا أو المروة أو فيما بينهما للاستراحة وإن كان الأحوط ترك الجلوس فيما بينهما إلا لمن جهد...^(٥).

السيد الشبيري: يجوز الجلوس والإستلقاء على الصفا أو المروة أو بينهما أثناء السعي بقصد الاستراحة وإزاحة التعب وإن أدى ذلك إلى الإخلال بالموالة العرفية فيظل يتابع سعيه بعد الاستراحة ويكمله^(٦).

السيد الخامثي: يجوز الجلوس والنوم على الصفا والمروة أو بينهما للاستراحة أثناء

(٤) أحكام عمره، ص ٧٤

(٣) المناسك، م ٣٤٥

(٢) المناسك، ص ١٤٣

(١) المناسك، ص ١١٩

(٦) المناسك، م ٥٥٤

(٥) المناسك، ص ١٧٣، ٣٣٩ - ٣٤٠

السعي بل يجوز ذلك بلا عذر أيضاً^(١).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ التبريزي: يجوز الجلوس على الصفا أو المروة أو فيما بينهما للاستراحة^(٣) وقد مضى في كلام السيد الخوئي.

الشيخ الصافي: ولا بأس بأن يجلس الساعي في خلال السعي على الصفا أو المروة للاستراحة وإن كان لا ينبغي ذلك إلا من التعب كما لا ينبغي الجلوس مطلقاً أثناء السعي إلا للراحة^(٤).

الشيخ الفاضل: كما يجوز الجلوس والنوم على الصفا أو المروة أو بينهما قبل تمام السعي ولو بلا عذر.

أقول: مضى تعليق الأستاذ في الفرع السابق فراجع.

الشيخ المكارم: لا إشكال في الاستراحة في أثناء السعي بين الصفا والمروة للتخلص من التعب والإرهاق وغير ذلك سواء كان في الصفا أو المروة أو في الوسط بينهما...^(٥).
الشيخ الوحيد: يجوز الجلوس على الصفا والمروة وفيما بينهما للاستراحة، وإن كان الأحوط ترك الجلوس فيما بينهما إلا للجهد ومشقة^(٦).

الشيخ النوري: يجوز الجلوس على الصفا أو المروة أو فيما بينهما للاستراحة^(٧).

السعي في حال النوم

السيد الخوئي: لا يصح السعي في حال النوم^(٨).

السيد الكلبايگاني: اگر مقداری را که خواب بوده با بقیه بجا آورد صحیح است^(٩).

السيد النيسباني: س: من غلبه النوم في حال السعي فهل يصح سعيه؟

(٤) المناسك، ص ١٢٤

(٣) ١٦٧

(٢) المناسك، ص ١٣٧

(١) المناسك، م ٢٣١

(٨) كتيب

(٧) المناسك، ص ١٥٧

(٦) المناسك، ص ١٤٣

(٥) المناسك، ص ١٢٢

(٩) مجمع المسائل.

ج: الظاهر بطلانه^(١).

السيد الشيرازي: اگر با التفات و قصد در عربانه جلوس کرده اشکال ندارد نظیر وقوف در عرفات و حال روزه^(٢).

* * *

الشیخ الوحید: صحیح نیست^(٣) و أمّا وقوف در عرفات مورد نص است علاوه بر اینکه وقوف عبارت از بودن در محل است و آن غیر از امر سعی و حرکت است با التفات.

الشیخ الفاضل: صحة السعي في حال النوم محل إشكال^(٤) و اگر خواب بعد از شوط چهارم بوده و بعد بیدار شده باید از محلی که خواب رفته سعی را ادامه دهد^(٥).

الشیخ التبریزی: س: لو غلبه النوم حال السعي فهل يصح سعيه؟

ج: الأحوط إعادة السعي بقصد الأعم من التمام والإتمام^(٦).

الشیخ الصافي: صحت سعی در حال خواب معلوم نیست اگر بعد از نصف خواب رفته چنانچه سعی را از جایی که بخواب رفته بجا آورد کافی است و احتیاطاً اصل سعی را اعاده نماید و در غیر اینصورت باید اصل سعی را از سر بگیرد^(٧).

الشیخ البهجة: عليه إعادة كل مقدار نام فيه من السعي^(٨).

الشیخ المكارم: دليلی بر عدم صحت نداریم^(٩).

جواز تأخير السعي إلى الليل

في التحرير م ٧: يجوز تأخير السعي عن الطواف وصلاته للاستراحة و تخفيف الحر بلا عذر حتى إلى الليل والأحوط عدم التأخير إلى الليل ولا يجوز التأخير إلى الغد بلا عذر. السيد الخوئي: الأحوط أن لا يؤخر السعي عن الطواف وصلاته بمقدار يعتد به من

(١) مع التلخيص، الملحق، ص ١٢٠

(٢) شفاهی.

(٣) شفاهی.

(٤) الفرع، ٦٩٣

(٥) المناسك، م ٦٩٤

(٦) المناسك، م ٣٢١

(٧) الآلف ص ١٨٢

(٨) المناسك، ص ٢٢٢

(٩) شفاهی.

غير ضرورة كشدة الحرّ والتعب وإن كان الأقوى جواز تأخيره إلى الليل، نعم لا يجوز تأخيره إلى الغد في حال الاختيار^(١).

السيد الكلبي يكتفي: يجوز تأخير السعي عن الطواف وصلاته لرفع التعب ولعذر آخر ويجوز التأخير من غير عذر أيضاً إلى الليل ولكن الاحتياط عدم التأخير^(٢).

السيد السيستاني: الأحوط المبادرة إلى السعي بعد الفراغ من الطواف وصلاته وإن كان الظاهر جواز تأخيره إلى الليل لرفع التعب أو للتخفيف من شدة الحرّ بل مطلقاً على الأقوى نعم لا يجوز تأخيره إلى الغد في حال الاختيار^(٣).

السيد الشيرازي: من طاف نهراً يجوز تأخير السعي لعذر عرفي كحرارة الجو أو التعب إلى الليل بل الأقوى جواز تأخيره بلا عذر أيضاً، ولا يجوز له تأخير السعي لغير ضرورة إلى اليوم الثاني بل الأحوط وجوباً عدم تأخيره إلى ما بين الطلوعين من اليوم الثاني أيضاً^(٤).

السيد الخامشي: لا يجوز تأخير السعي عن الطواف وصلاته إلى اليوم التالي إختیاراً وأما التأخير إلى الليل فلا مانع منه^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلا أنه دام ظله لم يذكر الجملة الأخيرة^(٦).

س: من طاف وصلى في يوم وأجل سعيه إلى يوم آخر فهل يجب عليه إعادة الطواف والصلاة؟

ج: لا يجب ذلك^(٧).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله^(٨).

الشيخ الصافي: ولا يجوز تأخيره إلى الغد والأقوى جواز تأخيره إلى الليل وإن كان الأحوط تركه^(٩).

(١) للمناسك، م ٢٤٣ (٢) احكام عمره، ص ٧٥ (٣) المناسك، م ٢٤٣ (٤) المناسك، م ٥٣٦

(٥) للمناسك، ص ١١٨، م ٢٣٦ (٦) المناسك، ص ١٣٨ (٧) المناسك، ص ٢٠٩ (٨) المناسك، ص ١٦٨

(٩) فصل السعي

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١).

الشيخ المكارم: لا يلزم أن يأتي بالسعي بعد الطواف فوراً ومن دون فاصله بل يجوز إذا كان تعبانياً أو كان الهواء حاراً أن يؤخر سعيه إلى الليل بل ويجوز تأخير السعي حتى من دون التعب والحرارة ولكن لا يجوز تأخيره إلى الغد من غير ضرورة، ولو أخره إلى الغد من دون ضرورة أثم وعصى ولكن لا يبطل سعيه^(٢).

الشيخ الوحيد: الأحوط المبادرة إلى السعي بعد الفراغ من الطواف وصلاته، ولا بأس بتأخيره لرفع تعب ونحوه كشدة الحر ولا يجوز تأخيره إلى الغد بل الأحوط عدم تأخيره إلى الليل أيضاً من غير ضرورة^(٣).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(٤).

السعي عبادة وهو من الأركان

في التحرير م ٨: السعي عبادة تجب فيه ما يعتبر فيها من القصد وخلوصه وهو ركن وحكم تركه عمداً أو سهواً حكم ترك الطواف...^(٥)

السيد الخوئي: ويعتبر فيه قصد القربة، ويعتبر فيه النية بأن يأتي به عن العمرة إن كان في العمرة وعن الحج إن كان في الحج قاصداً به القربة إلى الله تعالى^(٦).

السيد الخامنشي: يشترط في السعي النية ويعتبر فيها ما تقدم في نية الإحرام من القربة والإخلاص والتعيين^(٧).

السيد الغلپايگاني: يعتبر في السعي النية إمتثالاً لأمر الله تعالى ويستحب التسلفظ باللسان^(٨).

والسعي ركن مثل الطواف فمن تركه عمداً أو جهلاً يجب عليه التدارك قبل الوقوف بعرفة وإلا تبدل متعته بالإفراد وعليه أن يأتي بالحج في السنة القادمة^(٩).

السيد السيستاني: ويعتبر فيه قصد القربة والخلوص ويعتبر في نية السعي التعيين بأن

(١) م ٧ (٢) للناسك، ص ١٢٠ (٣) للناسك، ص ١٤٤ (٤) للناسك، ص ١٥٨

(٥) للناسك، م ٣٣٤ (٦) للناسك، م ٢٢٣ (٧) احكام عمره، ص ٧١ (٨) احكام عمره، ص ٧٠

يأتي به للعمرة إن كان في العمرة وللحج إن كان في الحج^(١) والسعي من أركان الحج فمن تركه عمداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به أو بالموضوع إلى زمان لا يمكنه إتمام أعمال العمرة قبل زوال الشمس من يوم عرفة بطل حجّه...^(٢).

السيد الشيبيري: السعي من الواجبات العبادية فيجب الإتيان به بنية خالصة لله تعالى ... والسعي كالطواف ركن فتبطل العمرة والحج بتركه عمداً سواء كان عالماً بالحكم أم جاهلاً بأصل الحكم...^(٣).

الشيخ البهجة: يعتبر في السعي النية بأن يأتي به عن العمرة إن كان في العمرة وعن الحج إن كان في الحج قاصداً للسعي سبعة أشواط بين الصفا والمروة قربة إلى الله تعالى^(٤) وهو من أركان الحج فلو تركه عمداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به أو بالموضوع إلى زمان لا يمكنه التدارك قبل الوقوف بعرفات بطل حجّه ولزمته الإعادة من قابل بعد الإتيان بحج الأفراد لهذا العام^(٥).

الشيخ التبريزي: ويعتبر فيه قصد القرية ويعتبر فيه النية بأن يأتي به عن العمرة إن كان في العمرة وعن الحج إن كان في الحج قاصداً به قربة إلى الله تعالى^(٦).
الشيخ الصافي: واجبات السعي ثمانية: الأول النية: أن تكون مقارنة لأوّل السعي مشتملة على قصد القرية...^(٧).

الشيخ الفاضل: الماتن المذكور من التحرير^(٨).

الشيخ المكارم: الواجب الأوّل: النية يجب أن يأتي بالسعي مع القصد وابتغاء لمرضاة الله تعالى^(٩).

الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه قصد القرية، تعتبر في السعي النية بأن يقصد السعي متقرباً به إلى الله تعالى وتعيين المنوي بأن يأتي به للعمرة إن كان في العمرة وللحج إن كان في الحج^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٧١ (٢) المناسك، ص ١٧٤ (٣) المناسك، ص ١٨٢، م ٥٣٠ (٤) المناسك، ص ١٣٥

(٥) المناسك، ص ١٣٧ (٦) المناسك، ص ١٦٥ (٧) المناسك، ص ١١٤ (٨) م ٨، ص ١١٠

(٩) المناسك، ص ١١٧ (١٠) فصل السعي.

الزيادة في السعي سهواً

في التحرير م ٩: لو زاد فيه سهواً شوطاً أو أزيد صح سعيه والأولى قطعه من حيث تذكر وإن لا يبعد جواز تميمه سبباً...

السيد الخوئي: إذا زاد مع سعيه خطأ صح سعيه ولكن الزائد كان شوطاً كاملاً يستحب أن يضيف إليه ستة أشواط ليكون سعيّاً كاملاً غير سعيه الأول فيكون انتهاؤه إلى الصفا ولا بأس بالإتمام رجاءً إذا كان الزائد أكثر من شوط واحد^(١).

السيد الكلبي يگاني: س: قال بعض الفقهاء لو زاد في سعيه شوطاً كاملاً يستحب أن يتمه سبباً ليكون سعيّاً ثانياً فما وجه هذه الفتوى؟

ج: وردت في خصوص المورد رواية عمل بها بعض الماضين من العلماء ولم يفت بها بعض الآخرين لضعف سندها ولكن العمل بها مطابق للاحتياط^(٢).

السيد الخامثي: إذا زاد في السعي شوطاً أو أزيد سهواً صح سعيه ولا شيء عليه، وإن فعل ذلك عمداً بطل سعيه والجاهل بالحكم كالناسي^(٣).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله إلى قوله دام ظله: يكون انتهاؤه إلى الصفا^(٤).

السيد الشيرازي: ولو زاد في السعي سهواً فللمسألة صور... ثم ذكر دام ظله خمسة صور فراجع.

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله إلى قوله دام ظله: وإذا كان الزائد أقل من شوط واحد يطرحه ويكون السعي صحيحاً^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله^(٦).

الشيخ الصافي: نفس المتن الماضي من السيد الكلبي يگاني رحمه الله^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن إلا ما علق على قول الماتن: (لا يبعد جواز تميمه)

(١) المناسك، م ٣٤٥ (٢) الآداب، ص ٢٧٠ (٣) المناسك، ص ١٢٠ (٤) المناسك، م ٣٤٥

(٥) المناسك، م ٣٢٨ (٦) المناسك، ص ١٦٩ (٧) ألف مسألة، ص ١٨٣، مع الترجمة.

بقوله: بل استحبابه^(١).

الشيخ المكارم: إذا أضاف إلى أشواط السعي سهواً شوطاً واحداً أو أكثر ثم تذكر ذلك فيما بعد لم يعتن وصح سعيه ولا حاجة إلى أن يلحق بذلك الشوط الزائد أشواطاً أخرى إلى إتمام السبعة بل الأحوط ترك ذلك^(٢).
وقال دام ظله: إذا زاد على الأشواط جهلاً بالمسألة، حكمه حكم العمد ولا بد من الإعادة^(٣).

الشيخ الوحيد: إذا زاد في سعيه خطأ صح سعيه...^(٤) وقال دام ظله: لا تجوز الزيادة في السعي ولو زاد عمداً بطل سعيه، ولا يبطل بالزيادة سهواً وكذلك جهلاً بالحكم^(٥).

وجوب إتمام الناقص ولو بالاستتابة

في التحرير م ٩: ... ولو نقصه (السعي) وجب الإتمام أينما تذكر ولو رجع إلى بلده وأمكنه الرجوع بلا مشقة وجب ولو لم يمكنه أو كان شاقاً استتاب، ولو أتى ببعض الشوط الأول وسها ولم يأت بالسعي فالأحوط الاستتاف.

السيد الخوئي: وأما إذا كان النقص نسياناً فإن كان بعد الشوط الرابع وجب عليه تدارك الباقي حيثما تذكر ولو كان ذلك بعد الفراغ من أعمال الحج وتجب عليه الاستتابة لذلك إذا لم يتمكن بنفسه من التدارك أو تعسر عليه ذلك ولو لأجل أن تذكره كان بعد رجوعه إلى بلده والأحوط حينئذ أن يأتي النائب بسعي كامل ينوي به فراغ ذمة المنوب عنه بالإتمام أو التمام وأما إذا كان نسيانه قبل تمام الشوط الرابع فالأحوط أن يأتي بسعي كامل بقصد الأعم من التمام والإتمام ومع التعسر يستتيب لذلك^(٦).

السيد الغلپايگانی: لو نسي السعي أو نقص منه سهواً يجب عليه أن يأتي بتمامه أو الباقي، ولو رجع إلى بلده يجب عليه الرجوع لإتيان السعي في محل السعي مباشرة وإن لم يتمكن من الرجوع يستتيب لذلك والأحوط الاستتبابي إتمام الناقص ثم الإعادة إن لم

يأت بأربعة أشواط.

السيد الخامثي: من أنقص السعي سهواً وجب عليه الإتمام متى ما تذكر فإن تذكر بعد عودته إلى بلده وجب عليه الرجوع لإتمامه إلا إذا كان في ذلك مشقة وخرج فيستنيب حينئذ^(١).

السيد السيستاني: وأما إذا كان النقص نسياناً فيجب عليه تدارك المنسي متى تذكر سواء كان شوطاً واحداً أم أزيد على الأظهر ولو كان تذكره بعد مضي وقته بأن تذكر وقوع النقص في سعي عمرة التمتع وهو بعرفات أو التفت إلى وقوع النقص في سعي الحج بعد مضي شهر ذي الحجة فالأحوط أن يعيد السعي بعد التدارك وإذا لم يتمكن منه مباشرة أو كان فيه حرج استناب غيره والأحوط أن يجمع النائب بين تدارك الأشواط المنسية وإعادة السعي^(٢).

السيد الشيرازي: ومن نقص من أشواط السعي شيئاً بتركه أو بالإخلال بشروط صحته نسياناً أو جهلاً بشروط صحته أو جهلاً موضوعياً وجب عليه تدارك الباقي حيث ما ذكر أو التفت...^(٣).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ الصافي: س: لو تيقن بأنه أتى بسبعة أشواط السعي كاملاً ولكن بعد التقصير علم أن المأتي به من السعي خمسة أشواط فما وظيفته؟
ج: يجب عليه إتمام السعي ويحتاج بإعادة التقصير^(٦).

الشيخ الفاضل: ولو نقصه وجب الإتمام، إذا أتم الشوط الرابع وإلا فالأحوط الاستئناف من رأس كما إذا أتى ببعض الشوط الأول على ما ذكر في ذيل المسألة...^(٧).

الشيخ المكارم: إذا نقص شيئاً من السعي سهواً ونسياناً سواء كان ذلك قبل تمام

(١) المناسك، م ٢٣٧ (٢) المناسك، م ٣٤٦ (٣) المناسك، ص ١٩٢، م ٥٦٩ (٤) المناسك، ص ١٣٩

(٥) المناسك، ص ١٧٠ (٦) ألف مسألة، ص ١٨٤، مع الترجمة. (٧) م ٩٠، ص ١١٠

أربعة أشواط أو بعده، أتى بالناقص متى تذكر، وإذا كان قد خرج عن مكة أو عاد إلى وطنه وشق عليه الرجوع إلى مكة لجبران ما فات استئناف أحداً ليأتي بالناقص ولا تجب عليه كفارة وإن كان قد أتى بأعمال محرمة على المحرم^(١).

الشيخ الوحيد: إذا نقص شيئاً من السعي فإن كان بعد الشوط الرابع وجب عليه تدارك الباقي حيث ما تذكر ولو كان ذلك بعد الفراغ من أعمال الحج قبل انقضاء ذي الحجة وأما بعده فالأحوط وجوباً الإتمام والإعادة ويتحقق الاحتياط بسعي كامل بقصد الأعم من الإتمام والتمام...^(٢).

لو أحل سهواً قبل وقته لزمه الكفارة

في التحرير م ١٠: لو أحل في عمرة التمتع قبل تمام السعي سهواً بتخيل الإتمام وجامع زوجته يجب عليه إتمام السعي والكفارة بذبح بقرة على الأحوط بل لو قصر قبل تمام السعي سهواً وفعل ذلك فالأحوط الإتمام والكفارة والأحوط إلحاق السعي في غير عمرة التمتع به فيها في صورتين.

السيد الخوئي: إذا نقص شيئاً من السعي في عمرة التمتع نسياناً فأحل لا اعتقاده الفراغ من السعي فالأحوط بل أظهر لزوم التكفير عن ذلك ببقرة ويلزمه إتمام السعي على النحو الذي ذكرناه (في الفرع الماضي)^(٣).

السيد الغلپايگاني: من نقص من سعيه سهواً ولم يأت بسبعة أشواط لم يحل له ما حرم عليه بالإحرام حتى يكمل السعي الناقص وإن باشر النساء بتخيل خروجه عن الإحرام يجب عليه أن يذبح بقرة كفارة على الأحوط وهكذا مع تقليم الظفر^(٤) وفي مناسك العربي: إن قلّم أظفاره ولو سهواً على الأحوط^(٥).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦) إلى قوله دام ظله: فالأحوط لزوم التكفير عن ذلك ببقرة، ويلزمه إتمام السعي على النحو الذي ذكرناه^(٧).

(٣) المناسك، م ٣٤٧

(٢) المناسك، ص ١٤٥

(١) المناسك، ص ١١٥

(٦) المناسك، م ٣٤٧

(٥) المناسك، ص ١٢١

(٤) احكام عمره، ص ٧٢ مع الترجمة.

السيد الشبيري: من ترك السعي سهواً وأحلّ من عمرته فإن جامع زوجته وجب عليه بالإضافة إلى إتيان السعي التكفير ببقرة على الأحوط وجوباً^(١).

* * *

الشيخ البهجة: إذا نقص شيئاً من السعي في عمرة التمتع نسياناً فقارب زوجته لاعتقاده الفراغ من السعي فعليه التكفير عن ذلك ببقرة وإن كان قد قلّم أظفاره فالأحوط التكفير ببقرة ويلزمه إتمام السعي على النحو الذي ذكرناه^(٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلا أنه دام ظله اقتصر في الحكم بقوله: فالأحوط^(٣).

الشيخ الصافي: أمّا إذا ترك السعي عن نسيان فيتعين عليه الإتيان به متى تذكره وإذا خرج من مكة فالأحوط له الرجوع في أي وقت تذكره ويفعله بنفسه إن أمكنه ذلك، وإن شق وصعب عليه فحينئذ يستتيب من يسعى عنه ولا يحل من إحرامه من أخلّ به أي الذي لم يأت به على الوجه الأكمل حتى يأتي به كلاً بنفسه أو نائبه، ولو واقع أهله ولو سهواً برغم الإحلال لزمته الكفارة بعده وكذا تجب عليه الكفارة أيضاً إذا قلّم أظفاره ولو سهواً على الأحوط^(٤).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلا ما علّق الشيخ دام ظله على قول الماتن: (يذبح بقرة على الأحوط) بقوله: على الأقوى من دون فرق بين ما إذا طاف ستة أشواط أو أقل... وإلا ما علّق على قول الماتن: (بل لو قصر) بقوله: من دون فرق بين تقليم الظفر وقصّ الشعر... وله دام ظله تعليق آخر بقوله: الأولى^(٥).

الشيخ المكارم: إذا ظنّ أنه أكمل السعي يجب أن لا يقتنع بهذا الظن ويحقق فإذا لم يتوصل فكره إلى شيء أتى بالمقدار الذي لا يعلم أنه أتى به، وإذا قصر (أي قصّ شيئاً من شعره أو ظفره) من دون التحقيق وإنما بمجرد الظن بأنه أدّى السعي كاملة ثم جامع زوجته بعد ذلك فالأحوط وجوباً أن يذبح بقرة علاوة على تكميل السعي...^(٦).

(١) المناسك، م ٢٣٤

(٢) المناسك، ص ١٧٠

(٣) المناسك، م ٢٣٠

(٤) المناسك، م ١١٠

(٥) المناسك، ص ١١٥

(٦) المناسك، ص ١١٠

الشيخ الوحيد: إذا نقص شيئاً من السعي في عمرة التمتع نسياناً فأحلّ لا اعتقاده الفراغ من السعي فعليه بقرة يذبحها وإتمام السعي على النحو الذي ذكرناه في المسألة السابقة^(١).

الشك بعد التقصير والفراغ في العدد والزيادة

في التحرير م ١١: لو شك في عدد الأشواط بعد التقصير يمضي ويبني على الصحة وكذا لو شك في الزيادة بعد الفراغ عن العمل...

السيد الخوئي: لا اعتبار بالشك في عدد الأشواط بعد التقصير وذهب من الفقهاء إلى عدم الاعتناء بالشك بعد انصرافه من السعي وإن كان الشك قبل التقصير ولكن الأظهر لزوم الاعتناء به حينئذٍ^(٢).

السيد الكلبيگاني: لو شك في عدد أشواط السعي بعد انصرافه من السعي لم يعتن بشكه وصح سعيه، نعم إن احتمل أنه لم يأت بسبعة أشواط فالأحوط الإتيان بالسعي ثانياً^(٣).

السيد السيستاني: لا اعتبار بالشك في عدد أشواط السعي أو في صحتها بعد التجاوز عن محلّه كما لو كان الشك في عمرة التمتع بعد التقصير أو في الحج بعد الشروع في طواف النساء^(٤).

السيد الشبيري: لا اعتبار بالشك في عدد الأشواط بعد التقصير^(٥).

الشيخ البهجة: لا اعتبار بالشك في عدد أشواط السعي الانصراف منه^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٨).

والتعليق قيد توضيحي لأنّ الماتن ذكر الشك في الزيادة.

(١) المناسك، ص ١٤٦ (٢) المناسك، ص ١٥٢، الشك في السعي.

(٣) احكام عمره، ص ٧٣، مع الترجمة. (٤) المناسك، ص ١٧٧ (٥) المناسك، م ٥٦٢

(٦) المناسك، ص ١٣٩ (٧) المناسك، ص ١٧١ (٨) مسألة ١١

الشيخ المكارم: إذا شك بعد إتمام السعي والتقصر هل أتى بالأشواط السبعة بصورة صحيحة أم لا، أو هل توفرت فيها الشروط المعتبرة أم لا؟ لم يعتن بشكه، وأما إذا شك قبل التقصر هل أتى بالسعي بصورة كاملة أو ناقصة وجب إعادة السعي من الأول^(١) أما إذا شك في الأكثر صح سعيه ولم يعتن بشكه.

الشيخ الوحيد: لا اعتبار بالشك في صحة السعي بعد الفراغ منه، وكذلك لا اعتبار بالشك في عدد أشواط السعي بعد التجاوز عن محله كما لو كان الشك فيه بعد التقصر في عمرة التمتع أو العمرة المفردة أو في الحج بعد الشروع في طواف النساء.

وذهب جمع من الفقهاء إلى عدم الاعتناء بالشك بعد انصرافه من السعي وإن كان الشك قبل التقصر ولكن الأقوى لزوم الاعتناء به حينئذ ولو خرج من المسعى إذا كان الشك قبل فوت الموالة^(٢).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: (وهو الصحيح) مكان قول الخوئي: ولكن أظهر الاعتناء به حينئذ^(٣).

لو شك في النقضية بعد الفراغ

في التحرير م ١١: ... ولو شك في النقضية بعد الفراغ والانصراف ففي البناء على الصحة إشكال، فالأحوط إتمام ما احتمل من النقص...
السيد الغلپايگاني: مضى كلامه في الفرع الماضي وترجنا ما ذكره الله في أحكام العمرة فراجع.

السيد السيستاني: لو شك في عدد الأشواط بعد الانصراف من السعي فإن كان شكه في الزيادة بنى على الصحة وإن كان شكه في النقضية وكان ذلك قبل فوات الموالة بطل سعيه وكذا إذا كان بعده على الأحوط^(٤).

الشيخ البهجة: الموجود من كلامه ما مضى في الفرع الماضي تحت عنوان الشك بعد

الانصراف فراجع.

الشيخ التبريزي: لا اعتبار بالشك في عدد الأشواط بعد التقصير^(١).

الشيخ الصافي: لم يتعرض الأستاذ دام ظله لفروع الشك في السعي.

الشيخ الفاضل: ولو شك في النقيصة بعد الفراغ والانصراف مع البناء على الصحة إشكال (حتى بناءً على اعتبار الموالاة كما مرّ أنّه مقتضى الاحتياط للزومي) إلى آخر المتن مع التعليقة.

الشيخ المكارم: الذي ظفرت به من كلامه دام ظله هو الذي ذكرته في الفرع الماضي، فعليك بالتأمل فيه^(٢).

الشيخ الوحيد: لم أجد نفس الفرع في مناسكه دام ظله ولكن يمكن الاستفادة من كلامه الماضي وهو قوله: وكذلك لا اعتبار بالشك في عدد الأشواط بعد التجاوز عن محلّه كما لو كان الشك فيه بعد التقصير^(٣)... وإذا كان الشك في النقصية فقط كما إذا كان الشك بين الخمسة والستة أو في الزيادة والنقصية كما إذا كان الشك بين الستة والثمانية بطل سعيه ووجب عليه الاستئناف^(٤).

مركز تحقيقات كميته نور محمد راسدي

الشك في الصّحة بعد الفراغ

في التحرير م ١١: ... ولو شك بعد الفراغ أو بعد كل شوط في صحّة ما فعل بنى على الصّحة وكذا لو شك في صحّة جزء من الشوط بعد المضي.

السيد السيستاني: لا اعتبار بالشك في عدد أشواط السعي (أو في صحتها) بعد التجاوز عن محلّه كما لو كان الشك فيه في عمرة التمتع بعد التقصير أو في الحج بعد الشروع في طواف النساء^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: الموجود في مناسك الأستاذ دام ظله فقط الشك في عدد الأشواط بعد

(١) المناسك، ص ١٧١، م ٣٤٥.

(٢) المناسك، ص ١٤٦، م ١٢٢.

(٣) المناسك، ص ١٢٢، م ١٢٢.

(٤) المناسك، ص ١٧١، م ١٢٢.

(٥) المناسك، ص ١٧٧، وقد مضى هذا.

الانصراف وقد مضى.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في هذا الفرع^(١).

الشيخ المكارم: راجع الفرع الماضي الذي صدر بقوله دام ظله: إذا شك بعد إتمام السعي والتقصر^(٢).

الشيخ الوحيد: لا اعتبار بالشك في صحة السعي بعد الفراغ منه^(٣).

الشك في الزيادة وهو في المروة

في التحرير م ١٢: لو شك وهو في المروة بين السبع والزيادة كالتسع مثلاً بنى على الضحة...

السيد الخوئي: إذا شك وهو على المروة في أن شوطه الأخير كان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشكه ويصح سعيه وإذا كان هذا الشك أثناء الشوط بطل سعيه ووجب عليه الاستئناف^(٤).

السيد الكلبيكاني: إذا كان مشتغلاً بالسعي وهو على المروة وشك أنه سعى سبعا أو أكثر لم يعتن بشكه وبنى على الضحة^(٥).

السيد السيستاني: إذا شك في الزيادة في نهاية الشوط كما لو شك وهو على المروة في أن شوطه الأخير كان هو السابع أو هو التاسع فلا اعتبار ويصح سعيه^(٦).

السيد الشيرازي: إذا شك وهو على المروة في أن شوطه الأخير كان هو السابع أو التاسع لا يعتن بشكه ويصح سعيه وإذا كان هذا الشك أثناء الشوط ولم يتبدل إلى الاطمئنان بعده بطل سعيه ووجب عليه الاستئناف^(٧).

الشيخ البهجة: إذا شك وهو على المروة في أن شوطه الأخير كان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشكه ويصح سعيه وإذا كان هذا الشك أثناء الشوط بطل سعيه ظاهراً

(٤) المناسك، م ٣٤٨

(٣) المناسك، ص ١٤٦

(٢) المناسك، ص ١٢٢

(١) م ١١

(٧) المناسك، م ٥٦٥

(٦) المناسك، ص ١٧٧

(٥) الفارسي، ص ٨٧

ووجب عليه الاستئناف^(١) مضى في كلام السيد الخوئي .
 الشيخ التبريزي: إذا شك وهو على المروة في أن شوطه الأخير كان هو السابع أو التاسع فلا اعتبار بشكه ويصح سعيه وإذا كان هذا الشك أثناء الشوط بطل سعيه ووجب الاستئناف^(٢).

الشيخ الصافي: الفرع المبحوث عنه غير موجود في المناسك ولكن وجدت فرعاً يناسب ذكره في المقام وهو: من زاد في سعيه جهلاً لم يضرّ بسعيه وسعيه صحيح وهكذا الحكم في صورة النسيان.

وأيضاً منه دام ظله في الجواب عن الزيادة السهوية، هل الزيادة في السعي جهلاً محكوم بحكم الزيادة السهوية أو العمدية؟ قال: للزيادة السهوية حكم السهو^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير^(٤).
 الشيخ المكارم: أما إذا علم أنه سعى سبعة أشواط كاملة وشك في الأكثر صح سعيه ولم يعتن بشكه^(٥).

الشيخ الوحيد: إذا كان الشك في زيادة الشوط على وجه لا ينافي البدء بالصفة كما إذا كان على المروة وشك بين السبعة والتسعة فلا اعتبار بشكه ويصحّ سعيه.

الشك في العدد في الأثناء

في التحرير م ١٢: ... ولو شك في أثناء الشوط أنه السبع أو الست مثلاً بطل سعيه وكذا في أشباهه من احتمال النقيصة وكذا لو شك في أن ما بيده سبع أو أكثر قبل تمام الدور.

السيد الخوئي: حكم الشك في عدد الأشواط من السعي حكم الشك في عدد الأشواط من الطواف فإذا شك في عددها بطل سعيه^(٦).

السيد الكلبي يگاني: لو شك وهو بين الصفا والمروة في أنه هل سعى سبعاً أو ثمانية،

(٣) الترجمة، ألف مسألة، ص ١٨٤

(٢) المناسك، ص ١٧١

(١) المناسك، ص ١٣٩

(٦) المناسك، م ٣٤٩

(٥) المناسك، ص ١٢٢

(٤) م ١٢، ص ١١١

بطل سعيه ولا بد من الاستئناف^(١).

السيد السيستاني: وإذا كان هذا الشك أثناء الشوط بطل سعيه ووجب عليه الاستئناف^(٢).

وقال دام ظله: حكم الشك في عدد الأشواط في أثناء السعي حكم الشك في عدد أشواط الطواف في أثناءه فيبطل السعي مطلقاً^(٣).

السيد الشيرازي: يجب أن يكون الساعي ضابطاً لعدد الأشواط ولو بمستوى الاطمئنان فمن شك في عدد الأشواط بطل سعيه...^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: حكم الشك في عدد الأشواط من السعي حكم الشك في عدد الأشواط من الطواف، فإذا شك في عددها بطل سعيه^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٧).

الشيخ الوحيد: الشك في عدد أشواط السعي في أثناءه مبطل له كالشك في عدد أشواط الطواف في أثناءه^(٨).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي^(٩).

الشك في إتيان السعي بعد التقصير

في التحرير م ١٣: لو شك بعد التقصير في إتيان السعي بنى على الإتيان، ولو شك بعد اليوم الذي أتى بالطواف في إتيان السعي لا يبعد البناء عليه أيضاً لكن الأحوط الإتيان به إن شك قبل التقصير.

السيد الخوئي: س: إذا شك بعد مضي يوم على طوافه أنه سعى أم لا فما وظيفته؟

(١) أحكام عمره ص ٧٢ مع الترجمة.

(٢) المناسك، م ٣٤٨ (٣) المناسك، م ٣٤٩

(٤) المناسك، م ٥٦١ (٥) المناسك، م ٣٣٢ (٦) المناسك، ص ١٧١ (٧) م ١٢، ص ١١١

(٨) المناسك، م ٣٤٦ (٩) المناسك، ص ١٦١

ج: الأحوط لزوماً أن يأتي بالسعي.

السيد الكلهايكاني: ولا يجب إعادة الطواف وصلاته إلا إذا احتل تأخير السعي عمداً فالأحوط إعادتها أيضاً في هذه الصورة.

السيد السيستاني: س: إذا شك بعد مضي يوم على طوافه أنه سعى أم لا، فما هي وظيفته؟

ج: الأحوط لزوماً أن يأتي بالسعي ولا يجب إعادة الطواف وصلاته إلا إذا احتل تأخير السعي عمداً فالأحوط إعادتها أيضاً في هذه الصورة^(١).

* * *

الشيخ البهجة: من شك في إتيان أصل السعي لزم الإتيان به فيما كان محل السعي باقياً^(٢).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: لا يبعد البناء عليه، فإن الشيخ دام ظله علق عليها بقوله: إن كان المشكوك هو التأخير على فرض الترك لا لعذر وأما إذا كان المشكوك هو التأخير على فرض ترك لعذر فلا مجال للبناء عليه^(٣).



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

التقصير

في التحرير م ١ : يجب بعد السعي التقصير أي قص مقدار من الظفر أو شعر الرأس أو الشارب أو اللحية والأولى الأحوط عدم الاكتفاء بقص الظفر ولا يكفي حلق الرأس فضلاً عن اللحية.

السيد الغلپایگانی: وهو آخر واجبات عمرة التمتع ويجب في العمرة والحج ففي العمرة يكون بعد إكمال السعي وفي الحج يكون بعد الذبح في منى ويحصل بأخذ شيء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو حاجبه، أو تقليم بعض أظفار يديه أو رجله بحديدة أو سنّ أو نحو ذلك^(١).

السيد الخوئي: وهو الواجب الخامس في عمرة التمتع ومعناه أخذ شيء من ظفر يده أو رجله أو شعر رأسه أو لحيته أو شاربه ويعتبر فيه القربة ولا يكفي النتف عن التقصير^(٢).

السيد السيستاني: ويتحقق بقص شعر الرأس أو اللحية أو الشارب ولا يكفي فيه النتف بدلاً عن القص على الأظهر، والمشهور تحققه بأخذ شيء من ظفر اليد أو الرجل أيضاً ولكن الأحوط عدم الاكتفاء وتأخير الإتيان به عن الأخذ من الشعر^(٣).
السيد الشيرازي: وهو الواجب الخامس والأخير من واجبات عمرة التمتع وهو أخذ

شيء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو من ظفر يده أو رجله والأفضل اختيار الأخذ من الشعر بل هو موافق للاحتياط الاستحبابي، ولا يكفي حلق الرأس عن التقصير بل هو محرم وإذا حلق فعليه دم وأقله شاة ... لا يكفي النتف عن التقصير فإن المدار على تقصير الشعر وقطعه ولو باليد...^(١).

السيد الخامثي: وهو الواجب الخامس من واجبات العمرة، والمراد منه قص شيء من شعر الرأس أو اللحية أو الشارب أو أخذ شيء من أظفار اليد أو الرجل...^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: وهو الواجب الخامس في عمرة التمتع ومعناه أخذ شيء من ظفر يده أو رجله أو شعر رأسه و لحيته أو شاربه...^(٣).

الشيخ التبريزي: وهو الواجب الخامس في عمرة التمتع على النحو الذي ذكرناه عن السيد الخوئي...^(٤).

الشيخ الصافي: وهو يشك في نفسه كالتسليم في الصلاة وبه يفرغ الإنسان ويتحلل من عقد إحرامه، ويحصل بأخذ شيء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربه أو حاجبه أو تقليم بعض أظفار يديه أو رجله بمحديدة أو سن أو نحو ذلك. وقد مضى مثله في كلام السيد الكلبي...^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير إلى قول الماتن: (ولا يكفي حلق الرأس) فقال الأستاذ دام ظله: كما أنه لا يكفي نتف الشعر...^(٦).

الشيخ المكارم: الخامس من واجبات العمرة: التقصير يعني قص شيء من شعر الرأس أو الوجه أو (اللحية أو الشارب) والظفر، ويكفي أن يقص شيئاً من شعر الرأس أو الوجه دون قص شيء من الظفر ولكن الأحوط أن لا يكتفي بقص شيء من الظفر فقط...^(٧).

الشيخ الوحيد: وهو عبارة عن أخذ شيء من شعر الرأس أو اللحية أو الشارب أو

(٣) المناسك، ص ٨٤٠

(٢) المناسك، ص ١٢٢

(١) المناسك، م ٥٨٠ و ٥٧٥ و ٥٧٤

(٧) فصل التقصير.

(٦) م ١١٢، ص ١١٢

(٤) المناسك، ص ١٧٢ (٥) فصل التقصير.

الحاجب أو تقليم ظفر يده أو رجله ولا يجزي النشف عن التقصير^(١).
الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(٢).

لزوم النية في التقصير

في التحرير م ٢: التقصير عبادة تجب فيه النية بشرائطها فلو أخل بها بطل إحرامه إلا مع الجبران.

السيد الكلبي يگاني: ويجب في التقصير النية مقارنة له مشتملة على التعيين والقربة^(٣).
السيد الخوئي: ويعتبر فيه قصد القربة^(٤).

السيد السيستاني: ويعتبر فيه قصد القربة والخلوص^(٥).

السيد الشيرازي: يشترط في التقصير النية ويجب فيها قصد أمور ولو إجمالاً فيجب: ١ - قصد الفعل ٢ - قصد التعيين ٣ - قصد القربة^(٦).

التقصير أيضاً من الأعمال العبادية فيجب الإتيان بنية خالصة لله تعالى...^(٧).
السيد الخامشي: التقصير عبادة تجب فيه النية بشروطها المذكورة في نية الإحرام^(٨).

الشيخ البهجة: ويعتبر فيه قصد القربة ولا يكفي الحلق عن التقصير وينوي بهذا النحو: إني أقصر لأجل الإحلال من عمرة التمتع في فرض حجة الإسلام إطاعة لله تعالى^(٩).

الشيخ الصافي: ويجب في التقصير النية أيضاً مقارنة له مشتملة على التعيين والقربة فيقول: أقصر للإحلال من إحرام عمرة التمتع لحجة الإسلام الواجب امتثالاً لأمر الله تعالى^(١٠).

الشيخ الفاضل: التقصير عبادة تجب فيه النية بشرائطها (فلو أخل بها) بطل إحرامه

(١) فصل التقصير. (٢) المناسك، ص ١٦٦ (٣) المناسك، ص ١٢٧ (٤) المناسك، ص ١٥٣

(٥) فصل التقصير. (٦) المناسك، ص ٥٧٦م (٧) المناسك، ص ٥٧٧م (٨) المناسك، ص ١٢٢

(٩) المناسك، ص ١٤٠ (١٠) فصل التقصير.

إلا مع الجبران. هذا متن التحرير.

قال الشيخ في التعليقة: إن كان المراد هو الإخلال بالنية بمعنى وقوع التقصير خارجاً لا عن نية معتبرة في العبادات فالظاهر أنه لا وجه حينئذٍ لبطلان الإحرام كما أنه على تقدير بطلانه لا يكون قابلاً للجبران بل اللازم الإتيان به مع الشرائط المعتبرة فيه (وإن كان المراد) هو الإخلال بالتقصير رأساً فقد تعرّض له في المسألة الآتية لكلتا صورتيه العمد والسهو وعليه فلم يعلم المراد من هذه العبارة.

الشيخ المكارم: التقصير من العبادات ويجب أن يؤتى به بقصد القربة لله تعالى^(١).
الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه النية بأن يقصد التقصير متقرباً إلى الله تعالى^(٢).

ترك التقصير عمداً

في التحرير م ٣: لو ترك التقصير عمداً وأحرم بالحج بطلت عمرته والظاهر صيرورة حجه إفراداً والأحوط بعد إتمام حجه أن يأتي بعمره مفردة وحج من قابل...
السيد الكلبايكاني: ومن ترك التقصير حتى أحرم بالحج فإن كان عمداً أو جهلاً منه بذلك مع التفات الجاهل فحينئذٍ تبطل متعته وينقلب حجه إلى الإفراد فيأتي ببقية مناسك حج الإفراد ويقضي حجه في العام القابل على الأحوط^(٣).

السيد الخامشي: إذا ترك التقصير عمداً أو جهلاً وأحرم للحج فالأقوى بطلان عمرته و انقلاب حجه إلى الإفراد والأحوط وجوباً أن يأتي بعمره مفردة بعد الحج وإعادة العمره والحج من قابل^(٤).

السيد الخوئي: إذا ترك التقصير عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والظاهر أن حجه ينقلب إلى الإفراد فيأتي بعمره مفردة بعده والأحوط إعادة الحج في السنة القادمة^(٥).
السيد السيستاني: إذا ترك التقصير عمداً فأحرم للحج فالظاهر بطلان عمرته وانقلاب حجه إلى الإفراد فيأتي بعمره مفردة إن تمكّن، والأحوط إعادة الحج^(٦).

(٤) المناسك، م ٢٤٤

(٣) المناسك، ص ١٢٨

(٢) فصل التقصير.

(١) المناسك، م ٢٤٣

(٦) المناسك، م ٣٥٤

(٥) المناسك، م ٣٥٤

السيد الشيرازي: التقصير من أركان عمرة التمتع فمن تركه عامداً عالماً كان بالجحيم أو جاهلاً إلى أن أحرم بالحج بطلت عمرته وتبدل حجّه إلى حج الأفراد، ولا يجزيه عن حجة الإسلام إلا أن يكون في تأخيرهِ معذوراً^(١).

* * *

الشيخ البهجة: إذا ترك التقصير عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والظاهر أن حجّه ينقلب إلى الأفراد...^(٢) وقد مضى في كلام الخوئي.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

الشيخ المكارم: إذا ترك التقصير عمداً وبدأ بأعمال الحج بطلت عمرته وتبدل حجّه إلى حج الأفراد ووجبت عليه إتمام حجّه والأحوط وجوباً أن يأتي بعمرة مفردة بعد إتمام الحج وإن كان الأحوط استحباباً إعادة الحج في السنة اللاحقة^(٥) ومن ترك التقصير جهلاً، كان حكمه حكم العمد أيضاً^(٦).

الشيخ الوحيد: إذا ترك التقصير عمداً فأحرم للحج بطلت عمرته والأحوط أن يأتي بوظيفة المفرد من إتمام حجّه والإتيان بعمرة مفردة بعده والإتيان بحج التمتع في السنة القادمة^(٧).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(٨).

نسيان التقصير

في التحرير م ٣: ... ولو نسي التقصير إلى أن أحرم بالحج صحت عمرته ويستحب الفدية بشاة بل هي أحوط.

السيد الكلبي گاني: فإن كان سهواً صحت متعته وكفر بدم شاة على الأحوط^(٩).

(١) المناسك، م ٥٨٣	(٢) المناسك، م ٣٣٧	(٣) المناسك، م ٣٥٤	(٤) م ٣
(٥) المناسك، م ٢٤٨	(٦) المناسك، م ٢٤٩	(٧) المناسك، م ٣٥١	(٨) المناسك، ص ١٦٢
(٩) المناسك، ص ١٢٨			

السيد الخوئي: إذا ترك التقصير نسياناً فأحرم للحج صحت عمرته والأحوط التكفير عن ذلك بشاة^(١).

السيد السيستاني: إذا ترك التقصير نسياناً فأحرم للحج صحت عمرته وصح إحرامه، والأحوط الأولى التكفير من ذلك بشاة^(٢).

السيد الشيرازي: ولو نسي التقصير حتى أحرم للحج صحت عمرته يمضي في إحرامه ولا قضاء للتقصير بل لا يجوز في حال الإحرام نعم الأفضل الأكيد أن يريق دمأ بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي الأكيد^(٣).

السيد الخامنئي: إذا ترك التقصير سهواً فأحرم للحج صح إحرامه وصحت عمرته وحجّه ولا شيء عليه وإن استحب له التكفير بشاة، بل الأحوط عدم تركها^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: إذا ترك التقصير نسياناً فأحرم للحج صحت عمرته والأحوط التكفير عن ذلك بشاة^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: إذا ترك التقصير نسياناً وتوجّه بذلك بعد أن أحرم للحج صحت عمرته ويكفيه الدم ولا يحتاج إلى التقصير^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٨).

الشيخ المكارم: إذا نسي التقصير وبدأ بأعمال الحج يعني أحرم وذهب إلى عرفات صحت عمرته وصح حجّه ولا شيء عليه ولكن الأفضل أن يكفر عن ذلك بذبح شاة^(٩).

الشيخ الوحيد: إذا ترك التقصير نسياناً فأحرم للحج صحت عمرته والأقوى عدم الكفارة عليه وإن كان التكفير بشاة أحوط^(١٠).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(١١).

(١) المناسك، م ٣٥٥ (٢) المناسك، م ٣٥٥ (٣) المناسك، م ٥٨٤ (٤) المناسك، م ٢٤٥

(٥) المناسك، م ٣٣٨ (٦) ٣٥٥ (٧) ألف مسألة، ص ١٩١، مع الترجمة.

(٨) ٣ (٩) المناسك، م ٢٤٧ (١٠) المناسك، م ٣٥٢ (١١) المناسك، ص ١٦٢

التحليل بعد التقصير

في التحرير م ٤: يحلّ بعد التقصير كل ما حرم عليه بالإحرام حتى النساء.
السيد الخامنئي: يحلّ له بعد التقصير من عمره التمتع كل ما حرم عليه حتى النساء ما عدا الحلق^(١).

السيد الغلپایگانی: فإذا قصر حلّ له كل شيء حرم عليه بالإحرام حتى النساء ولا يجب بل لا يشرع طواف النساء في عمره التمتع لكن لو طاف طواف النساء برجاء المطلوبية فهو أولى^(٢).

السيد الخوئي: إذا قصر المحرم في عمره التمتع حلّ له جميع ما كان يحرم عليه من جهة إحرامه ما عدا الحلق، أمّا الحلق ففيه تفصيل...^(٣).

السيد السيستاني: إذا قصر المحرم في عمره التمتع حلّ له جميع ما كان يحرم عليه من جهة إحرامه حتى الحلق على الأظهر وإن كان الأحوط تركه بعد مضي ثلاثين يوماً من يوم عيد الفطر، ولو فعله عن علم وعمد فالأحوط الأولى التكفير عنه بدم^(٤).

السيد الشيرازي: يحلّ بالتقصير كل ما حرم عليه بالإحرام حتى مباشرة النساء فإنّ حلّيتها في عمره التمتع لا يتوقف على طواف النساء حيث لا يجب فيها ولا بأس بالإتيان به رجاء^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: إذا قصر المحرم في عمره التمتع حلّ له جميع ما كان يحرم عليه من جهة إحرامه ما عدا الحلق في حرمة تأملاً^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من الخوئي في المقدار الذي ذكرناه عنه^(٧).
الشيخ الفاضل: يحلّ بعد التقصير كل ما حرم بالإحرام حتى النساء وحتى حلق جميع الرأس سوى الصيد الذي هو من محرمات الحرم أيضاً^(٨).

(٤) المناسك، م ٣٥٦

(٣) المناسك، م ٣٥٦

(٢) المناسك، ص ١٢٨

(١) المناسك، م ٢٤٦

(٨) المتن مع التعليقة، م ٤٠٦

(٧) المناسك، م ٣٥٦

(٦) المناسك، م ٣٣٩

(٥) المناسك، م ٥٨٢

الشيخ المكارم: بعد التقصير من عمره التمتع يخرج من الإحرام ويحل له كل ما يحرم على المحرم إلا الصيد فإنه يبقى حراماً عليه لحرمة الصيد في الحرم على الجميع^(١).
 الشيخ الوحيد: إذا قصر المحرم في عمره التمتع حل له جميع ما كان يحرم عليه من جهة إحرامه ما عدا الحلق...^(٢).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٣).

ليس في العمرة التمتع طواف النساء

في التحرير م ٥: ليس في عمره التمتع طواف النساء ولو أتى به رجاء واحتياطاً لا مانع منه.

السيد الخامثي: ليس من واجبات عمره التمتع طواف النساء وإن كان الأحوط الإتيان به وبصلاته رجاء^(٤).

السيد الغلپايگاني: تقدم كلامه ﷺ في الفرع الماضي فراجع.
 السيد الخوئي: لا يجب طواف النساء في عمره التمتع ولا بأس بالإتيان به رجاء وقد نقل شيخنا الشهيد ﷺ وجوبه عن بعض العلماء^(٥).

السيد السيستاني: لا يجب طواف النساء في عمره التمتع ولا بأس بالإتيان به رجاء^(٦).

السيد الشيرازي: لا يجب طواف النساء في عمره التمتع^(٧).

الشيخ البهجة: لا يجب طواف النساء في عمره التمتع ولا بأس بالإتيان به رجاء^(٨).
 الشيخ التبريزي: لا يجب طواف النساء في عمره التمتع ولا مانع من الإتيان به رجاء^(٩).

(١) المناسك، م ٢٤٦ (٢) المناسك، ص ١٤٩ (٣) المناسك، ص ١٦٢ (٤) المناسك، م ٢٤٧
 (٥) المناسك، م ٣٥٧ (٦) المناسك، م ٣٥٧ (٧) قد مضى في الفرع الماضي.
 (٨) المناسك، م ٣٤٠ (٩) المناسك الفارسية، ص ٢٠٢، مع الترجمة.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١).
 الشيخ المكارم: لا يجب طواف النساء في عمرة التمتع بل ليس من الضروري الإتيان بطواف النساء حتى بقصد رجاء المطلبية^(٢).
 الشيخ الوحيد: لا يجب طواف النساء في عمرة التمتع^(٣).
 الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(٤).

الخروج من مكة بعد عمرة التمتع

السيد الإمام الخميني: الأحوط الوجوبي لمن فرغ عن عمرة التمتع أن لا يخرج من مكة لغير ضرورة^(٥).

السيد الخوئي: ولا يجوز له الخروج من مكة لغير الحج إلا أن يكون خروجه لحاجة ولم يخف فوات الحج فيجب والحالة هذه أن يحرم للحج من مكة ويخرج لحاجته^(٦)... المحرم من الخروج عن مكة بعد الفراغ من أعمال العمرة وأثنائها إنما هو الخروج عنها إلى محل آخر ولا بأس بالخروج إلى أطرافها وتوابعها وعليه فلا بأس للحاج أن يكون منزله خارج البلد فيرجع إلى منزله أثناء العمرة أو بعد الفراغ منها^(٧).

السيد الكلپایگانی: يحرم على المتمتع أن يخرج من مكة بعد عمرة التمتع حتى يقضي الحج إلا إذا اقتضت الحاجة ولم يكن الخروج موجباً لفوات الحج...^(٨).

السيد الخامنئي: خروج از مكة مكرمه بعد از عمرة تمتع و قبل از اعمال حج برای کسی که مطمئن است که می تواند برای انجام حج تمتع به مكة برگردد جایز است. هر چند احتیاط مستحب آن است که از مكة مکرمه خارج نشود. مگر برای نیاز و کار ضروری. کما اینکه در این صورت بنابر احتیاط باید ابتدا در مكة برای حج محرم شود و بعد خارج شود. و اگر محرم شدن برای او مشقت داشته باشد، جایز است برای انجام کار خود بدون احرام خارج شود. و افرادی که قصد عمل به این احتیاط را دارند و

(١) المتن مع التعليقة، ص ٥٠ (٢) المناسك، ص ٢٥٠ (٣) المناسك، ص ٣٥٤ (٤) المناسك، ص ١٦٣
 (٥) المناسك، ص ٢٧٧، م ١٥١ (٦) المناسك، ص ٢٧٧، م ١٥١ (٧) المعتمد، ج ٣، ص ٢٥٧ (٨) المجمع، ج ١، ص ٤٥٦

ناچار هستند یک یا چند مرتبه به مکه وارد و از آن خارج شوند مانند خدمه کاروان‌ها، می‌توانند برای ورود به مکه مکرمه، اول عمره مفرده انجام دهند و عمره تمتع را به تأخیر بیندازند تا زمانی که بتوانند در آن وقت عمره تمتع را قبل از اعمال حج به جا آورند، در این صورت باید از میقات برای عمره تمتع محرم شوند و هنگامی که از عمره تمتع فارغ شدند از مکه برای حج محرم شوند.^(۱)

السید السبستانی: إذا فرغ المكلف من أعمال عمره التمتع لم يجوز له الخروج من مكة لغير الحج إلا أن يكون خروجه لحاجة وإن لم تكن ضرورة ولم يخف فوات الحج وفي هذه الحالة إذا علم أنه يتمكن من الرجوع إلى مكة والإحرام منها للحج فلا يظهر جواز خروجه محلاً^(۲).

السید الشیرازی: لا يجوز الخروج من مكة وحواليها بعد التحلل من عمره التمتع وقبل الإحرام للحج نعم لو عرضت له حاجة جاز له الخروج لكن يجب أن يكون محرماً للحج ولو كان الخروج مع الإحرام حرجياً عليه جاز له الخروج بدونه أيضاً^(۳).

الشیخ البهجة: والأحوط والأولى له عدم الخروج من مكة حتى إذا كان عالماً بعدم فوات الحج...^(۴)

إذا كان المتمتع يعلم أنه إن خرج بعد العمرة من مكة فسوف يفوته الحج فلا يجوز له الخروج - أمّا إذا كان يستطيع الخروج والعود وإدراك الحج.... فيجوز له الخروج والميزان في جواز الخروج وعدمه عدم تفويته الحج وتفويته له^(۵).

الشیخ التبریزی: في الجواب: لا يخرج من مكة مطلقاً إلا لعذر وعلى تقديره فيخرج محرماً بإحرام الحج^(۶).

الشیخ الصافي: من أدى عمره التمتع الأحوط له أن لا يخرج من مكة المبكرمة إلا للضرورة وإذا اقتضت الضرورة للخروج فليخرج محرماً بالحج إلا أن يكون الإحرام له حرجياً فيجوز أن يخرج بغير إحرام...^(۷)

الشیخ الفاضل: في الجواب، يجوز الخروج مع الاطمینان بالرجوع وإدراك الحج ولا

(۱) مناسک فارسی، م ۹۱ (۲) المناسک، ص ۷۲ (۳) المناسک، م ۵۹۴ (۴) المناسک، م ۱۵۱

(۵) المناسک، ص ۶۳ و ص ۶۴، مع التلخیص. (۶) الصراط، ج ۴، ص ۶۱ (۷) مع الترجمة ص ۱۹۵

فرق بين القريب والبعيد نعم إذا دخل في شهر آخر يجب الإحرام جديداً لعمرة التمتع^(١).
 الشيخ المكارم: لا بأس في الذهاب إلى غار حراء والمناطق المشابهة لذلك خارج مكة بعد إتمام العمرة قبل الحج ولكن لا يذهب إلى نقاط أبعد إلا لضرورة^(٢).
 الشيخ الوحيد: المحرم من الخروج عن مكة بعد الفراغ من أعمال العمرة أو أثنائها إنما هو الخروج عما يصدق عليه أنه من محلات مكة وإن لم يكن من مكة القديمة فلا يضر الخروج إلى المحلات المستحدثة ما لم تكن خارجة عن الحرم^(٣).

الرجوع إلى مكة بلا إحرام

الشيخ التبريزي: السؤال: إذا خرج المتمتع من مكة محلاً ثم دخل في شهر آخر بلا إحرام فهل تبطل عمرته السابقة؟
 الجواب: لا تبطل^(٤).

الشيخ الصافي: کسی که بعد از عمره تمتع بدون احرام از مكة خارج شود و پس از گذشت يكماه يا بيشتتر عصياناً يا جهلاً يا نسياناً بدون احرام وارد مكة شده همان عمره اولی که انجام داده است عمره تمتع محسوب است وكافی است^(٥).

الشيخ البهجة: س: اگر جهلاً يا عمداً بدون احرام خارج شود و در ماه بعد رجوع کرد بدون احرام آیا عمره تمتع قبلي باطل است؟ ج: بطلان عمره قبلي معلوم نیست، بقصد ما هو الوظيفة محرم به حج شود وحج را تمام کند و بعد از حج احتياطاً يك عمره مفردة بجا آورد محتمل است که حج او مبدل به افراد شده باشد^(٦).

الاختلاف في ثبوت الهلال

في التحرير م ٧: لو ثبت هلال ذي الحجة عند القاضي من العامة وحكم به ولم يثبت عندنا فإن أمكن العمل على طبق المذهب الحق بلا تقيّة وخوف وجب وإلا وجبت التبعيّة

(١) الجامع، ص ١١٣ (٢) المناسك، ص ٢٣٢، ١٩٩ م (٣) المناسك، ص ٦٤، ١٥٠ م (٤) صراط النجاة، ج ٤، ص ٦٣

(٥) ٦٥١ م، قسمت اخير جواب، (رسالة فارسی، ص ١٩٧) (٦) سؤال و جواب شفاهی (جلسه استفتاء)

عنهم وصح الحج لو لم تتبين المخالفة للواقع بل لا يبعد الصحة مع العلم بالمخالفة ولا تجوز المخالفة بل في صحة الحج مع مخالفة التقية إشكال ولما كان أفق الحجاز والنجد مخالفاً لأفاقنا سيما أفق إيران فلا يحصل العلم بالمخالفة إلا نادراً.

السيد الخوئي: إذا ثبت الهلال عند قاضي أهل السنة وحكم على طبقه ولم يثبت عند الشيعة ففيه صورتان الأولى: إذا احتملت مطابقة الحكم للواقع فعندئذٍ وجبت متابعتهم والوقوف معهم وترتيب جميع آثار ثبوت الهلال الراجعة إلى مناسك حجة من الوقوفين وأعمال منى يوم النحر وغيرها ويجزي هذا في الحج على الأظهر...^(١).

السيد الشيرازي: س: إذا ثبت لدى العامة هلال ذي الحجة وحددوا الموقف بمقتضاه ولم يثبت عند الشيعة هل يجزي متابعتهم؟

ج: في مفروض السؤال يجب متابعتهم ويجزي الوقوف معهم ما لم يعلموا بالخلاف^(٢).

السيد الخامنئي: يجزيه العمل على وفق ثبوت هلال ذي الحجة عند القاضي من العامة وحكمه به^(٣).

السيد گلپايگاني: إذا اقتضت التقية متابعة العامة في الوقوف فالأقوى كفاية هذا الحج عن حجة الإسلام ولو كان عالماً بالخلاف وأما إن كان متمكناً من العمل بوظيفة نفسه من غير خوف فالأحوط متابعتهم رجاء ثم العمل بوظيفة نفسه حتى مع عدم العلم بالخلاف^(٤).

السيد السيستاني: في الجواب عن مسألة ٣٧٦: نحن لا نفتي بالإجزاء بالحج معهم إذا كان مخالفاً لما تقتضيه الموازين الشرعية لثبوت الهلال كما لا نفتي بعدم الإجزاء ويمكن لمقلدنا الرجوع في هذه المسألة إلى فقيه آخر...^(٥).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله قوله دام ظله: نعم مع عدم العلم

(١) المناسك، م ٣٧١ (٢) المناسك، م ٦٣٠ (٣) المناسك، ص ١٦٧ (٤) المناسك، م ١٥٥، مع الترجمة.

(٥) الملحق الثالث، ص ١٦٢

بالخلاف وعدم قيام أمانة شرعية على الخلاف ومع صدق التقية بالنحو المعهود المتعارف الأقوى كفاية الموافقة للعامة كما تدل عليه السيرة القطعية غير المردوع عنها وعدم مانعية العلم بالخلاف من صحة العمل مع الاضطرار والتقية لا يخلو من وجه والعمل بالواقع في جميع الصور ظاهراً مجزئاً...^(١).

الشيخ التبريزي: المتن من السيد الخوئي رحمته: الأولى ما إذا احتملت مطابقة الحكم للواقع فعندئذٍ وجبت متابعتهم والوقوف معهم إلى قوله دام ظله، والحاصل أنه تجب متابعة الحاكم السني تقية ويصح معها الحج والاحتياط حينئذٍ غير مشروع...^(٢).

الشيخ الصافي: المتن المذكور من السيد الكلبي رحمته تقریباً وفي كلامه دام ظله فإن كان متمكناً من العمل بالوظيفة الشرعية فالأحوط متابعتهم رجاءً ثم العمل بالوظيفة المقررة الشرعية حتى مع عدم العلم بالخلاف^(٣).

الشيخ الفاضل: في الجواب عن السؤال ٤٩٧: نعم، التبعية عنهم واجبة والحج صحيح حتى مع العلم بالمخالفة^(٤).

الشيخ المكارم: يجب التبعية معهم ولو مع العلم بالخلاف^(٥).

الشيخ الوحيد: فإن احتملت مطابقة الحكم للواقع وكان الاحتياط مخالفاً لها فالأحوط الجمع بين ترتيب آثار ثبوت الهلال على حكمهم والإتيان بوظيفته الأولية وإن كان الأقوى كفاية ترتيب الآثار على حكمهم وأما إذا فرض العلم بالخلاف للإجزاء وجه ولكن الاحتياط وجوباً بالإتيان بوظيفته الأولية وترتيب الآثار على حكمهم كالوقوف معهم...^(٦).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار المذكور ثم قال دام ظله: هذا إذا لم يمكنه العمل على طبق مذهب الحق بلا تقية وخوف وإلا يجب حتى في هذه الصورة^(٧).

(٣) الترجمة، الف مسألة، ص ٢٠٤

(١) المناسك، ص ١٤٦، ٣٥٤ (٢) المناسك، م ٣٧١

(٦) المناسك، م ٣٦٨، ص ١٥٥ (٧) المناسك، ص ١٦٧

(٤) الجامع، ص ١٢٤ (٥) المناسك



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الإحرام بالحج والوقوف بعرفات

في التحرير م ١ : يجب بعد العمرة الإحرام بالحج والوقوف بعرفات بقصد القرية كسائر العبادات والأحوط كونه من زوال يوم عرفة إلى الغروب الشرعي ولا يبعد جواز التأخير بعد الزوال بمقدار صلاة الظهرين إذا جمع بينهما والأحوط عدم التأخير ولا يجوز التأخير إلى العصر.

السيد الخوئي: الأول الإحرام وأفضل أوقاته يوم التروية ويجوز التقديم عليه بثلاثة أيام ولا سيما بالنسبة إلى الشيخ الكبير والمريض ... يتضيّق وقت الإحرام فيما إذا استلزم تأخيره فوت الوقوف بعرفات يوم عرفة ... الثاني من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القرية والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات ... الأحوط للمختار أن يقف في عرفات من أول يوم التاسع من ذي الحجة إلى الغروب ... فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة...^(١).

السيد السيستاني: الثاني من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القرية والخلوص ... يجب الوقوف بعرفات في اليوم التاسع من ذي الحجة مستوعباً من أول الزوال على الأحوط إلى الغروب...^(٢).

السيد الغلپایگانی: الأول من واجبات حج التمتع: الإحرام وهو واجب بل هو ركن

يبطل الحج بتعمد تركه، وأوّل وقت هذا الإحرام للمتمتع بعد فراغه من مناسك عمرته ويمتد إلى اليوم التاسع من ذي الحجة... الثاني: الوقوف بعرفات بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوعباً الوقت كلّهُ من زوال الشمس إلى غروبها، والركن من الوقوف هو مسأه...^(١).

السيد الخامنئي: يجب الإحرام (الحج التمتع) قبل زوال اليوم التاسع من ذي الحجة بحيث يتمكن من إدراك الوقوف الاختياري بعرفات والوقوف هو الواجب الثاني من واجبات الحج وهو عبادة تجب فيه النيّة بشروطها والأحوط أن يقف من زوال يوم التاسع إلى الغروب الشرعي والوقوف المذكور واجب إلا أن الركن منه هو مسعى الوقوف ويتحقق بالدقيقة والدقيقتين...^(٢).

السيد الشيرازي: الوقوف بعرفات وهو الواجب الثاني من واجبات حج التمتع، يعتبر في الوقوف كسائر العبادات أن يكون مع النيّة وشأنها شأن النيّة في جميع المناسك فيعتبر فيها قصد الوقوف وتعيين الوقوف لنوع الحج الذي أحرم له وقصد القرية وزمان الوقوف الاختياري بعرفة من زوال الشمس من يوم التاسع ويمتد إلى المغرب أي زوال الحمرة المشرقية... الوقوف بعرفات من أركان الحج والمعتبر في ركنيته مسأه...^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: الأوّل: الإحرام ووقته موسّع ويتحقق وقت الإحرام فيما إذا استلزم تأخيره فوت الوقوف بعرفات يوم عرفة والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلاً ساكناً أو متحركاً والأحوط للمختار أن يسقف في عرفات من أوّل ظهر التاسع إلى الغروب والركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة^(٤).

الشيخ التبريزي: الأوّل: الإحرام وأفضل أوقاته يوم التروية ويتحقق وقت الإحرام فيما إذا استلزم تأخيره فوت الوقوف بعرفات يوم عرفة والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلاً ساكناً أو متحركاً...^(٥).

(٢) المناسك، ص ١٢٥، مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ١٤٢، مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ١٢٨، مع التلخيص.

(٣) الفصل الثالث، مع التلخيص.

(٥) المناسك، ص ١٧٤، مع التلخيص.

الشيخ الصافي: الأول: الإحرام وهو واجب في حج التمتع بل هو ركن يبطل الحج بتعمد تركه كما تقدم في العمرة، وأول وقت الإحرام للمتمتع من ثلاثة أيام قبل يوم التروية ثم يمتد وقت الإحرام إلى اليوم التاسع ... يجب الوقوف بعرفة بمعنى أن يكون حاضراً فيها من زوال الشمس إلى غروبها...^(١).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من الإمام رحمه الله إلى قوله: بمقدار صلاة الظهرين إذا جمع بينهما، ففي تعليقه مدخله: (بل بمقدار الغسل قبلهما أيضاً)^(٢).

الشيخ المكارم: الأول: الإحرام من مكة والثاني: الوقوف (أي الكون) في عرفات من ظهر اليوم التاسع من ذي الحجة إلى غروب الشمس، وأفضل وقت الإحرام للحج هو اليوم الثامن من ذي الحجة ولكن يجوز الإحرام قبل ذلك بثلاثة أيام والأحوط في الوقوف بعرفات من أول ظهر يوم التاسع إلى غروب الشمس^(٣).

الشيخ الوحيد: الأول من واجبات الحج: الإحرام وأفضل أوقاته يوم التروية ويجوز التقديم للمريض والشيخ الكبير إذا خافا من الزحام مطلقاً. الثاني: الوقوف بعرفات والأحوط للمختار أن يقف في عرفات من زوال اليوم التاسع إلى الغروب كما عليه المشهور، والركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة...^(٤).

المراد من الوقوف بعرفات

في التحرير م ٢: المراد بالوقوف مطلق الكون في ذلك المكان الشريف من غير فرق بين الركوب وغيره والمشى وعدمه نعم لو كان في تمام الوقت نائماً أو مغمى عليه بطل وقوفه.

السيد الخوئي: الثاني من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات بقصد القرية والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات من دون فرق بين أن يكون راكباً أو راجلاً ساكناً

(١) المناسك، ص ١٢٧، مع التلخيص.

(٢) ص ١١٣.

(٣) المناسك، ص ١٢٧، مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ١٥٠، مع التلخيص.

أو متحركاً^(١).

السيد الخامثي: المراد من الوقوف، مطلق الحضور في ذلك المكان من دون فرق بين كونه راكباً أو ماشياً أو نائماً أو واقفاً^(٢).

السيد الغلپايگاني: يجب الوقوف بعرفة بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوعباً الوقت كله من زوال الشمس إلى غروبها^(٣).

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

السيد الشيرازي: الوقوف بعرفات من أركان الحج والمعتبر في ركنيته مسأه فيكفي الحضور والتواجد فيها ولو كان يسيراً^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات...^(٦).

الشيخ التبريزي: والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات...^(٧) تقدم في كلام السيد الخوئي^(٨).

الشيخ الصافي: يجب الوقوف بعرفة بمعنى أن يكون حاضراً فيها مستوعباً الوقت كله من زوال الشمس إلى غروبها^(٩).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١٠).

الشيخ المكارم: الثاني من واجبات الحج، هو الوقوف في عرفات، الأحوط الوقوف في عرفات من أول ظهر اليوم التاسع إلى غروب الشمس، ويجب أن يقترب بالنية وقصد القرية^(١١).

الشيخ الوحيد: الثاني من واجبات حج التمتع: الوقوف بعرفات والمراد بالوقوف هو الحضور بعرفات عن قصد متقرباً إلى الله تعالى...^(١٢).

(١) المناسك، ص ١٥٧ (٢) المناسك، ص ١٣٣ (٣) المناسك، ص ١٣١ (٤) المناسك، ص ١٨٣

(٥) المناسك، ص ٦٢١ (٦) المناسك، ص ١٤٤ (٧) المناسك، ص ١٧٧ (٨) المناسك، ص ١٣١

(٩) ٢، ص ١١٣ (١٠) المناسك، ص ١٣٠ (١١) المناسك، ص ١٥٢

الوقوف واجب والركن منه مستأه

في التحرير م ٣: الوقوف المذكور واجب لكن الركن منه مسمى الوقوف ولو دقيقة أو دقيقتين فلو ترك الوقوف حتى مستأه عمداً بطل حجته ولكن لو وقف بقدر المسمى وترك الباقي عمداً صح حجته وإن أثم.

السيد الخوئي: الأحوط للمختار، أن يقف في عرفات من أول ظهر التاسع من ذي الحجة إلى الغروب، والوقوف في تمام هذا الوقت وإن كان واجباً يأثم المكلف بتركه إلا أنه ليس من الأركان ... نعم لو ترك الوقوف رأساً باختياره فسد حجته، فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة^(١).

السيد الخامنئي: الوقوف المذكور واجب إلا أن الركن منه هو مسمى الوقوف ويتحقق بالدقيقة والدقيقتين، فإن ترك مسمى الوقوف اختياراً بطل حجته ولو وقف مسمى الوقوف وترك الباقي أو أخر الوقوف إلى العصر صح حجته وإن أثم في صورة العمد^(٢).

السيد السيستاني: يجب الوقوف بعرفات في اليوم التاسع من ذي الحجة مستوعباً من أول الزوال على الأحوط إلى الغروب والوقوف في تمام هذا الوقت وإن كان واجباً يأثم المكلف بتركه اختياراً إلا أنه ليس من الأركان ... إلى آخر ما في كلام الخوئي^(٣).

السيد الشيرازي: الوقوف بعرفات من أركان الحج (وقد مضى في الفرع الماضي) ومن ترك الوقوف الاختياري بعرفات من دون عذر بطل حجته فيبطل الحج بتركه في الموارد التالية، ثم ذكر دام ظله خمس صور^(٤).

السيد الغلپايگاني: والركن من الوقوف هو مسأه وأما الزائد على ذلك فهو واجب وغير ركن لا يجوز تركه ولو تركه عمداً إلى أن خرج وقت الوقوف الاختياري بطل حجته ولا يجديه إدراك الموقف الإضطراري ولا إدراك المشعر مطلقاً والموقف الإضطراري بعرفة هو من مغيب الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر^(٥).

الشيخ البهجة: الأحوط للمختار أن يقف في عرفات من أول الظهر التاسع من ذي الحجة إلى الغروب^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).
الشيخ الفاضل: الوقوف المذكور واجب لكن الركن منه مسمى الوقوف ولو دقيقة أو دقيقتين...^(٣).

الشيخ المكارم: ركن الوقوف هو التوقف في عرفات فقط مقداراً من الزمان الذي بدايته الظهر ونهايته غروب الشمس، فلو وقف مقداراً من تلك المدة صحَّ حجّه...^(٤).
الشيخ الوحيد: والوقوف في تمام هذا الوقت (من زوال اليوم التاسع إلى الغروب) وإن كان واجباً إلا أنه ليس من الأركان... فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة^(٥).

الشيخ النوري: الأحوط للمختار أن يقف في عرفات من أول ظهر التاسع من ذي الحجة إلى الغروب... فما هو الركن من الوقوف هو الوقوف في الجملة^(٦).

لو نفر من عرفات قبل الغروب

في التحرير م ٢: لو نفر عمداً من عرفات قبل الغروب الشرعي وخرج من حدودها ولم يرجع فعليه الكفارة ببدنه يذبحها لله في أي مكان شاء والأحوط الأولى أن يكون في مكة ولو لم يتمكن من البدنة صام ثمانية عشر يوماً والأحوط الأولى أن يكون على ولاء... السيد الخوئي: تحرم الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس عالماً عامداً لكنها لا تفسد الحج فإذا ندم ورجع إلى عرفات فلا شيء عليه وإلا كانت عليه كفارة ببدنه، ينحرها في منى...^(٧) فإن لم يتمكن منها صام ثمانية عشر يوماً متواليات...

السيد السيستاني: نفس المتن من الخوئي إلى قوله دام ظله: والأحوط أن يكون بمنى دون مكة فإن لم يتمكن منها صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو في الطريق أو عند أهله

(٤) المناسك، ص ١٣٢

(٣) ص ١١٣

(٢) المناسك، ص ١٧٨

(١) المناسك، ص ١٤٥

(٧) المناسك، م ٣٧٠

(٦) المناسك، ص ١٦٦

(٥) المناسك، ص ١٥٣

والأحوط الأولى أن تكون متواليات^(١).

السيد الشيبيري: لا يجوز النفر من عرفات قبل المغرب فلو نفر بعد إدراك الوقوف عصى ولكن لا يبطل حجّه...^(٢)

من غادر عرفات بقصد أن تكون مغادرته نهايته عامداً مختاراً قبل الغروب يجب أن يعود إليها وإن لم يُعدّ كان عاصياً ووجب عليه التكفير بل الأظهر وجوب الكفارة عليه ولو لم يمكنه الرجوع...^(٣).

السيد الخامشي: يحرم النفر من عرفات قبل الغروب فإن نفر كذلك عامداً أو خرج عن حدوده ولم يرجع عصى ووجب عليه التكفير ببذنة ولكن حجّه صحيح...^(٤).

السيد الكلبي گاني: ولو أفاض من عرفة قبل المغرب الشرعي عمداً فإن تاب ورجع قبل الغروب فلا كفارة عليه وإن لم يتب ولم يرجع فعليه الكفارة وهي بذنة وإن لم يتمكن على البذنة يصوم ثمانية عشر يوماً بمكة أو في الطريق أو عند أهله، ويصومها على التوالي جميعها ولا يفصل بينها^(٥).

الشيخ البهجة: تحرم الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس عالماً عامداً لكنها لا تفسد الحج^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلا ما أضاف الشيخ دام ظله وهو قوله: (والأحوط أن يكون يوم النحر) وإلا ما علق على الجملة الأخيرة الأحوط الأولى أن يكون في مكة فإنه قال: بل في منى...^(٨).

الشيخ المكارم: إذا خرج من عرفات قبل غروب الشمس فإن كان ذلك عن نسيان أو جهل بالمسألة لم يكن عليه شيء وإن فعل ذلك عمداً عصى وأثم ويجب أن يذبح بعيراً في منى...^(٩).

(٣) المناسك، م ٦٢٨، مع التلخيص.

(٢) المناسك، م ٦٢٧.

(١) المناسك، م ٣٧٠.

(٧) المناسك، ص ١٧٩.

(٦) المناسك، ص ١٤٦.

(٥) المناسك، ص ١٣٢.

(٤) المناسك، م ٢٥٩.

(٩) المناسك، ص ١٣١.

(٨) م ٤، ص ١١٣.

الشيخ الوحيد: تحرم الإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس... نحو ما تقدم من السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

لو نفر من عرفات سهواً

في التحرير م ٤: ... ولو نفر سهواً وتذكر بعده يجب الرجوع ولو لم يرجع أثم ولا كفارة عليه وإن كان أحوط. والجاهل بالحكم كالناسي ولو لم يتذكر حتى خرج الوقت فلا شيء عليه.

السيد الخوئي: ويجري هذا الحكم في من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلاً منه بالحكم (وقد مضى في الفرع الماضي) فيجب عليه الرجوع بعد العلم أو التذكر، فإن لم يرجع حينئذ فعليه الكفارة على الأحوط ^(٢).

السيد السيستاني: ويجري هذا الحكم في من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلاً وقد مضى في كلام الخوئي رحمته الله ^(٣).

السيد الشبيري: ومن غادرها عن جهل أو نسيان أو سهو أو إضطرار يجب عليه أيضاً أن يعود إليها متى التفت ويفيض بعد المغرب، فإن لم يعد كان عاصياً والأحوط استحباباً في حقه التكفير ولا شيء عليه لو لم يلتفت إلى المغرب ^(٤).

السيد الخامنئي: إن نفر من عرفات قبل الغروب نسياناً أو جهلاً بالحكم وجب عليه الرجوع فيما إذا التفت قبل فوات الوقت فإن لم يرجع عصي ولكن لا كفارة عليه وأما إن لم يلتفت حتى خرج الوقت فلا شيء عليه ^(٥).

السيد الغلپايگاني: وإن أفاض قبل المغرب سهواً ولم يتذكر في الوقت فلا شيء عليه ولو تذكر الناسي قبل المغرب يجب عليه الرجوع إلى عرفة والبقاء فيها إلى الغروب فإن لم يفعل ولم يرجع أثم ويلحقه حكم العامد ^(٦).

* * *

(٤) المناسك، ص ٢١٨

(٣) المناسك، م ٣٧٠

(٢) المناسك، م ٣٧٠

(١) المناسك، ص ١٥٤

(٦) المناسك، ص ١٣٢

(٥) المناسك، م ٢٦٠

الشيخ البهجة: ويجري هذا الحكم في من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلاً منه بالحكم فيجب عليه الرجوع...^(١)

الشيخ التبريزي: ويجري هذا الحكم في من أفاض من عرفات نسياناً...^(٢)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في هذا الفرع^(٣)

الشيخ المكارم: تقدم كلامه دام ظله في الفرع الماضي فراجع.

الشيخ الوحيد: ويجري هذا الحكم أيضاً في من أفاض من عرفات نسياناً أو جهلاً منه بالحكم فيجب عليه الرجوع بعد التذكر أو العلم، فإن لم يرجع حينئذٍ ففي ثبوت الكفارة وبدلها عليه إشكال^(٤).

لو نفر قبل الغروب ثم ندم فرجع

في التحرير م ٥: لو نفر قبل الغروب عمداً وندم ورجع ووقف إلى الغروب أو رجع لحاجة لكن بعد الرجوع وقف بقصد القربة، فلا كفارة عليه.

السيد الخوئي: فإذا ندم ورجع إلى عرفات فلا شيء عليه. وقد تقدم، فراجع.

السيد السيستاني: فإذا رجع إلى عرفات فلا شيء عليه^(٥).

السيد الشيرازي: مضى كلام الأستاذ دام ظله في الفرعين السابقين مع التلخيص، فراجع.

السيد الكلبيگاني: تقدم كلامه عليه وآله إن تاب ورجع قبل الغروب فلا كفارة عليه^(٦).



الشيخ البهجة: فإذا ندم ورجع إلى عرفات فلا حوط ثبوت الكفارة عليه...^(٧)

الشيخ التبريزي: فإذا ندم ورجع إلى عرفات فلا شيء عليه وإلا كانت عليه بدنة...^(٨)

(٤) المناسك، ص ١٥٤

(٣) م ٤، ص ١١٤

(٢) المناسك، ص ١٧٩

(١) المناسك، ص ١٤٦

(٨) المناسك، ص ١٧٩

(٧) المناسك، ص ١٤٦

(٦) المناسك، ص ١٣٢

(٥) المناسك، م ٣٧٠

الشيخ الفاضل: متن التحرير^(١).

الشيخ المكارم: إذا عاد إلى عرفات مرة أخرى قبل غروب الشمس وبقي هناك إلى الغروب ثم خرج منها لم تجب عليه الكفارة^(٢).

الشيخ الوحيد: فإذا رجع قبل الغروب إلى عرفات فلا شيء عليه^(٣).

ترك الوقوف مع العذر

في التحرير م٦: لو ترك الوقوف بعرفات من الزوال إلى الغروب لعذر كالنسيان وضيق الوقت ونحوهما كفى له إدراك مقدار من ليلة العيد ولو كان قليلاً وهو الوقت الاضطراري للعرفات...

السيد الخوئي: من لم يدرك الوقوف الاختياري لنسيان أو لجهل يعذر فيه أو لغيرهما من الأعذار لزمه الوقوف الاضطراري (برهة من ليلة العيد) وصح حجّه فإن تركه متعمداً فسد حجّه^(٤).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥) في المقدار المذكور^(٥).

السيد الشيرازي: من ترك الوقوف بعرفات من دون عذر إلى قوله دام ظله في آخر الفرع بقوله: نعم لو كان في ترك الوقوف الاختياري معذوراً بمعنى أن الترك لم يكن عن سوء اختياره وترك تحفظه لا يبطل الحج بترك الوقوف الاختياري فيلزمه التدارك بالوقوف الاضطراري^(٦).

السيد الغلپايگاني: لو ترك الوقوف سهواً أو عن عذر آخر فلا إثم عليه وصح حجّه^(٧).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

(١) المتن، م٥ (٢) المناسك، ص ١٣١ (٣) المناسك، ص ١٥٤، ٣٦٧ (٤) المناسك، م ٣٦٩

(٥) المتن، م ٣٦٩ (٦) المناسك، م ٦٢٢، مع التلخيص ص ٢١٦

(٧) المناسك، ص ١٣٢، أخذنا منه موضع الحاجة. (٨) المناسك، ص ١٤٥

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي ^(١).
 الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير مع اضافة قيد توضيحي حيث تجدد في المتن كلمة (نحوهما) فإن الشيخ دام ظله قال: كالجهل بالموضوع أو الحكم وكالأعذار الخارجية مثل المرض وشدة الحر أو البرد ^(٢).
 الشيخ المكارم: من لم يدرك الوقوف في عرفات من الظهر إلى الغروب يجب عليه أن يقف في ذلك المكان مقداراً من ليلة العيد وإن قل... ^(٣).
 الشيخ الوحيد: من لم يدرك الوقوف الاختياري (في النهار) لنسيان الحكم أو الموضوع أو الجهل بالموضوع أو الحكم عن قصور أو لغير ذلك من الأعذار لزمه الوقوف الاضطراري (الوقوف برهة من ليلة العيد في عرفات) وصحّ حجّه، فإن تركه متعمداً فسد حجّه ^(٤).

ترك اضطراري عرفة بغير عذر

في التحرير م ٦: ...ولو ترك الاضطراري عمداً وبلا عذر فالظاهر بطلان حجّه وإن أدرك المشعر...
 السيد الخوئي: فإن تركه (أي الوقوف الاضطراري) متعمداً فسد حجّه ^(٥) وقد تقدم أيضاً.
 السيد السيستاني: هذا (الحكم بصحة الحج مع اضطراري عرفة) إذا أمكنه إدراك الوقوف الاضطراري على وجه لا يفوت معه الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس وأما مع خوف فوته في الوقت المذكور بسبب ذلك فيجب الاقتصار على الوقوف بالمشعر ويصحّ حجّه ^(٦).
 السيد الشيبيري: من كان وظيفته الوقوف الاضطراري بعرفات إن تركه بلا عذر بطل حجّه ^(٧).

(٤) المناسك، ص ١٥٤

(٣) المناسك، ص ١٣٢

(٢) ٦م

(١) المناسك، ص ١٧٨

(٧) المناسك، ص ٢١٧

(٦) المناسك، ص ٣٦٩م

(٥) ٣٦٩م

السيد الغلبي يگاني: والموقف الاضطراري بعرفة هو من المغرب الشرعي إلى طلوع الفجر وهو الذي يكفي الوقوف فيه للناسي ولكل معذور عن إدراك الموقف الاختياري^(١) ولو وقف بالموقف الاضطراري (في عرفات) ولم يتمكن من الوقوف بالمشر قبل طلوع الشمس بطل حجّه بتعمد ترك الوقوف بالمشر فإن خشي أن يفوته الوقوف المذكور بالمشر بسبب الموقف الاضطراري بعرفة إقتصر على الوقوف بالمشر وتم حجّه^(٢).

الشيخ البهجة: فإن تركه (أي الوقوف الاضطراري) متعمداً فسد حجّه...^(٣).
 الشيخ التبريزي: فإن تركه (أي الوقوف الاضطراري) متعمداً فسد حجّه^(٤).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في هذا الفرع^(٥).
 الشيخ المكارم: وإذا لم يوفق لدرك هذا الوقوف الاضطراري في عرفات كفاه أن يدرك شيئاً من الوقوف في المشر الحرام، وفي هذه الصورة يصح حجّه^(٦).
 الشيخ الوحيد: فإن ترك الوقوف الاضطراري أيضاً فسد حجّه^(٧).

مركز تحقيق التراث

ترك الاختياري والإضطراري مع العذر

في التحرير م ٦: ... ولو ترك الاختياري والاضطراري لعذر كفى في صحّة حجّه إدراك الوقوف الاختياري بالمشر الحرام...
 السيد السيستاني: مضى كلامه دام ظله في الفرع الماضي^(٨) يمكن استفادة حكم هذا الفرع مما مضى فتأمل.

السيد الغلبي يگاني: لو فاته الموقف بعرفة كلياً لنسيان أو غيره ولم يتذكر إلا بعد خروج وقته ولكنه تمكن من إدراك الموقف بالمشر في وقته يكفيه ويصح حجّه^(٩) والجاهل القاصر يلحق هنا بالناسي أيضاً أمّا المقصر ففيه إشكال وإن كان لا يبعد إلحاقه أيضاً.

(١) المناسك، ص ١٣٣ (٢) المناسك، ص ١٣٣ (٣) المناسك، ص ١٤٥ (٤) المناسك، ص ١٧٨

(٥) ٦٢ (٦) المناسك، ص ١٣٢، مع التلخيص.

(٧) المناسك، ص ١٥٤، مع اظهار الضمير. (٨) المناسك، ص ٣٦٩ م (٩) ص ١٣٣

السيد الشيبيري: تأخر المحرم وترك الوقوف بعرفات إلى ليلة العيد (التي هي الوقوف الإضطراري) فإن لم يكن معذوراً في تركه بطل حجّه وإن كان معذوراً فيه فإن خشي أن يفوته الوقوف الاختياري بالمشرع حتى قبل طلوع الشمس إن اتجه إلى عرفات لإدراك الوقوف الإضطراري ترك الوقوف بعرفات واتجه رأساً نحو المشرع لإدراك وقوفه الاختياري وإلا لزمه الوقوف الإضطراري بعرفات ثم إدراك المشرع قبل طلوع الشمس^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: تقدم كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي.

الشيخ الوحيد: وإن لم يتمكّن من الوقوفين عن عذر وأدرك الوقوف في المشرع قبل طلوع الشمس أجزأه ذلك وتمّ حجّه فإنّ الله تعالى أعذر لعبده^(٣).

مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي



الوقوف بالمشعر الحرام

في التحرير: يجب الوقوف بالمشعر من طلوع الفجر من يوم العيد إلى طلوع الشمس وهو عبادة يجب فيه النية بشرائطها والأحوط وجوب الوقوف فيه بالنية الخالصة ليلة العيد بعد الإفاضة من عرفات إلى طلوع الفجر ثم ينوي الوقوف بين الطلوعين...

السيد الخوئي: وهو الثالث من واجبات حج التمتع، يجب الوقوف في المزدلفة من طلوع فجر يوم العيد إلى طلوع الشمس لكن الركن منه هو الوقوف في الجملة فإذا وقف مقداراً ما بين الطلوعين ولم يقف الباقي ولو متعمداً صح حجه وإن ارتكب محرماً^(١).

السيد الكلبايكاني: يجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات ليلة العيد والأحوط المبيت فيه وإذا طلع الفجر ينوبه بأن يقول أقف بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس في حج التمتع قربة إلى الله تعالى^(٢).

السيد الشبيري: يجب على الحاج الوقوف بالمزدلفة (المشعر الحرام) وواجباته ثلاثة ١ - أصل الوقوف ٢ - الذكر ٣ - ترك النفر. الوقوف الاختياري وزمانه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من يوم العيد، والوقوف بالمزدلفة من أركان الحج فتركه من دون عذر يبطله والمعتبر في تحقق الركن مسمى الوقوف ابتداءً من المغرب وانتهاءً إلى طلوع الشمس من يوم العيد...^(٣).

السيد الخامشي: وقت الوقوف الواجب من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من يوم النحر والأحوط الوقوف فيه بنيته من حين الوصول إليه ليلاً بعد الإفاضة من عرفات^(١).
السيد السيستاني: يجب على الحاج بعد الإفاضة من عرفات أن يبيت شطراً من ليلة العيد بمزدلفة حتى يصبح بها، والأحوط أن يبقى إلى طلوع الشمس وإن كان الأظهر جواز الإفاضة منها إلى وادي محسر قبل الطلوع بقليل^(٢).
وقال مدظله: يعتبر في الوقوف بالمزدلفة نية القرية والخلوص كما يعتبر أن يكون عن قصد^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المنقول من السيد الخوئي^(٤) مع إضافة قوله دام ظله: ويرى البعض التكفير عليه بشاة^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: الثالث من أفعال الحج، الوقوف في المشعر الحرام، يجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات ليلة العيد والأحوط المبيت فيه...^(٧) وتقدم في كلام السيد الكلبي^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير في المقدار المذكور، القول في الوقوف بالمشعر الحرام.

الشيخ المكارم: ويجب الوقوف في المشعر الحرام على من يحج أن يفيض إليه بعد الوقوف في عرفات...^(٩).

الوقوف في المشعر الحرام من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس واجب بل الأحوط وجوباً أن يبيت ويكون في الليل هناك أيضاً ويذكر الله بعض الذكر ويجب أن ينوي لجميع هذه الأمور ويقصد القرية^(١٠).

الشيخ الوحيد: الثالث من واجبات حج التمتع، الوقوف في المزدلفة ويعتبر فيه قصد

(٤) المناسك، ص ١٤٨

(٣) المناسك، ص ٣٧٥

(١) المناسك، ص ٢٦٢، (٢) المناسك، ص ٣٧٢

(٨) المناسك، ص ٢٦٣

(٧) المناسك، ص ١٣٢

(٦) ص ١٤٢

(٥) المناسك، ص ٣٧٣

الوقوف متقرباً به إلى الله تعالى، إذا أفاض الحاج من عرفات فالأحوط الأولى أن يبيت في المزدلفة شطراً من ليلة العيد، ويجب الوقوف في المزدلفة من طلوع الفجر من يوم العيد والأحوط وجوباً بقاءه فيها حتى تطلع الشمس^(١).

الشيخ النوري: يجب الوقوف في المزدلفة من طلوع الفجر (يوم العيد) إلى طلوع الشمس لكن الركن منه هو الوقوف في الجملة...^(٢).

إستحباب الإفاضة من المشعر الحرام قبل طلوع الشمس

في التحرير: ... ويستحب الإفاضة من المشعر قبل طلوع الشمس بنحو لا يتجاوز عن وادي محسر ولو جاوزه عصى ولا كفارة عليه والأحوط الإفاضة بنحو لا يصل قبل طلوع الشمس إلى وادي محسر...

السيد الغلبيگانی: من المستحبات في المشعر، الإفاضة لغير الإمام من المشعر قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز أن يتعدى وادي محسر بل لا يدخل فيه قبل طلوع الشمس على الأحوط ولو أفاض منه قبل ذلك بمدة كثيرة فعليه شاة على الأحوط وإن كان الأقوى جواز الدخول في وادي محسر^(٣).

السيد الشبيري: يستحب عند إنتشار الضوء وانكشاف النهار بحيث يستبين الطريق ويرى موضع الأقدام من دون إنارة، الشروع في الإفاضة من المشعر والاتجاه إلى منى والأحوط عدم النفر منه قبل طلوع الشمس^(٤).

السيد السيستاني: والأحوط أن يبقى فيها إلى طلوع الشمس وإن كان الأظهر جواز الإفاضة منها إلى وادي محسر قبل الطلوع بقليل نعم لا يجوز تجاوز الوادي إلى منى قبل أن تطلع الشمس^(٥).

الشيخ الصافي: الثامن عشر من المستحبات في المشعر الحرام، الإفاضة لغير الإمام

(٤) المناسك، م، ٦٤٤

(٣) المناسك، ص ١٤٣

(٢) المناسك، ص ١٦٩

(١) المناسك، ص ١٥٦

(٥) المناسك، م، ٣٧٢

من المشعر قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز أن يتعدى وادي محسر بل لا يدخل فيه قبل طلوع الشمس على الأحوط^(١) (تقدم في كلام السيد الكلبي يگاني^(٢)).
 الشيخ الفاضل: ويستحب الإفاضة من المشعر قبل طلوع الشمس بنحو لا يدخل وادي محسر ولو جاوزه عصى ولا كفارة عليه...^(٣).

الركن من الوقوف في المشعر الحرام

في التحرير: ... والركن هو الوقوف بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بمقدار صدق مسمى الوقوف ولو دقيقة أو دقيقتين فلو ترك الوقوف بين الطلوعين مطلقاً بطل حجّه بتفصيل يأتي.

السيد الخامثي: والركن منه مسمى الوقوف ولو بمقدار دقيقة أو دقيقتين فإن وقف المسمى وترك الباقي عمداً صح حجّه وإن فعل جراماً وأما إن ترك مسمى الوقوف إختياراً فحجّه باطل^(٤).

السيد الكلبي يگاني: ومجموع الوقوف بالمشعر واجب ومسماه ركن فمن تركه أصلاً فحجّه باطل^(٥).

السيد الخوئي: الركن منه هو الوقوف في الجملة^(٦) وتقدم ذلك.

السيد الشيرازي: والمعتبر في تحقق الركن، صدق مسمى الوقوف ابتداءً من المغرب وانتهاءً إلى طلوع الشمس من يوم العيد فمن فاتته الوقوف بينهما من دون عذر بطل حجّه حتى ولو وقف المزدلفة بعد طلوع الشمس...^(٧).

السيد السيستاني: الوقوف في تمام الوقت المذكور وإن كان واجباً في حال الإختيار إلا أن الركن منه هو الوقوف في الجملة^(٨).

* * *

الشيخ البهجة: لكن الركن منه هو الوقوف في الجملة^(٩).

(١) المناسك، ص ١٤٨ (٢) نفس المدرك. (٣) المناسك، ص ١٣٧ (٤) المناسك، ص ١٣٩
 (٥) المناسك، ص ٣٧٣ (٦) المناسك، ص ٦٤١ (٧) المناسك، ص ٣٧٣ (٨) المناسك، ص ١٤٨

الشيخ التبريزي: لكن الركن منه هو الوقوف في الجملة...^(١).
 الشيخ الصافي: وإذا طلع الفجر ينويه بأن يقول أقف بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس...^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).
 الشيخ المكارم: الوقوف في المشعر الحرام ركن وكل من ترك الوقوف عمداً بطل حجّه^(٤).

والوقوف في المشعر في تمام الفاصلة الزمنية بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وإن كان واجباً حتى بالكون فيه ليلة العيد واجب أيضاً على الأحوط ولكن لو بقي الليل هناك فقط كفى في صحّة حجه، ولكن لو فعل ذلك عمداً أثم وعصى ووجب عليه كفارة وهي شاة^(٥).

الشيخ الوحيد: والركن منه هو الوقوف في الجملة فإذا وقف مقداراً ما بين الطلوعين ولم يقف الباقي ولو متعمداً صح حجّه^(٦).
 الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الإفاضة من المشعر قبل طلوع الفجر

في التحرير م ١: يجوز الإفاضة من المشعر ليلة العيد بعد وقوف مقدار منها للضعفاء كالتساء والأطفال والشيوخ ومن له عذر كالخوف والمرض ولمن ينفر بهم ويراقبهم ويمرضهم والأحوط الذي لا يترك أن لا ينفروا قبل نصف الليل فلا يجب على هذه الطوائف الوقوف بين الطلوعين.

السيد الكلبيكاني: وتجوز الإفاضة من المشعر إلى منى قبل طلوع الفجر للنساء والشيوخ والمرضى الذين تشق عليهم إزدحام الناس وكذا تجوز الإفاضة لمن له شغل ضروري^(٨) وفي المناسك الفارسي: يجوز الإفاضة في الليل للعمل من المشعر إلى منى

(٤) المناسك، م ٢٦٥

(٣) نفس المدرك.

(٢) المناسك، ص ١٤٢

(١) المناسك، م ٣٧٣

(٨) المناسك، ص ١٣٩

(٧) المناسك، ص ١٦٩

(٦) المناسك، ص ١٥٦

(٥) المناسك، م ٢٦٦

للنساء وصاحب العذر ولو كان قبل نصف الليل^(١).

السيد الخوئي: يستثنى من ذلك النساء والصبيان والخائف والضعفاء كالشيوخ والمرضى، فيجوز لهم حينئذ الوقوف في المزدلفة ليلة العيد والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى^(٢).

السيد الشيرازي: يجوز الوقوف الليلي في المزدلفة لعدة أصناف ١ - مطلق النساء ٢ - مطلق الصبيان ٣ - الضعفاء كالشيوخ إذا كانوا تشق عليهم الوقوف الاختياري بها ٤ - الخائف من التعرض للخطر في الوقوف الاختياري ٥ - من كان الوقوف بين الطلوعين حرجياً عليه ٦ - المدين الذي لا يستطيع تسديد دينه ٧ - أصحاب المهن والحرف الذين يلزمهم ممارستها في النهار كالخطاب والراعي ٨ - المرافقون لأحد الأصناف المذكورة كانوا بحيث لا تستغنى عن مرافقتهم ٩ - من يلتزم عليهم المبادرة إلى منى لإعداد ما يحتاج إليه الحجاج، فيكفي بهذه الأصناف الوقوف بالمشعر برهة من ليلة العيد ثم الإفاضة إلى منى...^(٣).

السيد السيستاني: متن السيد الخوئي^(٤) إلى قوله دام ظله: ومن يتولى شؤونهم فإنه يجوز لهؤلاء الإكتفاء بالوقوف فيها ليلة العيد والإفاضة منها إلى منى قبل طلوع الفجر^(٥) والمقصود بمن يتولى شؤون المعذورين خصوص من لا يسعهم الاستغناء عن مرافقته^(٥). س: هل يجزئ بالوقوف في المزدلفة داخل الباصات التي تنقل الحجاج من غير أن يتوقف الباص عن الحركة؟ ج: نعم، يتحقق به الوقوف الركني وإن أفاض قبل طلوع الفجر.

الشيخ البهجة: ويستثنى من ذلك النساء والصبيان على النحو الذي ذكرناه عن السيد الخوئي^(٦).

أقول: قال الشيخ دام ظله في جلسة الاستفتاء: يجوز لهؤلاء الطوائف الإفاضة في

(٤) المناسك، م، ٣٧٤

(٣) المناسك، م، ٦٤٨

(٢) المناسك، م، ٣٧٤ (١) آداب واحكام، م، ٧٦٨

(٦) المناسك، م، ٣٥٧

(٥) الملحق الأول، ١٢٩ وفيه ص ١٢٨

الليل وإن كان قبل نصف الليل لصدق الوقوف في المشعر ببرهة من الزمان وإن كان قليلاً.
 الشيخ التبريزي: ويستثنى من ذلك النساء...^(١) إلى قوله دام ظله: والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى، وفي الصراط: يجوز الإفاضة ولو قبل منتصف الليل^(٢).
 الشيخ الصافي: يجوز الإفاضة من المشعر إلى منى قبل طلوع الفجر بل قبل منتصف الليل للمضطر والخائف وصاحب العذر والنساء، يجوز وإن كان قبل نصف الليل^(٣).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير، القول في الوقوف بالمشعر الحرام^(٤).
 الشيخ المكارم: يجوز لعدة طوائف، الوقوف قليلاً في المشعر الحرام ثم الإفاضة إلى منى النساء - المرضى - الشيوخ - كل المعذورين، وكل من كان معهم ممن يقوم بخدمتهم ورعايتهم أو إرشادهم، بعد توقف قليل وذكر الله تعالى في المشعر الحرام، ولكن الأحوط إستحباً أن لا يتحرك من المشعر الحرام قبل نصف الليل^(٥).
 الشيخ الوحيد: يجوز لذوي الأعذار كالنساء والصبيان والضعفاء كالشيوخ والمرضى ومن يتولّى أمر هؤلاء والخائف، الوقوف في المزدلة ليلة العيد والإفاضة منها إلى منى قبل طلوع الفجر^(٦).
 الشيخ النوري: نفس المتن من السيد الخوئي^(٧).

الإحتياط أن لا ينفروا قبل نصف الليل

في التحرير م ١: ... والأحوط الذي لا يترك أن لا ينفروا قبل نصف الليل فلا يجب على هذه الطوائف الوقوف بين الطلوعين.
 السيد الغلپايگاني: يجوز الإفاضة في الليل للنساء وصاحب العذر من المشعر إلى منى وإن كان قبل نصف الليل. وقد تقدّم في الفرع الماضي.
 السيد الشيرازي: يكفي لهذه الأصناف (التسعة) الوقوف بالمشعر الحرام برهة من ليلة العيد ثم الإفاضة إلى منى لكن الأفضل والأحوط إستحباً مؤكداً عدم الإفاضة قبل

(٣) الترجمة، ألف مسألة، ص ٢٠٨

(٢) ج ٤، ص ٢٠٥

(١) المناسك، م ٣٧٤

(٧) المناسك، ص ١٦٩

(٦) المناسك، ص ١٥٦

(٥) المناسك، م ٢٦٧

(٤) المتن، م ١٠

منتصف الليل... (١).

السيد الخامشي: تجوز الإفاضة من المشعر إلى منى ليلة العيد بعد الوقوف مدة، للنساء والضعفاء والأطفال والشيوخ ومن له عذر كالخوف أو المرض وكذا لمن ينفر بهم ويعتني بأحوالهم كالمرضى والخدام (٢).

السيد الخوئي: فيجوز لهم حينئذ الوقوف في المزدلفة ليلة العيد والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى (٣).

السيد السيستاني: س: هل الاجتزاء للنساء والضعفاء بالوقوف برهة من ليلة العيد في المزدلفة وقيامهم برمي الجمرة ليلاً ثم الإنطلاق إلى مكة المكرمة مختص بما إذا خافوا الزحام في يوم العيد أم أعم من ذلك؟ ج: لا يختص بموارد خوف الزحام بل يثبت في مطلق الموارد (٤).

أقول: لا يبعد إستظهار جواز النفر قبل منتصف الليل. فتأمل.

الشيخ البهجة: مضى في الفرع الماضي أنه دام ظله قال شفاهاً في مجلس الإستفتاء: ويجوز الإفاضة للمعذورين وإن كان قبل نصف الليل.

الشيخ التبريزي: مضى كلامه دام ظله في الإفاضة بقسميه قبل طلوع الفجر وقبل منتصف الليل، فراجع الفرع الماضي.

الشيخ الصافي: مضى كلامه في الفرع السابق فراجع.

الشيخ الفاضل: والأحوط الذي لا يترك أن لا ينفروا قبل نصف الليل... (٥).

الشيخ المكارم: ولكن الأحوط إستحباباً أن لا يتحرك من المشعر الحرام قبل نصف الليل (٦).

الشيخ الوحيد: والإفاضة منها إلى منى قبل طلوع الفجر (٧).

الشيخ النوري: والإفاضة منها قبل طلوع الفجر إلى منى (٨).

(١) المناسك، ص ٢٢٤ (٢) المناسك، م ٢٦٤ (٣) المناسك، ص ١٦٢، أخذنا موضع الحاجة

(٤) المحقق الثالث، ص ١٦٥ (٥) م ١ (٦) المناسك، ص ١٣٥ (٧) المناسك، ص ١٥٦ وتقدم.

(٨) المناسك، ص ١٦٩

جواز الإفاضة قبل انتصاف الليل للمعذورين

السيد الخوئي: س: هل يتحقق الوقوف الإضراري بالوقوف ولو لخمس دقائق مثلاً في عرفات أو المشعر؟ وكذلك وقوف من يخاف الزحام والنساء والمرضى ليلة العيد في المشعر؟ ج: نعم، يتحقق بذلك وقوفهم^(١).

السيد الكلبيگاني: برای مضطر و خائف و صاحب عذر و زنان، افاضه از مشعر به منی در شب جایز است هر چند قبل از نصف شب باشد^(٢).

السيد السيستاني: س: هل يكفي للنساء في المشعر المكث بما يصدق عليه الوقوف ولو قليلاً؟

ج: نعم، يكفي للنساء مسمى الوقوف في المزدلفة ليلة العيد^(٣).

السيد الشيرازي: يكفي الوقوف بالمشعر برهة من ليلة العيد ثم الإفاضة إلى منى لأصناف: مطلق النساء - الضعفاء كالشيوخ - أصحاب المهن والحرف كالخطاب والراعي - المرافقون لأحد الأصناف المذكورة مع اللزوم - من يلزم عليهم المغادرة إلى منى لإعداد ما يحتاج إليه الحجاج والأحوط إستحباباً عدم الإفاضة قبل منتصف الليل^(٤).

الشيخ البهجة: نفس عبارة السيد السيستاني^(٥). وفي مجلس الاستفتاء: يجوز الإفاضة ولو قبل انتصاف الليل لصدق الوقوف.

الشيخ التبريزي: نعم، يجوز الإفاضة للنساء ولو قبل منتصف الليل^(٦).

الشيخ الصافي: برای مضطر و خائف و صاحب عذر و زنان افاضه از مشعر به منی در شب جائز است هر چند قبل از نصف شب باشد^(٧).

الشيخ المكارم: احتياط مستحب أن است كه قبل از نصف شب از مشعر حركت نکنند^(٨).

(٣) الملحق الثاني، ص ١٣٩

(٢) الآداب والأحكام، ص ٤٠١

(١) الملحق ص ٣٢١

(٧) ألف مسألة، ص ٢٠٨

(٥) المناسك، ص ١٤٨

(٤) المناسك، ص ٢٢٤

(٦) الصراط، ج ٤، ص ٢٠٥

(٨) المناسك، ص ١٣٦

من ترك الوقوف بالمشعر فعليه الحج من قابل

في التحرير م ٢: من خرج قبل طلوع الفجر بلا عذر ومتعمداً ولم يرجع إلى طلوع الشمس فإن لم يفته الوقوف بعرفات ووقف بالمشعر ليلة العيد إلى طلوع الفجر صح حجه على المشهور وعليه شاة لكن الأحوط خلافه فوجب عليه بعد إتمامه الحج من قابل على الأحوط .

السيد الخوئي: من ترك الوقوف فيما بين الفجر وطلوع الشمس رأساً فسد حجه^(١).
السيد الغلپايگانی: مجموع الوقوف بالمشعر واجب ومسأه ركن فن تركه أصلاً فحجه باطل^(٢).

السيد السيستاني: من لم يدرك الوقوف الإختياري (الوقوف في الليل والوقوف فيما بين الطلوعين) في المزدلفة لنسيان أو لعذر آخر أجزاء الوقوف الإضطرابي (الوقوف قليلاً فيما بين طلوع الشمس إلى زوالها يوم العيد) ولو تركه عمداً فسد حجه^(٣).
السيد الخامشي: وأما إن ترك مسمى الوقوف إختياراً فحجه باطل^(٤).
السيد الشبيري: الوقوف بالمزدلفة من أركان الحج فتركه من دون عذر يبطله^(٥).



الشيخ البهجة: من ترك الوقوف فيما بين الفجر وطلوع الشمس رأساً فسد حجه^(٦).
الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٧).
الشيخ الصافي: وإذا أفاض من المشعر قبل طلوع الشمس وتجاوز وادي محسر أثم والأحوط أن يكفر بشاة، الخامس، فوت المشعر في جميع أوقاته باطل^(٨).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المنقول من التحرير إلا في الجملة الأخيرة وهي قول الماتن: فوجب عليه بعد إتمامه الحج من قابل على الأحوط فقال الشيخ دام ظله: بل على الأقوى^(٩).

(١) المناسك، ص ٣٧٤م	(٢) المناسك، ص ١٣٩	(٣) المناسك، ص ٣٧٦م	(٤) المناسك، ص ١٣٧
(٥) المناسك، ص ٢٢٢	(٦) المناسك، ص ١٤٨	(٧) المناسك، ص ٣٧٤م	(٨) المناسك، ص ١٦٣

الشيخ المكارم: إذا غادر المشعر الحرام قبل طلوع الشمس من دون عذر شرعي وذهب إلى منى فإن كان عن جهل بالمسألة لم يكن عليه شيء وإذا كان عن عمد أثم وعصى وكفر عن ذلك بشاة ولكن يصح حجّه^(١).

الشيخ الوحيد: من وقف في المزدلفة ليلة العيد وأفاض منها قبل طلوع الفجر جهلاً منه بالحكم صح حجّه وعليه كفارة شاة^(٢).

أقول: هذا إذا كانت الإفاضة عن جهل وأما مع العلم والعمد فله حكم ترك الوقوف.

الشيخ النوري: من ترك الوقوف فيما بين الفجر وطلوع الشمس رأساً فسد حجّه ويستثنى من ذلك النساء والصبيان والحائض والضعفاء...^(٣).

عدم إدراك الوقوفين في المشعر عذراً

في التحرير ٣: من لم يدرك الوقوف بين الطلوعين والوقوف بالليل لعذر وأدرك الوقوف بعرفات فإن أدرك مقداراً من طلوع الفجر من يوم العيد إلى الزوال ووقف بالمشعر ولو قليلاً صح حجّه.

السيد الخوئي: من لم يتمكن من الوقوف الاختياري الوقوف فيما بين الطلوعين في المزدلفة لنسيان أو لعذر آخر أجزاء الوقوف الإلزامي الوقوف وقتاً ما بعد طلوع الشمس إلى زوال يوم العيد، ولو تركه عمداً فسد حجّه^(٤).

السيد الكلبايكاني: ومن لم يدرك الوقوف في الوقت المزبور يكفيه الوقوف فيه ولو سيراً قبل الزوال إن أدرك اختياري عرفات أو إضطراريها^(٥).

السيد السيستاني: فإذا أدرك المكلف الاختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال وإن فاته ذلك لعذر فله صور^(٦).

وتقدّم منه دام ظله في الفرع الماضي: لو لم يدرك الوقوف في الليل والوقوف بين الطلوعين للعذر أجزأه الإضرطاري فيما بين طلوع الشمس إلى زوالها يوم العيد^(١).
السيد الشيرازي: من فاته الوقوفان، الإضرطاري الليلي والإختياري بالمشر، عن عذر وجب عليه الوقوف الإضرطاري النهاري فيقف برهة من الزمان فيما بين طلوع الشمس إلى زوالها من يوم العيد وصحّ حجّه^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: من لم يتمكّن من الوقوف الإختياري (الوقوف بين الطلوعين) في المزدلفة لنسيان أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضرطاري...^(٣).

الشيخ التبريزي: من لم يتمكّن من الوقوف الإختياري فيما بين الطلوعين في المزدلفة لنسيان أو لعذر آخر...^(٤).

الشيخ الصافي: فوت المشر في جميع أوقاته، لا يترك الإحتياط فيه بأن يأتي بالأعمال بقصد ما في ذمته من العمرة والحج ويأتي بالحج في العام المقبل إن إستقرّ عليه أو بقيت إستطاعته^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ المكارم: من لم يدرك أيّ واحد من الوقوفات الإختيارية والإضرطارية يعني وصل إلى المشر بعد ظهر يوم العيد بطل حجّه وعليه أن ينوي العمرة المفردة وبعد الإتيان بأعمال العمرة المفردة يخرج من الإحرام ويجب أن يعيد الحج في السنة القادمة^(٧).

الشيخ الوحيد: من لم يتمكّن من الوقوف الإختياري في المزدلفة فيما بين الطلوعين لنسيان أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضرطاري (الوقوف وقتاً ما بعد طلوع الشمس إلى زوال يوم العيد)^(٨).

(١) المناسك، ٣٧٦م	(٢) المناسك، ٦٥٠م	(٣) المناسك، ص ١٤٩	(٤) المناسك، ٣٧٦م
(٥) المناسك، ص ١٤٣	(٦) ٦م	(٧) المناسك، ص ١٣٩	(٨) المناسك، ٣٧٣م

أقسام الوقوف بعرفات والمشعر

في التحرير م ٤: قد ظهر ممّا مرّ أنّ لوقوف المشعر ثلاثة أوقات، وقتاً اختيارياً وهو بين الطلوعين ووقتتين اضطراريين أحدهما ليلة العيد لمن له عذر والثاني من طلوع الشمس من يوم العيد إلى الزوال كذلك وأنّ لوقوف عرفات وقتاً اختيارياً هو من زوال يوم عرفة إلى الغروب الشرعي واضطرياً هو ليلة العيد للمعذور فحينئذٍ بملاحظة إدراك أحد الموقفين أو كليهما اختيارياً أو اضطرارياً فرداً وتركيباً عمداً أو جهلاً أو نسياناً أقسام كثيرة نذكر ما هو مورد الإبتلاء...

السيد الخوئي: الوقوف في عرفات والوقوف في المزدلفة ينقسم إلى قسمين: اختياري وإضطراري^(١).

السيد الخامنئي: هناك تقسيمات كثيرة بملاحظة إدراك أحد الموقفين أو كليهما، اختياراً أو اضطراراً عمداً أو جهلاً أو نسياناً فرداً أو تركيباً، موكل ذكرها إلى الكتب المفصلة^(٢).

السيد الغلپايگاني: ولكلّ من الوقوف بعرفة والمشعروقتان، اختياري وإضطراري^(٣). السيد السيستاني: تقدّم أنّ كلّاً من الوقوفين (الوقوف في عرفات والوقوف في المزدلفة) ينقسم إلى قسمين: اختياري وإضطراري^(٤).

السيد الشيرازي: تقدّم أنّ الوقوف بعرفات ينقسم إلى اختياري وإضطراري، والوقوف بالمزدلفة ينقسم إلى اختياري وإضطراري ليلي وإضطراري نهاري، فإذا أدرك المتمتع الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال وإلاّ فله صور^(٥).

الشيخ البهجة: تقدّم أنّ كلّاً من الوقوفين في عرفات والمزدلفة ينقسم إلى قسمين: اختياري وإضطراري^(٦).

الشيخ التبريزي: الوقوف في عرفات والوقوف في المزدلفة ينقسم إلى قسمين:

(١) المناسك، ص ١٦٣

(٢) المناسك، ص ١٣٩

(٣) المناسك، ص ١٣٨

(٤) المناسك، ص ١٦٣

(٥) المناسك، ص ١٤٩

(٦) المناسك، ص ٦٥١

إختياري وإضطرابي^(١).

الشيخ الصافي: ولكل من الوقوفين بعرفة والمشعر وقتان: إختياري وإضطرابي...^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: لكل واحد من الوقوفات في عرفات والمشعر الحرام قسمان: ١- الوقوف الإختياري ٢- الوقوف الإضطرابي^(٤).

الشيخ الوحيد: تقدّم أنّ كلّاً من الوقوفين الوقوف في عرفات والوقوف في المزدلفة ينقسم إلى قسمين: إختياري وإضطرابي^(٥).

إدراك الإختياري من الوقوفين

في التحرير: (الأول) إدراك إختياريهما فلا إشكال في صحة حجه من هذه الناحية. السيد الخوئي: فإذا أدرك المكلف الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال وإلاّ فله حالات^(٦).

السيد الغلبيگاني: إدراك الوقوفين صحيح^(٧).

السيد السيستاني: فإذا أدرك المكلف الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال، وإن فاته ذلك لعذر فله صور (المتن الخوئي).

السيد الشبيري: مضى في الفرع الماضي أنّه إذا أدرك المتمتع الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال^(٨).

الشيخ البهجة: فإذا أدرك المكلف الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال^(٩).

الشيخ التبريزي: فإذا أدرك المكلف الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال وإلاّ

(١) المناسك، ص ١٨٣ (٢) المناسك، ص ١٤٣ (٣) م ٤ (٤) المناسك، ص ١٣٥

(٥) المناسك، ص ١٥٧ (٦) المناسك، ص ١٦٣ (٧) آداب واحكام، ص ٢٩٨ (٨) المناسك، ص ٢٢٧

(٩) المناسك، ص ١٤٩

فله حالات^(١).

الشيخ الصافي: درك عرفات من الظهر إلى الغروب مع درك ما بين الطلوعين في المشعر صحيح^(٢).

الشيخ الفاضل: الأول إدراك إختياريهما فلا إشكال في صحّة حجّه من هذه الناحية. (متن التحرير)^(٣).

الشيخ المكارم: من أدرك الوقوفين الإختياريّين في عرفات والمشعر الحرام أي من الظهر إلى الغروب من اليوم التاسع في عرفات ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من يوم العيد في المشعر الحرام صح حجّه قطعاً^(٤).

الشيخ الوحيد: فإذا أدرك المكلف الإختياري من الوقوفين كليهما فلا إشكال وإلاّ فله صور^(٥).

فوت الاختياري والاضطراري معاً

في التحرير: (الثاني) عدم إدراك الاختياري والاضطراري منهما فلا إشكال في بطلانه عمداً كان أو جهلاً أو نسياناً فيجب عليه الإتيان بعمره مفردة مع إحرامه الذي للحج، والأولى العدول إليها، والأحوط لمن كان معه الهدي أن يذبحه...

السيد الخوئي: أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين الإختياري منها والاضطراري أصلاً ففي هذه الصورة يبطل حجّه ويجب عليه الإتيان بعمره مفردة بنفس إحرام الحج ويجب عليه الحج في السنة القادمة...^(٦).

السيد الكلّايگاني: لا إشكال في البطلان^(٧).

السيد السيستاني: نفس المتن الذي ذكرناه عن السيد الخوئي^(٨) إلى قوله: بنفس إحرام الحج.

السيد الشيرازي: (الأولى) أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين الإختياري منها

(٤) المناسك، ص ١٣٦

(٣) المتن، ص ١١٦

(٢) المناسك، ص ١٤٣

(١) المناسك، ص ١٨٤

(٨) المناسك، ص ١٨٩

(٧) آداب وأحكام.

(٦) المناسك، ص ١٦٩

(٥) المناسك، ص ١٥٧

والإضطراري أصلاً في هذه الصورة يبطل حجه بلا إشكال وإن كان ذلك لنسيان أو جهل أو إضطرار^(١).

الشيخ البهجة: الأولى أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين الإختياري منها والإضطراري أصلاً في هذه الصورة يبطل حجه ويجب عليه على الأحوط الإتيان بعمره مفردة بنفس إحرام الحج... وقد تقدم في كلام الخوئي^(٢)

الشيخ التبريزي: الأولى أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين... على نحو المتن الخوئي^(٣) إلى قوله دام ظله، عليه الحج في السنة القادمة فيما إذا كانت استطاعته باقية أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير في المقدار الذي ذكرناه^(٥).

الشيخ المكارم: من لم يدرك أي واحد من الوقوفين الإختياري والإضطراري المذكورين أعلاه لا في المشعر ولا في عرفات بطل حجه قطعاً^(٦).

الشيخ الوحيد: الأولى أن لا يدرك شيئاً من الوقوفين الإختياري منها والإضطراري أصلاً في هذه الصورة يبطل حجه ويجب عليه الإتيان بعمره مفردة بنفس إحرام الحج ويجب عليه الحج في السنة القادمة فيما إذا كانت استطاعته باقية أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٧).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي^(٨).

فوت الوقوفين من غير تقصير

في التحرير (في القسم الثاني)... ولو كان عدم الإدراك من غير تقصير لا يجب عليه الحج إلا مع حصول شرائط الاستطاعة في القابل وإن كان عن تقصير يستقر عليه الحج ويجب من قابل ولو لم يحصل شرائطها.

(١) المناسك، ص ٢٢٧ (٢) المناسك، ص ١٥٠ (٣) المناسك، ص ١٨٤ (٤) المتن، ص ١١٧

(٥) المناسك، ص ١٣٧ (٦) المناسك، ص ١٥٧ (٧) المناسك، ص ١٧٠

السيد الخوئي: ويجب عليه الحج في السنة القادمة فيما إذا كانت استطاعته باقية أو كان الحج مستقراً في ذمته^(١).

السيد الكلبيگاني: في صورة فوت الوقت الاختياري والإضطراري في عرفة وفوت الوقت في المشعر بطل حجّه^(٢).
أقول: هذا الفرع وسائر الفروع الآتية يحتاج إلى التأمل والدقة فعليك بمناسكه الفارسي والعربي.

السيد السيستاني: وإذا كان حجّه حجة الإسلام وجب عليه أداء الحج بعد ذلك فيما إذا كانت استطاعته باقية أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٣).

الشيخ البهجة: يجب عليه الحج في السنة القادمة إذا كانت استطاعته باقية أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٤).

الشيخ التبريزي: ويجب عليه الحج في السنة القادمة...^(٥).
الشيخ الصافي: فوت المشعر في جميع أوقاته وفوت عرفات في جميع أوقاتها باطل في الأقسام.

الشيخ الفاضل: تتمّة من الفرع الماضي: فوت الاختياري والإضطراري منهم معاً من غير تقصير، قال الامام^{عليه السلام} في التحرير: ولو كان عدم الإدراك من غير تقصير لا يجب عليه الحج إلّا مع حصول شرائط الإستطاعة وعلّق عليه الشيخ دام ظله بقوله: لا وجه لهذا التفصيل مع ملاحظة النصوص والأحوط لو لم يكن أقوى لزوم الحج من قابل مطلقاً ولو كان الحج إستحبائياً وكان الفوت لعذر^(٦).

الشيخ المكارم: تقدّم كلامه في الفرع الماضي، فراجع.
الشيخ الوحيد: من لم يتمكّن من الوقوف الاختياري في المزدلفة أو لعذر آخر أجزأه الوقوف الإضطراري وقد تقدم^(٧).

(١) المناسك، ص ١٦٣ (٢) المناسك، ص ٢٩٩ (٣) المناسك، ص ١٨٩ (٤) المناسك، ص ١٥٠

(٥) المناسك، ص ١٨٤ (٦) الثاني من الأقسام، ص ١١٧ (٧) المناسك، ص ٣٧٣

درك إختياري عرفة واضطراري المشعر النهاري

في التحرير: (الثالث) درك إختياري عرفة مع إضطراري المشعر النهاري فإن ترك إختياري المشعر عمداً بطل والآصح.

السيد الخوئي: (الثانية) أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات والإضطراري في المزدلفة في هذه الصورة يصح حجّه بلا إشكال^(١).

السيد الكلبيكاني: (صحيح)^(٢).

السيد السيستاني: (الثانية) أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات والإضطراري في المزدلفة، يصح حجّه بلا إشكال^(٣).

السيد الشيرازي: الثامنة: أن يدرك الإختياري بعرفات والإضطراري النهاري بالمزدلفة في هذه الصورة يصح حجّه على الأظهر وإن كان الأحوط إستحباً بإعادته من قابل^(٤).

الشيخ البهجة: الثانية: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات والإضطراري في المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال فيما إذا كان فوات الوقت الإختياري في المشعر غير عمدي^(٥).

الشيخ التبريزي: الثانية: أن يدرك الإختياري في عرفات والإضطراري في المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال^(٦).

الشيخ الصافي: درك عرفة من الظهر إلى الغروب مع درك الإضطراري قبل الظهر صحيح^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير (الثالث من الأقسام)^(٨).

الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الإختياري في عرفات ووقف بعض الوقت قبل

(١) المناسك، ص ١٦٣ (٢) الآداب والاحكام. (٣) المناسك، ص ١٩٠ (٤) المناسك، ص ٢٢٨

(٥) المناسك، ص ١٥٠ (٦) المناسك، ص ١٨٤ (٧) المناسك، ص ١٤٣ (٨) ص ١١٧

الظهر في المشعر ولم يتمكن من البقاء في المشعر من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس
حجّه صحيح^(١).

الشيخ الوحيد: الثانية: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات والاضطراري في
المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال^(٢).

درك اختياري المشعر مع اضطراري عرفة

في التحرير: (الرابع) درك إختياري المشعر مع إضطراري عرفة فإن ترك إختياري
عرفة عمداً بطل وإلا صح.

السيد الخوئي: الثالثة: أن يدرك الوقوف الاضطراري في عرفات والإختياري في
المزدلفة ففي هذه الصورة أيضاً يصح حجّه بلا إشكال^(٣).

السيد الكلبي إيفان: (صحيح).

السيد السيستاني: متن السيد الخوئي (يصح حجّه بلا إشكال)^(٤) بل يحكم بالصحة
مع إدراك الإختياري فقط^(٥).

السيد الشيرازي: الرابعة، أن يدرك الوقوف الإختياري بالمزدلفة فقط وقال دام ظله:
الخامسة: أن يدرك الوقوف الإضطراري بعرفات والإختياري بالمزدلفة، ففي هاتين
الصورتين يصح حجّه بلا إشكال^(٦).

الشيخ البهجة: الثالثة، أن يدرك الوقوف الإضطراري في عرفات والإختياري
في المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال فيما كان فوات الوقوف الإختياري في عرفات غير
عمدي^(٧).

الشيخ التبريزي: الثالثة، أن يدرك الوقوف الإضطراري في عرفات والإختياري في

(١) المناسك، ص ١٣٧ (٢) المناسك، ص ١٥٨ (٣) المناسك، ص ١٦٣ (٤) المناسك، ص ١٩٠

(٥) فراجع صفحة ١٩٠ قوله الخامسة... (٦) المناسك، ص ٢٢٧ (٧) المناسك، ص ١٥٠

المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال^(١).

الشيخ الصافي: أدرك عرفات ليلة العيد ودرك ما بين الطلوعين في المشعر صحيح^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الإضطراري في عرفات والوقوف الإختياري في المشعر الحرام صحّ حجّه أيضاً^(٤).

الشيخ الوحيد: الثالثة، أن يدرك الوقوف الإضطراري في عرفات والإختياري في المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال^(٥).

درك اختياري عرفة مع اضطراري المشعر الليلي

في التحرير: (الخامس) أدرك إختياري عرفة مع اضطراري المشعر الليلي فإن ترك اختياري المشعر بعذر صحّ وإلا بطل على الأحوط.

السيد الخوئي: الثانية: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات والإضطراري في المزدلفة، الثالثة: أن يدرك الوقوف الإضطراري في عرفات والإختياري في المزدلفة، ففي هاتين صورتين يصحّ حجّه بلا إشكال.

السيد الغلپايگاني: الظاهر أنّه حكم بالصحة^(٦).

السيد السيستاني: (الثانية) أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات والإضطراري في المزدلفة يصحّ حجّه بلا إشكال^(٧).

السيد الشيرازي: السابعة: أن يدرك الإختياري بعرفات والإضطراري الليلي بالمزدلفة يصحّ حجّه على الأظهر وإن كان الأحوط إستحباً بإعادته من قابل^(٨).

الشيخ البهجة: نفس ما تقدم من السيد الخوئي^(٩).

(١) المناسك، ص ١٨٤ (٢) المناسك، ص ١٤٣ (٣) الرابع من الأقسام. (٤) المناسك، ص ١٣٧

(٥) المناسك، ص ١٥٨ (٦) فراجع المناسك الفارسي ص ٢٩٨، وكذا المناسك العربي. (٧) المناسك، ص ١٩٠

(٨) المناسك، ص ٢٢٨ (٩) المناسك، ص ١٥٠

الشيخ التبريزي: الثانية: أن يدرك الوقوف الاختياري في عرفات والاضطراري في المزدلفة يصح حجّه بلا إشكال^(١) وقد تقدم في كلام السيد الخوئي رحمته الله.
 الشيخ الصافي: درك عرفات من الظهر إلى الغروب، مع درك الليلي في المشعر. فقط، صحيح^(٢).

الشيخ الفاضل: الخامس: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما علّق الشيخ على قول الماتن في آخر الفرع (على الأحوط) بقوله: بل على الأقوى كما مر^(٣).
 الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الاختياري في عرفات فقط ولكنه لم يستطع الوقوف مقداراً من الزمان في المشعر حتى قبل الظهر من يوم العيد فإنّ حجّ هذا صحيح أيضاً (مهما كان العلة)^(٤).

أقول: يظهر من كلامه دام ظله أنّه لو أدرك الوقت الاضطراري الليلي بالمشعر أنّه أولى بالصحة^(٥).

الشيخ الوحيد: مضى كلامه في الصورة الثانية^(٦).

درك اضطراري عرفة واضطراري المشعر الليلي

في التحرير: (السادس) درك اضطراري عرفة واضطراري المشعر الليلي فإن كان صاحب عذر وترك اختياري عرفة عن غير عمد صحّ على الأقوى وغير المعذور إن ترك اختياري عرفة عمداً بطل حجّه وإن ترك اختياري المشعر عمداً فكذلك على الأحوط كما أنّ الأحوط في غير العمد أيضاً.

السيد الخوئي: الرابعة: أن يدرك الوقوف الاضطراري في كل من عرفات والمزدلفة والأظهر في هذه الصورة صحّة حجّه وإن كان الأحوط إعادته في السنة القادمة إذا بقيت شرائط الوجوب أو كان الحجّ مستقراً في ذمّته^(٧).

(١) المناسك، ص ١٨٤ (٢) المناسك، ص ١٤٣، تقدم المسألة من السيد الكلبي كافي. (٣) الخامس، ص ١١٧

(٤) المناسك، ص ١٣٧ (٥) المناسك، ص ١٣٧ (٦) المناسك، ص ١٥٨ (٧) المناسك، ص ١٦٣

السيد الغلبا يگاني: (صحيح) (١).

السيد السيستاني: (الرابعة): أن يدرك الوقوف الإضراري في كل من عرفات والمزدلفة، والأظهر في هذه الصورة صحة حجّه وإن كان الأحوط بعد ذلك إعادته (٢).

السيد الشبيري: التاسعة: أن يدرك الإضراري بعرفات والإضراري الليلي بالمزدلفة يصحّ حجّه على الأظهر وإن كان الأحوط إستحباً بإعادته من قابل (٣).

الشيخ البهجة: الرابعة: أن يدرك الوقوف الإضراري في كل من عرفات والمزدلفة حيث لا يبعد في هذه الصورة صحة حجّه إذا كان ترك الوقوف الإختياري في كل منها غير عمدي... (٤).

الشيخ التبريزي: أن يدرك الوقوف الإضراري في كل من عرفات والمزدلفة والأظهر في هذه الصورة صحّة حجّه (٥) (وتقدم في كلام الخوي).

الشيخ الصافي: درك عرفات في ليلة العيد مع درك الليل فقط صحيح (٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلّا ما علّق الشيخ على قول الماتن (على الأحوط) بقوله على الأقوى.

الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الإضراري في عرفات (ليلة العيد) والوقوف الإضراري في المشعر قبل ظهر العيد فالحقّ أنّ حج هذا صحيح أيضاً (٧).

أقول: لم يتعرض الأستاذ دام ظلّه لإدراك الإضراري الليلي ولعلّه أولى بالصحة، فتأمل.

الشيخ الوحيد: الرابعة: أن يدرك الوقوف الإضراري في كل من عرفات والمزدلفة والأقوى في هذه الصورة أيضاً صحّة حجّه (٨).

(١) مناسكه العربي، ص ١٤٠ (٢) المناسك، ص ١٩٠ (٣) المناسك، ص ٢٢٨ (٤) المناسك، ص ١٥٠

(٥) المناسك، ص ١٨٤ (٦) المناسك، ص ١٤٣ (٧) المناسك، ص ١٣٨ (٨) المناسك، ص ١٥٨

درك اضطراري عرفة واضطراري النهاري من المشعر

التحرير: (السابع) درك اضطراري عرفة واضطراري المشعر اليومي فإن ترك أحد الاختيارين متعمداً بطل وإلا فلا يبعد الصحة وإن كان الأحوط الحج من قابل لو استطاع فيه.

السيد الخوئي: أقول: الظاهر أن السيد ما فرق في الإضطراري في المشعر بين الليلي والنهاري وحكم فيها بالصحة وقد تقدم عبارته في الفرع الماضي فراجع^(١).

السيد الغلپايگانی: صحيح^(٢).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي وأنه لا فرق بين الإضطراري الليلي والنهاري وأنه محكوم بالصحة^(٣).
السيد الشيرازي: العاشرة: أن يدرك الإضطراري بعرفات والإضطراري النهاري بالمزدلفة يصح حجه على الأظهر وإن كان الأحوط استحباباً إعادته من قابل^(٤).

الشيخ البهجة: نفس ما ذكرناه من السيد الخوئي، فراجع.
الشيخ التبريزي: الرابعة: أن يدرك الوقوف الإضطراري في كل من عرفات والمزدلفة والأظهر صحة حجه^(٥) (وتقدم في كلام الخوئي).

الشيخ الصافي: درك عرفات ليلة العيد مع درك قبل الظهر من يوم العيد صحيح^(٦).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير، السابع^(٧).
الشيخ المكارم: نفس الفرع الماضي وأنه محكوم بالصحة^(٨).
الشيخ الوحيد: نفس الفرع الماضي^(٩).

(٤) المناسك، ص ٢٢٨

(٢) مناسكه العربي، ص ١٤٠ (٣) الرابعة، ص ١٩٠

(١) المناسك، ص ١٦٢

(٨) المناسك، ص ١٣٨

(٧) المتن، ص ١١٨

(٦) المناسك، ص ١٤٤

(٥) المناسك، ص ١٨٤

(٩) المناسك، ص ١٥٨

درك اختياري عرفة فقط

في التحرير: (الثامن) درك اختياري عرفة فقط فإن ترك المشعر متعمداً بطل حجّه وإلا فكذاك على الأحوط .

السيد الخوئي: السابعة: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات فقط والأظهر في هذه الصورة بطلان الحج فينقلب حجّه إلى العمرة المفردة ويستثنى من ذلك... (وقد تقدم كلامه عليه السلام ما إذا وقف في المزدلفة) - وهذا خلاف الفرض لأنّ الفرض درك خصوص الوقت في عرفة فتأمل .

السيد الغلپايگاني: صحيح^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله ويستثنى من ذلك ما إذا مرّ بمزدلفة في الوقت الاختياري في طريقه إلى منى ولكن لم يقصد الوقوف بها جهلاً منه بالحكم فإنه لا يبعد صحة حجّه حينئذٍ إذا كان قد ذكر الله تعالى عند مروره بها^(٢).

السيد الشيرازي: الثانية والثالثة: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات فقط، أو يدرك الوقوف الإضطرابي فيها فقط في هاتين الصورتين يبطل حجّه، ويستثنى من ذلك ما إذا تجاوز المزدلفة ولم ينو الوقوف جهلاً منه بالحكم ولكنه دعا فيها ولو في قنوت صلاته ولا يمكنه الرجوع إلى المزدلفة ولو إلى زوال الشمس من يوم العيد ففي هذه الصورة يصح حجّه والأحوط إستحباباً التكفير بشاة^(٣).

الشيخ البهجة: السابعة: أن يدرك الإختياري في عرفات فقط والأظهر في هذه الصورة صحة الحج إلا أن يكون قد ترك الوقوف الإختياري في المشعر عمداً^(٤).

الشيخ التبريزي: السابعة: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات فقط والأظهر في هذه الصورة بطلان الحج، فينقلب حجّه إلى العمرة المفردة ويستثنى من ذلك ما إذا

وقف في المزدلفة ليلة العيد وأفاض منها قبل الفجر جهلاً منه بالحكم ولكنه إذا أمكنه الرجوع ولو إلى زوال الشمس من يوم العيد وجب ذلك وإن لم يمكنه صَحَّ حجّه وعليه كفارة شاة^(١).

الشيخ الصافي: درك عرفات من الظهر إلى الغروب مع فوت المشعر في جميع أوقاته لا يترك الإحتياط بأن يأتي بالأعمال بقصد ما في ذمته من العمرة والحج ويأتي بالحج في العام القابل إن استقرّ عليه أو بقيت استطاعته^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير، الثامن^(٣).

الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الإختياري في عرفات فقط ولكنه لم يستطع الوقوف مقداراً من الزمان في المشعر الحرام حتى قبل الظهر فإنّ حج هذا صحيح أيضاً (مهما كانت العلة)^(٤).

الشيخ الوحيد: السابعة: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات فقط والأقوى في هذه الصورة أيضاً بطلان الحج فينقلب حجّه إلى العمرة المفردة، ويستثنى من ذلك ما تقدم من السيد الخوئي والسيد السيستاني.

الشيخ النوري: السابعة: أن يدرك الوقوف الإختياري في عرفات فقط والأحوط لزوماً في هذه الصورة الإتمام ثم الإعادة^(٥).

درك اضطراري عرفة فقط

في التحرير: (التاسع) درك اضطراري عرفة فقط فالحج باطل.

السيد الخوئي: الثامنة: أن يدرك الوقوف الإضراري في عرفات فقط ففي هذه الصورة يبطل حجّه فينقلب إلى العمرة المفردة^(٦).

السيد الكلبي يگاني: ... (باطل)^(٧).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي وأنّ حجّه محكوم بالبطلان

(١) المناسك، ص ١٨٥، تقدم في كلام الخوئي وما فيه.

(٢) المناسك، ص ١٤٣.

(٣) ص ١١٨.

(٤) المناسك، ص ١٣٧.

(٥) المناسك، ص ١٧٢.

(٦)

(٧) مناسكه العربي ص ١٤٠.

وينقلب إلى العمرة المفردة^(١).

السيد الشيبيري: تقدم في الفرع الماضي (أو يدرك الوقوف الإضراري في عرفات فقط في هذه الصورة يبطل حجّه) ويستثنى من ذلك ما إذا قد تجاوز المزدلفة...^(٢).

الشيخ البهجة: نفس المتن الذي نقلناه عن السيد الخوئي^(٣).

الشيخ التبريزي: الثامنة: أن يدرك الوقوف الإضراري في عرفات فقط في هذه الصورة يبطل حجّه فيقلبه إلى العمرة المفردة^(٤) (وقد تقدم في كلام الخوئي^(٥)).

الشيخ الصافي: درك عرفات ليلة العيد مع فوت المشعر في جميع أوقاته باطل^(٦).

الشيخ الفاضل: درك إضراري عرفة فقط فالحج باطل^(٧).

الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الإضراري في عرفات فقط فقد فات حج هذا أيضاً وعليه أن يعمل الوظيفة المذكورة في الصورة المتقدمة (يعني يجب أن ينوي العمرة المفردة وبعد الإتيان بالعمرة يخرج من الإحرام ويجب أن يعيد الحج في السنة القادمة^(٨)).
الشيخ الوحيد: الثامنة: أن يدرك الوقوف الإضراري في عرفات فقط وفي هذه الصورة يبطل حجّه فليجعلها عمرة مفردة^(٩).

درك اختياري المشعر فقط

في التحرير: (العاشر) درك اختياري المشعر فقط فصَحَّ حجّه إن لم يترك اختياري عرفة متعمداً وآلاً بطل.

السيد الخوئي: الخامسة: أن يدرك الوقوف الإضراري في المزدلفة فقط في هذه الصورة يصحّ حجّه أيضاً^(١٠).

السيد گلپايگاني: (صحيح)^(١١).

(١) المناسك، ص ١٩١ (٢) المناسك، ص ٢٢٧ (٣) المناسك، ص ١٥١ (٤) المناسك، ص ١٨٦

(٥) المناسك، ص ١٤٣ (٦) التاسع، ص ١١٨ (٧) المناسك، ص ١٣٩ (٨) المناسك، ص ١٥٩

(٩) المناسك، ص ١٦٤ (١٠) مناسكه المري، ص ١٤٠

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي وأن حجّه محكوم بالصحة أيضاً^(١).
السيد الشيرازي: الرابعة: أن يدرك الوقوف الاختياري بالمزدلفة فقط ففي هذه الصورة يصح حجّه بلا إشكال^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).
الشيخ التبريزي: الخامسة: أن يدرك الوقوف الاختياري في المزدلفة فقط ففي هذه الصورة يصح حجّه أيضاً (وتقدم في كلام الخوئي)^(٤).
الشيخ الصافي: درك ما بين الطلوعين في المشعر (صحيح) مع فوت عرفات في جميع أوقاتها^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن العاشر^(٦).
الشيخ المكارم: من أدرك فقط الوقوف الاختياري في المشعر الحرام يعني أنه لم يصل إلى عرفات أصلاً ولكنه توقف في المشعر الحرام من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس كان حجّه صحيحاً أيضاً^(٧).
الشيخ الوحيد: الخامسة: أن يدرك الوقوف الاختياري في المزدلفة فقط وفي هذه الصورة يصح حجّه أيضاً^(٨).
الشيخ النوري: الخامسة: أن يدرك الوقوف الاختياري في المزدلفة فقط ففي هذه الصورة يصح حجّه أيضاً^(٩).

اضطراري المشعر النهاري فقط

في التحرير: (الحادي عشر) درك اضطراري المشعر النهاري فقط فبطل حجّه.
السيد الخوئي: السادسة: أن يدرك الوقوف الإلزامي في المزدلفة فقط ففي هذه

(١) المناسك، ص ١٩٠ (٢) المناسك، ص ٢٢٧ (٣) قوله: (الخامسة)، ص ١٥١ (٤) المناسك، ص ١٨٥

(٥) المناسك، ص ١٤٤ (٦) ص ١١٨ (٧) المناسك، ص ١٣٨ (٨) المناسك، ص ١٥٨

(٩) المناسك، ص ١٧١

الصورة لا تبعد صحة الحج إلا أن الأحوط أن يأتي ببقية الأعمال قاصداً إفراغ ذمته عما تعلق بها من العمرة المفردة أو إتمام الحج وأن يعيد الحج في السنة القادمة^(١).
 السيد الكلبيگاني: درك خصوص الإضراري النهاري من المشعر فقط باطل^(٢).
 السيد السيستاني: السادسة: أن يدرك الوقوف الإضراري في المزدلفة فقط، والأظهر في هذه الصورة بطلان الحج وانتقله إلى عمرة مفردة^(٣).
 السيد الشيرازي: الحادية عشرة: أن يدرك الإضراري النهاري بالمزدلفة فقط فالظاهر بطلان حجه وعليه الإتيان بأعمال العمرة المفردة بنفس إحرام الحج وإعادة الحج من قابل^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: السادسة: أن يدرك الوقوف الإضراري في المزدلفة فقط في هذه الصورة لا تبعد صحة الحج...^(٥).
 الشيخ التبريزي: السادسة: أن يدرك الوقوف الإضراري في المزدلفة فقط في هذه الصورة لا تبعد صحة الحج...^(٦) (وتقدم في كلام الخوئي).
 الشيخ الصافي: فوت عرفات في جميع أوقاتها مع درك قبل الظهر من يوم العيد في هذه الصورة أيضاً لا يترك الاحتياط المذكور أعني يأتي بالأعمال بقصد ما في ذمته من العمرة والحج...^(٧) وقد تقدم منه.

الشيخ الفاضل: درك إضراري المشعر النهاري فقط والظاهر هي الصحة^(٨).
 الشيخ المكارم: من أدرك الوقوف الإضراري في المشعر فقط يعني أنه استطاع أن يوصل نفسه إلى المشعر الحرام قبل ظهر يوم العيد فإن هذا بمن فاته حجه ويجب أن ينوي العمرة المفردة ثم الحج في السنة القادمة^(٩).
 الشيخ الوحيد: أن يدرك الوقوف الإضراري في المزدلفة فقط والأقوى بطلان حجه فيجعلها عمرة مفردة وعليه الحج من قابل^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٦٤ (٢) مناسك العربي، ص ١٤٠ (٣) المناسك، ص ١٩٠ (٤) المناسك، ص ٢٢٨

(٥) المناسك، ص ١٥١ (٦) المناسك، ص ١٨٥ (٧) المناسك، ص ١٤٤ (٨) الحادي عشر، ص ١١٨

(٩) المناسك، ص ١٣٨ (١٠) المناسك، ص ١٥٨

الشيخ النوري: السادسة: أن يدرك الوقوف الإضراري في المزدلفة ففي هذه الصورة يفسد الحج إلا أن الأحوط أن يأتي ببقية الأعمال قاصداً فراغ ذمته...^(١).

اضطراري المشعر الليلي فقط

في التحرير: (الثاني عشر) درك اضطراريه الليلي فقط فإن كان من أولي الأعذار ولم يترك وقوف عرفة متعمداً صح على الأقوى وإلا بطل.

السيد الخوئي: نفس المتن المذكور في الفرع الماضي، وذكرت قبل ذلك أن السيد ما فرق في الإضراري بين الليلي والنهاري.

السيد الكلبي يگاني: ... (صحيح)،^(٢) وعليك بالتأمل فيما ذكرناه عن السيد الأستاذ الكلبي يگاني.

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور منه دام ظله في الفرع الماضي^(٣).

السيد الشيرازي: السادسة: أن يدرك الإضراري الليلي بالمزدلفة فقط يصح حجه على الأظهر وإن كان الأحوط إستحباً بإعادته من قابل^(٤).



الشيخ البهجة: تقدّم الكلام من السيد الخوئي في عدم الفرق بين الليلي والنهاري وواقفه الشيخ دام ظله^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور في الفرع الماضي^(٦).

الشيخ الصافي: فوت عرفات في جميع أوقاتها مع درك الليل في المشعر لا يترك الإحتياط بما ذكر في الصورة الأولى^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن، إلا ما علق الشيخ دام ظله على الجملة الأخيرة (وإلا بطل) بقوله: في صورة ترك وقوف عرفة متعمداً، ومع عدمه وإن لم يكن من أولي الأعذار والبطلان أحوط^(٨).

(٤) المناسك، ص ٢٢٨

(٢) مناسكه العري، ص ١٤٠ (٣) المناسك، ص ١٩٠

(١) المناسك، ص ١٧١

(٨) الثاني عشر، ص ١١٨

(٧) المناسك، ص ١٤٤

(٦) المناسك، ص ١٨٥

(٥) المناسك، ص ١٥٩

الشيخ المكارم: نفس المتن المذكور في الفرع الماضي ولم يصريح دام ظله بالوقوف الإضطراري الليلي، قال دام ظله: نعم للمشعر وقوف إضطراري آخر أيضاً يرتبط بالنساء والضعفاء والمرضى وهو التوقف في المشعر مقداراً من ليلة العيد ثم الذهاب منه إلى منى.^(١)

الشيخ الوحيد: نفس الفرع الماضي وهو السادس من أقسام الإذراك^(٢).
الشيخ النوري: تقدم كلامه دام ظله في الفرع الماضي.



واجبات منى

رمي جمرة العقبة

في التحرير: وهي ثلاثة: الأول: رمي جمرة العقبة بالحصى، والمعتبر صدق عنوانها فلا يصح بالرمل ولا بالحجارة ولا بالخزف ونحوها...

السيد الكلبي يكتفي: واجبات منى ثلاثة، الأول رمي الجمرة العقبة^(١) بالحصى السبعة التي التقطها من المشعر أو من داخل حدود الحرم الشريف^(٢).

السيد الخوئي: الأعمال الواجبة في منى ثلاثة ١ - رمي جمرة العقبة يوم النحر ويعتبر فيه أمور^(٣) ١ - نية القرية ٢ - أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزي الأقل من ذلك كما لا يجزي رمي غيرها من الأجسام.

السيد الشبيري: يجب على الحاج أن يرمي يوم العيد جمرة العقبة سبع حصيات^(٤).

السيد الخامشي: رمي الجمرة الكبرى يوم العاشر من ذي الحجة^(٥).

السيد السيستاني: الأول: رمي جمرة العقبة يوم العيد (يوم النحر)^(٦).

الشيخ البهجة: ١ - رمي جمرة العقبة يوم النحر ويعتبر فيه أمور^(٧).

(١) المناسك، ص ١٤٤

(٢) المناسك، ص ١٤٤

(٣) المناسك، ص ١٦٥

(٤) للفصل الخامس .

(٥) المناسك، ص ١٣٩

(٦) المناسك، ص ١٩١

(٧) المناسك، ص ١٥٢

الشيخ التبريزي: الرابع من واجبات الحج، رمي جمرة العقبة يوم النحر^(١).
الشيخ الصافي: واجبات منى ثلاثة: رمي جمرة العقبة - الذبح أو النحر - الحلق أو التقصير^(٢).

الشيخ الفاضل: وهي ثلاثة: الأول، رمي جمرة العقبة بالحصى...^(٣).
الشيخ المكارم: الواجب الرابع من واجبات الحج، رمي جمرة العقبة يوم عيد الأضحى^(٤).

الشيخ الوحيد: الرابع من واجبات الحج، رمي جمرة العقبة يوم النحر^(٥).

شروط الحصى

في التحرير: (رمي الجمرة بالحصى) ... ويشترط فيها أن تكون من الحرم فلا تجزي من خارجه، وأن تكون بكرة لم يرم بها ولو في السنين السابقة، وأن تكون مباحة فلا يجوز بالمغصوب ولا بما حازها غيره بغير إذنه، ويستحب أن تكون من المشعر.
السيد الكلبايكاني: يشترط في الحصة أن تكون من الحرم وأن تكون بكرة ويصدق عليها الحصة^(٦).

السيد الخوئي: يعتبر في الحصيات أمران ١ - أن تكون من الحرم والأفضل أخذها من المشعر ٢ - أن تكون أبكاراً على الأحوط.

السيد الشيرازي: يشترط في الحصى أمور... الثالث، أن تكون الحصى من الحرم فلا يكفي الحصى الملتقطة من خارج الحرم... والخامس الإباحة على الأحوط إستحباً ولا يجوز إلتقاطها من أرض غيره من دون رضاه أو مما حازها أحد لنفسه بلا رضاه فيحرم - ولا يكفي الرمي بالحصى المرمى بها المجتمعة حول الجمرات وأطرافها وإن لم يتم الرمي الصحيح^(٧).

السيد الخامني: يشترط في الحصى ١ - أن تكون من الحرم فلا تجزي من خارجه

(٤) المناسك، ص ١٣٩

(٢) فصل واجبات منى. (٣) ص ١١٨

(١) المناسك، ص ١٨٦

(٧) الفصل الخامس، ص ٢٣١

(٦) الآداب، ص ٣٠٥، مع الترجمة والتلخيص.

(٥) المناسك، ص ١٥٩

٢- أن تكون بكرة لم يرم بها رميةً صحيحاً ولو في السنين السابقة ٣- أن تكون مباحة فلا يجوز الرمي بالمغصوب ولا بما حازه غيره من دون إذنه نعم لا يشترط في الحصى طهارتها^(١).

السيد السيستاني: يشترط في الحصيات أمران ١- أن تكون من الحرم سوى المسجد الحرام ومسجد الخيف والأفضل أخذها من المشعر ٢- أن تكون أبكاراً على الأحوط بمعنى أن لا تكون مستعملة في الرمي قبل ذلك...^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: يعتبر في الحصيات أمران ١- أن تكون من الحرم والأفضل أخذها من المشعر ٢- أن تكون أبكاراً بمعنى أنها لم تكن مستعملة في رمي صحيح قبل ذلك^(٣).

الشيخ التبريزي: يعتبر في الحصيات أمران ١- أن تكون من الحرم ٢- أن تكون أبكاراً...^(٤).

وفي الصراط، ج ٤ ص ٢٦٠: لابد من اخراز كون الحصى من داخل الحرم. الشيخ الفاضل: ويشترط في الحصى أن تكون من الحرم إلا من المسجدين، (المسجد الحرام ومسجد الخيف) وأن تكون بكرة لم يرم بها ولو في السنين السابقة وأن تكون مباحة...^(٥).

الشيخ المكارم: يشترط في الحصيات ثلاثة أمور: الأول: أن يكون حجراً وصخراً لا مدراً أو شيئاً آخر. الثاني: أن يجمعها من الحرم ولكن الأفضل أن يجمعها ليلة العيد من المشعر الحرام. الثالث: أن تكون الحصيات بكرة يعني أنه لم يرم بها أحد قبل ذلك^(٦). الشيخ الوحيد: يعتبر في الحصيات أمور - أحدها: أن تكون من الحرم؛ ثانيها: أن لا تؤخذ من المسجد الحرام ومسجد الخيف بل لا يبعد إلحاق سائر المساجد بهما؛ ثالثها: أن تكون أبكاراً على الأحوط^(٧).

(٤) المناسك، ص ١٨٨

(٣) المناسك، ص ١٥٣

(٢) المناسك، ص ١٩٣

(١) المناسك، ص ١٤١

(٧) المناسك، ص ١٦١

(٦) المناسك، ص ١٤١

(٥) ص ١١٩

وقت الرمي

في التحرير م ١: وقت الرمي من طلوع الشمس من يوم العيد إلى غروبه، ولو نسي جاز إلى اليوم الثالث عشر ولو لم يتذكر إلى بعده فالأحوط الرمي من قابل ولو بالإستئابة. السيد الخوئي: بما يعتبر في الرمي أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها^(١). السيد الخامني: الثالث أن يكون زمان الرمي من طلوع الشمس يوم العيد إلى غروبه^(٢). السيد الكلبي كاني: وقت الرمي من طلوع الشمس من يوم العيد إلى الغروب^(٣). السيد الشيرازي: يبدأ زمان رمي جرة العقبة من طلوع الشمس من يوم العيد ويمتد إلى غروبها والمراد من الغروب هنا استتار قرص الشمس^(٤). السيد السيستاني: أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها...^(٥).



الشيخ البهجة: من الأمور المعتبرة في الرمي أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها^(٦).

الشيخ التبريزي: أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها^(٧).

الشيخ الصافي: رميها يكون من طلوع الشمس من يوم العيد إلى غروبها^(٨).

الشيخ الفاضل: وقت الرمي، من طلوع الشمس من يوم العيد (إلا للمعذورين) إلى غروبه، ولو نسي وجب عليه القضاء مقدماً له على الأداء في اليوم الحاضر ولو لم يتذكر إلى اليوم الثالث عشرة سواء كان في مكة أو خرج عنها فالأحوط الرمي من قابل ولو بالإستئابة^(٩).

الشيخ المكارم: وقت رمي الجمرة ما بين طلوع الشمس من يوم العيد وغروب الشمس من ذلك اليوم...^(١٠).

الشيخ الوحيد: أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها^(١١).

(١) المناسك، ص ١٦٦	(٢) المناسك، ص ١٤٠	(٣) الآداب، م ٧٧٦	(٤) المناسك، ص ٢٣٦
(٥) المناسك، ص ١٩٣	(٦) المناسك، ص ١٥٣	(٧) المناسك، ص ١٨٧	(٨) المناسك، ص ١٥٤
(٩) ص ١١٩	(١٠) المناسك، ص ١٤١	(١١) المناسك، ص ١٦٠	

يجب في رمي الجمار أمور

في التحرير م ٢: يجب في رمي الجمار أمور: الأول: النية الخالصة لله تعالى كسائر العبادات. الثاني: إلقاؤها بما يسمى رمياً فلو وضعها بيده على المرمى لم يجز. الثالث: أن يكون الإلقاء بيده، فلا يجزي لو كان برجله، والأحوط أن لا يكون الرمي بآلة كالمنقلع وإن لا يبعد الجواز.

السيد الخوئي: ١ - نية القرية.

السيد الكلبيكاني: يشترط في الرمي أمور ١ - يجب أن يكون الرمي مع النية الخالصة من الحصاة، الأولى إلى آخر الحصيات، مع تعيين الحج من تمتع وقران وإفراد، وأنه واجب أو مستحب، أداء أو قضاء، أصلي أم نيابة...^(١).

السيد الشيرازي: ١ - النية على تفصيل م في نية إحرام عمرة التمتع ٢ - صدق الرمي فلو إقتراب من الجمرة فوضع الحصى عليها لم يجز ٣ - إصابة الجمرة ٤ - أن يكون بلوغها الجمرة بالرمي^(٢).

السيد الخامني: يشترط في الرمي أمور: الأول: الرمي عبادة تجب فيه النية بشرائطها كما تقدم في نية الإحرام: الثاني: أن يكون الرمي بما يصدق عليه أنه حصى فلا يصح الرمي بالرمل من جهة الصغر ولا بالحجارة من جهة الكبر...^(٣).

السيد السيستاني: ١ - نية القرية والخلوص ... ٥ - أن يكون وصولها إلى الجمرة بسبب الرمي فلا يجزي وضعها عليها ... ٧ - أن يكون الرمي بيده فلو رمى الحصاة بفمه أو رجله لم يجزه وكذا لو رماها بآلة كالمنقلع على الأحوط^(٤).

الشيخ البهجة: يعتبر فيه أمور ١ - نية القرية لله تعالى ٢ - أن يكون وصولها إلى الجمرة بسبب الرمي فلا يجزي وضعها عليها والظاهر جواز الاجتزاء...^(٥).
الشيخ التبريزي: ١ - نية القرية^(٦).

(١) المناسك، ص ٣٠٥، مع الترجمة.

(٢) المناسك، ص ٢٣٢.

(٣) المناسك، ص ١٤٠.

(٤) المناسك، ص ١٨٧.

(٥) المناسك، ص ١٥٢.

(٦) المناسك، ص ١٩٢.

الشيخ الصافي: يجب في ذلك أمور: النية فيها أن تكون مقارنة لأوّل الرمي وتدوم إلى آخره^(١).

الشيخ الفاضل: يجب في رمي الجمار أمور: الأوّل: النية الخالصة لله تعالى كسائر العبادات^(٢).

الشيخ المكارم: يجب في رمي جمرة العقبة أمور: هي النية وقصد القرية ويكفي أن يقصد في قلبه أنه يرمي جمرة العقبة بسبع حصيات إمتثالاً لأمر الله تعالى ولا يلزم النطق به^(٣). يجب أن يرمي بالحصيات لا أن يضعها على الجمرة^(٤).

الشيخ الوحيد: يعتبر فيه أمور ١ - قصد الرمي متقرباً به إلى الله تعالى^(٥).

من واجبات الرمي، الرمي باليد

في التحرير: الثالث: أن يكون الإلقاء بيده فلا يجزي لو كان برجله والأحوط أن لا يكون الرمي بآلة كالمقلع وإن لا يبعد الجواز.

السيد السيستاني: قد تقدم منه دام ظله أن يكون الرمي بيده فلا يجزي الرمي بالضم والرجل وبالمقلع على الأحوط^(٦).

السيد الكلبيگاني: من الأمور المعتمدة في الرمي أن يكون الرمي مع اليد اليمنى أو اليسرى والأفضل أن يكون مع اليد اليمنى^(٧).

السيد الشيرازي: يستحب على الأحوط أن يرمى باليد في حال الاختيار^(٨) ... لا بأس بالرمي بالأداة كالمقلع والسهم والقوس^(٩).

السيد السيستاني: س: هل يجوز رمي الجمرات باليد اليسرى اختياراً أو لا يجوز إلا عن عذر ج: يجوز حتى اختياراً^(١٠).

* * *

(١) المناسك، ص ١٥٤ (٢) ص ١١٩ (٣) المناسك، ص ١٤٠ (٤) المناسك، ص ١٤٠

(٥) المناسك، ص ١٥٩ (٦) المناسك، ص ١٩٣ (٧) الآداب، م ٧١، ص ٣٠٧ (٨) المناسك، ص ٢٤٣

(٩) المناسك، م ٦٧٣ (١٠) الملحق الثالث، ص ٢٢٠

الشيخ التبريزي: س: هل يجوز الرمي بغير اليد كالقم والرجل والمقلع ج: لا يجوز على الأحوط^(١).

الشيخ الصافي: ولا يجب الرمي باليد اليمنى فيجوز أن يرمي بيده اليسرى ولو إختياراً لكن الرمي باليد اليمنى أفضل^(٢).

الشيخ الفاضل: أن يكون الإلقاء بيده فلا يجزي لو كان برجله، والأحوط الذي لا يترك أن لا يكون الرمي بآلة كالقلع^(٣).

الشيخ المكارم: يجوز رمي الجمرات باليد اليمنى أو اليسرى وليس للرمي طريقة مخصوصة أيضاً^(٤).

الشيخ الوحيد: أن يكون الرمي باليد فلا يكفي بغيرها كالرمي بالرجل والآلات المعدة للرمي^(٥).

وصول الحصاة إلى المرمى.

في التحرير: الرابع: وصول الحصاة إلى المرمى فلا يحسب ما لا تصل.

السيد الخوئي: أن تصل الحصيات إلى الجمرة^(٦).

السيد الكلبيگاني: من الأمور المعتبرة إصابة الجمرة مع الإلقاء فلو لم تصب الجمرة أو شك في الإصابة يجب التكرار حتى حصل اليقين بالإصابة بنحو الصحيح^(٧). وفي العربي: لو شك الرامي في إصابة الحصيات للجمرة بنى على عدم الإصابة ويرمي بدلها^(٨).

السيد الشيرازي: ومن الشرائط، إصابة الجمرة فلو رمى ولم تصبها لم يكف^(٩).

السيد الخامشي: الرابع: إصابة الحصى للجمرة فإن لم تصب أو ظن إصابتها لم تحسب ووجب عليه رمي أخرى بدلاً عنها ولا يكفي وصولها إلى الدائرة المحيطة بالجمرة من

(١) الصراط الرابع، ص ٢٥٨ (٢) المناسك، ص ١٥٦ (٣) ص ١١٩ (٤) المناسك، ص ١٤٢

(٥) المناسك، ص ١٦٠ (٦) المناسك، ص ١٦٦ (٧) آداب ص ٣٠٦، مع الترجمة.

(٨) المناسك، ص ١٤٥ (٩) المناسك، ص ٢٢٣

دون إصابة^(١).

السيد السيستاني: أن تصل الحصيات إلى الجمرة فلا يحسب ما لا يصل^(٢).

الشيخ البهجة: من الأمور المعتبرة أن تصل الحصيات إلى الجمرة^(٣).

الشيخ التبريزي: إذا إطمأن بوصولها والإصابة فلا بأس بعدم التمييز^(٤).

الشيخ الصافي: إصابة الجمرة أو وضعها بكل من الحصيات السبع بنفس الرمي^(٥).

الشيخ الفاضل: الرابع: وصول الحصاة إلى المرمى...^(٦).

الشيخ المكارم: يجب أن تصيب الحصيات موضع الجمرة فلا يكفي إذا شك هل

أصابت أم لا وعليه أن يعيد رمي كل ما شك في إصابة الجمرة^(٧).

الشيخ الوحيد: أن تصل الحصيات إلى الجمرة^(٨).

أن يكون وصولها برمي

في التحرير: الخامس: أن يكون وصولها برمي فلو رمى ناقصاً فأتته حركة غيره من حيوان أو إنسان لم يجز نعم لو رمى فأصابت حجراً أو نحوه وارتفعت منه ووصلت المرمى صح.

السيد الخوئي: أن يكون وصولها إلى الجمرة بسبب الرمي فلا يجزي وضعها عليها^(٩).

السيد الغلپايگاني: يشترط أن تكون الإصابة برمي ولا يكفي مطلق الوصول إلى

الجمرة...^(١٠).

السيد الشبيري: ومن الشرائط أن يكون بلوغها الجمرة بالرمي فلو قذفها وأعانتها

على بلوغها يد إنسان لم يكف...^(١١).

(١) المناسك، ص ١٤٠ (٢) المناسك، ص ١٩٢ (٣) المناسك، ص ١٥٢

(٤) الجواب عن السؤال، القواعد الرابع، ص ٢٥٨ (٥) المناسك، ص ١٥٥ (٦) ص ١١٩

(٧) المناسك، ص ١٤٠ (٨) المناسك، ص ١٦٠ (٩) المناسك، ص ١٦٦ (١٠) آداب، ص ٣٠٦

(١١) المناسك، ص ٢٣٣

السيد الخامثي: تقدم كلامه دام ظله.
السيد السيستاني: أن يكون وصولها إلى الجمرة بسبب الرمي فلا يجزي وضعها عليها^(١).

الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله: أن يكون وصولها إلى الجمرة بسبب الرمي^(٢).
الشيخ التبريزي: أن تصل الحصيات إلى الجمرة^(٣).
الشيخ الصافي: إصابة الجمرة بنفس الرمي^(٤).
الشيخ الفاضل: الخامس: أن يكون وصولها برميها، إلى آخر متن التحرير...
(ووصلت المرمى صح) قال الشيخ: محل إشكال بل منع^(٥).
الشيخ المكارم: تقدم كلامه دام ظله وأنه يجب أن يرمى بالحصيات لا أن يضعها على الجمرة^(٦).
الشيخ الوحيد: أن يكون وصولها إلى الجمرة بسبب الرمي فلا يجزي وضعها عليها...^(٧).

العدد

في التحرير: السادس: أن يكون العدد سبعة.
السيد الخوئي: أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزي الأقل من ذلك^(٨).
السيد الغلپايگاني: الثاني من الأمور المعتبرة في الرمي رعاية العدد وهو سبع حصيات ولو شك في الحصيات التي ألقاها يبنى على الأقل ويكمل العدد إلى السبعة^(٩).
السيد الخامثي: الخامس: أن يكون الرمي بسبع حصيات^(١٠).
السيد الشيرازي: يعتبر أن يكون من ناحية العدد سبعة فلا يكفي الأقل منه^(١١).

(١) المناسك، ص ١٩٢ (٢) المناسك، ص ١٥٢ (٣) المناسك، ص ١٨٧ (٤) المناسك، ص ١٥٥
(٥) ص ١٢٠ (٦) المناسك، ص ١٤٠ (٧) المناسك، ص ١٦٠ (٨) المناسك، ص ١٦٦
(٩) آداب، ص ٣٠٦ مع الترجمة. (١٠) المناسك، ص ١٤٠ (١١) المناسك، ص ٢٣٣

السيد السيستاني: أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزي الأقل من ذلك كما لا يجزي رمي غيرها من الأجسام^(١).

الشيخ البهجة: أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزي أقل من ذلك كما لا يجزي رمي غيرها من الأجسام^(٢).

الشيخ التبريزي: أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزي الأقل من ذلك^(٣).
الشيخ الصافي: كون الرمي بسبع حصيات فلو كانت أقل من ذلك لم يكف ولا بد من إكمال النقص^(٤).

الشيخ الفاضل: السادس: أن يكون العدد سبعة^(٥).
الشيخ المكارم: يجب أن يكون عدد الحصيات سبع حصيات، لا كبيرة جداً ولا صغيرة جداً^(٦).

الشيخ الوحيد: أن يكون الرمي بسبع حصيات ولا يجزي الأقل من ذلك...^(٧).

مركز تحقيقات كميته في قم

تلاحق الحصيات

في التحرير: السابع: أن يتلاحق الحصيات فلو رمى دفعة لا يحسب إلا واحدة ولو وصلت على المرمى متعاقبة كما أنه لو رماها متعاقبة صح وإن وصلت دفعة.
السيد الخوئي: أن يكون رمي الحصيات واحدة بعد واحدة فلا يجزي رمي إثنين أو أكثر مرة واحدة^(٨).

السيد الغلپايگاني: الرابع من الأمور المعتبرة: تلاحق الحصيات واحداً بعد واحد فلو رمى دفعة واحدة لم يكف...^(٩).

السيد الشيرازي: ومما يعتبر في رمي الحصيات، تلاحق الرميات فلا يجزي رمي سبع

(١) المناسك، ص ١٩٢ (٢) المناسك، ص ١٥٢ (٣) المناسك، ص ١٨٧ (٤) المناسك، ص ١٥٥

(٥) ص ١٢٠ (٦) المناسك، ص ١٤٠ (٧) المناسك، ص ١٦٠ (٨) المناسك، ص ١٦٦

(٩) آداب ص ٣٠٧، مع الترجمة والتلخيص.

حصيات دفعة واحدة ويعد ذلك رمية واحدة^(١).

السيد الخامشي: السادس: أن يكون رمي الحصيات متتابعاً فلو رماها دفعة لم تحسب إلا واحدة سواء أصاب الجمرة الجمع أم لا^(٢).

السيد السيستاني: أن يكون رمي الحصيات واحدة بعد واحدة فلا يجزي رمي إثنين أو أكثر مرة واحدة^(٣).

الشيخ البهجة: أن يكون رمي الحصيات واحدة بعد واحدة فلا يجزي رمي إثنين أو أكثر مرة واحدة والمباشرة في الرمي معتبرة مع الاختيار^(٤).

الشيخ التبريزي: أن يكون رمي الحصيات واحدة بعد واحدة...^(٥).

الشيخ الصافي: الرمي على التعاقب أي واحداً بعد واحد حتى يكمل سبعا يصيب بها جميعاً^(٦).

الشيخ الفاضل: السابع أن يتلاحق الحصيات، إلى آخر المتن في هذا الفرع.

الشيخ المكارم: يجب أن يراعى الموالاة في رمي الحصيات أي أن يرجم بها تباعاً من دون فاصلة وإذا رمى حصوتين أو أكثر معاً لم يكف وعدت واحدة^(٧).

الشيخ الوحيد: أن يكون رمي الحصيات واحدة بعد واحدة فلا يجزي رمي اثنين أو أكثر مرة واحدة^(٨).

الشك في أنها مستعملة أم لا

في التحرير م ٣: لو شك في أنها مستعملة أم لا جاز الرمي بها ولو احتمل أنها من غير الحرم وحملت من خارجه لا يعتني به...

السيد الخوئي: أن تكون أبكاراً على الأحوط بمعنى أنها لم تكن مستعملة في الرمي

(١) المناسك، ص ٢٣٣ (٢) المناسك، ص ١٤٠ (٣) المناسك، ص ١٩٢ (٤) المناسك، ص ١٥٢

(٥) المناسك، ص ١٨٧ (٦) المناسك، ص ١٥٥ (٧) المناسك، ص ١٤٠ (٨) المناسك، ص ١٦٠

قبل ذلك^(١)، ...^(٢) الرمي بالحصى المشكوكة الإستعمال مجزء.
 السيد الغلپایگانی: قد تقدّم منه^(٣) فيما يعتبر في الحصاة أن تكون أبكاراً غير مستعملة^(٤).
 السيد الشيرازي: الرابع: لا يكفي الرمي بالحصى المرمى بها المجتمعة حول الجمرات
 إلى قوله دام ظله نعم الأحوط استحباباً الرمي بالحصى التي لم يرم بها قط^(٥).
 السيد السيستاني: س: هل يجزي الرمي بالحصى المشكوكة الإستعمال أم لا؟ ج: نعم
 يجزي الرمي بها^(٥)

وله دام ظله فرع قبل ذلك، السؤال^(٦): إذا كانت بالقرب من الجمرة حصيات
 لا يعلم أنها مستعملة في الرمي بها من قبل أم أنها أبكار سقطت من أيدي بعض الحجاج
 بسبب الزحام أو غيره فهل يجزىء بالرمي بها أم لا؟ الجواب: يجزىء به ما لم يعلم
 إجمالاً بإشتائها على بعض الحصيات المستعملة من قبل وإلا لزم رعاية الاحتياط.

الشيخ التبريزي: س: لو أشبهت الحجارة بالبكر وغير البكر هل يجوز الرمي بهذه
 الحجارة ج: في الشبهة البدوية يجوز^(٧).
 الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى جملة: وحملت من خارجه يعتنى به،
 فإنه دام ظله قال: الأحوط الاعتناء.

الشيخ المكارم: وعلى هذا لا يجوز الاستفادة من الحصيات المستجمعة حول
 الجمرة، ولكن إذا رأى حصيات في غير ذلك المكان وشك هل أستخدم منها في رمي
 الجمرات أم لا، جاز له الاستفادة منها في الرمي^(٨).

الشك في صدق الحصاة

في التحرير م ٣: ... ولو شك في صدق الحصاة عليها لم يجز الاكتفاء بها ...
 السيد الخوئي: أن يكون الرمي بسبع حصيات إلى قوله: ولا يجزىء رمي غيرها

(١) المناسك، ص ١٦٧ (٢) المناسك، ص ٢٩٣ (٣) آداب، ص ٣٠٥ (٤) المناسك، ص ٢٣٢

(٥) الملحق الأول، ص ١٣٢ (٦) نفس المدرك، م ٣٠٧ (٧) المناسك، ص ١٦١ (٨) المناسك، ص ١٤٢

من الأجسام^(١).

السيد الغلپایگانی: تقدّم منه عليه السلام أنّ من الأمور المعتبرة في الحصاة صدق الحصاة عليها عرفاً (لا قطعة حجر ولا رمل) ويستحب أن يكون بقدر رؤوس الأثملة وهي رأس الإصبع إلى العقدة^(٢).

السيد الشيرازي: لو شك في شيء أنّه من الحجر أو المدر لا يجزي كما أنّه لا يجزي فيما إذا علم أنّه من الحجر لكن يشك في أنّه يصدق عليه إسم الحصى أم لا^(٣).
السيد السيستاني: قال دام ظلّه في فصل ما يعتبر في الحصاة: (يستحب أن يكون حجمها بمقدار أثملة) ولم يتعرّض لصورة الشك في صدق الحصاة وعدم الصدق^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: كما لا يجزى رمي غيرها من الأجسام (لابدّ من صدق الحصاة)^(٥).
الشيخ التبريزي: لابدّ أن تكون بحيث يصدق عليها الحصى وأمّا غير الحصى فلا يجوز الرمي بها وكذلك المشكوك على الأحوط^(٦).
الشيخ الفاضل: ولو شك في صدق الحصاة لم يجزئ الاكتفاء بها^(٧).
الشيخ المكارم: يجب أن يكون حصاة لا كبيرة جداً ولا صغيرة جداً بل يكفي أن يكون حجم كل واحدة منها قدر أثملة^(٨).

الشك في العدد

في التحرير م ٣: ... ولو شك في عدد الرمي يجب الرمي حتى يتيقن كونه سبعاً، وكذا لو شك في وصول الحصاة إلى الرمي يجب الرمي إلى أن يتيقن به، والظنّ فيما ذكر بحكم الشك ...

السيد السيستاني: تقدّم منه دام ظلّه يعتبر في الرمي أن يكون الرمي بسبع حصيات

(١) المناسك، ص ١٦٦ (٢) مناسكه العربي، ص ١٤٤ (٣) المناسك، ص ٢٣٣، ٦٦٢ (٤) المناسك، ص ١٩٣

(٥) المناسك، ص ١٥٢ (٦) القواعد، ج ٤، ص ٢٦٠ (٧) المتن، م ٣، ص ١٢٠ (٨) المناسك، ص ١٤٠

ولا يجزي الأقل^(١).

السيد الغلپايگاني: تقدّم منه ﷺ، لو شك في تعداد الحصيات التي ألقاها بيني على الأقل ويكمل الباقي^(٢).

السيد الشبيري: لو شك في عدد الرميات أثناء الرمي وجب تكرار الرمي بمقدار يحصل معه الإطمينان بأنه رمى الجمرة بسبع حصيات حجريّة^(٣).

الشيخ التبريزي: س: ما حكم من شك بين الأقل والأكثر في الرمي وما هي وظيفة من شك في أنه أكمل السبع أم لا؟ ج: بيني على الأقل فيما إذا شك بين الأقل والأكثر وفي الفرض الثاني لا يعتني بالشك مع دخوله في العمل المترتب على الرمي شرعاً وإلا يأتي بالمشكوك^(٤).

الشيخ الفاضل: ولو شك في عدد الرمي يجب الرمي حتى يتيقّن كونه سبعا وكذا لو شك في وصول الحصاة إلى المرمى، والظن فيما ذكر بحكم الشك^(٥).

الشيخ المكارم: إذا شك في عدد الحصيات التي رمى بها الجمرة بنى على الأقل وأتى بالمشكوك^(٦).

الشك في الرمي بعد الذبح

في التحرير م ٣: ... ولو شك بعد الذبح أو الحلق في رمي الجمرة أو عدده لا يعتني به ...

السيد الشبيري: لو شك في صدور الرمي منه أصلاً فإن كان شكه بعد الذبح لا يعتني بشكه إن كان إحتمل إلتفاته حين الذبح إلى أنه رمى الجمرة وفي غير هذه الصورة يجب

(١) المناسك، ص ١٩٢ (٢) المناسك، ص ٣٠٦ (٣) المناسك، ص ٢٣٤ (٤) الصراط الرابع، ص ٣٥٧

(٥) م ٣، ص ١٢٠ (٦) المناسك، ص ١٤٣

عليه الرمي بلا إشكال^(١).

الشيخ الفاضل: ولو شك بعد الذبح أو الحلق في رمي الجمرة أو عدده لا يعتنى به^(٢).
الشيخ الوحيد: وإن شك في الرمي وعدمه أو في الإصابة وعدمها بنى على العدم إلا
أن يدخل في واجب آخر مترتب عليه أو كان الشك بعد دخول الليل^(٣).

الشك في الرمي من جهة العدد بعد الانصراف

في التحرير م ٣: ... ولو شك قبلهما (أي قبل الذبح والحلق) بعد الانصراف في عدد
الرمي فإن كان في النقيصة فالأحوط الرجوع والإتمام ولا يعتنى بالشك في الزيادة ...
السيد السيستاني: س: إذا فرغ من الرمي وابتعد من المرمى ثم شك في إصابة بعض
الحصيات هل يجوز له أن يرجع ويرمي حصاة أو أكثر؟ ج: يجوز.
س: ما حكم من شك في عدد الرمي قبل أن يدخل في الجمرة اللاحقة؟ ج: إذا كان
شكه بعد إنصرافه وصدق الفراغ عرفاً مضى ولا يجب عليه العود والتكيل وإلا لزمه
الرجوع وتدارك النقيصة^(٤).

السيد الشيرازي: لو شك بعدما وجد نفسه فارغاً عن الرمي في أنه رمى سبعا أم لا أو
شك في أن ما رماه كان واجداً للشروط المعتبرة في الحصى أم لا أو شك في أن رميه
مستجمع لشروط الرمي الصحيح أم لا فإن احتمل إلفاته إلى مراعاة شروط صحته
حال الرمي لم يعتن بشكه^(٥).

الشيخ الفاضل: ولو شك قبلهما بعد الانصراف في عدد الرمي، إلى آخر متن التحرير
في هذا الفرع^(٦).

(٣) المناسك، ص ١٦٠، م ٣٧٤

(٢) ٣م

(١) المناسك، م ٦٦٦، مع التلخيص

(٦) ٣م

(٤) الملحق الثاني، ص ١٩٨ (٥) المناسك، م ٦٦٥

الشك في الصحة بعد الفراغ

في التحرير م٣: ... ولو شك بعد الفراغ في الصحة بنى عليها بعد حفظ العدد.
السيد الشبيري: تقدّم كلامه دام ظله في الفرع الماضي (وفي كلامه: لو شك بعد ما وجد نفسه فارغاً عن الرمي...).

الشيخ الفاضل: تقدم متن التحرير في الفرع الماضي وموافقة الأستاذ دام ظله مع المتن^(١).

الشيخ الوحيد: إذا شك في صحة الرمي وفساده بعد الفراغ عنه بنى على الصحة^(٢).

عدم اعتبار الطهارة في الحصى والرامي

في التحرير ٤: لا يعتبر في الحصى الطهارة ولا في الرامي الطهارة من الحدث أو الخبث.

السيد السيستاني: يستحب أن يكون الرامي راجلاً وعلى طهارة^(٣).

السيد الكليني: ويستحب غسلها بالماء إن لم تكن نقيّة^(٤).

السيد الشبيري: لا يشترط الطهارة من الحدث والخبث في الرمي نعم الأفضل بل الأحوط إستحباباً رعاية الطهارة من الحدث كما لا يشترط طهارة الحصىات عن الخبث أيضاً^(٥).

السيد الخامني: لا يشترط في الحصى طهارتها^(٦).

الشيخ البهجة: يستحب أن يكون الرامي راجلاً وعلى طهارة^(٧).

الشيخ التبريزي: يستحب أن يكون الرامي راجلاً وعلى طهارة^(٨).

(١) م٣ (٢) المناسك، م٣٧٤ (٣) المناسك، ص ١٩٣ (٤) المناسك، ص ١٤٤

(٥) المناسك، م٦٧٢ (٦) في مسألة ٢٦٦، ص ١٤٢ (٧) المناسك، ص ١٥٣ (٨) المناسك، ص ١٨٩

الشيخ الصافي: من المستحبات أن يكون الرامي على طهارة بل هو الأحوط^(١).
 الشيخ الفاضل: لا يعتبر في الحصى الطهارة ولا في الرامي الطهارة من الحدث أو الخبث^(٢).
 الشيخ المكارم: ولا يشترط فيه الوضوء وإن كان الأفضل أن يكون على وضوء وأن يذكر الله تعالى^(٣).

الإستنابة في الرمي

في التحرير م ٥: يستناب في الرمي عن غير المتمكن كالأطفال والمرضى والمغشى عليهم ويستحب حمل المريض مع الإمكان عند المرمى ويرمى عنده بل هو أحوط...
 السيد الكلبي يگاني: ولو تخاف المرأة على نفسها من الإزدحام في النهار ترمي في الليل وإلا فتستنيب من يرمي عنها وأما المريض الذي لا يرجو أن تحصل له القدرة على الرمي في وقته فلو تمكن أن يأخذ الحصى بيده ويرميها شخص آخر فعل وإلا إستناب ولو شفى من المرض ولم يمض وقت الرمي فالأحوط إستحباً بأن يرمي بنفسه أيضاً^(٤).
 السيد الشيرازي: تجب المباشرة في الرمي حال الإختيار نعم يجوز لبعض الطوائف الإستنابة في الرمي عنهم في النهار: - من لا يستطيع الرمي ولو ليلاً - من يكون الرمي حرجياً عليه ولو ليلاً - من يخشى أن يصيب بسبب الرمي ولو ليلاً ضرر شديد، هذه الطوائف يمكنهم أن يستنيبوا للرمي عنهم في نهار العيد ولا يجوز لهم تأجيل الرمي إلى الليلة الحادية عشرة أو نهار اليوم الحادي عشر، نعم لو رمى عنهم أحد بلا طلب منهم كفى على الأظهر...^(٥).

السيد الخوئي: المريض الذي لا يرجى برئه إلى المغرب تستنيب لرميه ولو إتفق برئه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٦).
 السيد السيستاني: المَعذور الذي لا يستطيع الرمي بنفسه كالمرضى تستنيب غيره

(١) المناسك، ص ١٥٦ (٢) العتن، م ٤٠، ص ١٢٠ (٣) المناسك، ص ١٤٣ (٤) المناسك، ص ١٦١

(٥) المناسك، ص ٢٣٦ (٦) المناسك، ص ١٩٠، فصل رمي الجمار.

والأولى أن يحضر عند الجمار مع الإمكان ويرمي النائب بمشهد منه وإذا رمى عنه مع عدم اليأس من زوال عذره قبل إنقضاء الوقت فاتفق زواله فالأحوط أن يرمي بنفسه أيضاً ومن لم يكن قادراً على الاستنابة كالمغمى عليه يرمي عنه وليه أو غيره^(١).

* * *

الشيخ البهجة: والمباشرة في الرمي معتبرة مع الاختيار^(٢).
الشيخ التبريزي: تستنيب للرمي في يومه ولها الرمي من ليلتها إن أفاضت من المشعر بالليل لرخصة لمن بها وقال دام ظله أيضاً في الجواب عن السؤال: إذا كان رميهم مستلزماً للخرج غير المتعارف ولا يتمكن من الرمي لا في الليل ولا في النهار جازت لمن الاستنابة وإلا فيرمين في النهار أو يرمين في الليلة السابقة على ذلك النهار...^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس متن التحرير في المقدار المذكور، فراجع^(٤).
الشيخ المكارم: وإذا عجز حتى عن الرمي في أثناء الليل أو خاف خطراً أو ضرراً وجب أن يستنيب من يرمي عنه في أثناء النهار^(٥).

مركز تحقيقات كويتية

عدم وجوب الإعادة بعد تمامية الرمي من النائب

في التحرير م ٥: ... ولو صح المريض أو أفاق المغمى عليه بعد تمامية الرمي من النائب لا تجب الإعادة، ولو كان ذلك في الأثناء استأنف من رأس وكفاية ما رماه النائب محل إشكال.

السيد الكلبيكاني: تقدّم منه ﷺ أنه لو شفى من المرض (بعد رمي النائب) ولم يمض وقت الرمي فالأحوط إستحباً أن يرمي بنفسه أيضاً^(٦).

السيد الشيبيري: فإن استناب المريض للرمي نهائياً ثم برىء في وقت يسعه رمي الجمرة بنفسه يجب عليه أن يرمي بنفسه، نعم إذا برىء في وقت لا يسعه الرمي يوم العيد

(٣) الصراط الرابع، ص ٢١١

(٢) المناسك، ص ١٥٢

(١) المناسك، ص ٢١٨، فصل الجمار.

(٦) المناسك، ص ١٦٢

(٥) المناسك، ص ١٤٦

(٤) م ٥

لم يجب عليه القضاء^(١).

السيد السيستاني: تقدم كلامه في الفرع الماضي، فراجع.

السيد الخوئي: ولو إتفق برئه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).

المعذور من الرمي يوم العيد يرمي في الليل .

في التحرير م ٦: من كان معذوراً في الرمي يوم العيد جاز له الرمي في الليل .
السيد الكلأيايگاني: ويجوز الرمي ليلاً إضطراراً للمعذور كالحائض والمريض
والخطاب فيرمون ليلاً عن اليوم ولو لم يتمكن المعذور من الرمي في كل ليلة فيجوز له
الجمع حينئذ في ليلة واحدة^(٤).

السيد الشيرازي: الذي لا يستطيع الرمي نهائياً أو يكون حرجياً عليه، والمدين
والمراقين لأحد الأصناف المذكورة، قبل فرعين، والذين يلزم عليهم المبادرة في الأعمال
لإعداد ما يحتاج إليه الحجاج فهذه الأصناف والطوائف يجوز لهم رمي جمرة العقبة ليلة
العيد إختياراً ولا يجوز في حقهم تأجيلها إلى الليلة الحادية عشرة من ذي الحجة كما لا
يجوز لهم الإستنابة...^(٥).

السيد الخامثي: المعذور من الرمي يوم العيد يجوز له الرمي ليلة العيد أو الليلة التي
بعدها وكذا المعذور من الرمي نهار يوم الحادي عشر أو الثاني عشر يجوز له الرمي ليلته
أو الليلة التي بعده^(٦).

السيد الخوئي: يجب أن يكون رمي الجمرات في النهار ويستثنى من ذلك العبد
والراعي والمديون الذي يخاف أن يقبض عليه وكل من يخاف على نفسه أو عرضه أو

(١) المناسك، في ضمن مسألة، ص ٦٨٠

(٢) المناسك، م ٤٣٦

(٣) م ٥٠، ص ١٢١

(٤) المناسك، ص ١٦٠

(٥) المناسك، ص ٢٣٤، م ٦٧٤

(٦) المناسك، ص ١٤٢

ماله ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء الذين يخافون على أنفسهم من كثرة الزحام فيجوز لهؤلاء، الرمي ليلة ذلك النهار...^(١).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله دام ظله: ... ويستثنى من ذلك الرعاة وكل معذور عن المكث في منى نهراً لخوف أو مرض أو علة أخرى فيجوز له رمي كل نهار في ليلته ولو لم يتمكن من ذلك جاز الجمع في ليلة واحدة^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: إذا لم يرم يوم العيد نسياناً أو جهلاً منه بالحكم لزمه التدارك إلى اليوم الثالث عشر حسب ما تذكر أو علم وكذا لو ترك الرمي عمداً على الأحوط فإن علم أو تذكر في الليل لزمه الرمي في نهاره مع تقديم القضاء على الأداء إذا لم يكن ممن رخص له الرمي في الليل وسيجيء ذلك في رمي الجمار^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور وهو من السيد الخوئي^(٤).

وقال دام ظله في فصل رمي الجمار: يجب أن يكون رمي الجمرات في النهار ويستثنى من ذلك العبد والراعي...^(٥).

الشيخ الفاضل: من كان معذوراً في الرمي يوم العيد جاز له الرمي في الليل^(٦).

الشيخ المكارم: لا يجوز رمي الجمرة في الليل إلا للنساء والمرضى ومن يخشى الزحام في النهار وإلا الذين يقومون بشؤون الحجاج ولا يقدرّون على الرمي أثناء النهار، ولا فرق بين أن يرموا في الليلة السابقة أو الليلة المقبلة^(٧).

الرمي ماشياً وراكباً

في التحرير م ٧: يجوز الرمي ماشياً وراكباً والأول أفضل.

السيد الغلپايگاني: يستحب أن يكون الرمي راجلاً لا ركباً^(٨).

(١) المناسك، ص ١٨٨، رمي الجمار. (٢) المناسك، م ٤٣٣. (٣) المناسك، ص ١٥٤.

(٤) المناسك، م ٣٨٠. (٥) المناسك، م ٤٣٣. (٦) م ٦. (٧) المناسك، ص ١٤٣.

(٨) المناسك، ص ١٤٥.

السيد الشيبيري: يجوز الرمي راكباً وراجلاً ولم يثبت إستحبابه راجلاً^(١).

الشيخ البهجة: ويستحب أن يكون الرامي راجلاً^(٢).

الشيخ التبريزي: ويستحب أن يكون الرامي راجلاً وعلى طهارة^(٣).

الشيخ الصافي: من المستحبات أن يكون راجلاً لا راكباً^(٤).

الشيخ الفاضل: متن التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: يجوز رمي الجمرات راجلاً أو راكباً وإن كان الأفضل أن يكون راجلاً^(٦).

الرمي من الجوانب الأربع

س: هل يجوز رمي الجمرة العقبة من الجوانب الأربع؟ ج: لو رمى الجمرة كفاه وأما رمي الجدار الخلفي لا يكفي^(٧).

أقول: هذه الفتوى منه مرتبطة بوضع الجمرة في عصره حيث كان لها جوانب أربعة.

السيد الخوئي: يجوز رمي جمرة العقبة من جميع الجهات^(٨).

السيد الخامني: يجوز رميها من الجوانب الأربع^(٩).

السيد الغلپايگاني: لا إشكال في رمي جمرة العقبة من الجوانب الأربع ولكن الأولى أن يرميها مستدبر القبلة^(١٠).

السيد الشيبيري: يصح رمي جمرة العقبة من جهات الأربع وبأي كيفية كان الرامي ويستحب أن يكون مستدبراً للقبلة^(١١).

(١) ٦٧٠ (٢) المناسك، ص ١٥٣ (٣) المناسك، م ٣٧٨، ص ١٨٩ (٤) المناسك، ص ١٥٦

(٥) ٧٠ (٦) المناسك، ص ١٤٢ (٧) المناسك الفارسي، مع الترجمة، ص ٢٥١

(٨) منية السائل، ص ٨٧ (٩) المناسك، ص ١٦٣ (١٠) الآداب مع الترجمة، ص ٣١٠

(١١) المناسك، ص ٢٣٥

السيد السيستاني: س: قامت السلطات السعودية أخيراً بإزالة الجدار الخلفي لجمرة العقبة فهل يجتزىء برمي هذا الجانب منها؟ ج: لا يجتزىء به على الأحوط لو لم يكن أقوى^(١).

* * *

الشيخ البهجة: يجوز الرمي من أي جهة يصدق فيها رمي الجمرة، نعم الاستدبار مستحب^(٢).

الشيخ التبريزي: س: هل يكفي رمي جمرة العقبي من جميع الجهات؟ ج: لا بأس بذلك إذا أصابها^(٣).

الشيخ الصافي: لا مانع من رمي جمرة العقبة من الجهات الأربعة ولكن يستحب للرامي أن يستدبر القبلة^(٤).

الشيخ الفاضل: س: هل يجوز رمي جمرة الكبرى من جميع الجهات؟ ج: يجوز ذلك^(٥).

الشيخ المكارم: يجوز رمي جمرة العقبة من أي جهة شاء^(٦).
الشيخ الوحيد: الأحوط أن يراعي الحالة السابقة من الجمرة العقبة (المشافهة).

الرمي في الطابق العلوي

يجوز الرمي في الطابق العلوي ولا يجب أن يكون في الطابق الأول^(٧).

السيد الشبيري: يجزي رمي الجمرات من الطابق العلوي ولا يعتبر أن يرمي المقدار الذي كان سابقاً من الجمرات وقال دام ظله: يكفي رمي أي موضع من مواضع الجمرات حتى ما زيد عليها أخيراً...^(٨).

(٣) الصراط، ج ٢، ص ٢٦٧

(١) الملحق الأول، ص ١٣٦ (٢) المناسك، ص ٢٣٢

(٥) ص ١٢٢، مسائل حول الحج وفي ص ١١٦

(٤) المناسك، ص ٢١٠، مع الترجمة.

(٧) المناسك الفارسي، مع الترجمة، ص ٢٤٩

(٦) المناسك، ص ١٤٤، مع الترجمة.

(٨) المناسك، م ٦٦٨، ص ٢٣٥

السيد الخامشي: الظاهر، جواز الرمي من الطابق العلوي وإن كان الأحوط الرمي من المكان المتعارف عليه سابقاً^(١).

السيد الكلهايكاني: الرمي في الطابق العلوي خلاف للإحتياط^(٢).

السيد السيستاني: الأحوط رمي الجمار بالمقدار الذي كان موجوداً في عصر النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام المرتفع حالياً عن الأرض لإرتفاع قاعدتها الأرضية، وإذا لم يتمكن الحاج من رمي المقدار المذكور فالأحوط لزوماً أن يجمع بين الإستنابة لرميه ورمي المقدار الزائد بنفسه^(٣).

السيد الخوئي: الأحوط عدم الإجتزاء برمي الطابق العلوي.

الشيخ البهجة: الميزان صدق الرمي ويكفي حتى مع الإختيار^(٤).

الشيخ التبريزي: س: هل يجوز الرمي من الطابق الثاني؟ ج: الأحوط عدم الإجتزاء برمي المقدار الذي زيد على الجمرة، نعم لا بأس برمي المقدار السابق ولو من فوق الجسر^(٥).

الشيخ الصافي: الأحوط الوجوبي أن يرمي القسم السافل من الجمرة^(٦).

الشيخ الفاضل: يجوز الرمي من الطبقة فوقانية^(٧).

الشيخ المكارم: الظاهر عدم المنع من الرمي من الطابق العلوي في صورة الإزدحام^(٨).

الشيخ الوحيد: الأحوط أن يرمي المقدار الذي كان سابقاً^(٩).

(١) المناسك، ص ١٤١ (٢) مجمع المسائل، ص ٤٩٨ (٣) الملحق الأول، ص ١٦١

(٤) المناسك، ص ١٩٦، مع التلخيص. (٥) الصراط، ج ٢، ص ٢٥٨

(٦) المناسك، ص ٢١١، مع الترجمة. (٧) ص ١٩٠، مع الترجمة.

(٨) المناسك، ص ١٢٧، مع الترجمة. (٩) المناسك، ص ١٦١، أخذنا مورد الحاجة.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الهدي

في التحرير: (الثاني من الواجبات في منى: الهدي) ويجب أن يكون إحدى النعم الثلاث الإبل والبقر والغنم والجاموس بقر، ولا يجوز سائر الحيوانات والأفضل الإبل ثم البقر...

السيد الخوئي: الذبح أو النحر في منى، يجب أن يكون الهدي من الإبل أو البقر أو الغنم^(١).

السيد الكلبيكاني: الواجب الثاني في منى بعد الرمي هو الذبح أو النحر والواجب هدي واحد، يجب أن يكون الهدي من الإبل أو البقر أو الغنم وهي النعم الثلاثة والمعز محسوب من الغنم^(٢).

السيد الخامثي: الذبح وهو الثاني من أفعال منى - يجب على المتمتع بالحج الهدي وهو إحدى النعم الثلاث، الإبل والبقر والغنم، من دون فرق بين الذكر والأنثى والأفضل أفضل ولا تكفي غير المذكورات من سائر الحيوانات^(٣).

السيد السيستاني: الثاني: الذبح أو النحر في منى، يجب أن يكون الهدي من الإبل أو البقر أو الغنم^(٤).

السيد الشيرازي: يجب أن يكون الهدي من الإبل أو البقر أو الغنم والجاموس من

قسم البقر^(١).

الشيخ البهجة: الذبح أو النحر في منى يوم العيد وهو الخامس من واجبات حج التمتع^(٢).

الشيخ التبريزي: الخامس من واجبات الحج، الذبح أو النحر يوم العيد.

الشيخ الصافي: الثاني من واجبات منى، الذبح أو النحر^(٣).

الشيخ الفاضل: الثاني من الواجبات في خصوص حج التمتع، الهدى ويجب أن يكون إحدى النعم الثلاث^(٤).

الشيخ المكارم: وأفضل الأضاحي البعير ومتوسطها بقرة وأقلها شاة وهو (ذبح الأضحية) يجب فقط على من يأتون بحج التمتع ولا يجب على غيرهم^(٥).
الشيخ الوحيد: يجب أن يكون الهدى من الإبل أو البقر أو الغنم^(٦).

الهدى الواحد لا يجزي عن اثنين

في التحرير: ... ولا يجزي واحد عن اثنين أو الزيادة بالاشتراك حال الاختيار وفي حال الاضطرار يشكل الاجتزاء فالأحوط الشركة والصوم معاً.

السيد الخوئي: لا يجزي هدي واحد إلا عن شخص واحد^(٧).

السيد الكلبيگاني: ولا يكفي الهدى الواحد إلا عن شخص واحد فلا يجوز أن يشترك إثنان أو أكثر في هدي واحد مع الاختيار وأما عند الضرورة فالأحوط الجمع بين الاشتراك في الهدى والصوم^(٨).

السيد السيستاني: ولا يجزي هدي واحد إلا عن شخص واحد مع التمكن منه

(١) فصل الهدى. (٢) المناسك، ص ١٥٥ (٣) المناسك، ص ١٥٧ (٤) المتن، ص ١٢١
(٥) المناسك، م ٢٨٥ (٦) المناسك، م ٣٨١ (٧) المناسك، م ٣٨٣ (٨) المناسك، ص ١٤٦

بإستقلاله وأما مع عدم التمكن كذلك ويأتي حكمه^(١).

السيد الشيرى: ولا يجزي الواحد في الهدي الواجب إلا عن واحد ولو عزت الأضاحي ولا تجوز الشركة فيه ولو مع عدم التمكن من الهدي المستقل فلو تمكن إثنان أو أكثر من الهدي الواحد مشاركة فيه لا يجب عليهم الهدي ولا يجزي عنهم الهدي المشترك بل يجب عليهم الصيام بدلاً عنه^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: لا يجزي هدي واحد إلا عن شخص واحد...^(٣) فلا يجزي عن شخصين بل الأحوط حين الضرورة الجمع بين الإشتراك في الهدي الواجب وصيام عشرة أيام.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).
الشيخ الصافي: ولا يكفي الهدي الواحد إلا عن شخص واحد فلا يجوز أن يشترك إثنان أو أكثر في هدي واحد مع الاختيار وأما عند الضرورة فالأحوط الجمع بين الهدي والصوم^(٥).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة يشكل الإجتزاء فقال الشيخ دام ظله: وإن كان لا يبعد الإجتزاء مع الضرورة أو كون المشتركين أهل خوان واحد وعليه فالإحتياط يكون إستحبابياً^(٦).

الشيخ المكارم: الأحوط وجوباً أن يكون كل أضحية لشخص واحد حتى في حال الضرورة^(٧).

الشيخ الوحيد: لا يجزي هدي واحد إلا عن شخص واحد^(٨) وفي مسألة ٣٩٣: إذا لم يتمكن من الهدي مستقلاً له وتمكن من الشركة فيه مع الغير فالأحوط الجمع بين الشركة في الهدي والصوم.

(٤) المناسك، ص ١٩٢

(٣) المناسك، ص ١٥٦

(٢) المناسك، م ٧٢٧

(١) المناسك، م ٣٨٣

(٨) المناسك، م ٣٨٠

(٧) المناسك، م ٢٨٦

(٦) المتن، ص ١٢١

(٥) المناسك، ص ١٥٨

اعتبار السن في الهدي

في التحرير م ٨: يعتبر في الهدي أمور: الأول: السن، فيعتبر في الإبل الدخول في السنة السادسة وفي البقر الدخول في الثالثة على الأحوط والمعز كالبقرة، وفي الضأن الدخول في الثانية على الأحوط.

السيد الخوئي: لا يجزي من الإبل إلا ما أكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة ولا من البقر والمعز إلا ما أكمل الثانية ودخل في الثالثة على الأحوط ولا يجزي من الضأن إلا ما أكمل الشهر السابع ودخل في الثامن والأحوط أن يكون قد أكمل السنة الواحدة ودخل في الثانية^(١).

السيد الكلبيكاني: فالإبل ما أكمل الخامسة ودخل في السادسة والبقرة ما أكمل الثانية ودخل في الثالثة على الأحوط، والمعز ما أكمل الثانية ودخل في الثالثة على الأحوط، والضأن أي الغنم ما أكمل الأولى ودخل في الثانية على الأحوط^(٢).

السيد الخامنئي: يشترط في الهدي أمور: الأول: السن فيعتبر في الإبل الدخول في السنة السادسة والبقرة الدخول في الثالثة على الأحوط وجوباً والمعز كالبقرة ويعتبر في الضأن الدخول في الثانية على الأحوط وجوباً...^(٣).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).
السيد الشيرازي: لا يجزي من الإبل إلا ما أكمل السنة الخامسة ودخل السادسة ولا من البقر والمعز إلا ما أكمل الأولى ودخل في الثانية... ولا يجزي من الضأن إلا ما أكمل الشهر السادس ودخل في السابع على الأظهر...^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: يجب أن يكون الهدي من الإبل أو البقر أو الغنم على نحو ما تقدم من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ الصافي: نحو المتن المذكور من السيد الكلبيكاني^(٧).

(١) المناسك، م ٣٨٤ (٢) المناسك، ص ١٤٧ (٣) المناسك، ص ١٤٤ (٤) المناسك، م ٣٨٤

(٥) المناسك، م ٦٩٨ (٦) المناسك، ص ١٥٦ (٧) المناسك، ص ١٥٩

الشيخ الفاضل: فيعتبر في الإبل الدخول في السنة السادسة وفي البقر الدخول في الثالثة على الأحوط الأولى ويكفي الدخول في السنة الثانية وكذا المعز وفي الضأن الدخول في الثانية على الأحوط الأولى ويكفي الجذع فيه نصاً وفتوى ولا يلزم الدخول فيها^(١).
 الشيخ المكارم: يشترط في الأضحية أمور: ١ - أن تكون من حيث السن في البعير خمس سنوات كاملة وفي البقر على الأقل سنتان كاملتان وفي الشاة سنة واحدة كاملة على الأقل (على الأحوط وجوباً)^(٢).

الشيخ الوحيد: ولا يجزي من الإبل إلا ما أكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة... كما أن الأحوط في الضأن ما أكمل السنة الواحدة ودخل في الثانية^(٣).
 الشيخ التبريزي: يجب أن يكون الهدى من الإبل أو البقر أو الغنم ولا يجزي من الإبل إلا ما أكمل السنة الخامسة على نحو ما تقدّم من السيد الخوئي^(٤).

اعتبار السلامة في الهدى

في التحرير: (الثاني) الصحة والسلامة فلا يجزي المريض حتى الأقرع على الأحوط.
 السيد الخوئي: الأحوط الأولى أن لا يكون مريضاً^(٥).
 السيد الكلبي يكتفي: أن يكون الهدى صحيح الخلقة...^(٦).
 السيد الخامشي: الثاني: الصحة والسلامة^(٧).
 السيد السيستاني: الأحوط الأولى أن لا يكون مريضاً^(٨) (لم أجد في كلامه دام ظله عنوان الصحة والسلامة).
 السيد الشيرازي: ومن الشرائط، السلامة من العيب والنقص، لا يصح هدي به مرض يفسد لحمه^(٩).



(١) المتن، ص ١٢١ (٢) المناسك، م ٢٨٩ (٣) المناسك، م ٢٨١ (٤) المناسك، ص ١٩٢
 (٥) المناسك في ضمن مسألة ٢٨٤ (٦) المناسك، ص ١٤٧ (٧) المناسك، ص ١٤٤
 (٨) المناسك في ضمن مسألة ٢٨٤ (٩) المناسك، ص ٢٤٤

الشيخ البهجة: ويعتبر في الهدي أن يكون تام الأجزاء^(١).
 الشيخ التبريزي: والأحوط الأولى أن لا يكون مريضاً - تقدّم في كلام الخوئي^(٢).
 الشيخ الصافي: أن يكون الهدي صحيح الخلقة تاماً^(٣).
 الشيخ الفاضل: متن التحرير إلّا فيما علق على الجملة الأخيرة (على الأحوط) فقال
 الشيخ دام ظله: متعلّق بأصل اعتبار الصّحة وعدم إجزاء المريض^(٤).
 الشيخ المكارم: أن تكون سليمة العينين^(٥).

عدم الكبر

في التحرير: (الثالث) أن لا يكون كبيراً جداً.
 السيد الخوئي: ويعتبر أن لا يكون كبيراً لا محّ له^(٦).
 السيد الكلّيايگاني: فلا تكفي الكبيرة^(٧).
 السيد السيستاني: ولا كبيراً لا محّ له^(٨).
 السيد الشيرازي: لا يجزي أجوف العظم الذي لا محّ لعظمه سواء كان لكبر في سنّه أو
 لهزال في بدنه^(٩).

* * *

الشيخ التبريزي: ولا كبيراً لا محّ له^(١٠).
 الشيخ الصافي: فلا يكفي الكبير^(١١).
 الشيخ الفاضل: الثالث: أن لا يكون كبيراً جداً على الأحوط^(١٢).
 الشيخ الوحيد: ولا كبيراً لا محّ له^(١٣).

(١) المناسك، ص ١٥٧ (٢) المناسك، ص ١٩٣ (٣) المناسك، ص ١٦٠ (٤) ص ١٢٢
 (٥) المناسك، م ٢٨٩ (٦) المناسك، م ٣٨٤ (٧) المناسك، ص ١٤٧ (٨) المناسك، م ٣٨٤
 (٩) المناسك، ص ٢٤٥، م ٧٠٧ (١٠) المناسك، ص ١٩٣ (١١) المناسك، ص ١٦٠ (١٢) ص ١٢٢
 (١٣) المناسك، ص ١٦٥

تام الأجزاء

في التحرير: (الرابع) أن يكون تام الأجزاء فلا يكفي الناقص كالخصي وهو الذي أخرجت خصيتاه ولا مرضوض الخصية على الأحوط ولا الخصي في أصل الخلقة... السيد الخوئي: ويعتبر في الهدي أن يكون تام الأعضاء فلا يجزي الأعور والأعرج والمقطوع أذنه والمكسورة قرنه الداخل ونحو ذلك^(١).

السيد الغلپايگانی: أن يكون صحيح الخلقة تاماً فلا تكفي العوراء ولا العرجاء ولا الكبيرة ولا المكسور قرنه الداخل مطلقاً ولا مقطوع الأذن أو غيرها من الأعضاء ولا الخصي ولا المهزولة والأحوط إحتياطاً لا يترك أن لا يكون فاقد القرن أو الأذن أو الذنب خلقة^(٢).

السيد الخامثي: الرابع: أن يكون تام الأجزاء فلا يجزي الناقص كالخصي وهو الذي أخرجت خصيتاه نعم يجزي مرضوض الخصية إلا أن يصل حدّ الخصي^(٣). السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار الذي ذكرناه عنه^(٤).

وفي كلامه دام ظله: والأظهر عدم كفاية الخصي أيضاً إلا مع عدم تيسر غيره والأحوط الأولى أن لا يكون الهدي فاقد القرن أو الذنب من أصل خلقه^(٥). السيد الشيرازي: يعتبر في الهدي أن يكون تام الأجزاء ولا يجزي منه ما كان ناقصاً ومعيباً...^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: ويعتبر في الهدي أن يكون تام الأعضاء (وقد تقدم) فلا يجزي الأعور والأحول والأعرج والمقطوع أذنه...^(٧). الشيخ التبريزي: ويعتبر في الهدي أن يكون تام الأعضاء فلا يجزي الأعور والأعرج...^(٨).

(١) المناسك، م ٣٨٤ (٢) المناسك، ص ١٤٧ (٣) المناسك، ص ١٤٤ (٤) المناسك، م ٣٨٤
(٥) المناسك، م ٣٨٤ (٦) المناسك، م ٧٠١ (٧) المناسك، ص ١٥٧ (٨) المناسك، ص ١٩٣

الشيخ الصافي: أن تكون تاماً فلا تكفي الأعور ولا الأعرج ولا الكبير ولا المكسور قرنه الداخل مطلقاً ولا مقطوع الأذن أو غيرها من الأعضاء ولا الخصى ولا المهزول^(١).
 الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قوله (ولا مرضوض الخصية) فقال الشيخ دام ظله: على الأحوط^(٢).

الشيخ المكارم: لا يجوز أن تكون الأضحية مخصية (أي ما سلّت خصيته) ولكن لا إشكال في الموجوءة (رضت خصيته أو عطلت عروقها لتفسد) في فحول الأضاحي^(٣).
 الشيخ الوحيد: ويعتبر في الهدي أن يكون تام الأعضاء فلا يجزي الأعور والأعرج...^(٤).

حكم مقطوع العضو

في التحرير: ... ولا مقطوع الذنب ولا الأذن ولا يكون قرنه الداخل مكسوراً ولا بأس بما كسر قرنه الخارج ولا يبعد الاجتزاء بما لا يكون له أذن ولا قرن في أصل خلخته والأحوط خلافه... ولا بأس بشقاق الأذن وثقبه والأحوط عدم الاجتزاء به كما أن الأحوط عدم الاجتزاء بما ابيضّت عينه.

السيد الخوئي: والأظهر عدم كفاية الخصى أيضاً ويعتبر فيه أن لا يكون مهزولاً عرفاً، والأحوط الأولى أن لا يكون مريضاً ولا موجوءاً ولا مرضوض الخصيتين، ولا بأس بأن يكون مشقوق الأذن أو مثقوبها، والأحوط الأولى أن لا يكون الهدي فاقد القرن أو الذنب من أصل خلخته^(٥).

السيد الكلپايگاني: تقدم كلامه في مقطوع الأعضاء وقال ﷺ: نعم لو كان مشقوق الأذن أو مثقوبها ولم ينقص منها شيء فلا بأس بذلك كما لا بأس بالمكسور قرنه الخارج^(٦).

السيد الخامثي: ولا يجزي مقطوع الذنب أو الأعور أو الأعرج أو مقطوع الأذن أو

(٣) المناسك، م ٢٩٢

(٢) المتن مع التعلية، ص ١٢٢

(١) المناسك، ص ١٦٠

(٦) المناسك، ص ١٤٧

(٥) المناسك، م ٢٨٤

(٤) المناسك، ص ١٦٤

المكسور قرنه الداخلي، وكذا لو كان كذلك في أصل الخلقة فلا يجزي كل حيوان فاقده لعضو من الأعضاء... ولا بأس بما يكون مشروم الأذن أو مثقوبها^(١).
السيد السيستاني: ولا بأس بأن يكون مشقوق الأذن أو مثقوبها وإن كان الأحوط إعتبار سلامته منها.
السيد الشيرازي: لا يجزي الهدي المقطوع أذنه وفاقدها من أصل خلقتها ولا بأس بما يكون مقطوعاً بعض أذنه^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: والمقطوع أذنه والمكسور قرنه الداخل والمريض والعسجوز ونحو ذلك...^(٣)
الشيخ التبريزي: (ولا يجزي) المقطوع أذنه والمكسور قرنه الداخل ونحو ذلك^(٤).
الشيخ الصافي: تقدم في الفرع الماضي.
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).
الشيخ المكارم: وأن لا تكون مقطوعة الأذن ولا عرجاء (ولا يضرب العرج القليل) ولا ما انكسر قرنها الداخل أمّا القرن الخارج فلا عبرة به ولا يمنع إذا كان مكسوراً^(٦).
الشيخ الوحيد: ولا المقطوع أذنه والمكسور قرنه الداخل ونحو ذلك^(٧).

العماء العين والعرج البين

في التحرير: ... ولو كان عماء أو عرجه واضحاً لا يكفي على الأقوى وكذا لو كان غير واضح على الأحوط...
السيد الخوئي: لا يجزي الأعور والأعرج^(٨).
السيد الغلبي گاني: تقدم كلامه^(٩).
السيد الخامنئي: تقدم كلامه في الفرع السابق وأنه لا يجزي كل حيوان فاقده لعضو

(١) المناسك، ص ١٤٥

(٢) المناسك، ص ١٥٧

(٣) المناسك، ص ٧٠٢م

(٤) المناسك، ص ١٤٥

(٥) المتن، ص ١٢٢

(٦) المناسك، ص ١٦٤

(٧) المناسك، ص ٢٨٩م

(٨) المناسك، ص ٣٨٤م

من الأعضاء وفي كلامه الآخر، يشترط في الهدى الصحة والسلامة^(١).
السيد السيستاني: يعتبر في الهدى أن يكون تام الأجزاء والأعضاء فلا يجزي الأعور والأعرج...^(٢).

السيد الشبيري: فلا يجزي الأعور البين عوره ولا الأعرج البين عرجه، ولا يجزي الأعمى والمكسور يده أو رجله والمقطوع ذنبه وفاقده من أصل الخلقة^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: فلا يجزي الأعور والأحول والأعرج...^(٤).
الشيخ التبريزي: تقدم كلام السيد الخوئي ومثله كلام الشيخ التبريزي دام ظله^(٥).
الشيخ الصافي: تقدم كلامه دام ظله.

الشيخ الفاضل: نفس المتن^(٦).
الشيخ المكارم: تقدم كلامه دام ظله: أن تكون سليم العينين^(٧).
الشيخ الوحيد: لا يجزي الأعور والأعرج^(٨).

مركز تحقيقات كويتية
حكم الهدى المهزول

في التحرير: (الخامس) أن لا يكون مهزولاً ويكفي وجود الشحم على ظهره والأحوط أن لا يكون مهزولاً عرفاً.

السيد الخوئي: ويعتبر أن لا يكون مهزولاً عرفاً^(٩).
السيد الكلپايگاني: من الواجبات المعتبرة في الهدى أن لا يكون مهزولاً فلا تكفي المهزولة^(١٠).

السيد السيستاني: ويعتبر فيه أن لا يكون مهزولاً عرفاً^(١١).
السيد الشبيري: لا يجزي المهزول من الأنعام بحيث تكون خاصرتاه مجردتين عن

(١) المناسك، ص ١٤٥	(٢) المناسك، ص ١٩٧، ٣٨٤م (٣) المناسك، ص ٧٠١م	(٤) المناسك، ص ١٥٧
(٥) المناسك، ص ١٩٣	(٦) ص ١٢٢	(٧) المناسك، ص ١٤٨
(٨) المناسك، ص ١٦٤	(٩) المناسك، ص ٣٨٤	(١٠) المناسك، ص ١٤٧
(١١) المناسك، ص ٣٨٤	(١٢) المناسك، ص ٣٨٤	(١٣) المناسك، ص ٣٨٤

الشحم تماماً فلو كان فيها ولو قدراً يسيراً من الشحم كفى^(١).
السيد الخامثي: الثالث: أن لا يكون هزيلاً^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: ويعتبر فيه أن لا يكون مهزولاً عرفاً والأحوط أن لا يكون
مرضوض الخصيتين^(٣).

الشيخ التبريزي: ويعتبر فيه أن لا يكون مهزولاً عرفاً^(٤).

الشيخ الصافي: مر عليك ذكره، فراجع.

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: الشرط الثالث في الأضحية، أن لا تكون هزيلة...^(٦).

الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه أن لا يكون مهزولاً عرفاً^(٧).

إذا لم يوجد غير الخصي

في التحرير م ٩: لو لم يوجد غير الخصي لا يبعد الاجتزاء به وإن كان الأحوط الجمع
بينه وبين التام في ذي الحجة من هذا العام وإن لم يتيسر ففي العام القابل أو الجمع بين
الناقص والصوم...

السيد الخوئي: تقدم منه عليه السلام، أن الأظهر عدم كفاية الخصي، ولكن قال: ما ذكرناه من
شروط الهدى إنما هو في فرض التمكن منه فإن لم يتمكن من الواجد للشرائط أجزاءه
الفاقد وما تيسر له من الهدى^(٨).

السيد السيستاني: تقدم كلامه دام ظله وهو أن الأظهر عدم كفاية الخصي أيضاً إلا
مع عدم تيسر غيره^(٩).

السيد الشيرازي: نعم لو لم يجد غيره (الخصي) كفى ولا بأس بذبح مرضوض الخصيتين

(٤) المناسك، ص ١٩٣

(٣) المناسك، ص ١٥٧

(٢) المناسك، ص ١٤٤

(١) المناسك، ص ٢٤٦

(٨) المناسك، ص ١٧١، ٢٨٦ م

(٧) المناسك، ص ١٦٥

(٦) المناسك، ص ١٤٩

(٥) ص ١٢٢

(٩) المناسك، م ٢٨٤

(والموجوء وهو مرضوض عروقها)... (١).

السيد الغلپایگانی: لو لم یجد الموسر الهدي الذي يتوفر فيه الشروط «کمن لا یجد غیر الخصي» فلا بد أن یجعل قيمته عند أمين لیشتريه إلى آخر ذي الحجة لیذبجه أو ینحره، ولو لم یجد الأمين الهدي طول ذي الحجة یذبجه في العام القابل (٢).

الشيخ البهجة: والأحوط عدم كفاية الخصي أيضاً (٣).

الشيخ التبريزي: والأحوط عدم كفاية الخصي أيضاً (٤).

الشيخ الصافي: ولا الخصي، وقد تقدم.

الشيخ الفاضل: نفس المتن في المقدار المذكور (٥).

الشيخ المكارم: تقدم قوله دام ظله: لا یجوز أن تكون الأضحیة مخصّة (٦).

الشيخ الوحيد: والأظهر عدم كفاية الخصي أيضاً (٧).

الناقص غیر الخصي

في التحرير م ٩: ... ولو وجد الناقص غیر الخصي فالأحوط الجمع بينه وبين التام في بقية ذي الحجة وإن لم یمكن ففي العام القابل والإحتياط التام الجمع بينهما وبين الصوم.

السيد الخوئي: تقدم كلامه في الفرع الماضي، فراجع.

السيد الغلپایگانی: أنظر الفرع الماضي.

السيد السيستاني: إذا لم یجد شيئاً من الأنعام الثلاثة واجداً للشرائط المتقدمة في أيام

النحر (يوم العيد وأيام التشريق) فالأحوط الجمع بين الفاقد لها وبين الصوم بدلاً عن الهدي (٨).

السيد الشيرازي: ولا یجزی منه ما كان ناقصاً ومعيوباً (٩).

(١) المناسك، م ٧١٦ (٢) المناسك، ص ١٤٩ (٣) المناسك، ص ١٥٧ (٤) المناسك، ص ١٩٣

(٥) ص ١٢٢ (٦) المناسك، م ٢٩٢ (٧) المناسك، ص ١٦٤ (٨) المناسك، م ٣٨٦

(٩) المناسك، م ٧٠٦

الشيخ البهجة: يعتبر في الهدي أن يكون تام الأعضاء^(١).
 الشيخ التبريزي: أنظر في الفرع الماضي، كلام السيد الخوئي رحمته الله فقال الشيخ دام ظله
 مثل مقالة ما ذكرناه من شروط الهدي: إنما هو في فرض التمكن منه وإن لم يتمكن من
 الواجد للشرائط أجزائه الفاقد وما تيسر من الهدي^(٢).
 الشيخ الصافي: والأحوط احتياطاً لا يترك أن لا يكون أجم وهو الذي لم يخلق له
 قرن ولا أصم وهو الذي لم يخلق له أذن ولا أبتَر وهو الذي لم يخلق له ذنب^(٣).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا أن الاستاذ دام ظله لم يبعد
 الاجتزاء بالناقص فيه بوجه^(٤).
 الشيخ المكارم: لا بأس إذا كان الأضحية من نوع خاص، أي من المواشي التي لا
 قرن أو لا إلية لها أو كانت بلا أذن بأصل الخلقة^(٥).
 الشيخ الوحيد: ويعتبر في الهدي أن يكون تام الأعضاء^(٦).

اعتقد بالسمن ثم انكشف الخلاف

في التحرير م ١٠: لو ذبح فانكشف كونه ناقصاً أو مريضاً يجب آخر نعم لو تخيل
 السمن ثم انكشف خلافه يكفي ... ولو لم يحتمل السمن أو يحتمله لكن ذبح من غير
 مبالاة لا برجاء الإطاعة لا يكفي ...
 السيد الخوئي: إذا ذبح بزعم أنه سمين، فبان مهزولاً أجزأه ولم يحتج إلى الإعادة^(٧).
 السيد الغلپايگاني: لو ذبحه أو نحره بزعم أنه سمين ثم تبين بعد ذلك أنه مهزول كفي
 ولا يجب نحر أو ذبح غيره^(٨).
 السيد الخامثي: إذا ذبح حيواناً معتقداً سلامته فانكشف كونه مريضاً أو ناقصاً،
 وجب عليه ذبح هدي آخر عند التمكن^(٩).

(٣) المناسك، ص ١٦٠

(٢) المناسك، ص ١٩٤ و ص ١٩٣

(١) المناسك، ص ١٥٧

(٧) المناسك، م ٣٨٧

(٦) المناسك، ص ١٦٤

(٥) المناسك، م ٢٩١

(٤) ص ١٢٢

(٩) المناسك، ص ١٤٥

(٨) المناسك، ص ١٤٨

السيد السيستاني: إذا اشترى هدياً على أنه سمين، فبان مهزولاً أجزأه سواء كان ذلك قبل الذبح أم بعده^(١).

السيد الشبيري: والأظهر كفايته فيما لو إشتراه معتقداً سمنه وتبين بعد الذبح هزاله، لكن لو التفت إلى هزاله قبل الذبح لا يجزي عن الهدي الواجب...^(٢).

* * *

الشيخ البهجة: إذا ذبح الهدي بزعم أنه سمين فبان مهزولاً أجزأه ولم يحتج إلى الإعادة^(٣).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ الفاضل: متن التحرير في المقدار المذكور، إلا أن الأستاذ دام ظله علق على قوله: ثم إنكشف خلافه، قال: سواء كان الإنكشاف بعد الذبح أو قبله^(٥).

الشيخ المكارم: إذا اشترى أضحية على أنها سميئة وبعد الذبح أو بعد الشراء ودفع الثمن وقبل الذبح تبين أنها مهزولة، كفي^(٦).

الشيخ الوحيد: إذا اشترى الهدي بزعم أنه سمين فبان مهزولاً أجزأه، وأما إذا ملكه بغير شراء كالإرث والهبة ونحوها واعتقد سمنه، فبان أنه مهزول في الإجزاء إشكال^(٧).

تخيل الهزال

في التحرير م ١٠: ... ولو تخيل هزاله فذبح برجاء السمن بقصد القربة فتبين عدمه يكفي ... ولو اعتقد الهزال وذبح جهلاً بالحكم ثم انكشف الخلاف فالأحوط الإعادة ...

السيد الخوئي: إذا شك في هزال الهدي فذبحه إمتثالاً لأمر الله تبارك وتعالى ولو رجاء ثم ظهر سمنه بعد الذبح أجزأه ذلك^(٨).

السيد السيستاني: وإذا شك في هزال الهدي فذبحه رجاء أن لا يكون مهزولاً مع

(١) المناسك، م ٣٨٧ (٢) المناسك، م ٧١٢ (٣) المناسك، ص ١٥٨ (٤) المناسك، ص ١٩٤

(٥) ص ١٢٣ (٦) المناسك، م ٢٩٥ (٧) المناسك، ص ١٦٥ (٨) المناسك، م ٣٨٨

قصد القرية ثم ظهر له بعد الذبح أنه لم يكن مهزولاً اجتزأ به^(١).
السيد الشيرازي: لو اشترى هدياً وهو يظن أنه مهزول فذبحه رجاء كونه سميناً
فخرج سميناً إتفاقاً أجزأه ولو اعتقد هزال هدي وذبحه جهلاً بالحكم ثم تبين سمانه صحَّ
وكفاه ذلك^(٢).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).
الشيخ التبريزي: إذا شك في هزال الهدي فذبحه إمتثالاً لأمر الله تعالى ولو رجاء ثم
ظهر سمنه بعد الذبح أجزأه ذلك^(٤).
الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى قوله: فالأحوط الإعادة، فقال الشيخ دام ظله:
فالأحوط الأولى^(٥).
الشيخ المكارم: إذا اشترى أضحية على أنها مهزولة ثم تبين أنها سميكة كفاه ذلك
سواء تبين ذلك قبل الذبح أو بعده^(٦).

الذبح بعد رمي جمرة العقبة

في التحرير م ١١: الأحوط أن يكون الذبح بعد رمي جمرة العقبة والأحوط عدم
التأخير من يوم العيد...
السيد الخوئي: يجب الإتيان به بعد الرمي ولكن لو قدّمه على الرمي جهلاً أو نسياناً
صحَّ ولم يحتج إلى الإعادة^(٧).
السيد الكلبي: يجب الترتيب أي يكون الذبح بعد الرمي وقبل التقصير فلا يجوز
تقديمه على الرمي ولا تأخيره عن التقصير أو الحلق على الأحوط ولو خالف الترتيب
سهواً أو جهلاً فلا إشكال ولو خالف عمداً فيعيد ما قدّمه إن أمكنه على الأحوط^(٨).

(١) المناسك، م ٢٨٨ (٢) المناسك، ص ٢٤٧ (٣) المناسك، ص ١٥٨ (٤) المناسك، ص ١٦٤
(٥) ص ١٢٣ (٦) المناسك، م ٢٩٥ (٧) المناسك، ص ١٦٩ (٨) المناسك، ص ١٤٨

السيد الخامنشي: الأحوط تأخير الذبح عن رمي جمرة العقبة^(١).

السيد السيستاني: ويجب الإتيان به بعد الرمي على الأحوط ولكن لو قَدَّمه عليه جهلاً أو نسياناً صح ولم يحتاج إلى الإعادة^(٢).

السيد الشيرازي: يجب الترتيب بين رمي جمرة العقبة وذبح الهدي والحلق ومن قَدَّم الذبح على الرمي أو قدم الحلق على الرمي أو على الذبح فقط فإن كان ذلك عن علم وعدم فالأحوط وجوباً في حقه العمل بما يحصل معه الترتيب^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: ويجب الإتيان به بعد الرمي ولكن لو قَدَّمه على الرمي جهلاً أو نسياناً صح ولم يحتاج إلى الإعادة^(٤).

الشيخ التبريزي: ويجب الإتيان به بعد الرمي ولكن لو قَدَّمه على الرمي جهلاً أو نسياناً صح ولم يحتاج إلى الإعادة^(٥).

الشيخ الصافي: الترتيب أي كون الذبح بعد الرمي وقبل التقصير أو الحلق فلا يجوز تقديمه على الرمي ولا تأخيرهما عن التقصير أو الحلق على الأحوط^(٦).

الشيخ الفاضل: الأقوى أن يكون الذبح بعد رمي الجمرة العقبة، إلى آخر المتن في المقدار المذكور^(٧).

الشيخ المكارم: الأفضل ذبح الأضحية في يوم عيد الأضحى ولكن يجوز تأخيرها أيضاً إلى اليوم الثالث عشر^(٨).

الشيخ الوحيد: ويجب الإتيان به بعد الرمي ولكن لو قَدَّمه على الرمي جهلاً أو نسياناً صح^(٩).

(١) المناسك، ص ١٤٥ (٢) المناسك، ص ١٩٥ (٣) المناسك، ص ٢٤٠، ٢٨٦ (٤) المناسك، ص ١٥٥
(٥) المناسك، ص ١٩١ (٦) المناسك، ص ١٦١ (٧) ص ١٢٣ (٨) المناسك، ص ٢٨٧
(٩) المناسك، ص ١٦٣

إذا أخر الذبح عن يوم العيد لعذر أو غيره

في التحرير م ١١: ... ولو أخر لعذر أو لغيره فالأحوط الذبح أيام التشريق وإلا ففي بقية ذي الحجة ...

السيد الخوئي: إذا ترك الذبح يوم العيد لنسيان أو لغيره من الأعذار أو لجهل بالحكم لزمه التدارك إلى آخر أيام التشريق وإن استمر العذر جاز تأخيره إلى آخر ذي الحجة^(١).

السيد الكلبي يگاني: يجب أن يكون الذبح يوم العيد فلا يجوز تأخيره إختياراً على الأحوط وإن كان الأقوى الجواز ولو أخر الذبح لعذر أو متعمداً كفاه إلى آخر أيام التشريق بل إلى اليوم الرابع عشر بل طول ذي الحجة^(٢).

السيد الخامنئي: لا يجوز تأخير الذبح عن يوم العيد على الأحوط فإن أخره عمداً أو سهواً أو جهلاً لعذر أم لغيره فالأحوط وجوباً ذبحه في أيام التشريق إن أمكن وإلا ففي بقية شهر ذي الحجة من دون فرق بين الليل والنهار على الظاهر^(٣).

السيد السيستاني: تقدّم كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي، فراجع.

السيد الشيرازي: الأحوط إستحباً أن يكون الذبح أو النحر يوم العيد ويجوز تأجيلهما ولو إختياراً إلى اليوم الحادي عشر بل الثاني عشر نعم لا يجوز تأجيله عن الثاني عشر من دون عذر، ولو أجله لعذر كالجهل بالحكم أو عدم وجدان الهدي الواجد للشرائط يجزيه الذبح إلى آخر ذي الحجة، نعم يجب مراعاة الترتيب بين الذبح والجلق أو التقصير^(٤).

الشيخ البهجة: الأحوط أن يكون الذبح أو النحر يوم العيد ولكن إذا تركها يوم العيد لنسيان أو لغيره من الأعذار أو لجهل بالحكم لزمه التدارك إلى آخر أيام التشريق وإن استمر العذر جاز تأخيره إلى آخر ذي الحجة^(٥).

(١) المناسك، ص ١٧٠، ٣٨٢ (٢) المناسك، ص ١٤٧.

(٣) المناسك، ص ١٤٦.

(٤) المناسك، م ٧٢٠.

(٥) المناسك، ص ١٥٦.

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله ^(١).

الشيخ الصافي: الذبح يوم العيد فلا يجوز تأخير إختياراً على الأحوط وإن كان الأقوى، الجواز ولكن إذا أخره الذبح لعذر أو أخر متعمداً أجزأه ذلك ولكن إلى آخر أيام التشريق بل إلى اليوم الرابع عشر بل طول ذي الحجة على قول في الأخير ^(٢).

الشيخ الفاضل: ولو أخر لعذر أو لغيره فالأحوط الذبح أيام التشريق أي في نهارها ولا يجوز الذبح في الليل إلا لخصوص الخائف... ^(٣).

الشيخ المكارم: إذا أخر الذبح لعذر أو بدون عذر بل عمداً وجب أن يضحي إلى آخر ذي الحجة حتماً وإذا لم يفعل ذلك إستتاب من يضحي نيابة عنه في أيام العيد من السنة القادمة ^(٤).

الشيخ الوحيد: لا يبعد جواز تأخير الذبح أو النحر إلى آخر أيام التشريق وإن كان الأحوط الأفضل يوم العيد ولو أخر ذلك عن أيام التشريق لعذر كنسيان أو لجهل بالحكم لزمه التدارك ^(٥).

الشيخ النوري: المتن المذكور من الشيخ البهجة في المقدار المذكور ثم قال دام ظله: فإن تذكر أو علم بذلك بعد الطواف وتداركه لم يجب عليه إعادة الطواف وإن كانت الإعادة أحوط وأما إذا تركه عالماً عامداً فطاف، فالظاهر بطلان طوافه ويجب عليه أن يعيده بعد تدارك الذبح ^(٦).

الذبح في منى

الإمام الخميني رحمته الله: الذبح في الجديد مجزي ^(٧).

السيد الخامشي: لا يجوز تأخير الذبح عن يوم العيد على الأحوط فإن أخره لعذر أم لغيره فالأحوط وجوباً ذبحه في أيام التشريق وإلا في بقية شهر ذي الحجة من دون فرق بين الليل والنهار على الظاهر وقال دام ظله: فإن منع من الذبح في منى أجزأه الذبح في

(١) المناسك، ص ١٩١ (٢) المناسك، ص ١٦٠ (٣) ص ١٢٣ (٤) المناسك، ص ٢٨٨م

(٥) المناسك، ص ١٦٣ (٦) المناسك، ص ١٧٧ (٧) المناسك الفارسي، مع الترجمة، ص ٢١٤

المكان المعدّ له في الوقت الراهن^(١).

السيد السيستاني: والأحوط عدم الذبح في الليل مطلقاً حتى الليالي المتوسطة^(٢) وفي السؤال: هل يجوز الذبح في وادي معيصم يوم العيد وأيام التشريق مع تعذر الذبح في وادي محسر أو تعسره جداً؟

الجواب: لا يبعد الإجتزاء بالذبح في وادي معيصم إذا لم يكن خارجاً عن الحرم والأحوط الأولى ومع الإمكان، الذبح في مكة المكرمة إلا ما كان خارجاً منها عن الحرم^(٣).

السيد الشبيري: في الجواب: لو لم يتمكن من الذبح بمنى أو كان حرجياً على شخصه على نوع الحجاج، كما هو كذلك في زماننا ... أجزاء الذبح في المجازر الواقعة في وادي محسر وإن لم يمكنه ذلك أيضاً أو كان حرجياً أجزاء الذبح في أي موضع من الحرم^(٤) ولا يجوز الذبح ليلاً^(٥).

السيد الخوئي: يجب أن يكون الذبح بمنى وإن لم يمكن ذلك كما قيل أنه كذلك في زماننا، فإن تمكّن من التأخير إلى آخر ذي الحجة حلق أو قصر وأحل بذلك وأخر الذبح وما يترتب عليه وإلا جاز الذبح في المذبح الفعلي ويجزيه ذلك^(٦).

السيد الكلّبايگاني: في الجواب عن السؤال ٨١٨: إن كان الذبح في منى يستلزم مفسد عديدة كما في السؤال يصدق عدم التمكن من الذبح في منى ويكفي الذبح في المذابح المعمولة^(٧).

الشيخ البهجة: س: المسالخ الموجودة في منى حالياً خارجة عن حدودها الأصلية فما حكم الذبح فيها؟ ج: لا بأس بالذبح فيها مع وجود المانع عن الذبح في منى^(٨).
الشيخ التبريزي: الأسئلة عن الشيخ في موضع الذبح في منى كثيرة والجواب عنها

(١) المناسك، ص ١٤٥ (٢) المناسك، ص ٣٨٢ (٣) الملحق الثاني، ص ١٧٧ (٤) المناسك، م ٧٢٢، ص ٢٤٩

(٥) المناسك، م ٧٢٣ (٦) فصل الذبح، ص ١٦٩ (٧) الآداب، ص ٣٢٣، مع التلخيص والترجمة.

(٨) المناسك، ص ٢٣٤، م ١٥٠

مذكورة في الصراط الرابع (ص ٢١٥ إلى ص ٢١٧) قال الشيخ دام ظله في الجواب عن سؤال: إذا لم يمكن الذبح في منى ولو بالتأخير إلى آخر ذيحجة فلا بأس بالذبح في مكان آخر مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلى منى ومع عدم إمكان مراعاة الأقرب إلى منى يجزي الذبح في المعيصم وقال دام ظله: الأحوط أن يترك الذبح في الليل^(١).

الشيخ الصافي: نفس ما ذكرناه عن السيد الكلبي^(٢).

الشيخ الفاضل: سؤال: ما هو التكليف الشرعي في حال كون المسلخ خارج حدود منى؟ الجواب: يجوز الذبح في المسلخ الموجود وإن كان خارج منى^(٣) ولا يجوز الذبح ليلاً إلا للخائف^(٤).

الشيخ المكارم: يكفي الذبح في المذابح الموجودة الآن ولا يجب الذبح في جانب منى خفية أو يؤخر الذبح لأيام أخرى^(٥).

الشيخ الوحيد: يجب أن يكون الذبح بمنى وإن لم يمكن ذلك، ذبح في وادي محسر وإن لم يتمكن منه أيضاً فالأحوط أن يذبح بمكة ومع عدم التمكن أو الحرج يذبح في أي موضع شاء من الحرم^(٦).

وقال دام ظله: إيقاعه في النهار ولا يجزيه الذبح في الليل وإن كان جاهلاً.

الشيخ النوري: قال دام ظله: ويجب أن يكون الذبح بمنى ولو مع التأخير إلى آخر ذي الحجة فإن تمكن من ذلك حلق أو قصر وأحلّ بذلك وأخر الذبح وما يترتب عليه وإلا جاز له الذبح في المذبح الفعلي ويجزيه ذلك^(٧).

جواز الذبح في الليل

الإمام الخميني^(٨): در هر صورت اگر در شب قربانی کند و حلق نماید صحیح است و کفایت می کند^(٨).

(١) الصراط الرابع، ص ٢١٧ (٢) رسالة الآداب والأحكام (ألف مسألة)، ص ٢٢١ (٣) جامع المسائل، ص ١٤١

(٤) الجامع، ص ١٤٠ (٥) المناسك، ص ٣٠٤ (٦) المناسك، ص ١٦٣ مع التلخيص.

(٧) المناسك، ص ١٧٦، مع التلخيص. (٨) جواب كتبي.

السيد الخامشي: في ذيل مسألة ٢٧٤: فالأحوط وجوباً ذبحه في أيام التشريق إن أمكن وإلا ففي بقية أيام ذي الحجة من دون فرق بين الليل والنهار على الظاهر^(١).

الشيخ البهجة: قرباني در موقع اذان مغرب و بعد از آن جائز است^(٢) و در صفحه ١٥٥: ولا يجوز الذبح في الليل وإن كان جاهلاً.
الشيخ المكارم: ذبح در شب كفايت می كند^(٣).

الذبح من العبادات

في التحرير م ١١: ... وهو من العبادات يعتبر فيه النية نحوها ويجوز فيه النيابة وينوي النائب...

السيد الخوئي: ويعتبر فيه قصد القرية^(٤).
السيد الكلبي گاني: يجب فيه النية مشتملة على قصد القرية^(٥).
السيد الخامشي: الذبح عبادة يشترط فيه النية بشرائطها المتقدمة في نية الإحرام^(٦).
السيد السيستاني: ويعتبر فيه قصد القرية والخلوص^(٧).
السيد الشيرازي: يجب في الذبح النية ويعتبر فيها قصد الذبح وقصد التعيين وقصد القرية مع الإخلاص فيه^(٨).

الشيخ البهجة: يعتبر فيه قصد القرية^(٩).
الشيخ التبريزي: ويعتبر فيه قصد القرية^(١٠).
الشيخ الصافي: النية، فإنها تجب في الذبح أو النحر^(١١).
الشيخ الفاضل: وهو من العبادات ويعتبر فيه النية ونحوها ويجوز فيه النيابة وينوي

(١) المناسك، ص ١٤٦ (٢) المناسك، ص ١٦٤ (٣) المناسك، ص ٢٠٩ (٤) المناسك، ص ١٦٩
(٥) المناسك، ص ١٤٨ (٦) المناسك، ص ١٤٣ (٧) المناسك، ص ١٩٥ (٨) المناسك، ص ٧٢٨م
(٩) المناسك، ص ١٥٥ (١٠) المناسك، ص ١٩٠ (١١) المناسك، ص ١٦١

النائب إذا كانت النيابة في الذبح بوصف كونه عبادة وأما إذا كانت النيابة في أصل عمل الذبح فالنية من المنوب عنه؛ وقد أشار إليه الماتن في الفروع الآتية^(١).
 الشيخ الوحيد؛ ويعتبر فيه قصد العمل متقرباً إلى الله تعالى^(٢).

يجوز النيابة في الذبح

في التحرير م ١١ : ... ويجوز فيه النيابة وينوي النائب والأحوط نية المنوب عنه أيضاً...

السيد الخوئي: لا تعتبر المباشرة في الذبح بل يجوز ذلك بالاستئابة في حال الاختيار أيضاً^(٣).

السيد الكلبيگاني: لو لم يذبحه بيده نوى هو وينوي الذابح أيضاً وكذا لو وضع يده على يد الذابح وإلا نوى الذابح النائب، ولو نوى الحاج وحده دون الذابح ففي الكفاية إشكال والأظهر لزوم نية النائب الذابح وكفايته والأحوط أن ينوي جميعاً^(٤).

السيد الخامثي: وأما الذبح عن الغير من دون توكيل سابق فحل إشكال والأحوط عدم الإكتفاء بذبحه وإن إطمأن برضاه^(٥).

السيد السيستاني: الذبح أو النحر الواجب هدياً أو كفارة لا تعتبر فيه المباشرة بل يجوز ذلك بالاستئابة ولو في حال الاختيار ولا بد أن تكون من النائب ولا يشترط نية صاحب الهدي وإن كانت أحوط ويعتبر في النائب أن يكون مسلماً^(٦).

السيد الشيرازي: يجوز للحاج أن يطلب من غيره ليذبح له كما يجوز له الاستئابة في عملية الذبح نعم في الصورة الأولى ينوي الحاج المنسك بنفسه بأن ينوي... ولا يجب على الذابح نية النسك ولا قصد التقرب بل يكفي الذبح له وحينئذ يكفي أن يكون الذابح مسلماً ولا يشترط فيه الإيمان بلا إشكال حيث أنه لا يعد نائباً ولا عمله نيابة، وفي

(١) ص ١٢٣

(٢) المناسك، م ٣٩٩

(٣) المناسك، ص ١٦٣

(٤) المناسك، ص ١٤٨

(٥) المناسك، م ٣٩٩

(٦) المناسك، ص ١٤٦

الصورة الثانية يتولى النائب النية بتفصيلها من قصد العمل والتعيين والقربة كما ينوي المنوب عنه التقرب إلى الله تعالى باستنابته ويظل على قصده هذا إلى أن يذبح النائب عنه وفي هذه الصورة يشترط الإيمان في الذابح على المشهور حيث أنه نائب^(١).

* * *

الشيخ البهجة: الذبح الواجب هدياً أو كفارة لا تعتبر المباشرة فيه بل يجوز ذلك بالاستنابة في حال الاختيار أيضاً^(٢).

الشيخ التبريزي: الذبح الواجب هدياً أو كفارة لا تعتبر فيه المباشرة بل يجوز بالاستنابة في حال الاختيار ولا بد أن يكون الذابح مسلماً...^(٣).

الشيخ الصافي: وإذا لم يذبح الحاج بيده نوى هو ونوى الذابح أيضاً وكذا إذا وضع يده على يد الذابح وإلا نوى الذابح (أي النائب) وإذا نوى الحاج وحده ففي الكفاية إشكال والأظهر لزوم نية النائب (الذابح) وكفايته والأحوط أن ينوي جميعاً^(٤).

الشيخ الفاضل: تقدم كلام الاستاذ دام ظله في الفرع الماضي^(٥).

الشيخ المكارم: يجوز للحاج أن يذبح أضحيته بنفسه أو ينوب من يذبح عنه وفي هذه الصورة ينوي الحاج نفسه^(٦).

الشيخ الوحيد: الذبح الواجب هدياً أو كفارة يتحقق بالمباشرة والتسيب ولو في حال الاختيار على وجه الوكالة لا الاستنابة، ولا بد أن تكون النية مستمرة من صاحب الهدى إلى الذبح ولا إعتبار بنية الذابح^(٧).

يعتبر كون النائب شيعياً

في التحرير م ١١: ... ويعتبر كون النائب شيعياً على الأحوط بل لا يخلو من قوة وكذا في ذبح الكفارات.

السيد الخوئي: ولا بد أن يكون الذابح مسلماً وأن تكون النية مستمرة من صاحب

(٤) المناسك، ص ١٦١

(٣) المناسك، ص ١٩٨

(٢) المناسك، ص ١٦٠

(١) المناسك، م ٧٢٩

(٧) المناسك، ص ١٦٩

(٦) المناسك، ص ١٥٤

(٥) م ١١

الهدى إلى الذبح ولا يشترط نية الذابح وإن كانت أحوط وأولى^(١).

السيد الكلبي يكتفي: يجوز أن يوكل غيره في الذبح بشرط أن يكون مسلماً وإن لم يكن إمامياً إثناً عشرياً^(٢).

السيد الخامشي: الأحوط وجوباً كون الذابح مؤمناً نعم لا يبعد عدم اشتراط الإيمان فيما إذا نوى الواجب بنفسه ووكل النائب في خصوص عمل الذبح فقط^(٣).

السيد السيستاني: المعتبر في الذابح أن يكون مسلماً (في الجواب عن إستنباط غير الإمامي)^(٤).

السيد الشبيري: تقدّم كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي، فراجع.

الشيخ التبريزي: ولا بدّ أن يكون الذابح مسلماً وأن تكون النية مستمرة من صاحب الهدى إلى الذبح ولا يشترط نية الذابح وإن كانت أحوط وأولى^(٥) وفي الصراط الرابع ص ٢٣٧، س: هل يجوز ذبح السنّي للشيعة ولو مع مراعاة الشرائط المعتبرة في فقه أهل السنة ج: نعم يجوز ويجزي.

الشيخ الصافي: تقدم كلامه دام ظلّه في الفرع الماضي، فراجع.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٦)

الشيخ المكارم: لا يلزم أن يكون الذابح شيعياً بل يجوز لكلّ من تكون ذبيحته طاهرة وحلالاً أن يذبح الأضحية وإن كان الأفضل أن يكون شيعياً^(٧).

الشيخ الوحيد: ويعتبر أن يكون الذابح مسلماً^(٨).

الشيخ النوري: ولا بدّ أن يكون الذابح مسلماً وأن تكون النية مستمرة من صاحب الهدى إلى الذبح ولا يشترط نية الذابح وإن كانت أحوط وأولى^(٩).

(٣) المناسك، ص ١٤٦

(١) المناسك، م ٣٩٩ (٢) المناسك، ص ١٤٢، مع الترجمة.

(٧) المناسك، ص ١٥٤

(٤) الملحق الأول، ص ١٤٠ (٥) المناسك، ص ١٩٨ (٦) م ٧.

(٨) المناسك، ص ١٦٩، م ٣٩٦ (٩) المناسك، ص ١٨٢

فروع الذبح والنيابة

في التحرير م ١٢ : لو شك بعد الذبح في كونه جامعاً للشرائط أو لا ، لا يعتني به ...
السيد الخوئي : إذا ذبح ثم شك في أنه كان واجداً للشرائط ، حكم بصحته إن احتمل
أنه كان محرراً للشرائط حين الذبح^(١).

السيد السيستاني : إذا ذبح ثم شك في أنه كان واجداً للشرائط لم يعتن به ومنه ما إذا
شك بعد الذبح أنه كان بمنى أم كان في محل آخر^(٢).

السيد الشيرازي : لو شك بعد الذبح في أنه هل كان واجداً للشرائط المعتبرة فيه أم لا ،
لا يعتني بشكه فيما لو احتمل إلفاته إلى رعاية شروط الهدى حين الذبح...^(٣).

* * *

الشيخ التبريزي : نفس المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار المذكور ومنه ما إذا
شك بعد الذبح أنه كان بمنى أم كان في محل آخر وأما إذا شك في أصل الذبح فإن كان
الشك بعد الحلق والتقصير لم يعتن بشكه وإلا لزم الإتيان به^(٤).

الشيخ الفاضل : المتن مع قوله دام ظله فيما لو احتمل كونه محرراً لها حين الذبح^(٥).
الشيخ الوحيد : إذا ذبح ثم شك في أنه كان واجداً للشرائط ، حكم بصحته إن احتمل
أنه كان محرراً للشرائط حين الذبح^(٦).

الشك في صحة عمل النائب

في التحرير م ١٢ : ... ولو شك في صحة عمل النائب لا يعتني به ، ولو شك في أن
النائب ذبح أو لا ، يجب العلم بإتيانه ولا يكفي الظن ...

السيد السيستاني : إذا استناب غيره في الذبح عنه ثم شك في أنه ذبح عنه أم لا بنى
على عدمه وفي كفاية إخباره بذلك ما لم يوجب الإطمينان إشكال^(٧) وفي الملحق الثالث

(٤) المناسك، ص ١٩٤

(٣) المناسك، م ٧١٩

(٢) المناسك، م ٣٨٨

(١) المناسك، م ٣٨٨

(٧) المناسك، م ٣٩٧

(٦) المناسك، ص ١٦٥

(٥) م ١٢

ص ١٨٩: مَنْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فِي الذَّبْحِ فَقَامَ بِالذَّبْحِ إِلَّا أَنْ الْمُوَكَّلَ شَكَّ بَعْدَئِذٍ فِي إِسْتِجْمَاعِهِ لِلشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي ذَلِكَ فَهَلْ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَى وَقُوعِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ شَرْعاً؟ الْجَوَابُ: لَا يَبْعَدُ ذَلِكَ^(١).

السيد الشبيري: لو علم بتحقيق الذبح من النائب وشك في أنه هل ذبحه بشروطه أم لا، لا يعتني بشكه^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣) مع إضافة قوله: أو الإطمينان^(٤).
الشيخ الوحيد: إذا أعطى الهدي أو ثمنه أحداً ووكله في الذبح عنه ثم شك في أنه ذبحه أم لا بنى على عدمه نعم إذا كان ثقة وأخبره بذبحه إكتفى به^(٥).

إذا عمل النائب على خلاف المشروع

في التحرير م ١٢: ... ولو عمل النائب على خلاف ما عيّنه الشرع في الأوصاف أو الذبح فإن كان عامداً عالماً ضمن ويجب الإعادة فإن فعل جهلاً أو نسياناً ومن غير عمد فإن أخذ للعمل أجرة ضمن أيضاً وإن تبرع فالضمان غير معلوم وفي الفرضين يجب الإعادة. السيد السيستاني: س: إذا كان وكيلاً في شراء عدد من الشياه لجماعة والذبح عنهم فتبين له بعد الذبح أن كل ما اشتراه كان خصياً فهل يكون ضامناً لهم وماذا إذا لم يحصل في ذلك اليوم إلا على الخصي... فهل يجب عليه التريث إلى اليوم الثاني؟ ج: الظاهر كونه ضامناً في الصورة الأولى وكان يلزمه في الصورة الثانية الانتظار إلى آخر أيام التشريق فإن لم يجد إلا الخصي اجتزأ به^(٦).

السيد الشبيري: لو ذبح النائب هدياً لا يتوفر فيه الشروط المفروضة أو ذبحه على غير الوجه الشرعي وتسبب عمله عن خسارة للمنوب عنه يضمن النائب وعليه تحمّل ما سبب للمنوب عنه من الخسارة ولا يسقط الذبح عن المنوب عنه، إلى قوله: ولا يفرّق

(١) م ٤٤٠ (٢) المناسك، م ٧٣٥ (٣) المتن مع التعليقة، م ١٢ (٤) نفس المدرك

(٥) المناسك، م ٣٩٤ (٦) الملحق الثاني، ص ١٥٨

بين ما يكون عمله عن علم وعمد أو عن غفلة أو جهل بالحكم^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن في المقدار المذكور^(٢).

يُقَسَّم الهدى ثلاثاً

في التحرير م ١٣: يستحب أن يُقسَّم الهدى ثلاثاً يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه ويهدي ثلثه والأحوط أكل شيء منه وإن لا يجب.

السيد الخوئي: الأحوط أن يعطي ثلث الهدى إلى الفقير المؤمن صدقة ويعطي ثلثه إلى المؤمنين هدية وأن يأكل من الثلث الباقي له ولا يجب إعطاء ثلث الهدى إلى الفقير نفسه بل يجوز الإعطاء إلى وكيله...^(٣).

السيد الغلپایگانی: الأحوط أن يأكل الناسك شيئاً من الذبيحة ويهدي قسماً منها إلى مؤمن ولو كان غنياً أو إلى وكيله ويتصدق بالقسم الآخر على المؤمن الفقير أو وكيله^(٤).

السيد السيستاني: الأحوط الأولى أن يأكل المتمتع من هديه ولو قليلاً مع عدم الضرر ويجوز له تخصيص ثلثه لنفسه أو إطعام أهله به كما يجوز له أن يهدي ثلثاً منه إلى من يُجب من المسلمين وأما الثلث الآخر فالأحوط وجوباً أن يتصدق به على فقراء المسلمين^(٥).

س: ماذا يصنع الحاج بثلث الفقير مع أنه لا يتيسر له البحث والعثور على فقير بالمقياس الشرعي؟ ج: يمكنه أن يتفق مع فقير في بلده على أن يكون وكيلاً عنه في قبض ثلث الهدى...^(٦).

السيد الشيرازي: الأفضل أن يُقسَّم لحم الهدى بعد ذبحه ثلاثاً يهدي بثلثه ويتصدق

(١) المناسك، م ٧٣٨، مع التلخيص.

(٢) المتن، م ١٢٠، ص ١٢٦ (٣) المناسك، ص ١٧٦

(٦) الملحق الثالث، ص ١٧٣

(٥) المناسك، ص ٢٠٣، مصرف الهدى.

(٤) المناسك، ص ١٤٨

بثلثه ويأكل من ثلثه ولا يجب الأكل من الثلث كما لا يجب إهداء الثلث، نعم يجب الصدقة... (١).

الشيخ البهجة: الأحوط أن يقسم الهدى ثلاثة أقسام فيعطي مقداراً منه إلى الفقير المؤمن صدقة ومقداراً إلى المؤمنين هدية ويأكل من المقدار الباقي له ولا يجب إعطاء ثلث الهدى إلى الفقير نفسه بل يجوز الإعطاء إلى وكيله... (٢).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي (٣).

الشيخ الفاضل: يستحب تقسيم الهدى ثلاثاً، يأكل من ثلثه ويتصدق بثلثه ويهدي ثلثه والأحوط أكل شيء منه وإن لا يجب (٤).

الشيخ المكارم: يستحب أن تقسم الأضحية إلى ثلاثة أقسام، ... ولكن التصديق بقسم منه على الفقراء واجب وإن لم يكن الأكل منه واجباً على الحاج نفسه (٥) وفي مسألة ٣٠١: يجوز إعطاء لحم الأضحية لجمع الفقراء المسلمين شيعة وسنة...

الشيخ الوحيد: الأقوى لزوم إعطاء ثلث الهدى للفقير المؤمن صدقة والأحوط إعطاء ثلثه للمؤمنين هدية والأحوط أن يأكل شيئاً من هديه ولو قليلاً ولا يجب إعطاء ما للفقير من الهدى لنفسه بل يجوز الإعطاء لوكيله (٦).

الشيخ النوري: الأحوط إستحباً أن يعطي ثلث الهدى إلى الفقير المؤمن صدقة... (٧).

الصيام مع عدم القدرة على الهدى

في التحرير م ١٤: لو لم يقدر على الهدى بأن لا يكون هو ولا قيمته عنده يجب بدله صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام بعد الرجوع منه.

السيد الخوئي: إذا لم يتمكن من الهدى ولا من ثمنه صام بدلاً عنه عشرة أيام ثلاثة

(١) المناسك، ٧٤٦م، أخذنا موضع الحاجة، (٢) المناسك، ص ١٦٠ (٣) المناسك، ص ١٩٨

(٤) م ١٣ (٥) المناسك، ٢٩٧م (٦) المناسك، ص ١٦٩ (٧) المناسك، ص ١٨٣

في الحج في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة وسبعة إذا رجع إلى بلده والأحوط أن تكون السبعة متوالية ويجوز أن تكون الثلاثة من أول ذي الحجة بعد التلبس بعمره التمتع ويعتبر فيها التوالي^(١).

السيد الغلبي يكتفي: لو لم يجد الهدي ولا ثمنه فيجب أن يصوم بدله عشرة أيام، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله^(٢).

السيد السيستاني: المتن من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: والأحوط أن يكون ذلك في اليوم السابع والثامن والتاسع ولا يقدمه عليها...^(٣) ويعتبر التوالي في الثلاثة الأولى ولا يعتبر ذلك في السبعة وإن كان أحوط، كما يعتبر في الثلاثة، الإتيان بها بعد التلبس بإحرام عمرة التمتع فلو صامها قبل ذلك لم يجزئه

وفي الملحق الثالث ص ١٧٦ س: هل يجوز تأخير صيام الأيام الثلاثة بدل الهدي إلى ما بعد أيام التشريق اختياراً؟ الجواب: يجوز.

السيد الشيرازي: من عجز عن الذبح بأن لا يملك الهدي ولا ثمنه وجب عليه الصوم عشرة أيام، ثلاثة منها في الحج قبل مغادرة مكة وسبعة منها بعد الرجوع إلى أهله^(٤).

الشيخ البهجة: لو لم يتمكن من الهدي ولا من ثمنه صام بدلاً عنه عشرة أيام على نحو ما تقدم من السيد الخوئي^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير مع قيد توضيحي^(٧).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: والأقوى وجوب إتيان الثلاثة في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة كما أن الأقوى إعتبار التوالي في الثلاثة والسبعة^(٨).

(٤) ٧٥٣م

(٣) المناسك، ص ٣٩٣م

(٢) المناسك، ص ١٤٩

(١) المناسك، ص ٣٩٣م

(٨) المناسك، ص ١٦٧

(٧) ١٤م

(٦) المناسك، ص ١٩٥

(٥) المناسك، ص ١٥٨

إذا قدر على الاقتراض

في التحرير م ١٥: لو كان قادراً على الاقتراض بلا مشقة وكلفة وكان له ما بإزاء القرض أي كان واجداً لما يؤدي به وقت الأداء وجب الاقتراض والهدي، ولو كان عنده من مؤن السفر زائداً على حاجته ويتمكن من بيعه بلا مشقة وجب بيعه لذلك، ولا يجب بيع لباسه كائناً ما كان...

السيد السيستاني: (في مسألة النيابة)، س: إذا لم تكف الأجرة في الحج النيابي لشراء الهدي وتمكن من الاستقراض فهل يجب عليه أم يجوز له الصوم بدل الهدي؟ ج: يجب عليه تحصيل الهدي ولو بالاقتراض لأنه أجبر لأداء العمل الاختياري بمقتضى الانصراف... (١).

السيد الشيرازي: من لا يجد الهدي ولا ثمنه لا يجب عليه تحصيلها وإن أمكنه ذلك بالكسب والاقتراض من دون مشقة نعم لو حصل له المال وجب الذبح (٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير (٣).

لا يجب بيع اللباس لاشتراء الهدي

في التحرير م ١٥: ... ولا يجب بيع لباسه كائناً ما كان ولو باع لباسه الزائد وجب شراء الهدي والأحوط الصوم مع ذلك.

السيد السيستاني: السؤال ٤٥٠: من لم يجد ثمن الهدي ولكنه كان عنده من الثياب ما يمكن بيعه وشراء الهدي فهل يكفيه الصوم؟ الجواب: إذا كان مستغنياً عنه بالمرّة فالأحوط أن يبيعه ويشترى بثمنه وأما مع عدم الاستغناء عنه كذلك فلا يجب ذلك (٤).

السيد الشيرازي: س: هل يجب على من يملك بعض الوسائل والحاجات التي يستغني عنها أن يبيعها ويصرف ثمنها في سبيل الهدي علماً بأن قيمتها تكفي لشراء الهدي؟

ج: لا يجب، وإن كان الأفضل، نعم لو باعها وجب الذبح^(١).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور^(٢).

لا يجب الكسب لثمن الهدى

في التحرير م ١٦: لا يجب عليه الكسب لثمن الهدى ولو اكتسب وحصل له ثمنه يجب شراؤه.

السيد الشيرى: تقدم كلامه دام ظله في الفرعين السابقين: لا يجب الإكتساب ولا الاقتراض، فراجع.



الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٣).

يجب صوم ثلاثة أيام في ذي الحجة

في التحرير م ١٧: يجب وقوع صوم ثلاثة أيام في ذي الحجة والأحوط وجوباً أن يصوم من السابع إلى التاسع ولا يتقدم عليه ويجب التوالى فيها ويشترط أن يكون الصوم بعد الإحرام بالعمرة ولا يجوز قبله ولو لم يتمكن من صوم السابع صام الثامن والتاسع وآخر اليوم الثالث إلى بعد رجوعه من منى والأحوط أن يكون بعد أيام التشريق أي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.

السيد الخوئي: تقدم منه^(٤)، صام في الحج في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة، ويجوز من أول ذي الحجة بعد التلبس بعمرة التمتع^(٥).

السيد الكلبايكاني: لا يشترط في الثلاثة نية الإقامة ولا أن يصومها بمكة بل تصح مطلقاً ويجب فيها التوالى وأن يصومها في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة فلو

خرج ذو الحجة ولم يصم الثلاثة تعين عليه الهدي ويبحث به...^(١).
 السيد السيستاني: يأتي بثلاثة منها في شهر ذي الحجة والأحوط أن يكون ذلك في
 اليوم السابع والثامن والتاسع ولا يقدمه عليها^(٢).
 السيد الشبيري: يجب عليه الصوم، ثلاثة أيام من العشرة الأولى من ذي الحجة
 ويستحب أن يكون في اليوم السابع والثامن والتاسع^(٣).
 وقال دام ظله: من أراد أن يصوم الثلاثة يجب عليه الإحرام بالحج على الأقوى فلا
 يصح صومه بدونه^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: ثلاثة في الحج في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة...^(٥).
 الشيخ التبريزي: ثلاثة أيام في الحج^(٦).
 الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٧).
 الشيخ الوحيد: تقدم قوله دام ظله بأن الأقوى وجوب إتيان الثلاثة في السابع
 والثامن والتاسع من ذي الحجة^(٨).

عدم جواز الصيام في أيام التشريق

في التحرير م ١٨: لا يجوز صيام الثلاثة في أيام التشريق في منى بل لا يجوز الصوم
 في أيام التشريق في منى مطلقاً سواء في ذلك الآتي بالحج وغيره.
 السيد السيستاني: المكلف الذي وجب عليه صوم ثلاثة أيام في الحج إذا فاته صوم
 جميعها قبل يوم العيد... والأفضل أن لا يبدأ بها إلا بعد أيام التشريق...^(٩).
 السيد الشبيري: لو كان الصوم في العشرة الأولى حرجياً عليه جاز تأخيرها إلى
 العشرة الثانية ابتداءً من بعد أيام التشريق بل العشرة الثالثة...^(١٠).

(١) المناسك، ص ١٤٩	(٢) المناسك، م ٣٩٣	(٣) المناسك، م ٧٥٥	(٤) المناسك، م ٧٦٧
(٥) المناسك، ص ١٥٨	(٦) المناسك، ص ١٩٦	(٧) المتن، م ١٧٠	(٨) المناسك، م ٣٩٠
(٩) المناسك، م ٣٩٤	(١٠) المناسك، ص ٢٦٦، م ٧٥٦		

الشيخ البهجة: ولو لم يتمكن من اليوم الثامن أيضاً أخر جميعها إلى ما بعد رجوعه من منى...^(١).

الشيخ التبريزي: أخر جميعها إلى ما بعد رجوعه من منى وإذا لم يتمكن بعد الرجوع من منى صام في الطريق أو صامها في بلده أيضاً...^(٢).

الشيخ الصافي: لا يجوز الصوم بمنى في أيام التشريق ولا يصح أيضاً في يوم العيد لكل أحد وفي كل مكان^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

الشيخ الوحيد: من وجب عليه صوم ثلاثة أيام في الحج إذا لم يتمكن من الصوم في اليوم السابع فالأحوط أن لا يصوم يوم التروية ولا عرفة بل يؤخر الصيام إلى ما بعد أيام التشريق فيأتي بها بعدها متتابعات^(٥).



لو صام يوم الثامن

في التحرير م ١٩: الأحوط الأولى لمن صام الثامن والتاسع صوم ثلاثة أيام متوالية بعد الرجوع من منى وكان أولها يوم النفر أي يوم الثالث عشر وينوي أن يكون ثلاثة من الخمسة للصوم الواجب.

السيد الغلپايگانی: ولو لم يتمكن من صوم اليوم السابع فلا بد أن يصوم اليوم الثامن والتاسع ويصوم يوماً آخر بعد رجوعه من منى^(٦).

السيد السيستاني: تقدّم في الفرع الماضي أنه إذا فاته صوم جميعها قبل يوم العيد لم يجزئه على الأحوط أن يصومها في اليوم الثامن والتاسع ويوماً آخر بعد رجوعه من منى^(٧).

السيد الشيرازي: لو صام الثامن والتاسع فقط فإن كان ذلك عن غفلة أو جهل بالحكم أو نسيانه فعليه صوم يوم واحد بعد أيام التشريق، ولو صامها فقط عالماً بالحكم أو

(١) المناسك، ص ١٥٩ (٢) المناسك، ص ١٩٦ (٣) المناسك، ص ١٩١ (٤) ١٨٢

(٥) المناسك، ص ١٦٧ (٦) المناسك، ص ١٤٩ (٧) المناسك، ص ٣٩٤

شاكاً فيه لم يصح ما صامه من يومين على الأحوط وجوباً فالأحوط وجوباً في حقه صوم ثلاثة أيام أخرى بعد أيام التشريق^(١).

الشيخ التبريزي: وإذا لم يتمكن من الصوم في اليوم السابع صام الثامن والتاسع ويوماً آخر بعد رجوعه من منى^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير مع إضافة قوله دام ظله: إذا لم يكن بمنى وإلا فأولها يوم الرابع عشر^(٣).

الشيخ الوحيد: ومن لم يتمكن في اليوم الثامن وجب عليه التأخير إلى ما بعد رجوعه من منى والأحوط تأخير الصيام عن أيام التشريق^(٤).

صيام الثلاثة بعد الرجوع من منى

في التحرير م ٢٠: لو لم يصم يوم الثامن أيضاً أخر الصيام إلى بعد الرجوع من منى فصام ثلاثة متوالية...

السيد الغلپايگانی: ولو لم يصم اليوم الثامن من ذي الحجة فلا يجوز له صوم اليوم التاسع بل لابد من الصوم بعد الرجوع من منى ثلاثة أيام^(٥).

السيد السيستاني: إذا لم يتمكن من الصيام بعد الرجوع من منى صام في الطريق أو صامها في بلده أيضاً...^(٦).

السيد الشبيري: من ترك صوم اليوم الثامن أيضاً لا يجوز له أن يصوم التاسع بل يجب أن يصوم ثلاثة أيام بعد أيام التشريق^(٧).

الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله: أخر جميعها إلى ما بعد رجوعه من منى...^(٨).

الشيخ التبريزي: ولو لم يتمكن في اليوم الثامن أيضاً أخر جميعها إلى ما بعد رجوعه

(٤) المناسك، م ٣٩١

(٣) م ١٩

(٢) المناسك، ص ١٩٦

(١) المناسك، م ٧٦٣

(٨) المناسك، ص ١٥٩

(٧) المناسك، م ٧٦٤

(٦) المناسك، م ٣٩٤

(٥) المناسك، ص ١٤٩

من منى ولا يؤخره من دون عذر^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ الوحيد: تقدم كلامه دام ظله: ومن لم يتمكن في اليوم الثامن وجب عليه التأخير إلى ما بعد رجوعه من منى^(٣).

جواز صيام الثلاثة في حال السفر

في التحرير م ٢١: يجوز صوم الثلاثة في السفر ولا يجب قصد الإقامة في مكة للصيام بل مع عدم المهلة للبقاء في مكة جاز الصوم في الطريق، ولو لم يصم الثلاثة إلى تمام ذي الحجة يجب الهدي يذبحه بنفسه أو نائبه في منى ولا يفيد الصوم.

السيد الغلبي گاني: لا يشترط في صوم الثلاثة نية الإقامة ولا أن يصومها بمكة^(٤) بل تصح مطلقاً.

السيد السيستاني: تقدم منه دام ظله في الفرع الماضي أنه إذا لم يتمكن من الصيام بعد الرجوع من منى صام في الطريق أو صامها في بلده.

السيد الشيرازي: من عجز عن صوم ثلاثة أيام في الحج ولزمه السفر بعد أيام التشريق يجوز له صومها في الطريق أو في وطنه^(٥).

الشيخ البهجة: ويجوز أن تكون الثلاثة من أول ذي الحجة بعد التلبس بعمره التمتع ويعتبر فيها التوالي^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير مع قيد توضيحي وهو قوله دام ظله: يذبحه في العام القابل^(٧).

الشيخ الوحيد: إذا لم يتمكن بعد الرجوع من منى صامها في الطريق أو في بلده...^(٨).

(١) المناسك، ص ١٩٦ (٢) م ٢٠ (٣) المناسك، ص ١٦٧ (٤) المناسك، ص ١٤٩

(٥) المناسك، م ٧٦٩ (٦) المناسك، ص ١٥٩ (٧) م ٢١ (٨) المناسك، ص ١٦٨

الشيخ التبريزي: صام في الطريق أو صامها في بلده أيضاً ولكن لا يجمع بين الثلاثة والسبعة^(١).

عدم وجوب الهدي بعد الإتيان بالصيام

في التحرير م ٢٢: لو صام الثلاثة ثم تمكّن من الهدي لا يجب عليه الهدي ولو تمكّن في أثنائها يجب.

السيد الخوئي: من لم يتمكّن من الهدي ولا من ثمنه وصام ثلاثة أيام في الحج ثم تمكّن منه وجب عليه الهدي على الأحوط^(٢).

السيد السيستاني: من لم يتمكّن من الهدي ولا من ثمنه وصام ثلاثة أيام في الحج ثم تمكّن منه قبل مضي أيام النحر وجب عليه الهدي على الأحوط^(٣).

السيد الشبيري: نعم لو لم يجدهما (الهدي أو الثمن) في حينه وجب عليه الصوم وأجزأ عنه وإن اتفق له أن وجد أحدهما في باقي ذي الحجة نعم الأحوط إستحباباً حينئذ أن يذبح أيضاً خصوصاً إذا وجد في اليوم الثالث عشر^(٤).

السيد الغلپايگاني: ولو تمكّن من شراء الهدي المتوقّر فيه الشروط بعد صوم ثلاثة أيام وجب عليه إحتياطاً أن يذبحه^(٥).



الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته إلا أن الشيخ دام ظله قال: فإن تمكّن بعد الصيام من الذبح لم يجب عليه الهدي ويكفيه الصوم وإن كان الذبح أفضل وأحوط^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته^(٧).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٨).

(١) المناسك، ص ١٩٦ (٢) المناسك، م ٣٩٥ (٣) المناسك، م ٣٩٥ (٤) المناسك، ص ٢٦٦، م ٧٥٧

(٥) المناسك، ص ٦٩٤ (٦) المناسك، ص ١٥٩ (٧) المناسك، ص ١٩٧ (٨) ٢٢ م

الشيخ الوحيد: من لم يتمكن من الهدي ولا من ثمنه وصام ثلاثة أيام في الحج ثم تمكن منه وجب عليه الجمع بين الهدي والصوم على الأحوط^(١).

لزوم كون صيام السبعة بعد الرجوع إلى وطنه

في التحرير م ٢٣: يجب صوم سبعة أيام بعد الرجوع من سفر الحج والأحوط كونها متوالية ولا يجوز صيامها في مكة ولا في الطريق، نعم لو كان بناؤه الإقامة بمكة جاز صيامها فيها بعد شهر من يوم قصد الإقامة بل جاز صيامها إذا مضى من يوم قصد مدة لو رجع وصل إلى وطنه...

السيد الخوئي: وسبعة إذا رجع إلى بلده والأحوط أن تكون السبعة متوالية، فإن لم يرجع إلى بلده وأقام بمكة فعليه أن يصبر حتى يرجع أصحابه إلى بلدهم أو يمضي شهر ثم يصوم بعد ذلك^(٢).

السيد السيستاني: ويأتي بالسبعة إذا رجع إلى بلده ولا يجزئه الإتيان بها في مكة أو في الطريق... ويعتبر التوالي في الثلاثة الأولى ولا يعتبر ذلك في السبعة وإن كان أحوط^(٣).

السيد الشيرازي: لا يبعد اعتبار التوالي في الصوم السبعة أيام^(٤) ولا يجوز صوم السبعة أيام في الطريق بل يجب صومها بعد العود إلى أهله...^(٥).

السيد الكلپايگاني: ثم يصوم عند أهله سبعة أيام متوالية على الأحوط^(٦).

الشيخ البهجة: وسبعة إذا رجع إلى بلده^(٧).

الشيخ التبريزي: وسبعة إذا رجع إلى بلده والأحوط أن تكون السبعة متوالية^(٨).

الشيخ الفاضل: يجب صوم سبعة أيام بعد الرجوع من سفر الحج والأحوط

(١) المناسك، م ٧٧٠

(٢) المناسك، م ٣٩٣

(٣) المناسك، م ٣٩٣

(٤) المناسك، م ٣٩٢

(٥) المناسك، ص ١٩٦

(٦) المناسك، ص ١٥٨

(٧) المناسك، ص ١٤٩

(٨) المناسك، ص ١٩٦

إستحباً كونها متوالية... إلى آخر الفرع^(١).
الشيخ الوحيد: وسبعة إذا رجع إلى بلده^(٢).

من قصد الإقامة في مكة

في التحرير م ٢٤: من قصد الإقامة في مكة هذه الأيام مع وسائل النقل الحديثة فالظاهر جواز صيام السبعة بعد مضي مقدار الوصول إلى وطنه وإن كان الأحوط خلافه، لكن لا يترك الاحتياط بعدم الجمع بين الثلاثة والسبعة.
السيد الخوئي: تقدم كلامه في الفرع الماضي، فراجع.
السيد السيستاني: وإذا لم يرجع إلى بلده وأقام بمكة فعليه أن يصبر حتى يرجع أصحابه إلى بلدهم أو يمضي شهر ثم يصوم بعد ذلك^(٣).
السيد الشيرازي: ويستثنى من ذلك من يريد البقاء في مكة مدة فيجوز صومها في مكة. نعم الأحوط وجوباً في حقه الانتظار إلى مضي شهر أو مدة لو كان يسافر فيها إلى أهله لوصل إليه...^(٤)



الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).
الشيخ الوحيد: فإن لم يرجع إلى بلده وأقام بمكة فعليه أن يصبر حتى يرجع أصحابه إلى بلدهم أو يمضي شهر ثم يصوم بعد ذلك^(٦).

لو لم يتمكن من الصيام في الحج

في التحرير م ٢٥: لو لم يتمكن من صوم ثلاثة أيام في مكة ورجع إلى محله فإن بقي شهر ذي الحجة صام فيه في محله لكن يفصل بينها وبين السبعة ولو مضى الشهر يجب

(٤) المناسك، ص ٢٦٥، م ٧٧٣

(٣) المناسك، م ٣٩٣

(٢) المناسك، ص ١٦٧

(١) م ٢٣

(٦) المناسك، ص ١٦٧

(٥) م ٢٤

الهددي يذبحه في منى ولو بالاستنابة.

السيد الخوئي: المكلف الذي وجب عليه صوم ثلاثة أيام في الحج ... الأحوط أن يبادر إلى الصوم بعد رجوعه من منى ولا يؤخره من دون عذر وإذا لم يتمكن بعد الرجوع من منى صام في الطريق أو صامها في بلده أيضاً ولكن لا يجمع بين الثلاثة والسبعة، فإن لم يصم الثلاثة حتى أهل هلال محرم سقط الصوم وتعين الهددي للسنة القادمة^(١).

السيد السيستاني: وإذا لم يتمكن من الصيام بعد الرجوع من منى صام في الطريق أو صامها في بلده أيضاً ولكن الأحوط الأولى أن لا يجمع بين الثلاثة والسبعة فإن لم يصم حتى أهل هلال محرم سقط الصوم وتعين الهددي للسنة القادمة^(٢).

السيد الشيرازي: من لم يصم في شهر ذي الحجة لم يصح منه الصوم بعده وإنما يستقر عليه الذبح على الأظهر ويعتبر فيه أن يذبحها في منى في العام القابل أيام الحج (العاشر إلى الثاني عشر من ذي الحجة) ولو كان تأخيرها الصوم عن علم وعمد واختيار كفر بشاة...^(٣).
السيد الكلبيگاني: فلو خرج ذو الحجة ولم يصم الثلاثة تعين عليه الهددي يبعث به فيذبح بمنى ويقصد في النية ما في الذمة من الهددي أو الكفارة^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ الوحيد: تقدم كلامه دام ظله، وإذا لم يتمكن بعد الرجوع من منى صامها في الطريق أو في بلده^(٦).

لو لم يصم حتى مات يقضى عنه

في التحرير م ٢٦: لو تمكن من الصوم ولم يصم حتى مات يقضى عنه الثلاثة ولية والأحوط قضاء السبعة أيضاً.

السيد السيستاني: إذا أهل هلال محرم ولم يصم ولو لعدم قدرته عليه لزمه الهددي لعام

(٤) المناسك، ص ١٤٩

(٣) المناسك، م ٧٦٨

(٢) المناسك، م ٣٩٤

(١) المناسك، م ٣٩٤

(٦) المناسك، ص ١٦٨

(٥) م ٢٥

قادم وإن لم يبعث به حتى مات فالأحوط لزوماً أن يصوم عنه وليه^(١).
 السيد الشيرازي: من مات قبل أن يصوم الثلاثة يجب على الولي قضاؤها وقضاء
 السبعة عنه ولكن لو مات بعدها لم يجب عليه قضاء السبعة عنه^(٢).
 السيد الكلبي: ولو مات قبل أن يبعث الهدى إلى منى وجب على ورثته أن
 يخرجوا قيمة الهدى ويشتري به هدياً يذبح أو ينحر^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلى قوله: (والأحوط قضاء السبعة) فإنه
 دام ظله علق عليه بقوله: والأحوط استحباباً^(٤).



مركز تحقيقات علوم إسلامي

الحلق أو التقصير

في التحرير م ٢٧: يجب بعد الذبح الحلق أو التقصير ويتخير بينهما إلا طوائف:
 الأولى: النساء فإن عليهن التقصير لا الحلق فلو حلقن لا يجزيهن.
 الثانية: الصرورة أي الذي كان أول حجه فإن عليه الحلق على الأحوط.
 الثالثة: الملبد وهو الذي ألزق شعره بشيء لزج كعسل أو صمغ لدفع القمل ونحوه
 فعليه الحلق على الأحوط.

الرابعة: من عقص شعره أي جمعه ولقه وعقده فعليه الحلق على الأحوط.
 الخامسة: الخنثى المشكل فإنه إذا لم يكن من إحدى الثلاثة الأخيرة يجب عليه
 التقصير وإلا جمع بينه وبين الحلق على الأحوط.

السيد الخوئي: الحلق والتقصير، ولا يجوز الحلق للنساء بل يتعين عليهن
 التقصير،^(١) وقال^(٢): يتخير الرجل بين الحلق والتقصير والحلق أفضل إلى قوله: ومن
 كان صرورة فالأحوط له اختيار الحلق وإن كان تخيره بين الحلق والتقصير لا يخلو من
 قوة^(٣) والخنثى المشكل يجب عليه التقصير...^(٤).

السيد الخامشي: يجب بعد الذبح الحلق أو التقصير من الشعر أو الأظفار^(٥).

(٣) المناسك، م ٤٠٦.

(٢) المناسك، م ٤٠٤.

(١) المناسك، م ٤٠٣.

(٤) المناسك، ص ١٤٨، أنظر الفرع اللاحق.

السيد السيستاني: الحلق أو التقصير ويعتبر فيه قصد القربة والخلوص ولا يجوز إيقاعه قبل يوم العيد، ولا يجوز الحلق للنساء بل يتعين عليهن التقصير^(١)، يتخير الرجل بين الحلق والتقصير والحلق أفضل إلا من لبّد شعر رأسه أو عقّص شعر رأسه أو كان ضرورة فإنّ الأحوط وجوباً لهؤلاء، إختيار الحلق^(٢).

السيد الكليني: الحلق هو أن تحلق رأسك كله، والتقصير هو أن تأخذ شيئاً من أظفارك أو من شعر رأسك أو لحيتك أو شاربك، والحلق يتعين على الأحوط على كلّ حاج في أول حجّته وهو المسمّى بين الفقهاء بالضرورة، ولو كان في الحجة الثانية أو أكثر، يتخير بين الحلق والتقصير، ولو كان نائباً عن شخص لزمه حكم نفسه حتى لو كانت النيابة هي الحجة الأولى للمنوب عنه^(٣).

السيد الشيرازي: يجب على الحاج بعد الذبح الحلق أو التقصير إلا أنّه يجب الحلق على عدّة طوائف؛ الأول: الرجل الضرورة وهو الذي يأتي بحجة الإسلام عن نفسه وإن لم يكن حجّه الأول...^(٤) (الفصل السابع).

مركز تحقيق التراث

الشيخ البهجة: الحلق والتقصير وهو الواجب السادس من واجبات الحج يتخير الرجل بين الحلق والتقصير والحلق أفضل... ومن كان ضرورة فالأحوط إستحباً إختيار الحلق وإن كان تخيره بين الحلق والتقصير لا يخلو من قوة^(٥) ويتعين على النساء التقصير وكذا الخنثى المشكل.

الشيخ التبريزي: ويعتبر فيه قصد القربة وإيقاعه في النهار على الأحوط يتخير الرجل بين الحلق والتقصير والحلق أفضل ومن كان ضرورة فالأحوط له أيضاً إختيار الحلق وإن كان تخيره بين الحلق والتقصير لا يخلو من قوة، ولا يجوز للنساء، الحلق بل يتعين عليهن التقصير^(٦).

الشيخ الصافي: والتقصير هو أخذ شيء من شعر الرأس أو اللحية أو الشارب أو

(٣) المناسك، ص ١٥١

(٢) المناسك، م ٤٠٤، مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ٢٠٥

(٦) المناسك، ص ٢٠٠

(٥) ٢٨٣

(٤) المناسك، ص ٢٧١

تقليم شيء من الأظفار، والحلق يتعيّن على الأحوط على كل حاج في أوّل حجّته وهي المسماة بين الفقهاء بالضرورة...^(١)

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير إلّا ما علق دام ظله على حكم الضرورة فإنّ في المتن: عليه الحلق على الأحوط وقال الأستاذ دام ظله: وإن كان التخيير لا يخلو عن قوّة وإلّا ما علق على حكم الملبّد الذي احتاط الماتن بقوله: على الأحوط؛ وعلّق الشيخ دام ظله عليه بقوله: بل على الأظهر^(٢).

الشيخ المكارم: يجب على الحاج بعد التضحية أن تقصّ شيئاً من شعر رأسه أو يحلقه بتمامه ولو كانت الحجّة حجّته الأولى وكان الحلق أفضل ولكن لا يجب ذلك^(٣) يخبّذ تقليم الظفر مضافاً إلى تقصير شعر الرأس للرجال والنساء ولكن لا يكتفي بتقليم الظفر على الأحوط وجوباً^(٤).

الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه إتيانه عن قصد متقرباً إلى الله تعالى والأحوط الأولى عدم تأخيره عن يوم العيد، يتعيّن على النساء التقصير، ويتخير الرجل بين الحلق والتقصير والحلق أفضل، ومن كان ضرورة فالأقوى جواز التقصير له وإن كان الحلق له مستحباً مؤكداً^(٥).

الشيخ النوري: ومن كان ضرورة فالأحوط له إختيار الحلق وإن كان تخييره بين الحلق والتقصير لا يخلو من قوّة^(٦).

كفاية التقصير بقصّ شيء من الشعر والظفر

في التحرير م ٢٨: يكفي في التقصير قصّ شيء من الشعر أو الظفر بكلّ آلة شاء والأولى قصّ مقدار من الشعر والظفر أيضاً والأحوط لمن عليه الحلق أن يحلق جميع رأسه ويجوز فيهما المباشرة والإيكال إلى الغير ويجب فيهما النية بشرائطها ينوي بنفسه، والأولى نية الغير أيضاً مع الإيكال إليه.

(٣) ص ١٥٤

(٢) المتن مع التعليقة، ص ١٢٧، ٢٧٠

(١) المناسك، ص ١٦٤

(٦) المناسك، ص ١٨٥

(٥) المناسك، ص ١٧٠

(٤) المناسك، ص ١٥٥

السيد الخوئي: ويعتبر فيه قصد القرية وإيقاعه في النهار على الأحوط^(١).
السيد الغلپایگانی: والتقصير هو أن تأخذ شيئاً من أظفارك أو من شعر رأسك أو لحيتك أو شاربك^(٢).

السيد الخامني: واجب است كه پس از قربانی، سر خود را بتراشد و یا مو یا ناخن خود را کوتاه کند، زنان حتماً باید تقصير کنند و برای آنان حلق كفايت نمی‌کند. و احوط آن است كه در تقصير، اندکی از مو و ناخن خود (هر دو) را کوتاه کنند، اما مردان می‌توانند یکی از دو عمل حلق یا تقصير را انتخاب کنند و تراشیدن سر برای آنان ضرورت ندارد، اما اگر برای نخستین بار حج به جا می‌آورند، احتیاط واجب آن است كه حلق کنند^(٣).

السيد الشيرازي: لا يكفي حلق بعض الرأس بل يجب حلق جميعه ولا يخرج من الإحرام إلا به^(٤) وقال مدظله: يتحقق التقصير بالأخذ بشيء من شعر رأسه أو لحيته أو شاربته أو تقليم بعض أظفار يده أو رجله... وقال: الحلق والتقصير من النسك العبادية فيجب الإتيان بهما مع النية متقرباً إلى الله خالصاً لوجهه الكريم ولا يجب فيه قصد التحلل من الإحرام وإن كان الأحوط استحباباً قصده^(٥)، يكفي حلق الرأس بأية وسيلة...

* * *

الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله في الفرع الماضي، فراجع.

الشيخ التبريزي: تقدم قوله دام ظله في الفرع الماضي.

الشيخ الصافي: أنظر الفرع الماضي.

الشيخ الفاضل: ذكرنا فتوى الأستاذ مع تعليقه على متن التحرير في الفرع الماضي، فراجع.

الشيخ المكارم: ذكرنا نظر الأستاذ دام ظله في الفرع الماضي وأنه لا يكفي بتقليم الظفر على الأحوط وجوباً^(٦).

الشيخ الوحيد: تقدم نظر الأستاذ دام ظله في الفرع الماضي مع التلخيص، فراجع.

(١) المناسك، ص ١٧٧ (٢) المناسك، ص ١٥٠ (٣) مناسك فارسي، م ٣٥٧ (٤) المناسك، م ٧٩٣

(٥) المناسك، ص ٢٧٣ (٦) المناسك، م ٣١٣

من لم يكن على رأسه شعر

في التحرير م ٢٩: لو تعين عليه الحلق ولم يكن على رأسه شعر يكفي إمرار موسى على رأسه ويجزي عن الحلق، ولو تخير من لا شعر له بينه وبين التقصير يتعين عليه التقصير، ولو لم يكن له شعر حتى في الحاجب ولا ظفر يكفي له إمرار موسى على رأسه.

السيد الكلبياني: والذي ليس على رأسه شعر فيسقط عنه الحلق ويتعين عليه التقصير لكن الأحوط أن يمرّ موسى أيضاً على رأسه خصوصاً الرجل الذي ليس له شعر أبداً بل لا يترك هذا الاحتياط للصورة^(١).

السيد الشبيري: من لا يكون على بعض رأسه شعر كالأصلع يكفي حلق ما بقي من شعره...^(٢) ومن لا شعر على رأسه أصلاً يكون حلقه إمرار موسى على رأسه فإن كانت وظيفته الحلق وجب عليه ذلك....^(٣).

الشيخ الصافي: أما الذي ليس على رأسه شعر فيسقط عنه الحلق ويتعين عليه التقصير لكن الأحوط أن يمرّ موسى أيضاً على رأسه...^(٤).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

جواز التقصير بشعر العانة والإبط محل إشكال

في التحرير م ٣٠: الاكتفاء بتقصير شعر العانة أو الإبط مشكل وحلق اللحية لا يجزي عن التقصير ولا الحلق.

السيد الشبيري: أظهر عدم كفاية الأخذ من شعر سائر الأعضاء من الصدر والإبط والعانة والحاجب عن التقصير الواجب.

وقال مدظله: يكفي حلق الرأس بأية وسيلة كان بل لو حلق رأسه بماكنة الحلاقة كفى على الأظهر نعم لا يكفي النتف والإحراق وإزالة الشعر بالنورة عن الحلق^(١).

* * *

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٢).

الحلق والتقصير يوم العيد

في التحرير م ٣١: الأحوط أن يكون الحلق والتقصير في يوم العيد وإن لا يبعد جواز التأخير إلى آخر أيام التشريق ومحلها منى ولا يجوز اختياراً في غيره ولو ترك فيه ونفر يجب عليه الرجوع إليه من غير فرق بين العالم والجاهل والناسي وغيره ولو لم يمكنه الرجوع حلق أو قصر في مكانه وأرسل بشعره إلى منى لو أمكن ويستحب دفنه مكان خيمته.

السيد الخوئي: ويعتبر فيه قصد القربة وإيقاعه في النهار على الأحوط من دون فرق بين العالم والجاهل والأحوط تأخيره عن الذبح والرمي ولكن لو قدّمه عليها أو على الذبح نسياناً أو جهلاً منه بالحكم أجزأه ولم يحتج إلى الإعادة^(٣).

السيد الخامني: الأحوط وجوباً الحلق أو التقصير نهار يوم العيد وإذا لم يأت به كذلك، وجب عليه الإتيان به ليلة الحادي عشر أو ما بعدها ويجزيه ذلك^(٤)، يجب أن يكون الحلق أو التقصير في منى^(٥).

السيد الكلبيگاني: واجبات الحلق والتقصير ثلاثة ١ - أن يكون الحلق أو التقصير في منى فلو رحل عن منى عامداً أو جاهلاً أو ناسياً وجب عليه الرجوع إلى منى ليحلق فيها إن كان يتمكن من الرجوع، ولو لم يتمكن من الرجوع يحلق أو يقصر في مكانه ويبعث بشعره أو أظفاره ليدفن في منى ٢ - النية كسائر العبادات ٣ - الترتيب وهو الإتيان بالمناسك الثلاثة وهي الرمي ثم الذبح ثم الحلق أو التقصير مرتبة^(٦).

(٤) المناسك، ص ١٤٩

(٣) المناسك، ص ١٧٧

(٢) م ٣٠

(١) المناسك، ص ٢٧٥

(٦) المناسك، ص ١٥٢

(٥) المناسك، ص ١٥٠

السيد الشبيري: يشترط في الحلق والتقصير أن يكون في منى على الأحوط...^(١).
وقال مدظله: يجب أن يكون الحلق والتقصير بعد الذبح فلا يجوز تقديمها عليه^(٢)
ولو قدّم الحلق أو التقصير عامداً عالماً لا يجزي وتجب الإعادة... ولو قدّم الحلق أو
التقصير عن غفلة أو جهل بالحكم ولم يتذكر إلى أن طاف طواف الحج أجزأه بل أظهر
الأجزاء حتى ولو تذكر قبل ذلك...^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: والأحوط تأخيرها عن الذبح والرمي ولكن لو قدّمه عليها أو على
الذبح نسياناً أو جهلاً منه بالحكم أجزأه ولم يحتج إلى الإعادة وكذا لا تجب الإعادة في
صورة العمد على المشهور^(٤).

الشيخ التبريزي: والأحوط تأخيرها عن الذبح والرمي...^(٥).
الشيخ الصافي: واجبات الحلق والتقصير ثلاثة ١ - أن يكون في منى ٢ - النية قربة
إلى الله تعالى ٣ - الترتيب وهو الرمي ثم الذبح ثم التقصير فإن خالف عمداً أثم وإن لم
يلزمه شيء من الكفارة والأحوط تحصيل الترتيب^(٦).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه^(٧).

الشيخ المكارم: يجب الإتيان بمناسك منى على الترتيب يعني أولاً رمي جمرة العقبة،
ثانياً ذبح الأضحية ثالثاً حلق الرأس أو تقصير شعر الرأس وتقليم مقدار من الظفر^(٨)
وقال دام ظله: يجب أن يكون الحلق أو التقصير في منى فلو لم يفعل ذلك في منى عمداً أو
نسياناً أو جهلاً وجب عليه الرجوع إلى منى والقيام بهذه الوظيفة وإذا لم يمكنه الرجوع
إلى منى أو كان فيه مشقة شديدة فعل ذلك حيث هو ويبعث شعره إلى منى^(٩).

الشيخ الوحيد: إذا لم يقصر ولم يحلق نسياناً أو جهلاً منه بالحكم إلى أن خرج من
منى رجع وقصر أو حلق فيها فإن تعذر الرجوع أو تعسر قصر أو حلق في مكانه وبعث
بشعره إلى منى إن أمكنه ولم يكن حرجاً عليه^(١٠).

(١) المناسك، م ٧٩٩ (٢) المناسك، م ٨٠٠ (٣) المناسك، ص ٢٧٤ (٤) المناسك، ص ١٦١

(٥) المناسك، ص ٢٠٠ (٦) المناسك، ص ١٦٧، مع التلخيص. (٧) م ٣١٨، ص ١٢٨

(٨) المناسك، ص ١٥٦ (٩) المناسك، ص ١٥٧ (١٠) المناسك، م ٤٠٥

وقال أيضاً إذا لم يقصّر نسياناً أو جهلاً فذكره أو علم به بعد الفراغ من أعمال الحج تداركه ولم تجب عليه إعادة الطواف والسعي وإن كانت الإعادة أحوط^(١).

الحلق والتقصير بعد الذبح

في التحرير م ٣٢: الأحوط تأخير الحلق والتقصير عن الذبح وهو عن الرمي فلو خالف الترتيب سهواً لا تجب الإعادة لتحصيله ولا يبعد إلحاق الجاهل بالحكم بالساهي ولو كان عن علم وعمد فالأحوط تحصيله مع الإمكان.

السيد الخوئي: تقدم كلامه عليه حيث قال: والأحوط تأخيره عن الذبح والرمي^(٢). السيد الغلبي گاني: فإن خالف في ذلك عمداً أثم وإن لم يلزمه شيء من الكفارة والأحوط له الإعادة مع الإمكان بما يحصل به الترتيب فلو قدم الحلق على الذبح أعاد الحلق ولو بإمرار موسى أو التقصير...^(٣).

السيد الشيرازي: تقدم كلامه في الفرع الماضي، فراجع وقال دام ظله: لو أخر الذبح عن يوم النحر لزمه تأخير الحلق والتقصير أيضاً ولا يجوز الحلق والتقصير ما لم يذبح^(٤). السيد الخامنئي: لا يجب تأخير الحلق أو التقصير على من أخر الذبح عن يوم العيد بسبب ما بل لا يبعد وجوب الإتيان بهما نهار يوم العيد فلا يترك الاحتياط بذلك^(٥) والإتيان بطواف الحج في هذه الصورة قبل الذبح محل إشكال^(٦).

وقال دام ظله: يجب في يوم العيد رمي جرة العقبة أولاً ثم الذبح ثم التقصير أو الحلق فإن أخلّ عمداً بالترتيب المذكور كان عاصياً ولكن لا يجب عليه إعادة الأعمال مرتبة على الظاهر وإن كانت الإعادة مع التمكن أحوط^(٧).

* * *

الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله في الفرع الماضي، فراجع.
الشيخ التبريزي: والأحوط تأخيره عن الذبح والرمي...^(٨).

(١) المناسك، م ٤٠٦

(٢) المناسك، ص ١٧٧

(٣) المناسك، ص ١٥٢

(٤) المناسك، م ٨٠١

(٥) المناسك، ص ٢٠٠

(٦) المناسك، ص ١٥٠

(٧) المناسك، ص ١٥٠

(٨) المناسك، ص ١٤٩

الشيخ الصافي: فإن خالف في ذلك عمداً أثم وإن لم يلزمه شيء من الكفارة والأحوط له الإعادة مع الإمكان بما يحصل به الترتيب^(١) على نحو ما تقدم من السيد الكلبي يگاني.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه^(٢).
 الشيخ المكارم: يجب الإتيان بمناسك منى على الترتيب أولاً رمي جرة العقبة، ثانياً الأضحية، ثالثاً التقصير، ولو خالف هذا الترتيب جهلاً أو نسياناً صح عمله بل يصح حتى إذا تعمد مخالفة الترتيب ولكنه يأثم وليس عليه شيء من الكفارة^(٣).
 الشيخ الوحيد: والأحوط الأولى عدم تأخيره عن يوم العيد والأحوط وجوباً تأخيره عن الرمي أو الذبح ولكن لو قدمه عليهما أو على الذبح نسياناً أو جهلاً منه بالحكم أجزأه ولا إعادة عليه^(٤).

الحلق والتقصير قبل الذبح

الإمام الخميني: اگر قربانی، به دلیلی از روز عید تأخیر افتاد، بنا بر احتیاط نمی تواند حلق کند و از احرام خارج شود و بعد قربانی کند، بلکه ترتیب بین قربانی و حلق و اعمال مترتبه بر آن را باید مراعات کند علی الأحوط^(٥).
 السيد الخامشي: فإن أخل بالترتيب عمداً كان عاصياً لكن لا يجب عليه إعادة الأعمال مرتبة على الظاهر^(٦).

الشيخ البهجة: مانع ندارد. (مهر دفتر)
 الشيخ التبريزي: بلی در فرض سؤال در همان روز عید حلق یا تقصیر می نماید و از احرام خارج می شود و قربانی را روز بعد انجام می دهد. (کتبی)
 الشيخ الفاضل: تأخیر حلق جایز نیست^(٧).

(١) المناسك، ص ١٦٨ (٢) المتن، م ٣٢٠، ص ١٢٨ (٣) المناسك، م ٣١٤، ص ١٥٦ مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ١٧٠ (٥) مناسك معشى، م ١١٤٢ (٦) المناسك، ص ١٥٠ (٧) مناسك معشى، ص ٣٦٥

الشيخ الصافي: در صورتی که از قربانی در روز عید معذور باشد خروج از احرام إشکال ندارد. (کتابی)

الشيخ المكارم: رعایت ترتیب لازم نیست^(۱).

الشيخ النوري: تأخیر حلق از روز عید جائز نیست^(۲).

جواز الحلق والتقصير في الليل

الإمام الخميني: حلق در شب صحیح است و کفایت می‌کند^(۳).

السيد الخامنشي: الأحوط وجوباً الحلق أو التقصير نهار يوم العيد وإذا لم يأت به كذلك وجب عليه الإتيان به ليلة الحادي عشر أو ما بعدها ويجزيه ذلك^(۴).

السيد الشبيري: وانجام آن در شب نیز صحیح است و کفایت می‌کند^(۵).

السيد السيستاني: يجزي الحلق والتقصير في الليل^(۶).

الشيخ البهجة: حلق و تقصير در شب هم مجزی است^(۷).

الشيخ النوري: حلق در شب هم صحیح است و کفایت می‌کند^(۸).

طواف الحج والسعي بعد التقصير

في التحرير م ۳۳: يجب أن يكون الطواف والسعي بعد التقصير أو الحلق فلو قدمهما عمداً يجب أن يرجع ويقصر أو يحلق ثم يعيد الطواف والصلاة والسعي وعليه شاة وكذا لو قدم الطواف عمداً ولا كفارة في تقديم السعي وإن وجبت الإعادة وتحصيل الترتيب، ولو قدمهما جهلاً بالحكم أو نسياناً وسهواً فكذلك إلا في الكفارة فإنها ليست عليه.

السيد الخوئي: يجب تأخير الطواف (طواف الحج وطواف النساء) عن الحلق أو

(۱) مناسك محشى، ص ۳۷۶ (۲) مناسك محشى، ص ۳۶۲ (۳) منفرقه حلق، فرع ۲ (۴) المناسك، ص ۱۴۹

(۵) المناسك، ص ۲۰۸ (۶) الملحق الثاني، ص ۱۸۲ (۷) مناسك، ط ۲، ص ۱۸۹ (۸) المناسك، ص ۳۳۲

التقصير في حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصير ولزمته كفارة شاة^(١).

السيد الخامنئي: تقدّم في الفرع الماضي أنّ الإتيان بطواف الحج قبل الذبح محل إشكال، فراجع.

السيد الكلبايكاني: ويجب عليه أن يقدر الحلق أو التقصير على طواف الزيارة فلو قدم الطواف على الحلق أو التقصير أعاده على الترتيب وإن كان ناسياً^(٢).

السيد الشيرازي: لا يجوز تقديم أعمال مكة على الحلق والتقصير فلو أتى بها قبلهما أعاد بعدهما من دون فرق بين المعذور وغيره بل لو قدم الطواف عليهما عن علم وعمد تجب عليه الكفارة وهي شاة...^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: يجب تأخير الطواف (طواف الحج وطواف النساء) عن الحلق أو التقصير في حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصير ولزمته كفارة شاة^(٤).

الشيخ التبريزي: يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصير ولزمته كفارة شاة^(٥) على نحو ما تقدّم من السيد الخوئي.

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٦).

الشيخ المكارم: يجب الحلق أو التقصير قبل طواف الحج (طواف الزيارة) وإذا طاف قبل أن يحلق أو يقصر عمداً وجب إعادة طوافه بعد الحلق أو التقصير ثم ذبح شاة كفارة^(٧) أمّا إذا قدم الطواف نسياناً أو جهلاً لم تجب عليه كفارة ولكن الأحوط وجوباً أن يعيد الطواف بعد الحلق أو التقصير^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٩).

(٤) المناسك، ص ١٦٣

(٣) المناسك، ص ٨١٨م

(٢) المناسك، ص ١٥٢

(١) المناسك، ص ٤١٠م

(٨) المناسك، ص ١٥٦

(٧) المناسك، ص ٣١٥م

(٦) ٣٣م، ص ١٢٩

(٥) المناسك، ص ٢٠٢

(٩) المناسك، ص ٤٠٧م، ص ١٧٣

لو خالف في الترتيب لزم تحصيل الترتيب

في التحرير م ٣٤: لو قصر أو حلق بعد الطواف أو السعي فالأحوط الإعادة لتحصيل الترتيب ولو كان عليه الحلق عيناً يمرّ موسى على رأسه احتياطاً.

السيد الغلپايگانی: تقدم كلامه ﷺ: فإن خالف... والأحوط الإعادة مع الإمكان بما يحصل به الترتيب^(١).

السيد الخوئي: يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في حج التمتع. تقدم في الفرع الماضي.

السيد الشيرازي: تقدم كلامه في الفرع الماضي، فراجع.

الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله في الفرع الماضي، فراجع.
الشيخ التبريزي: تقدّم نظر الأستاذ دام ظله ونظر السيد الخوئي ﷺ في الفرع الماضي.
الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه^(٢).
الشيخ المكارم: تقدم كلام الأستاذ دام ظله في الفرع الماضي.
الشيخ الوحيد: يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في حج التمتع فلو قدّمه عالماً عامداً وجبت إعادته بعد الحلق أو التقصير ولزمته كفارة شاة^(٣) وقدم هذا من الشيخ دام ظله ومن السيد الخوئي.

حلية المحرمات بعد الحلق والتقصير

في التحرير م ٣٥: يحلّ للمحرم بعد الرمي والذبح والحلق أو التقصير كلّ ما حرم عليه بالإحرام إلّا النساء والطيب ولا يبعد حلية الصيد أيضاً، نعم يحرم الصيد في الحرم للمحرم وغيره لاحترامه.

السيد الخوئي: إذا حلق المحرم أو قصر، حلّ به جميع ما حرّم عليه بالإحرام ما عدا

النساء والطيب بل الصيد أيضاً على الأحوط^(١).

السيد الخامثي: يتحلل المحرم بعد الحلق أو التقصير من كل ما حرم عليه بالإحرام للحج إلا النساء والطيب^(٢).

السيد الكلهايكاني: أيها الحاج الكريم بعد أن اكملت أعمال منى الثلاثة (رمى جمرة العقبة والذبح أو النحر والحلق أو التقصير) فقد تحللت من جميع ما حرم عليك بالإحرام إلا الطيب والنساء^(٣).

السيد الشيرازي: يخرج الحاج من الإحرام بالحلق والتقصير فيحل له ما حرم عليه بالإحرام إلا الطيب والنساء نعم من قدم طواف الحج والسعي على الوقوفين يحل له الطيب أيضاً^(٤).

الشيخ البهجة: إذا حلق المحرم أو قصر حل له جميع ما حرم عليه بالإحرام ما عدا النساء والطيب وأما الصيد الإحرام فيحل له بمجرد تمامة مناسك منى لا يخلو من وجه^(٥).

الشيخ التبريزي: إذا حلق المحرم أو قصر حل له جميع ما حرم عليه بالإحرام ما عدا النساء والطيب بل الصيد أيضاً على الأحوط^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه^(٧).

الشيخ المكارم: ويخرج الحاج بالحلق أو التقصير عن حالة الإحرام يعني يحل له لبس الألبسة المخيطة كما يحل له سائر ما حرم عليه بسبب الإحرام إلا استعمال الطيب (العطور) والنساء^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله دام ظله: والظاهر حلية الصيد المحرم بالإحرام له وإن كان الإجتنب أحوط^(٩).

(٤) المناسك، م، ٨١٠

(٣) المناسك، ص ١٥٣

(٢) المناسك، ص ١٥٦

(١) المناسك، م، ٤٠٧

(٨) المناسك، ص ١٥٥

(٧) م، ٣٥

(٦) المناسك، م، ٤٠٧

(٥) المناسك، م، ٣٨٥

(٩) المناسك، م، ٤٠٤، ص ١٧٢

الحلق مع الإدماء

السيد الخوئي: إذا علم أنه يجرح رأسه فعليه أن يقصر أولاً ثم يحلق^(١).
السيد السيستاني: س: إذا جرح رأس الحاج أثناء حلقه فسال الدم فما حكمه؟ ج: لا شيء عليه^(٢).
السيد الشبيري: چنانچه تراشیدن سر مستلزم خون آمدن از سر باشد این مقدار خون آمدن نیز جائز می‌گردد^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: باید اول تقصیر کند و مقداری از موی سر خود را بچیند بعد سر بتراشد^(٤).
الشيخ الفاضل: في صورة العلم بالأداء يقصر قبل الحلق ويخرج من الإحرام ثم يحلق ولا إشكال حينئذ^(٥).
الشيخ الصافي: اگر حلاق ماهر پیدا نشد تقصیر نماید و بعد در ماه ذیحجه هر وقت متمکن از حلق شد حلق نماید^(٦).
الشيخ الوحيد: ومن تعين عليه الحلق ولم يتمكن إلا من الحلق المستلزم للإدماء فلا شيء عليه^(٧).
الشيخ التبريزي: اگر خون آمدن بقدر متعارف باشد می‌تواند سر بتراشد و لازم نیست اول تقصیر کند^(٨).

جواز الذبح قبل الحلق والتقصير

السيد الخوئي: اگر با تأخیر ولو تا آخر ذی‌حجه بتواند در منی ذبح کند حلق یا تقصیر نماید و محل شود وذبح را با سایر اعمال تأخیر بیاندازد. (استفتاء کتبی)

(١) المناسك، ص ٤٠٥ (٢) الملحق الثاني، ص ١٨٣ (٣) المناسك، ص ٢١٧، ٨٦٥ (٤) المناسك، ص ١٤٣، ٤١١
(٥) الجامع، ص ٥٩٨ (٦) المناسك، ص ٢٣٧ (٧) المناسك، ص ١٧١ (٨) المناسك، ص ٤١٠، مع التلخيص.

السيد الكلپایگانی: اگر بعلتی ذبح را تأخیر انداخت... ولی حلق را روز عید انجام دهد...

السيد الخامنئي: لا يجب تأخير الحلق أو التقصير على من أخر الذبح بسبب ما^(۱)؛ وقال دام ظلّه^(۲): يجب في يوم العيد رمي جمرة العقبة أولاً ثم الذبح ثم التقصير أو الحلق فإن أخلّ بالترتيب عمداً كان عاصياً ولكن لا يجب عليه إعادة الأعمال مرتبة على الظاهر...

الشيخ البهجة: در فرض عذر، تقديم حلق یا تقصير مانع ندارد. (مهر دفتر)
 الشيخ التبريزي: اگر بعلتی قربانی در روز عید انجام نداد در همان روز عید حلق نماید یا تقصير کند و از احرام خارج می شود و قربانی را روز بعد انجام می دهد. (کتبی)
 الشيخ الفاضل: تأخير حلق جایز نیست^(۳).
 الشيخ الوحيد: می تواند در روز عید تقصير نماید. (شفاهی)
 الشيخ النوري: تأخير حلق از روز عید جائز نیست^(۴).
 الشيخ المكارم: تأخير ذبح تا روز سیزدهم جائز است و رعایت ترتیب در اینجا لازم نیست^(۵).

الشيخ الصافي: در صورت معذور بودن از قربانی روز عید خروج از احرام اشکال ندارد. (کتبی)

(۱) أخذنا موضع الحاجة، م، ۲۸۱

(۲) المناسك، م، ۲۸۶

(۳) المعشى، ص ۳۶۵

(۴) المعشى، ص ۳۶۲ (۵) المعشى، م، ۳۷۶ و ۳۶۸



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

ما يجب بعد أعمال منى

في التحرير: وهو خمسة: طواف الحج، وركعتاه، والسعي بين الصفا والمروة، وطواف النساء، وركعتاه.

م ١: كيفية الطواف والصلاة والسعي كطواف العمرة وركعتيه والسعي فيها بعينها إلا في التية فتجب هاهنا ما يأتي به.

السيد الغلپایگانی: واجبات مكة المكرمة بعد مناسك منى وهي ثلاثة: ١- الطواف وصلاته وهذا الطواف مثل طواف عمرة التمتع عيناً ويسمى هذا الطواف طواف الزيارة وطواف الحج وبعد الطواف تصلي ركعتي الطواف خلف مقام إبراهيم الخليل عليه السلام ٢- السعي بين الصفا والمروة ٣- طواف النساء ويكون بعد السعي^(١).

السيد الخامنشي: أعمال مكة المكرمة، الأعمال الواجبة في مكة المعظمة خمسة: طواف الحج ويسمى طواف الزيارة، وصلاته، والسعي بين الصفا والمروة، وطواف النساء، وصلاته^(٢).

السيد الخوئي: الواجب السابع والثامن والتاسع من واجبات الحج: الطواف وصلاته، والسعي وكيفية شرائطها هي نفس الكيفية والشرائط في طواف العمرة^(٣).

(١) المناسك، ص ١٥٤، مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ١٥٢

(٣) المناسك، ص ١٧٦

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور في مناسك السيد الخوئي رحمته (١).

السيد الشيرازي: يجب على الحاج بعد الحلق أو التقصير أن يأتي بأعمال مكة وهي عبارة عن: ١ - طواف الزيارة (طواف الحج) ٢ - ركعتيه ٣ - السعي بين الصفا والمروة ٤ - طواف النساء ٥ - ركعتي طواف النساء (٢).

الشيخ البهجة: الواجب السابع والثامن والتاسع من واجبات الحج: الطواف وصلاته والسعي، ... بنحو ما ذكر في كلام السيد الخوئي رحمته.

الشيخ التبريزي: نفس العبارة المذكورة عن السيد الخوئي رحمته.

الشيخ الصافي: واجبات مكة المكرمة بعد مناسك منى ثلاثة: ١ - الطواف وصلاته ويسمى هذا الطواف طواف الزيارة وطواف الحج أيضاً بعد الانتهاء من هذا الطواف تصلي ركعتي الطواف ٢ - السعي بين الصفا والمروة ٣ - طواف النساء ويكون بعد السعي وصلاة طواف النساء (٣).

الشيخ الفاضل: وهو خمسة: طواف الحج وركعتيه والسعي بين الصفا والمروة وطواف النساء وركعتيه (٤).

الشيخ المكارم: واجبات مكة المكرمة خمسة: يجب على الحاج بعد الإتيان بأعمال منى الثلاثة، أن يعود إلى مكة للقيام ببقية أعمال الحج التي هي خمسة:

١ - طواف الحج ويسمى طواف الزيارة أيضاً ٢ - صلاة طواف الزيارة ٣ - السعي بين الصفا والمروة ٤ - طواف النساء ٥ - صلاة طواف النساء (٥).

الشيخ الوحيد: نفس العبارة المذكورة عن السيد الخوئي رحمته (٦).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي في المقدار المذكور (٧).

(١) المناسك، ص ٢٠٧ (٢) المناسك، ص ٢٨٣ (٣) المناسك، ص ١٧٧، مع التلخيص.

(٤) ص ١٢٩ (٥) المناسك، ص ١٥٨ (٦) المناسك، ص ١٧٣ (٧) المناسك، ص ١٨٦

استحباب الرجوع إلى مكة يوم العيد

في التحرير م ٢: يجوز بل يستحب بعد الفراغ من أعمال منى الرجوع يوم العيد إلى مكة للأعمال المذكورة ويجوز التأخير إلى اليوم الحادي عشر ولا يبعد جوازه إلى آخر الشهر فيجوز الإتيان بها حتى آخر يوم منه.

السيد الخامشي: يجوز بل يستحب بعد الفراغ من أعمال يوم العيد الرجوع إلى مكة في نفس اليوم لأداء بقية المناسك من الطوافين وصلاتها والسعي ويجوز التأخير إلى آخر أيام التشريق بل إلى آخر شهر ذي الحجة^(١).

السيد الخوئي: الأحوط عدم تأخير طواف الحج عن اليوم الحادي عشر وإن كان جواز تأخيره إلى ما بعد أيام التشريق بل إلى آخر ذي الحجة لا يخلو من قوة^(٢).

السيد السيستاني: يستحب الإتيان بطواف الحج في يوم النحر والأحوط عدم تأخيره عن اليوم الحادي عشر وإن كان الظاهر جوازه بل جواز التأخير عن أيام التشريق قليلاً بل إلى آخر ذي الحجة لا يخلو من قوة^(٣).

السيد الشبيري: أفضل أوقات الطواف والسعي يوم العيد ودونه في الفضل ليلة الحادي عشر ودونها يومه ثم اليوم الثاني عشر والثالث عشر ثم إلى آخر ذي الحجة^(٤).
السيد الغلپايگاني: الأفضل له إن يرجع إلى مكة في يومه ليؤدي مناسكها الثلاثة ولو لم يتمكن يؤخر مجيئه إلى الغد بل الأحوط أن يرجع إلى مكة للطواف وصلاته قبل ظهر يوم الثالث عشر وإن جاز له التأخير إلى آخر ذي الحجة^(٥).

الشيخ البهجة: الأحوط عدم تأخير طواف الحج عن اليوم الحادي عشر وإن كان لا يبعد جواز تأخيره إلى ما بعد أيام التشريق بل إلى آخر ذي الحجة ومحل الخلاف هو الجواز التكليفي لا الوضعي^(٦).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

(١) المناسك، ص ١٥٢، ٢٨٨م

(٢) المناسك، ص ١٧١، ٤١١م

(٣) المناسك، ص ٢٠٨

(٤) المناسك، ٨٣٢م، ص ٢٨٤

(٥) المناسك، ص ١٥٥

(٦) المناسك، ٣٨٩م، ص ١٦٤

(٧) المناسك، ٤١٩م

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١).

الشيخ المكارم: يجوز للحاج أن يذهب إلى مكة بعد أعمال منى يوم العيد بلا فاصلة ويأتي بالأعمال المذكورة في المسألة المتقدمة أعني مسألة ٣٢٠ وهي طواف الحج ويسمى طواف الزيارة، وصلاة الطواف، والسعي بين الصفا والمروة وطواف النساء وصلاة طواف النساء^(٢).

الشيخ الوحيد: يستحب إتيان طواف الحج يوم النحر ويجوز تأخيره إلى آخر ذي الحجة إلا أن التأخير للمتمتع مكروه^(٣).

تقديم مناسك مكة على الوقوفين

في التحرير م ٣: لا يجوز تقديم المناسك الخمسة المتقدمة على الوقوف بعرفات والمشعر ومناسك منى اختياراً ويجوز التقديم لطوائف: ١ - النساء إذا خفن عروض الحيض أو النفاس عليهن بعد الرجوع ولم تتمكن من البقاء إلى الظهر. ٢ - الرجال والنساء إذا عجزوا عن الطواف بعد الرجوع لكثرة الزحام... ٣ - المرضى إذا عجزوا عن الطواف بعد الرجوع... ٤ - من يعلم أنه لا يتمكن من الأعمال إلى آخر ذي الحجة.

السيد الخوئي: لا يجوز في حج التمتع تقديم طواف الحج وصلاته والسعي على الوقوفين ويستثنى من ذلك الشيخ الكبير والمرأة التي تخاف الحيض فيجوز لهما تقديم الطواف وصلاته على الوقوفين واللاتيان بالسعي في وقته والأحوط تقديم السعي أيضاً وإعادته في وقته^(٤).

السيد السيستاني: ويستثنى من الحكم المذكور ١ - المرأة التي تخاف الحيض أو النفاس ٢ - كبير السن والمريض والعليل وغيرهم ممن يعسر عليه الرجوع إلى مكة أو يعسر عليه الطواف بعد الرجوع لشدة الزحام ٣ - من يخاف أمراً لا يتهيأ له معه الرجوع إلى مكة؛ فيجوز لهؤلاء تقديم الطواف وصلاته والسعي على الوقوفين بعد الإحرام للحج...^(٥) يجوز تقديم طواف النساء على الوقوفين للطواف المذكور في المسألة...^(٦).

(٤) المناسك، ص ٤١٢م

(٣) المناسك، ص ٤٠٨م

(٢) المناسك، ص ١٥٩م

(١) م ٢، ص ١٣٠م

(٦) المناسك، ص ٤١٢م، ٤٢٢م

(٥) المناسك، ص ٤١٢م

للحج...^(١) يجوز تقديم طواف النساء على الوقوفين للطواف المذكور في المسألة...^(٢).
السيد الكلبي يكتفي: ولو كان مضطراً يجوز له تقديم الطواف والسعي كالمراة التي
تخشى مفاجأة الحيض وكذا النفساء وكذا المريض والشيخ فيجوز لهؤلاء تقديم الطواف
على الوقوفين...^(٣).

السيد الخامنشي: لا يجوز تقديم الأعمال المذكورة الخمسة على الوقوفين اختياراً نعم
يجوز تقديم الطوافين وصلاتها لطوائف: النساء إذا خفن طرؤ الحيض والنفاس...
الرجال والنساء الذين عجزوا عن الطواف بعد الرجوع... المرضى...^(٤).
السيد الشيرازي: ١ - يجب تقديم طواف الزيارة والسعي دون طواف النساء على
الوقوفين على من لا يتمكن من الإتيان بهما بعد العود من منى ٢ - يجب تقديم الطواف
والسعي على من يخاف عروض مانع كالمراة التي تخاف الحيض ٣ - يجوز تقديمها على من
كان الطواف أو السعي حرجياً عليه كالشيخ الكبير والمريض، فهؤلاء يقدمون الطواف
والسعي ويميزهم ذلك وإن انكشف الخلاف على الأظهر ولا يجوز لهم تقديم طواف
النساء ٤ - يجب تقديم الأفعال الخمسة لمن خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف إلى مكة
ويميزه ذلك أيضاً...^(٥).



الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قول الشيخ دام ظله: والأحوط
إعادة الطواف والصلاة أيضاً مع التمكن في أيام التشريق أو بعدها إلى آخر ذي الحجة
وإذا لم يمكن يستنبأ على الأحوط وإذا كان يعلم أن إعادتهما لن يكون ممكنة إلى آخر
الشهر فالأحوط الجمع بين التقديم والاستنابة...^(٦).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي...^(٧) في المقدّر المذكور - والأولى
إعادة الطواف والصلاة أيضاً مع التمكن في أيام التشريق أو بعدها إلى آخر ذي الحجة.

(١) للمناسك، ٤١٢م (٢) المناسك، ص ٤١٢م، ٤٢٢م

(٣) للمناسك، ص ١٥٥، اقتصرنا على موضع الحاجة. (٤) المناسك، ص ١٥٣، مع التلخيص.

(٥) المناسك، ص ٢٩٤، مع التلخيص. (٦) المناسك، ٣٩٠م (٧) المناسك، ٤١٢م

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما علّق دام ظلّه على جملة (لكثرة الزحام) بقوله: مع عدم التمكن من البقاء إلى رفع الزحام وكذا في المرضى^(١).

الشيخ المكارم: يجب الإتيان بأعمال مكّة بعد أعمال منى ولكن يجوز لعدّة طوائف الإتيان بهذه الأعمال قبل الذهاب إلى العرفات ١ - المرأة التي تخشى أن تبطل بالعادة الشهر ولا تستطيع أن تبقى حتى تطهر ٢ - المريض ٣ - الشيخ والشيخة اللذان لا يستطيعان ٤ - كل من يعلم بأنه لا يقدر على القيام بهما بعد الرجوع من منى...^(٢).

الشيخ الوحيد: ويستثنى من ذلك الشيخ الكبير والمرأة التي تخاف الحيض والمريض والمعلول والخائف يجوز لهم تقديم الطواف وصلاته على الوقوفين والإتيان بالسعي في وقته والأحوط تقديم السعي أيضاً وإعادةه في وقته...^(٣).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

انكشاف الخلاف

في التحرير م ٢: لو انكشف الخلاف فيما عدا الأخير من الطوائف كما لو لم يتفق الحيض والنفاس أو سلم المريض أو لم يمكن الازدحام بما يخاف منه لا تجب عليهم إعادة مناسكهم وإن كان أحوط وأما الطائفة الأخيرة فإن كان منشأ اعتقادهم المرض أو الكبر أو العلة يجزيهم الأعمال المتقدمة وإلا فلا يجزيهم كمن اعتقد أنّ السيل يمنعه أو أنّه يحبس فانكشف خلافه.

السيد الخوئي: والأولى إعادة الطواف أيضاً مع التمكن في أيام التشريق أو بعدها إلى آخر ذي الحجة^(٥).

السيد السيستاني: تقدم منه دام ظلّه جواز تقديم الطواف وصلاته والسعي في الفرع الماضي ثم قال: والأحوط الأولى إعادتها مع التمكن إلى آخر ذي الحجة^(٦).

(١) المناسك، م ٢٠٩.

(٢) المناسك، ص ١٦٠، مع التلخيص.

(٣) م ٢٠، ص ١٣٠.

(٤) المناسك، م ٤١٢.

(٥) المناسك، م ٤١٢.

(٦) المناسك، ص ١٤٨.

السيد الغلپایگانی: ولكن أهل الأعدار المذكورة (في الفرع الماضي) إذا تمكّنوا من الطواف بعد رجوعهم من منى فإعادة الطواف والسعي لهؤلاء أحوط وأولى...^(١).

السيد الخامنئي: إذا قدّمت إحدى الطوائف الثلاث الطوافين وصلاتها ثم ارتفع العذر لا يجب عليهم إعادتها وإن كانت أحوط^(٢).

السيد الشبيري: تقدم كلامه دام ظله وأنه يجزيهم ذلك وإن انكشف الخلاف على الأظهر^(٣).



الشيخ البهجة: تقدم منه دام ظله الاحتياط بإعادة الطواف والصلاة وإن لم ينكشف الخلاف فراجع.

الشيخ التبريزي: والأولى إعادة الطواف والصلاة أيضاً مع التمكن (وإن لم ينكشف الخلاف)^(٤).

الشيخ الفاضل: المتن إلّا ما علّق جملة: (فإن كان منشأ اعتقادهم المرض) بقوله دام ظله: الظاهر أن المراد به حدوث المرض بعد الرجوع كما تقتضيه المقابلة مع الطائفة الثالثة وحينئذٍ بعد عدم الحدوث الظاهر عدم الإجزاء^(٥).

الشيخ المكارم: إذا عوفي المريض بعد العودة من منى، أو برئت المرأة من دم الحيض أو حصلت القدرة على الطواف والسعي فالأحوط وجوباً إعادة الأعمال^(٦).

الشيخ الوحيد: ولو عرض لهم التمكن بعد التقديم إلى آخر ذي الحجة فلا تجب عليهم الإعادة وإن كانت أولى^(٧).

الشيخ النوري: بقية الفرع الذي ذكرنا عن الخوئي^(٨).

(٤) المناسك، م٤١٢

(٣) المناسك، ص٢٩٤

(٢) المناسك، ص١٥٤

(١) المناسك، ص١٥٥

(٧) المناسك، م٤٠٩

(٦) المناسك، ص١٦٠، مع التلخيص.

(٥) م٤، ص١٣٠

(٨) المناسك، م٤٠٣

مواطن التحلل ثلاثة

في التحرير م ٥: مواطن التحلل ثلاثة: الأول: عقيب الحلق أو التقصير فيحل من كل شيء إلا الطيب والنساء والصيد ظاهراً وإن حرم لاحترام الحرم. الثاني: بعد طواف الزيارة وركعتيه والسعي فيحل له الطيب. الثالث: بعد طواف النساء وركعتيه فيحل له النساء. السيد الخوئي: إذا حلق المحرم أو قصّر حلّ له جميع ما حرم عليه الإحرام ما عدا النساء والطيب بل الصيد أيضاً على الأحوط^(١). ... إذا طاف المتمتع وصلى وسعى حلّ له الطيب وبقي عليه من المحرمات النساء بل الصيد أيضاً على الأحوط... إذا طاف المتمتع طواف النساء وصلى صلاته حلت له النساء فتبقى حرمة الصيد إلى الظهر من اليوم الثالث عشر على الأحوط...^(٢)

السيد السيستاني: المتن المذكور من السيد الخوئي.

السيد الكلهايكاني: بعد أن أكملت أعمال منى الثلاثة تحللت من جميع ما حرم عليك بالإحرام إلا الطيب والنساء، وإذا طفت طواف الزيارة وصليت ركعتي الطواف وسعيت بين الصفا والمروة حلّ لك الطيب أيضاً ثم إذا طفت طواف النساء وصليت ركعتيه حلت لك النساء أيضاً^(٣).

السيد الخامثي: ويحصل التحلل بالتدريج في مواطن ثلاثة: الأول عقيب الحلق أو التقصير فيحل له كل شيء إلا الطيب والنساء حتى الصيد... الثاني: بعد السعي فيحل له الطيب. الثالث: بعد طواف النساء وصلاته فتحل له النساء^(٤).

السيد الشيرازي: تحلّ محرمات الإحرام على أربع مراحل: ١ - بعد الذبح، يحلّ بعد الذبح، الحلق أو التقصير للذنان يعدّان من واجبات الحج كما أنّ الحلق إذا كان مستلزماً لخروج الدم من رأسه جاز ٢ - بعد الحلق والتقصير تحلّ بقية المحرمات ما عدا الطيب ومباشرة النساء بل مطلق الاستمتاع منها ٣ - بعد السعي بين الصفا والمروة يحلّ الطيب ٤ - بعد طواف النساء وصلاته يحلّ ما كان خرم عليه من شؤون النساء...^(٥).

(١) المناسك، ٤٠٧م (٢) المناسك، ٤١٥م - ٤٢٥ (٣) المناسك، ص ١٥٣، مع التلخيص.

(٤) المناسك، ص ١٥٥ (٥) المناسك، ٨٣٧م، مع التلخيص.

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله دام ظله: وأمّا الصيد الاحرامى فحلّيته بمجرد تماميّة مناسك منى لا يخلو من وجه^(١).

الشيخ التبريزي: بعد أن تقصر في حج التمتع يحل لها كل شيء عدا الطيب والتمكين للزوج من نفسها، فإذا طافت وسعت حل لها الطيب وإذا طافت طواف النساء حل لها التمكن أيضاً^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: يحل المحرم في ثلاثة مراحل: ١ - بعد حلق شعر الرأس أو تقصيره يحل كل ما كان يحرم عليه إلا الطيب والنساء ٢ - بعد طواف الزيارة وصلاة الطواف والسعي يحل استعمال الطيب ٣ - بعد طواف النساء وصلاته يحل النساء^(٤).

الشيخ الوحيد: إذا طاف المتمتع وصلى وسعى فقد أحلّ من كل شيء أحرم منه إلا النساء والأقوى اختصاص التحريم بالجماع وإن كان الأحوط الاجتناب عن سائر الاستمتاعات أيضاً^(٥).

الشيخ النوري: إذا طاف المتمتع وصلى وسعى حل له الطيب وبقي عليه من المحرمات النساء بل الصيد أيضاً والظاهر عدم جواز العقد له بعد طوافه وسعيه أيضاً^(٦).

حَلْيَةُ المحرمات بعد الحلق

في التحرير م ٦: من قدّم طواف الزيارة والنساء لعذر كالطوائف المتقدمة لا يحل له الطيب والنساء، وإنما تحلّ المحرمات جميعاً له بعد التقصير والحلق.

السيد الخوئي: من كان يجوز له تقديم الطواف والسعي إذا قدّمهما على الوقوفين لا يحل له الطيب حتى يأتي بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق والتقصير^(٧).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور^(٨).

(١) المناسك، ٣٨٥م (٢) الصراط الرابع، ص ١٩٨ (٣) ٥م، ص ١٣١

(٤) المناسك، ص ١٦٢، مع التلخيص. (٥) المناسك، ٤١٢م (٦) المناسك، ٤٠٦م

(٧) المناسك، ٤١٦م (٨) المناسك، ٤١٦م

السيد الغلپايگاني: تقدم كلامه ﷺ.

السيد الخامثي: الأول: عقيب الحلق أو التقصير فيحل له كل شيء إلا الطيب والنساء... (١).

السيد الشيرازي: تقدم كلامه وأن المحرمات تحل عليه في أربع مراحل فراجع.

* * *

الشيخ البهجة: إذا حلق المحرم أو قصّر حلّ له جميع ما حرم عليه الإحرام ما عدا النساء والطيب وقد تقدم من السيد الخوئي (٢).

الشيخ التبريزي: إذا حلق المحرم أو قصّر حلّ له جميع ما حرم عليه الإحرام ما عدا النساء والطيب بل الصيد أيضاً على الأحوط (٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير (٤).

الشيخ المكارم: تقدم الكلام في أن التحليل يقع بعد الحلق أو التقصير فراجع.

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي ﷺ (٥).

الشيخ النوري: المتن المذكور (٦).

مرآة المحققين

وجوب طواف النساء على كل محرم

في التحرير م ٧: لا يختص طواف النساء بالرجال بل يعتم النساء والنخشي والخصي والطفل المميز فلو تركه واحد منهم لم يحل له النساء ولا الرجال لو كان امرأة، بل لو أحرم الطفل غير المميز وليه يجب على الأحوط أن يطوف به طواف النساء حتى يحل له النساء.

السيد الخوئي: طواف النساء وصلاته من الواجبات إلا أنّها ليس من نسك الحج فتركها ولو عمداً لا يوجب فساد الحج، كما يجب طواف النساء على الرجال يجب على النساء، والنائب في الحج عن الغير يأتي بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه (٧).

السيد السيستاني: المتن المذكور إلا قوله دام ظله: إلا أنّها ليس من أركان الحج بدل

(٤) ٦٢، ص ١٣١

(٣) للناسك، م ٤٠٧

(٢) للناسك، م ٣٨٥

(١) للناسك، ص ١٥٥

(٦) للناسك، ص ١٨٨، م ٤٠٧ (٧) للناسك، م ٤١٧

(٥) للناسك، م ٤١٣

قول السيد الخوئي ليساً من نسك الحج^(١).

وفي الملحق الثالث: طواف النساء يجب على الجميع حتى الولد الصغير^(٢).

السيد الكلبي يكتفي: الثالث: طواف النساء ولا تحل النساء للرجال ولا الرجال للنساء إلا بعد الإتيان بهذا الطواف وركعتيه ولا فرق في ذلك بين الكبير والصغير ولو غير المميز أو المجنون الذي أحرم به وليه...^(٣).

السيد الخامنئي: لا يختص طواف النساء بالرجال بل يعم النساء وغيرهن...^(٤).

السيد الشيرازي: لا يختص طواف النساء بالرجال بل يعم الأنثى والخنثى والكبير والصغير حتى الطفل غير المميز والخصي والشيخ والعجوز ومن لا إربة له في النساء أصلاً^(٥).

الشيخ البهجة: كما يجب طواف النساء على الرجال يجب على النساء إلى قوله دام ظله: والنائب في الحج عن الغير يأتي بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه^(٦).

الشيخ التبريزي: س: هل يجب طواف النساء حتى على الشيخ والشيخة العاجزين عن المقاربة؟ ج: طواف النساء واجب مطلقاً^(٧).

الشيخ الصافي: طواف النساء يكون بعد السعي ولا يحل النساء للرجال ولا الرجال للنساء إلا بعد الإتيان بهذا الطواف وركعتيه ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير البالغ أو الصبي ولو غير المميز أو المجنون الذي أحرم به وليه أو الرق الذي أحرم بإذن مولاه^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: يجب الإتيان بطواف النساء على الرجل والمرأة والمتزوج وغير المتزوج بل وحتى الصبيان المميزين والخنثائ بل الأحوط وجوباً إذا أتى بالصبي غير المميز إلى الحج وأحرم أن يطوف معه وليه طواف النساء^(١٠).

(١) المناسك، ٤١٧م، ص ٢١٠ (٢) ص ٢٠٢، مع التلخيص. (٣) المناسك، ص ١٥٤ (٤) المناسك، ص ١٥٤

(٥) المناسك، ٨٤٣م (٦) المناسك، ص ١٦٦، ٣٩٥م (٧) الصراط الرابع، ص ٢٤٢ (٨) المناسك، ص ١٧٨

(٩) المتن، ٧م، ص ١٣١ (١٠) المناسك، ص ١٦١

الشيخ الوحيد: يجب على الحاج والمعتمر عمرة مفردة بعد الحج والعمرة طواف النساء وصلاته ولا يوقتان بذی الحجة وهما وإن كانا من الواجبات إلا أنها ليسا من أجزاء الحج والعمرة فتركهما ولو عمداً لا يوجب فساد الحج والعمرة^(١).

الشيخ النوري: الواجب العاشر والحادي عشر من واجبات الحج: طواف النساء وصلاته، وهما وإن كانا من الواجبات إلا أنها ليسا من نسك الحج فتركهما ولو عمداً لا يوجب فساد الحج... وهو كما يجب على الرجال يجب على النساء، والنائب في الحج يأتي بطواف النساء عن المنوب عنه لا عن نفسه^(٢).

طواف النساء ليس من الأركان

في التحرير م ٨: طواف النساء وركعتاه واجبان وليس ركناً فلو تركهما عمداً لم يبطل الحج به وإن لا تحل له النساء بل الأحوط عدم حل العقد والخطبة والشهادة على العقد له. السيد الخوئي: تقدم كلامه ﷺ وأنها (طواف النساء وصلاته) ليسا من نسك الحج. السيد السيستاني: أنها ليسا من أركان الحج^(٣). السيد الكلبايگاني: الثاني: طواف النساء ولكنه ليس بركن^(٤). السيد الخامشي: طواف النساء وصلاته واجبان لكنهما ليسا ركنين...^(٥). السيد الشيرازي: الأظهر أن طواف النساء من النسك فيجب الإتيان به قبل انقضاء شهر ذي الحجة إلا أنه ليس بركن فلا يضر تركه ولو عمداً بالحج^(٦).

الشيخ البهجة: طواف النساء وصلاته وإن كانا من الواجبات إلا أنها ليسا من نسك الحج فتركهما ولو عمداً لا يوجب فساد الحج^(٧).

الشيخ التبريزي: وهما وإن كانا من الواجبات إلا أنها ليسا من نسك الحج فتركهما

(٣) المناسك، م ٤١٧

(٢) المناسك، ص ١٨٩، مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ١٧٥

(٧) المناسك، ص ١٦٥

(٦) المناسك، م ٨٤٤

(٥) المناسك، ص ١٥٤

(٤) المناسك، ص ١٠٥

ولو عمداً لا يوجب فساد الحج^(١).

الشيخ الصافي: ويجب طواف النساء لكل من حج التمتع وحج الأفراد وحج القيران وعمرة كل من الأفراد والقيران والعمرة المفردة ولكنه ليس بركن^(٢).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور إلا ما علق الأستاذ دام ظله على جملة: (وليساً ركناً) بقوله: أي ليس جزءاً بل واجب مستقل بعد الحج يترتب عليه حلية النساء وما يتعلق بهن من العقد ومثله^(٣).

الشيخ الوحيد: إلا أنهما ليسا من أجزاء الحج والعمرة...^(٤).

الشيخ النوري: مضى كلامه دام ظله في الفرع الماضي فراجع.

لزوم الترتيب في طواف الزيارة والسعي وطواف النساء

في التحرير م ٩: لا يجوز تقديم السعي على طواف الزيارة ولا على صلاته اختياراً، ولا تقديم طواف النساء عليهما ولا على السعي اختياراً فلو خالف الترتيب أعاد بما يوجبه. السيد الخوئي: لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي فإن قدمه عن علم وعمد لزمته إعادته بعد السعي وكذلك إن كان عن جهل أو نسيان على الأحوط^(٥).

السيد السيستاني: المتن المذكور إلا قوله دام ظله: وإن كان عن جهل أو نسيان أجزاءه على الأظهر وإن كانت الإعادة أحوط^(٦).

السيد الخامثي: لا يجوز تقديم السعي على طواف الحج ولا على صلاته اختياراً ولا تقديم طواف النساء عليهما ولا على السعي اختياراً فلو خالف الترتيب أعاد^(٧).

السيد الشبيري: يجب تأخير طواف النساء عن طواف الزيارة والسعي فلو قدمه على طواف الزيارة بطل وتجب إعادته مطلقاً سواء كان عن علم أو جهل عن عمد أو سهو عن اختيار أو اضطرار...^(٨).

* * *

(١) المناسك، ص ٢٠٥

(٢) أحكام الطواف وواجباته، (٣) م ٨، ص ١٣١

(٤) المناسك، ص ٢٠٥

(٥) المناسك، م ٤٢١

(٦) المناسك، ص ١٥٥

(٧) المناسك، م ٤٢١

(٨) المناسك، م ٤٢٦

الشيخ البهجة: لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي فإن قَدَّمه عن علم وعمدٍ لزمته إعادته بعد السعي^(١). تقدم هذا من الخوئي.

الشيخ التبريزي: يجب تأخير الطواف عن الحلق أو التقصير في حج التمتع ... لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي...^(٢)

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٣).

الشيخ المكارم: لا يجوز الإتيان بطواف النساء وصلاته عقيب طواف الحج وصلاته بلا فاصلة وقبل السعي بل يجب الإتيان به بعد السعي كاملاً^(٤).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي إلا ما خالف السيد في قوله: وإن كان عن جهل أو نسيان فالأقوى عدم الإعادة وإن كانت الإعادة بعد السعي أحوط^(٥).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي^(٦).

جواز تقديم طواف النساء عند الضرورة

في التحرير م ١٠: يجوز تقديم طواف النساء على السعي عند الضرورة كالخوف عن الحيض وعدم التمكن من البقاء إلى الظهر لكن الأحوط الاستنابة لإتيانه، ولو قَدَّمه عليه سهواً أو جهلاً بالحكم صحَّ سعيه وطوافه وإن كان الأحوط إعادة الطواف.

السيد الخوئي: من قَدَّم طواف النساء على الوقوفين لعذر لم تحل له النساء حتى يأتي بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق^(٧).

السيد السيستاني: تقدَّم كلامه دام ظلّه^(٨) وفي الملحق الثاني س: هل يجوز للمرأة تقديم طواف النساء على السعي إذا خافت مفاجأة الحيض؟ ج: ليس لها التقديم فإن فاجأها الحيض ولم يتيسر لها الصبر إلى زمان الظهر لعدم انتظار الرفقة جاز لها الخروج والأحوط لزوماً أن تستنيب لطواف النساء^(٩).

(١) المناسك، م ٣٩٩ (٢) المناسك، م ٤١٠ - ٤٢١ (٣) المتن، م ٩، ص ١٣٢ (٤) المناسك، ص ١٦١

(٥) المناسك، ص ١٧٧ (٦) المناسك، ص ١٩٠ (٧) المناسك، م ٤٢٢ (٨) المناسك، م ٤٢٢

(٩) ص ١٨٤

السيد الشيبيري: تقدم كلامه دام ظله في الفرع الماضي فراجع وتقدم منه أيضاً قوله: يجب تقديم جميع أعمال مكة من الطواف والسعي وطواف النساء لمن خاف أمراً لا يتهياً له الانصراف إلى مكة ويجزيه ذلك أيضاً^(١).

* * *

الشيخ البهجة: يجوز لمن لا يتيسر له دخول مكة أن يقدم الطواف وصلاته على الوقوفين بل لا بأس بتقديمه طواف النساء أيضاً على المشهور الأظهر^(٢).

الشيخ التبريزي: يجوز للخائف على نفسه من دخول مكة أن يقدم الطواف وصلاته على الوقوفين بل لا بأس بتقديمه طواف النساء أيضاً فيمضي بعد أعمال منى حيث أراد^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن إلا ما علق دام ظله على جملة: (لكن الأحوط الاستنابة) بقوله: الظاهر أن المراد الجمع بين التقديم وبين الاستنابة؛ وإلا علق على جملة: (صح سعيه وطوافه) بقوله: ويترتب عليه حلية النساء وإن لم يتحقق السعي بعده^(٤).

الشيخ المكارم: تقدم جواز التقديم لطوائف من المعذورين فراجع.

الشيخ الوحيد: من جاز له تقديم طواف النساء على الوقوفين فلا تحمل له النساء حتى يأتي بمناسك منى من الرمي والذبح والحلق أو التقصير^(٥).
الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي^(٦).

ترك طواف النساء سهواً

في التحرير م ١١: لو ترك طواف النساء سهواً ورجع إلى بلده فإن تمكن من الرجوع بلا مشقة يجب، وإلا استناب فيحل له النساء بعد الإتيان.

السيد الخوئي: من ترك طواف النساء سواء كان متعمداً مع العلم بالحكم أو الجهل به أو كان نسياناً حرمت عليه النساء إلى أن يتداركه ومع تعذر المباشرة أو تعسرها جاز

(١) وأيضاً في مسألة ٨٤٦ و ٨٤٩

(٢) المناسك، ص ٢٠٣، م ٤١٣

(٣) المناسك، ص ١٦٤

(٥) المناسك، م ٤١٩

(٤) م ١٠، ص ١٣٢

(٦) المناسك، م ٤١٣

له الاستنابة فإذا طاف النائب حلت له النساء فإذا مات قبل تداركه فالأحوط أن يقضي من تركته^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور إلى قوله دام ظله: فإذا مات قبل تداركه فإن قضاؤه عنده وليه أو غيره فلا إشكال. وإلا فالأحوط أن يقضى من تركته من حصص كبار الورثة برضاهم^(٢).

السيد الغلپايگانی: فإذا ترك الصبي المميز طواف النساء أو ترك الولي الطواف بالصبي غير المميز بقي الطفل على حكم إحرامه فلا تحل له النساء حتى يطوف بنفسه أو يستنيب بعد بلوغه حيث يجوز له ذلك ويجوز أيضاً للولي أن يستنيب عنه قبل البلوغ^(٣).
السيد الخامنئي: لو ترك طواف النساء سهواً ورجع إلى بلده فإن تمكّن من الرجوع وجب وإلا استناب وكذا لو تركه عمداً ولا تحل له النساء وإلا بعد طوافه بنفسه أو بالاستنابة^(٤).

السيد الشيرازي: إنه ليس بركن فلا يضّر تركه ولو عمداً بالحج ولو تركه حتى انقضى شهر ذي الحجة قضاؤه بنفسه، وإن كان حرجياً عليه يجوز الاستنابة له^(٥).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

الشيخ التبريزي: من ترك طواف النساء سواء كان متعمداً مع العلم أو الجهل به أو كان نسياناً حرمت عليه النساء إلى أن يتداركه ومع تعذر المباشرة أو تعسرهما جاز الاستنابة...^(٧).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور إلا ما أضاف الأستاذ إلى كلمة: (سهواً) بقوله: وكذا عمداً^(٨).

الشيخ المكارم: إذا ترك طواف النساء سواء عمداً أو نسياناً أو جهلاً حرمت زوجته عليه إلى أن يعود ويأتي بهذا الطواف وإذا لم يمكن ذلك أو شق عليه استناب أحداً

(١) المناسك، م ٤٢٠ (٢) المناسك، م ٤٢٠ (٣) المناسك، ص ١٥٥ (٤) المناسك، ص ١٥٥

(٥) المناسك، م ٨٤٤ (٦) المناسك، م ٣٩٨، ص ١٦٦ (٧) المناسك، م ٤٢٠ (٨) م ١١، ص ١٣٢

ليطوف عنه وإذا مات قضى عنه وليه^(١).

الشيخ الوحيد: من ترك طواف النساء نسياناً حرمت عليه النساء إلى أن يتداركه بالمباشرة ومع عدم التمكن أو الحرج جاز له الاستنابة، والأقوى إلحاق الجاهل بالناسي^(٢).

الشيخ التوزي: المتن^(٣).

لو نسي الطواف وجامع النساء

في التحرير م ١٢: لو نسي وترك الطواف الواجب - من عمرة أو حج أو طواف النساء - ورجع وجامع النساء يجب عليه الهدى ينحره أو يذبحه في مكة والأحوط نحر الإبل ومع تمكنه يرجع بلا مشقة ويأتي بالطواف والأحوط إعادة السعي في غير نسيان طواف النساء، ولو لم يتمكن استناب.

السيد الخوئي: إذا نسي الطواف حتى رجع إلى بلده وواقع أهله لزمه بعث هدي إلى منى إن كان المنسي طواف الحج وإلى مكة إن كان المنسي طواف العمرة ويكفي في الهدى أن يكون شاة^(٤).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

السيد الشيرازي: أقول: الفرع الذي وقفت عليه في هذا الباب: شخص لاعب زوجته قبل طواف النساء أو مسها بشهوة هل تجب عليه الكفارة؟ ج: لا تجب لو كان جاهلاً أو ساهياً^(٦).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٧).

الشيخ التبريزي: إذا نسي الطواف حتى رجع إلى بلده وواقع أهله لزمه بعث هدي إلى منى إن كان المنسي طواف الحج وإلى مكة إن كان المنسي طواف العمرة ويكفي في

(٤) المناسك، ٣٢٢م، ص ١٤٢

(٣) المناسك، ٤١١م

(٢) المناسك، ٤١٧م

(١) المناسك، ص ١٠٢

(٧) المناسك، ٣٠٧م، ص ١٣١

(٥) المناسك، ٣٢٢م، ص ١٦٦ (١) المناسك، ص ٢٩١

الهدى أن يكون شاة^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما بدّل الأستاذ دام ظله كلمة الأحوط إلى أولى^(٢).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

ترك الطواف الواجب جهلاً

في التحرير م ١٣: لو ترك طواف العمرة أو الزيارة جهلاً بالحكم ورجع، يجب عليه بدنة وإعادة الحج.

السيد الخوئي: إذا ترك الطواف في عمرة التمتع عمداً مع العلم بالحكم أو مع الجهل به ولم يتمكن من التدارك قبل الوقوف بعرفات بطلت عمرته وعليه إعادة الحج من قابل وقد مرّ أن الأظهر بطلان إحرامه أيضاً... وإذا ترك الطواف في الحج متعمداً ولم يمكنه التدارك بطل حجّه ولزمته الإعادة من قابل وإذا كان ذلك من جهة الجهل بالحكم لزمته كفارة بدنة أيضاً^(٤).

السيد السيستاني: قريب مما ذكرنا من السيد الخوئي^(٥) مع التقديم والتأخير في العبارة وتغيير يسير فراجع^(٥).

السيد الغلپايگاني: ولو تركه متعمداً (طواف العمرة) بحيث لم يتمكن من الإتيان به قبل موقف عرفة بطلت عمرته وانقلب حجّه إلى الإفراد ويقضي حجّه في العام القابل بنفسه على الأقوى ويلحق الجاهل في ترك الطواف بالمتعمد^(٦).

السيد الخامنئي: الطواف ركن تبطل العمرة بتركه عمداً إلى وقت فواته ولا فرق في ذلك بين العالم بالحكم والجاهل به...^(٧).

وقال دام ظله: إذا ترك الطواف نسياناً وذكره بعد فوات وقته وجب عليه قضاؤه وقضاء صلاته في أي وقت أمكنه وأما إذا ذكره بعد العود إلى وطنه فإن أمكنه الرجوع

(٤) المناسك، م ٣٢٦.

(٣) المناسك، م ٣٢٠.

(٢) م ١٢، ص ١٣٢.

(١) المناسك، م ٣٢٣.

(٧) المناسك، ص ١١١.

(٦) المناسك، ص ١٠٥، مع التلخيص.

(٥) المناسك، م ٣٢٦.

من دون حرج وجب وإلا استتاب...^(١).

السيد الشيرازي: الطواف من أركان العمرة والحج فيبطلان بتركه عمداً إلى وقت لا يمكن تداركه، سواء كان عالماً بأصل الحكم أم جاهلاً وأما الجاهل بتفاصيله وشروطه فلا يجري في حقه هذا الحكم^(٢).

حكم من ترك طواف الحج أو بعضه سهواً أو جهلاً منه بالحكم والتفت أو تذكر أثناء السعي أو بعده حكم من ترك طواف عمره التمتع أو نقصه^(٣).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: بطلت عمرته وصار حجّه حجّ إفراد ظاهراً و عليه إعادة الحج من قابل على الأقوى، ووجوب ذبح جذور مطلقاً حتى في حال العلم والعمد موافق للإحتياط...^(٤).

وإذا ترك الطواف في الحج متعمداً ولم يمكنه التدارك بطل حجّه ولزمته الإعادة من قابل وإذا كان ذلك من جهة الجهل بالحكم لزمته كفارة بدنة^(٥).

الشيخ التبريزي: إذا ترك الطواف في عمرة التمتع عمداً مع العلم بالحكم أو مع الجهل به ولم يتمكن من التدارك قبل الوقوف بعرفات بطلت عمرته وعليه إعادة الحج من قابل...^(٦) وقد تقدم في كلام الخوئي.

الشيخ الفاضل: المتن المذكور إلا ما أضاف الأستاذ دام ظله بقوله: وإن لم تتحقق الموافقة للرواية بل وإن يتحقق الرجوع إلى الأهل^(٧).

الشيخ المكارم: لمن ترك طواف عمرة التمتع عدّة صور: ... من ترك الطواف عن جهل انقلب حجّه إلى حج الإفراد والأحوط وجوباً أن يأتي بعمرة مفردة بعد ذلك ثم يعيد حج التمتع في السنة المقبلة، والأحوط استحباباً ذبح بعير كفارة^(٨).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من الخوئي إلى قوله دام ظله: فإن لم يتمكن من تداركه وإتمام عمرته قبل إدراك الركن من الوقوف بعرفات بطلت عمرته...^(٩).

(٣) المناسك، ص ٢٨٦، ٣٦٤م و ٣٦٥

(٢) المناسك، ٣٦٢م

(١) المناسك، ص ١١٢

(٦) المناسك، ص ١٥٩، ٣٢١م (٧) ١٣م، ص ١٣٢

(٥) المناسك، ٣٠٥م

(٤) المناسك، ص ١٣٠

(٩) المناسك، ٣١٨م

(٨) المناسك، ص ١٠٠

يعيد حج التمتع في السنة المقبلة، والأحوط استحباباً ذبح بعير كفارة^(١).
الشيخ الوحيد: المتن المذكور من الخوئي إلى قوله دام ظله: فإن لم يتمكن من تداركه وإتمام عمرته قبل إدراك الركن من الوقوف بعرفات بطلت عمرته...^(٢).



مركز تحقيقات كليات علوم الدين الإسلامي

المبيت بمنى

في التحرير م ١: إذا قضى مناسكه بمكة يجب عليه العود إلى منى للمبيت بها ليلتي الحادية عشرة والثانية عشرة، والواجب من الغروب إلى نصف الليل. السيد الخوئي: الواجب الثاني عشر من واجبات الحج، المبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ويعتبر فيه قصد القرية... لا يجب عليه المبيت في مجموع الليل فيجوز المكث في منى من أول الليل إلى ما بعد منتصفه أو المكث فيها قبل منتصف الليل إلى الفجر...^(١).

السيد السيستاني: قريب مما ذكر في كلام السيد الخوئي رحمته الله إلى قوله دام ظله: لا يعتبر المبيت بمنى البقاء فيها تمام الليل إلا في المورد المتقدم «من لم يخرج من منى يوم الثاني عشر حتى دخل عليه الليل فإنه وجب عليه المبيت ليلة الثالث عشر إلى طلوع الفجر» فإذا مكث فيها من أول الليل إلى منتصفه جاز له الخروج بعده، وإذا خرج منها أول الليل أو قبله لزمه الرجوع إليها قبل طلوع الفجر بل قبل انتصاف الليل على الأحوط^(٢). السيد الغلپايگاني: والمقدار الواجب في المبيت، هو إلى ما بعد منتصف الليل فإذا أراد الخروج من منى بعد منتصف الليل فلا مانع منه^(٣).

(٢) المناسك، م ٤٢٧، مع التلخيص.

(١) المناسك، ص ١٨٥، م ٤٢٧.

(٣) المناسك، ص ١٥٦.

السيد الخامنئي: وإن كان لا يبعد كفاية المبيت في النصف الثاني من الليل حال الاختيار أيضاً^(١)، اقتصرنا على الشق الثاني.

السيد الشبيري: أما الليلة الحادية عشرة فيتخير الحاج بين المبيت في النصف الأول من الليل وبين الإصباح في منى وأما بالنسبة إلى الثانية عشرة والثالثة عشرة فالأحوط وجوباً أن يبيت في منى من غروب الشمس إلى طلوعها ولا يخرج منه في هذه الفترة حتى للإتيان بأعمال مكة الواجبة^(٢)... ولا يجب المبيت ليلة الحادية عشرة على عدة أشخاص: من توجه إلى مكة لأداء أعمالها - من لا يقدر على المبيت أو يكون حرجاً عليه - من يقضي ليله بتمامه في غير منى بحكم وظيفته ولو كان الأمر مستحباً كالطبيب أو المسؤول عن إعداد وسائل الحجاج...^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤) وقال دام ظله: ولا يجب عليه المبيت في مجموع الليل فيجوز له المكث في منى من أول الليل إلى ما بعد منتصفه، والأولى لمن بات النصف الأول في منى...^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦) فيجوز له المكث في منى من أول الليل إلى ما بعد منتصفه أو المكث فيها قبل منتصف الليل إلى الفجر^(٧).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلا ما علق الأستاذ دام ظله على جملة: (يجب العود إلى منى) بقوله: الواجب هو المبيت بمنى سواء قضى مناسكه بمكة أم لم يذهب إليها لقضائها بأن أخرها عن الليلتين... وإلا ما أضاف إلى الجملة الأخيرة أعني من الغروب إلى نصف الليل بقوله: ولا يبعد الاكتفاء بالنصف الثاني^(٨).

الشيخ المكارم: يجب على الحاج أن يبيت الليلة الحادية عشرة والثانية عشرة في منى (وفي بعض الموارد الليلة الثالثة عشرة أيضاً)^(٩) وقال دام ظله: يكفي أن يبيت نصفاً من الليلة في منى سواء كان النصف الأول أو الثاني^(١٠).

(١) المناسك، ٣٠١م (٢) المناسك، ٨٧٣م (٣) المناسك، ص ٣٠٠ مع التلخيص.

(٤) المناسك، ٤٠٥م، ص ١٦٩ (٥) المناسك، ص ٢٠٨ (٦) المناسك، ص ٢٠٩ (٧) ١٣٣م، ص ١٣٣

(٨) المناسك، ص ١٦٢ (٩) المناسك، ص ١٦٣

الشيخ الوحيد: العاشر من واجبات الحج: المبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ويعتبر فيه قصد المبيت متقرباً إلى الله تعالى^(١) ولا يجب عليه المبيت في مجموع الليل فيجوز له المكث في منى في النصف الأول من الليل، أو المكث فيها في النصف الأخير^(٢).

الشيخ النوري: ولا يجب عليه المبيت في مجموع الليل...^(٣) يكفي أحد النصفين.

وجوب المبيت ليلة الثالثة عشرة

في التحرير م ٢: يجب المبيت ليلة الثالثة عشرة إلى نصفها على طوائف: منهم من لم يتق الصيد في إحرامه للحج أو العمرة والأحوط لمن أخذ الصيد ولم يقتله المبيت... ومنهم من لم يتق النساء في إحرامه للحج أو العمرة وطاماً دبراً أو قبلاً أهلاً له أو أجنبية... ومنهم من لم يفيض من منى يوم الثاني عشر وأدرك غروب الثالث عشر.

السيد الخوئي: ومن لم يجتنب الصيد في إحرامه فعليه المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً وكذلك من أتى النساء على الأحوط^(٤).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٥).

السيد الغلپايگاني: يجب المبيت أيضاً ليلة الثالث عشر إذا غربت عليك الشمس ولم تخرج من منى، أو لم تتق النساء والصيد^(٦).

السيد الشبيري: يجب المبيت الليلة الثالثة عشرة على طوائف: ١ - من أدرك غروب الشمس من اليوم الثاني عشر في منى ٢ - من لم يجتنب الصيد حال إحرام العمرة أو الحج ٣ - لم من يجتنب مقاربة النساء حال إحرام العمرة أو الحج^(٧).

الشيخ البهجة: ومن لم يجتنب الصيد في إحرامه فعليه المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً وكذا من أتى النساء حال الإحرام^(٨).

(١) المتأسك، ص ١٧٨ (٢) المتأسك، ص ١٧٩ (٣) المتأسك، ص ١٩٤ (٤) المتأسك، ص ١٨٥

(٥) المتأسك، ص ٢١٣ (٦) المتأسك، ص ١٥٦ (٧) المتأسك، م ٨٨٩، ص ٣٠٦ (٨) المتأسك، ص ١٦٨

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من الشيخ البهجة وقد تقدم في كلام السيد الخوئي رحمته أيضاً^(١).

الشيخ الصافي: من لم يتق النساء والصيد أو غربت عليه الشمس اليوم الثاني عشر وهو في منى، يجب عليه حينئذٍ المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً ورمي الجمرات الثلاث في اليوم الثالث عشر، والأولى بل الأحوط للصورة أن يبيت ليلة الثالث عشر. الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه^(٢).

الشيخ الفاضل، في كتاب مناسكه الأخير: يجب على الحاج المبيت في منى الليلة الحادية عشرة والثانية عشرة أي البقاء فيها من الغروب إلى نصف الليل، ولا يسعد الاكتفاء بالنصف الآخر من الليل^(٣).

الشيخ المكارم: وفي بعض الموارد الليلة الثالثة عشرة أيضاً^(٤).

الشيخ الوحيد: ومن أصاب الصيد في إحرامه فعليه المبيت ليلة الثالث عشر أيضاً وكذلك من أتى النساء على الأحوط^(٥). الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي إلا في تبديل الاحتياط بالظاهر فقال دام ظله: على الأظهر^(٦).

لا يجب المبيت على أشخاص

في التحرير م ٣: لا يجب المبيت في منى الليالي المذكورة على أشخاص: الأول: المرضى والمرضى لهم بل كل من له عذر يشق معه البيوتة. الثاني: من خاف على ماله المعتقد به من الضياع أو السرقة في مكة. الثالث: الرعاة إذا احتاجوا إلى رعي مواشيهم بالليل. الرابع: أهل سقاية الحاج بمكة. الخامس: من اشتغل في مكة بالعبادة إلى الفجر ولم يشتغل بغيرها إلا الضروريات لأكل والشرب... وتجديد الوضوء وغيرها... السيد الخوئي: يستثنى لمن يجب عليه المبيت بمنى عدة طوائف: ١ - المعذور،

(١) المناسك، ص ٢٠٨ (٢) المتن، م ٢، ص ١٢٣ (٣) المناسك، ص ٢٥٣ (٤) المناسك، م ٣٣٠

(٥) المناسك، ص ١٧٨ (٦) المناسك، ص ١٨٢

كالمريض والممرّض ومن خاف على نفسه أو ماله من المبيت بمنى ٢ - من اشتغل بالعبادة في مكة تمام الليلة ما عدا الحوائج الضرورية كالأكل والشرب ونحوهما
 ٣ - من طاف بالبيت وبقي في عبادته ثم خرج من مكة وتجاوز عقبة المدينين فيجوز له أن يبيت في الطريق دون أن يصل إلى منى ويجوز لهؤلاء التأخير في الرجوع إلى منى إلى إدراك الرمي في النهار^(١).

السيد السيستاني: يستثنى ممن يجب عليه المبيت بمنى عدة طوائف:

١ - من يشق عليه المبيت بها أو يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله إذا بات فيها
 ٢ - من خرج من منى أول الليل أو قبله وشغله عن العود إليها قبل انتصاف الليل إلى طلوع الفجر الاشتغال بالعبادة في مكة في تمام هذه الفترة إلا فيما يستغرقه الإتيان بحوائجه الضرورية ٣ - من خرج من مكة للعود إلى منى وجاوز عقبة المدينين فإنه يجوز له أن ينام في الطريق قبل أن يصل إلى منى ٤ - أهل سقاية الحاج بمكة^(٢).

السيد الكلبيگاني: لقد علمت أيها الحاج أن المبيت في منى واجب في ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ولا يجوز لك البقاء في مكة إلا في مورددين: ١ - إن بقيت بمكة مشغولاً بالعبادة إلى الفجر ٢ - أن يكون لك عذر مثل الراعي والساقى ومن كان له مريض أو يخاف عليه أو له مال يخاف ضياعه أو نحو ذلك^(٣).

السيد الخامنئي: لا يجب على طوائف: ١ - المرضى ومن يعتني بهم بل كل من كان له عذر ٢ - من خاف على ماله ٣ - من بقي في مكة مشغولاً بالعبادة^(٤).
 السيد الشيرازي: تقدم كلامه دام ظله في عدم وجوب المبيت الليلة الحادية عشرة على أشخاص فراجع.

الشيخ البهجة: ويستثنى ممن يجب عليه المبيت عدة طوائف: المعذور كالمريض والممرّض - من اشتغل بالعبادة في مكة - من طاف بالبيت وبقي في عبادته ثم خرج من

(٣) المناسك، ص ١٥٧، ١٥٦ مع التلخيص.

(٢) المناسك، ص ٤٢٨.

(١) المناسك، ص ٤٢٨.

(٤) المناسك، ص ١٥٧.

مكة وتجاوز عقبة المدنيين على الأظهر^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٢).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير بتمامه^(٣).

الشيخ المكارم: تعنى عدة طوائف من المبيت في منى: ١ - الشيخ والشيخة والمريض وممرضة الذين يكون المبيت في منى شاقاً عليهم ٢ - المسؤولون عن الحملات وقوافل الحجاج وخدمتها إذا اضطر إلى المجيء إلى مكة لحل مشاكل الحجاج ٣ - من يخشى بسبب الزحام عند عودة الناس إلى مكة الخطر أو الضرر ٤ - من يشتغل طول الليل في مكة بأعمال الطواف أو عبادة أخرى ٥ - من يأتي إلى مكة للإتيان بمناسك مكة ويعود إلى منى قبل طلوع الفجر^(٤).

الشيخ الوحيد: يستثنى ممن يجب عليه المبيت بمنى عدة طوائف: ١ - المعذور كالمريض والممرض ومن يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله من المبيت بمنى، وهكذا كل مورد يكون المبيت ضررياً أو حرجياً. ٢ - من اشتغل بالعبادة في مكة تمام ليلته أو تمام الباقي من ليلته إذا خرج من منى أول الليل ٣ - من طاف بالبيت وبقي في عبادته ثم خرج من مكة وتجاوز عقبة المدنيين فيجوز له أن يبيت في الطريق دون أن يصل إلى منى^(٥).

الشيخ النوري: نظره دام ظله قريب مما ذكرنا من السيد الخوئي^(٦).

العبادة في مكة

في التحرير م ٣: ... لا يجوز ترك المبيت بمنى لمن اشتغل بالعبادة في غير مكة حتى يبين طريقها إلى منى على الأحوط.

السيد الخوئي: من اشتغل بالعبادة في مكة تمام ليلته ... فيشتغل نفسه في تلك الفترة بنافلة أو قراءة قرآن أو تسبيح، والاشتغال بالعبادة تعم أي نوع من العبادة^(٧).

السيد الكلبي يگاني: فإن كان بمكة مشغلاً بالعبادة حتى أصبح فلا فدية عليه، أمّا إذا

(١) المناسك، ص ١٦٩ (٢) المناسك، م ٤٢٨، وقد تقدّم في كلام الشيخ للبهجة. (٣) م ٣، ص ١٣٣ (٤) المناسك، ص ١٦٤ (٥) المناسك، م ٤٢٥، ص ١٨٠ (٦) المناسك، ص ١٩٥ (٧) الصراط الثاني، ص ٢٤٩

بات بمكة غير مشغول بالعبادة أو بات بغير مكة مشغلاً بالعبادة كان عليه كفارة عن كل ليلة شاة وكذلك الناسي والجاهل والمعدور على الأحوط^(١).

السيد الخامشي: من كان مشغلاً في مكة بالعبادة إلى الفجر ولم يشتغل بغيرها إلا لضرورة^(٢) كالأكل والشرب بقدر الحاجة أو تجديد الوضوء.

السيد الشبيري: لا يجوز ترك المبيت من أجل الإتيان بالأعمال العبادية الأخرى في مكة غير أعمال مكة الواجبة من قبيل الطواف المستحب والصلاة وتلاوة القرآن^(٣).

السيد السيستاني: الاشتغال بالعبادة في مكة في النصف الأول من الليل لا يوجب سقوط وجوب المبيت بمنى في النصف الثاني وإنما يوجب الاشتغال بالعبادة من قليل منتصف الليل إلى الفجر وتكفي الأعمال المذكورة في السؤال (النظر إلى الكعبة وقراءة القرآن وإطافة الحجاج والاجابة على الأسئلة الدينية) مع الإتيان بها بقصد القرية لصدق كونه في طاعة الله^(٤).



الشيخ البهجة: والمراد بالعبادة الطواف والسعي على الأحوط^(٥) وقال لي دام ظله شفاهاً: لا يبعد كفاية الدعاء وتلاوة القرآن والصلوة مع صدق العبادة وكذلك بيان المسائل الشرعية.

الشيخ التبريزي: نعم وتعم وتشمل أي نوع من العبادة ولا تشمل النظر إلى الكعبة^(٦).

الشيخ الفاضل: تقدم كلامه في الفرع الماضي فراجع، منظور مطلق عبادت است نماز و تلاوة قرآن و ذكر و دعا و نظر بكعبه و إسعاف حاجات مؤمنين و ارشاد و موعظه^(٧).
الشيخ المكارم: من يشتغل طول الليل في مكة بأعمال الطواف أو عبادة أخرى^(٨).
الشيخ الوحيد: من اشتغل بالعبادة في مكة تمام الليلة^(٩).

(١) المناسك، ص ١٥٨ (٢) المناسك، ص ١٥٨ (٣) المناسك، ص ٨٧٧

(٤) الملحق الثاني، ص ١٨٩ وفي الملحق الثالث، ص ٢٠٥ (٥) المناسك، ص ١٦٩ (٦) الصراط، ج ٤، ص ٢٤٩

(٧) ص ٢٤٥ (٨) المناسك، ص ١٦٤ (٩) المناسك، ص ١٨٠

الشيخ النوري: من اشتغل بالعبادة في مكة تمام الليلة أو تمام الباقي من ليلته ما عدا الحوائج الضرورية^(١).

إذا لم يدرك المبيت أول الليل

في التحرير م ٢: من لم يكن في منى أول الليل بلا عذر يجب عليه الرجوع قبل نصفه وبات إلى الفجر على الأحوط.

السيد الخوئي: يجوز له المكث في منى من أول الليل إلى بعد منتصفه أو المكث قبل منتصف الليل إلى الفجر^(٢).

السيد السيستاني: يتخير الحاج بين أن يمكث فيها من أول الليل إلى منتصفه أو من قبيل منتصفه إلى طلوع الفجر^(٣).

السيد الغلپايگانی: تقدم كلامه عليه السلام وقال: وكذا إذا شغله نسكه (أي واجباته وأعماله) بمكة عن إدراك أول الليل ووصل منى في منتصفه أو بعده فلا فدية عليه^(٤).

السيد الخامنئي: لا يبعد كفاية المبيت في النصف الثاني من الليل حال الاختيار أيضاً^(٥) وقد تقدم.

السيد الشيرازي: تقدم كلامه دام ظله وأنه مخير بين النصف الأول من الليل والإصباح في منى أي التواجد فيه حين طلوع الفجر هذا بالنسبة إلى الليلة الحادية عشرة) وأما بالنسبة إلى الليلة الثانية عشرة والثالثة عشرة على من يجب فيها المبيت فالأحوط وجوباً أن يبيت الحاج في منى من غروب الشمس إلى طلوعها ولا يخرج منه في هذه الفترة حتى لا يتيان أعمال مكة الواجبة^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله فراجع وقوله دام ظله: والأولى لمن بات النصف الأول ثم خرج منها أن لا يدخل مكة^(٧).

(١) المناسك، ص ١٩٣ (٢) المناسك، م ٤٢٧ (٣) الملحق الأول، ص ١٥٥ (٤) المناسك، ص ١٥٨

(٥) المناسك، ص ١٥٨ (٦) المناسك، ص ٢٩٩ (٧) المناسك، ص ١٦٩

الشيخ التبريزي: تقدّم في كلام الشيخ أنّه مخيّر في المبيت بين أحد النصفين فراجع.
 الشيخ الفاضل: من لم يكن في منى أوّل الليل بلا عذر بل ومع العذر لما مرّ من كون
 الحكم بنحو الواجب التخييري يجب عليه الرجوع قبل نصفه ويات إلى الفجر على
 الأقوى^(١) وقد سبق منه دام ظله: لا يبعد الإكتفاء بالنصف الآخر من الليل.
 الشيخ المكارم: تقدّم كلامه دام ظله وأنّه يكفي أحد النصفين فراجع.
 الشيخ الوحيد: تقدّم كلامه دام ظله، أنّه يجوز الاكتفاء بأحد النصفين فراجع.

البيتوتة من العبادات

في التحرير م ٥: البيتوتة من العبادات تجب فيها النية بشرائطها.

السيد الخوئي: ويعتبر فيه قصد القرية والخلوص.
 السيد السيستاني: المتن المذكور^(٢).

السيد الغلپايگاني: تجب النية في المبيت بمنى على نحو ما تقدم في سائر الواجبات
 والمناسك وأن تكون النية بعد دخول وقت العشاء إذا لم ينو من أوّل المغرب ويكفي في
 النية الداعي ولا يجب الاخطار بالبال ولا التلفظ بها^(٣).

السيد الخامنئي: المبيت في منى عبادة تجب فيه النية بشرائطها المتقدمة^(٤).

السيد الشبيري: ويستثنى من وجوب الكفارة مردان ... ٢ - من بات في منى دون
 نية القرية المطلوبة^(٥).

الشيخ البهجة: ويعتبر فيه قصد القرية^(٦).

الشيخ التبريزي: ويعتبر فيه قصد القرية^(٧).

الشيخ الصافي: تجب النية في المبيت بمنى ليلة الحادي عشر أو الثاني عشر أو الثالث

(٤) المناسك، ص ١٥٨

(٣) المناسك، ص ١٥٧

(٢) المناسك، ص ٢١٣

(١) م ٤، المتن والتعليق

(٧) المناسك، ص ٢٠٨

(٦) المناسك، ص ١٦٨

(٥) المناسك، ص ٣٠٣

عشر، وأن تكون النية بعد دخول وقت العشاء إذا لم ينو من أول المغرب^(١) وإذا أُخْل بالنية كان آثماً ولكن لا فدية عليه.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: المبيت في منى مثل سائر أعمال الحج يحتاج إلى النية وقصد القربة...^(٣).

الشيخ الوحيد: ويعتبر فيه قصد المبيت بمقرباً إلى الله تعالى^(٤).

لزوم الكفارة على من ترك المبيت

في التحرير م ٤: من ترك المبيت الواجب بمنى يجب عليه لكل ليلة شاة متعمداً كان أو جاهلاً أو ناسياً بل تجب الكفارة على الأشخاص المعدودين في المسألة الثالثة إلا الخامس منهم والحكم في الثالث والرابع مبني على الاحتياط.

السيد الخوئي: من ترك المبيت بمنى فعليه كفارة شاة عن كل ليلة، والأحوط التكفير فيما إذا ترك نسياناً أو جهلاً منه بالحكم أيضاً، والأحوط التكفير للمعذور من المبيت، ولا كفارة على الطائفة الثانية: (من اشتغل بالعبادة في مكة) والثالثة: (من رجع وتجاوز عقبة المدينين)^(٥).

السيد السيستاني: المتن إلى قوله دام ظله: ولا دم على الطائفة الثانية: (من اشتغل بالعبادة في مكة) والثالثة: (جاوز عقبة المدينين) والرابعة: (سقاية الحجاج) والأحوط ثبوت الدم على الطائفة الأولى، وكذا من ترك المبيت نسياناً أو جهلاً منه بالحكم^(٦).

السيد الكلبايكاني: فن بات بغير منى فإن كان بمكة غير مشغول بالعبادة أو بغير مكة ولو مشغولاً بالعبادة كان عليه حينئذٍ عن كل ليلة شاة وكذلك الناسي والجاهل والمعذور على الأحوط^(٧).

السيد الخامني: من ترك المبيت الواجب يجب عليه التكفير عن كل ليلة بشاة ولا فرق في ذلك بين المعذور وغيره ولا بين الجاهل والناسي وغيرهما على الأحوط^(٨).

(١) المناسك، ص ١٧٢ (٢) م ٥، ص ١٣٤ (٣) المناسك، ص ١٦٣ (٤) المناسك، ص ١٧٨

(٥) المناسك، ص ١٨٧ (٦) المناسك، م ٤٢٩ (٧) المناسك، ص ١٥٨ (٨) المناسك، ص ١٥٩

السيد الشيرازي: من ترك المبيت والإصباح بمنى يجب عليه التكفير بشاة من دون فرق بين أن يكون عالماً أو جاهلاً ملتفتاً أو غافلاً قادراً أو عاجزاً بل حتى ولو كان كل من المبيت والإصباح حرجياً عليه على الأحوط وجوباً^(١).

* * *

الشيخ البهجة: من ترك المبيت بمنى فعليه كفارة شاة عن كل ليلة إلى قوله دام ظله: ولا كفارة على من ترك البيتوتة في منى لاشتغاله بالعبادة في مكة...^(٢).

الشيخ التبريزي: من ترك المبيت بمنى فعليه كفارة شاة عن كل ليلة...^(٣).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما علق الأستاذ دام ظله على جملة: (جاهلاً أو ناسياً) بقوله: في الجاهل والناسي يكون ثبوت الكفارة مسبباً على الاحتياط^(٤).

الشيخ المكارم: وإذا بات في هاتين الليلتين في غير منى وجب عليه ذبح شاة كفارة والأحوط وجوباً أن يذبح عن كل ليلة شاة واحدة^(٥) وقال دام ظله: إذا اضطر أن لا يبيت في منى لم يكن عاصياً ولا تجب عليه كفارة وصح حجه^(٦).

الشيخ الوحيد: من ترك المبيت بمنى فعليه كفارة شاة عن كل ليلة، والأقوى عدم وجوب التكفير فيما إذا تركه نسياناً أو جهلاً منه بالحكم إذا كان عن قصور وإن كان التكفير أحوط^(٧). والأحوط التكفير للمعذور من المبيت ولا كفارة على الطائفة الثانية والثالثة ممن تقدم^(٨).

يكفي في الكفارة مطلق الشاة

في التحرير م ٧: لا يعتبر في الشاة في الكفارة المذكورة شرائط الهدى وليس لذبحه محل خاص فيجوز بعد الرجوع إلى محله.

(١) المناسك، م ٨٧٩ (٢) المناسك، ص ١٧٠ (٣) المناسك، ص ٢١٠، م ٤٢٩

(٤) م ٦٠، ص ١٣٤ (٥) المناسك، م ٣٣٠ (٦) المناسك، م ٣٣٤ (٧) المناسك، ص ١٨٠

(٨) المناسك، ص ١٨١

السيد الخوئي: ما ذكرناه من الشرائط في الهدى لا تعتبر فيما يذبح كفارة وإن كان الأحوط اعتبارها فيه^(١).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور بتمامه من السيد الخوئي^(٢).

السيد الشيرازي: يجب أن تكون الشاة التي تذبح بعنوان الكفارة واجدة لجميع الشروط في الهدى في حج التمتع^(٣).

الشيخ البهجة: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤).

الشيخ التبريزي: نفس المتن من السيد الخوئي^(٥) ونفس الرقم^(٥).

الشيخ الفاضل: نفس المتن من التحرير^(٦).

الشيخ المكارم: وجب عليه ذبح شاة كفارة^(٧).

الشيخ الوحيد: ما ذكرناه من الشرائط في الهدى لا تعتبر فيما يذبح كفارة^(٨).

لزوم الكفارة على ترك المبيت

في التحرير م ٨: من لم يكن تمام الليل في خارج منى فإن كان مقداراً من أول الليل إلى نصفه في منى لا إشكال في عدم الكفارة عليه وإن خرج قبل نصفه أو كان مقداراً من أول الليل خارجاً فالأحوط لزوم الكفارة عليه.

السيد الخوئي: تقدم نظر السيد الخوئي^(٩) وأنه يكفي في المبيت أحد النصفين.

السيد السيستاني: تقدم كلامه دام ظله على نحو ما تقدم من السيد الخوئي^(١٠).

السيد گلپايگانی: تقدم أنه إذا شغله نسكه عن أول الليل فلا فدية عليه.

السيد الخامنئي: تقدم كلامه دام ظله أنه لا يبعد كفاية النصف الثاني فراجع.

السيد الشيرازي: تقدم كلامه دام ظله وأنه مخير بين المبيت في النصف الأول من الليل

والإصباح قبل الفجر في الليلة الحادية عشرة ولزم المبيت من أول الليل إلى طلوع الفجر

(٤) المناسك، م ٣٧٧

(٢) المناسك، م ٣٩٨، ص ٢٠٢ (٣) المناسك، م ٨٨٤

(١) المناسك، م ٣٩٨

(٨) المناسك، م ٣٩٥

(٧) المناسك، ص ١٦٣

(٦) م ٧، ص ١٣٤

(٥) المناسك، م ٣٩٨

في الليلة الثانية عشرة والثالثة عشرة بل إلى طلوع الشمس^(١).

الشيخ البهجة: تقدّم كلامه دام ظله وقد استظهرنا من كلامه كفاية النصف الثاني فتأمل في عبارة المناسك.

الشيخ التبريزي: تقدّم أنّه مخير في المبيت بين أحد النصفين فراجع.
الشيخ الفاضل: من لم يكن تمام الليل في خارج منى فإن كان من أول الليل إلى نصفه في منى لا إشكال في عدم الكفارة عليه وإن خرج قبل نصفه ولم يرجع إليها لإدراك النصف الثاني وكذا فيما بعده...^(٢).

الشيخ المكارم: تقدم كفاية أحد النصفين فراجع.
الشيخ الوحيد: تقدم منه دام ظله جواز الاكتفاء في المبيت بالنصف الثاني من الليل فراجع.

الشيخ النوري: يجوز له المكث في منى من أول الليل إلى ما بعد منتصفه أو المكث فيها قبل منتصف الليل إلى الفجر^(٣).

مركز تحقيقات كويتية

النفر بعد الزوال

في التحرير م ٩: من جاز له النفر يوم الثاني عشر يجب أن ينفر بعد الزوال ولا يجوز قبله، ومن نفر يوم الثالث عشر جاز له ذلك في أي وقت منه شاء.
السيد السيستاني: إن منعهم الزحام من النفر بعد زوال اليوم الثاني عشر فإن أمكنهم المبيت في منى في تلك الليلة من غير حرج ومشقة تعين وإلا جاز لهم الخروج منها قبل الزوال^(٤).

السيد الغلپايگاني: فيجوز له النفر من منى ولكن بعد زوال الشمس من يوم الثاني عشر...^(٥).

(٣) المناسك، ص ١٩٣

(١) المناسك، ص ٣٠٦ (٢) ٨م، التعليقة مع المقدار المذكور.

(٥) المناسك، ص ١٥٦

(٤) للملحق الأول، ص ١٥٦. أخذنا موضع الحاجة.

السيد الخامشي: من جاز له النفر يوم الثاني عشر يجب أن ينفر بعد الزوال ولا يجوز له النفر قبله^(١).

السيد الشبيري: يحرم الإفاضة من منى قبل الزوال، يوم الثاني عشر مختاراً بل يؤجل الإفاضة إلى بعد الزوال من اليوم الثاني عشر ومن وجب عليه المبيت الليلة الثالثة عشرة وبات فيه لا يفيض إلا بعد طلوع الشمس ورمي الجمار^(٢).

الشيخ البهجة: وتجوز لغيرهما (من أقي النساء ومن لم يتجنب الصيد) الإفاضة من منى بعد ظهر اليوم الثاني عشر^(٣).

الشيخ التبريزي: وتجوز لغيرهما الإفاضة من منى بعد ظهر اليوم الثاني عشر^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: يجب أن يكون مغادرة منى والعود إلى مكة في اليوم الثاني عشر بعد أذان الظهر^(٦).

الشيخ الوحيد: ويجوز لغيرهما (من أصاب الصيد ومن أصاب النساء) النفر من منى بعد زوال الشمس من اليوم الثاني عشر^(٧).

(٤) المناسك، ص ٢٠٩

(٣) المناسك، ص ١٦٨

(٢) المناسك، ص ٩٢٧

(١) المناسك، ص ١٥٩

(٧) المناسك، ص ١٧٩

(٦) المناسك، ص ٣٣٨

(٥) ٩٣٥، ص ٩٣٥

رمي الجمار الثلاث

في التحرير م ١ : يجب رمي الجمار الثلاث - أي الجمرة الأولى والوسطى والعقبة - في
نهار الليالي التي يجب عليه المبيت فيها حتى الثالث عشر لمن يجب عليه مبيت ليلة ، ولو
تركه صبح حجه ولو كان عن عمد وإن أثم معه .

السيد الكلبي گاني : يجب في اليوم الحادي عشر والثاني عشر بل واليوم الثالث عشر
إن كان قد بات الحاج في منى ليلته رمي الجمرات الثلاث^(١) .

السيد الخامشي : وهو الواجب الثالث عشر من واجبات الحج ، يجب رمي الجمار
الثلاث أي الجمرة الأولى والوسطى والعقبة في نهار الليالي التي يجب المبيت فيها^(٢) .
السيد الشبيري : يجب على الحاج رمي الجمرات الثلاث في اليوم الحادي عشر
والثاني عشر يجب على من بات الليلة الثالثة عشرة في منى أن يرمي الجمرات الثلاث في
يومها^(٣) .

السيد الخوئي : الثالث عشر من واجبات الحج : رمي الجمرات الثلاث ، اليوم
الحادي عشر والثاني عشر وإذا بات الثالث عشر في منى وجب الرمي في اليوم الثالث
عشر أيضاً على الأحوط .

السيد السيستاني : نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤) .

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي ^(١).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور ^(٢).

الشيخ الصافي: يجب في اليوم الحادي عشر والثاني عشر بل الثالث عشر إن كان قد بات الحاج في منى ليلته، رمى الجمرات الثلاث وهي: ١ - الأولى ٢ - الوسطى ٣ - جمرة العقبة.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير ^(٣).

الشيخ المكارم: من واجبات الحج رمي كل الجمار الثلاثة في اليوم الحادي عشر والثاني عشر على النحو والترتيب الذي مرّ في المسائل السابقة ^(٤).

الشيخ الوحيد: الحادي عشر من واجبات الحج رمي الجمرات الثلاث وهي: الأولى والوسطى والعقبة ... يجب الرمي في اليوم الحادي عشر والثاني عشر وإذا بات ليلة الثالث عشر في منى وجب الرمي في اليوم الثالث عشر أيضاً على الأحوط ^(٥).
الشيخ النوري: متن السيد الخوئي في المقدار المذكور ^(٦).

وجوب الرمي بسبع حصيات

في التحرير م ٢: يجب في كل يوم رمي كل جمرة بسبع حصية ويعتبر فيها وفي الرمي ما يعتبر في رمي الجمرة العقبة على ما تقدم بلا افتراق.

السيد الخامنئي: أقول: الحكم معلوم مما سبق منه دام ظله في رمي الجمرة العقبة قال دام ظله: ولا يختلف رمي الجمار الثلاث في كفيته وشروطه عما تقدم في رمي جمرة العقبة (الكبرى) يوم العيد ^(٧) فيرمي كل جمرة سبع حصيات.

السيد الغلپايگاني: رمي كل جمرة بسبع حصيات كما تقدم في رمي جمرة العقبة يوم العيد ^(٨).

السيد الشيرازي: يرمى كل واحد منها بسبع حصيات.

(٤) المناسك، ص ١٦٦

(٣) م ١٢

(٢) المناسك، ص ٢١١

(١) المناسك، ص ١٧٠

(٨) المناسك، ص ١٥٩

(٧) المناسك، ص ١٦٠

(٦) المناسك، ص ١٩٤

(٥) المناسك، ص ١٨١

السيد الخوئي: ما ذكرناه من واجبات رمي جمرة العقبة يجري في رمي الجمرات الثلاث كلّها^(١).

السيد السيستاني: ما ذكرناه من واجبات رمي جمرة العقبة يجري في رمي الجمرات الثلاث كلّها^(٢).

الشيخ البهجة: تقدم كلامه في رمي جمرة العقبة وأنه يجب أن يرمى بسبع حصيات فراجع.

الشيخ التبريزي: تقدم كلامه دام ظله في شروط الرمي في الجمرة العقبة فراجع وقال دام ظله: ما ذكرناه من واجبات رمي جمرة العقبة يجري في رمي الجمرات الثلاث كلّها^(٣).

الشيخ الصافي: رمي كل جمرة بسبع حصيات كما تقدم في رمي الجمرة يوم العيد^(٤).
الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٥).

الشيخ المكارم: تقدم في مسألة رمي الجمرة العقبة فراجع.
الشيخ الوحيد: ما ذكرناه مما يعتبر في رمي جمرة العقبة تجري في رمي الجمرات الثلاث كلّها^(٦).

وقت الرمي بين طلوع الشمس وغروبها

في التحرير م ٣: وقت الرمي من طلوع الشمس إلى الغروب فلا يجوز في الليل اختياراً، ولو كان له عذر من خوف أو مرض أو علة أو كان راعياً جاز في ليل يومه أو الليل الآتي.

السيد الكلبيگاني: وقت الرمي للجمرات يكون من طلوع الشمس إلى غروبها اختياراً ويجوز الرمي ليلاً اضطراراً للمعذور^(٧).

(٤) المناسك، ص ١٧٣

(٣) المناسك، م ٤٣٢

(٢) المناسك، ص ٢١٦

(١) المناسك، ص ١٦٥

(٧) المناسك، م ١٦٠

(٦) المناسك، ص ١٨٢

(٥) ٢٠

السيد الخامثي: وقت الرمي من طلوع الشمس إلى الغروب فلا يجوز الرمي في الليل اختياراً^(١).

السيد الشيبيري: زمان رمي الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها (أي استتار القرص) ولا يصح الرمي ليلاً إلا لطوائف^(٢).

السيد السيستاني: يستفاد الحكم مما ذكر من الواجبات في جرة العقبة.

الشيخ البهجة: وقت الرمي ما بين طلوع الشمس وغروبها^(٣).

الشيخ التبريزي: تقدم كلامه دام ظله فراجع.

الشيخ الصافي: أمّا وقت الرمي للجمرات فيكون من طلوع الشمس إلى غروبها اختياراً ويجوز الرمي ليلاً اضطراراً للمعذور كالحائف والمريض والراعي والحطاب والعبد، وإذا لم يتمكن المعذور من الرمي في كل ليلة فيجوز له الجمع حينئذٍ في ليلة واحدة.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٤).

الشيخ المكارم: مضى الكلام في رمي جرة العقبة فراجع.

الشيخ الوحيد: ممّا يعتبر في الرمي أن يكون الرمي بين طلوع الشمس وغروبها^(٥).

جواز الرمي في الليل لصاحب العذر

في التحرير م ٣: ... ولو كان له عذر من خوف أو مرض أو علة أو كان راعياً جاز في ليل يومه أو الليل الآتي.

السيد الكلبي گاني: ويجوز الرمي ليلاً اضطراراً للمعذور كالحائف والمريض والراعي والحطاب ولو لم يتمكن المعذور من الرمي في كل ليلة فيجوز له الجمع حينئذٍ في ليلة واحدة^(٦).

(١) المناسك، ص ١٦٠ (٢) المناسك، م ٨٩٩ (٣) المناسك، ص ١٧١ (٤) م ٢

(٥) المناسك، ص ١٦٠ (٦) المناسك، ص ١٦٠

السيد السيستاني: يجب أن يكون رمي الجمرات في النهار ويستثنى من ذلك الرعاة وكل معذور عن المكث في منى نهراً لخوف أو مرض أو علة أخرى، فيجوز له رمي كل نهار في ليلته، ولو لم يتمكن من ذلك جاز الجمع في ليلة واحدة^(١).

السيد الشيرازي: يجوز الرمي ليلاً لطوائف: ١ - من لا يستطيع الرمي نهراً أو يكون حرجياً عليه ٢ - من يخاف أن يصيبه بسبب الرمي نهراً ضرر معتد به فيصح الرمي ليلاً (الليلة السابقة) للشيخ والمرأة والصبي والمريض والضعيف الذين يخافون الرمي نهراً ٣ - أصحاب المهن والحرف كالراعي والحطاب ٤ - المدين، فيجوز لهذه الطوائف أن يرموا الجمرات ليلاً (الليلة السابقة) ولا يجوز لهم تأجيلها إلى الليلة الثانية عشرة والثالثة عشرة^(٢).

السيد الخوئي: ويستثنى من ذلك العبد والراعي والمديون والذي يخاف أن يقتص عليه وكل من يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء الذين يخافون على أنفسهم من كثرة الزحام، فيجوز لهؤلاء الرمي ليلة ذلك النهار...^(٣).

السيد الخامشي: يستثنى من ذلك الراعي وكل من له عذر من خوف على ماله أو عرضه أو نفسه وكذا الضعفاء والشيخ والصبيان^(٤).

الشيخ البهجة: ويستثنى من ذلك من يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله، ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء...^(٥).

الشيخ التبريزي: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦) يجوز للنساء رمي جمرة العقبة ليلة العيد حتى مع التمكن من الرمي يوم العيد وأما باقي الأيام إذا خفن على أنفسهن فيجوز لهن أن يرمين ليلة الحادي عشر عن يومه ثم يرمين الليلة الثاني عشر عن يومه ولا يجوز الرمي في ليلة واحدة عن يومين^(٧).

(٣) المناسك، ٤٣٣م.

(٢) المناسك، ص ٣١٠، مع التلخيص.

(١) المناسك، ٤٣٣م.

(٧) الصراط، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٦) المناسك، ٤٣٣م.

(٥) المناسك، ص ١٧١.

(٤) المناسك، ص ١٦١.

الشيخ الصافي: تقدم في الفرع الماضي جواز الرمي ليلاً لطوائف وقال دام ظله: إذا لم يتمكن المعذور من الرمي في كل ليلة فيجوز له الجمع حينئذ في ليلة واحدة^(١).
الشيخ الفاضل: ولو كان له عذر من خوف أو مرض أو علة أو كان راعياً جاز في ليل يومه أو الليل الآتي^(٢).

الشيخ المكارم: لا يجوز رمي الجمرة في الليل إلا للنساء والمرضى ومن يخشى الزحام في النهار وإلا الذين يقومون بشؤون الحجاج ولا يقدرّون على الرمي أثناء النهار ولا فرق بين الليلة السابقة أو الليلة المقبلة^(٣).

الشيخ الوحيد: ويستثنى من ذلك العبد والراعي، والمديون الذي يخاف أن يقبض عليه، وكل من يخاف على نفسه أو عرضه أو ماله ويشمل ذلك الشيخ والنساء والصبيان والضعفاء الذين يخافون على أنفسهم من كثرة الزحام، بل لو لم يتمكن الخائف من الرمي في كل ليلة جاز له رمي الجمع في ليلة واحدة ويضحي ويفيض بالليل، ولكن لا يجوز لغير الخائف من المكث أن ينفر ليلة الثاني عشر بعد الرمي حتى تزول الشمس من يومه^(٤).

الشيخ النوري: متن الخوئي رحمه الله في المقدار المذكور^(٥).

الترتيب في رمي الجمار

في التحرير م ٤: يجب الترتيب بأن يبتدئ بالجمرة الأولى ثم الوسطى ثم العقبة فإن خالف ولو عن غير عمد تجب الإعادة حتى يحصل الترتيب.
السيد الكلبي گاني: الترتيب وذلك بأن يرمي أولاً الجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة^(٦).

السيد الشيرازي: يجب الترتيب في رمي الجمرات الثلاث، الأولى ثم الوسطى ثم العقبة، ولو أخل بالترتيب بين رمي الجمار أعاد بما يحصل معه الترتيب ولو كان الإخلال

(٤) المناسك، ص ١٨٢

(٢) م ٣، نفس المتن المتقدم (٣) المناسك، م ٢٧٣

(١) المناسك، ص ١٧٤

(٦) المناسك، ص ١٥٩

(٥) المناسك، ص ١٩٥

عن سهو أو نسيان أو جهل بالحكم أو اضطرار^(١).

السيد الخوئي: يجب الابتداء برمي الجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة، فإن خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان^(٢).
السيد السيستاني: يجب الابتداء برمي الجمرة الأولى إلى آخر ما ذكرناه عن السيد الخوئي^(٣).

السيد الخامشي: يجب الترتيب في رمي الجمار بأن يستدئى بالجمرة الأولى ثم الوسطى ثم العقبة، فيرمي كل جمرة بسبع حصيات^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: يجب الابتداء برمي الجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ولو خاف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان...^(٥).

الشيخ التبريزي: يجب الابتداء برمي الجمرة الأولى...^(٦).

الشيخ الصافي: تقدم كلامه دام ظله وقال: الترتيب وذلك بأن يرمي أولاً الجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة^(٧) فإذا رماها على عكس ذلك أعاد الرمي (حتى يحصل الترتيب)^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩).

الشيخ المكارم: ويجب أن يراعى الترتيب بين الجمار، بدءاً برمي الجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة^(١٠).

الشيخ الوحيد: يجب الابتداء برمي الجمرة الأولى ثم الوسطى ثم العقبة ولو خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان^(١١).
الشيخ النوري: المتن المذكور^(١٢).

(١) المناسك، ص ٣١٢، مسائلتان.

(٢) المناسك، م ٤٣١.

(٣) المناسك، م ٤٣١.

(٤) المناسك، ص ١٦٢ (٥) المناسك، ص ١٧١.

(٦) المناسك، م ٤٣١.

(٧) المناسك، ص ١٧٣.

(٨) المناسك، ص ١٧٤، مع تغيير يسير.

(٩) م ٤، ص ١٣٥.

(١٠) المناسك، م ٢٧٩.

(١١) المناسك، م ٤٢٨، وتقدم في كلام السيد الخوئي.

(١٢) المناسك، ص ١٩٥.

جواز رمي كل جمرة بأربع حصيات ثم الإتمام

في التحرير م ٥: لو رمى الجمرة الأولى بأربع حصيات ثم رمى الوسطى بأربع ثم اشتغل بالعقبة صحّ وعليه إتمام الجميع بأي نحو شاء، لكن الأحوط لمن فعل ذلك عمداً الإعادة وكذا جاز رمي المتقدمة بأربع ثم إتيان المتأخرة فلا يجب التقديم بجميع الحصيات.

السيد الغلپایگانی: لو رمى الجمرة الأولى أربعاً فما فوق ثم رمى التي بعدها سبعا نسياناً كفاه أن يكمل الأولى^(١).

السيد الشيرازي: من رمى الجمرة اللاحقة قبل إكمال السابقة فإن لم يرم من السابقة أربع رميات بطل اللاحقة مطلقاً ولو رمى من السابقة أربعاً أو خمساً ثم انصرف إلى اللاحقة صحّ اللاحقة فيما لو انصرف إليها جاهلاً بالحكم أو ساهياً، وبطل لو انصرف إليها عالماً أو شاكاً مختارين كانا أو مضطرين، ولو رمى من السابقة ستاً صحت اللاحقة مطلقاً^(٢).

السيد الخوئي: نعم إذا نسي فرمى جمرة بعد أن رمى سابقتها أربع حصيات أجزأه إكمالها سبعا ولا يجب عليه إعادة رمي اللاحقة^(٣).

السيد السيستاني: إذا نسي أو جهل فرمى جمرة بعد أن رمى سابقتها أربع حصيات أجزأه إكمالها ولا يجب عليه إعادة رمي اللاحقة^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: نعم إذا نسي فرمى جمرة بعد أن رمى سابقتها أربع حصيات أجزأه إكمالها سبعا...^(٥).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمه الله^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن المتقدم من التحرير إلى جملة: (لكن الأحوط) فإنه قال: لا يترك؛ وإلى جملة: (جاز رمي المتقدمة) فإنه قال دام ظله: ظاهره الجواز ولو عمداً وهو

(٤) المناسك، م ٤٣٦

(٣) المناسك، م ٤٣٦

(٢) المناسك، م ٩١١

(١) المناسك، ص ١٦٠

(٦) المناسك، م ٤٣٦

(٥) المناسك، ص ١٧١

مع أنه مخالف لما ذكره من كون مقتضى الاحتياط الإعادة لا يساعده الدليل^(١).
 الشيخ المكارم: أمّا إذا رمى كلّ واحدة من الجمار بأربع حصيات أو أكثر عاد ورمى
 الباقي على الترتيب^(٢).

الشيخ الوحيد: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٣).

لو نسي الرمي قضاءه في اليوم اللاحق

في التحرير م ع: لو نسي الرمي من يوم قضاءه في اليوم الآخر ولو نسي من يومين
 قضاها في اليوم الثالث وكذا لو ترك عمداً...

السيد الغلپايگانی: لو نسي الحاج رمي يوم من الأيام أو تركه عمداً فعليه القضاء في
 اليوم الثاني ويبدأ أولاً بالفائت^(٤).

السيد الشيرازي: من ترك رمي الجمار أو بعضها عسياناً أو اضطراراً وجب قضاؤه في
 اليوم التالي بما يحصل معه الترتيب فلو كان ترك...^(٥).

السيد الخوئي: من نسي الرمي في اليوم الحادي عشر وجب قضاؤه في الثاني عشر
 ومن نسيه في الثاني عشر قضاءه في اليوم الثالث عشر^(٦).

السيد السيستاني: من ترك الرمي في اليوم الحادي عشر نسياناً أو جهلاً وجب عليه
 قضاؤه في اليوم الثاني عشر... والمتعمّد بحكم الناسي والجاهل على الأحوط^(٧).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٨).

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد^(٩).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار المذكور من الفرع^(١٠).

الشيخ الوحيد: من نسي الرمي في اليوم الحادي عشر وجب عليه قضاؤه في اليوم

(١) م، ١٣٦ (٢) المناسك، م، ٢٨٠ (٣) المناسك، م، ١٨٢ (٤) المناسك، م، ١٦٠

(٥) المناسك، م، ٩١٢ (٦) المناسك، م، ٤٣٤ (٧) المناسك، م، ٤٣٤ (٨) المناسك، م، ١٧٢

(٩) المناسك، م، ٤٢٣ (١٠) م، ١٣٦

الثاني عشر ومن نسيه في اليوم الثاني عشر قضاء في اليوم الثالث عشر^(١).
الشيخ النوري: المتن المذكور^(٢).

الترتيب بين القضاء والأداء

في التحرير م ٤: ... ويجب تقديم القضاء على الأداء وتقديم الأقدم قضاءاً فلو ترك رمي يوم العيد وبعده أتى يوم الثاني عشر أولاً بوظيفة العيد ثم بوظيفة الحادي عشر ثم الثاني عشر وبالجملة يعتبر الترتيب في القضاء كما في الأداء...

السيد الغلپايگاني: ويبدأ أولاً بالفائت ثم يرمي عن اليوم الحاضر^(٣).

السيد الشيرازي: فالأحوط وجوباً تقديم الرمي القضائي على الرمي الأدائي بمقدار ساعة، $\frac{1}{12}$ من ذلك النهار على الأقل...^(٤).

السيد الخوئي: والأحوط أن يفرّق بين الأداء والقضاء وأن يقدم القضاء على الأداء وأن يكون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال^(٥).

السيد السيستاني: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي إلى قوله دام ظله: والأحوط أن يكون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال^(٦).

الشيخ البهجة: ويقدم القضاء على الأداء^(٧).

الشيخ التبريزي: وأن يقدم القضاء على الأداء وأن يكون القضاء أوّل النهار والأداء عند الزوال^(٨).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(٩) خصصنا لتقديم القضاء على الأداء فرعاً مستقلاً.

الشيخ المكارم: والأفضل أن يأتي بما يتعلق بقضاء اليوم السابق قبل الظهر ويأتي

(١) المناسك، م ٤٣٦ (٢) المناسك، ص ١٩٦ (٣) المناسك، ص ١٦٠ (٤) المناسك، م ٩١٤

(٥) المناسك، م ٤٣٤ (٦) المناسك، م ٤٣٤ (٧) المناسك، ص ١٧٢ (٨) المناسك، م ٤٣٤

(٩) م ٦٦، ص ١٣٦

بوظيفة يوم الحاضر بعد الظهر، ولكن لا مانع أن يأتي بهما معاً في وقت واحد يأتي بالقضاء أولاً ثم يأتي بوظيفة اليوم الحالي بعده^(١)
 الشيخ الوحيد: والأقوى وجوب التفريق بين الأداء والقضاء وتقديم القضاء على الأداء، والأحوط أن يكون القضاء أول النهار والأداء عند الزوال^(٢).
 الشيخ النوري: المتن المذكور^(٣).

لو خالف الترتيب

في التحرير م ٧: لو رمى على خلاف الترتيب وتذكر في يوم آخر أعاد حتى يحصل الترتيب ثم يأتي بوظيفة اليوم الحاضر.
 السيد گلپایگانی: ولو خالف الترتيب أعاد الرمي من أوله بالترتيب، الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة^(٤).
 السيد الشيرازي: لو أخل بالترتيب بين الجمار أعاد بما يحصل معه الترتيب ولو كان الإخلال عن سهو أو نسيان أو جهل بالحكم...^(٥).
 السيد الخوئي: تقدم كلامه عليه وآله لو خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب^(٦).
 السيد السيستاني: ولو خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان^(٧).



الشيخ البهجة: تقدم كلامه دام ظله أنه لو خالف الترتيب ولو جهلاً رجع إلى ما يحصل به الترتيب^(٨).
 الشيخ التبريزي: ولو خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب^(٩).

(١) المناسك، ص ١٤٤، م ٢٧٦ (٢) المناسك، ص ١٨٣ (٣) المناسك، ص ١٩٦ (٤) المناسك، ص ١٥٩
 (٥) المناسك، م ٩٠٨ (٦) المناسك، م ٤٣٦ (٧) المناسك، م ٤٣٦ (٨) المناسك، م ٤٠٩
 (٩) المناسك، م ٤٣٦

الشيخ الصافي: تقدّم أنّه إذا رماها على عكس ذلك أعاد الرمي^(١).
 الشيخ الفاضل: المتن المتقدم من التحرير^(٢).
 الشيخ المكارم: إذا لم يراع الترتيب في رمي الجمار الثلاث وجب أن يعود ويقوم بالرمي على نحو يحصل معه الترتيب المطلوب^(٣).
 الشيخ الوحيد: تقدّم منه دام ظله ومن السيد الخوئي^(٤) أنّه لو خالف وجب الرجوع إلى ما يحصل به الترتيب ولو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان^(٥).
 الشيخ النوري: المتن المذكور^(٥).

لو نسي رمي الجمار تداركه في أيام التشريق

في التحرير م ٨: لو نسي رمي الجمار الثلاث ودخل مكة فإن تذكّر في أيام التشريق يجب الرجوع مع التمكن، والاستنابة مع عدمه...
 السيد الخامثي: إذا نسي رمي الجمار الثلاث ونفر من منى فإن تذكّر في أيام التشريق وجب عليه الرجوع إلى منى والرمي بنفسه إن أمكنه ذلك ومع عدمه يستنيب^(٦).
 السيد گلپايگانی: ولو نسي رمي الجمار الثلاث حتى دخل مكة وتذكّر وجب عليه الرجوع ليتداركها في الوقت وهو أيام التشريق ومن لم يتذكّر حتى خرج الوقت قضاها في العام القابل بنفسه أو نائبه سواء خرج من مكة أم لا^(٧).
 السيد الشيرازي: من ترك رمي الجمار أو بعضها جهلاً منه بالحكم أو سهواً فإن التفت في أيام التشريق قضاها أثنائها بما يحصل معه الترتيب^(٨).
 السيد الخوئي: من نسي الرمي فذكره في مكة وجب عليه أن يرجع إلى منى ويرمي فيها^(٩).

السيد السيستاني: س: من كان عليه قضاء رمي الجمار ولا يتمكن من ذلك في أيام

(٤) المناسك، م ٤٢٨

(٣) المناسك، م ٢٨٠

(٢) م ٧

(١) المناسك، ص ١٧٤

(٧) المناسك، ص ١٦١

(٦) المناسك، ص ١٦٢، م ٣١٠

(٥) المناسك، ص ١٩٥

(٩) المناسك، م ٤٣٥

(٨) المناسك، م ٩١٣

التشريق ويتمكن في سائر الأوقات (فما هو الوظيفة)؟ ج: يجب قضاء رمي الجمرات في تلك الأيام الخاصة ولو بالاستنابة^(١).

الشيخ البهجة: بل يقضيه في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه إذا لم يتمكن من القضاء بنفسه وذلك في أيام التشريق بالطبع^(٢).

الشيخ التبريزي: من نسي الرمي فذكره في مكة وجب عليه أن يرجع إلى منى ويرمي فيها وإذا كان يومين أو ثلاثة فالأحوط أن يفصل بين وظيفة يوم ويوم بعده بساعة...^(٣).
الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٤).

الشيخ المكارم: إذا ترك رمي الجمرة نسياناً أو جهلاً بالمسألة وجب قضاؤه كلما تذكر أو عرف المسألة إلى اليوم الثالث عشر^(٥).

الشيخ الوحيد: نفس المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).
الشيخ النوري: المتن المذكور^(٧).

مركز تحقيقات كويتية

لو تذكر بعد أيام التشريق

في التحرير م ٨: ... ولو تذكر بعدها (أيام التشريق) أو أخر عمداً إلى بعدها فالأحوط الجمع بين ما ذكر والقضاء في العام القابل في الأيام التي فات منه إما بنفسه أو بنائبه... السيد الكلبي يكتفي: تقدم منه ^و وجوب القضاء وقال: ومن ترك الرمي المذكور عمداً يقضيه في العام القابل وحجّه صحيح ولا تحرم عليه النساء^(٨).
السيد الخاسمي: وإن تذكر بعد أيام التشريق أو أخر الرمي عمداً إلى ما بعد أيام التشريق فالأحوط وجوباً أن يرجع ويرمي هو بنفسه أو نائبه ثم القضاء من قابل ولو بالاستنابة^(٩).

(٤) م ٨، ص ١٣٧

(٣) المناسك، م ٤٣٥

(١) للملحق الثالث، ص ٢١٧ (٢) المناسك، ص ١٧٢

(٨) المناسك، ص ١٦١

(٧) المناسك، ص ١٩٦

(٦) المناسك، م ٤٣٢

(٥) المناسك، ص ١٤٤

(٩) المناسك، ص ١٦٢

السيد الشبيري: ولو تذكر بعدها (بعد أيام التشريق) وهو في مكة فالأحوط في نحته أن يقضي فيما بقي من ذي الحجة ويعيده في نفس اليوم الذي فات منه من السنة القادمة... (١).

السيد الخوئي: وإذا ذكره بعد خروجه من مكة لم يجب عليه الرجوع بل يقضيه في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه على الأحوط (٢).

السيد السيستاني: وإذا ذكره أو علم به بعد خروجه من مكة لم يجب عليه الرجوع لتداركه، والأحوط الأولى أن يقضيه في السنة القادمة بنفسه إن حج أو بنائبه إن لم يحج (٣).

الشيخ البهجة: وإذا ذكره بعد خروجه من مكة لم يجب عليه الرجوع بل يقضيه في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه (٤).

الشيخ التبريزي: وإذا ذكره بعد خروجه من مكة لم يجب عليه الرجوع بل يقضيه في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه على الأحوط (٥).

الشيخ الفاضل: ولو تذكر بعدها (بعد أيام التشريق) أو أخر عمداً إلى بعدها فالأحوط الجمع... (٦).

الشيخ المكارم: وإذا كان اليوم الثالث عشر قد انقضى وجب أن يقضي ما فاته من الرمي في العام القادم وإذا لم يمكنه ذلك استتاب من يقضيه عنه (٧).

الشيخ الوحيد: وإذا ذكره أو علم به بعد خروجه من مكة لم يجب عليه الرجوع بل يقضيه على الأحوط في السنة القادمة بنفسه أو بنائبه (٨).

الشيخ النوري: المتن المذكور (٩).

(١) المناسك، م ١١٣ (٢) المناسك، م ٤٣٥ (٣) المناسك، م ٤٣٥ وتقدم من السيد الخوئي مثله.

(٤) المناسك، ص ١٧٢ وقد تقدم. (٥) المناسك، م ٤٣٥ (٦) م ٨، ص ١٣٧

(٧) المناسك، ص ١٤٤ (٨) المناسك، م ٤٣٢، وتقدم المتن (٩) المناسك، ص ١٩٦

قضاء ما فات منه في العام القابل

في التحرير م ٨: ... ولو نسي رمي الجمار الثلاث حتى خرج من مكة فالأحوط القضاء في العام القابل ولو بالاستنابة وحكم نسيان البعض في جميع ما تقدم كنسيان الكل بل حكم من أتى بأقل من سبع حصيات في الجمرات الثلاث أو بعضها حكم نسيان الكل على الأحوط .

السيد الخامنئي: إن نسي رمي الجمار الثلاث حتى خرج من مكة فالأحوط وجوباً القضاء في العام القابل ولو استنابة^(١).

السيد الشيرازي: من ترك رمي الجمار أو بعضها جهلاً منه بالحكم أو سهواً... وإن التفت بعد خروجه من مكة لم يجب عليه القضاء وإن كان الأحوط استحباباً ذلك^(٢).

السيد السيستاني: من ترك رمي الجمار في أيام التشريق متعمداً لم يبطل حجه والأحوط أن يقضيه في العام القابل بنفسه إن حج أو بنائه إن لم يحج^(٣).

مركزية

الشيخ البهجة: مَرَّ كلامه وكلام السيد الخوئي فراجع.

الشيخ التبريزي: تقدّم أنه يقضيه في الفرض في السنة القادمة بنفسه أو بنائيه فراجع.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحرير^(٤).

الشيخ المكارم: أن يقضي ما فاته من الرمي بنفسه في العام القادم^(٥).

الشيخ الوحيد: قد عرفت الحكم بما قدّمه الشيخ دام ظله والسيد الخوئي رحمه الله فراجع.

المعذور من الرمي يستنيب

في التحرير م ٩: المعذور كالمریض والعلیل وغير القادر علی الرمي، كالطفل يستنيب، ولو لم يقدر علی ذلك كالعمی علیہ یأتی عنه الولي أو غيره... .

(٤) ٨٠ ص ١٣٧

(٣) المناسك، م ٤٣٧

(٢) المناسك، م ٩١٣

(١) المناسك، ص ١٦٣

(٥) المناسك، ص ١٤٤

السيد الخامثي: تجب الاستنابة عند طرؤ العذر إذا كان يائساً من ارتفاعه ويجزيه عمل النائب ولو ارتفع عذره فيما بعد^(١).

السيد الكلبيگاني: وأما المريض الذي لا يرجو أن تحصل له القدرة على الرمي في وقته فلو تمكّن أن يأخذ الحصى بيده ويرميها شخص آخر فعل وإلا استناب نائباً للرمي ولو شفى من المرض ولم يمض وقت الرمي فالأحوط استحباباً أن يرمي بنفسه^(٢).

السيد الشبيري: تجب المباشرة في رمي الجمار حال الاختيار نعم يجوز لبعض الطوائف الاستنابة فيه... من لا يستطيع الرمي ولو ليلاً - من يكون الرمي يوم الرمي وليته حرجياً عليه - من يخشى أن يصيبه ضرر شديد^(٣).

السيد الخوئي: يعتبر في رمي الجمرات المباشرة فلا تجوز الاستنابة اختياراً^(٤)... المريض الذي لا يرجى برؤه إلى المغرب يستناب لرميه ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٥).

السيد السيستاني: المعذور الذي لا يستطيع الرمي بنفسه كالمريض يستناب غيره والأولى أن يحضر عند الجمار مع الإمكان ويرمي النائب بمشهد منه^(٦).

الشيخ البهجة: المتن المذكور من الخوئي رحمته إلا قوله دام ظله: ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس لم تجب عليه الإعادة وإن كانت أحوط^(٧).

الشيخ التبريزي: ويعتبر في رمي الجمرات المباشرة فلا يجوز الاستنابة اختياراً^(٨) وقال دام ظله: المريض الذي لا يرجى برؤه إلى المغرب يستناب لرميه، ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٩).

س: هل يجوز الاستنابة في رمي الجمرات للنساء والشيوخ والعجائز والمرضى والشباب والشابات إذا أراد مجانبة الاختلاط أم لا؟

ج: إذا تمكّن هؤلاء غير الآخرين أن يرموا بليل نهار الرمي كليل الجمعة ليومها

(١) المناسك، ص ١٦١، ٣٠٧ (٢) المناسك، ص ١٦٢

(٣) المناسك، ص ٣١٠، ٩٠٠ م

(٤) المناسك، ص ١٨٧ (٥) المناسك، ص ٤٣٦ م (٦) المناسك، ص ٤٣٦ م (٧) المناسك، ص ٤١٤ م

(٨) المناسك، ص ٢١١ (٩) المناسك، ص ٤٣٦ م

مثلاً فهو اللازم عليهم وأما الأخيران فنفس الاختلاط لا يضر إن لم يستتبع محرماً وإن لم يتمكن فلا بأس لهما من الاستنابة^(١).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٢).

الشيخ المكارم: من لا يقدر على أن يرمي في أثناء النهار يجب أن يرمي في أثناء الليل أو خاف خطراً أو ضرراً وجب أن يستنيب من يرمي نيابة عنه في أثناء النهار^(٣).
الشيخ الوحيد: من لا يتمكن من الرمي بنفسه إلى المغرب كالمريض الذي لا يرجى برؤه يستنيب لرميه، وإن لم يتمكن من الاستنابة كالمغمى عليه ومن لا يعقل يرمي عنه وليه أو غيره^(٤).

الشيخ النوري: المتن المذكور^(٥).

النائب يؤخر الرمي إلى اليأس

في التحرير م ٩: ... والأحوط تأخير النائب إلى اليأس من تمكن المنوب عنه ...
السيد الخامنئي: وأما إذا لم يكن يائساً من ارتفاعه فتجوز له الاستنابة ولكن لو ارتفع عذره فيما بعده وجبت عليه الإعادة بنفسه^(٦).
السيد الشيرازي: لا يجوز لمن لا يكون عذره مستوعباً يوم الرمي وليلته أن يستنيب للرمي^(٧). ... بل يجب عليه الصبر والانتظار حتى ولو احتمل رفع عذره نعم يجوز له الاستنابة رجاءً فإن استمر عذره إلى آخر الوقت اكتفى. وإلا أعاد الرمي بنفسه^(٨).

الشيخ الفاضل: المتن المذكور^(٩).

الشيخ الوحيد: ولو احتمل البرؤ جاز له البدار ومع ارتفاع العذر قبل الغروب يجب عليه الإتيان^(١٠).

(٣) المناسك، ص ١٤٦، م ٢٨٣ (٤) المناسك، م ٤٣٣

(١) الصراط، ج ٢، ص ٢٦٢ (٢) م ٩، ص ١٣٧

(٧) المناسك، م ٩٠١، أخذنا الفقرة المناسبة للمقام.

(٥) المناسك، ص ١٩٦ (٦) المناسك، ص ١٦١

(٩) م ٩، ص ١٣٧ (١٠) المناسك، ص ١٨٤

(٨) المناسك، ص ٢٣٨، م ٦٨١

حمل المعذور إلى الجمرة

في التحرير م ٩: والأولى مع الإمكان حمل المعذور والرمي بمشهد منه ومع الإمكان وضع الحصى على يده والرمي بها...

السيد الغلپایگانی: تقدّم أنّه إذا تمكّن أن يأخذ الحصى بيده ويرميها شخص آخر فعل^(١).

السيد السيستاني: والأولى أن يحضر عند الجمار مع الإمكان ويرمي النائب بمشهد منه^(٢).

* * *

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير.

عدم وجوب الإعادة بعد رفع العذر

في التحرير م ٩: ... فلو أتى النائب بالوظيفة ثم رفع العذر لم يجب عليه الإعادة لو استنابه مع اليأس وإلا تجب على الأحوط.

السيد الغلپایگانی: لو شفى من المرض ولم يمض وقت الرمي فالأحوط استحباباً أن يرمي بنفسه^(٣).

السيد الشيرازي: لو استناب في الرمي وهو يرى أنّه معذور ثم ارتفع عذره في زمان يسعه الرمي يجب عليه أن يرمي بنفسه^(٤).

السيد الخوئي: ولو اتفق برؤيه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٥).

السيد السيستاني: وإذا رمى عنه مع عدم اليأس من زوال عذره قبل انقضاء الوقت فاتفق زواله فالأحوط أن يرمي بنفسه أيضاً ومن لم يكن قادراً على الاستنابة كالمغمى

(٤) المناسك، ص ٣١٢

(٣) المناسك، ص ١٦٢

(٢) المناسك، ص ٤٣٦

(١) المناسك، ص ١٦١

(٥) المناسك، ص ١٨٩

عليه يرمي عنه وليه أو غيره^(١).

السيد الخامشي: تقدم كلامه قبل فرعين وأنه إذا لم يكن يائساً من ارتفاعه فتجوز الاستنابة ولكن لو ارتفع عذره فيما بعد وجبت عليه الإعادة بنفسه^(٢).

الشيخ التبريزي: ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن إلى قوله: (لو استنابه مع اليأس) فإنه أضاف إلى ذلك: أو أخر النائب إلى اليأس^(٤).

الشيخ الوحيد: ولو اتفق برؤه قبل غروب الشمس رمى بنفسه أيضاً على الأحوط^(٥).

النيابة في الرمي من غير إذن

في التحرير م ١٠: لو يئس غير المعذور كوليّه مثلاً عن رفع عذره لا يجب استيذانه في النيابة وإن كان أحوط ولو لم يقدر على الإذن لا يعتبر ذلك.

السيد الشبيري: لو رمى أحدٌ عمن تجوز له الاستنابة كفاه ولو كان بلا طلب منه على الأظهر وإن كان الأحوط استحباباً مؤكداً عدم الاكتفاء به^(٦).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور^(٧).

الرمي وقاعدة الفراغ والتجاوز

في التحرير م ١١: لو شك بعد مضى اليوم في إتيان وظيفته لا يعتني به، ولو شك بعد الدخول في رمي الجمرة المتأخرة في إتيان المتقدمة أو صحتها لا يعتني به كما لو شك بعد

(١) المناسك، م ٤٣٦ (٢) المناسك، ص ١٦١ (٣) المناسك، م ٤٣٦ (٤) م ٩٠

(٥) المناسك، ص ١٨٤ (٦) المناسك، م ٩٠٢ (٧) م ١٠٠، ص ١٣٧

الفراغ أو التجاوز في صحة ما أتى بنى على الصحة...

السيد الشيبيري: من شك أنه رمى جمرة معينة أم لا أو شك أنه رماها سبعاً أو أقل فإن كان شكّه قبل الانصراف عن محل الرمي يعتني بشكّه، وإن كان شكّه بعد الانصراف عن محل الرمي ويرى نفسه فارغاً منه لا يعتني بشكّه، وإن كان شكّه بعد مضيّ يوم الرمي لا يعتني بشكّه مطلقاً^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن^(٢).

الرمي والشك في النقصان

في التحرير م ١١: ...ولو شك في العدد واحتمل النقصان قبل الدخول في رمي الجمرة المتأخرة يجب الإتيان ليحرز السبع حتى مع الانصراف والاشتغال بأمر آخر على الأحوط... السيد الشيبيري: من شك أنه رماها (الجمرة) سبعاً أو أقل فإن كان شكّه قبل الانصراف عن محل الرمي يعتني بشكّه ويجب عليه أن يرمي الجمرة ويكمل عدد رمياتها، وإن كان شكّه بعد الانصراف عن محل الرمي وبعد ما يرى نفسه فارغاً عنه لا يعتني بشكّه إن احتمل التفاته إلى مراعاة شروط صحة الرمي حين الانصراف عن محل الرمي^(٣). وقد تقدم ذلك.

السيد السيستاني: س: ما حكم من شك في عدد الرمي قبل أن يدخل في الجمرة اللاحقة؟

ج: إذا كان شكّه بعد انصرافه وصدق الفراغ عرفاً مضى ولا يجب عليه العود وإلاّ لزمه الرجوع وتدارك النقيصة المحتملة^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن^(٥).

(٣) المناسك، ٩٢١م.

(٢) ص ١٢٨، ١١م.

(١) المناسك، ٩٢١م، مع التلخيص.

(٤) الملحق الثاني، ص ١٩٨ (٥) ١١م.

الشك في الجمرة المتقدمة

في التحرير م ١١ : ... ولو شك بعد الدخول في المتأخرة في عدد المتقدمة فإن أحرز رمي أربع حصيات وشك في البقية يتمها على الأحوط بل وكذا لو شك في ذلك بعد إتيان وظيفة المتأخرة ...

* * *

الشيخ الفاضل: المتن المتقدم (١).

الرمي والشك في الأربع

في التحرير م ١١ : ... لو شك في أنه أتى بالأربع أو أقل بنى على إتيان الأربع وأتى بالبقية.

السيد الشيرازي: أقول: لا يعد استفادة الحكم من بعض كلامه في الفروع المتقدمة.

* * *

الشيخ الفاضل: نفس المتن (٢).

اليقين بترك إحدى الجمرات

في التحرير م ١٢ : لو تيقن بعد مضي اليوم بعدم إتيان واحد من الجمار الثلاث جاز الاكتفاء بقضاء الجمرة العقبة والأحوط قضاء الجميع ...

السيد الكلبي: ولو فاتته جمرة ولا يعلم أنها الأولى أم الثانية أم العقبة فعليه إعادة رمي الجمار الثلاث مرتباً من الأولى ثم الثانية ثم العقبة وكذا إذا فاتته أربع حصيات من جمرة لا يعرفها بعينها وأما إذا فاتته دون الأربع حصيات من جمرة لا يعرفها كرّر الرمي على الثلاث ولا يجب الترتيب بين الجمار (٣).

السيد الشيرازي: لو علم فوات رمي جمرة ولا يدري هي الأولى أم الوسطى أم جمرة

العقبة كفاه رمي جمرة العقبة وإن كان الأحوط استحباباً رمي الجميع بالترتيب^(١).
السيد السيستاني: س: إذا تيقن بعد الفراغ من الرمي ورجوعه إلى بيته أنه ترك رمي
جمرة ما فماذا عليه؟

ج: إذا علم بذلك قبل غروب الشمس وجب عليه الرجوع ورميها جميعاً بالترتيب،
وأما إذا علم بذلك بعد فوات الوقت كفاه أن يقضي رمي جمرة العقبة في اليوم اللاحق^(٢).

* * *

الشيخ الفاضل: المتن المذكور^(٣).

اليقين بنقص الرمي لإحدى الجمرات

في التحرير م ١٢: ... ولو تيقن بعد رمي الجمار الثلاث بنقصان الثلاث فما دون عن
أحدها يجب إتيان ما يحتمل النقصان والرمي بكل واحد من الثلاث...
السيد الغلپايگاني: يستفاد الحكم من الفرع الماضي فراجع.
السيد الشيرازي: وكذا الحكم لو علم فوات رمي بعض الجمار ولا يدري أن الفائت
رمي واحدة منها أو أكثر^(٤).
السيد السيستاني: س: إذا علم بنقصان رميه لجمرة ما برمتين فماذا عليه؟ ج: يجب
عليه أن يرمي مرتين للجمار وجميعاً بالترتيب^(٥).

* * *

الشيخ الفاضل: المتن المذكور^(٦).

الرمي واليقين بنقصان الأربع

في التحرير م ١٢: ... ولو تيقن في الفرض (السابق) بنقصان أحدها عن أربع لا يبعد
جواز الاكتفاء برمي الجمرة العقبة وتتميم ما نقص والأحوط الإتيان بتمام الوظيفة في.

(٢) الملحق الثاني، ص ١٩٨ (٣) ١٢م

(٥) الملحق الثاني، ص ١٩٨ (٦) ١٢م

(١) المناسك، ٩١٧م، مع تغيير يسير.

(٤) المناسك، ٩١٧م، ذيل المسألة السابقة.

الجمرة العقبة وأحوط منه استئناف العمل في جميعها .

السيد الشبيري: لو علم فوات أربع رميات أو أكثر من إحدى الجمرات ولا يدري فواتها من الأولى أم الوسطى أم جمرة العقبة كفاه رمي الجمرة العقبة وإن كان الأحوط استحباباً رمي الأولى والوسطى قبلها أيضاً...^(١).

السيد السيستاني: أقول: لا يبعد استفادة الحكم من الفرع الماضي.

الشيخ الفاضل: نفس المتن^(٢).

الشيخ المكارم: وإذا كان قد ترك ثلاث حصيات أو أقل من إحدى الجمرات كمل تلك الجمرة فقط ولا يجب عليه أكثر من ذلك^(٣).

أقول: هذا في صورة العلم بالنقصان من جمرة معينة.

اليقين بترك رمي يوم من الأيام

في التحرير م ١٣: لو تيقن بعد مضي الأيام الثلاثة بعدم الرمي في يوم من غير العلم بعينه يجب قضاء رمي تمام الأيام مع مراعات الترتيب وإن احتمل جواز الاكتفاء بقضاء وظيفة آخر الأيام.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور^(٤).



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الصدّ والحصر

في التحرير م ١: المصدود من منعه العدو أو نحوه عن العمرة أو الحج، والمحصور من منعه المرض عن ذلك.

السيد الخوئي: المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بإحرامهما^(١).
السيد الكلبي تگاني: المصدود هو الحاج الذي أحرم لحج أو لعمرة ثم بعد ذلك صد عنها أو عن واحد منها، والمحصور هو الحاج الذي أحرم بأحد النسكين ثم منعه المرض من أدائها أو أداء واحد منها^(٢).

السيد الخامنئي: أقول: لم يتعرض السيد دام ظله للصد والحصر في مناسكه.
السيد الشيرازي: لم يتعرّض هذا البحث.
السيد السيستاني: المصدود هو الذي يمنعه العدو أو نحوه من الوصول إلى الأماكن المقدّسة لأداء مناسك الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٤) والمحصور هو الممنوع عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه بعد تلبّسه بالإحرام^(٥).

(١) المناسك، م ٤٣٨، ص ١٧٣

(٢) المناسك، م ٤٣٨، ص ١٧٥

(٣) المناسك، ص ١٧٥

(٤) المناسك، م ٤٣٨، ص ١٧٥

(٥) المناسك، ص ١٧٥

الشيخ التبريزي: المتن المذكور من السيد الخوئي رحمته الله.

الشيخ الصافي: المصدود هو الذي صدّ بعد إحرامه للحج أو العمرة وذلك لخوف عدو ونحوه وسواء كان صدّه عن الموقفين إن كان إحرامه للحج فقط أو عن دخول مكة المكرمة لأداء الطواف والسعي إن كان محرماً للعمرة بحيث يكون صدّه مانعاً لأدائها ولم يمكنه الطواف والسعي آخر وقتها فحينئذٍ يتحلل من إحرامه بالهدي في المكان الذي صدّ فيه ^(١).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحرير ^(٢).

الشيخ المكارم: يطلق المصدود على من منعه شخص (سواء العدو أو عمال الدولة) بعد الإحرام للعمرة أو الحج من مواصلة أعمالها ويطلق المحصور على من لا يستطيع بسبب المرض وما شابهه على القيام بأعمال الحج أو العمرة ^(٣).

الشيخ الوحيد: المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام بمانع خارجي من ظلم ظالم أو منع عدو كمنع المشركين رسول الله ﷺ يوم الحديبية ^(٤).
الشيخ النوري: متن السيد الخوئي ^(٥).

المصدود في العمرة

في التحرير م ٢: من أحرم للعمرة أو الحج يجب عليه الإتمام ولو لم يتم بقي على إحرامه فلو أحرم للعمرة فمنعه عدو أو نحوه كعمال الدولة أو غيرهم عن الذهاب إلى مكة ولم له يكن له طريق غير ما صد عنه أو كان ولم يكن له مؤونة الذهاب منه يجوز له التحلل من كل ما حرم عليه بأن يذبح في مكانه بقرة أو شاة أو ينحر إبلاً والأحوط قصد التحلل بذلك وكذا الأحوط التقصير فيحل له كل شيء حتى النساء.

السيد الخوئي: المصدود عن العمرة يذبح في مكانه ويتحلل به والأحوط ضمّ التقصير أو الحلق إليه ^(٦).

(١) فصل الصد. (٢) المتن، م ١، ص ١٣٩. (٣) فصل المصدود والمحصور.

(٤) المناسك، م ٤٣٥. (٥) المناسك، ص ١١٧. (٦) المناسك، م ٤٣٩.

السيد الكلبي يگاني: المصدود هو الذي صدّ بعد إحرامه بالحج أو العمرة سواء كان صدّه عن الموقفين في الحج أو عن دخول مكة المكرمة في العمرة فحينئذ يتحلل عن إحرامه بالهدي وذلك بأن ينحره أو يذبحه في المكان الذي صدّ فيه، والأحوط ضمّ الحلق إلى ذلك أيضاً ولكن ينوي التحلل من إحرامه عند الذبح على الأحوط ولا يجزي عنه هدي السياق على الأحوط، ويجوز للمصدود أن يبقى على إحرامه ويتحلل بعمرة مفردة، ولا يسقط عنه الحج بذلك لو كان مستطيعاً من السنة السابقة وما قبلها وقد استقر في ذمته^(١).

السيد السيستاني: المصدود في العمرة المفردة إن كان سائقاً للهدي جاز له التحلل من إحرامه بذبح هديه أو نحره في موضع الصد ... وأما المصدود في عمرة التمتع فإن كان مصدوداً عن الحج فحكمه ما تقدم وإلا لو منع من الوصول إلى البيت الحرام قبل الوقوفين خاصة فلا يبعد انقلاب وظيفته إلى حج الأفراد^(٢).

الشيخ البهجة: المصدود عن العمرة يذبح في مكانه ويتحلل به والأحوط ضم التقصير أو الحلق إليه بل الأحوط اختيار الحلق إذا كان ساق معه الهدي في العمرة المفردة^(٣).

الشيخ التبريزي: المصدود عن العمرة يذبح في مكانه...^(٤).

الشيخ الصافي: تقدم كلامه في الفرع الماضي فراجع.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير إلا ما علق الأستاذ دام ظله على جملة: (والأحوط قصد التحلل) فإنه قال: الأولى قصد التحلل بذلك وكذا الأولى التقصير فيحل له كل شيء حتى النساء^(٥).

الشيخ المكارم: من بإحرام الحج أو العمرة ولكن منعه عدو أو شخص آخر مثل الدولة أو السارقين أو غيرهم من الذهاب إلى مكة ولم يكن هناك طريق آخر إلى مكة أو

(١) المناسك، ص ١٧٥. (٢) المناسك، م ٤٣٩، ص ٢١٩ (٣) المناسك، ص ١٧٣. (٤) المناسك، ص ٢١٤.

(٥) م ٢، ص ١٣٩.

كان ولكن ليس عنده ما ينفق على الذهاب من ذلك الطريق ضحى هناك وخرج من الإحرام والأحوط أن يذبح الأضحية بقصد الخروج من الإحرام، وهكذا الأحوط أن يقصر شعر رأسه...^(١).

الشيخ الوحيد: المصدود عن العمرة مفردة أو تمتعاً يذبح أو ينحر في مكة ويتحلل به والأحوط ضمّ التقصير أو الحلق إليه^(٢).
الشيخ النوري: المتن من الخوئي في المقدار المذكور^(٣).

المصدود عن العمرة بعد دخول مكة المكرمة

في التحرير م ٣: لو دخل بإحرام العمرة مكة المعظمة ومنعه العدو أو غيره عن أعمال العمرة فحكمه ما مرفيتحلل بما ذكر بل لا يبعد ذلك لو منعه من الطواف أو السعي، ولو حبسه ظالم أو حبس لأجل الدين الذي لم يتمكن من أدائه كان حكمه كما تقدم.
السيد الخوئي: تقدم كلامه في طريق التحلل من إحرام العمرة.
السيد السيستاني: إن منع من الوصول إلى البيت الحرام قبل الموقفين خاصة انقلب وظيفته إلى حج الأفراد^(٤). والمصدود في العمرة إن لم يكن سائقاً وأراد التحلل لزمه تحصيل الهدى وذبحه أو نحره ولا يتحلل بدونه على الأحوط والأحوط لزوماً ضم الحلق أو التقصير إلى الذبح أو النحر في كلتا صورتين (ساق هدياً أو لم يسق)^(٥).

* * *

الشيخ البهجة: تقدم نظره في الفرع الماضي فراجع.
الشيخ التبريزي: قد تقدم حكم المصدود في العمرة فراجع.
الشيخ الصافي: مرّ عليك كلامه في الصد عن الطواف والسعي في العمرة.
الشيخ الفاضل: نفس المتن المتقدم^(٦).
الشيخ المكارم: يتحقق عنوان الصد بالمنع من الذهاب إلى مكة أو المنع من الإتيان

(١) المناسك، ص ١٦٧

(٢) المناسك، ص ١٩٧

(٣) المناسك، م ٤٣٦

(٤) المناسك، ص ١٦٧

(٥) (٦) م ٣.

(٥) المناسك، ص ٢١٩، م ٤٣٩

بجميع أعمال الحج بعد المجيء إلى مكة بسبب الحبس والتوقيف أو أي عامل آخر أو المنع من الوقوف في عرفات أو المشعر الحرام^(١).
 الشيخ الوحيد: تقدم أنه يتحلل بالذبح أو النحر وبالاحتياط بالتقصير أو الحلق فراجع.

حكم المصدود من الطواف أو السعي

في التحرير م ٣: ... بل لا يبعد ذلك (حكم المصدود) لو منعه من الطواف أو السعي...

السيد الغلپايگاني: فإن كان مصدوداً عن دخول مكة وأداء المناسك فيها أيضاً طول أيام ذي الحجة فهذا الصّد داخل فيمن عرفت الحكم فيه سابقاً^(٢).
 السيد السيستاني: تقدم كلامه دام ظله فيما إذا منع من الوصول إلى البيت الحرام.



الشيخ البهجة: وإن كان الصّد عن الطواف والسعي بعد الموقنين وبعد أعمال يوم العيد في منى فحجّه صحيح وتأمّ ويعمل بوظيفته بالنسبة لما بقي، أي يستنيب في الرمي وما بعده من الواجبات القابلة للاستنابة...^(٣).

الشيخ التبريزي: وإن كان الصّد عن الطواف والسعي بعد الموقنين، قبل أعمال منى أو بعدها فعندئذٍ إن لم يكن متمكناً من الاستنابة بوظيفته ذبح الهدى في محل الصّد، وإن كان متمكناً منها فالأحوط الجمع بين الوظيفتين (ذبح الهدى في محله، والاستنابة) وإن كان الأظهر جواز الاكتفاء بالذبح إن كان الصّد صدّاً عن دخول مكة وجواز الاكتفاء بالاستنابة إن كان الصّد بعده^(٤).

الشيخ الصافي: عرفت كلامه في الفروع الماضية.

الشيخ الفاضل: المتن المتقدم^(٥).

(٤) المناسك، ص ٢١٥

(٣) المناسك، ص ١٧٣

(٢) المناسك، ص ١٧٦

(١) المناسك، م ٣٤١

(٥) ٣م

الشيخ المكارم: ظهر الحكم مما مضى من كلامه في الفرع الماضي فراجع.
 الشيخ الوحيد: (أقول: إن كان مصدوداً عن الطواف والسعي في العمرة فقد تقدم حكمه) وأما إن كان الصد عن الطواف والسعي بعد الموقفين، قبل أعمال منى أو بعدها فإن لم يكن متمكناً من الاستنابة فوظيفته ذبح الهدي في محل الصد وإن كان متمكناً منها فالأقوى وجوب الاستنابة لهما سواء كان الصد عن دخول مكة أو كان بعده^(١).

المحبوس من مصاديق الصد

في التحرير م ٣: ... ولو حبسه ظالم أو حبس لأجل الدين الذي لم يتمكن من أدائه كان حكمه كما تقدم (حكم المصدود)



الشيخ الفاضل: المتن المذكور^(٢).
 الشيخ المكارم: تقدم في كلامه أن المحبوس من مصاديق المصدود فراجع.

من لم يقدر على مال يدفع إلى الظالم فهو بحكم المصدود

في التحرير م ٤: لو أحرم لدخول مكة أو لإتيان النسك وطالبه ظالم ما يتمكن من أدائه يجب إلا أن يكون حرجاً ولو لم يتمكن أو كان حرجاً عليه فالظاهر أنه بحكم المصدود.

الشيخ الفاضل: المتن المذكور^(٣).

الشيخ المكارم: تقدم في كلامه أنه إذا لم يكن عنده ما ينفق على الذهاب من ذلك الطريق ضحى هناك^(٤).

(٤) الناسك، ص ١٦٧

(٣) م ٤، ص ١٣٩

(٢) م ٣، ص ١٣٩ (١) في ضمن مسألة ٤٣٧.

لو وجد طريقاً غير طريق الصدّة

في التحرير م ٥: لو كان له طريق إلى مكّة غير ما صدّ عنه وكانت له مؤونة الذهاب منها بقي على الإحرام ويجب الذهاب إلى الحج فإن فات منه الحج يأتي بأعمال العمرة المفردة ويتحلّل ، ولو خاف في المفروض عدم إدراك الحج لا يتحلّل بعمل المصدود بل لابد من الإدامة ويتحلّل بعد حصول القوت بعمل العمرة المفردة .

* * *

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير (١).
الشيخ المكارم: ولم يكن هناك طريق آخر للذهاب إلى مكّة (٢).

ما يتحقق به الصد

في التحرير م ٦: يتحقق الصد عن الحج بأن لا يدرك لأجله الوقوفين لا اختياريهما ولا اضطراريهما ، بل يتحقق بعد إدراك ما يفوت الحج بفوته ولو عن غير علم وعمد...
السيد الخوئي: المصدود عن الحج إن كان مصدوداً عن الوقوفين أو عن الموقف بالمشعر خاصّة فوظيفته ذبح الهدي في محل الصد والتحلل به عن إحرامه والأحوط ضمّ الحلق أو التقصير إليه... (٣).
السيد الكلبي گاني: تقدّم كلامه ﷺ في أوّل الفصل حول معنى المصدود والمحصور فراجع .

السيد السيستاني: تقدّم منه دام ظله أن المصدود هو الذي يمنعه العدو أو نحوه من الوصول إلى الأماكن المقدّسة لأداء مناسك الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام .

* * *

الشيخ البهجة: تقدّم قوله دام ظله أن المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بإحرامهما (٤).

الشيخ التبريزي: تقدم معنى الصد والحصر بالإجمال فراجع.

الشيخ الصافي: وذلك لخوف عدو ونحوه، وقد تقدم.

الشيخ الفاضل: المتن المتقدم^(١).

الشيخ المكارم: تقدّم أنه يتحقق الصد بالمنع من الذهاب إلى مكة أو المنع من الإتيان بجميع الأعمال...^(٢).

الشيخ الوحيد: تقدّم أن المصدود هو الممنوع عن الحج أو العمرة بعد تلبّسه بالإحرام بمنع خارجي من ظلم ظالم أو منع عدو^(٣).

الشيخ النوري: متن السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٤).

المصدود من أعمال منى أو مكة المعظمة

في التحرير م ٦: ... بل الظاهر تحقّقه بعد الوقوفين بمنعه عن أعمال منى ومكة أو أحدهما ولم يتمكّن من الاستنابة...^(٥)

السيد الخوئي: وإن كان مصدوداً عن مناسك منى خاصة دون دخول مكة فوَقْتُهِ إن كان متمكناً من الاستنابة فيستنيب للرمي والذبح ثم يحلق أو يقصر ويتحلّل ثم يأتي ببقية المناسك. وإن لم يكن متمكناً من الاستنابة فالظاهر أنّ وظيفته في هذه الصورة أن يودّع ثمن الهدى عند من يذبح عنه ثم يحلق أو يقصر في مكانه فيرجع إلى مكة لأداء مناسكها فيتحلّل بعد هذه كلّها عن جميع ما يحرم عليه حتى النساء من دون حاجة إلى شيء آخر وصحّ حجّه وعليه الرمي في السنة القادمة على الأحوط^(٥).

السيد الغلپايگاني: ولو كان الصد مختصاً بمناسك منى فقط فإن تمكّن من الاستنابة للرمي والذبح تعين عليه الاستنابة ثم يحلق هو وبعد الفراغ يتحلّل من إحرامه ثم يأتي ببقية المناسك، وإن لم يتمكّن من الاستنابة فالأحوط ذبح هديه وبقاؤه على إحرامه إلى

(٤) المناسك، ص ١٩٧

(٣) المناسك، ص ٤٣٥

(٢) المناسك، ص ١٦٨

(١) م ٦، ص ١٤٠

(٥) المناسك، ص ١٩١، م ٤٤٠

أن يتحلل بعمره مفردة^(١).

السيد السيستاني: وإن كان مصدوداً عن الوصول إلى منى لأداء مناسكها فوقتئذ إن كان متمكناً من الاستنابة استناب للرمي والذبح ثم حلق أو قصر وبيعت شعره إلى منى ويأتي ببقية المناسك وإن لم يكن متمكناً من الاستنابة سقط عنه الذبح والنحر فيصوم بدلاً عن الهدي كما يسقط عنه الرمي أيضاً وإن كان الأحوط الإتيان به في السنة القادمة بنفسه إن حج وبنائه إن لم يحج ثم يأتي بسائر المناسك من الحلق أو التقصير وأعمال مكة فيحل بعد هذه كلها من جميع ما يحرم عليه حتى النساء من دون حاجة إلى شيء آخر^(٢).

الشيخ التبريزي: وإن كان مصدوداً عن مناسك منى خاصة دون دخول مكة فوقتئذ إن كان متمكناً من الاستنابة فيستناب للرمي والذبح ثم يحلق أو يقصر ويتحلل ثم يأتي ببقية المناسك...^(٣).

الشيخ الفاضل: المتن إلا ما علق الشيخ دام ظله على جملة: (أو أحدهما) بقوله: في جريان حكم المصدود في الممنوع عن أعمال منى فقط إشكال^(٤) أقول: الظاهر لا إشكال في متن التحرير مع ملاحظة الفرع الآتي.

الشيخ المكارم: أما إذا منع فقط من أعمال منى استناب أحداً للرمي والذبح ثم حلق شعر رأسه أو قصره وخرج من الإحرام وأتى ببقية أعمال مكة بشخصه^(٥).

الشيخ الوحيد: وإن كان مصدوداً عن مناسك منى خاصة دون دخول مكة فع التمكن من الاستنابة يستناب للرمي والذبح ثم يحلق أو يقصر ويتحلل وبيعت شعره إلى منى مع التمكن ثم يأتي ببقية الأعمال^(٦).

الشيخ النوري: وإن كان مصدوداً عن مناسك منى خاصة...^(٧).

(١) المناسك، ص ١٧٦ (٢) المناسك، ص ٢٢٠ (٣) المناسك، ص ٢١٥ (٤) ٦٠، ص ١٤٠

(٥) المناسك، ص ١٦٨ (٦) المناسك، ص ٤٣٧ (٧) متن الغوثي، ص ١٩٨

الممنوع من المبيت والرمي

في التحرير م٦: ... نعم لو أتى بجميع الأعمال ومنع عن الرجوع إلى منى للمبيت وأعمال أيام التشريق لا يتحقق به الصد وصح حجّه ويجب عليه الاستنابة للأعمال من عامه ولو لم يتمكن ففي العام القابل.

السيد الخوئي: إذا صدّ عن الرجوع إلى منى للمبيت ورمي الجمار فقد تمّ حجّه ويستتنب للرمي إن أمكنه في سنته وإلا في القابل على الأحوط ولا يجري عليه حكم المصدود^(١).

السيد الكلبيگانی: وإن صدّ عن الرجوع إلى منى للمبيت فيها ليالي التشريق ورمي الجمرات الثلاثة في أيامها فقد تمّ حجّه بذلك ويستتنب في الرمي إن أمكنه في تلك السنة ويشغل بالعبادة ليالي بيتوته منى في مكة إن أمكن وإلا فيكفر على الأحوط لعدم المبيت في منى، وإن لم يتمكن من الاستنابة في تلك السنة يستتنب في العام القادم^(٢).



الشيخ البهجة: من أدى جميع أعمال الحج إن صدّ عن الرجوع إلى منى للمبيت ورمي الجمار فقد تمّ حجّه ويستتنب للرمي أن أمكنه في سنته...^(٣).

الشيخ التبريزي: إذا صدّ عن الرجوع إلى منى للمبيت ورمي الجمار فقد تمّ حجّه ويستتنب للرمي إن أمكنه في سنته وإلا في القابل على الأحوط ولا يجري عليه حكم المصدود^(٤).

الشيخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحرير وإنه إن منع عن خصوص المبيت ورمي الجمار أيام التشريق لم يكن مصدوداً.

الشيخ المكارم: وإذا كان قد أتى بالوقوف وإنما منع فقط من الإتيان بأعمال منى وأعمال مكة استناب أحداً للرمي والذبح ثم قصر هو بنفسه ثم استناب شخصاً للقيام بأعمال مكة، وحجّه في جميع الصور صحيح (الصور الماضية) ويخرج من الإحرام إلا إذا منع من دخول مكة أو الوقوف في عرفات والمشعر... وبعبارة أخرى إذا منع من الإتيان

بالأعمال التي يبطل الحج بتركها (حتى عن غير عمد) في هذه الصورة إذا كان قد استطاع قبل ذلك أو استمرت استطاعته إلى السنة المقبلة وجب عليه الحج وإلا لم يجب عليه الحج^(١).

الشيخ الوحيد: إذا صدَّ عن الرجوع إلى منى للمبيت ورمى الجمار فقد تمَّ حجّه ويستتنب للرمي إن أمكنه في سنته وإلا فالأحوط أن يأتي في القابل بنفسه أو بنائبه^(٢).

التحلل المذكور لا يكفي عمن استقر عليه الحج

في التحرير م ٧: المصدود عن العمرة أو الحج لو كان ممن استقر عليه الحج أو كان مستطيعاً في العام القابل يجب عليه الحج ولا يكفي التحلل المذكور عن حجة الإسلام.

السيد الخوئي: المصدود من الحج لا يسقط عنه الحج بالهدي المزبور بل يجب عليه الإتيان به في القابل إذا بقيت الاستطاعة أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٣).

السيد الغلبي گاني: ولا يسقط عنه الحج أيضاً لو بقيت الاستطاعة إلى العام القابل^(٤) ولا يسقط عنه الحج بذلك لو استقر في ذمته^(٥).

السيد السيستاني: المصدود من الحج أو العمرة إذا تحلل من إحرامه بذبح الهدي لم يجزئه ذلك عنها فلو كان قاصداً حجة الإسلام فصّد عنها وتحلل بذبح الهدي وجب عليه الإتيان بها لاحقاً إذا بقيت استطاعته أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٦).

* * *

الشيخ البهجة: المصدود عن الحج لا يسقط عنه الحج بالهدي المزبور إذا كان مصدوداً عن الوقوفين أو ما قبلهما بل يجب عليه الإتيان به في القابل إذا بقيت الاستطاعة أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٧).

الشيخ التبريزي: المصدود عن الحج لا يسقط عنه الحج بالهدي المزبور...^(٨).

(١) المناسك، ص ١٦٩ (٢) المناسك، م ٤٣٩ (٣) المناسك، م ٤٤١ (٤) المناسك، ص ١٧٦

(٥) المناسك، ص ١٧٥ (٦) المناسك، م ٤٤١ (٧) المناسك، ص ١٧٤ (٨) المناسك، م ٤٤١

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير^(١).
 الشيخ المكارم: تقدّم أنّه إذا كان قد استطاع قبل ذلك أو استمرت استطاعته إلى السنة المقبلة وجب عليه الحج^(٢).
 الشيخ الوحيد: المصدود الذي يتحلل بالهدي لا يسقط عنه الحج بل يجب الإتيان به في القابل إذا بقيت الاستطاعة أو كان الحج مستقراً في ذمته^(٣).

جواز التحلل مع رجاء رفع الصدّة

في التحرير م ٨: المصدود جاز له التحلل بما ذكر ولو مع رجاء رفع الصدّة.
 السيد السيستاني: س: المصدود الذي يحتمل أو يظن زوال الصد قبل انقضاء الوقت هل يجوز له الاكتفاء بوظيفة المصدود؟ ج: نعم وإن كان الأحوط الصبر ما لم يئأس من زوال الصد^(٤).

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (ولو مع رجاء رفع الصد) فإنه قال دام ظله: يشكل في بعض الفروض^(٥).

المحصور

في التحرير م ٩: من أحرم للعمرة ولم يتمكن بواسطة المرض من الوصول إلى مكّة لو أراد التحلل لابد من الهدي والأحوط إرسال الهدي أو ثمنه بوسيلة أمين إلى مكّة ويؤاخذ أن يذبحه أو ينحره في يوم معين وساعة معينة فمع بلوغ الميعاد يقصر فيتحلل من كل شيء إلا النساء، والأحوط أن يقصد النائب عند الذبح تحلل المنوب عنه.
 السيد الخوئي: المحصور إن كان محصوراً في عمرة التمتع أو مفردة فوظيفته أن يبعث

(٤) الملحق الثالث، ص ٢٢٤

(٣) المناسك، م ٤٢٨

(٢) المناسك، ص ١٦٩

(١) ٧٢، ص ١٤٠

(٥) ٨٢، ص ١٤٠

هدياً ويواعد أصحابه أن يذبحوه في وقت معين فإذا جاء الوقت تحلل في مكانه ويجوز له خاصة أن يذبح أو ينحر في مكانه ويتحلل، وتحلل المحصور في العمرة المفردة إنما هو من غير النساء وأما منها فلا تحلل منها إلا بعد إتيانه بعمرة مفردة بعد إفاقة^(١).
وقال ﷺ: وإن كان المحصور محصوراً في عمرة التمتع فحكمه ما تقدّم إلا أنه يتحلل حتى من النساء^(٢).

السيد الغلبي يكتفي: المحصور هو الذي أحرم بأحد النسكين من الحج أو العمرة ثم مرض مرضاً يمنعه عن إتيان المناسك فإن كان قد اشترط في إحرامه حيناً أحرم أن يحلّه الله تعالى حيث حبسه فإنه يتحلل من إحرامه من دون حاجة إلى أن يبعث بهديه إلى محله.... وإن لم يشترط ذلك فإنه يبقى على إحرامه ويرسل بهديه^(٣).

* * *

الشيخ البهجة: المحصور إن كان محصوراً في عمرة مفردة فوظيفته أن يبعث هدياً ويواعد أصحابه أن يذبحوه في وقت معين فإذا جاء الوقت تحلل في مكانه على الأحوط وتحلل المحصور في العمرة المفردة إنما هو من غير النساء، وإن كان محصوراً في عمرة التمتع فحكمه ما تقدّم إلا أنه يتحلل حتى من النساء...^(٤).

الشيخ التبريزي: المحصور إن كان محصوراً في عمرة مفردة... نحو ما تقدم من السيد الخوئي ﷺ^(٥).

الشيخ الصافي: المحصور هو الحاج الذي أحرم بأحد النسكين من الحج أو العمرة ثم مرض مرضاً يمنعه عن إتيان مناسك ما تقدم في المصدود فإن كان قد اشترط في إحرامه حيناً أحرم أن يحلّه الله حيث حبسه فإنه يتحلل من إحرامه دون حاجة إلى أن يبعث بهديه إلى محله، هذا إذا كان غير قارن بمعنى أن حجه يكون إما حج تمتع وإما حج أفراد...^(٦).

الشيخ الفاضل: المتن إلى قوله: (والأحوط ارسال الهدى فإنه قال: وإن كان الأظهر

(١) المناسك، ص ١٧٥

(٢) المناسك، ص ١٧٧

(٣) المناسك، ص ١٩٢

(٤) المناسك، ص ١٩٣

(٥) المناسك، ص ١٨٤

(٦) المناسك، ص ٤٤٨م

في خصوص العمرة المفردة جواز الذبح في مكانه أيضاً وإلى قوله: (والأحوط أن يقصد النائب) فإنه قال: الأولى^(١).

الشيخ المكارم: المحصور وهو الذي عجز عن الإتيان بأعمال الحج أو العمرة بسبب مرض أو جراحة أو كسر في أعضائه وما شابه ذلك أربع حالات...^(٢).
الشيخ الوحيد: المحصور هو الممنوع بعد تلبسه بالإحرام عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه^(٣).

المحصور إن كان محصوراً في عمرة مفردة فوظيفته على الأحوط وجوباً أن يبعث هدياً أو ثمنه ويواعد أصحابه أن يذبحوه بمكة في وقت معين فإذا جاء الوقت قصّر وأحل...^(٤).

الشيخ النوري: المتن من السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٥).

المحصور في الحج

في التحرير م ١٠: لو أحرم بالحج ولم يتمكن بواسطة المرض عن الوصول إلى عرفات والمشعر وأراد التحلل يجب عليه الهدي والأحوط بعثه أو بعث ثمنه إلى منى للذبح وواعد أن يذبح يوم العيد بمنى فإذا ذبح يتحلل من كل شيء إلا النساء.
السيد الخوئي: وإن كان المحصور محصوراً في الحج فحكمه ما تقدّم والأحوط أنه لا يتحلل عن النساء حتى يطوف ويسعى ويأتي بطواف النساء بعد ذلك في حج أو عمرة^(٦).

السيد الغلپايگاني: هذا إذا كان حج تمتع أو حج أفراد (ما ذكرناه في الفرع الماضي) وأما لو كان حجه حج قران وكان قد ساق الهدي فإنه يحل من إحرامه وإرسال الهدي ولا حاجة لأن ينتظر وصوله إلى محله...^(٧).

(١) م ٩٠، ص ١٤٠ (٢) المناسك، ص ١٦٩ (٣) المناسك، م ٤٤٤ (٤) المناسك، م ٤٤٥
(٥) المناسك، ص ٢٠٠ (٦) المناسك، ص ١٩٣، ص ٤٤٧ (٧) المناسك، ص ١٧٧

الشيخ البهجة: وإن كان المحصور محصوراً في الحج فحكمه ما تقدم والأحوط أنه لا يتحلل من النساء حتى يطوف ويسعى ويأتي بطواف النساء بعد ذلك في حج أو عمرة مفردة في السنة القادمة^(١).

الشيخ التبريزي: وإن كان محصوراً في الحج ... على نحو ما تقدم^(٢).

الشيخ الصافي: مضى كلامه دام ظلّه في الفرع السابق.

الشيخ الفاضل: المتن المتقدم إلا ما علق على جملة: (والأحوط بعثه) فإنه قال: بل الأقوى^(٣).

الشيخ المكارم: راجع الصور المذكورة في مناسكه دام ظلّه^(٤).

الشيخ الوحيد: وإن كان المحصور محصوراً في الحج فتحلّله بالذبح يوم النحر في منى والأحوط أنه لا يتحلل من النساء حتى يطوف ويسعى ويأتي بطواف النساء بعد ذلك في حج أو عمرة^(٥).

الشيخ النوري: المتن المذكور من السيد الخوئي^(٦).

لو كان على المحصور حج واجب

في التحرير م ١١: لو كان عليه حج واجب فحصر بمرض لم يتحلل من النساء إلا أن يأتي بأعمال الحج وطواف النساء في القابل ولو عجز عن ذلك لا يبعد كفاية الاستنابة ويتحلل بعد عمل النائب ... والأحوط إتيانه بنفسه.

السيد الخوئي: لا يسقط الحج عن المحصور بتحلّله بالهدي فعليه الإتيان به في القابل إذا بقيت استطاعته أو كان مستقراً في ذمته^(٧).

الشيخ البهجة: لا يسقط الحج عن المحصور بتحلّله بالهدي فعليه الإتيان به في القابل

(٤) المناسك، ص ١٦٩

(٢) المناسك، ٢٤٨م، ص ٢١٩ (٣) ١٠م

(١) المناسك، ص ١٧٦

(٧) المناسك، ٤٥٢م

(٦) المناسك، ص ٢٠٠

(٥) المناسك، ص ١٨٨، ص ٤٤٥

إذا بقيت استطاعته أو كان مستقراً في ذمته^(١).
 الشيخ التبريزي: لا يسقط الحج عن المحصور بتحليله بالهدي فعليه الإتيان به في القابل إذا بقيت استطاعته أو كان مستقراً في ذمته^(٢).
 الشيخ الفاضل: المتن المتقدم من التحرير إلّا ما علق على جملة: (والأحوط) بقوله: لا يترك^(٣).
 الشيخ المكارم: تقدّم أنّه إذا كان قد استطاع قبل ذلك أو استمرت استطاعته إلى السنة المقبلة وجب عليه الحج^(٤).
 الشيخ الوحيد: لا يسقط الحج عن المحصور بتحليله بالهدي فعليه الإتيان به في القابل إذا بقيت استطاعته أو كان مستقراً في ذمته^(٥).
 الشيخ النوري: المتن المذكور^(٦).

لو انكشف عدم الذبح في اليوم الموعود

في التحرير م ١٢: لو تحلل المصدود في العمرة وأتى النساء ثم بان عدم الذبح في اليوم الموعود لا إثم عليه ولا كفارة لكن يجب إرسال الهدي أو ثمنه ويواعد ثانياً ويجب عليه الاجتناب من النساء، والأحوط لزوماً الاجتناب من حين كشف الواقع وإن احتمل لزومه من حين البعث.

السيد الخوئي: فإن لم يذبح عنه انقلب حجّه إلى العمرة المفردة^(٧).
 السيد السيستاني: أقول: ذكر دام ظله هذا الانكشاف في المحصور، س: إذا تبين للمحصور أنّ من بعثه للذبح عنه في مكّة لم يأت به فهل تقصيره السابق مجزئ وموجب لخروجه عن الإحرام وعلى تقدير عدمه فهل يلزمه الاجتناب عن محرمات الإحرام إلى أن يبعث رجلاً آخر أو إلى الزمان الذي يتواعد معه ليذبح عنه؟
 ج: لا يجزيه، ولكن يكفي أن يجتنب عن المحرمات من حين إرسال الشخص الآخر

(١) المناسك، ص ١٧٧ (٢) المناسك، م ٤٥٢ (٣) م ١١٠، ص ١٤١ (٤) المناسك، ص ١٦٩

(٥) المناسك، م ٤٤٩ (٦) المناسك، ص ٢٠١ (٧) المناسك، ص ١٩٤، م ٤٤٩

إلى الزمان الذي يتواعد معه في الذبح عنه...^(١).

الشيخ البهجة: فإن لم يذبح أو ينحر عنه انقلب حجّه إلى العمرة المفردة على الأحوط^(٢).

الشيخ التبريزي: فإن لم يذبح أو ينحر عنه انقلب حجه إلى العمرة المفردة^(٣).
الشيخ الفاضل: نفس المتن المتقدم من التحرير إلّا ما علق على جملة: (يجب إرسال الهدي) بقوله: مرّ جواز الذبح في مكانه في المصدود^(٤).
الشيخ الوحيد: فإن لم يذبح أو لم ينحر عنه انقلب حجّه إلى العمرة المفردة...^(٥).

ما يتحقق به الحصر

في التحرير م ١٣: يتحقق الحصر بما يتحقق به الصدّ.
السيد الخوئي: تقدم كلامه ﷺ وأنه هو الممنوع عن الحج أو العمرة بمرض ونحوه بعد تلبّسه بالإحرام^(٦).

السيد الكلبي گاني: تقدم نظره في حقيقة المحصور.
السيد السيستاني: المحصور هو الذي يمنعه المرض أو نحوه عن الوصول إلى الأماكن المقدسة لأداء أعمال العمرة أو الحج بعد تلبّسه بالإحرام^(٧).

الشيخ البهجة: تقدّم كلامه في المصدود والمحصور فراجع.
الشيخ التبريزي: مضى معنى الصدّ والحصر في إبتداء الفصل.
الشيخ الصافي: مرّ معنى المحصور في كلامه.
الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٨).

(١) الملحق الثالث، ص ٢٢٥. (٢) المناسك، ص ١٧٧، ٤٢٧ (٣) المناسك، ص ٤٤٩ (٤) م ١٢، ص ١٤١

(٥) المناسك، ص ٤٤٦ (٦) المناسك، ص ١٩٣ (٧) المناسك، ص ٢٢١ (٨) ص ١٤٢، م ١٣

الشيخ المكارم: تقدّم أن المحصور هو الذي عجز عن الإتيان بأعمال الحج والعمرة لسبب مرض أو جراحة أو كسر في أعضائه وما شابه ذلك^(١).

برء المريض

في التحرير م ١٤: لو برأ المريض وتمكّن من الوصول إلى مكة بعد إرسال الهدي أو ثمنه وجب عليه الحج فإن كان محرماً بالتمتع وأدرك الأعمال فهو وإن ضاق الوقت عن الوقوف بعرفات بعد العمرة يحج أفراداً والأحوط نية العدول إلى الأفراد ثم بعد الحج يأتي بالعمرة المفردة ويجزيه عن حجة الإسلام...

السيد الخوئي: إذا أحصر وبعث بهديه وبعد ذلك خفّ المرض فإن ظن أو احتمل إدراك الحج وجب عليه الالتحاق فإن أدرك الموقفين أو الوقوف بالمشرع خاصة فقد أدرك الحج...^(٢).

السيد الغلبيگاني: ولو ارتفع العارض وزال الحصر فليدحق بالحجّاج فإن أدرك الموقفين (عرفة والمشرع) أو أحدهما فقد أدرك الحج ولم يفته شيء وإن لم يدرك الموقفين ولا أحدهما فقد فاتته الحج وحينئذ يأتي بعمرة مفردة ويحلّ من إحرامه...^(٣).

السيد السيستاني: إذا مرض الحاج فبعث بهديه وبعد ذلك خفّ المرض فإن ظن إدراك الحج وجب عليه الالتحاق وحينئذ فإن أدرك الموقفين أو الوقوف بالمشرع خاصة فقد تم وأدرك الحج فيأتي مناسكه وينحر أو يذبح هديه وإلا فإن لم يذبح عنه قبل وصوله انقلب حجّه إلى العمرة المفردة وإن ذبح أو نحر عنه قصر أو حلق وتحلل من غير النساء وأمّا منها فلا يتحلل إلا أن يأتي بالطواف والسعي في حج أو عمرة^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: إذا أحصر وبعث بهديه وبعد ذلك خفّ المرض فإن ظن أو احتمل إدراك الحج وجب عليه الالتحاق... نحو ما تقدم عن السيد الخوئي في المقدار المذكور^(٥).

(٤) المناسك، ص ٢٢٤

(٣) المناسك، ص ١٧٧

(٢) المناسك، ص ١٩٤

(١) المناسك، ص ١٦٩

(٥) المناسك، ص ١٧٦

الشيخ التبريزي: إذا أحصر وبعث بهديه وبعد ذلك خف المرض...^(١) نحو ما تقدم من السيد الخوئي.

الشيخ الفاضل: نفس المتن المذكور من التحرير في المقدار المذكور^(٢).

الشيخ المكارم: إذا عوفي من مرضه وقدر أن يدرك الحج كله (أو بعضه) أو يدرك أحد الوقوفين على الأقل وجب أن يذهب ويأتي ببقية الأعمال أيضاً^(٣).

الشيخ الوحيد: إذا أحصر وبعث بهديه وبعد ذلك خف المرض فإن ظن إدراك الحج وجب عليه الالتحاق وكذلك إذا احتمل على الأحوط، وحينئذٍ فإن أدرك الموقوفين أو الوقوف بالمشعر خاصة فقد أدرك الحج وإلا فإن لم يذبح عنه انقلب حجه إلى العمرة المفردة وإن ذبح عنه تحلل من غير النساء^(٤).

المحصور وعدم درك المشعر

في التحرير م ١٤: ...ولو وصل إلى مكة (المريض بعد البرء) في وقت لم يدرك اختياري المشعر تبدل عمرته بالمفردة والأحوط قصد العدول ويتحلل ويأتي بالحج الواجب في القابل مع حصول الشرايط، والمصدود كالمحصور في ذلك.

السيد الخوئي: فإن لم يدرك الموقوفين ولا المشعر خاصة انقلب حجه إلى العمرة المفردة^(٥).

السيد الكلبايكاني: تقدم نظره في الفرع الماضي.

السيد السيستاني: وإلا (أي إن لم يدرك الموقوفين أو المشعر خاصة) انقلب حجه إلى العمرة المفردة^(٦) وتقدم منه ذلك.

الشيخ البهجة: إذا أحصر في وقت فاته فيه الوقوفان في عرفات والمشعر وكان هو في مكة أو في الطريق إلى الموقوفين فالظاهر أن حجه قد تبدل بعمرة مفردة...^(٧).

(١) المناسك، ص ٤٤٩، ١٨٨، ٤٤٦م.

(٢) المناسك، ص ٢٤٢م.

(٣) المتن، ص ١٤٢م، ١٤٢.

(٤) المناسك، ص ٤٤٩.

(٥) المناسك، ص ١٧٦.

(٦) المناسك، ص ٢٢٤.

(٧) المناسك، ص ٤٤٩م.

الشيخ التبريزي: المستفاد مفهوماً من قوله دام ظله: (فإن أدرك الموقفين أو المشعر خاصة فقد أدرك الحج) أنه ما أدرك الحج وينقلب حجّه إلى العمرة المفردة...^(١)

الشيخ الصافي: مرّ كلامه في أوّل الفصل فراجع.

الشيخ الفاضل: متن التحرير إلى جملة: (لم يدرك اختياري المشعر) فإن الأستاذ قال: مرّ أن إدراك اضطراري المشعر النهاري وحده كاف في الصحة، وإلى جملة: (مع حصول الشرائط) فإنه دام ظله أضاف إليه بقوله: أو كون الحج مستقراً عليه في السابق^(٢).

الشيخ المكارم: الثالث: إذا أحرم لحج التمتع من مكّة ثم عجز عن الإتيان بأحد الوقوفين في عرفات أو في المشعر...^(٣)

الشيخ الوحيد: تقدم كلامه دام ظله، فراجع.

إلحاق المعلول والضعيف بالمريض

في التحرير م ١٥: لا يبعد إلحاق غير المتمكّن كالمعلول والضعيف بالمريض في الأحكام المتقدمة ولكن المسألة مشكّلة فالأحوط بقاءه على إحرامه إلى أن يفيق فإن فات الحج منه يأتي بعمرة مفردة ويتحلّل ويجب عليه الحج مع حصول الشرائط في القابل.

السيد الخوئي: من تعذر عليه المضي في حجّه لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالأحوط أن يتحلّل في مكانه بالذبيح^(٤).

* * *

الشيخ البهجة: من تعذر عليه المضي في حجّه لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالأحوط أن يتحلّل في مكانه بالذبيح^(٥).

الشيخ التبريزي: س: إذا حصل مانع غير الحصر والصد كمن كسرت رجله أو تعطلت سيارته أو ضل الطريق هل يجري عليه حكم المصدود والمحصور؟

ج: إذا كان لم يدخل مكّة فالأحوط أن يتحلّل في مكانه بالذبيح وإذا دخل مكّة

(٤) المناسك، ص ٤٤٣

(٣) المناسك، ص ١٧١

(٢) م ١٤٢، ص ١٤٢

(١) المناسك، م ٤٤٩

(٥) المناسك، م ٤٢١

فعليه أن يستنيب في الأعمال التي لا يتمكن فيها من المباشرة^(١).
 الشيخ الفاضل: المتن المذكور إلّا ما استظهر الأستاذ بعد كلمة (لا يبعد) بقوله: وهو الظاهر، وإلّا قوله: (فالأحوط) فقال: الأولى...^(٢).
 الشيخ المكارم: بسبب مرض أو جراحة أو كسر في أعضائه وما شابه ذلك^(٣).
 الشيخ الوحيد: من تعذر عليه المضي في حجه أو عمرته لمانع من الموانع غير الصد والحصر فالأقوى عدم جريان حكمها عليه وفساد إحرامه الأول وإن كان الأحوط أن يأتي بوظيفة المصدود^(٤).

يوم الميعاد في العمرة والحج

في التحرير م ١٦: الأحوط أن يكون يوم الميعاد في إحرام عمرة التمتع قبل خروج الحاج إلى عرفات وفي إحرام الحج يوم العيد.

الشيخ الفاضل: المتن المذكور من التحرير^(٥).
 الشيخ المكارم: وينفق مع زملائه بأن يذهبوا عنه الأضحية في مكة في اليوم الفلاني والساعة الفلانية ثم يقصر هو في ذلك الوقت المقرر ويخرج من الإحرام...^(٦).

تمّ بعون الله تعالى وتوفيقه كتاب آراء المراجع في الحج على ضوء فتاوى الإمام الخميني رحمته الله.

(٣) المناسك، م ٣٤٢، ص ١٦٩ (٤) المناسك، م ٤٤٠

(١) الصراط، ج ٢، ص ٥١٤ (٢) م ١٥، ص ١٤٢

(٥) م ١٦، ص ١٤٢ (٦) المناسك، ص ١٧٠